جوزيف - كي - زيربو

تاريخ إفريقيا السوداء

القسم الثاني



ترجمة:
يوسف شلب الشام

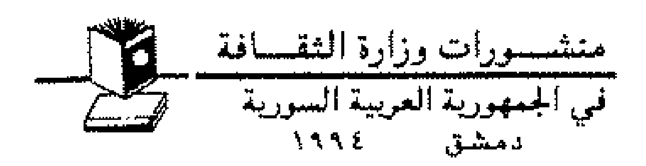
تاريخ أفريقيا السوداء
القسم الثاني

جوزيف - كي - زيربو

تاريخ افريقيا السوداء

القسم الثاني

ترجمة:
يوسف شلب الشام



منشـــورات وزارة الثقـــافة
في الجمهورية العربية السورية
دمشق ١٩٩٤

العنوان الأصلي للكتاب:

JOSEPH KI-ZERBO

HISTOIRE DE L'AFRIQUE NOIRE

D' Hier à Demain

تـاريـخ أفـريقيـا الـسـوداء = Hsitoire de L'Afrique noire
/ جوزيف كي زيربو؛ ترجمة يوسف شلب الشام . – دمشق: وزارة الثقافة،
١٩٩٤ .– ٢ج (١٢٣٢ص)؛ خرائط؛ ٢٤ سم.

١– ٩٦٠ ز ي ر ت ٢– العنوان ٣– العنوان الموازي
٤– زيربو ٥– شلب الشام

مكتبة الأسد

الايداع القانوني: ع – ٧٦٣ / ٧ / ١٩٩٤

الفصل الثامن

محاولات التوحيد في القرن التاسع عشر

كان اغتصاب أفريقيا القضية الكبرى التي حركت الاوروبيين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وبالرغم من أن أفريقيا كانت قد أنهكتها قرون من تجارة العبيد، فإنها كانت أبعد من أن تكون سهلة المنال لمن يريد استعمارها من الأوروبيين. وقد شهد القرن التاسع عشر قبيل أو أثناء الفتوحات الأوروبية ظهور قواد من طينة فذة حاولوا أن يقوموا مسيرة القدر القاسية عن وعي منهم أو عن غيروعي، وأن يعيدوا إلى الوجود تلك المجموعات السياسية الكبيرة التي تجاوزت في بنيانها مستوى القبيلة والتي شهدتها أفريقيا خلال «عصورها العظيمة». وذلك هو معنى ملحمة تشاكا، كما أنه الخط الذي اقتفت أثره كوكبة من الرجال الأفريقيين الذين ظهروا في كل أصقاع أفريقيا السوداء: تشاكا، عثمان دان فوديو، الحاج عمر، ساموري، المهدي ومينيليك ملك أثيوبيا.

١- تشـــاكا

إذا أردنا أن نعد خمسة رجال كان لهم الأثر الأكبر على المصير التاريخي لمناطق كاملة من أفريقيا، فإن تشاكا سيكون واحداً من هؤلاء. فكيف أصبح هذا الراعي المحتقر المرذول في خلال بضع سنوات خالق

شعوب بل وساحقها أيضاً؟. لقد تقدس كما يتقدس الإله من قبل آلاف الرجال والنساء، ولكنه كان مخيفاً أيضاً كما لو أنه الشيطان للملايين الذين يقطنون في دائرة يمتد محيطها الآلاف من الكيلو مترات.

إذا عدنا قليلاً إلى ما قرأناه لتذكرنا أن النغوني كانوا يسكنون في الجنوب الشرقي من أفريقيا منذ القرن الخامس عشر بل وربما امتدت سكناهم إلى ما قبل ذلك التاريخ(١). وكانوا مؤلفين من جنسيات مختلفة يجاوها السونو من الشرق، بينما كان يعيش إلى الشمال وإلى الجنوب منهم مجموعات من السود تتصل مع بعضها بصلة من القرابة ومنهم السوازي والكسهوزا الذين كان يفصلهم عن البوير نهر فيش الكبير الذي اعتبر منذ عام ١٧٧٨ الحد الفاصل بين البيض والسود، ولكن البوير اخترقوه في بعض جهاته ليتوسعوا في لسان من الأرض نحو الشمال.

أ- الأصول والاستيلاء على السلطة:

كانت القاعدة عند البوير أن يوزع ميراث الأراضي بين جميع الأبناء، ولكي يتفادي الشباب نتائج هذا (التقسيم المستمر للأرض) ذهبوا يفتشون عن أراضي يستقرون فيها لحسابهم الشخصي، فدفعوا بذلك بأسلحتهم النارية الكسهوزا الذين أزاحوا أثناء تراجعهم قبائل أخرى اضطرت بدورها إلى التراجع. واصطبغ العصر بصبغة العراك في سبيل المجال الحيوي. وكان الآباتيتوا إحدى قبائل النغوني يقودهم يومذاك رئيسهم الأعلى المسمى جوبي، ومهنتهم تربية المواشي والتجارة بالتبغ والأواني المنزلية المصنوعة من الخشب المحفور. وكانت إحدى عشائر الآباتيتوا تحت رئاسة سينزانغاكونا الذي لم يكن له ولد ذكر رغم أنه كانت له اربع نساء. وفي أحد الأيام عندما كان يولم وليمة للناس رأى ناندي (أي اللذيذة) التي ليس لها مثيل بين قريناتها من راقصات الموتشوشو، فقرر أن يعترض طريقها أثناء عودتها إلى قريتها. وبعد قليل ظهرت عليها أعراض الحمل فأخبرته بذلك فعقد عليها وأنجبت له أول أولاده تشاكا.

---

(١) راجع: مردوك، و س. لوغوم.

وبالرغم من أن نساء الأخريات ولدن له بعد ذلك أبناءاً من الذكور إلا أن ناندي بقيت ذات الحظوة لديه وبقي ابنها تشاكا هو المفضل بين إخوته. ولكن تضامن بقية زوجاته عليه أخذ طابع الإبتزاز المقيت، فقد أخذن بالضغط عليه ليتخلى عن ناندي وتشاكا أو يكشفن للملأ بأنها أتت إليه «حاملاً كالكلبة» قبل تعرفها إليه. وانتهى الأمر بسنزانغاكونا أن خضع لهن وطرد ناندي إلى قريتها ومعها ابنها. وكان ذلك بالنسبة لتشاكا بداية ما يمكن أن يسمى بالاستشهاد والخضوع لحياة مليئة بالمزعجات والضغوط والإذلال. ولم يعد أمامه إلا أن يصبح راعياً وأن يتحمل سوء المعاملة من أقرانه الذين عاملوه كلقيط وضربوه حتى كاد أن يلفظ أنفاسه بعد أن تركوه مرمياً على الأرض. ولو أنه كان من طينة عادية لتحطم، ولكنه كان من طينة فذة تمكن معها أن يتماسك أمام الشقاء. كان دائب التفكير، وكان تفكيره يدعوه أن يقسو حتى تمكن أن يخلق من نفسه قوة شرسة وحشية مكنته من أن ينتصر على الأقدار. وإلى جانب ذلك كان تشاكا يتمتع بقوة جسدية هائلة تمكن بها أن يحرز النجاح بعد الآخر وأن يجمع حوله الأنصار بالقوة أو بالإقناع. وأخيراً تمكن في عالم الرعاة الصغير أن يفرض نفسه زعيماً (مامپولي) بعد أن قتل أسداً وأنقذ فتاة من بين أنياب ضبع. وعزت الأسطورة هذه الإنجازات لامتلاكه أدوية سحرية. وقد تجاوزت شهرته حدود العشيرة إلى أماكن بعيدة كانت الفتيات فيها يتغنين فيها بأصواتهن الرخيمة بأمجاده تعبيراً عن إعجاب ليس له حدود، الأمر الذي أثار غيرة سامة في نفوس إخوته لأبيه.

وعندما خاف تشاكا على حياته لجأ إلى دينغيسوايو الملك الذي يخضع له أبوه. وهنا أصبح منفياً محروماً من الحب ومن العائلة، مثقلاً بكل أنواع الاضطهاد، شدت عوده المصائب، فغدا رجل حرب ذا شجاعة مجنونة وقوة لا تقهر ولا تعرف الرحمة طريقاً إلى قلبه. وبالاختصار، لقد أصبح تشاكا رجلاً مفترساً. وقد استطاع أن ينتزع من شجعان النغوني

كل ما كان يزين شعورهم من حلي ولآلي يحملونها دليلاً على بطولاتهم، وأصبح رئيس عشيرته بعد أن ذبح بعضاً من إخوته. ثم أخذ بعد ذلك يشن الغارات على جيرانه حتى قضى على النغوانا، ووعده دينغسوايو ملك النغوني أن يزوجه من أخته المفضلة، وفي هذه الأثناء كان الملك المذكور يشن هو نفسه الهجمات على جيرانه. ولكنه ارتكب خطأ فادحاً بتسريح جيوشه قبل الأوان مما عرضه لهجوم مفاجئ من قبل عدوه زويدي الذي أسره وقتله. وهنا أسرع تشاكا يعصر قلبه الحزن والقلق ليجد رأس مليكه مرفوعاً على وتد في قلب الساحة العامة أمام المكان الذي يجتمع فيه مجلس المملكة، وكان الاضطراب والخوف يعم الجميع. وبما أن زويدي كان لا يزال يجوب في الأنحاء فقد انتخبت الفرق العسكرية تشاكا زعيماً لها وملكاً. فما كان منه إلا أن أسرع فألحق الهزيمة بجيوش زويدي الذي هرب أمامه ثم مات بعد قليل، وأصبح تشاكا زعيم القسم الأعظم من قبائل شعب النغوني.

ب- إمبراطورية الزولو:

أ- *الجيش والحرب:*

بدأ تشاكا بتغيير اسم شعبه. وكانت كلمة نغوني تعني الصغير. فاختار بدلاً منها اسماً يدوي كطبل الحروب ويزمجر كهدير العاصفة: زولو، أي السماء، أو أمازولو، أي السماويين. ويسندون إليه في ذلك العصر التصريح التالي: «إنني أشبه هذه الغيمة الكبيرة حيث يزمجر الرعد ولا يمنعه أحد من فعل ما يريد. وأنا أيضاً أنظر إلى الشعوب فترتعد فرائصها أمامي». وقد بدأ تشاكا بتنظيم جيش من نوع جديد. فكانت كل من فرقه (إمبي) تتألف من ألف من الرجال أو النساء الذين من عمر واحد. وكان قائدهم هو الأندونا. وكان هؤلاء المقاتلون يعسكرون ما بين كل حرب وأخرى في معسكراتهم ويمارسون تدريبات يومية مكثفة. وكان لكل فرقة زيها الخاص بها وتحمل شعاراً مميزاً، كالعصابات ذات الألوان المختلفة على الجبهات، أو اللون الذي تطلى به التروس، أو ريش النعام

- نظام المعركة عند تشاكا

"على خريطة رأس الثور"

- تدل الأرقام على نظام تدخل

كراديس الجيش الأربعة .

الذي يثبت في الشعور.. الخ. وبذلك كان تشاكا يميز بين فرقه المختلفة أثناء المعركة. وكان لكل فرقة صرختها التي تميزها في الحرب، وكانت فرق النساء تكاد أن تقتصر خدمتها على الشؤون الإدارية من طبخ ونقل وغير ذلك. وقد ألغى تشاكا الصنادل التي كان يلبسها الجنود لأنها في رأيه تعيق حركتهم. وكان غذاء الجنود يكاد يقتصر على اللحم وحده. فكان محظراً عليهم أن يشربوا الحليب، أما أثناء المعركة فكان النظام قاسياً كالحديد. فالتقهقر أو الرجوع بدون سلاح كان معناه الحكم بالموت. والقائد (الأندونا) الذي يعود بدون غنائم ربما حكم عليه بالتصفية الجسدية، أي أن «يُبتلع» -كما كان تشاكا يقول- هو وسائر رجاله. فلم يكن يكفي أن يكون الإنسان شجاعاً بل يجب أن تكون شجاعته ذات مردود. وقد أدت الثورة التي قام بها تشاكا في تسليح جنوده إلى إعطاء الجيش زخماً جديداً. في الماضي كان لكل جندي من النغوني سلاحان للهجوم: حربة للرمي، ومزراق (رمح صغير) للالتحام الجسدي، وكلاهما بطول نصف القامة. فألغى تشاكا حربة الرمي وأبقى على المزراق على أن يكون أعرض شفرة وأقصر طولاً بشكل بيّن، فجعل منه سلاحاً تضرب به السيوف. أما الأسلحة الأخرى فكانت البلطة والدرع المصنوع من جلد الثور. وهكذا لم يعد للزولو سلاح للرمي، ولهذا أهمية كبرى من الناحية النفسية، إذ أن السلاح الطويل في الواقع يساعد على الخوف وينمي ردة الفعل إلى الابتعاد والهزيمة، بينما يتوجب على حامل السلاح القصير، إذا لم يشأ أن يكون مغضوباً عليه، أن يرغم خصمه على الالتحام جسداً إلى جسد فيكون الخصم عند ذلك غير قادر على استعمال سلاحه الطويل. وهكذا فإن المزراق القصير (شأنه في ذلك شأن سيف الرومان القصير) يدفع المحارب إلى الهجوم المستمر.

وقد تعلم تشاكا من فنون القتال في الستراتيجية والتكتيك من سيده دينغيسوايو. فتخلى عن عادة الهجوم وفق نظام الانتشار الذي يصلح لإظهار البطولات الفردية، ولجأ إلى نظام الفرقة الملتحمة التي تشكل جسداً واحداً يتقدم في صفوف متراصفة بغية الوصول إلى الالتحام الجسدي

مع العدو مهما كلف الأمر. وكان يحدث أحياناً أن تقوم عمليات مفاجأة للعدو، ولكن الأمر السائد في الهجوم أن يكون على شكل قوس «على هيأة رأس الثور» كما كان تشاكا يقول. والواقع أن الجيوش كانت تقسم عموماً إلى أربعة كراديس: الجناحان اللذان يشكلان قرني الثور. وكردوسان للقلب أحدهما وراء الآخر كجمجمة الثور. وعندما يقوم الجناحات بحركة التفاف على العدو، يهاجم أحدهما بينما يختبئ الآخر ولا يتدخل إلا عندما يلتحم القتال. وكان الجناحان يتألفان من فتيان المحاربين الخفيفي الحركة والمتحمسين بدم الشباب. وكانت مهمتهم أن يمنعوا العدو من التراجع وأن يناوشوه حتى يتمكنوا من ضربه في القلب. وهناك، أمام قلب العدو، تقف النخبة من المحاربين المجربين متربصة لتقوم بغتة بالإندفاع للقضاء عليه. وهنا تأتي اللحظة الحرجة عندما تندفع هذه القوات الجديدة لانتزاع النصر، فإذا لم تتمكن من الحسم، تدخلت عند ذلك الساقة (الكردوس الخلفي) المشكل من قدماء المحاربين الذين بقوا حتى ذلك الوقت متفرجين.

ولا شك أن كثيراً من المقارنات في هذه المناسبة تخطر على البال. فالإصلاح الذي تناول السلاح يذكرنا بما فعله غوستاف أدولف ملك السويد أثناء حرب الثلاثين سنة. والصفوف المتراصة لحملة المزاريق تذكرنا بالكتيبة المقدونية التي نظمها فيليب الثاني والد الاسكندر الكبير على هذا الأساس والستراتيجية البارعة تذكرنا بقيصر أو هانيبعل. والواقع أن عباقرة العسكريين كلهم يتمتعون بالإشراق الذهني نفسه. ويجب ألا ننسى هنا أن تشاكا كان راعياً وصياداً، وأن من المحتمل أن عمليات التفافه حول الطرائد كالظباء وبقر الوحوش والحيوانات المفترسة لإيقاعها في حبائله هي التي أوحت إليه بعملية صيد الإنسان الذي تهدف إليه كل حرب.

٢- المجتمع:

عندما قام تشاكا بتحويل شعبه كله إلى جيش نظامي، قلب بذلك آلياً بنيته الاجتماعية. فقبل مجيئه كان هذا المجتمع مجتمعاً أبوياً حيث كان لكل عائلة كبيرة أرضها الخاصة بها التي تقوم عليها بيوت الأسر

التابعة لها. وكان الأبناء المتزوجون يخضعون لسلطة الأب وينفذون كلمته. وكان هذا الأب مزواجاً متعدد النساء، ولكل من زوجاته بيتها الخاص بها. فالبيت الأكبر لزوجته الكبرى، والبيت الثاني الذي يقع إلى اليمين لزوجته الثانية، والذي يقع إلى اليسار لزوجته الثالثة. وكان لكل بيت أراضيه وأملاكه التي يرثها الإبن الأكبر، والوارث الرئيسي بينهم هو ابن البيت الكبير (أي الابن البكر للزوجة الأولى). ومن الناحية الاقتصادية كانت تربية المواشي التي يمارسها الرجال ممنوعة على النساء، وكانت الذرة إحدى المحاصيل الرئيسية في زراعاتهم. ولكن منذ أن انخرط الزولو في تنظيماتهم العسكرية حدثت في مجتمعهم تغييرات أساسية، فألغي الختان وما يلحق به من طقوس واعتبر مضيعة للوقت. والزمن المخصص للأحاديث كرس للاستعدادات العسكرية. وطبقات المسنين في المجتمع تحولت إلى فرق عسكرية يدخل في كل منها أفراد السن المتقارب، وكانت الخدمة تمتد من سن الستة عشر إلى الستين.

ولم يكن يحق لأحد أن يتزوج قبل أن يبلغ الثلاثين أو الأربعين من العمر. وكان هذا الحق يمنح مكافأة للفرق الأكثر شجاعة حيث يعطى أفرادها بالجملة حق الزواج من نساء فرقة من الإناث تحدد لهم. وكان هؤلاء المحاربون المتزوجون يشكلون قسماً من الجيش معزولاً عن العازبين. أما تشاكا نفسه فلم يتزوج قط. وهكذا فإن فكرة العائلة التي كانت أساسية في المجتمع الأفريقي استخدمت في خدمة الفعالية العسكرية. فكلما كانوا أكثر شراسة في المعركة كلما قربت ساعة تزاوجهم المرغوبة، وكلما كانوا متحررين من الروابط العائلية كلما كانوا جنوداً أفضل، ذلك لأن أرباب العائلة يعيقهم دائماً ويضعفهم حنين الذكريات للبيت، إضافة إلى أن الغريزة الجنسية المكبوتة تتحول باللاوعي إلى شراسة يمكن استثمارها في المعارك.

وقد أدت فتوحات الزولو إلى وحدة عميقة قامت بين شعوب منطقة ليمبوبو والزامبيز. إذ أن شباب هذه البلاد المهزومين في المعارك أمام

الزولو كانت تترك لهم حياتهم إذا انخرطوا في الأمبي (فرق الزولو العسكرية) وتخلوا عن اسمهم ولغتهم ليصبحوا من الزولو من أعماق قلوبهم. وهكذا تمزق الإطار القبلي وحلت محله وحدة في المصير أوسع مدى يقودها تشاكا الذي كان الزعيم الأعلى والمالك لكل الأراضي والقاضي الأعلى في كل ما يتعلق بجرائم القتل. أما الحالات الأقل خطورة فكان يتولاها زعماء أقل مكانة يفرضون عقوباتهم على شكل غرامات تدفع من الماشية، أو على شكل قصاص جسدي. وكان ثمة ميل حتى إلى اعتبار تشاكا نصف إله وانبثاقاً عن ملكهم نكولوم- كولوم. وكان لقبه «بايبيتي» يعني ذلك الذي يقوم بين الله والناس. وكان الشعب يوجه دعاءه إليه بهذه العبارات: «أيها البايبيتي، أيها الأب، ياسيد الأسياد؛ أنت أيها الأسد الكبير، أيها الفيل الذي لا يستطيع أحد أن يعترضك، أيها الزولو، أيها السماء، قدنا برحمتك، ياتشاكا، إنني أرتعد بين يديك لأنك أنت تشاكا». ومع ذلك فإن هذه السلطة لم تكن بغير حدود كما أنها لم تكن سلطة شخصية محضة، فقد كان خاضعاً لمراقبة الكبار من الأندونا (قادة الفرق) الذين لم يكن يقطع برأي أو عمل دون مشورتهم والرجوع إليهم.

وكانت عاصمته تحمل اسماً رمزياً هو: «أو مغونغوند لوفر»، أي «شبيهة الفيل». وهي تقع في سهل عند التقاء مجموعة من الأنهار، وتشكل دائرة واسعة يخترقها شارعان رئيسيان متقاطعان يتجهان اتجاه الجهات الأصلية الأربع ويستعملان لمرور الجيوش وقطعان الماشية التي جيء بها مغانم من الحروب. وفي الوسط عند التقاء الشارعين تمتد ساحة شديدة الاتساع للمناورات العسكرية والاستعراضات وتلقي التعليمات والأوامر. وإلى جانب هذه الساحة تنتصب بيوت المستشارين والوجهاء وكذلك مبنى المجلس الملكي وقصر العدل (خوتلا) الذي يحرسه جنود مسلحون. وبالقرب من ذلك يقع بلاط تشاكا محاطاً بسور بالغ السماكة حتى أن أربعة من الرجال يمكنهم أن يسيروا فوقه جنباً إلى جنب. وفي

هذا البلاط توجد الشعارات الملكية. ويوجد، بالإضافة إلى هذا الحي الملكي، حيان آخران لسكنى المدنيين، كما يوجد حي كبير للفرق العسكرية المعسكرة في العاصمة. وعلى أبواب المدينة حراس يراقبون الداخلين، فإذا تأخر أحد في الليل، كان عليه من أجل أن يدخل هذه المدينة المعسكر الواسعة الانتشار، أن يعطي إشارات متفق عليها بواسطة مشعل متقد كي يسمح له بالدخول.

مع آلة الحرب الرهيبة هذه، ومع جيش بلغ تعداده في نهاية المطاف مائة فرقة، أي مائة ألف من الجنود، أخذ تشاكا يقود توسع الزولو في اتجاهين: الأول نحو الغرب فيما وراء جبل دراكنزبرغ حيث يوجد السوتو (الباسوتو) والبيتشوانا مشتتين ومتخاذلين، والثاني نحو الجنوب ضد التيمبو والپوندو والكسوزا. وكانت طرائق الحرب قاسية جداً. لأن شعوباً بكاملها كانت تهاجر على شكل موجة متدفقة (مفيكان) بحثاً عن المكان والرزق، أما العجائز من الشعوب المهزومة فكانوا يبادون. وأما الشباب والنساء فكانوا يجندون في فرق الغزاة، وكان تشاكا يعين خيرة مستشاريه حكاماً إداريين على المقاطعات المفتوحة. وكان ثمة طقس محدد للحرب يجعل منها ليس عملية اقتصادية (يراد من ورائها الكسب) وإنما هي فخار قومي ودافع للحياة. وكان ثمة للغزوات فصل معين يبدأ مباشرة بعد انتهاء موسم الأمطار الكبير وبعد أن ينقص البدر. أما قبل ذلك ففترة للراحة يعلن فيها العفو العام وتقوم فيها أعمال مصالحة وتأليف قلوب. ثم يبدأ الاحتفال بتدشين موسم الحروب، فيظهر الملك جالساً على عرشه أمام عشرات الآلاف من المقاتلين، وهو يحمل قوسه وسهامه. وتأتي اللحظة الحاسمة من الاحتفال عندما ينهض الملك ويرقص وحده أمام الشعب كله مجتمعاً ثم يرمي بمزراقه بكل قوته في أحد الاتجاهات ليدل على أن الهجوم المقبل سيكون في هذا الاتجاه. وما أن يمس السلاح الأرض حتى يزجي المقاتلون صفوفهم وينقضون في ذلك الاتجاه غارسين أسلحتهم في الأرض حول مزراق الملك تعبيراً عن ولائهم، وهم يشيرون بذلك إلى أنهم مستعدون لأن «يرووا مزاريقهم بالدماء».

٣- الانحطاط والتشتت:

بدأ انحطاط تشاكا منذ أن بدأت ميوله للحكم الاستبدادي. فعلى أثر إحدى الحملات قام في الساحة العامة بذبح كل المقاتلين الذين تقهقروا أو تخلوا عن أسلحتهم. وسمي هذا اليوم «بمذبحة الجبناء». وصاح الجميع يومذاك: «أية حكمة حكمته تلك»، وانتشر مثل بين النغوني يعبر عن المصير المخبأ لشباب الزولو يقول: «إن ولداً ذكراً يساوي ثوراً مكرساً لكواسر الطير». وتلا ذلك انشقاقات هامة مزقت شيئاً فشيئاً هذا الشعب الذي كان قد وحده الفتح والتكيف مع الحروب. فقاد زويدي النغوني[٢] الذين اتجهوا إلى شمال الترانسفال الحالية (١٨٢٠- ٢١). ثم تابع ابنه زوانغيندابا طريقه نحو الشمال بعد أن شتت السوتو. وفي عام ١٨٣٤ اجتاز النغوني نهر ليمبوبو ودفعوا أمامهم الروزوي، وهم فرع من شعب الشونا الذين كانوا يقطنون زمبابوي ومونوموتابا. ثم توغل هؤلاء النغوني في اتجاه بحيرة فكتوريا حيث اصطدموا هناك بلا شك بممالك البحيرات فاضطروا للتراجع والاستقرار بالقرب من بحيرة نياسا وحملوا اسم «آنغوني». وهنا تخلوا عن بعض عادات الزولو كعادة إلحاق المهزومين من الشباب بهم أو بفرقهم العسكرية (عن طريق الولاء)، فأصبح هؤلاء عبيداً بينما بقي الأنغوني أنفسهم محاربين وصيادين حتى أتى اليوم الذين استقروا فيه وارتبطوا بالأرض فعادوا إلى حياتهم التقليدية في الزراعة وتربية المواشي. وبما أنهم لم يكونوا يملكون كبار الماشية من الأبقار فقد قنعوا بالماعز وأصبحوا فلاحين ماهرين يستعملون الأسمدة ويعتمدون الدورات الزراعية في أراضيهم. وهكذا عادوا إلى أصولهم الريفية بعد هذا العصر المتفجر لعسكرية الزولو.

وانفصلت عن تشاكا زمرة أخرى من الانفصاليين بقيادة مزيليكازي. هؤلاء النغوني من المتمردين على العزوبية المفروضة أجبروا عدداً كبيراً من الفتيات على الرحيل معهم. وفي طريقهم أدمجوا معهم بعض القبائل

(٢) سيدعون بعد الآن نغوني، بالواو الأوروبية بدلاً من الواو العربية.

التي مروا بها فتشكل منهم على هذا الشكل النديبيلي أو الماتابيلي. وقد اجتازوا جبال دراكنزبرغ وطردوا أمامهم الباسوتو والبيتشوانا إلى أبعد مما فعل تشاكا من قبل. ثم اصطدموا بالبوشمان وبالمولدين من الغريكا الذين كانوا مسلحين بالبنادق. وأمام ضغط كل هذه الشعوب مضافاً إليهم البوير اضطر هؤلاء النديبيلي لاجتياز نهر ليمبوبو ولكنهم فشلوا في محاولتهم اجتياز نهر الزامبيز، فاستقروا بين هذين النهرين في منطقة بولاوايو حيث سيطروا على الأراضي التي كانت تتألف منها إمبراطورية شونا مونوموتاپا القديمة. وبعد أن قاموا بغارتين مدمرتين على الشونا شكلوا معهم اتحاداً جنسياً وثيقاً وعقدوا معهم علاقات اجتماعية هي علاقة الأسياد بالأقنان: فلم يحدث إذن استئصال منظم للشونا كما يدعي بعض الأوروبيين ليسوغوا انقضاضهم على النديبيلي بعد اكتشاف مناجم الذهب في ماتابيليلاند (روديسيا المستقبل). إذ أن مزيليكازي لم يكن أبداً ذلك السفاح الدموي الذي يصوره المؤرخون من أصحاب المصالح، فقد أبدى ماكنزي الموقر دهشته أمام دماثة ذلك الذي وصفوه بالاستبداد: «كان -كما قال لنا- يأبى كل أنواع الألم لا على الناس فحسب وإنما على البهائم أيضاً. فأمر بألا تضرب بل تهمز باعتدال وبغصن جاف لا أكثر». ومات مزيليكازي في عام ١٨٧٠ بعد أن حكم ثلاثين عاماً، وتوجب على ابنه لوبينغولا من بعده أن يدافع عن البلاد مع خمسة وعشرين ألفاً من الرجال أمام الساعين وراء الذهب.

أما تشاكا فمات قبل ذلك بكثير في تاريخ وظروف مجهولة. فربما كان قد اغتيل في مكيدة مدبرة بتحريض من إخوته لأبيه. وقد تنبأ ساعة موته لقاتليه بأنهم لن يتمتعوا بانتصارهم طويلاً لأن البيض لن يلبثوا أن ينتزعوه منهم. فهل كانت موثوقة هذه الكلمات الأخيرة التي نطق بها قبل موته؟. إذ قلما كان يصدر عنه مثلها في المسيرة القدرية لهذا الزعيم الذي كان قبل كل شيء خالق أمة يفخر بها فخراً ليس له حدود. لقد كان تشاكا منظماً عبقرياً، وموحد شعوب وثورياً فظاً في

أغلب الأحيان، وكان رداً حياً على خرافة أن «الأسود غير قادر على التجديد أو التغيير في مجرى تقاليده الجامدة». وربما لم يكن تشاكا، بعد كل شيء، أكثر من ابن لعصره. ففي فيض من الأجناس تشغلها منازعاتها الداخلية وتمزقها «حروب الكفار» التي أعلنها عليها توسع البيض، لا يمكن لرجل أن يظهر بينها إلا أن يكون دكتاتوراً. والخلاصة أن تشاكا هو واحد من كبار الفاتحين في تاريخ أفريقيا، ويستحق اسمه أن يحفظ في تاريخ البشرية جمعاء.

٢- عثمان دان فوديو

أ- الأصول:

في بلاد السودان كان الإسلام منذ قرون عديدة عاملاً للتوحيد السياسي. ولكن نادرة هي البلاد التي نفذ فيها إلى أعماق الجماهير، فقد بقي بوجه عام مهمة المثقفين (الفقهاء) والأمراء الذين كانوا يتباهون به على الأغلب ليعطيهم هيبة خارجية، وهذا يشبه تماماً ما حدث لكثير من الملوك الذين اعتنقوا المسيحية في البلاد الساحلية. ويبقى الميل الحقيقي لهؤلاء الزعماء هو ممارساتهم لمعتقداتهم الحيوية (آنيميست) القديمة. كذلك كان حال سلاطين مدن الحوصة. «فقد أصبح الغني فيها أكثر غنى وأصبح الفقير أشد فقراً» كما يقولون. ولكننا يجب أن نقف موقف المدقق من مثل هذه الأقوال التي لم يرددها إلا مصلحون معارضون لهؤلاء السلاطين. فالمسلمون الحقيقيون الذين كانوا يعيشون في ممالك يحكمها أمراء وثنيون أو متسترون بالإسلام، قامت تناقضات خطيرة بين ما يمليه عليهم دينهم وبين واجباتهم كمواطنين فيما يتعلق بالالتزامات المالية والخدمة العسكرية وبخاصة في حالة الحرب ضد دول أخرى تعتنق الإسلام. وكان المسيحيون الأوائل قد عاشوا مثل هذه الأزمة النفسية والاجتماعية في ظل الإمبراطورية الرومانية، ولكن الوضع هنا كان أشد قسوة على نفوس العلماء الذين كانوا يشاهدون حالة حكامهم المنافقين

المتسترين بالإسلام، حتى أن بعض هؤلاء العلماء حاول أن يعلن الجهاد المقدس ضد هؤلاء الظالمين.

هذه الصورة التي رأيناها في فوتاتورو وفوتاجالون وماسينا ما لبثت أن انتشرت على نطاق واسع حتى شملت السودان الأوسط كله على يد قائد طليعي فذ قاد هذه الحرب المقدسة هو عثمان دان فوديو (١٧٥٤-١٨١٧) من عشيرة التوروبي[٣]. وكان ينتمي إلى شعب التوكولور الذي كان أول شعب في السودان اعتنق رسالة الإسلام وأخلص لها الإخلاص كله، وكان هؤلاء التوكولور قد امتزجوا غالباً بالپول الذين كان يوجد منهما فئتان متمايزتان في بلاد الحوصة، إحداهما پول برودودجي الذين كانوا ينتقلون مع قطعانهم محافظين على وثنيتهم ويمارسون الضعالة (الزواج بالمحرمات) ويحافظون على نقاء ملامحهم، والثانية پول جيدا الذين كانوا مسلمين وامتزجوا امتزاجاً واسعاً مع السكان الأصليين (التوكولور الذين ينتمي إليهم عثمان). وكان عثمان دان فوديو عالماً قبل كل شيء وفقيهاً بالمذهب المالكي والطريقة القادرية. وبفضل تقواه وهيبته الشخصية تمكن أن يحيط نفسه بالمريدين من التلاميذ (الجماعة). وكان موهوباً باللغات ومحباً للدراسة في جميع الموضوعات. وتمكن دون أن يغادر السودان من أن يثقف نفسه أحسن تثقيف على يد أساتذة من أمثال الحاج جبريل في واحة أغاديس، وعلى يد أعمامه أنفسهم. وقد سمع بالانتفاضات التي قام بها الپول في فوتا وأوصلت المسلمين إلى الحكم. وكان هو نفسه مجروح الفؤاد من المعاملة السيئة التي يلقاها العلماء المسلمون على يد الأمراء الوثنيين والتسويات المعيبة التي انتشر بها الإسلام ممتزجاً بالممارسات الحيوية (الأنيميسست أو الوثنية). ومن أمثلة ذلك أن نافاتا ملك غوبير كان قد أصبح عملياً مصلحاً من مصلحي الوثنية، ولم يعد يحتمل من المسلمين في مملكته إلا من وُلد مسلماً،

(٣) دان فوديو معناها في لغة الحوصة «ابن الزعيم الديني». وفي لغة الپول «ابن العالم أو الفقيه». أما توردو (أو توروبي) فمعناها «المصلّون جماعة» في لغة الپول.

وأخذ يعاقب كل من يضع العمامة على رأسه. ومنع النساء من ارتداء الحجاب. أما ابنه يونفا الذي كان عثمان معلمه ومربيه، فكان يرى في عثمان قوة خطرة معرضة للانفجار. ألم يكن على علاقة منظمة مع شبكة من علماء البول المنتشرين في كل بلاد الحوصة والذين كان يمكنهم أن يكونوا بنفورهم الفكري وراء كل انقلاب على أنظمة الحكم؟. ولقد حاول عبثاً أن يغتاله ولكنه لم يكن إلا ليرفع مكانته في أعين الناس. وفي أحد الأيام رأى الشيخ صفاً من عبيد الحرب عرف أنهم مسلمون ومن بينهم بعض من تتلمذوا عليه. فقطع سلاسلهم فاعتبر الأمير عمله هذا تمرداً علنياً وفصله من خدمته. عند ذلك أخذ ينظم الأنصار للنضال ضد الوثنية وينشر المقالات الانتقادية والمنشورات باللغة العربية ليعرف الرأي العام المستنير على خطته الإصلاحية، فكان لهذه «الرسائل المفتوحة» أبعد الصدى وأقواه. وعلى الأثر قام يونفا بمهاجمة معقل الشيخ في ديجيل، ولكن عثمان نجح في الفرار إلى غودو (٢١ شباط ١٨٠٤)، فكانت هجرته هذه مشابهة لهجرة الرسول في أعين أنصاره الذين قدموا ينضمون تحت لوائه مع أسلحتهم وتصميمهم الذي لا يغلب كمؤمنين صادقين. وكان معه أخوه عبد الله وابنه بيللو ومحاربون من البول كانت خيولهم الصغيرة العصبية تتحفز وقد عيل صبرها في انتظار لحظة الانطلاق لتحرير بلاد الحوصة من نير الكفار.

ب — سيف الله:

ولكن الأمر لم يكن حملة دينية يقوم بها البول أو التوكولور ضد الحوصة. ففي صفوف الشيخ كان يوجد كثيرون من الحوصة، كما كان يوجد كثير من البول في طاعة ساركان (الملك) الحوصة، وإنما كان الأمر دعوة إلى مقاومة سلطة طاغية على المستوى الديني والاجتماعي. وقد شعر عثمان أمام هذه الحشود من المحاربين الذين أحاطوا به في غودو أنه اختير ليكون سيف الله وأن عليه أن «يمتشق سيف الحق». وقد تمكن أخوه عبد الله أن يشتت جيش ساركان (ملك) غوبير. وأطلق الأنصار

على عثمان لقب «أمير المؤمنين» فقبله بتواضع. أما مملكة غوبير فقد دعت بقية الملوك إلى تحالف يقف في وجه هذه الحرب المقدسة وأن يتكاتفوا كلهم قبل أن يفوت الأوان. وكاحتراز احتياطي تعرض كل المسلمين المشبوهين في هذه الممالك للذبح. وبما أن الشبهة كانت تقع بالدرجة الأولى على البول، فإن هذا الاضطهاد أخذ طابع الانتقام العنصري مما أدى إلى ارتماء معظم التوكولور والبول في معسكر الشيخ حتى أولئك الذين لم يكونوا حتى ذلك الوقت يتعاطفون مع الإسلام. وقد فشل جيش الشيخ في بادئ الأمر أمام ألكالاوا عاصمة غوبير وهزم في عدة محاولات قام بها لفتحها. ولكن المحاربين كانوا يعودون في كل مرة إلى الهجوم بحماسة أكبر، ذلك لأنهم كانوا مقتنعين تماماً بأنهم على موعد مع النصر أو الموت، وفي هذه الحالة كان لابد للنصر من أن يجيء.

وسقطت على التوالي زاريا (١٨٠٤) وكاتسينا. أما كانو فقد قام فرسان الإيمان بكنس جيشها المؤلف من عشرة آلاف من الفرسان حملة الرماح المدرعين بالزرد لأن هذا الجيش لم يكن يقاتل عن قناعة، واخترق الفرسان المسلمون المدينة التجارية التي خضعت دون مقاومة ولا اعتراض. ولكن المقاومة استمرت في مناطق أخرى. إذ تحالف الكيبي والطوارق لفترة من الزمن مع غوبير وكادوا أن يقلبوا الأوضاع ضد المسلمين. ولم يتمكن بيللو ابن عثمان أن يستولي على عاصمة غوبير إلا في عام ١٨٠٨ فقتل ملكها يونفا ووطد فيها نهائياً سلطة الشيخ الذي تلقى بعد ذلك بقليل خضوع زعيم الطوارق في آيير الذي قدم لهذه الغاية من أغاديس. ومنذ عام ١٨٠٩ ظهرت سوكوتو المدينة الجديدة التي جسدت النظام السياسي الاجتماعي الجديد.

بقي على أنصار الشيخ أن يفتحوا مملكة بورنو التي كانت قوتها في الشرق تبدو متحدية كل عاصفة بما لها من تراث قديم. وعندما هاجمتها جيوش عثمان استنجد ملكها الضعيف بحاجبه الكانمي، رجل كانم القوي، وكان مسلماً كعثمان دان فوديو ولكنه أقل نسكاً وأكثر معرفة بشؤون

القتال. فتمكن أن يرد موجة سوكوتو المتدفقة التي ارتدت إلى الجنوب والجنوب الغربي. ولكن بعض قواد المملكة وبعض المشايخ (المرابطين) تلقوا أعلاماً من عثمان دان فوديو وأخذوا يدعون الناس للجهاد تحت رايته. فسقطت النوبي عام ١٨١١ بيد مالام موسى دندو الذي سيصبح ابنه عثمان زكي أول ملك (إتسو) عليها من الپول. وتمكن أداما الذي تلقى هو الآخر علماً من أعلام دان فوديو أن يستولي على إيلورين ونيكّي وبلاد بولا وياوتشي فينشر بذلك سلطة الپول على منطقة بينوي كلها التي ستحمل منذ ذلكالوقت اسمه آداماوا. كذلك سقطت بولا، وهي مركز ثانوي للمواصلات، والمراكز الحدودية القليلة الأهمية: غاروا وماروا، نغاونديري وراي بويا التي أصبحت تخوماً شرقية لإمبراطورية عثمان دان فوديو حتى لوغون. ولم يسلم من هذا التوسع الإسلامي إلا بعض الجيوب الجبلية التي لجأت إليها شعوب هاربة من أمثال الكيردي. وهنا حدث تشتت هائل للشعوب يشبه ما حدث في فوتاجالون أو على النيل الأعلى، أو في بلاد الزولو (على يد تشاكا) ولكن مركز الزلزال الذي أدى إلى هذا التشتت هنا كانت سوكوتو.

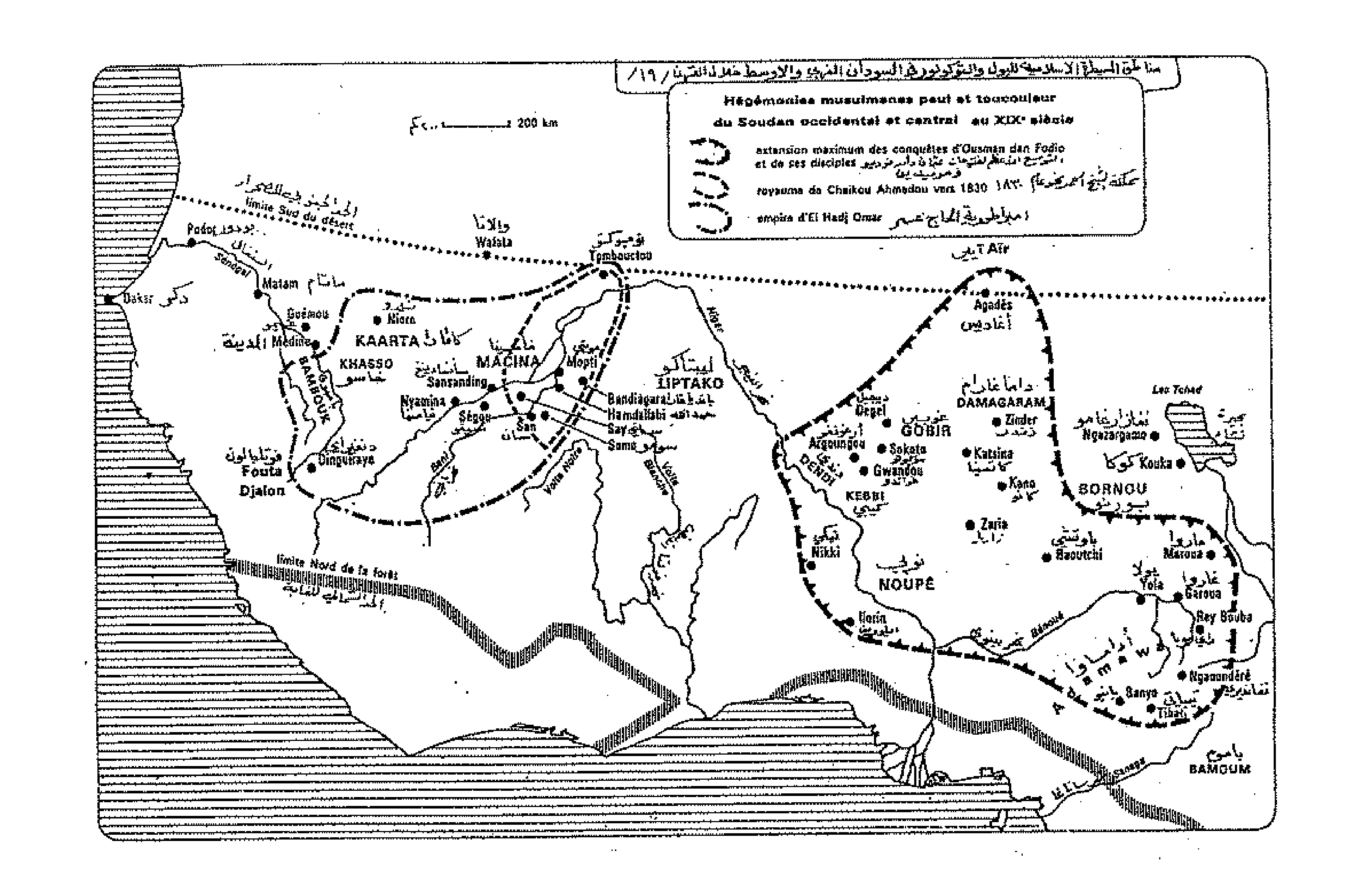
«تابع الفولاني طريقهم ذاهبين إلى بورنو تاركين وراءهم في بلاد الحوصة القليل من الرجال والعبيد وبعض الناس الذين اضناهم المسير». هذا ما تقوله أخبار كانو بمناسبة حديثها عن الپول القادمين من مالي بقيادة ياكوبو (يعقوب). وذهب آخرون من الپول إلى أبعد من ذلك باتجاه مرتفعات الكمرون الأوسط الحالي بحثاً عن المراعي وهرباً من التكاليف التي كان يفرضها عليهم موظفو السلطان، واستقروا متفاهمين مع السكان المحليين الوثنيين الذين ذهبوا معهم إلى حد أن يدفعوا الجزية إليهم وتمكن الناجحون منهم أن يكسبوا هؤلاء السكان المحليين لدرجة التزاوج معهم. ولكن الأمور لم تكن وردية دائماً. وعندما كانت تدب المنازعات وتنتهي بانتصار الپول، فإنهم كانوا يشكلون لهم مواقع متقدمة (لاميدا) وهكذا نشأت غاروا وراي، وباندو منذ نهاية القرن السابع عشر.

جـ- آداماوا :

عندما أعلن عثمان دان فوديو الجهاد كان ثمة كثيرون من الذين تطوعوا لحمل رسالته ونشر نفوذه في الأقاليم. ومن بين هؤلاء آداما الذي عينه الشيخ في عام ١٨٠٥ فاستقر أولاً في غورين ثم في يولا. وما كاد يوطد أقدامه حتى بدأ بالهجوم العام على الوثنيين محققاً بذلك الجهاد بالمعنى الدقيق للكلمة. فأبعد البول المعارضين الذين كانوا يفضلون الاستمرار في تعايشهم السلمي القديم مع السكان المحليين. أما الأسياد (لاميبي) من البول الذين كانوا مستقرين في هذه المنطقة أو أتوا معه ليستقروا فيها فقد سببوا له كثيراً من المضايقات على الرغم من اعترافهم به أميراً عليهم من قبل عثمان دان فوديو. وقد خضع له بعض البول الحيويين (الأنيميست أو الوثنيين) عن طيب خاطر، بينما أبدى آخرون منهم مقاومة شديدة سواء في مناطق ماندارا ،أتلنتيكا الوعرة أو في سهول مونداغ.

كان اعتناق الدين الإسلامي أو التبعية بالولاء للحكام المسلمين الحل العملي أمام السكان بمجرد أن تتوقف أعمال القتال. وكان دفع الجزية والخراج أهون على الناس مما يتكبدونه من خسائر فادحة بسبب الحروب. فالأعمال الزراعية لا تتعرض ساعتئذ للأخطار وتصبح أكثر عطاء سامحة للمواطنين ببيع الفائض من محاصيلهم لشراء اللحوم والملح وما يحتاجون إليه من المنسوجات.

وقد تحسن بانتشار الأمن بناء المنازل، ولم يكن السادة من البول يأنفون من الزواج من بنات رعاياهم من السكان المحليين فلعبت هذه الزيجات، إلى جانب عبيد الخدمة الذين يعملون في منازل هؤلاء الأسياد، لعب كل ذلك دوراً في تحسين العلاقات بين أطراف القرى: السادة والرعية. أما المتمردون فقد أجبروا على الفرار نصف عراة يأكلهم الجوع إلى الجبال غير الآمنة، ولكنهم على الأقل، وكما تقول أسطورة الذئب، لم يكونوا يحملون طوق العبودية. وقد اكتسحت موجة البول الأولى بنجاح شمالي



Hégémonies musulmanes peul et toucouleur
du Soudan occidental et central au XIXe siècle
extension maximum des conquêtes d'Ousman dan Fodio
et de ses disciples
royaume de Chaikou Ahmadou vers 1830
empire d'El Hadj Omar
200 km
limite Sud du désert
limite Nord de la forêt
Podor
Sénégal
Dakar
Matam
Guémou
Médine
BAMBOUK
KHASSO
KAARTA
Nioro
Walata
Tombouctou
MACINA
Sansanding
Nyamina
Ségou
San
Mopti
Bandiagara
Hamdallahi
Say
Somo
Dinguiraya
Fouta
Djalon
Bani
Volta Noire
Volta Blanche
LIPTAKO
Niger
Aïr
Agadès
DAMAGARAM
Zinder
GOBIR
Degel
Argoungou
Sokoto
Gwandou
DENDI
KEBBI
Katsina
Kano
Zaria
Nikki
NOUPÉ
Ilorin
Baoutchi
BORNOU
Ngazargamo
Kouka
Lac Tchad
Marona
Yola
Garoua
Rey Bouba
Bénoué
Ngaoundéré
Banyo
Tibati
BAMOUM
Sanaga

البلاد حيث سقطت مروه في حوالي عام ١٨١٠، ثم ما لبث القسم الجنوبي من منطقة مروه أن أخذ بسرعة هو الآخر. أما إلى الشمال من ذلك فقد أبدى الواندالا والباناتا مقاومة لا تقهر. وفي الجنوب كانت ضربات النبالين من التاپوري والموندانغ تترى لتمزق تقدم الپول. وبالإضافة إلى ذلك فإن المنازعات الداخلية بين اللاميبي (الأسياد من الپول) أدت إلى استعانتهم أحياناً بالوثنيين بعضهم ضد البعض الآخر مما جعل البلاد في حالة اضطراب مستمر.

وفي منطقة جيلا عند المجرى الأدنى لنهر مايو أولو، تقدم بسرعة جماعة من الپول الممتزجين بالفالي حتى استولوا على غولومب في عام ١٨٢٥. ثم أتى إليها عبدو ليقيم في عام ١٨٦٣ ولكنه ما لبث أن تعرض لمناوشات الموندانغ.

أما في الحوض الأعلى من نهر بينوي فإن الأمور كانت ميسرة لوجود مواقع متقدمة (لاميدا) للپول هناك (كانت قد أنشئت كما رأينا منذ نهاية القرن السابع عشر) مثل غاروا، راي بوبا وغيرها فاعترفت بسلطان آداما وأضافت إليها إقطاعات أخرى. ولكن بينما كانت (لاميدا) راي توحد من حولها الإمارات الشرقية فإن حوض بينوي الغربي بقي يشكو من التجزئة. فقد اندفع الپول هنا حتى هوسير التي لم يكونوا قد بلغوها من قبل، وذلك بالنفوذ إلى هذه الهضبة عن طريق الوديان. فقد احتلوا وادي فارو على يد نجوبدي زعيم البورونغو الذي استقر أخيراً في نغاونديري. بينما استولى هامان سامبو أمير (أردو) كين على تيباتي. ثم بدأ نجوبدي سلطان نغاونديري توسعه مستغلاً الحروب الصغيرة التي كانت تقوم بين اللاميدات وموجهاً هجماته على أمير يولا الذي لم يتمكن من مقاومته. كما قام السلطان يتابع الحرب المقدسة مستعيناً حتى بالوثنيين الذين كانوا يقدمون له جزءاً مما يستولون عليه من الغنائم. وعند بدء الغزو الاستعماري الأوروبي كانت أراضيه تمتد من أطراف هضبة هوسي الشمالية حتى نهر سانغا في الجنوب. بينما لم يوفق سلطان بانيو في اندفاعه

نحو الجنوب لأنه أوقف على يد الباموم الذين كانوا يمتلكون الأسلحة النارية فألحقوا بجيوش الپول خسائر فادحة.

وعلى العموم فإن الفتح كان أكثر بطئاً في الشمال والوسط من آداماوا. وربما كان السبب في ذلك يعود إلى أن اللاميدات (البؤر أو المواقع المتقدمة للپول) هنا لم تكن متقاربة، بل كان يفصل بينها أراضي للحيويين (الوثنيين) صارت اللاميدات الإسلامية تتنازع فيما بينها على امتلاكها بدلاً من أن تقوم بواجب الجهاد المقدس.

وقد أفاد الكيردي من هذه المنازعات فتشجعوا وطردوا المتسللين الذين توغلوا إلى مواقعهم الصخرية. أما على الهضبة فإن اللاميدات كانت متجاورة بسبب استيلائها بسرعة على أراضي الحيويين التي كانت تفصل بينها فلم يكن موجب لأن يقوم بينها منازعات شديدة.

وكانت الحياة الاقتصادية في اللاميدات فقيرة إلى أبعد الحدود. فأقنان الپول وكذلك السكان المحليون الخاضعون كانوا يعملون -كما هو الحال في فوتاجالون- في الزراعات الخفيفة التي تقضي دائماً على محاصيلها الغارات أو الجفاف أو أسراب الجراد. بينما كانت تربية المواشي مجرد عادة اجتماعية أكثر من أن تكون عملاً يقصد منه النشاط الاقتصادي. أما الأعمال الحرفية فتكاد لا توجد. وهي مقصورة على صباغين من بورنو ونساجين من الحوصة، وحدادين محليين. ولا شيء يذكّر بتلك الأسواق الكبيرة الموجودة في سوكوتو أو كانو والتي تعج بطوائف الحرفيين.

ولكن بعد استقرار اللاميبي (الأسياد من الپول) ظهرت الحاجة إلى كثير من السلع في بلاطات هؤلاء. ولكن الطرق التجارية التي كانت تأتي من طرابلس إلى كانو مارة ببورنو وغوبير لم تكن لها إلا تفرعات قليلة الأهمية في اتجاه آداماو. فأخطار الطريق كانت كبيرة. وتكاليف هذه الأخطار عندما تضاف إلى مصاريف الرسوم المفروضة على هذه السلع عند دخولها مدينة من المدن ترفع رفعاً كبيراً أسعار هذه

السلع حتى أن القليلين من تجار الحوصة والكنوري هم الذين كانوا يغامرون بنقلها حتى تلك المواقع. وقد لاحظ بارث مثلاً أن الأسعار ترتفع ثلاث مرات بين كوكا (في بورنو) وبين سوكوتو. ولكن العبيد الذين يستطيع هؤلاء التجار الحصول عليهم محلياً وبسعر الجملة ويبيعونهم بأسعار عالية جداً كانوا يجعلون من لعبة التجارة هذه لعبة مجزية.

وكان التجار البورنوويون والحوصة والعرب والطرابلسيون والمصريون يجلبون الأنسجة القطنية والمجوهرات الزجاجية والبرانس وغيرها من المنسوجات المطرزة والعطور، ويأخذون بدلاً من ذلك العبيد. وكان ما يسلمه الليمبي (أسياد الإقطاعات من البول) لسطانهم أمير يولا منهم خمسة آلاف عبد كل عام. وكان ثمن العبد الواحد يساوي ثمن عنزة في بلاد مبوم، أي البلاد المنتجة، ويساوي في سوكوتو ثمن حصان. وكانت البلاد التي هرب إليها السكان المحليون (السود) من سلطة أمير يولا قد أصبحت مصدراً واسعاً للعبيد وكان استنزافهم منها يسير في طريقين، إما إلى ساحل الأطلسي في الجنوب أو نحو البحر المتوسط في الشمال. وفي الطرف الغربي لهذه المجموعة الكبيرة من الناس كان السونغاي والزيرما الذين يعيشون في دندي فيما وراء النيجر. وهؤلاء لم يعترفوا أبداً بالسلطة الجديدة (سلطة أمير يولا) شأنهم في ذلك شأن الكيبي الذين قاوموا سلطانه في أرغونغو. أما ماسينا فقد تلقت أعلامه (أي خضعت له)، وكذلك فعل أمير ليبتاكو الذي أصبح يعتمد على سوكوتو مع ارتباطه بغولهدو. والخلاصة أن هذه الامبراطورية التي امتدت من الصحراء حتى بينوي، ومن النيجر حتى تشاد ضمت بين جناحيها السودان الأوسط كله. وكان لابد أن يكون اتساعها هذا نفسه السبب في ضعفها العضوي. ولم يكن عثمان دان فوديو نفسه رجل سياسة على أي حال بقدر ما كان قديساً. وقد اكتفى بأن قسم ممتلكاته إلى قسمين، جعل ابنه محمد بللو، يحكم من سوكوتو كل القسم الشرقي من الإمبراطورية، وجعل أخاه عبد الله يشرف من مركزه في غواندو (في بلاد الكيبي) على القسم

الغربي منها. وكان هذا القسم يضم المناطق المعادية للحكم، فما لبث أن أصبح بعد قليل مجرد منطقة نفوذ. والواقع أنه اعتباراً من عام ١٨٥٠ لم يعد ساركان (أمير أو ملك) الغرب يسيطر على أكثر من منطقة غواندو. أما القسم الشرقي فكان أكثر بقاء ومقاومة إذ كان خليطاً من الولايات التي يسكنها البول والتي كان بعضها يرتبط بسوكوتو ارتباطاً مباشراً مع تمسكه باستعمال الطرائق الإدارية القديمة مخضعاً إياها لتعاليم القرآن. هذه الولايات كانت إقطاعات لا تنطبق تماماً على الممالك السابقة. وكان لكل منها قواعدها الخاصة بوراثة الحكم، مع خضوعها عموماً لساركان (سلطان) سوكوتو الأوتوقراطي. وكان على كل منها أن تدفع ضريبة سنوية عينية من العبيد وفرقاً عسكرية عند الطلب. وكلما ابتعدنا بوجه عام عن عهد عثمان دان فوديو كلما أصبحت هذه المقاطعات إمارات تتمتع باستقلالها الذاتي. وكلما ابتعدنا عن سوكوتو كلما ضعفت الإلتزامات تجاه العاصمة. والخلاصة فإن صفة التوكولور أو البول أو المسلم، بفضل الفتوحات التي قام بها عثمان دان فوديو، كانت تدعو حاملها لأن يكون قائداً ولو على إقطاعة صغيرة ضمن ولاية. ولكن كان يحدث أيضاً أن زعماء أقوياء من السكان المحليين تركوا هم أيضاً حكاماً في إقطاعاتهم. والوحدة الحقيقية بين هؤلاء المسلمين، على ضعف نظامها السياسي، كانت تكمن في عزمهم على تحقيق الثورة السياسية- الروحية نفسها. ولكن هذا الضمير المشترك ما لبث أن زال. ويظهر أن كثيراً من الأمراء انتهى بهم الأمر إلى أن يعتبروا تغيير النظام مجرد نعمة هبطت عليهم من السماء لتحمي سلطتهم.

أما عثمان دان فوديو فقد تابع -بعد هذا الفاصل من الجهاد الذي استمر ست سنوات على أبعد تقدير- تابع حياته المتقشفة الزاهدة نادراً نفسه للدراسة والتأمل. ثم توفي في عام ١٨١٧. ولا يزال قبره في سوكوتو محجاً للمؤمنين. وقد استولى على السلطة بعده ابنه محمد ولكنه تقاسمها مع عمه عبد الله في نوع من ثنائية الحكم. وكان عهده

عهد خلافات عائلية. ولما توفي في عام ١٨٣٧ خلفه أخوه عثمان حتى عام ١٨٤٢. وقد قضى مدة حكمه في نزاع مع ابن أخيه سعيد المبعد عن السلطة. وبذل ابنه علي (١٨٤٢- ١٨٤٩) جهده للسيطرة على حكام المقاطعات الذين كانوا أنفسهم مشغولين في إنقاذ مناطقهم من الهجمات الداخلية أو الخارجية التي تعرضوا لها في عهده.

د- المثل الأعلى للسلطة العادلة المستنيرة:

بقيت أولوية سوكوتو الروحية على الأقل فوق كل اعتراض. وإذا فرضنا أن إمبراطورية عثمان دان فوديو تحللت إلى مجموعة من الإمارات التي تسودها الفوضى وتنتشر فيها أنظمة العبودية[٤]، فإنه يبقى منها على الأقل أنها كانت محاولة وحدوية أرادت أن تتجاوز حدود القبيلة (بالرغم من أن الذين ساهموا فيها كانوا بخاصة من البول) ومدت جناحيها على مساحات واسعة ونجحت لفترة من الزمن، وأنها كانت محاولة دينية وتقدمية جعلت مثلها الأعلى خليفة عادلاً ومستنيراً يسدد الله خطاه، وأن أبطالها كانوا رجالاً على اطلاع مدهش ليس في ميدان العلوم القرآنية الكلاسيكية فحسب وإنما في العلوم الدنيوية أيضاً.

وقد وصف لنا كلابيرتون السلطان بيللو جالساً على سجادته بقوله: «إنه ذو وجه نبيل آسر وجبهة عالية». وقد باشر حديثه مع الضيف في المسائل المذهبية والخلافات بين المسيحيين حتى اضطر هذا الانكليزي إلى الاعتراف بأنه ليس متعمقاً في أسرار العقيدة. ثم حرك نظارتيه بيده وأخذ يدير الخريطة التي تمثل نصفي السماء وسمى الكواكب وكثيراً من مجموعات النجوم بأسمائها العربية. ثم سأل كليبيرتون بعد ذلك عن أخبار الغزو الإنكليزي للهند وعن احتلال الفرنسيين للجزائر.

---

(٤) إن شهادة مونتيل الذي اجتاز امبراطورية سوكوتو في عام ١٨٩١ تثبت عكس هذا القول. فقد وصف لنا الرقابة التي كانت تمارسها السلطة المركزية على أنحاء تلك الامبراطورية. فهي التي تولي حكام الولايات وتفتش عليهم بواسطة وزراء مفوضين وتفرض عليهم مختلف الضرائب والالتزامات العسكرية.

وعندما قام هذا المستكشف بإهدائه نسخة عربية عن هندسة إقليدس شكره الأمير كثيراً ولكنه أسر إليه أنه كان يملك نسخة منها جلبت إليه من مكة إلا أنه أضاعها أثناء حريق حدث في السنة الماضية. قواد هذه الثورة الثلاثة تركوا مائتين وخمسين كتاباً بين صغير وكبير بالإضافة إلى الرسائل الرسمية التي كتبوّها بموجب مراكزهم. ولم يكونوا يترددون في أن يمسكوا القلم عند أقل مناسبة ليعطوا الشروح والتفاصيل عن مبادئهم أو لإقناع الخصوم.

وقد أراد هؤلاء الثوريون، كما فعل الكثيرون من أمثالهم، أن يبرروا ثورتهم التي كانت في نظرهم بعثاً للإسلام، بأنها تهدف إلى خلق حكومة تنسجم من نقاء العقيدة-الأصلية وسموها، وخلق مجتمع يحكمه (الإمام العادل)[٥]. ولقد كتب عثمان دان فوديو: «أقول وأستعين بالله إن الحكم يجب أن يعتمد على خمسة أركان: أولها أن الحكم لا يجب أن يسند لمن يسعى إليه، والثاني ضرورة الشورى، والثالث الابتعاد عن القسر، والرابع العدل، والخامس الإحسان، وأضاف بأن الوزراء يجب أن يكونوا أربعة. فالأول ميزته النزاهة والاستقامة، يوقظ السلطان إذا غفا، ويفتح له عينيه إذا عمي، وينعش له ذاكرته إذا نسي، وإن أشد المصائب على الشعب أن يكون له وزير ضال. وإن أولى الخصال التي يجب أن يتحلى بها الوزير أن يكون شفوقاً رحيماً بالناس. أما الوزراء الثلاثة الآخرون فهم للعدل والشرطة ولبيت المال.

وقد بذل هؤلاء الثوريون جهدهم ليحققوا ما حلموا به من مثل أعلى. فكان محمد بللو -كما كتب سعيد- ينفق من ماله الخاص وليس من مال الدولة. والواقع أنه كان يعمل بيديه ليعيش من وراء كسبه. أما عثمان دان فوديو فكان همه الأوحد أن يكون أهلاً لمنصبه الذي تولاه. وقبل أن يخرج من منزله ليواجه الشعب كان يختلي بنفسه كما يقول

---

(٥) سميث هـ.ف.س (صحيفة مجتمع نيجريا التاريخي) المجلد٢، العدد٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦١.

«لينعش حماسته ويجدد أمام الله قسمه في أن يكون مستقيماً». فالإسلام في نظره ليس قناعة مجردة أو زينة يتزين بها المرء، وإنما هو رسالة حية يجب أن يعيشها المؤمن في تفاصيل حياته اليومية. فهو يؤنب التجار المسلمين الذين يستعملون الموازين الناقصة والذين يبدون ويعيدون على مسامع نسائهم أن سعادة المرأة هي في طاعة زوجها بدلاً من أن يعلموهن أمور الدين ومخافة الله. ومما لا شك فيه أن هذا البرنامج الاجتماعي الذي يعتمد على إسلام مجدد ينزع مبادئه من تعاليم الدين الأصلية قد لعب دوره في نجاح ثورة عثمان (المصلّي) الذي لم يكن يهدف إلى قلب بعض العروش فحسب، وإنما أن يخلق نظاماً اجتماعياً جديداً يعم بلاد السودان[٦].

٣- الحاج عمر تال

أ- البدايات:

كانت الصفة الدينية أقل وضوحاً، والهدف السياسي أكثر جلاء في الفتح الخاطف الذي قام به الحاج عمر المنتمي إلى شعب التوكولور في السودان الغربي. وكان أبوه سعيدو تال وأمه آداماسيسّي وولد في آلوار الواقعة في أعالي پودور رافد السنغال عام ١٧٩٧. وهو ينتمي إلى طبقة التورودو (المصلّين) الدينية. وقد حفظ عن أمه ذكرى مؤثرة في تقاها وورعها اللذين لازماه طول حياته. وهو يصفها فيقول: «لقد تركت كثيراً من الآباء الذي يشبهون أبي في فوتا، ولكنني لم أترك فيها من النساء من تشبه أمي». وقد أخذ في صغره التربية الدينية عن عائلته، ثم قواها ووسعها بالأسفار إلى بلاد المغرب وإلى والاتا حيث كانت تنشط زوايا الطريقة القادرية هناك. ولكن الحدث الحاسم في حياته كان حجه إلى مكة ثم إقامته الطويلة في تيوقراطيات (إمارات يشرف على

(٦) ث. توماس هودوكن «نيجريا. طريق الاستقلال» تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠ ص١٢٩ وما يلي.

حكمها رجال الدين) التوكولور والپول السودانية. ولا نعرف بالدقة التواريخ التي أقام خلالها في كل من هذه الإمارات، ولكننا نعلم أنه سافر وهو في الثالثة والعشرين من عمره ليزور بورنو حيث اجتمع بالكانمي، والى مصر حيث أخذ عن مشايخ الأزهر، والأماكن المقدسة حيث كانت الحركة الوهابية المتشددة في أوج عراكها من الأتراك. وقد هداه التيجاني أمير الحجاز وعينه داعية لهذا المذهب في السودان الغربي. وبالإضافة إلى هذه الأسفار فإن الحاج عمر تال أقام لمدة قد تبلغ اثني عشر عاماً في مرحلتيها[٧] في سوكوتو حيث كتب فيها كتابه الأول «سُيَاف السعيد» وقدمه لمحمد بللو الذي أغدق عليه الهدايا وقدم له أميرتين ليتزوج منهما كانت إحداهن ابنة بللو نفسه. وفي ذلك أكبر برهان على الهيبة التي كان يتمتع بها الحاج عمر تال بفضل ثقافته الإسلامية.

وكان الشيخ آمادو (أحمد) في عاصمته حمد الله مستاء على ما يظهر من هذا التقدم السريع الذي أبداه هذا التوكولوري (يعني الحاج عمر). وعندما قدم إليه استقبله باحترام ولكن بدون حماسة. ويدعي الحاج عمر بأنه ذهب إلى حد تدبير مؤامرة لاغتياله، مما يدل على أن الزعيم البولي (أحمد) هذا كان يرى فيه خصم المستقبل. وقد نشر التوكولور بعد ذلك قصة الاغتيال على نطاق واسع ليسوغوا غزوهم لإمارة مسينا. أما ملك سوغو الحيوي (آنميست) فكان استقباله له واضح العداء. وعلى العكس من ذلك فإنه استقبل استقبالاً حسناً من قبل وارث كيتا ومن ألمامي (ملك) فوتاجالون الذي أمر بأن تنشأ له زاوية جذبت إليها جمهوراً من الطلاب كان معظمهم من فوتاتورو موطنه الأصلي الذي ذهب إليه في جولات للدعاية وطلب المريدين خلال عام ١٨٤٧.

وقد تعمقت في نفسه مع الزمن الرغبة في العمل السياسي- الديني. وترجمت هذه الإرادة عام ١٨٥٠ في «هجرته» إلى دينغيراي. وهناك سرعان ما ظهر حصن عظيم (تاتا) ليكون مركز قيادة الأعمال. فكيف

(٧) أنظر سميث ص٢٨١.

تم هذا النجاح؟. السبب الواضح هو أن أفريقيا الغربية في أواسط القرن التاسع عشر كانت مهيأة لتقبل مثل هذه المبادرات. فتجارة العبيد كانت زرعت الروح العشائرية وعدم الاستقرار بشكل خطير. وأفادت من ذلك إمارات تمكنت لفترات قصيرة أن تتجاوز إطار القبيلة لتتصل إلى مستوى مجريات الأحداث. ولكن الإسلام كما شهده عمر في الشرق كان الإطار الذي يمكن فيه لإرادة تجاوز الأطر القبلية أن تتحقق. وكانت الطريقة الأكثر انتشاراً حتى ذلك الوقت حتى في فوتاتورو هي الطريقة القادرية بدرجاتها الصوفية المتعددة بين معتنقيها ومشايخهم من المرابطين. ولم يكن يصل إلى درجة زعيم ديني إلا القلة النادرة من الطلاب الذين ينتمون غالباً إلى العائلات الغنية. أما التيجانية فإنها كانت على العكس من ذلك خالية من المراتب الصوفية الصعبة الاجتياز. وما تتطلبه من فروض الصلاة كان أقل أيضاً. كما أنها كانت أكثر تحرراً وديمقراطية بحيث تسمح لأي إنسان أن يحظى بصحبة وبركة الشيخ. ولذلك فإنها كانت تشكل الرابطة السياسية- الدينية العليا التي كانت شعوب السودان -سواء عن وعي منها أو بدون وعي- تتطلع إليها في ذلك الوقت. وقد تبناها هؤلاء الرجال النشيطون بسبب بساطتها الكبرى. كما أنها كانت بالنسبة للنساء والشباب وأعضاء الطبقات الدنيا الإطار الذي يحلمون به لينجح فيه من له همة أو موهبة(٨).

ب- الحرب المقدسة (الجهاد):

عندما طلب الحاج عمر من التجار الإنكليز في سيراليون كمية من البنادق ازداد التوتر بينه وبين جيرانه حتى المسلمين منهم بما فيهم الخاسّو وألمامي فوتا بحيث سيذهب إلى حد الاستنجاد بالفرنسيين. وبعد عزلة أربعين يوماً قضاها في التهجد كان «يسهر فيها حتى الفجر»،

(٨) بالرغم من أن التلميذ يجب «أن يكون بين يدي شيخه كالجثة بين يدي مغسّلها» فإن هذا التقشف لم يكن يدعو إلى الزهد في الدنيا، إذ أن «من ليس له دخل شخصي كان يشبه بين أترابه بالنساء وليس له في ألقاب الرجولة نصيب». وما يهم أنه بدلاً من التخلي عن الدنيا «ألا يتعلق قلبه بها».

بدأ الحاج عمر بمهاجمة المناطق ذات الأغلبية الحيوية (الوثنية) أو التي يغلب عليها الطابع الحيوي. فاستولى على منطقة بامبوق الغنية بمناجم الذهب، وعلى كارتا بلاد كوليبالي ماسّاسي مستولياً على نيورو في عام ١٨٥٤. وبعد ذلك توجه نحو الغرب نحو وطنه تورو الذي كان قد جلب منه الكثير من المتطوعين المتحمسين من الشباب.

وكان التوكولور يشكلون ثلاثة من فيالقه الخمسة التي ينقسم كل منها إلى ثلاثة «أذرع». وكان عدد العناصر الفعالة في جيشه يصل إلى ثلاثين ألف رجل منهم المشاة حملة البنادق وحملة الحراب من فرسان البول. ولكن مشايخ الطريقة القادرية من المرابطين كانوا معادين لحركته. وكذلك كان الفرنسيون الذين وصلوا إلى السنغال بقيادة فيدهيرب واختاروا النهر محوراً لتوغلهم باتجاه النيجر وأقاموا عليه كثيراً من التحصينات كان من بينها «المدينة» عاصمة مملكة خاسّو المسلمة. وقد عين فيدهيرب حاكماً على السنغال في عام ١٨٥٤ فقام يحيي المراكز التجارية الفرنسية القديمة ويطرد المغاربة إلى شمال نهر السنغال ويثبت أقدامه بقوة فوق القارة الأفريقية ببنائه دكار في عام ١٨٥٧. ثم وصل أنصار الحاج عمر إلى المدينة فحاصروها وأخذوا يرقون على أسوار الحصن الفرنسي فيها في موجات غاضبة. وكان يدافع عن الحصن پول هول القائد الخلاسي. وقد أمر الحاج عمر قائد الهجوم بأن: «يذهب حيث يكون المستحيل»، ولكن مآثر المهاجمين البطولية التي لم يسمع لها مثيل ذهبت سدى أمام مناعة الحصن. فبالرغم من محاصرته وقطع سبل التموين عنه وتعرضه لليأس من مستقبل الدفاع عنه، فإن موسم الأمطار أتى لينقذ الموقف. فارتفعت مياه السنغال وسمحت لفيدهيرب أن يصل عبره مع مدفعيته لتفريق المهاجمين. وكان الحاج عمر قد استقر في غيمو في مكان أقرب إلى القسم الأدنى من النهر. فحاول أن يتحالف مع المغاربة الخصوم الآخرين للوجود الفرنسي في المنطقة، ولكن عندما هاجم الفرنسيون قلعة (تاتا) غيمو ودمروها بمدفعيتهم ١٨٥٩ بالرغم من المقاومة البطولية

التي أبداها أنصاره، وعندما فشل في العام نفسه أمام ماتام، فهم الحاج عمر أن الفوضى التي تعم بلاد السنغال والكراهية الدينية بين أهله والغطاء الاستعماري الذي ألقته فرنسا فوقه، كل ذلك جعل من المتعذر عليه أن يصل إلى البحر الذي كان بالغ الأهمية لكي يتزود بالسلاح. وعند ذلك غير مخططه كله واتجه إلى الشرق.

وكلما مضى الوقت كان الحاج عمر يتجاوز هدفه الديني ليحقق أطماعه السياسية. وقد تمكن من أن يوحد منحنى النيجر كله، وربما فكر بأن يعود لملاقاة الغزاة في الغرب فيعرقل تقدمهم إلى الداخل، أو ربما كان يتطلع إلى قذفهم في البحر. ومما لا شك فيه أنه كان قائداً فذاً. ففي عام ١٨٦٠ حمى مؤخرته بأن عقد مع فيدهيرب معاهدة تخلى بها عن السنغال، واسترجع نيورو، ثم تقدم من ساحل السنغال ليكنس كل منحنى النيجر من أعلاه إلى أدناه (إلى ما بعد تومبوكتو) مستولياً على نيامينا وسانساندينغ وأخيراً سيغو التي أعدم فيها آخر ملك من البامبارا (١٨٦١) مدعياً أن ملك مسينا البيولي هذا، كان -رغم كونه مسلماً- قد رفض مساعدته أثناء حصار «المدينة»، وأنه استقبل عنده أمادو (أحمد) ملك سيغو الذي اعتنق الإسلام في الظاهر فحسب. وكان بذلك متأثراً بنظريات محمد بللو التي تقول بشرعية الجهاد ضد الأمراء المنافقين من المسلمين. وهكذا غزا مسينا وخرب مدينة «حمد الله» ودفع بطليعته حتى تومبوكتو في عام ١٨٦٢.

جـ- النتائج:

كانت نتائج هذه الفتوحات إمبراطورية امتدت على مسافة ألف من الكيلو مترات بين الشرق والغرب مرتكزة على نقاط ارتكاز أساسية هي: دينغيراي، نيورو، سيغو، وباندياغارا على التخوم الشرقية. ولكن الحاج عمر كان آنذاك قد تجوز الخامسة والستين من العمر، كما أن التناقضات الداخلية كانت حادة جداً في هذه التشكيلة التي تكونت على عجل بفضل اندفاع أنصاره المؤمنين من التوكولور. وقد اعتقد هؤلاء يومذاك أن كل

شيء مباح لهم في هذه البلاد المفتوحة التي ثارت ثائرتها نتيجة لأعمالهم. فنظمت فيها حرب العصابات وأصبحت دائمة فوق أرضها. وكانت تغذيها روح البامبارا الوطنية وحيويتهم. وقد تحالفوا مع أنصار الطريقة القادرية من البول سكان ماسينا ومع الكونتا سكان كيبي الذين كانوا قبل ذلك معهم على طرفي نقيض. وكان الحاج عمر من جهته يعتبر نفسه المنفذ لإرادة الله الذي يهيب به بأن «ينظف البلاد».

وهكذا أمضى هذا الداعية الشيخ معظم وقته في إطفاء الانتفاضات السياسية، ثم ما لبث أن لاقى وجه ربه خلال بعض أسفاره وفي ظروف غامضة. وربما كان ذلك في عام ١٨٦٤ في مغارة دجيغيمبيري بالقرب من باندياغارا.

إن العمل الذي بدأ به الحاج عمر والذي كان كموجة عاتية ملحمية تحطمت على جروف بلاد الدوغون القاسية لم يكن في المستطاع أن يتكرر في عهد ابنه أمادو (أحمد) الذي عينه خليفة له بعد وفاته، وذلك بسبب الخلافات العائلية التي نشبت وبسبب الاضطرابات التي كان يقوم بها البول والبامبارا وكذلك بسبب تقدم الفرنسيين في البلاد على الأخص. هذه المبادرة التي ظهرت بنجاحاتها السريعة وكأنها القدر أتى في حينه، لم يكتب لها النجاح. وربما كان السبب في ذلك أن قائدها لم يعط الوقت الكافي لتنظيم إمبراطوريته. أو ربما لأنه استخف واحتقر القوى الموجودة في المنطقة بدلاً من أن يتعاون معها ويفيد منها، أو ربما أيضاً بسبب الطرق القاسية التي استعملها ضد الحيويين (الوثنيين) بل وضد التوكولور أنفسهم لإجبارهم على السير معه: «ومن كان يرفض المسير كانت النار تجبره أن يفعل». وقد أحرقت مخازن الغلال. «أما الوثنيون فكان رأسهم يقطع بضربة واحدة دون أن يجرؤ أحد أن يعطس. ومن كان منهم يتسلق الأشجار كان ينزل من عليها فلا ينجو من مصيره. وكان آخرون يحرقون على نار مشتعلة»[٩]. ولكن العبرة الهامة في نظر التاريخ على كل

(٩) أنظر: محمدو أبو ثيام. وقد استعار منه هذه العبارات ف. مونتي في كتابه: «الإسلام الأسود».

حال هي أن قائداً أفريقيا حاول أن يبعث على منحى النيجر هذا الذي طالما شهد قيام الإمبراطوريات من قبل، كياناً سياسياً يملك من القوة ما يستطيع بها أن يفشل القوى الأجنبية التي رآها تتدخل في شؤون السنغال. ولكن لم يكن لديه الوقت ولا الوسائل لتحقيق ذلك. إلا أن ثقافته وذكاءه السياسي والعسكري جعلا من مشروعه هذا واحداً من المحاولات الكبرى التي شهدتها أفريقيا الغربية قبيل الاستعمار، وكانت محاولة منبثقة عن غريزة تكاد أن تكاد إجماعية لحفظ البقاء.

٤- ساموري توري: قدر

أ- أين ولماذا؟

لم ينشأ ساموري(١٠) على أرض ممهدة، وإنما ارتبطت مغامرته الكبرى ببعض العوامل في الزمان والمكان فكان هو النتيجة الطبيعية لكل تلك العوامل. ولكن كان لابد أن يكون هذا الرجل نسيج وحده ليتمكن من أن يستخلص من الظروف طاقته الكامنة. ولم يكن ثمة ما يشير إلى أنه سيفرض نفسه في مثل هذا الزمن القصير على هذه الأرض التي كانت المهد القديم لإمبراطورية مالي. فقد كان ثمة الكثير من المنافسين الأقوياء في المضمار، ولكن كل شيء جرى وكأن هؤلاء المنافسين كانت مهمتهم أن يهيئوا له الأرضية المناسبة للنجاح بما ارتكبوه من أخطاء، وبما قاموا به من إضعاف متبادل لبعضهم وحتى بما حققوه من منجزات.

هنا كانت تتلاقى مجموعة من المؤثرات، بعضها سياسي ،على الأخص في الشمال، وبعضها اقتصادي وعلى الأخص في الجنوب. ففي الشمال كان بامبارا سيغو مع داديارا قد مدوا نفوذهم حتى مناجم بوري وسيادتهم على كانكان وكوروسا. ولكن هذا النفوذ أخذ منذ حوالي عام ١٨٢٠ بالانحسار. ولم يعد لإمبراطورية الحاج عمر التي يأكلها

---

(١٠) أنظر: پيرسون في «ساموري: ثورة الديولا». مذكرات إيفان. دكار رقم ٨٠ عام ١٩٦٨.

الكره الأعمى للحيويين والمنازعات العائلية بين المطالبين بالعرش، لم يعد لهذه الإمبراطورية أي دور رئيسي على مجريات الأحداث. وفي الغرب كان حكام فوتاجالون مشغولين بالنزاع الدائم بين الحلفايا والسوريًا. وكانوا هم أنفسهم على مذهب التيجانية العمرية فاصطدموا بالثورة الاجتماعية- الدينية التي قام بها الهوبّو الذين كانوا يعتنقون الطريقة القادرية ويحرضون المستائين من البول المستبعدين عن السلطة وكذلك عامة الشعب المستضعفين على القتال. وفي الشرق كانت مملكة كينيدوغو تظهر إلى الوجود.

بين هذه القوى السائرة إلى الانحلال أو تلك التي في طريق التشكل، كانت تمتد بلاد أعالي نهر النيجر: الماو والكونيان، والتوما، والكيسي والنافانا في الجنوب. والتورون، والباتي (الكانكان) في الوسط. والواسولو والبوري والمانديىنغ في الشمال. وكانت تلتقي هنا الطرق التي تحمل الذهب والكولا والملح البحري والملح الصخري والعبيد والخيول، وكذلك تزداد في المرور عليها شيئاً فشيئاً المنتوجات المصنعة بما في ذلك السلاح. وتمتد هنا ما بين شاطئ الأنهار وساحل خليج غينية من جهة، وبين بلاد السافانا المضيئة (القليلة الأشجار) من جهة أخرى، منطقة ليس فيها سلطة سياسية قوية فهي تحتاج إلى قبضة قائد مبدع. ولقد كانت منذ قرون الأرض التي اختارها شعب الديولا والتي كان ينفذ منها نحو الجنوب لإنشاء مستعمرات سياسية أو عسكرية حسب الظروف.

وكان من بينهم (أي الديولا) رجال أصبحوا ملوكاً للتجارة الكبرى، مثل نانا- فالي كامارا، وهو ديالونكي أصبح أقوى رجل في بوري لقدرته على التلاعب الماهر بأسعار البضائع المتقلبة التي كان يمتلك مستودعات كبيرة لها في ديدي، كما كان له مجموعة من الوكلاء التجاريين ينتشرون حتى الساحل ومنهم من كانت مركزه مدينة كانكان.

وإلى الجنوب أكثر من ذلك كان الديولا يتحركون في محيط أكثريته من الحيويين. وهنا كانت التضاريس الأكثر تعقيداً، والغابة، وكثرة العناصر والأجناس تحد من مجال عملهم. ولكن الثقة التي اكتسبوها من طول

تعاملهم مع الأهالي كانت تؤمن لهم غالباً مكانة السيطرة على بعض الحكومات المحلية. وقد قويت تلك المكانة وازدادت رواء بمبادلات الزواج التي كانت تتم بين مختلف الأطراف.

ولكن تحت هؤلاء التجار المستقرين كانت توجد على الأخص طبقة الجنود من الديولا الذين كانوا بفضل تحركهم الدائم ووجودهم في كل مكان يشكلون أساس هذه الإمبراطورية الشبح التي كانت تظهر بين الحين والحين في وضح النهار بما تقدمه من انجازات تنظيمية خاطفة. وذلك هو الطريق الذي اتبعه ساموري في أعماله. ولكن آخرين كانوا قد سبقوه على هذه الطريق.

من هؤلاء موريولي سيسّي الذي ينتمي إلى منطقة كانان والذي تلقى في معهد توبا (في فوتاجالون) دراسات إسلامية قيمة. وبعد أن قام بالتجوال في كونيان استقر في أرض خالية من الناس أطلق عليها اسم «المدينة» وجعلها قاعدة انطلاق للحرب المقدسة (الجهاد أو الديادي). وعندما بدأ القتال كان رد الفعل عند ماري كوروما، وهو أمير وثني كان يومئذ ضيفاً على أحد المشايخ المرابطين، كان رد الفعل عند هذا الأمير متأخراً فهزم أمام موريولي وقتل. وعند ذلك أنشأ موريولي مجلساً من وجهاء رجال الدين والقادة العسكريين واتخذ لنفسه لقب فاما (سلطان) وأرسل من قبله مندوبين ليقيموا في الأراضي التي فتحها والتي ارتبطت به عن طريق التقليد المأخوذ عن المسلمين وهو «الدقة»[١١]. ثم جهز لنفسه جيشاً صغيراً حسن التنظيم اعتمد فيه على الخيول والبنادق، ولكنه ما لبث أن انشغل بالثورات العنيفة التي قام بها الكامارا والكورو، والكوناتي الذين سيطروا على طريق كانكان. وعندما استدار إلى الجنوب لمهاجمتهم في وورودوغو أسر في المعركة ولم يعد يراه أحد من بعد.

أما مملكته «موريو ليدوغو» (وهذا اسم المملكة) فقد عاشت مع

---

(١١) الدقة هي طعام مطبوخ مؤلف من الدقيق والذرة أو الرز مع اللبن. ومن يقبل أن يشربه بأمر من المنتصر يكون قد رضي بأن يعطيه عهداً بالولاء.

ذلك بعده ولكن في حالة ركود مشؤوم. فقد عرض ابنه سيري بورلاي تحالفه على خصم الأمس ڤاكابا توري، وهو في الأصل بائع متجول شاب حارب تحت إمرة موريولي قبل أن ينشئ لنفسه جيشاً مستقلاً يعمل لحسابه. وما لبث ڤاكابا توري هذا أن دعي ليكون حكماً في الخلافات التي نشبت بين تورون ونافانا. وكان الديارا سويا هنا قد نفضوا عن كاهلهم سيطرة الديا موندي منذ أواسط القرن الثامن عشر وشكلوا إمارة قوية ارتبطت بكونغ وسيغو عبر الواسولو، ولكن سينوفو نولو ثاروا على سلطة الديارا سويا في الشرق وتمركزوا في مرتفعاتهم، كما ثار عليهم في الجنوب ديا موندي غبي. أما الديارا فقد تمركزوا بالقرب من مدينة أوديني ولكن سلطتهم كانت تضعف شيئاً فشيئاً على أتباعهم. وهنا تدخل ڤاكابا وكان تدخله مجدياً ونشيطاً، إذ كان الدياراسويا قد بدؤوا يتزودون بالبنادق عن طريق كونغ، فهزمهم ڤاكابا وتخلص من خطرهم في المستقبل على مملكته الناشئة التي أطلق عليها اسم والدته كاباسارانا. ثم أخذ ينظم هذه المملكة على نمط مملكة موريو ليدوغو. فأفاد من أسرى الديارا سويا الذين وقعوا بين يديه بعد هزيمة إمارتهم بأن جعل منهم ميليشيات مقاتلة مختارة أو عمالاً زراعيين في الأراضي الزراعية التي تحيط بأوديني، بينما كان على جيوش أتباعه أن تعسكر في الثغور لحماية المملكة من الأخطار الخارجية. وهكذا تمكن زعيم مسلم تعوزه الثقافة أن يصبح سيداً على هذه الأراضي العالية حيث كان الديولا حتى ذلك الوقت يحتلون فيها المكانة الدنيا.

أما سيري بورلاي فقد بقي على إخلاصه لمملكة كاباسارانا حتى بعد موت مؤسسها ڤاكابا. ولكنه بعد أن تحرر منه، ومع احتفاظه بكل واجبات التشريف لهذا القائد الشجاع، بدأ بإعادة بناء المملكة التي كان قد خلفها له أبوه. فأفاد من الخلافات التي وقعت بين ظهراني شعب الكوناتي في تورون العليا وفرض سلطته عليهم وقضى بعد لأي على مقاومتهم التي كان يقودها سارانسوا رموري وتيرمي يارا مدمراً عدة

قري كان من بينها مانيانبالا دوغو التي أسرت فيها والدة ساموري في حوالي عام ١٨٥٣.

وفي عام ١٨٥٨ سارع سيري بورلاي لمساعدة ڤابريما (خليفة ڤاكابا) في حملته ضد الفولا، ولكن النتيجة كانت كارثة قتل فيها ملك كاباسارانا، فكان ذلك إيذاناً بثورة عارمة في موريو ليدوغو تحت قيادة سيريكو كونو الذي اتخذ مواقعه تحت مرتفعات كوبوبي كورو الصعبة المنال الت يقتل على سفوحها سيري بورلاي وهو يحاول القيام بهجوم يائس على هذه المواقع.

ولكن أخاه وخليفته سيري بريما تمكن مع ذلك تمكن مع ذلك من أن يصلح الأحوال باحتلاله كوبوبي كورو واستعادته الأراضي الضائعة حتى مرتفعات غبي على حدود كاباسارانا، وألان من حدة السلطة الديولية (نسبة إلى شعب الديولا) التي كانت تمارس من قبل على يد «الدوغو كونا سيفي» (أي المفوضين المقيمين في المقاطعات لمراقبتها باسم الملك)، وتبنى نظاماً أعطى بتوجيه للمقاطعات التابعة مجالاً أوسع في استقلالها الذاتي.

بيد أن الثورة بقيت دائماً تحت الرماد. وكان يقودها ديينتي في غبانكوندو، ثم في غوندو حيث عاد إلى النضال سارا نسواري موري من قبيلة بيريتي متحالفاً مع الزعيم الكوناتي تيري يارا الذي كان ساموري ابن أخيه الصغير. وقد ترك هذا الأخير (أي ساموري) جيوش السيسّي (وهم الشعب الذي يسيطر على مملكة موريو ليدوغو) والتحق بجيش سارا نسواري البيريتي الذي أخضع لسلطته كل وادي ميلو. ولكن سارا نسواري ما لبث أن قتل تيري يارا بالرغم من يمين الولاء الذي أقسمه أمامه، فوجد نفسه نتيجة لذلك منبوذاً من قبيلة الكوناتي، وأصبح ساموري بعد ذلك طليق اليد فقام باحتلال ميلو العليا في الوقت الذي كان فيه السيسّي يقضون على سارا نسواري عام ١٨٦٥.

ومنذ عام ١٨٦٦ تابع السيسّي تفوقهم فاستولوا على لينكو حيث عاملوا الكانارا أقرباء ساموري معاملة سيئة. بينما وجد ساموري ملجأ له في بلاد توما. وعند ذلك تقدم سيري بريما (زعيم السيسّي) حتى

طرف الغابة من بلاد غيرزي حيث اعترفوا بسلطته. ومن أجل أن يثبت أقدامه تصالح مع الزعيم الحيوي (الوثني) نانتيني فامودو. ولكن السنوات المقبلة شهدت قفزة جديدة لساموري بين ديون وميلو، كما شهدت انحطاط السيسي الذين انجرفوا في حملات ضد الواسولو لم يكتب لهم فيها النجاح.

والسبب هو أن ڤا مختار خليفة ڤا بريما (ملوك مملكة كاباسارانا التي ذكرنا أنها كانت حليفة مملكة موريو ليدوغو السيسية)، في محاولاته للوصول إلى ثغر تينغريلا في الشمال الشرقي، أرسل ابن عمه بينتو مامادو ليتدخل في المنازعات الداخلية التي كانت قائمة بين الواسولو، فنجح في بادئ الأمر نجاحاً باهراً. ولكن السيسي خافوا أن تغلق في وجههم بذلك طريق باماكو فتدخلوا فوراً، واستعاد سيري بريما من بينتو كل ما فتحه من مناطق قبل أن يتذوق أو يكاد طعم الانتصار.

لذلك عاد بينتو في عام ١٨٧٣ إلى القتال. وتمكن أن يستعيد قسماً كبيراً مما فقده بعد هجوم سريع ارتكب فيه الكثير من المذابح، ولكنه ما لبث أن تعرض لهجمات قام بها ضده زعيم محلي من المنطقة هو آديغبي. وعندما شعر أنه أصبح معزولاً عن قواعد تموينه الخلفية أخذ طريق الفرار إلى الأمام حتى وصل إلى سيغو حيث آواه ملكها أحمد عنده. وعندما هب ڤا مختار لمساعدته من أوديييني توفي على الطريق متأثراً بجرح أصيب به في عام ١٨٧٤. واهتم خليفته ڤا مادو بعده بالتصدي للدول المجاورة الناشئة التي تجاسرت بسبب الكوارث القريبة العهد.

وفي بلاد كيسي أصبح موري سليمان ساڤاني وزيراً للعبيد الذين كثر عددهم بسبب الحروب بين القرى. ويعود هذا الوزير بنسبه إلى كل من فوتاتورو وبوندو. وقد تمكن من أن يفرض سيطرته التجارية اما عن طريق الزيجات الكثيرة التي عقدها، أو عن طريق الدبلوماسية أو الغارات المسلحة التي كان يقوم بها. ومن أجل أن يتخلص من تعقيدات التسويات التي تحيط عادة بتصفية الحسابات، انتهى به الأمر إلى أن يطلب حماية ساموري.

أما في فودي درامي فقد تمكن أحد زعماء الدين من المرابطين بالحيلة

حيناً والقوة حيناً آخر، أن يفرض سلطانه على شعب أورالي سنكاران. ولكن الحيويين (الوثنيين) أخذوا يضغطون عليه بشدة في حصنه بيريبوريا حتى وجد نفسه وقد ربط قضيته بقضية السيسّي وأصبح حليفاً لهم.

كل هذا الغليان وهذه الاضطرابات كانت تشير في الوقت نفسه إلى غروب عالم وولادة أليمة لعالم جديد. ولقد كان من المنتظر أن تفيد كانكان العاصمة الدينية والتجارية من لهاث الزعماء المتنازعين على السلطة فتحاول أن تسيطر على تجارة المنطقة. ولكنها كانت قد خضعت فترة لكوندي بريما، ثم عادت لحكم الألفا كابيني شيخ الكابا (١٨٧٨) الذي انطوى على نفسه في حذر جبان أمام حيويي سانكاران وتورون. أضف إلى ذلك أن المسلمين فيها لم يكونوا موحدين، فبعضهم ومنهم عشيرة الكابا كانوا على التيجانية، بينما كان الأشراف القادمون من النيجر الأوسط في القرن الثامن عشر على الطريقة القادرية. ولكن فكرة الحرب المقدسة (الجهاد) ظهرت مع ذلك في عهد الألفا مامادو (حفيد الألفا السنوسي). إلا أن «حرب أبناء الحلم»[١٢] التي خاضها أنصار الزعيم الحيوي ديبري سيديبي الذين كادوا أن يستولوا على كانكان، وكذلك ناتيني فامودو والزعماء الوثنيون من الكوني والواسولو، أخمدت روح الفتح الواهنة التي أبدتها كونكان، تلك المدينة التي كانت قبل كل شيء مدينة ثقافة وتجارة.

وهكذا حدث هنا، كما حدث في ساحل الذهب أو بينان، أن هذه المرحلة من الإصلاح التي تميزت بتركيب جديد في العلاقات التجارية، أوضحت أن رجلاً أو شعباً قد قرر أن يسيطر لمصلحته على ميزان القوى الجديد. ولكننا يجب أن نشير هنا إلى عامل حاسم آخر هو تأثير الزلزال الإسلامي الذي بلغ مده دون شك في ذلك التفجر السياسي الديني الذي قاده عثمان دان فوديو وأكملته مبادرات الشيخ أمادو (أحمد) والحاج

---

(١٢) سموا بهذا الاسم لأن الزعيم الحيوي ديبري سيديبي رأى في حلمه أحد الأرواح يأمره بدعوتهم للقتال.

عمر. أما عند الديولا المشتتين ومن يمت لهم بصلة القرابة فإن الإسلام لم يكن إلا إرشاداً وإرادة، أما أسباب القوة فكانت تأتيهم من التجارة التي قلبت أوضاع البلاد وأتت لها بالسلاح. إضافة إلى أن الزعماء الأجانب لن يكون لهم هنا الحظ نفسه الذي كان لهم في بلاد الساحل الواسعة المنفتحة التي عرفت مؤسسات حكومية قبل ذلك بقرون عديدة. وقد توضحت هنا ظاهرة رفض اجتماعي هي أن الحيويين تخلصوا مع الزمن من كل الديولا الغرباء الذين نفذوا إلى مجتمعهم (ومن المفيد التذكير أن الديولا مسلمون) والذين رفضوا الذوبان فيه. وتلك كانت حالة رجال من أمثال موريولي وفودي درامي. وفي الوقت نفسه لم يكن لدى الزعماء الحيويين لا الدافع ولا الوسائل الكافية للقيام بعملية الإصلاح الضرورية الشاملة وخاصة في ميدان توحيد البلاد.

وكانت التجزئة الجغرافية الواضحة وخاصة في الجنوب تشكل في ذاتها عائقاً حاسماً. ومع ذلك فقد قبلوا (أي الحيويون) المبادرة التي قام بها رجل من الديولا سيكون مجده العسكري وهيبة نفوذه مجداً وهيبة لهم أيضاً على شرط أن يتحقق حد أدنى من التسامح (الديني). وتلك كانت حالة ساموري. ولكننا يجب مع ذلك أن نتحفظ في تحليل الوضع بهذا الشكل الحاسم بحيث لا نترك مكاناً لعبقرية الألمامي توري المبدعة. فهذا الأخير لم يكن من الضروري أن ينتهي إلى ما انتهى إليه لولا أنه عرف تماماً كيف يفيد من عناصر السلطة الثلاثة: الإسلام والتجارة والقرابة القبلية كي يفرض نفسه.

ب- طريق السلطة الصعب (١٨٥٣- ١٨٧٥):

هذا الطريق كان لابد من اجتيازه بوسائل ثلاث: التجارة والسلاح والإسلام.

ولد ساموري في نحو من عام ١٨٣٠ في مانيا مبالا ندوغو من أب اسمه لافيا توري وأم اسمها ماسورونا كامارا. وكان في بادئ أمره بائعاً جوالاً كأبيه، يبيع الكولا والعبيد الذين يجلبهم من بلاد توما والذهب الذي يأتي به من بوري ليشتري الأسلحة والثيران التي كان الطلب شديداً

عليها من التوما سكان الغابات. وقد ساعده في جميع خطاه وإلى أبعد الحدود أن أقرباءه من جهة والدته من الحيويين كانوا منتشرين على طول هذه المسالك. ومن جهة أخرى فإن تعامله الذي كان لابد منه مع الديولا المسلمين أعاده إلى كنف الإسلام الذي كان يرتبط منذ قرون عديدة بالتجارة الواسعة على هذه المسالك التي كان يرتادها نفسها. وقد تزايد هذا الميل إلي الإسلام عندما اضطر ساموري أن يذهب إلى «المدينة» لينخرط في جيوش السيسّي بغية تحرير والدته التي اختطفت في إحدى الغارات. وهناك أثبت بسرعة فائقة كفاءته العسكرية التي اعترف بها سيري بورلاي الذي كان في السلطة آنذاك والتي كانت موضع حذر من أخيه سيري بريما. بوفاة سيري بورلاي ترك ساموري السيسّي وقدم خدماته لسارنا سواري الذي كانت أعماله أقل تعصباً تجاه الحيويين من البيريتي. وعندما قام هذا باغتيال تيري يارا (عم ساموري)، أدى هذا الحادث إلى ارتحال ساموري. ولكنه أوقف بعد قليل على يد البيريتي لأنه كان يجمع الغرامات باسمهم دون وجه حق، ووضعوا في عنقه نيراً خشبياً وسجنوه وساءت حاله حتى أنقذه أحد أصدقائه دبندا سوغوما وأعطاه بندقية فكان ذلك نقطة الانطلاق في حياة ساموري العسكرية المستقلة.

وبينما كان السيسي ينهكون أنفسهم في اندفاعات غير مجدية نحو الشمال ونحو كانكان، وبينما كان البيريتي يتخبطون في الأحقاد التي أثارها مقتل تيري يارا، كان ساموري يستولي بهمة لا تعرف التخاذل على قرية بعد قرية وكافو[١٣] (مقاطعة) بعد كافو فيوسع بذلك ممتلكاته أو لتصفية خصومة أو مصالحتهم. وعندما ظهر جيشه أمام ساناكورو، أرسل له السكان أباه للتفاوض. فأمسك به لا ليكون رهينة لديه ولكن لكي لا يكون رهينة في يد مدينة يريد احتلالها. وعند كومودوغو أفاد من ليلة ممطرة ومظلمة ومن تواطئه مع حارسها الليلي فنفذ إلى ساحتها العامة حيث بدا السكان عند استيقاظهم مستائين في بادئ الأمر، ثم

---

(١٣) كافو تعني مقاطعة في لغة الديولا.

ما لبثوا أن أخذهم الخوف كل مأخذ من رؤيتهم لكميات الذخيرة والبارود التي نشرها ساموري في الشمس تحت أنظارهم بحجة تجفيفها. وعندما بدأت المفاوضات أطلقت بعض الطلقات النارية بحجة أنها تجربة لمعرفة ما إذا كان البارود قد جف، ففهم وجوه كومو دوغو أنه لم يبق أمامهم إلا شرب «الدقة» والخضوع.

وكان ساموري يلجأ أيضاً إلى بعض التمثيليات البارعة في كثير من أعماله التي يضيف كل منها جديداً إلى مملكته النامية[١٤]. وبفضل دبلوماسيته الغنية بالخيال والتي لا تخلو عند اللزوم من ضربات قوية، تمكن أن يوسع إمبراطوريته بين ممالك السيسّي والبيريتي الإسلامية من جهة، وبين المقاومة البائسة التي أبداها زعماء حيويون من أمثال نانتيني فامادو، وأديغبي، وساغاديغي من جهة أخرى. وما لبث البيريتي أن تقلصوا إلى حدودهم الأصلية، بينما بلغ الضعف من السيسّي أبعد الحدود. فأقام ساموري صلحاً معهم ليتفرغ للقضاء على البيريتي، ثم أغرى أديغبي فخان حليفه نانتيني فامادو الذي هزم أمام بيزاندوغو وأعدم في عام ١٨٧٤. وما لبث أديغبي نفسه أن سقط بعد ذلك بقليل في معركته ضد جيش بينتسو مامادو أثناء حصار سيراتوغو (مدينة الواسولو). وعندما بلغ ساموري النبأ أخذ يصرخ: «لقد مات أديغبي. لقد سقطت القلنسوة الوحيدة التي يتزين بها رأس الواسولو وعلي أنا أن التقطها وأتوج بها رأسي». ولم يعد له بعد الآن من منافسين- باستثناء الحيوي ساغاديغي الذي تمكن بسبب ضعف السيسي أن يستولي على كونيان العليا إلا كانكان في الشمال والسيسّي في الشرق.

وقد تحركت قاعدة ملكه الجغرافية مع الزمن إلى سانا كورو (في

(١٤) من ذلك أنه أرسل يوماً أخاه فابو توري (كيمي بريما) إلى قرية غبودو فلم يستقبل فيها بالحفاوة اللازمة. وكان بارعاً بالمبارزة بالسيف، فغار منه زعيم القرية وأسمعه ملاحظات فظة ضربه على أثرها فابو على جبهته. وكان ذلك سبباً كافياً للقتال. ولكن ساموري ألح على أن يدخل القرية ليسترضي الزعيم حسب تعبيره. وقد سجد فعلاً أمام هذا الأخير طالباً منه الصفح. ثم عرض عليه أن الدم المراق يجب أن يغسل حالاً بالأضاحي والمشاركة في شرب «الدقة» وبعد ذلك دخل مع جيوشه إلى القرية دخول الظافرين.

سهل ميلو) في بادئ الأمر. وبما أنه كان مهتماً بالتمارين العسكرية لفرسان جيشه فقد نادى «هيا بنا إلى سانا كورو حيث الأرض المسطحة». ولكنه ما لبث أن تراجع بسبب ارتباطاته العائلية واستقر في ببزاندوغو على طريق المواصلات بين بلاد توما وكانكان. ولكن الضربات الموجعة كانت لا تزال تنتظر ساموري، ففي معركة نارينا لم يتمكن أن ينقذ نفسه إلا بالفرار. إلا أنه تمكن أن يكمل استعداداته شيئاً فشيئاً وأن يتسلح بالبنادق الحديثة ويرفع من قدرته التعبوية. وبعد كل انتصار من انتصاراته التي جعلته يستولي على كونيان الأدنى وتورون، وهي منطقة استراتيجية تقع بين الباتي، والواسولو، والسانكاران، والكاباسارانا، كان ساموري يمنح نفسه ألقاباً جديدة تكرس أعمال الماضي وتضع برنامجاً للمستقبل. فأعطى لنفسه في البدء لقب كيليتيغي (قائد الحرب)، ثم موروتيغي (سيد السيف) وأخيراً فاما (السلطان).

جـ- السنوات العظام (١٨٧٥- ١٨٨١):

بعد أن وصلت أخبار ساموري وأعماله الباهرة إلى كانكان قامت باستدعائه لإخضاع الحيويين سكان مدينة سانكاران. وعقدت بينها وبينه معاهدة على أسس من الشريعة الإسلامية رغم أن الطرفين لم يكونا على مذهب واحد. واتفق على أن تكون غنائم الغزو من حصة الكابا سكان كانكان بينما تبقى الأراضي المفتوحة من حصة الفاتح. وهكذا شن ساموري حملة شديدة أحرز فيها انتصارات عديدة وانتهت بالظفر. ثم عامل الكوندي الذين استسلموا معاملة متسامحة ليبعدهم عن الكابا وكانكان وليسهل له أن يأخذ الشباب منهم جنوداً في جيشه. ثم استولى على كوروسّا ونفذ إلي باليّا التي أمنت له السيطرة على طريق البحر الذي يجتاز فوتاجالون. ولكن كانكان التي لم تطلب كل ذلك منه بدأ يساورها القلق من انتصاراته، فأخذت تحرض عليه أغيبو دينغيراي لتقف في وجهه. إلا أن أغيبو التي وصلتها أخبار قوة جيشه اكتفت بالاستسلام، وخضعت له كل من أولاد دان وبوري (سيغيري) وقدمتا له جزية من الذهب.

وكان غضب كابا كانكان (كابا اسم شعب، وكانكان اسم المدينة التي يسكنونها) العاجز يزداد كلما ازداد عدد هذه الحملات المظفرة. ولكن السيسّي هم الذين سارعوا بقيادة مورلاري الشاب الذي أفاد من ابتعاد ساموري في الشمال ليحتل سانكاران وأولاريدو وانتهى بأن التقى بفودي درامي الذي كان قد استدعاه. وعند ذلك قاومه حيويو كورانكو فقاده هدف القضاء عليهم وإغراء الاستيلاء على الطريق الجنوبي الموصل إلى البحر إلى الابتعاد عن قواعده بعداً خطيراً وكان هذا ما ينتظره ساموري. وبعد أن وجه إلى السّيْلسي عُدة إنذارات شديدة اللهجة، انقض عليهم انقضاض الصاعقة في معسكر سينيكورو الضعيف التحصين. وعندما عاد مورلاي بسرعة من الجنوب ليواجه خصمه كان مثقلاً بالغنائم التي بقيت في مؤخرة جيشه والتي أفسدت المقاتلين من السيسّي وصرفتهم عن القتال. ثم أخذوا يفرون أفواجاً، واضطر مورلاي إلى الاستسلام مع جيشه الذي كان يعد أقوى جيش في المنطقة في عام ١٨٨٠. وظهر ساموري وكأنه وريث الدعوة إلى الوحدة الإسلامية الذي أخذ على عاتقه أن يقوم بالإصلاح الذي تتطلبه مجريات الأحداث.

وقد بدا هذا الادعاء طبيعياً تماماً عندما أخذت كونكان في العام التالي تستعد لقتال هذا الفاتح المظفر، فألقى الحصار عليها فوراً وأجبرها على الخضوع. ولم ينل المدينة من جراء ذلك أي تخريب، بل كان كل ما فعله فيها أن أبعد مشايخ التيجانية وأحل محلهم مشايخ من الطريقة القادرية وأصبح المرابط (أي الشيخ) كاراموغو سيديكي هو المرابط الشخصي للغاما (الملك).

وفي السنة نفسها قام سيري بريما الشيخ بعد أن فقد القسم الأكبر من قوات المدينة (اسم عاصمته) على أثر هزيمة مورلاي، قام يتقرب من الزعيم الحيوي ساغاديغي للتخلص من ساموري وتعاونا على مباغتة أحد جيوشه وذبح من وقع بين أيديهم من مقاتليه. ولكن هذا النصر الموقت لقي عقاباً شديداً، فقد أجبر السيسّي الشيخ (أي سيري بريما) أن يستسلم

في دوروكورو بعد أن تخلى عنه حلفاؤه الخائفون من جيش ساموري الذي لا يقاوم. وقُتل مستشاروه. أما هو فقد عفى ساموري عنه احتراماً لذكريات الماضي المشترك. ولكن ساموري اجتاح (المدينة) واستولى على كل ما يملكه السيسي حتى أقنان الأرض والدقيق، ولم يبق من منافسيه إلا ساغاديغي الحيوي العنيد الذي التجأ إلى المرتفعات الجبلية في الجنوب.

وبدا منذ ذلك الوقت أن كل شيء أصبح مسموحاً به لساموري الذي صار بإمكانه أن يعتبر نفسه متفوقاً على أقوى جيرانه من أمثال فوتاجالون أو سيغو. وقد عاد ليتخذ طريق الشمال ليقوي نفسه في هذا الاتجاه. وبالرغم من انضمام مامبي كيتا حفيد أباطرة مالي وحامي المذبح الملكي (كامابلو)، بالرغم من انضمامه إليه فإنه اصطدم بمقاومة داي كابا في كوديان، وبالكاليبالي الذين يسكنون ثغر كينييران الهام. ولم يكن بالإمكان أن نفسر عجرفة هؤلاء أمامه إلا أن يكون وراءهم ظل المستعمر الذي كان يهدد المنطقة يومذاك.

وكان المذهب الاستعماري الفرنسي يومذاك يتغير بتغير الأشخاص الذين يصلون إلى وزارة البحرية، كما يرتبط بشخصية الضباط المسؤولين الذين يعملون ميدانياً في المستعمرات. وقد سمح الوزير الفرنسي جوريغيبيري في عام ١٨٨٠ باحتلال كيتا وأوجد قيادة عسكرية مستقلة في أعالي النهر مخولة بالاتصال مباشرة بالوزير. وكان قائد السرية بورغنيس- ديسبورد قد عزم على أن يدفع بالوجود الفرنسي نحو النيجر مهما كلفه الأمر. ولذلك أرسل الملازم السنغالي ألكاميسا ليوجه إنذاراً لساموري بالتوقف عن كينييران. ولكن الغاما (الملك) ساموري اعتقل الملازم المذكور وبذل جهده لينهي حصار كينييران التي سقطت بيده في عام ١٨٨٢، ثم نفذ حكم الإعدام بكثير من وجهائها الذين وجهت إليهم تهمة الخيانة. وقد اعتبر بورغنيس- ديسبورد أن شرف فرنسا قد أهين فتدخل حالاً ونجح بمدافعه وأسلحته النارية في أن يشتت جيوش ساموري. ولكنه أصبح بتقدمه معزولاً عن قواعده فاضطر للتراجع إلى كيتا بينما كان السوفا يناوشونه خلال هذا التراجع.

عند ذلك فهم ساموري أن عليه أن يسرع إلى باماكو. وكان تحالفه مع مامبي كيتا يؤمن من له السيطرة على النيجر. وقد شدد قبضته على الواسولو ليحمي مؤخرته، وكلف أخاه كيمي بريما أن يقضي على المعارضين من الماندينغ ويحتل باماكو التي كانت تتلاقى عند موقعها على النهر كل الطرق الآتية من الجنوب بسبب اضطرارها إلى تجنب مرتفعات الماندينغ العسيرة. وكانت سلطة خلفاء الحاج عمر الواهية قد جعلت الأمان مفقوداً على الطرق. وعندما بدأ نجم ساموري بالصعود بدا وكأنه أصبح المسؤول عن أمان طرق الجنوب، فانضم إليه التجار الديولا الذين يقطنون باماكو وبخاصة الأخوة الثلاثة توري على أمل أن يكون لهم الصدارة في المدينة بإبعاد طبقة الزعماء المحليين من النياري. ولكن بورغنيس- ديسبورد سبق الغاما فجأة إلى احتلال باماكو في عام ١٨٨٣ بالرغم من المقاومة البطولية التي أبداها الزعيم الشيخ نامبا في معركة دابان في بيليدوغو.

أما كيمي بريما الذي فاجأته الأحداث فلم يتمكن من استعادة باماكو فتشتت معسكره وأعدم الفرنسيون اثنين من الأخوة توري كانوا قد أخذوهما رهائن. وكانت خطة بورغنيس- ديسبورد أن يطرد من يمينه قوى ساموري من أعلى النهر قبل أن يلتفت لمواجهة التوكولور. أما ساموري فكان قد قرر أن ينكفئ نحو الجنوب ليتخلص من خصمه ساغاديغي قبل أن يعود ليثبت حقوقه في أعلى النيجر. وكان ساغاديغي قد حصن جيداً كتلة غبانكوندو الجبلية الحصينة بطبعها معتمداً في ذلك على زمرمن الحدادين ومن هناك مد سيطرته على مجموعات التوما والغيرزي وعلى مواقع الغبي المتعرجة ولم يتمكن ساموري من تسلق سفوح الكتلة الجبلية الوعرة للاستيلاء على عش النسر الذي نجح ساغاديغي بالاحتماء فيه إلا عن طريق الخيانة الداخلية. وما كاد يقع بين يدي ساموري حتى جز هذا رأسه، ولم يبق له من بعده أي خصم من وزنه إذا عرفنا أن التوري سكان أوديبني كانوا قد أصبحوا حلفاء ساموري.

وكان الغاما يعرف جيداً أهمية الطرق المؤدية إلى الساحل في حال حدوث المواجهة المرتقبة مع الفرنسيين، لذلك كلف قائده العسكري لانغاما فالي بأن يفتح هذه الطرق على مصاريعها. وقد تمكن هذا خلال بضعة أشهر أن يتخلص من الهوبّو الذين كانوا منذ زمن طويل لا يعترفون بسلطان حكام فوتا الضعفاء، ثم أصبح وجهاً لوجه أمام بلاد سيراليوني التي تمد من يحتاج إليها بالمنتجات الأوروبية. ولكنه إذا حصل على السلاح فإنه كان يحتاج معه إلى الخيول. وكان الفرنسيون يسدون في وجهه شيئاً فشيئاً طريق الشمال الذي يحصل منه على هذه الخيول، كما اضطر أن يناوش هناك كيمي بريما ملك التوكولور الذي تقدم حتى أصبح على بعد بضعة عشرات من الكيلو مترات عن سيغو محاولاً بذلك أن يسبق الفرنسيين في اتجاه أسفل النهر (النيجر) بعد أن كانوا قد سبقوه في أعلاه إلى باماكو.

وهكذا تحول ساموري بأنظاره إلى بلاد منحنى النيجر ومنها بلاد الموسّي التي لم يكن يفصله عنها إلا بلاد البامبارا التي كانت مفتتة من الناحية السياسية. إلا أن تييبا ملك سيكاسو عاصمة لينيدوغو كان يقظاً هو الآخر ويفكر بالسيطرة على الطريق المتجهة إلى كونغ وساحل غينية الذي كان معرضاً لأن يقطعه ساموري عليه. وكانت تلك نقطة الانطلاق للدخول في دوامة مشؤومة. ذلك لأن الحرب في بلاد الباغوي وبلاد التوكولور، وكذلك اعمال القمع التي كانت تفرض على المتمردين من الحيويين الذين أرغمتهم على التمرد اغتصابات حقوقهم من قبل رجال ساموري وتعصبهم الديني ضدهم أدى كل ذلك إلى ثورة هذه الشعوب الحيوية العنيدة ومهد الطريق لأول تمزق مبكر وملحوظ للامبراطورية.

وفي خلال ذلك كان فكر ساموري الستراتيجي يعرف تماماً أن الصدام الذي لابد منه بينه وبين الفرنسيين يتطلب منه أن يفتح المنافذ على كل الطرق الأساسية التجارية للحصول على الخيول والسلاح، وهذه الطرق كانت يومذاك: الطريق الذاهبة من باماكو إلى كونغ فبلاد الأشانتي

عن طريق ڤولتا العليا. وطريق بيزاندوغو المتوجهة إلى ليبريا عن طريق بلاد كيسّي وتوما. وطريق فوتا نحو بلاد الأنهار وسييراليوني.

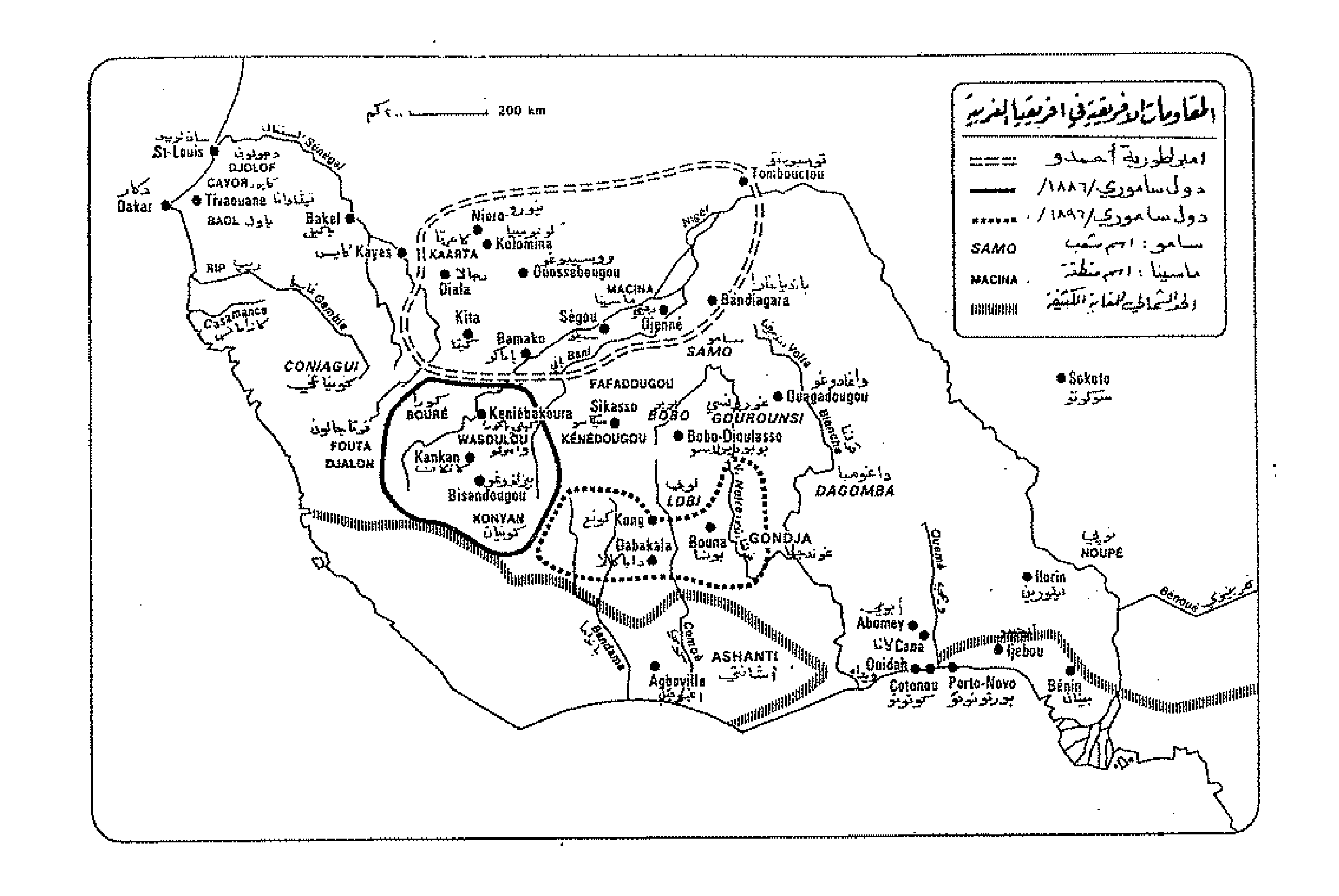
د- بين الدبلوماسية والحرب:

ما بين عامي ١٨٨١- ١٨٩٠ على وجه التقريب عاش ساموري بين السياسة والحرب في علاقاته مع الأوروبيين وبما أنه وقع بين طرفي الكماشة بين المشاريع الفرنسية التي تغلب عليها صفة التوسع العسكري باتجاه النيجر، والمشاريع البريطانية التي تغلب عليها الصفة التجارية وباتجاه النيجر أيضاً، فإنه وقف في بادئ الأمر إلى جانب هذه المشاريع الأخيرة لإفشال المشاريع الأولى، ولكن محاولته هذه انتهت بالفشل. والواقع أن السياسة الاستعمارية البريطانية -على عكس ما يتطلع إليه نبلاء سييراليوني من الكريو- كانت قد اتخذت مبدأ أساسياً لها في ذلك العصر ألا تحمل على عاتقها مسؤولية احتلال الأراضي الداخلية التي تؤدي إلي الكثير من النفقات، بل أن تعتمد بدلاً من ذلك على الاتفاقات التجارية التي تعقدها مع أمراء أفريقيين أقوياء لكي تحل التجارة الشرعية في هذه المناطق محل تجارة العبيد. أما أمراء الداخل فكانوا يريدون أن يكون الأسرى (العبيد) الذين يملكون الكثير منهم مادة لهذه التجارة. ومن جهة أخرى فإن هذه الأزدواجية السياسية توضحت هنا، كما كانت قد توضحت في بلاد الآشانتي، في أن بريطانيا كانت ترغب في التعاون مع سلطة قوية بما فيه الكفاية في الداخل على ألا تكون قوية لدرجة تهدد معها المستعمرة البريطانية الساحلية ذاتها. ومن وجهة النظر هذه كانت قوة ساموري تخيفها كما كانت تخيف الفرنسيين الذين كانوا يخشون اختراقاً مفاجئاً تقوم به قوات ساموري باتجاه سان لويس والحال أن كان ساموري كان قد أقسم بأن سيكاسّو يجب أن تدمر، ولكنه لم يكن يسمح لنفسه بأن يحارب على جبهتين، ومن هنا أتت ضرورة تعامله مع الفرنسيين، في الوقت الذي كان يشعر فيه هؤلاء بضرورة التعامل معه أيضاً ما داموا لم يتمكنوا من القضاء على عقبة التوكولور.

إلا أن تعامله هذا مع الفرنسيين جعل ساموري يتجنب في بادئ الأمر أن يرتبط ارتباطاً سياسياً عميقاً مع البريطانيين. ومن هنا أتت هذه الفترة من التردد واتخاذ أنصاف الحلول وسوء التفاهم المتبادل والنفاق وعدم الثقة وخاصة من جانب بعض الضباط الفرنسيين الذين كانت كل الوسائل متاحة لهم في سبيل احتلال أوسع قدر من الأراضي في أقرب وقت.

ومع ذلك فإن ساموري بادر إلى إرسال مفاوض من كانكان هو دائدي كابا ليفاوض الانكليز في سيراليوني. ولكن بالرغم من الاستقبالات التي جرت له والتي رافقتها الاستعراضات العسكرية فإن الطرفين لم يصلا إلى نتيجة قانونية ملموسة إلا أن كاراماغو لانسانا توري أمّن لساموري منذ ذلك الوقت وحتى عام ١٨٩٣ تنظيم وصول الأسلحة اللازمة للجيش. وقد أظهرت بعثة الماجور فيستينغ وانتظاره الذليل الذي لم يؤد إلى نتيجة تحت أسوار سيكاسّو لكي يقبل ساموري توقيع معاهدة مع البريطانيين، أظهر كل ذلك عمق التناقضات بين الطرفين. وعندما اندلعت الثورة في البلاد الجنوبية على أثر سقوط سيكاسو وهددت سلامة الطرق (إلى خليج غانا)، وعندما وقع اتفاق ١٠ آب لعام ١٨٨٩ بين بريطانيا وفرنسا واعترفت فيه الأولى للثانية بحقها في فوتاجالون وحمايتها على ساموري أصبحت المواجهة بين هذا الأخير وبين الفرنسيين أمراً لا مفر منه.

ولقد كان بالإمكان قبل ذلك، وفي عام ١٨٨١ أن تقوم تسوية سلمية للتعايش بين ساموري والفرنسيين على جبهة النيجر. فقد بدا بواليف لين العريكة كما أن ساموري أمر رجاله بألا يقوموا بأية مبادرة تجاه الفرنسيين. ولكن القائد كومب سمح لنفسه بعد ذلك في عام ١٨٨٥ بأن يقوم بغارة عدوانية على مدينة سيغيري على النبجر ومعاقبة أنصار ساموري على الضفة اليسرى وحتى على الضفة اليمنى منه. فتلقى على الأثر رداً دموياً من قوات ساموري التي لاحقته حتى نياغاسولا.



المقاومات الافريقية في افريقيا الغربية
امبراطورية أحمدو
دولة ساموري/١٨٨٦
دولة ساموري/١٨٩٦
SAMO ساموا : اسم شعب
MACINA ماسينا : اسم منطقة
200 km
St-Louis
Dakar
DJOLOF
CAYOR
Tivaouane
BAOL
Bakel
Kayes
Sénégal
RIP
Gambie
Casamance
CONIAGUI
FOUTA
DJALON
Nioro
KAARTA
Kolomina
Diala
Ouossebougou
Kita
Bamako
Ségou
MACINA
Djenné
Bandiagara
Tombouctou
Niger
Bani
SAMO
FAFADOUGOU
BOURÉ
Keniébakoura
WASOULOU
Kankan
Bisandougou
KONYAN
Sikasso
KÉNÉDOUGOU
BOBO
Bobo-Dioulasso
GOUROUNSI
Ouagadougou
Volta
Blanche
DAGOMBA
LOBI
Kong
Dabakala
Bouna
GONDJA
Bandama
Comoé
ASHANTI
Agboville
Abomey
Ouidah
Cotonou
Porto-Novo
Ouemé
Ijebou
Bénin
Ilorin
NOUPÉ
Sokoto
Bénoué

واشتعلت الجبهة من جديد بأعمال من هؤلاء وردود فعل انتقامية من أولئك في حوضي بافينغ وباكوي. ثم عقدت معاهدة سلام وتجاوة بني الطرفين في عام ١٨٨٦ في كينيبيا كورا عينت حدوداً أرضية بينهما ونصت على منع الهجرات وتحركات الجيوش التي كان من الصعب على ساموري أن يسيطر عليها وخاصة بالنسبة للحكام التابعين لـه أو الخاضعين لحمايته في الضفة الغربية من نهر النيجر المتروكة للنفوذ الفرنسي. «ولا يمكن أن يعزى إلى ساموري أي خرق مقصود لهذا الاتفاق، بينما كانت تجاوزات الفرنسيين نصاً وروحاً على هذا الاتفاق الذي صاغوه بأنفسهم بادية للعيان»(١٥).

وقد أرسل ساموري، من أجل أن يثبت حسن نيته، ابنه دياولي كاراموغو إلى فرنسا حيث استقبل من رئيس الجمهورية ومن وزير الحرب الجنرال بولانجيه، ولكن ساموري كان متحفظاً عند توقيعه معاهدة بيزاندوغو في عام ١٨٨٧ لأن ما تجر إليه كان أبعد من منطوقها. ولم يتردد غالياني في سبيل إظهار وجهة النظر الفرنسية من أن يكتب في السنة نفسها التي وقعت فيها تلك المعاهدة، أن الأمر يتعلق «بأعمال دبلوماسية موضوعة للدول الأجنبية وموجهة لتكريس حقوقنا على مناطق تتطلع بريطانيا إليها. والسياسة الوحيدة التي يجب أن تتبع تجاه هذا الزعيم (ساموري) هي أن يختفي من الوجود»(١٦).

وهكذا يمكننا أن نفهم الملاحظة التي أبداها ي.پيرسون Y.Person: «من الصعب أن ننكر أن فرنسا فرضت معاهدة بيزاندوغو بشكل ظالم. فما كان غالياني Galliéni يجهل أن ساموري يحترمها بكل دقة، ولكنه أعطى لنفسه الحق في أن يفسخها على هواه طالما أنه يعمل في سبيل المصلحة العليا للحضارة الفرنسية(١٧).

---

(١٥) أنظر Y.Person, op. cit., p. 689

(١٦) أنظر Y.Person, op. cit., p. 702

(١٧) CF. Y.Person, OP. cit., P. 708

وقد اعترف غاليـاني نفسه بذلك: «فبعد أن منعناه في معـاهدة بيزاندوغو من أن يتوجه للإنكليز، اجتهدت منذ أخذت القيادة بين يدي في أن أضعف سلطة هذا السلطان الزنجي»(١٨). وأضاف: «ثم أخذت بتشجيع تييبا TIEBA وأخذت بيده حتى ألحق بساموري هزائم كبيرة أضعفته إلى أبعد الحدود»(١٩).

هـ- المنعطف: سيكاسّو- كيلي(٢٠).

أو الحرب بين الأخوة:

كانت سيكاسّو قد أصبحت منذ نهاية القرن الثامن عشر مركزاً لتوسع شعب آخر من شعوب الماندي هم الساموغو وذلك في وسط بلاد السينوفو. وكان شأنها في ذلك يشبه منطقة الجويريكو في وسط بلاد البوبو. وكان ذلك في عهد داولابا الذي جعلها قاعدة عسكرية تابعة لكونغ. ثم مد داولا سلطانها في اتجاه تينغريلاً وبانغورا وكوروغو التي كان يطالب بها الوتّارة سكان بلاد البوبو. وهكذا ورث ابنه تييبا مملكة حسنة التنظيم أخذ بتوسيعها بضم أراضي ذات أهمية عسكرية كانت تحيط بمقاطعات تتمتع بنصف استقلال ذاتي ويسكنها سكان محليون من الماندي أو السينوفو. ولم يكن يوجد (في هذه الإمارة) إلا بعض المشايخ (المرابطين) الذين يمثلون مذهب التيجانية المنتشر في سيغو والذي كان تتيبا ينتمي إليه، أما الكتلة الكبرى من السكان وكذلك طبقة العسكريين فكانوا على المذهب الحيوي (الوثني) الأمر الذي سيعطي لساموري ذريعته الشرعية في غزو البلاد.

وفي نهاية القرن التاسع عشر وقعت المنطقة المتوسطة بين كينيدوغو وسيغو بيد مرتزقة من بقايا الحرب المقدسة التي قادها الحاج عمر فأنشؤوا فيها حول كينيان إمارة فافادوغو التي كاد نشاطها في القضايا التي

(١٨) CF. DAKAR, 15 ag 32

(١٩) gallieni à grénouillé, DAKAR 15 g 32

(٢٠) سيكاسّو كيلي: حرب سيكاسّو.

تدخلت بها أن يضعف شأن كينيدوغو ويعرض للخطر وصول تييبا إلى السلطة. ولكن هذا انتصر أخيراً وأقام مقر قيادته في سوغوكا Sougoka التي سيصبح اسمها سيكاسّو فأعاد بذلك سلطان آبائه ومده حتى بلاد توسيان وتوركا. وقد دفعت قوة تييبا العسكرية وخصب بلاده الزراعي وإذعان الأجناس الخليطة في هذه البلاد له، دفع كل ذلك تييبا لأن يتخذ لنفسه هذا اللقب الرفيع «فاما» أو السلطان.

ولكن إلى الجنوب الغربي كان ظل امبراطورية ساموري الرهيب يتقدم دون أن يتمكن أحد من مقاومته. وعندما علم تييبا بأخبار القضاء على ساغاديغي في غبانكوندو والترتيبات الدبلوماسية التي وردت في معاهدتي كينييبا كورا وبيزاندوغو، وبعد أن كان قد قوى أسوار سيكاسّو بجدار من الصلصال والحصى، شعر أن منطق الظروف السياسية ونظرة النسر التي تكمن في عيني إمبراطورية بيزاندوغو تشيران إلى أنه سيكون هو الضحية التالية.

ولكن ساموري أضاع الوقت في انتظار عودة ابنه من فرنسا وفي مناقشة نصوص اتفاقية بيزاندوغو التي حملها محمل الجد أكثر مما فعل شركاؤه الفرنسيون. وعندما وصل إلى سيكاسّو بعد أن جمع كل قوات جيشه الكبير (فوروبا) فوجئ بأن أجهزة مخابراته التي كانت تقدم له في كل مرة معلومات دقيقة عن أحوال خصومه خذلته هذه المرة في موضوع التحصينات الهائلة التي كان يختبئ وراءها خصمه والتي كانت مؤلفة من أسوار سماكتها أربعة أمتار وارتفاعها أربعة أمتار مثلها. وردت الهجمة الأولى الكثيفة والمباشرة رداً عنيفاً على يد تييبا وفهم ساموري الذي اضطر إلى التراجع إلى ما وراء مستنقعات بانانكوني أن المسألة في غاية الجد. وعندئذ بدأت حرب المواقع التي استمرت خمسة أشهر فأنشئت تحصينات على التلال المشرفة على المدينة لمحاصرتها مشكلة حلقة تهديد حولها على طول خمسة كيلو مترات أعطاها ساموري ذلك الاسم -المنهج هيري- ماكانو (انتظر السعادة)، إذ أنه كان ينتظر هنا

أن ينال مفتاح بلاد القولتا التي تقع إلى الشرق والتي كان بإمكانها أن تحرره من الاختناق. ولكن من المؤسف أن قواعده السوقية وقوافل تموينه التي تجتاز بلاد الواسولو ما لبثت أن تعرضت بسرعة لهجمات أنصار تيبيبا، وأصبح المحاصر معرضاً لأن يحاصر. فاضطر ساموري أن يستدعي لنجدته جيشه القوي المتمركز في الغرب تحت قيادة لانغامن فالي، ولكنه أضعف بذلك المنطقة الأساسية لتموينه دون أن يتمكن من أن يحكم الحصار على المدينة التي استمرت بفضل إخلاص السينوفو والساموغو تتلقى السلاح والمؤن، إضافة إلى أن وجود تيبيبا في مركز هذه الدائرة جعل محيط عمله أضيق وسمح له بسرعة الوصول إلى أية نقطة مهددة.

وقد حاول ساموري مرتين أن يكمل طوق الحصار المشؤوم على سيكاسو. فتقدم في الأولى لانغامان فالي في هجوم بطولي على شكل «قفزة الكنغر» فقطع على التوالي طريق الجنوب ثم طريق الشرق بإقامة التحصينات (التي تضمن بقاءه في مواقعه). ولكن وضعه هذا جعله بين نارين حتى أنه سقط أخيراً وهو يدافع عن هذا المركز الضعيف. وفي الوقت نفسه قُتل مازي مامادي ابن ساموري وهو يقوم بمناورة عسكرية في الشمال كانت الغاية منها صرف انتباه الأعداء عما كان يقوم به لانغامان فالي.

وفي حزيران من عام ١٨٨٠ جرت المحاولة الثانية (لإكمال طوق الحصار على المدينة). وقادها في هذه المرة الكيمي بريما (فابورتوري) ضد مركز متقدم يقود حاميته بابيمبا أخو تيبيبا ومهمته حماية طريق الشمال. وفي تموز (يوليه) بدا وكأن النصر قد تم، ولكن كيمي بريما القائد الأعلى للجيش قتل وهو قاب قوسين أو أدنى من النجاح في كمين مشؤوم نصب له. بينما سقط أخ آخر لساموري هو مانيغبي موري أسيراً بيد الأعداء ونفذ فيه تيبيبا حكم الموت.

وفي هذه الأثناء بدأ نقص المؤن يظهر في هيريماكونو. فتصور ساموري أنه يستطيع معالجتها بأن يحيل اللبن إلى مسحوق عن طريق التبخر ثم يمزجه بدقيق النيري فيصبح (باركيا بيغلوبوزا أي عصيدة) وينقله

إلى المدينة مع الذخيرة. وظهر الشك في موقف فافادوغو التي كان قد استولى عليها سابقاً. أما الفرنسيون فبعد أن بنوا لهم حصناً في سيغيري أخذوا يتعاملون مع تيبيا. وأما الواسولو الذين تحملوا طويلاً ولمدة ثلاث سنوات متوالية مبالغة الرقابة الساموريية ومصادراتها للمؤن ووسائل النقل فقد ثاروا. وهكذا أصبحت الثورة تزمجر في كل مكان وابتدأت الإمبراطورية كلها تشتعل وكأنها البركان.

وذهبت عبثاً استنجادات ساموري بحميه (أبي زوجته) أمادو توري أمير أودييني. وعندما وصل أخيراً بخطواته المتثاقلة ليشترك بهجوم أخير على سيكاسّو علم أن ساموري قد اتخذ طريق الغرب وأمر بالانسحاب العام (آب- أغسطس ١٨٨٨). وهكذا كان سراب سيكاسّو فخاً نصب له ولم يتمكن من «الاندفاع نحو الشرق»[٢١]. ولأول مرة خانه القدر الذي كان حتى ذلك الوقت يمشي في ركابه، وخسر الألمامي زهرة جيشه تحت أسوار سيكاسّو. وقام فاما سيكاسّو بإهداء جماجم كيمي بريما ومانيغبي موري ولانغامان فالي، بعد أن حنطها وزيّنها إلى القائد الفرنسي أرشينار ARCHINARD الذي شعر أنه أصبح حامياً لكلتي المملكتين الأفريقيتين: مملكة ساموري ومملكة تيبيا. وأصبح على أسد بيزاندوغو (أي ساموري) أن يتلفت منذ الآن لمواجهة الفرنسيين، ولكن بأسنان ثلمتها أسوار سيكاسّو. وستتكشف عظمة ساموري بكل بريقها في الطريقة التي سيواجه بها التصاعد الواسع لهذه الأخطار.

وعندما أراد أن يستعيد سلطته على الشعوب التي كانت خاضعة له قام ما أسمته هذه الشعوب (بان- كيلي) أي حرب الرفض، أو (موروتيبا) أي الثورة الكبرى. والمناطق الوحيدة التي شذت فلم يشملها هذا التمرد كانت بلاد ميلو التي يسيطر عليها أقرباؤه من الكامارا ومقاطعة باولي التي كان كيمي بريما قد عامل سكانها من البامبارا بكل لطف، والمناطق الجنوبية التي كانت تتمتع باستقلالها الذاتي (مثل توما وكيسي) والقطاعات الإسلامية من عُدالان وباتي (كانكان).

---

(٢١) جملة وضعها المؤلف في النص بالألمانية وترجمها في الحاشية إلى اللغة الفرنسية.

وكانت أسباب هذا الاندلاع العام تكمن في المصادرات التي كانت تجري وتجنيد الرجال والاستيلاء على وسائل النقل والمجاعة المزمنة والشعور بأن الحرية المسلوبة يمكن بعد الآن أن تسترد، إضافة إلى شائعة موت السلطان التي كانت تنتشر باستمرار.

وقد أغرق تمرد الواسولو في لجة من الدماء في ساما مورولا. وفي الغرب حيث كاد تمرد السانكاران والكورانكو أن يفتك بسيدي بانبا، اجتيحت البلاد بقسوة وطهرت من المتمردين لإنقاذ كانكان ولكن الأمور استغرقت وقتاً أطول في كونيسان وسيماندوغو فقد أحال القائد بيلالي بلاد الديالونكي إلى نصف صحراء لكثرة ما قام به من أعمال القمع في سبيل فتح الطريق إلى سييراليوني التي أصبحت حيوية أكثر من أي وقت مضى. وقد دشن المعسكر الذي أقام فيه لمراقبة هذه الطريق بذلك الاسم الذي سيصبح شهيراً منذ ذلك الوقت ويدوي كأنه تحد القدر: هيريماكونو. وفي الشرق خضع الكيسي بسرعة لبيلالي بعد أن وقفوا إلى جانب قضية زعمائهم من الكورانكو، في الوقت الذي بقي فيه أبناء جنسهم في الغرب هادئين تحت سلطة موري سليماني.

غير أن أحد أبناء ساموري، وهو ماناغبي مامادي الذي كان قد نجح في تنفيذ انسحاب صعب أمام تييبا عندما علم أن ساموري ينوي أن يوصي بخلافة العرش إلى أحد أخوته الصغار المسمى: سارانكيني موري، واتته فكرة أن يتفق مع ابن آخر محروم لساموري اسمه دياولي كاراموغو كي يقتسما الامبراطورية فيما بينهما. وذهب به الأمر إلى حد أنه أعلن نفسه فاما. ولكنه هُجر حتى من قواد جيشه الذين ذهبوا إلى نياكو ليجددوا يمين الولاء لساموري. وهكذا أصبح ماناغبي مامادي ضائعاً ولم ينقذ حياته إلا تدخل الشيخ (المرابط) ساماتيغيلا. هذه المحاولة المجنونة التي قام بها ابنه البكر جعلت ساموري يمعن التفكير. وبعد قليل جمع في ساناكورو مقر سلطته الأصلي، كل أعوانه من الضباط والحكام وأخذ منهم البيعة لسارانكيني موري الذي عينه خليفة له وطلب منهم

أن يقسموا له يمين الولاء في ٢٧ آب- أغسطس من عام ١٨٩٠. معتقداً أنه يؤمن بذلك متابعة العمل الذي بدأ به.ثم أخذ بعد ذلك يستعد بنشاط لمجابهة الفرنسيين.

و- الإرجاء (١٨٩٠- ١٨٩٣):

في هذا الاتجاه تسارعت الأحداث بوصول أرشينار الذي فرض على ساموري معاهدة نياكو التي بموجبها تخلى الألماني عن الضفة اليسرى للنيجر مع تحفظات عبر عنها شفوياً للمفوض الفرنسي الذي سكت عند استماعه إليها فاعتبر ساموري سكوته موافقة على هذه التحفظات. وعندما شن أرشينار حملة فتوحاته على النيجر الأعلى مستولياً على كوديان ورامياً بذلك أغيبو بين أذرع ساموري، وعندما تحولت الضفة الفرنسية من نهر النيجر إلى قاعدة هجوم على الضفة اليسرى الساموريه منه، وعندما حوصر أنصار ساموري الذين بقوا على الضفة اليمنى وأطلق الرصاص على واحد منهم، عند ذلك أعلن ساموري رفضه لمعاهدة نياكو وأبلغ بذلك أرشينار «الذي لم يدرك أن حاكماً أفريقياً يمكن أن يكون له إحساس بالشرف والكرامة»(٢٢). ومنذ ذلك التاريخ بدأ ابتعاد ساموري الحاسم عن التعاقد مع الفرنسيين، ولم يؤد «كل ما نظموه لتحطيم كبريائه إلا زيادة احتقاره لسوء تمسك البيض بالعهود»(٢٣).

وفي خلال ذلك كتب أغيبو إلى أخيه أمادو أمير سيغو يطلب منه الكف عن قتال ساموري للوقوف صفاً واحداً أمام الأوروبيين. وكتب ساموري له مثل هذا الكتاب فوافق أمادو في عام ١٨٩٠ على أن يضع حداً نهائياً للمجابهة بين تيجانية التوكولور وقادرية المالينكي. ولكن ذلك أتى متأخراً جداً إذ أن الفرنسيين في الواقع لم يعقدوا مع ساموري معاهدة نياكو ولم يوجهوا إليه الإنذارات التي تلتها إلا بغية لفت انتباهه

(٢٢) Y.Person, OP. cit., P. 1081
(٢٣) Y.Person, OP. cit., P. 1080

عن هدفهم في تصفية إمبراطورية التوكولور في سيغو قبل البدء به. وهكذا سيبدو ساموري وحيداً أمام الفرنسيين.

وعندما علم بسقوط سيغو في عام ١٨٩٠ وقع مع غاريت GARETT معاهدة يضع فيها ممتلكاته تحت الحماية البريطانية. وبعد بعض المماطلات أعلن سالسبوري الوزير البريطاني الأول الذي كان يهتم وقتذاك بآسيا، أعلن أن انكلترا متمسكة بالاتفاق الفرنسي البريطاني الموقع في عام ١٨٨٩ والذي نص على ترك الحرية التجارية لبريطانيا فيما تحت خط العرض العاشر في مقابل ألا تتدخل انكلترا إلى الشمال من هذا الخط حيث اعترفت بالحماية الفرنسية على ساموري.

هذا التنازل البريطاني أدى إلى سخط شديد بين سلطات فريتاون وهياج في الأوساط التجارية. وكان بيلالي المقيم في هيرماكونو يتجنب بأوامر من ساموري كل احتكاك بالفرنسيين ويقصر جهده على توسيع المبادلات التجارية. فكانت القوافل تنزل حاملة المئات من الأسرى (العبيد) وأنياب الفيلة من العاج بديلاً عن الذهب الذي أخذت مناجمه بالنضوب، بينما كانت قوافل أخرى تصعد محملة بالأسلحة الحديثة. وقد شريت في هذه الأثناء ستة آلاف قطعة حربية توجهت نحو كيرواني على نهر ميلو الأعلى حيث انكفأ ساموري قبل انطلاقه الكبير. ومن المعلوم أن إتفاقية بروكسل (١٨٩٠) التي نصت على تقييد بيع الأسلحة المتطورة والكحول كانت تزعج رجال الأعمال في المستعمرة البريطانية كما تزعج بيت بولينغ BOLLING الفرنسي الذي كان المصدر الرئيسي للأسلحة يومذاك.

ولم تكن سلطات فريتاون العاجزة أمام سياسة العاصمة البريطانية تستطيع أن تسمح لنفسها بأكثر من عروض مهدئة ووعود فاترة لبيلالي وسيده مصرة مع ذلك على ضرورة فتح الطرق التجارية وتأمين سلامتها. ولكن هذا الموقف المبهم والمتعاطف في الوقت نفسه مع ساموري أزعج الشعوب التي كانت تخضع أو كانت تنالها دائماً من قائديه بيلالي وسيدي بانبا ضربات مؤذية.

وعلى العكس من ذلك كان الفرنسيون يحرضون على الثورة ضد الصوفا وضد الإمبراطورية البريطانية وكانوا يمارسون عن طريق بالآي حاكم كوناكري سياسة نشيطة للتوغل نحو فوتاجولون. ومن أجل أن يتجنب الإنكليز تذمرات الفرنسيين ويتقدموا بقواعدهم إلى الأمام طلبوا من بيلالي أن يسحب قواته إلى ما وراء نهر النيجر. وتمكن لوي جون LEWIS JONES أن يحصل على امتياز ملكي في بعض الأراضي عن طريق شخصية أرسلها إلى ساموري في عام ١٨٩٢ لكي يوقف التقهقر البريطاني في المنطقة، ولكن الحكومة البريطانية رفضت هذا الامتياز الذي كان خارج حدود الأرض البريطانية.

أما الكتاب الذي أرسله ساموري إلى كيني KENNEY طالباً من الحكومة البريطانية وساطتها بينه وبين الفرنسيين -وهو إجراء لا يفهمه إلا الأفريقيون- فإنه هو الآخر لم يلق القبول. وهكذا أخذ بيلالي كلما تقدم الوقت يشعر أنه مضطر لأن يخلي هذا الثغر (هيريما كونو) الحيوي جداً للإمبراطورية ليقدم مساعدته للمعارك التي تجددت في السودان، فوضع الفرنسيون يدهم عليه.

وعندما قُطع حبل السرة هذا (أي الطريق الذي كان يغذي ساموري بالمساعدات الخارجية)، وجد الألمامي نفسه تتقاذفه الأمواج وأن عليه أن يؤسس إمبراطورية متنقلة كانت الإطار الثاني لقدره الشاذ.

ز- تنظيم الإمبراطورية:

أ- الرجل:

أولئك الذين كانوا على صلة بساموري كانت تأخذهم صحته الحديدية وقامته المديدة وأنفه المفلطح ونبرة صوته العالية وذكاؤه الصافي الذي يمتاز بالعمق والتلوين،ومغناطيسيته التي كان يأسر بها قلوب الرجال: «فقد كان لهذا الرجل إرادة لا تلين -كما قال بنجر- وقلما كان يغضب. أما كلامه فكان بمقياس، ولكن قدرته على الإقناع لم تكن تقاوم». وكان

يفضل أن يسمع الكلمة الطيبة، ويُرى دائماً وكأنه فوق الأحداث يتقدم كقوة من قوى الطبيعة لا تعرف التردد، ويقود سفينة قدره بوضوح رؤية شديد.

لقد وصفوه بأنه «ساموري الدموي». «بينما لم يأمر أبداً بأية مذبحة نسبت إليه -كما كتب ي. بيرسون- عن حب للدماء، وإنما ليصل من وراء ذلك إلى نتيجة سياسية محددة»(٢٤). وكانت طريقته تقوم على الجمع بين القسوة وحسن المعاملة، بين العدالة التي تحمل كل معاني الإنسانية وبين العقاب الذي لا رحمة فيه والذي يشمل أحياناً فيما يشمل أولاده أنفسهم.

وحتى زيجاته كانت عملاً من أعمال الدولة، كزواجه من بنات السيسي أو بنات التوري أهالي أوديييني. أما زوجاته المفضلات من أمثال سارانكيني كوناتي الشهيرة التي كانت تقدم الماء لزواره المرموقين وتظهر في الاحتفالات مع باقي ضرائرها المزينات بالحلي، أما زوجاته المفضلات هؤلاء فلم يكن يشتركن في إعداد طعامه، وإنما كانت تعده له امرأة صبية مغمورة كانت تعيش في بلاطه الخاص. وتلك هي سيدة البيت (غباتيغي). بينما كانت سارانكيني تمسك بيدها مقاليد الدولة عند الحاجة، كما في بيزاندوغو أثناء غياب الفاما في حصار سيكاسو.

وقد حرص ساموري على أن يؤمن لأولاده ثقافة قرآنية أعلى مما قدر له هو أن يتلقاه، ولكن في إطار من التعليم الجماعي ليخلق بينهم معنى عميقاً من التكاتف. أما إعدادهم للحياة العسكرية فكان يتم بالتدريب المتواصل على ركوب الخيل. وأصبح بعضهم من نخبة الفرسان الذين أسلموا أنفسهم للتدريبات الباهرة في الاحتفالات أو اشتركوا اشتراكاً عملياً وقاموا بأعمال باهرة في ميادين القتال.

وقد أظهر ساموري، بالإضافة إلى كونه محارباً فذاً من محاربي الديولا، أظهر ميلاً واضحاً للاستثمارات الزراعية التي كانت ضرورية لإنفاق البيت الملكي. فكانت الأراضي المسقية القريبة من أماكن إقامته

(٢٤) Y.Person, OP. cit., P. 1081

في كل من بيزاندوغو، وكينيبيران، وداباكالا تقسم إلى مزارع صغيرة يعمل فيه العبيد الذين يقودهم رؤساء يخضعون لمن يمكن تشبيهه بوزير الزراعة (سينيكي كونيتيغي)، بينما يشرف (وزير) آخر على شؤون ماشيته الملكية. أما خزن الكميات الكبيرة من الغلال ونقلها وتوزيعها، فكان كل ذلك يتم بدقة متناهية.

٢- *البلاط:*

كان ساموري أنيس الطبع بسيط الملبس. ولكن بذخه كان ينبئ عن سماته الملكية. وكان طبل الشرف ذو الحجم البالغ الضخامة والذي ينقل على حصان خلال التنقلات الملكية، والبلطة المهيبة، وسيف العدالة المسمى «بقاتل الأشرار» (ديوغوفاغا) والذي يدل إظهاره لشخص ما بدون كلام على أنه محكوم عليه بالموت، تلك كانت مع العمامة السوداء الشعارات التي تشير إليه. وكان ينادى «ياأبي» كما هو الحال بالنسبة للملك داهومي، إذ أنه منذ أن اتخذ لنفسه لقب ألمامي أصبح لا يجوز لاسمه أن يلفظ.

وكان ساموري ابن الشعب يحب الاحتفالات الشعبية حيث يجلس على عرشه كأباطرة مالي القدماء على دكة مرتفعة (بمبي) محاطاً بحاشية من كبار المشايخ (المرابطين) والمحاربين والنساء والأولاد والموسيقيين والشعراء GRIOTS الذين كان مقدمهم (الديبيلي- با) هوكينيان موري ديوباتي. وكان عيد رأس السنة رائع الحفاوة بوجه خاص في بيزاندوغو، إذ كان يمتاز بمجيء حكام الأمير (من مقاطعاتهم) مصحوبين بتقاريرهم الدورية وحاشياتهم وهداياهم أو غنائم حروبهم. وكان ساموري بهذه المناسبة يستثير النشاط، بخطابه المؤثر، في أجهزة إمبراطوريته، وعندما ينزل عن الدكة كان يباشر الرقص على رأس مجموعة من الكبراء والأمراء، هذا إذا لم يقفز على صهوة حصان متوثب ليقود مهرجان الفروسية وهو يصيح: كوي! كوي!.

وفي معظم الأحيان كانت العدالة ترافق مثل هذه الاحتفالات. ذلك لأن المنادي كان ينادي على من له دعوى أن يتقدم، وسرعان ما

تنعقد جلسة الحكم وينضم إلى مسيرة البهجة العامة التعساء الذين كانوا يهانون من المظالم.

وكانت نخبة من الحرس مؤلفة من حوالي مائتين من حملة البنادق الحديثة المصنوعة محلياً تسهر على حماية الملك. وكان على هؤلاء الحراس كما كان على رجال الميليشيا الأهلية (بيلاكورو) أن يستغنوا عن كل علاقة مع النساء حتى تعيينهم رسمياً على ملاك الجيش. وكان البيلاكورو يستخدمون عند الحاجة جلادين ورجال مخابرات تماماً كما كان الشعراء GRIOTS يلعبون دور الوسطاء والمفاوضين.

٣- الحكومة:

كانت السلطة كما في أغلب الأحيان في أفريقيا، تحمل تحت مظاهر الأوتوقراطية صفة الجماعية العميقة وهنا كما في كل مكان آخر من أفريقيا لم يكن مجلس السلطان مؤلفاً من أفراد عائلته. فالأقرباء كانوا على العكس من ذلك مبعدين لمصلحة العامة من الشعب أو الرجال الذين يمثلون طبقات المجتمع. إضافة إلى أن مجلس ساموري كان يزداد فيه مع الزمن نفوذ المسلمين، كما أنه أصبح يضم مجموعة من الاختصاصيين الذين أوكل إليهم أن يتخلصوا من «ملفات» الأعمال التي تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم.

وتقدم لنا سجلات كانكان انعطافاً ملحوظاً في عملية دخول بعض المتعلمين إلى المجلس. فبعض هؤلاء الرجال كانوا من كبار الإداريين الذين أعطوا لبلاط ساموري كثيراً من الأنظمة البناءة أكثر مما كان معروفاً في بلاط «المدينة» مثلاً، وذلك على الرغم من قلة ما تركه أمينه أنسومانا كوياتي في سجلاته من دقائق عن عهده.

وكان سوريفينغ- ديان نجيبه وموضع ثقته. فهو المستشار والمعاون ذو المقام الأول. كما كان كوكيسي مراقب المالية والمخازن. وكان نياماكالا عمارة المخطط والخبير العسكري. وعين عمارة كاندي المنغمس في شؤون

القانون مستشاراً قانونياً للملك. وكان تاسيليما نغان متخصصاً بشؤون العلاقات مع الأوروبيين. كما كان مامادي سيسّي الملقب بـ« داغولوبا »[٢٥] مكلفاً بأعمال الشرطة السياسية. وبعد أن كان الألمامي يستمع إلى كل من يود الكلام، كان يصدر أحكاماً مبرمة وعلى الجميع -عدا بعض الحالات الاستثنائية- أن يخضع لما أبرم.

وكانت مصلحة المالية من أكثر المصالح تنظيماً في الدولة. والضريبة الرئيسية كانت ضريبة العشر على منتجات العمل وتؤخذ عيناً. وهي تفرض جماعياً على مجموعة من المزارعين يعملون في حقل للألمامي في كل قرية وثمة ضريبة أخرى هي «المودي» التي كانت تستخدم لدفع معاشات المرابطين (أي المشايخ) العاملين في القرى أما المكوس وما يفرض من رسوم على الأسواق فقد ألغيت كلها لصالح الديولا، بينما كانت صدقات العدالة -ولم تكن تسمى الغرامات- تذهب إلى السلطان، كما كان له ثلث غنائم الحرب ما لم يتنازل عنها بملء رضاه. وكان أصحاب المخازن الذين تفرغ عندهم كل هذه المنتجات يسألون كل واحد منهم عن مخزنه وعليه أن ينظم حساباته بشكل كانت تغلب عليه البدائية إذ يعتمد في العد والحساب على أكياس من الحصا أو عصيات يتم الحساب بما عليها من حزوز.

وكان التعليم القرآني في إطار التصميم على نشر الإسلام واحداً من أهم ما يشغل بال الألمامي. فالمشايخ المكلفون بهذه المهمة في القرى كانوا خاضعين دائماً للتفتيش المستمر ويكافؤون بسخاء أو يعاقبون بشدة بحسب أعمالهم. وكانوا يشكلون مصلحة للتوجيه المعنوي لدى الحكام وقواد الجيش، وسينصبون أنفسهم فترة من الزمن في بعض المناطق حكاماً دينيين وبخاصة في ميادن القضاء. وفي هذا الميدان كان الحكم بالموت مقتصراً على السلطان حتى ولو كان معترفاً به لقواد الحرب (كيليتيغي). وعندما كان الألمامي ينيط ببعض الفئات المميزة

(٢٥) داغولوبا معناها الأهدل

من المشايخ أو كبار الأتباع إصدار مثل هذه الأحكام فإن عليهم الرجوع إليه حتماً من أجل أخذ الموافقة عليها والسماح بتنفيذها.

٤- الجيش:

كان جيش ساموري دعامة الإمبراطورية وترسها المكين، فهو الإمبراطورية الفاعلة. وكان في بادئ أمره يتشكل من المتطوعين، ثم تحول إلى آلة حقيقية للحرب مجهزة على الطريقة الحديثة وتضم تشكيلات دائمة من الجنود المحترفين. وقد بقيت نواة الجيش الرئيسية وأطقمه تعتمد على الديولا، ولكن الكفاءة الشخصية بقيت دائماً المعيار الذي يعتمد عليه في احتلال المراكز المتقدمة فيه. وكانت التعبئة الطبيعية في القرى تصل إلى واحد من عشرة من مجموع الرجال، أما التعبئة العامة فلم تكن تحدث إلا عند حالة الغزو أما الجيوش التابعة فكانت تتدخل بطلب من السلطان، وعند ذلك يصل عدد مجموع قواته إلى حوالي أربعين ألفاً من الرجال. وكان اللباس يتألف من طربوش ومن قميص خفيف ذي كمين قصيرين وسروال له شقة عالية وصندل من الجلد. ولكن ضمن هذا الشكل المشترك كان يوجد الكثير من الفوارق.. وقد توجه العزم منذ البدء إلى تسليح الجيش بالأسلحة النارية. ولكن الفرسان كان لهم إلى جانبها تلك الحربة الطويلة (تامبا) التي ورثوها عن عصور الأمجاد التي مرت بها البلاد، كما كان لهم نوع من الخطاف (الكلاب) لإيقاع الأعداء عن مطاياهم. ثم ما لبثت البنادق الحديثة تصنع شيئاً فشيئاً على يد عمال المستعمرات الأوروبية وإن كانت نوعيتها متخلفة بشكل ملحوظ عن مثيلاتها المصنوعة في أوروبا.

وكان النقص مخيفاً في البنادق ذات الحجر إذ أن إعادة حشوها كانت تأخذ ستة أمثال الوقت اللازم لأمثالها الأمر الذي كان يعطل خط الإطلاق، إضافة إلى أن أقل مطر خفيف يحيلها إلى عبء على حاملها لا فائدة منه. وقد تمكن سارانكيني موري لهذا السبب أن يستولي في عام ١٨٩٧ على مدفع جبلي من الإنكليز كانوا قد أعدوه لقصف مدينة

كونغ. كل ذلك يفسر لنا ذلك الاهتمام البالغ بتزويد الجيش بالأسلحة الحديثة. وقد تمكن ساموري أن يحصل على ستة آلاف قطعة منها كان فيها نسبة ضعيفة فقط (١٤٪؟) من البنادق المتعددة الطلقات. ومن أجل تسديد النفقات هذه أنشئت جيوش صيادي الفيلة للحصول على العاج وجمع الكولا وجني الكاوتشوك واستخراج الذهب وجمع الأسرى (العبيد). وقد كلف جيش الغرب كما كلفت بعثات أخرى بتأمين طرق المواصلات التجارية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. أما الخيول فكان يؤتى بها بخاصة من الشمال. وأنشأ ساموري في كونيان العليا مراكز لإكثار الخيول أعطت نتائج حسنة. وفي نهاية عهده استقدم الخيول من بلاد الموسي. وقد بقي سلاح الفرسان الذي تطور منذ حرب كانكان حتى ضم ثلاثة آلاف من الخيول على الأقل، بقي مع ذلك سلاحاً هامشياً إلا في المناسبات الحاسمة. وكان الألمامي وقواده العسكريون يسهرون باهتمام بالغ على المحافظة على تسليح الجيش تسليحاً حسناً. وكان كل محارب مسؤولاً مسؤولية شخصية عن سلاحه. أما البنادق فتبقى ملكاً للسلطان.

وللتخفيف من مخاطر الاستيراد الخارجي أنشأ ساموري مصنعاً حقيقياً للسلاح والذخيرة في تيري بإشراف الصائغ كارفالا كوروما. وهناك كان الحدادون والصاغة المنظمون في ورديات ناجحة للعمل يصنعون على طريقة تقنية الشمع المذاب القطع الشديدة التعقيد من البنادق الأوروبية بما فيها المدافع المحززة. وقد كسب الصائغ (صياغة موسى) لقب داتان موسى الشهير ومعناه (موسى ذو البندقية ذات العشر طلقات). ومن البدهي أنه كان لابد من بيع العبيد لإيقاف هذا الجيش على قدميه، ولكن الرق في أفريقيا كان قد بدأ قبل ذلك بعدة قرون. «فساموري، كما كتب ي.بيرسون Y.PERSON لم يكن صياد عبيد وإنما كان سلطاناً أفريقياً من القرن التاسع عشر». ولكثرة ما قامت به جيوش ساموري من الغارات والغزوات، كان عليها أن تتخذ لنفسها مواقع محصنة سواء

على نموذج تحصينات الشمال (التاتا) المؤلفة من الأسوار الكثيفة كما هو الحال في سيكاسّو، أو على شكل السانيي (وهي سياجات مزدوجة أو ثلاثية من الأشجار الضخمة والجذوع)، أو على شكل الديازا (وهي تحصينات تعتمد على جذوع الأشجار).

وقد عرف ساموري كيف يعتمد على نظام التعبئة القاسي الذي ينظمها على أساس فئات السن وأن يطور هذا النظام بما يناسب الحاجة. وكانت وحدات الجيش تضم اعتباراً من القاعدة المفرزة التي تتألف من عدد يتراوح بين عشرة وعشرين جندياً وتسمى كون (أي الرأس). ثم الوحدة الطبيعية للعمليات القتالية وتسمى بولو (أي اليد). وكان الجيش يتألف في العادة من عدد من البولو يقودها قائد حربي (كيليتيغي). وكان التشكيل التقليدي لجيش في حالة السوّق هو أن يضم خمسة أقسام تستمد أسماءها من أعضاء الجسم البشري. فهنالك المقدمة (نيان أي الوجه)، والمؤخرة (كوكيسي= حامية الظهر)، والميمنة (كينيبولو= اليد اليمنى)، والميسرة (نومانبولو= اليد اليسرى)، والقلب (ديزي= الصدر). وتعمل هذه العناصر في المعركة بإشارة من طبل الحرب (التابالا= الطبلة).

وكان ساموري يعرف كيف يعد لمعاركه إعداداً حسناً بالاستعلام عن حال العدو والقيام بالدعاية اللازمة لتحطيم معنوياته أو إضعافها. وكان تكتيكياً بارعاً يجيد الخدع في الحرب ونصب الكمائن والمفاجآت المباغتة، ولم تكن براعة قواده تقل عن مستواه. أما محاربوه فكانوا رياضيين ممتازين قادرين على اجتياز الأنهار في شتى الظروف ويمشون أياماً بكاملها على أقل غذاء، ويستعملون كطعم (كيليتيغيلا) للأعداء لجرهم الى الوقوع في الكمائن معرضين حياتهم للأخطار. وعندما كانت تسقط إحدى القرى كان المسنون فيها يعدمون في أغلب الأحيان باعتبارهم رؤساء المجالس القروية الذين تقع على عاتقهم مسؤولية قرار المقاومة. ولكن ساموري تميز بالدرجة الأولى بتنظيمه مكتب إدارة السوقيات العسكرية. والواقع أن قلة وسائل النقل جعل معضلات النقل تكاد أن

تكون مستعصية الحل عندما يتطلب الأمر الانتقال عبر مسافات طويلة إذ تصبح في هذه الحالة كتلة الجيش الرئيسية مصاحبة بمثل عددها من الحمالين اللازمين لنقل المؤونة والعتاد.

وقد أجبر تدني المستوى التقني للأسلحة، ساموري على استعمال خطط مبتكرة لكي لا تدمره البنادق ذات المدى البعيد، وذلك باستخدامه الأجمات والممرات الغابية خطوطاً دفاعية محصنة، إضافة إلى أنها مأوى يعود إليه للم شعث قواته في الوقت الملائم للقيام بمفاجأة العدو الذي اعتقد أن الهزيمة العامة قد شتتت شمله، كما أنها تعطيه بوجه عام مرونة في الحركة للقيام بأعمال الهجوم. وبالاختصار كان يتبع أسلوب الكر والفر. وكان ثمة وحدات قوامها فارون من المستعمرات الفرنسية أحسنت وفادتهم قد نظمت على أحسن ما عرفته الجيوش الأوروبية بموسيقاها وتمارينها تعمل ضمن قواته.

وكان ساموري الذي ارتقى إلى القيادة من صفوف الجنود والذي أثقلت جسمه جراح الحروب دائم الاهتمام بحياة رجاله واحتياجاتهم. فكان يأمر بتقديم المساعدة لعائلاتهم خلال الحملات، ويتكفل بهم عندما تصيبهم عاهات القتال، ويتقاسم معهم أخطار المعارك في أغلب الأحيان، وهذا ما يفسر الشجاعة المجنونة التي كان يبديها هؤلاء المقاتلون فيتبعونه إلى المهالك وحتى إلى الموت. وبالإضافة إلى الشجاعة الطبيعية التي يتمتع بها ساموري فقد اكتشف جنوده فيه توقد الذكاء كمخطط عسكري، وبعد النظر كخبير استراتيجي، فدفعهم ذلك لأن يحققوا معه أعظم الأعمال بكل ما يملكونه من قوة وأريحية.

٥- تنظيم الأرض:

كان تنظيم أقاليم هذه الإمبراطورية أقل صعوبة مما حدث في البلاد الأخرى بسبب التجانس الثقافي الواسع النطاق. وقد حرص ساموري على أن يدخل عناصر توحيدية في عملية تقسيمه البلاد ذلك التقسيم التقليدي إلى كانتونات (كافو) وقرى. فكان يرسل المفوضين أو المبعوثين (دوغوكونا

سيغي) إلى الكانتونات ليقيموا فيها ويكلفهم بمهمة الإعلام ومراقبة الولاء للملك وتنفيذ قراراته السامية، وفي حالة الحاجة إلى البت في موضوع هام كان المفوض يوجه الناس إلى الكيليتيغي (أي القائد العسكري) الذي غالباً ما يكون على رأس حكومة عسكرية. وكانت الإمبراطورية قد قسمت في الواقع منذ حصار كانكان إلى أراض تابعة تبعية مباشرة أو غير مباشرة لساموري. وكانت البلاد التي يحتلها الجيش الأم (الفوروبا) -الذي يعتبر ملكاً مشتركاً للجميع- كانت هذه البلاد تخضع خضوعاً مباشراً للسلطان. وكان هذا الجيش -بعد تقسيم بقية المناطق على الجيوش التي تتمتع باستقلالها الذاتي وجيوش التخوم- يعتبر الكتلة الاحتياطية الكبرى التي يلجأ إليها عند الحاجة الماسة والحملات الاستثنائية. وكانت قاعدته الأرضية متنقلة بحسب الحاجة ولكنها تبقى دائماً في نقطة مركزية من الأراضي الواسعة مشكلة بذلك نواة الامبراطورية بما في ذلك كانكان. ومع ذلك كانت بعض المناطق التي يحيط بها هذا الجيش تتمتع بامتيازات كبيرة تبعدها عن القانون العام. وذلك كان شأن الإقطاعات التي يملكها أقارب السلطان من ناحية أمه في كونيان الدنيا وأراضي كيسي التابعة للموري سليماني. وذلك كان شأن مملكة أوديني أيضاً. فهذه البلاد لم تكن تتلقى مفوضين (دوغوكونا سيغي) من السلطان ولم تكن خاضعة للتجنيد المعتاد ولكنها تقدم المدد عند الحاجة. أما جيوش الأراضي فكانت تشكل حكومات عسكرية تقيم في الثغور ولها مهمات محددة.

فجيش الغرب بقيادة لانغامان فالي ومن بعده بيلالي بعد أن استلم القيادة بالوكالة سيدي بانبا فترة من الزمن، هذا الجيش كان مدى سلطته يمتد من النيجر في الشمال إلى بلاد سيراليون، فكان بذلك الأقوى بين الجيوش لأنه كان مجهزاً تجهيزاً قوياً بالأسلحة الحديثة. وكان مكلفاً بحماية طريق تجارة الأسلحة وينشر مراكزه على طول هذا الحبل السري (أي الطريق التجاري الحيوي) للإمبراطورية. أما باقي البلاد، الجبلي منها والغابي، فكانت الرقابة عليها صارمة، ذلك لأنها تمكنت خلال ثورتها الكبرى أن تطرد سيدي بانبا إلى قلب الإمبراطورية.

وكان جيش الشمال بقيادة ماساران مامادي ومن بعده أميناتا ديارا ديوماندي، يشرف على الطريق الشمالي من البحر عن طريق فوتاجالون، كما كان يحمي مناجم الذهب في بوري.

أما جيش الشمال الشرقي المتمركز إلى الجنوب من باماكو فقد فصلت عنه ماندينغ نارينا بموجب معاهدة كينييبا كورا، وبلاد كانغابا بموجب معاهدة بيزاندوغو. بينما كانت بلاد الماندي الكثيرة الخيرات (الواقعة على حدود المالينكي والبامبارا والواسولو)، كانت إقطاعة لشقيق الألمامي فابوتوري (كيمي بريما)، وقد فرض عليها موقعها أن تكون ترساً للدفاع أمام المستعمرات الفرنسية.

وأما جيش الشرق فقد قاده في البدء تاغوري الذي قتل بعد هزيمته أمام تيبيا، ثم قاده بولو مامادو ومن بعده ماناغبي مامادي الإبن المتمرد الذي قام بتمثيليته الصغيرة، ثم عاد بولو مامادو إلى قيادته من جديد.

هذه الأراضي الكبرى التي كانت تشكل دولاً حقيقية تعيش أبداً على أهبة القتال، كانت تشكل الأعضاء الأكثر نشاطاً في جسد الإمبراطورية. وهي التي كانت تؤمن لها حيويتها المتدفقة وحمايتها في الوقت الذي كانت تقوم فيه بدورها في عملية المزج والتوحيد.

٦- *النظام:*

بعد أن أقام ساموري إمبراطوريته ونظمها تنظيماً قوياً بالرغم من امتداد أراضيها، اعتقد أن من واجبه أن يكمل بناءها ويتقي قوى التفسخ بأن يربط أجزاءها كلها برابطة الدين. وقد دفعته عدة عوامل منها مجالس العلماء في كانكان، والقضاء على ساغاديغي آخر أبطال المذهب الحيوي، والشعور بأن الإندفاع الحماسي للدين وحده الذي يستطيع أن يقف في وجه قوة الأجانب المادية الساحقة، كل ذلك دفعه في عامي ١٨٨٤ و١٨٨٦ لأن يتخذ تجاه أقاربه الحيويين مجموعة من التدابير والأوامر الجديدة المستلهمة من الإسلام:

- اتخذ لنفسه لقب ألمامي (إمام) بعد أن أجرى امتحاناً ليكون من المرابطين (أي مشايخ الدين) ومنع أن يُستعمل اسمه بعد ذلك التاريخ وإنما يجب أن يدعي بلقب: أبي (مفا).

- أن يصبح انتقال ثروته وعرشه من بعده على طريقة نظام الوراثة الأبوي.

- يرتبط دخول أي بلد بالإمبراطورية باعتناق هذا البلد للدين الإسلامي، ويؤخذ أبناء الرؤساء المغلوبين من وسطهم ليتلقوا تربية دينية إسلامية.

- على كل أقرباء السلطان أن يعتنقوا الإسلام ويتخلوا عن ممارساتهم الحيوية (الوثنية).

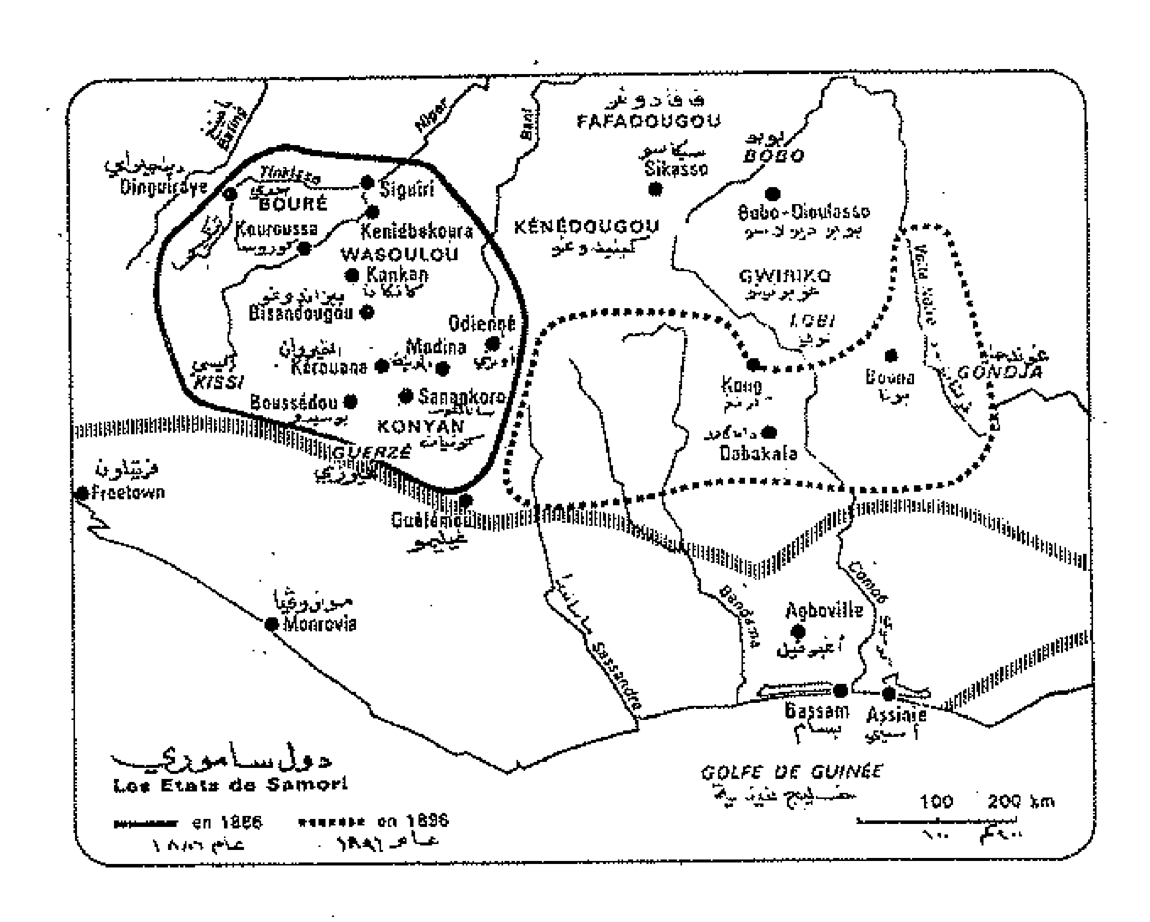
ولكن المقاومة التي نظمت فوراً بمبادرة من أبيه نفسه ومن أخوته ضد هذه التدابير، ثم الثورة الكبرى التي تلت ذلك، أجبرت الألمامي أن يتخلى عن تصميمه ويعود عملياً إلى سياسة التسامح الديني.

وقد تمكن ساموري أن ينهض بأعباء التوحيد والتسويات، تلك الأعباء التي نهض بها قبله قادة أفريقيون آخرون ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر في تلك الحقبة المليئة بالعنف والعذاب الناجمين بالدرجة الأولى عن تجارة العبيد. وربما كان بإمكاننا أن نقارنه بميرامبو على الأخص، ذلك الزعيم الذي حاول أن يسيطر في شرقي أفريقيا وفي العصر نفسه على الطرق التي تصل نياموزيزي بالمحيط الهندي. وفي الحق تمكن من أن يحقق «ثورة للديولا» بنجاحه نجاحاً يتجاوز حدود الخيال في أن يجسد حلمه في خلق عجينة متماسكة يدخل في تركيبها الثروات والناس الذين يعيشون بين البحر والساحل وأن يخلق مجتمعاً قادراً على مواجهة ما استجد من صعاب. إلا أن من الخطر أن نعزو هذا الإنجاز الكبير إلى جنس معين. ومن ثم فإن ي.پيرسون Y.PERSON وافق هو نفسه على أن المحاولة الرئيسية في هذا الإصلاح

الاجتماعي- السياسي (وهي التيوقراطية) كانت: «انعطافاً لم يكتب له النجاح، وهو لم يستمر أكثر من خمسة أشهر ولم يترك وراءه أي أثر».
وأخيراً فإن علينا ألا ننتقص من شخصية ساموري فنعتبره مجرد مصلح ظهر في عالم الديولا. حقاً «لم تقم امبراطورية ساموري لكي تقاوم غزو البيض»، قد يكون هذا الكلام صحيحاً، ولكنها استخدمت عملياً من أجل هذه الغاية. كما أن ساموري لعب دور بطل الوحدة الأفريقية. وهذه المهمة التي حمل عبأها ثمانية عشر عاماً أثرت بشكل حاسم على حركة الإصلاح بحيث أصبح من الصعب الفصل بينهما. إلا أن الإمبراطورية الثانية التي أنشأها بعد أن فقدت إمبراطوريته الأولى مضمونها الجغرافي، كانت امبراطورية تسعى وراء البقاء، وقد شاء لها القدر الساخر أن تدمر لكي تعيش.

ح- الإمبراطورية الثانية:

هذا الانتقال في المكان لإمبراطورية ما، ربما كان فريداً في التاريخ. فبعد أن عقد تحالفاً سرياً مع بابيمبا شمر عن ساعد العمل ولكنه كان متأخراً. وقد تحقق أنه في عزلته لا يستطيع أن يحافظ طويلاً على مملكته فأعطى لمقاومته صفة المرونة. واعتباراً من ذلك التاريخ أخذ ينفذ طريقة الأرض المحروقة التي أرعبت البلاد التي يمر فيها، فقسم قواته إلى ثلاث فئات: أولاً أولئك الذين يملكون البنادق ذات الطلقات السريعة كان عليهم إيقاب التقدم الفرنسي خطوة بعد خطوة. والفئة الثانية أصحاب البنادق ذات المكبس وكان عليهم أن يهتموا بإدارة البلاد المحتلة. والثالثة كان عليها أن تحتل في الشرق أراضي جديدة لتتمكن قواته من التراجع إليها بدلاً مما يخسره من أراضيه. وقد شبه الأوروبيون هذه المملكة المتنقلة بآلة شيطانية تحصد كل ما يقع في طريقها، وقد نسوا أن يضيفوا أن التدخل الأوروبي هو الذي قلع هذه المجموعة السياسية (التي كان الضباط الفرنسيون أنفسهم يعترفون بنياتها المسالمة) من جذورها، وهو الذي أحال ساموري إلى شهاب مدمر.



FAFADOUGOU
Niger
Bani
Tinkisso
Dinguiraye
Siguiri
BOURÉ
Kouroussa
Kenièbakoura
WASOULOU
Kankan
Bisandougou
Odienné
Madina
Kérouana
KISSI
Boussédou
Sanankoro
KONYAN
GUERZÉ
Freetown
Guéléma
Monrovia
Sikasso
BOBO
Bobo-Dioulasso
KÉNÉDOUGOU
GWIRIKO
LOBI
Kong
Bouna
GONDJA
Dabakala
Volta Noire
Sassandra
Bandama
Comoé
Agboville
Bassam
Assinie
دول ساموري
Les Etats de Samori
en 1886
en 1896
GOLFE DE GUINÉE
100
200 km

فقد أجبر على أن يأخذ ليعيش وأن يدمر ليدافع عن النفس. على أن ذلك لا يعني أن رجاله لم يرتكبوا بعض التجاوزات.

منذ كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٨٩١ اجتاحت فرقة هامبير دول ساموري. ولكن الدفاع عن العاصمة بيزاندوغو وعن ساناكورو موطن ساموري الأصلي كان شديداً للغاية إذ أن قوات السوفا قاتلت بضراوة جسداً إلى جسد لمدة شهر كامل. ثم أتت حملة عام ١٨٩٢-١٨٩٣ التي قادها كومب على رأس فرقة قوية للغاية، وكان هدفها بالدرجة الأولى أن تفصل ساموري عن قائده بيلالي الذي كام مكلفاً بحراسة قافلة للسلاح آتية من سيبراليون. ولكن كومب وأرشينار عادا إلى فرنسا بناء على استدعاء قيادتهما، فجرب ساموري أن يعيد تنظيم صفوفه. إلا أنه فوجئ بقيام الليوتنان كولونيل (المقدم) بونييه بالهجوم عليه مخالفاً بذلك أوامر قيادته في باريس. وعند ذلك أجبر ساموري على أن يخلي مركز قوته الأول وينقل قواعده إلى أعالي ساحل العاج في منطقة كونغ. وقد طالب السلطات الفرنسية عبثاً أن تعترف بسيادته على تلك المنطقة ولكنها عرضت عليه أن يقبل بحمايتها. فاستقر في دابا كالا (١٨٩٤) وقام بتنظيم صلات جديدة مع الساحل عن طريق ليبريا وغانة الحاليتين. وكان خلال ذلك يبيع العبيد ليحصل على الخيول والسلاح إذ أن كل خطر خارجي كان يمكن أن يكون مميتاً. إلا أن مدينة كونغ كانت تلعب لعبة مزدوجة وكانت على صلات بالفرنسيين الذين أرسلوا حملة بقيادة مونتيل كانت غايتها أن تلتف حول الألمامي وتهاجمه من الخلف، ولكنها أجبرت على الانكفاء إلى الساحل أمام كراهية السكان ومقاومتهم في الوقت الذي كان فيه ساموري يجتاح مدينة كونغ ذات الشهرة التجارية الواسعة. ولكن الفرنسيين استولوا على بوبو (فولتا العليا) فقطعوا عليه الطريق إلى الشرق. وقد واجهته من منطقة كونغ مقاومة بطولية من بعض الشعوب مثل التييفو بقيادة ملكهم المقدام أمورو. بينما اكتفت شعوب أخرى بالانطواء. أما سارانكيني

موري ابن الألمامي فقد دخل في شمال غانا وفي فولتا العليا في صراع مع أماريا ملك الغورونسي ومع زعيم المغامرين من الجيسرماني ومع الطلائع الإنكليزية الأولى المتمركزة في دوكيتا. وقد وجه البريطانيون انذاراً للألمامي لإخلاء منطقتهم فوراً «لأنك لم تتعامل حتى الآن إلا مع الفرنسيين الذين يتابعون فريستهم حتى الإنهاك كما يفعل الضبع، أما نحن فلنا ردة فعل الأسد وجولته الصاعقة». ولكن الذي حدث أن المسألة انتهت نهاية سيئة بالنسبة للمفرزة الانكليزية الصغيرة التي حوصرت وتشتت منها الشمل.

إلا أن نتائج مؤتمر برلين كانت مشؤومة بالنسبة لساموري كما كانت بالنسبة لبقية الزعماء الأفريقيين. ومن أجل أن يمنع الفرنسيون الإنكليز من احتلال ساحل العاج الأعلى -وهو أمر يقسم ممتلكاتهم إلى قسمين- سارعوا هم باحتلاله. وقتل خلال ذلك الكابتن (النقيب) الفرنسي برولو على يد جيوشه في ظروف مأساوية جعلت الألمامي على رأس من حزن عليه (١٨٩٧). ومنذ ذلك الوقت بدأت المعركة النهائية. وقد عبر ساموري عن ذلك بإعداده جيشاً قوياً (تاتا) سماه بوريبانا (أي انتهى الفرار). ولكن الفرنسيين طبقوا طريقة جديدة في القتال لإبادة هذا العدو الذي لا يقهر، فبعد الآن لا يجب في فصل الأمطار اللجوء إلى استراحات تسمح للألمامي بترميم قواته، ومن أجل إجاعته طبقوا من حوله طريقة الأرض المحروقة. وقد طلب ساموري المفاوضة ولكن لارتيغ طلب منه الاستسلام دون قيد أو شرط وتسليم أبنائه (رهائن للفرنسيين). فاندفع ساموري عندئذ في الغابة الكثيفة في اتجاه ليبريا، ولكن شعوب الغابة كانت شعوباً معادية، وانتشرت المجاعة وأخذ بعض جنود السوفا يفرون، ولكن الغالبية العظمى منهم بقيت تحيط به أكثر من أي وقت مضى مع كل ما تحمله من وفاء.

وفي اليوم التاسع والعشرين من ايلول (سبتمبر) لعام ١٨٩٨ عندما كان جالساً في الصباح الباكر مستغرقاً في قراءة القرآن في

معسكره في غيليمو، رأى مفرزة من حملة البنادق السنغاليين تنطلق نحوه بقيادة رقيب فرنسي. فقد أفاد هؤلاء بجرأة من غفلة المعسكر وانشغال النساء بأعمالهن حول أجرانهن وتهيئتهن لطعام الصباح ليقوموا بتسللهم. وقد فوجئ الألمامي بوجودهم فأسرع باتجاه الاصطبلات يريد أن يمتطي حصاناً يفر به، ولكن هو ابن الستين وقع أسيراً بين يدي أعدائه. فجلس عندئذ وطلب إليهم أن يقتلوه، إلا أنهم لم يفعلوا بل قادوه إلى السنغال حيث نفي منها إلى نجولي في الغابون فبقي فيها حتى وافته المنية بعد ذلك بعامين.

لقد كان ساموري بما كان يتمتع به من موهبة عالية خالق إمبراطورية ومكافحاً في سبيل الاستقلال إلا أنه كان أقل ثقافة من الحاج عمر وأقل سعة نظر. ولكن ساموري توري الذي بقي وثيق الاتصال بشعبه المالينكي «الذي لم ير البحر أبداً» كان كذلك صادقاً وأكثر إيماناً في رفضه لكل سيطرة أجنبية[٢٦].

٥- المهدي

أ- الوصول إلى السلطة:

أصبح السودان بما في ذلك دارفور وكردفان امتداداً لمصر وبخاصة منذ عهد محمد علي (١٧٦٩- ١٨٤٩). فهذا الألباني الذي أرسله الأتراك لاستعادة مصر تمكن أن يصفي فيها سلطة المماليك وأن يتحرر من تركيا وأن يندفع في النهاية بالبلاد نحو التحديث محيطاً نفسه بالتقنين من الأوروبيين. وقد نظم البنية الاقتصادية للبلاد بنشره زراعة القطن، وأنشأ المصانع، كما أنشأ جيشاً وأسطولاً بحرياً للقتال. وأنجز في الجنوب عملاً كبيراً على جانبي أثيوبيا. ففي الشرق استولى على مرفأي سواكن ومصوع على البحر الأحمر، ثم احتل انطلاقاً من عام ١٨٠٢

(٢٦) نسجل هنا أن استقلال غينية (استفتاء ٢٨ ايلول- سبتمبر ١٩٥٨) يوافق تاريخ أسر ساموري.

سنار وكردفان وأنشأ الخرطوم لتكون عاصمة للنوبة التي توحدت على ذلك من جديد كما كان عهدها أيام الفراعنة. ولكن التجارة الرئيسية أصبحت تجارة العبيد التي دفعت ثمنها الشعوب السود من الحيويين سكان النيل الأعلى وبحر الغزال وحتى الويللي أيضاً.

بيد أن خلفاء محمد علي الضعفاء عباس (١٨٤٩- ١٨٥٤) ومحمد سعيد (١٨٥٤- ١٨٦٣) واسماعيل (١٨٦٣- ١٨٧٩) جعلوا بلادهم تقع في العجز المالي وانتهى بهم الأمر بتسليمها لرقابة الأوروبيين السياسية والاقتصادية، وبخاصة بعد شق قناة السويس على يد فردناند دولسبس في عام ١٨٦٩. ولكن ثورة قومية معادية للأجانب ما لبثت أن اندلعت بقيادة أحمد عرابي باشا فسحقتها انكلترا التي كانت تخشى على طريق الهند وتريد أن تكون لها الأفضلية في وادي النيل. وكانت انكلترا يومذاك معادية لتجارة العبيد بينما كان نظام جمعهم في السودان على يد ممثلي الخديو يتصف بالفظاعة. فكان الزبير باشا بخاصة يلعب هنا الدور نفسه الذي كان يلعبه تيبوتيب على الطرف الآخر من الغابة الاستوائية. وكان العبيد يصدرون إما إلى الجزيرة العربية عن طريق الأبيض، بربر، سواكن، أو إلى طرابلس أو إلى القاهرة وتركيا بعد أن ينعطف بهم الطريق على كوكا وفزان. وقد ازدادت قوة الزبير لدرجة أن الخديو استدعاه إلى القاهرة وأجبره على الإقامة بها. ثم عهد بثغور امبراطوريته الحدودية إلى مكتشفين ومغامرين أوروبيين. فعهد بالمقاطعة الإستوائية التي تقع مباشرة إلى الشمال من البحيرات الكبرى لصامويل بيكر ومن بعده للألماني شنيتزر (الذي سمى نفسه أمين باشا)، بينما عهد بدارفور للنمساوي سلاتان SLATIN. هؤلاء الرجال هم الذين كانوا يصنعون سياسة مصر ويمارسون اغتصاب السودانيين ويغرقون الثورات المحلية بلجج من الدماء.

في هذا الظرف الذي أدى فيه سقوط الخديو اسماعيل إلى خلق فراغ سياسي حتى في المناطق البعيدة من الإمبراطورية المصرية، لاح من

الأعماق الموحشة للنيل الأعلى شبح المهدي المدهش. وكان محمد أحمد يومئذ في الأربعين من العمر، وهو أشبه ما يكون بعثمان دان فوديو في تقواه وورعه. وكان متصوفاً واشتهر في المحيط الذي عاش فيه أنه من أولياء الله الصالحين، وكان بعض الناس ينتظرون في ذلك الوقت ظهور المهدي المنتظر. وتمكن محمد أحمد من خلال رحلة له إلى الأبيّض أن يدرك مدى الكراهية التي تضمرها الإدارة المحلية هناك تجاه التبعية المصرية. وفي يوم من الأيام أرسل الرسل من جزيرة آبا على النيل الأعلى إلى كل وجهاء السودان يخبرهم أنه المهدي المنتظر الذي سيظهر في آخر الزمان ليملأ الدنيا عدلاً بعد أن ملئت جوراً. وعلى هذا الشكل كانت ملحمة الموحدين قد ظهرت في الأنتي أطلس على يد محمد بن تومرت. ومنذ عام ١٨٨١ أرسل الحاكم المصري فرقة لإلقاء القبض على هذا المحرض، ولكن هذا الجيش سحق في لقاء مع أنصار المهدي الذين لم يكونوا يملكون إلا الحراب والهراوات. فأدت هذه المعجزة إلى إثارة حماسة الجماهير وضاعفت بسرعة من القوى التي التفت حول هذا الولي. وفي أيار (مايو) من عام ١٨٨٢ حاول الحاكم الألماني جيغلر أن يقضي على الحركة فسُحق أمامها بدوره. وانضم إلى المهدي الطالبيون المتعصبون القليلو الخبرة، والبقارة الرحل، ومواطنون أرهقتهم ضرائب المصريين، كما انضم إليه سودانيو الجنوب من المولدين والزنوج NEGROÏdes الذين أغرقتهم تجارة العبيد واعتادوا على أن يقوموا بالغارات المنظمة في سبيلها، فقد اشتموا رائحة النجاح لهذه الحركة المهدية ولم ييأسوا من متابعة أعمالهم في المستقبل في ظل حكومة إسلامية، وكانوا وحدهم من يمتلك البنادق.

وبعد أن انتقل المهدي إلى مرحلة الهجوم قاد جيوشه إلى الأبيّض عاصمة كردفان التي استسلمت في كانون الثاني (يناير) من عام ١٨٨٣. وامتنعت الحكومة البريطانية عن التدخل لخوفها من إيقاع الإدارة المصرية في صعوبات مالية جديدة ولكي لا تقضي على ثورة اعتبرها

غلادستون على كل حال ثورة تحرير. ولكن الإنكليز من أجل أن يرفعوا من مكانة صنيعتهم الخديو توفيق الذي كان يحكم مصر يومذاك، تركوه يجهز حملة بقيادة أحد الضباط القدامى من الانكليز. ولكن هذا الجيش ذاب في براري السودان المحرقة والمتلئة بالمنشورات المهدية التي تعلن ألا أمل لأولئك الذين يريدون قتال جند الله. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٨٨٣ كان جيش التدخل هذا قد تلاشى تماماً من الوجود. وعند ذلك قرر الإنكليز أن يخلوا السودان ما عدا الخرطوم التي تقع على النيل وسواكن التي تقع على البحر الأحمر. أما الأوروبيون الذين يحكمون المقاطعات المصرية في الجنوب فقد أخذوا يسارعون للانضمام إلى الحركة أو الفرار. فأصبح سلاتان حاكم دارفور المستشار التقني للمهدي رغم أنفه، واعتنق لبيتون حاكم بحر الغزال الإسلام. أما أمين باشا حاكم المنطقة الإستوائية فتوغل في الجنوب حتى بلغ بحيرة فكتوريا. وبقدر ما كانت الحكومة البريطانية مصممة على الدفاع عن مرفأ سواكن الهام على طريق الهند، بقدر ما وجدت نفسها مضطرة على إخلاء الخرطوم عند الاقتضاء.

ب — الأوج:

من أجل دراسة هذا الموضوع أرسلت الحكومة البريطانية الجنرال غوردون. وهو رجل يتمتع بصحة حديدية اعتاد الحياة القاسية في الصحراء. ولكنه كان يجمع بين قناعات أخلاقية متزمتة وذهن متقلب غريب الأطور. وبما أنه كان فيما مضى حاكماً عاماً للسودان فقد اعتبر الرجل المناسب لتدبير الحالة بالرغم من أن ذلك كان مخالفاً لرأي بارينغ القنصل البريطاني العام في القاهرة. وعندما غادر لندن كانت مهمته أن يضع تقريراً عن الحالة في السودان وأن يباشر بإجلاء الحاميات، ولكنه عندما وصل إلى القاهرة أعلن أنه الحاكم العام للسودان. وعند مغادرتها كان يمطر بارينغ كل يوم بالبرقيات المتناقضة حتى وصل عددها إلى ثلاثين برقية في اليوم الواحد. ولما وصل إلى الخرطوم تولدت عنده قناعة بأن سحب

الجيوش سيوقع السودان في الفراغ ذلك لأنه كان يعتقد أن المهدي لم يكن أكثر من محرض صغير وأنه عند الضرورة يستطيع أن يشتت أنصاره. ولكن السودان في الواقع كان مسحوراً يومذاك بالحركة المهدية. وقد قام غوردون بإبلاغ بارينغ أن الزبير باشا تاجر العبيد الكبير والذي كان غوردون نفسه قد ساهم قبل ذلك في إبعاده من منصبه، هو الرجل الوحيد الذي يستطيع أن يسيطر على البلاد وأن يقف في وجه الحركة المهدية. وهكذا بعد أن كانت الغاية من إرساله إجلاء الحاميات المصرية وبعد أن أبلغ هدفه هذا للزعماء المحليين، عاد الآن ليعد سكان الخرطوم بأن الإمدادات ستصل إليهم عن قريب. ولكن الخطوط البرقية ما لبثت أن قطعت على يد المهديين ووجد غوردون نفسه سجيناً في الخرطوم ومحاصراً بعد أن انضمت إلى المهدي القبائل القاطنة في وادي النيل شمالي الخرطوم (آذار- مارس ١٨٨٤). وقد رفض أن يطلق سراح الجنود الذين ألحقهم بخدمته. هذا الوضع أثار موجة استنكار في الرأي العام الانكليزي على حكومة غلادستون تطالب بإنقاذ غوردون من محنته مما دعاها إلى أن تقرر إرسال قوة لفك الحصار عنه. إلا أن المهدي كان خلال ذلك قد أصبح تحت أسوار الخرطوم الجائعة المنهكة التي سقطت بيده في ٢٦ كانون الثاني- يناير من عام ١٨٨٥. أما غوردون الذي لعب حتى النهاية الدور الذي أعطاه لنفسه فقد علا رأسه الشيب ليس من الخوف دون شك، إذ أنه قال مرة لأحد خلصائه من الخرطوميين: «عندما وزع الله الخوف على الناس كنت الأخير فلم ينلني نصيب منه»، ولكن لأنه شعر بانزلاقه المشؤوم نحو الفشل. واندفعت مجموعة هائجة مزمجرة من الطاليين (التاليبي) على القصر، وأول من وقع بصره منهم على غوردون تناوله بسلاحه فغرسه فيه حتى بدا من الجانب الآخر وهو يصيح «أيها الملعون، لقد دنت ساعتك». ثم قُطع رأسه وحمل إلى المهدي الذي كان يفضل أن يأخذه رهينة حية. وقد عرض هذا الرأس على الجماهير، أما الجسد فبقي في باحة القصر تتناوشه حراب المارة. ونهبت الخرطوم. أما النساء اللواتي قصصن شعورهن واتخذن شكل

الرجال لينقذن أنفسهن من المنتصرين فكانت معاملتهن أقسى من الآخرين، فقد عُرين من ثيابهن واغتصبن قبل أن يرسلن إلى ثلاثة معسكرات مختلفة بحسب أعمارهن. ولم تصل قطعات المدفعية التي أرسلت لتنقذ غوردون إلا بعد يومين من المصيبة. وكان سقوط الخرطوم الذي أثار في لندن موجة من الذهول هو الأوج في تاريخ المهدي الذي استقر في أم درمان أمام الخرطوم على الضفة اليسرى من النيل.

ثم أخذ المهدي يوطد سلطته بعد ذلك بتدابير قمعية شديدة ساحقاً زعيم الكبابيش ومشتتاً أنصاره، ومن بعده زعيم الرزيقات والأمير يوسف الذي كان يحاول أن يجعل من درافور إمارة له ولعائلته. ثم عين أربعة خلفاء له على الطريقة الإسلامية لينوبوا عنه في إدارة البلاد بحيث يكون لكل منهم قيادة فيلقه وطبل حربه ورايته المميزة: وهي سوداء لعبد الله وحمراء لعلي وخضراء لمحمد شريف، أما محمد المهدي بن السنوسي زعيم طائفة السنوسية فلم يكن له راية لأنه رفض منصب الخليفة الذي عين فيه.

وكانت الضرائب تشمل الغنيمة وضريبة العشر والصدقة التي تعطى في عيد الفطر والزكاة على الحبوب والمواشي والغرامات الإدارية. وكان بيت المال يصك النقود من الفضة والذهب. إلا أن المهدي ما لبث أن مات فجأة في حزيران- يونيه من عام ١٨٨٥، وضريحه الأنيق الآن ينتصب في أم درمان وقد بني بعناية فائقة على يد بنائين ومهندسين معماريين أضافوا إليه اجزاء مما نهب من الخرطوم. ونمت أم درمان توأم الخرطوم نمواً كبيراً بحيث أصبح تعدادها بحسب تقدير سلاتان أربعمائة ألف من السكان.

وقد أتم الخليفة عبد الله تنظيم الإدارة المالية التي أخذت اسم بيت المال الأمين الذي أقيم على ضفة النهر ليكون أقدر على تلقي الضرائب العينية التي تأتي عن طريق النقل النهري. وكان بعض أقسامه مخصصاً لصك النقود. هذا الصندوق العام كان يتكفل بتغطية المصاريف الإدارية

(عائلة المهدي ومصاريف الخلفاء ونفقات الجيش... الخ)، وكانت الضرائب القادمة من الجزيرة تخصص لحرس الخليفة الشخصي. أما نفقات معامل السلاح فكانت تغطيها الضرائب المفروضة على البساتين وعلى مبيعات العاج القادم من المناطق الإستوائية ومن بحر الغزال. أما أخماس بيت المال فتأتي من المكوس المفروضة في المراكز النهرية المخصصة لهذه الغاية. وهكذا أصبح بيت المال المحور الأساسي الذي تدور حوله كل الإدارة المهدية[٢٧].

وكان جيش المهدي ينقسم إلى قسمين رئيسيين: الجيش النظامي، والجيش الشعبي (الميليشيا). أما النظاميون أو الملازمون (وهو اسمهم بالعربية) فكانوا يشكلون جيشاً من المحترفين مؤلفاً من السود ومن العرب على السواء تحت قيادة شاه الدين بن الخليفة، وهم مجهزون بالأسلحة النارية ولهم معسكرهم الخاص بهم كما أن لهم حاميات في المراكز الرئيسية من البلاد. وأما الجيش الشعبي فكان مؤلفاً بخاصة من السود وينضوي تحت لوائه جنود غير ملتزمين مجهزون بالحراب والسيوف. ولم يكونوا يأتون إلى أم درمان إلا بعد نهاية موسم الأمطار وجني المحصول. وكانت الأقسام والسرايا حسنة التسلسل، فهناك زمر العشرين وزمر المائة وزمر مؤلفة من عدة مئات، يقودها على التوالي مقدمون ورؤوس مائة وأمراء. وبقيت السودان المركزية وحدها ما بين الخرطوم وفاشودا تحكم مباشرة من الخليفة. أما المقاطعات الكبرى الأخرى (دنقلة وبربرة والسودان الشرقي والسودان الغربي) فكانت تحت حكم الأمراء. وكان جامعو الضرائب يلعبون دوراً هاماً في كل مكان.

جـ- الانحطاط والقمع:

ما حدث بعد موت عثمان دان فوديو حدث الآن عند موت المهدي إذ بدأت قوى الانحلال تعمل في الحركة المهدية. وأصبح عبد الله الذي هو الخليفة من بين الخلفاء الثلاثة الذين عينهم المهدي، أصبح الآن خليفة

(٢٧) ب.م. هولت: تاريخ السودان الحديث. ويدنفيلد ونيكولسون.
أ. مورهيد: النيل الأبيض. كتب بنغوان.

للمهدي بعد وفاته. وقد تمكن أن يواجه محاولات التمرد التي ذرت قرنها فوراً لأسباب عنصرية أو شخصية وذلك بمزجه مكيا فيليا بين أسلوب التفاوض وأسلوب العنف وذلك بإلقاء القبض على الخصوم لنفيهم أو لإعدامهم دون أن يقدمهم لأي نوع من أنواع المحاكمة. وأحرز في سياسته الخارجية نجاحاً بانتصاره على أثيوبيا التي غزا أراضيها ونهب غوندار. وقتل في المعركة ملكها يوهانيس الذي كان قاب قوسين أو أدنى من النصر وأرسل رأسه إلى أم درمان في عام ١٨٩٨. ثم حاول أن يتابع الحرب المقدسة ضد مصر. وكان قد أرسل قبل ذلك رسالة إلى كل من الخديو توفيق والملكة فكتوريا يدعوهما إلى الحضور إلى أم درمان لتقديم خضوعهما للحركة المهدية. ولكن جيشه الذي أرسله نحو مصر والذي كانت تنقصه الحماسة ما لبث أن سحق بعد ذلك بقليل في عام ١٨٩٨. ثم عم الجفاف وانتشرت الأوبئة في البلاد على مدى عامين. وزاد الطين بلة وصول البقارة إلى أم درمان، إذ أن قادة المهدية كانوا يريدون دائماً أن تأتي هذه القبيلة من الرحل التي كانت تقطن منطقة دارفور لتستقر بالقرب من أم درمان. وكانت غايتهم من ذلك أن تكون هذه القبيلة المؤيدة لهم الدعامة المضمونة للنظام. وقد نجحوا أخيراً في مسعاهم. ولكن وصول القبيلة تزامن مع قحط قاس حل في البلاد وأصبح من المتعذر أن يحملوا القادمين الجدد على البقاء، فرحلوا ولكن بعد أن صرف عليهم ما أخل بتوازن بيت المال.

وإلى جانب ذلك كانت المهدية مهددة من كل جانب بالدول الأوروبية. فالإنكليز والإيطاليون كانوا يقومون بغزوهم للبحر الأحمر. وبعد أن وقع الفرنسيون والبلجيكيون اتفاقاً حددوا فيه مناطق نفوذهم في الكونغو وجهوا أنظارهم إلى منطقة بحر الغزال والنيل الأعلى. وفي هذه الأثناء كان الإنكليز قد اتخذوا قرارهم بالصعود في وادي النيل ليس فقط من أجل أن يسبقوا مارشان (الفرنسي) على أعالي النهر، وإنما ليدعموا إيطاليا أيضاً بعد هزيمتها في معركة عدوة أمام مينيليك من أجل تقوية دعائم التحالف الثلاثي مع ألمانيا.

وقد تمكن الخليفة عندئذ من أن يجمع في أم درمان ستين ألفاً من المقاتلين للقيام بالحرب المقدسة وأخضعها لتدريبات مكثفة في الوقت الذي كان يقترب فيه جيش الانتقام الذي جمعه كيتشنر وقوامه خمسة وعشرون ألفاً من الرجال. وفي نيسان- أبريل من عام ١٨٩٨ بعد فترة من الانتظار الثقيل والتوتر قامت المعركة بين الطرفين وكانت شديدة الوطأة. وبعد ساعتين ونصف من الالتحام جسداً إلى جسد سحق الجيش السوداني وقتل الخليفة عبد الله وسقط القائد محمود في الأسر وأرسل إلى مصر. وتمكن عثمان دنيا أن ينسحب إلى الجنوب، وأخذت مدافع كتشنر تقصف أم درمان مستهدفة بخاصة قبر المهدي، ثم وقع الالتحام إلى الجنوب من تلال كاراري. فقد خرجت الجيوش المهدية من أم درمان وأعلامها كلها منشورة تحيط بالزعماء الذين تواجدوا للقيام بهذا الجهاد، واتجهت إلى الخرطوم للقيام بأكبر مواجهة كانت بالنسبة إليهم معركة الشهادة. وبعد بضعة ساعات من الالتحام المحموم، انتصرت الأسلحة الحديثة وسقط سبعة وعشرون ألفاً من المريدين بقيت أجسام أحد عشر ألفاً منهم في ساحة القتال. ثم أمر كيتشنر أن تستخرج رفات المهدي من قبره وأن يلقى بها في النيل.

وتمكن الخليفة شاه الدين وعثمان دنيا من الفرار إلى الجنوب نحو كردفان. ولكن زعماء المهدية قتلوا كلهم بعد ذلك في معارك لاحقة في عام ١٨٩٩. وعندما وقع عثمان دنيا أخيراً في الأسر، كانت تلك الضربة القاضية على الحركة المهدية.

٦- مينيليك الثاني ملك إثيوبيا

بعد عهد الملك جوهانيس التعيس وصل إلى عرش إثيوبيا واحد من أشهر شخصيات القرن التاسع عشر الأفريقية هو مينيليك الثاني (١٨٨٩- ١٩١٣). وكان في البدء أميراً على شوا وهناك باشر سياسة تحديث للبلاد وتقوية للجيش بشراء الكثير من الأسلحة الحديثة عن طريق

تجارة التهريب التي انغمس فيها الشاعر رامبو. وكان الأوروبيون في هذه الأثناء قد أفادوا من الاضطرابات التي أثارتها الدعوة المهدية في حوض البحر الأحمر فأخذوا يضعون يدهم على موانئه حتى استولى الإيطاليون على مصوع والإنكليز على زيلع والفرنسيون على أوبوك ثم على جيبوتي. وكان جوهانيس قد رد على محاولة الإيطاليين مد نفوذهم في التيغري بالقضاء علىّ مستعمرة إيطالية في دوغالي عام ١٨٧٨. وبما أن الإيطاليين كانوا يساندون مينيليك وجدوا أن الفرصة قد حانت ليمدوا الآن نفوذهم. واعتقدوا أنهم نجحوا في ذلك بعقدهم معاهدة أوكسيالي عام ١٨٨٩ التي أعلنت (على الأقل في النص الإيطالي منها) أن النجاشي يعهد إلى الحكومة الإيطالية بالقيام بعلاقاته الخارجية بينما جاء في النص الأمهري أن النجاشي وافق على أن يعهد... (إلى آخر العبارة). وهو -كما ترى- خلاف دبلوماسي في التعبير. وقد بدأ مينيليك على كل حال بأن قبل قرضاً بأربعة ملايين فرنكاً كان ضمانه إشراف إيطاليا على جمارك هرر على أن تضم إيطاليا هذه المنطقة إلى ممتلكاتها في حال عجز النجاشي عن سداد الدين. وفي خلال ذلك تلقى النجاشي من ملك إيطاليا ٣٨٠٠٠ بندقية و٢٨ مدفعاً. ومنذ عام ١٨٩٠ بعد أن تعامل مينيليك مع جارته الأوروبية الأكثر شراهة (إيطاليا)، التفت نحو الدول الأخرى وصرح بتأكيد لا يخلو من تعال غير مستغرب أن يصدر عن هذه الإمبراطورية العجوز: «لست أنوي أن أقف مكتوف الأيدي وأنا أرى الدول تأتي من وراء البحار وهي عازمة على اقتسام أفريقيا». ولكن الإيطاليين أنشؤوا مستعمرة إرتيريا في العام نفسه، ومن أجل أن يرضوا مينيليك ويجعلوه يوافق على هذا الإلحاق قدموا له هدية مليونين من الطلقات. وقبل مينيليك بهذه الهدية وأوفى لإيطاليا ما عليه من دين ثم أعلن تحلله من معاهدة أوكسيالي ووجه نداء للأمة الأثيوبية أن تنهض نهضة الرجل الواحد في وجه الأعداء. وقد اجتذب إلى صفه في الشمال حتى الرأس مانغاشا أمير تيغري الذي كان على علاقات حسنة مع الإيطاليين حتى ذلك الوقت. وعندما عاد

الجنرال باراتييري BARATIERI من روما ومعه تأييد الحكومة الإيطالية على ما يقوم به، تلقى آخر برقية من وزير العلاقات الخارجية الإيطالي كريسبي يطلب منه فيها «نصراً حاسماً لا لبس فيه».

وعند ذلك قام بمهاجمة الأثيوبيين في عدوة في الأول من آذار مارس عام ١٨٩٦. وكان ذلك اليوم عيداً دينياً عند الكنيسة الإثيوبية، وظن باراتييري أن كثيراً من المقاتلين الأثيوبيين سيذهبون إلى أكسوم للقيام بالطقوس الدينية. ولكنه واجه في الواقع جيشاً وطنياً مؤلفاً من سبعين ألفاً من الرجال مسلحين حتى الذقون ويتدفقون بالحماس الوطني. وقد تاه باراتييري في آخر لحظة بين خرائطه (التي كانت خاطئة) وبين تعليمات مرشديه. وعندما اتخذ مواقعه أخيراً وجد نفسه محاطاً على الفور ببحر من البشر. وقد قتل (في الصدام الأول) فارتد جناحه الأيسر المؤلف من الجنود الصوماليين في اتجاه القلب زارعاً الذعر والرعب. وقتل في المعركة ثمانية آلاف من الجنود الإيطاليين وأربعة آلاف من الجنود المساعدين. لقد كانت الكارثة. ووقعت أخبار عدوة في أوروبا وقوع الصاعقة وجعلت أثيوبيا تحتل مكانتها بشكل حاسم على خريطة العالم. واضطر الإيطاليون إلى توقيع معاهدة مذلة اعترفت بإلغاء إتفاقية أوكسيالي وبسيادة الحبشة واستقلالها. وتكاثر عدد البعثات الدبلوماسية فوراً في أديس أبابا (الزهرة الجديدة). وكانت هذه العاصمة الجديدة قد أنشأها مينيليك في عام ١٨٩٣. وهي تضم إلى جانب موقعها الجغرافي في قلب البلاد فتنة السماء الصافية ومباهج غابات الأوكاليبتوس التي تحيط بها. وأشرفت فرنسا على مد الخط الحديدي الذي يصل جيبوتي بأديس أبابا ولكن بعد معارضة من مينيليك وعراقيل أقامها في وجه المشروع عندما علم أن الشركة الخاصة التي وافقت على أن تقوم بتنفيذه باعت حقوقها لحكومة أجنبية. ولكن العلاقات تحسنت في النهاية حتى أن قوة إثيوبية كلفت بالتوجه إلى النيل الأبيض للتعاون مع حملة مارشان الفرنسية (على فاشودا). والمناطق التي فتحها مينيليك سجلت بعناية

على الخرائط وتم الموافقة على معظمها بمعاهدات عقدت مع الدول المجاورة: بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، وبذلك تمت ولادة إثيوبيا الحديثة.

في عام ١٩٠٦ أصيب مينيليك بشلل جزئي. وفي عام ١٩٠٩ أوصى بالعرش من بعده لابنه الصغير ياسو على أن يكون وصياً عليه حتى عام ١٩١١ رأس تيسيما. ثم مات مينيليك في عام ١٩١٣. وكان قائداً حقيقياً وعصرياً لبلاده فهم بعمق مجريات التاريخ وتمكن أن يؤكد بكل حزم استمرار وجود أقدم مملكة في أفريقيا. وكان يفكر دائماً في أن يجعل إثيوبيا دولة متقدمة. فألغى الرق وقرر التعليم الإلزامي وصمم على أن يضع قانوناً حديثاً لبلاده، ولكن الحروب التي خاضها ومرضه لم تسمح له بتحقيق كل تصاميمه الواسعة. وأتى بعده ياسو ليكون قزماً بعد عملاق. فقد كان عاجزاً. وزاد على ذلك بأن اجتذب غضب رعاياه باعتناقه علناً الإسلام. وقد ادعى بأنه من نسل محمد وليس من نسل سليمان، وكتب على العلم الإثيوبي عبارة «لا إله إلا الله». فكانت النتيجة أن عزله وجهاء البلاد وعينوا زواديت ابنة مينيليك إمبراطورة على البلاد على أن يكون وصياً عليها ووريثاً لها الراس تافاري الذي سيصبح هيلا سلاسي الأول في عام ١٩٣٠.

خاتمة

تلكم كانت الوجوه الكبيرة التي سيطرت على أفريقيا السوداء في القرن التاسع عشر. وقد كانوا كلهم رجالاً متفوقين من جبلة أولئك الذين يبنون الإمبراطوريات ويفرضون اتجاهاً جديداً على شعوب بأكملها. وكلهم أثاروا حماساً وإخلاصاً جماعياً لا يستطيع أن يثيرهما إلا رجال متفوقون. وسواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو حيويين، أمراء أو محدثي نعمة، ومهما كانت طريقتهم الخاصة في الحياة، فقد كان يقودهم همّ واحد هو أن يقيموا مجموعات سياسية واسعة تتجاوز الفروقات الخاصة وتفرض وجودها على الدول الأوروبية التي تجوس من حولها أو التي

تشعر أن عليها مجابهتها. وإذا لم يكن على عثمان دان فوديو ولا على تشاكا أن يتعاملا مباشرة مع الأوروبيين، فإن خلفاءهما المباشرين حاملي مشعل الاندفاع الذي بدءا بإثارته، وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه أمام هؤلاء القادمين الغرباء. فقد كان أمادو بيللو في سوكوتو يسأل كلابيرتون بإلحاح ماذا جاء يفعل في هذه البلاد، في الوقت الذي كان يظهر تذمره من وجود ونهام في جيش بورنو الذي كان بقيادة خالهوم والذي ضل طريقه عندما كان متوجهاً لقتال اليول. أما دينغان فكان له علاقات مع البيض الذين هم أغبى من حملهم «الماء الكبير» إلى أفريقيا.

وكانت الوسائل التي استعملها هؤلاء القادة متشابهة أيضاً، ولا تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك التي يستعملها منشئو الإمبراطوريات أو الثوريون في بلاد العالم الأخرى. ولكن الهدف النهائي كان واضحاً أمام أولئك الذين اشتموا الوجود الأجنبي في أفريقيا أو واجهوه. فقد كانوا يريدون أن يستفيدوا من الظروف قبل فوات الأوان لتكون المبادرة السياسية في أفريقيا لهم وأن يحتفظوا بها بين أيد أفريقية. ومع ذلك كانت النتائج مختلفة جداً. فالحركة المهدية التي ذهبت إلى حد مطالبة انكلترا بالخضوع لها اعتمدت على اندفاعة دينية ملتهبة ولكنها مبنية على وحدة وتنظيم ووسائل عارضة لم يكتب لها البقاء. والفرسان الأشداء من أتباع عثمان دان فوديو بالرغم من أنهم رعوا مبادئ لاتزال تعيش ودولاً منها سوكوتو لاتزال تمارس حتى اليوم نفوذاً سياسياً كبيراً، فإنهم لم يستطيعوا أن ينشئوا في السودان الأوسط مملكة الخلافة التي تسيطر عليها العدالة الإلهية والتي كان يحلم مؤسسها بأن يصل إلى تحقيقها. فالقوى المقاومة الموجودة من الماضي بقيت قوية، فلا التقوى ولا ثقافة الزعماء المهيبة كانت تستطيع أن تتلافى النقص في الوسائل التقنية اللازمة للوحدة. وملحمة تشاكا المتدفقة بالرغم من عظمتها ونجاحاتها في مزجها الوطني للقبائل المشتتة الضعيفة ما لبثت أن تشتتت على آلاف من الكيلو مترات في غارات لا معنى لها. وفي السودان الغربي ظهر ساموري الذي كان أقل ثقافة من الحاج عمر ولكن أكثر قدرة على التنظيم بسبب

أن عمله تمركز في محيط أكثر تجانساً، ولكنه فشل فشلاً محسوساً لأن الفرنسيين اختاروه هدفاً لهم. إلا أن هذين القائدين والسياسيين الكبيرين كانت تنقصهما الوسائل التقنية لتثبيت أقدامهما. فقد كان قدرهما مرتبطاً بعدد البنادق الحديثة التي يمكنهما أن يمتلكاها. ولذلك نستطيع أن نفهم لماذا كانا يظهران هذا الحرص الشديد على جمع العبيد ليرفعا من عدد فرسانهما ومدخراتهما من «البارود والرصاص»، فالمسألة كانت بالنسبة لهما مسألة حياة أو موت.

ويمكننا أن نفهم أيضاً لماذا كان أحد العوامل الرئيسية لفشل هذه الإمبراطوريات هو أنها كانت امبراطوريات قارية داخلية لا نوافذ لها على البحر. بينما كان للامبراطوريات السابقة وبخاصة إمبراطورية مالي سيادتها على أراضي ساحلية واسعة. أما بالنسبة للإمبراطوريات المتأخرة فكان الشاطئ الفعلي لهم هو حد الصحراء الذي كانوا ينقلون عن طريقه ما يحتاجونه من المواد الغذائية. أما ساحل الأطلسي الذي يمكن أن يصل منه السلاح فقد سعى إليه كل من الحاج عمر وساموري كمختنقين يسعيان لمنفذ هواء. وكانت هذه المنافذ قد وقعت في يد الدول ذاتها التي قررت ضياعهما والقضاء عليهما. وأن نقول إنه لو كان الحاج عمر وساموري يمتلكان ما يكفيهما من البنادق والمدافع لتغيير مجرى التاريخ، فليس هذا القول موضع شك. فحال الأشانتي الذين كانوا أوفر حظاً في هذا المجال (وإن كانوا قد حصلوا على مبتغاهم بعد نضال مستميت للوصول إلى البحر)، والذين صمدوا أمام العدو مدة أطول، هو دليل على صدق ما نقول. ولكن الحالة الأكثر إقناعاً هي حالة مينيليك الثاني الذي كان له (مع الأوروبيين) تجربة عكسية مدهشة. فعندما امتلك الوسائل المادية الكافية واعتمد على تقاليد بلاده الوطنية العريقة، وسيطر على ساحل بحري حاول الأوروبيون جاهدين أن ينتزعوه منه، نجحت إثيوبيا أن تدخل المسرح الدولي. وإذا كان ثمة درس يمكن استنتاجه من تاريخ هؤلاء العمالقة الأفريقيين الذين عاشوا في القرن التاسع عشر، فهو الضرورة المزدوجة للتوحد في مجموعات سياسية كبيرة والسيطرة على الوسائل التقنية الحديثة.

الفصل التاسع

غزو القارة

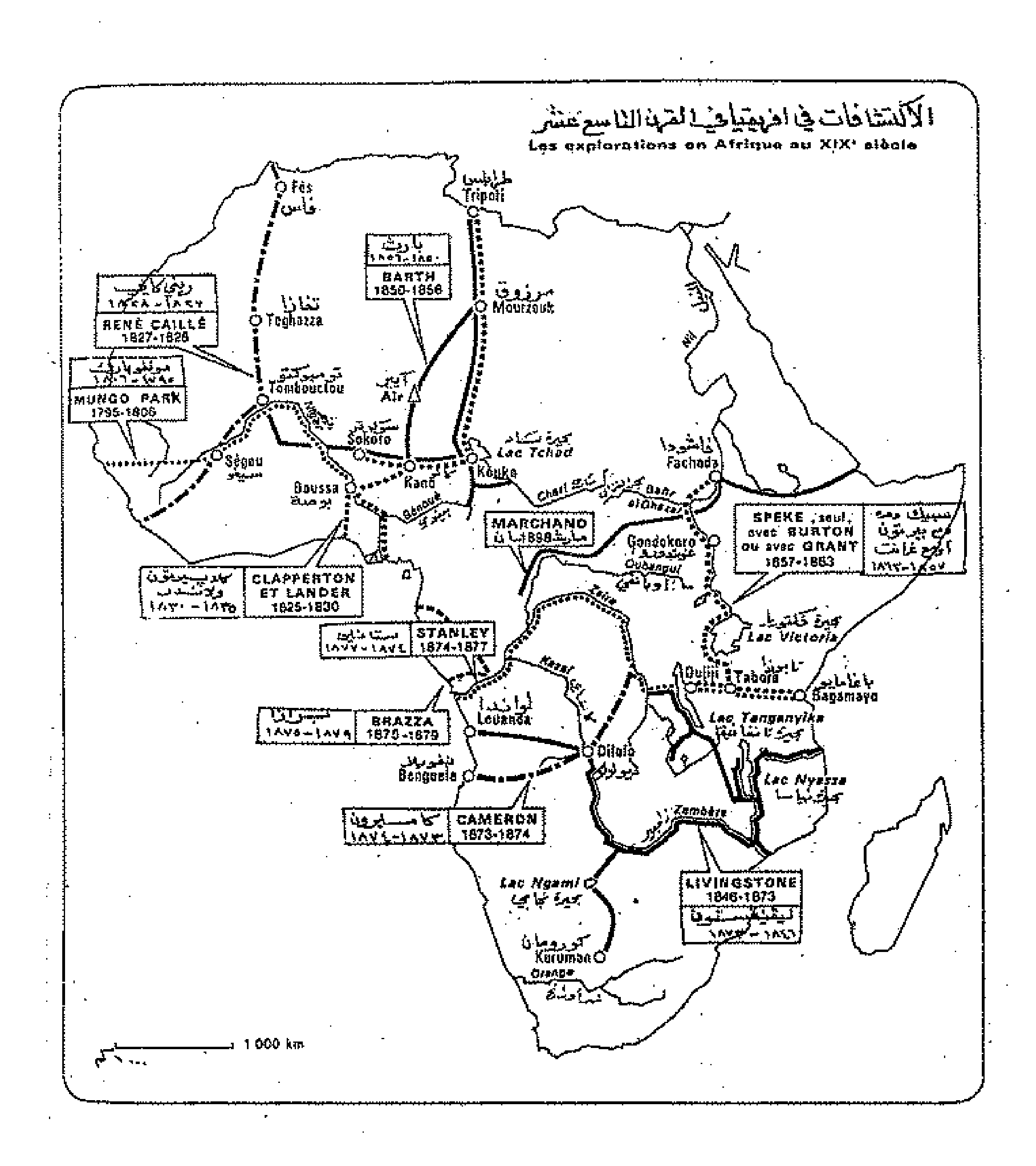
أفريقيا تنتزع من الأفريقيين

١ - الاكتشاف

في مطلع القرن التاسع عشر أخذت أفريقيا التي كانت تمتصها تجارة العبيد منذ أربعة قرون تلفت نظر العالم أكثر فأكثر وذلك أولاً بسبب الحركة التي ظهرت لإلغاء الرقيق. فنحن نذكر أن بريطانيا منذ ألغت الرق في إمبراطوريتها الواسعة عام ١٨٣٠ فرضت الحراسة على البحار الثلاثة التي تحيط بأفريقيا. وفي عام ١٨٤٨ حذت فرنسا حذوها. وبالرغم من أن البرازيل انتظرت حتى عام ١٨٩٨ لتفعل ذلك، إلا أنه اعتباراً من منتصف القرن التاسع عشر لم تعد تجارة العبيد مرغوباً فيها. وساهمت حركة التبشير المتأثرة جزئياً بهذا الوضع الجديد في أوروبا ساهمت هي الأخرى في تقوية هذا الاتجاه. وأخذت الكنائس وبخاصة البروتستانتية الانكليزية بعد أن قلبت تماماً مفاهيم القرن الخامس عشر، أخذت تحمل إلى أفريقيا رأسمال ضخم من الهداية والإخلاص والكرم وأحياناً ببساطة تدعو إلى الشبهة. ففي القرن الخامس عشر كان حسناً أن ينتزع العبيد من أفريقيا لإنقاذ نفوسهم. وفي القرن التاسع عشر أخذ عدد من المبشرين يعترضون

على الفساد الإنساني المخيف وينادون بأن في ذلك هلاكاً للجنس البشري ويشجعون المراقبة ويقترحون أن يغزو الأوروبيون أفريقيا لإيقاف هذه المجزرة!. وثمة عامل هام آخر دفع أوروبا نحو أفريقيا هو حب الاستطلاع العلمي تدعمه أحياناً روح المغامرة. وقد بقيت أفريقيا في الواقع حتى القرن التاسع عشر المجهول الرئيسي على خريطة العالم. فمنذ عدة قرون تستنزف خيراتها دون أن يعرض أحد نفسه لأخطار التوغل نحو الداخل. والذين غامروا كانوا يصطدمون غالباً بزعماء تجار العبيد من السود الذين كانوا يحرصون على احتفاظهم باحتكار التجارة. فبقيت أفريقيا السوداء إذن «القاردة الغامضة»، وأقسامها الأكثر بياضاً على الخريطة كان يطلق عليها اسم أفريقيا المظلمة.

ولكن تجدد الاهتمام بأفريقيا تفسره قبل كل شيء الدوافع الاقتصادية. ففي خلال القرن التاسع عشر تعرضت إنكلترا أولاً ومن بعدها بقية أوروبا الغربية لتبدل في بنيتها الاقتصادية ناجم عن الثورة الصناعية التي سببها استعمال الآلة البخارية في الغزل والنسيج وتطور الصناعات الحديدية، فأصبح لأوروبا الجديدة هذه احتياجات أساسية جديدة، ولم يكن أمامها إلا أن تجعل من أفريقيا مصدراً لا ينضب للرجال لاستخدامهم في الزراعة التي أخذت حاجتها إلى سواعدهم مع ذلك تقل مع الزمن لاستبدال الآلات الزراعية بهم. وفي الوقت نفسه كانت الحاجة ماسة إليهم في أفريقيا نفسها لأنهم يشكلون اليد العاملة التي يعتمد عليها في الحصول على المواد الأولية إضافة إلى أنهم يشكلون سوقاً محلية ممتازة للمنتجات الصناعية الأوروبية. وهكذا فرض عصر المكننة على أفريقيا أن تلعب دوراً جديداً في النهضة الأوروبية. فالتنقيب عن موارد أفريقيا الزراعية والمعدنية والإشراف عند الحاجة على مصادر الانتاج هذه وامتلاك أوسع مايمكن من الأسواق لتصريف المنتجات،



الاكتشافات في افريقيا في القرن التاسع عشر
Les explorations en Afrique au XIX^e siècle
Fès
Tripoli
Mourzouk
Toghazza
Tombouctou
Aïr
Sokoto
Ségou
Kano
Kouka
Lac Tchad
Boussa
Fachoda
Gondokoro
Lac Victoria
Tabora
Bagamayo
Lac Tanganyika
Lac Nyassa
Louanda
Dilolo
Benguela
Zambèze
Lac Ngami
Kuruman
Orange
BARTH
1850-1856
RENÉ CAILLÉ
1827-1828
MUNGO PARK
1795-1806
MARCHAND
SPEKE, seul, avec BURTON ou avec GRANT
1857-1863
CLAPPERTON ET LANDER
1825-1830
STANLEY
1874-1877
BRAZZA
1875-1879
CAMERON
1873-1874
LIVINGSTONE
1846-1873
1 000 km

كانت هي النزعات التي تحرك الرأسمالية الأوروبية يومذاك. وليس من قبيل المصادفة أن تصبح البلاد الأوروبية الأكثر تقدماً في الصناعة هي الدول الأكثر سعياً وراء الاستعمار. ولكن هذا الميل لن يظهر تماماً إلا في الربع الأخير من القرن. فالمتطلبات التي أخذت تتزايد وتشتد وطأتها والتي فرضت نفسها على الاقتصاد الوطني للدول الأوروبية هي التي دفعتها أخيراً إلى التدخل العسكري الإمبريالي. وهكذا كانت الأوجه الثلاثة لهذه السلسلة من الأحداث هي المبشرين والتجار والعسكريين.

ونحن نستطيع أن نقيم معرضاً من اللوحات الرفيعة الملونة لهؤلاء الرواد من المبشرين الذين تأكل صدورهم الشفقة على هذا التخلف الاجتماعي غير المتوازن في أفريقيا، وللصيادين الذي جاؤوا وراء مغانم الصيد، والباحثين عن الذهب الثمين. وكان اكتشاف الغوريللا على يد دي شايّو، واكتشاف مناجم الماس والذهب الضخمة في أفريقيا الجنوبية؛ وتنافس المسلمين والكاثوليك والبروتستانت على مملكة بوغوندا هي الأحداث التي كانت تثير اهتمام العصر. ولا ينبغي أن نقلل من قدر الشجاعة المادية التي كان يمتلكها كل هؤلاء الرجال الذين ذكرناهم ليتمكنوا من مجابهة المجهول. فلقد كانوا يقطعون كل صلة لهم مع أوروبا لعام أو عامين أو ثلاثة أعوام أحياناً خلال تجوالهم. وكان يحيط بهم من الأخطار أكثر مما يحيط برواد الفضاء في العصر الحاضر. وقد تمكن هؤلاء الرجال أن يجمعوا الكثير من التفاصيل العرقية والاجتماعية واللغوية والتاريخية التي تشكل اليوم رأس مال هام في معرفة شعوبنا. ولكن من سوء الحظ أن عدداً منهم كانوا يجهلون أنهم يواجهون أفريقيا وهي في أوج تفسخها، أو أنهم لم يكونوا قادرين أن يتخلصوا من أفكارهم العنصرية التي كانوا يحملونها، لذلك رسموا لأفريقيا صورة لا تزال تسمم حتى اليوم عقول مئات الألوف من الرجال. ولم يفت الأمبريالية الاستعمارية أخيراً أن

تجعل من هذه الصورة أكثر سواداً لتسوغ ماقامت به من أعمال. وقد قام حتى الذين يحملون أهدافاً سامية من هؤلاء المتكشفين بإعطاء أوصاف لأفريقيا تثير لعاب الطامعين. فتكلم ليفنغستون مثلاً عن مصاهر حديد متعددة ونشيطة في مانغانيا. وتحدث عن سبك النحاس على يد سكان كاتانغا (شابا) الذين يستخرجون من الدهنج (كربونات النحاس الطبيعي المهدرج MALACHITE) ويبيعونه على شكل قضبان ضخمة يزن الواحد منها بين ٥٠ - ١٠٠ ليبرة موزعة في كل أنحاء المقاطعة.(١)

وهكذا أصبحت أفريقيا المنهكة موضوعاً للاهتمام العاطفي والعلمي وللطامعين والنهابين الشرهين. ويمكننا أن نحدد المنعطف التاريخي الحاسم بعام ١٨٨٠. فقبل هذا التاريخ كان عمل المبشرين في أفريقيا الغربية يتمركز على عبيد الساحل الذين أمسك بهم الأوروبيون. وكانت مهمة البعثات التبشيرية الكاثوليكية تنحصر في أطراف السنغال، أما المبشرون البروتستانت فكانوا يعملون في سييراليون وشاطئ الذهب ونيجيريا وليبيريا. وكان المبشرون يسعون بالدرجة الأولى لأن يحققوا الأهداف الروحية للبيض، ولكنهم كانوا يتجهون بداهة نحو المناطق التي يشعرون أن لبلادهم مصالح راجحة فيها، هذا إذا لم تكن تلك المصالح الأخرى هي التي كانت تتبع مناطق انتشارهم. وهكذا استقر المبشرون الأمريكيون في ليبريا والمبشرون الانكليز في سييراليون وساحل الذهب وغيرهما التي ساهم فيها مع ذلك إلى جانبهم مبشرون ألمان توجهوا بخاصة من بريم. وقد فتح هؤلاء المبشرون المدارس للتعليم العام والمهني وامتازت البعثات السويسرية (القادمة من بال) في هذا المجال وبخاصة في ساحل الذهب. ولكن النشاط التبشيري بقي خلال القرن التاسع عشر بعيداً عن المركز. وبالرغم من وجود آباء أفريقيين أو خلاسيين من أمثال

١ - يوميات ليفنغستون. ص٢٨٩.

بورش فريمان الشهير في شاطئ الذهب وجوزيف ميسريك في الكاميرون، فإن المجتمعات الأفريقية ماعدا نيجيريا التي نشط فيها كروثر، بقيت قليلة التأثر جداً بالمسيحية.

ويعد الفضل في توسع الأوروبيين قبل كل شيء إلى المكتشفين والمستعمرين العسكريين من الإنكليز والفرنسيين. وكان اللغز الجغرافي الرئيسي في داخل أفريقيا يومذاك هو مجرى النيجر الذي يأخذ منابعه على بضعة مئات الكيلومترات من الساحل ثم يصنع منحنياً يبلغ طوله أربعة آلاف من الكيلومترات بسبب التضاريس قبل أن يصب على خليج غينية. ولم يكن الجغرافيون الأوروبيون يعرفون من هذا النهر الكبير أكثر مما قاله پليني الذي تحدث عن النيجر ومن بعده الإدريسي ثم ليون الأفريقي الذي بلبل الأمور بادعائه أن نهر النيجر يجري نحو الغرب. وهكذا كانت النظريات الكيفية التي لا تعتمد على معرفة حقيقية تتناقض. فبعضهم خلطوا بينه وبين نهر السنغال أو نهر الكونغو، وآخرون جعلوا منه فرعاً من النيل، بينما اعتقد غيرهم أنه يصب في البحيرات الداخلية في بلاد الوانغارا. بينما كان الأوروبيون يعتبرون فروع دلتا النيجر التي كانت مراكبهم تجول فيها منذ قرون مجرد شبكات لمياه ساحلية. وقد أدى هذا الغموض إلى قيام المجادلات حول مدينة تومبوكتو الأفريقية القديمة. ومن أجل تنشيط «التجارة الشرعية» كان لابد من معرفة كل شيء عن هذا الطريق الطبيعي الحيوي وخاصة لبريطانيا. وفي عام ١٧٧٨ أنشأ سير جوزيف بانكس «الشركة الأفريقية» ليجلوا الحقيقة عن هذا الموضوع. وكان من الصعب الوصول إلى منحنى النيجر الذي كانت تحميه الصحراء والبغضاء التي يكنها المغاربة أو السلاطين المسلمون في الشمال، في الوقت الذي كانت فيه الغابة تشكل حاجزاً طبيعياً في الجنوب. وقد أرسلت من أجل هذا الكشف بعثتان انطلقت إحداهما من سيراليون بقيادة الماجور هوغتون الذي فقد حياته في بلاد المغاربة،

بينما انطلقت الثانية من القاهرة بقيادة هورنمان الذي اختفى في الصحراء. وفي عام ١٧٩٥ خرج من غامبيا طبيب إيكوسي شاب في العشرين من عمره اسمه مونغو پارك. وبعد أن نزف في رحلته عرقاً ودماً ونهب كل ما معه حتى مظلته وصل إلى سيغو فهزه الفرح عند رؤيته النهر الكبير واندفع إليه يغب من مائه ولكنه رفض أن يصدق أنه يسير نحو الشرق، وعندما حاول أن يبلغ تومبوكتو لم ينجح في تحقيق مسعاه. وقد أثبتت الرحلة الثانية التي قام بها أن عصر القوافل الأوروبية الكبيرة لم يحن بعد، فمن بين الرجال الثمانية والثلاثين الذين رافقوه لم يبق بعد قليل منهم إلا خمسة على قيد الحياة، ولما ركبوا مركباً نهرياً صنعوه محلياً وأخذوا ينحدرون مع النهر نحو مصبه، هلكوا كلهم عند شلالات بوصا.

وأرسلت الحكومة البريطانية أيضاً عدة بعثات انتهت كلها بنكبات. وفي عام ١٨٢١ خرج من طرابلس الغرب كل من دنهام وكلاپيرتون معتقدين عبثاً أنهما سيجدان الإجابة عن تساؤلاتهما في تشاد. ثم زارا سوكوتو حيث تحدث إليهما محمد بللو عن مرفأ يسمى ركَح يقع على ساحل خليج غينية ونهاهم عن متابعة طريقهم إلى النيجر لاتخاذ طريق مونغو پارك. وفي عام١٨٢٥ تولدت قناعة عند كلاپيرتون بأ النيجر ينتهي في خليج غينية، فأرسلته الحكومة البريطانية إلى ذلك الساحل حيث فتش فيه عبثاً عن مرفأ ركح دون أن يجد له أي أثر. وعند ذلك زار مع ريتشارد لاندر بلاد اليوروبا وسوكوتو، وهنالك أصبحا أكثر ارتياباً من ذي قبل، ولكن الأمر انتهى بهما إلى بلوغ النيجر عند بوصا، وبما أنهما لم يتمكنا من ركوبه بعد خليج بينان بقيا غير متأكدين من مجراه الأدنى. ثم توفي كلاپيرتون بعد ذلك بقليل فحاول ريتشارد لاندر أن ينزل مع النهر. ولكن المقيمين على ضفافه من السكان المحليين منعوه من ذلك، وماكاد سر النهر يكشف عنه الغطاء حتى انبرى جنرال بريطاني كان

قد تأثر بقراءاته عن المؤلفين القدماء ليؤكد من جديد أن النيجر إنما يصب في البحر المتوسط. ويعود الفضل إلى الأخوين لاندر وهما ريتشارد وجان بمتابعة البحث بتأييد من الحكومة البريطانية، حيث نزلا مع النهر بعد أن وصلا بوصا حتى بلغا البحر، وبذلك عرف مجرى النهر الصحيح وثبت على الخريطة في عام ١٨٣٠.

وفي عام ١٨٢٦ خرج من طرابلس الغرب إيقوسي آخر هو غوردون لينغ. وبعد أن بلغ تومبوكتو عاد أدراجه ولكنه قتل في الطريق على يد حارسه من البرابيش. وفي عام ١٨٢٧ خرج شاب فرنسي هو رينيه كايّي RENÉ CAILLÉ الذي لم يكن يحلم إلا بالوصول إلى تومبوكتو، من ساحل غينية قاصداً بلاد المغرب (MAURE). وقد تمكن من الوصول إلى تومبوكتو مبتغاه الغامضة التي كانت قد بدأت بالانحطاط منذ القرن السادس عشر فخاب أمله فيها. ثم اندسّ في قافلة مؤلفة من ألف وأربعمائة من الجمال تحمل الذهب وريش النعام وتضم بين بضاعتها العبيد حتى وصل إلى الجنوب من مراكش ثم إلى فاس عن طريق ممر تغازا TEGHAZZA. وعندما وصل إلى فرنسا استقبل استقبال الأبطال بعد أن نجا عدة مرات من موت أكيد. ولكن أكبر مكتشفي أفريقيا بالإضافة إلى ليفنغستون كان الألماني هنري بارث الذي كان يعمل لمصلحة الحكومة البريطانية. فقد جاب آيير وبلاد الحوصة وبورنو وعرف المجرى الأعلى لنهر بينوي ووجد في غواندو نسخة من «تاريخ السودان» المصدر القيّم لتاريخ غرب أفريقيا. وقد أقام في تومبوكتو ثمانية أشهر كاد أن يقتل خلالها لولا أن حماه فيها متنفذ عربي يسمى البكّاي. وبعد أن أقام خمس سنوات في السودان الغربي والأوسط نجح في اجتياز الصحراء وعاد إلى انكلترا في عام ١٨٥٥ عن طريق طرابلس الغرب. ولم يفعل أي مكتشف آخر مافعله بارث ليقدم عن أفريقيا صورة علمية محببة. فقد كان أستاذاً للجغرافيا المقارنة و«التجارة

الاستعمارية القديمة» في جامعة برلين. وكانت أفريقيا تستحق أن يأتيها مؤرخ وجغرافي ورسام خرائط ولغوي وعالم بالأجناس واقتصادي في شخص واحد. كان يتمتع بالثقافة الكافية لكي يدرك الكليات، ولكن التفاصيل الدقيقة المضحكة نفسها لم تكن تفوته، كما حدث عندما وصف لنا الحاج بشير وزير الشيخ عمر سلطان بورنو (ابن الكانمي) الذي كان عنده من الحريم ثلاثمائة أو أربعمائة من السراري انتقاهن وكأنه يريد أن يقيم منهن «معرضاً للأجناس». «وعندما كنت أحدثه عن القبائل الزنجية المختلفة كان يدهش لبرهة عندما يسمع اسماً جديداً ويتأوه بأنه لم يحصل بعد على نموذج من هذه القبيلة في حريمه، ثم لايلبث أن يصدر أوامره فوراً إلى خدمه ليأتوه بنموذج موفق من هذا النوع الذي ينقصه في الحريم. وأذكر أيضاً أنني أريته في أحد الأيام مجموعة صور تمثل الأجناس البشرية فسعد جداً برؤيتها، وعندما وصل إلى صورة جميلة لفتاة شركسية قال لي بتأثر وارتياح إنه يملك نموذجاً حياً من هذا النوع»[٢]. ولكن من المؤسف أن هذا الوزير الذي يتمتع بهذه القوة الرجولية قد أظهر عجزاً سياسياً يؤسف له حلله بارث بكل دقة وكان سبباً في إعدامه (أي الوزير) في عام ١٨٥٣.

وفي تلك الأثناء كانت التجارة الانكليزية والفرنسية تسعى لأن تنفذ إلى الداخل وبخاصة عن طريقي نهر السنغال والنيجر الذي كانت تفرعات دلتاه تسمى «أنهر الزيت»، والمقصود زيت البلح الذي كان يستعمل في صناعة الصابون.

أما في أفريقيا الشرقية والوسطى فكانت المشكلة الأساسية هي معرفة منابع النيل التي كان هيرودوت قد وصفها بما يلي «لم يستطع أحد أن يعرف شيئاً عن منابع النيل». فكان البعض يدعي أنه ينبع

---

٢ - هـ. بارث: أسفار واكتشافات في أفريقيا الشمالية والوسطى. لندن ١٨٥٧. ص٢٨٣ - ٢٩٥.

من جبال القمر. وفي عام ١٨٥٦ أرسلت الجمعية الجغرافية الملكية كلاً من بورتون وسپيك ليكتشفا البحيرات الكبرى التي كان العرب قد أتوا على ذكرها في هذه المنطقة. وكان بعض المبشرين قد سبقوا الجمعية المذكورة في هذا المجال وبخاصة ريبمان وكرافت. وكان ريبمان أول أوروبي اكتشف قمة كليمانجارو التي تغطيها الثلوج. وكان مسالماً لم يحمل في حياته سلاحاً حتى ولو من أجل الدفاع عن نفسه ضد الحيوانات الضارية. أما كرافت فقد رسم في عام ١٨٥٥ خريطة غامضة للمنطقة لا تضم إلا بحيرة واحدة واسعة ومشوهة. وألف ريبمان وكرافت أول معجم وأول كتاب قواعد للغة السواحيلية. وفي عام ١٨٥٨ اكتشف بيرون وسپيك بحيرة تانغانيقا. وعندما مرض بورتون تركه سپيك وأخذ يبحث عن البحيرة الثانية التي كان عرب أوجيجي قد حدثوه عنها. وهكذا رأى بعينيه القصيرتي النظر ونظره الضعيف بحيرة هي أوسع ماتضمه أفريقيا وأطلق عليها اسم بحيرة ڤكتوريا. وذكر له الناس الذين يعيشون على سواحلها أن نهراً عظيماً يخرج منها ويتجه نحو الشمال. وفي ومضة حدس قدر أن هذا النهر يجب أن يكون نهر النيل. ولكن زميله بورتون لم يكن من رأيه وهزئ من هذه الفرضية، ثم قام بينهما الخلاف حتى أوصلهما إلى المهاترات. وعندما وصلا إلى لندن عقدا ندوات أدليا فيها بآرائهما المتناقضة. وفي عام ١٨٦٠ عاد سپيك من جديد ودار حول بحيرة ڤكتوريا من الغرب وكان أول من اخترق بوغاندا وشاهد نهراً يخرج من البحيرة في المكان الذي يرتفع فيه اليوم سد أوين الكبير واعتبر أن هذا النهر هو النيل. ثم تابع طريقه براً حتى التقى ثانية بالنيل في الشمال عند غوندوكورد في عام ١٨٦٣. وقد التقى هناك أيضاً بصامويل بيكر الذي كان يهبط مع زوجته الفتية الفاتنة نحو الجنوب وسط أخطار من كل نوع ليكتشف بحيرة ألبرت. واحتفل الناس بسپيك على أنه مكتشف النيل، ولكن خصمه بيرتون كان له بالمرصاد وأخذ يثير حول

اكتشافاته الشكوك: «فهل من المؤكد أن قطعتي المياه هاتين اللتين رآهما سپيك خلال رحلتيه ينتميان للبحيرة نفسها؟» ومن جهة أخرى نال سمعة سپيك الأذى على يد خصومه الذين أخذوا يشنعون عليه سلوكه الطائش مع نساء وفتيات بلاط موتيزا. وفي يوم المجابهة نفسها التي قامت بينه وبين بورتون حول منابع النيل مات في «حادثة صيد».

ولم يكن ليڤينغستون، وهو الضليع في هذا الموضوع، على اتفاق معه أيضاً. وكان ليڤينغستون طبيباً وراعي أبرشية وصل إلى أفريقيا الجنوبية عام ١٨٤٩. وقد توغل في الداخل بعد أن اجتاز جزءاً من صحراء كالاهاري فاكتشف بحيرة نغامي. وصعد مع نهر الزامبيز ثم تركه ليتوغل نحو الغرب متحدياً أخطار الغابة وأنواع الحميات حتى وصل إلى لواندا على ساحل الأطلسي في عام ١٨٥٤. وقد رفض أن يعود أدراجه رغم صحته المتدهورة مؤكداً أنه سيفي بوعده في إعادة الحمالين إلى مواطنهم كما كان قد وعدهم من قبل، وأفاد من هذه العملية ليقوم باختراق أفريقيا من الغرب إلى الشرق نازلاً مع الزامبيز. وبعد رحلة دامت عاماً كاملاً وصل إلى مواطن حماليه. وأمام هذه اللفتة الكريمة تطوع العشرات ليكونوا في خدمته في مشاريعه المقبلة، ثم قاده هؤلاء السكان المحليون إلى شلالات الزامبيز العملاقة التي أطلق عليها اسم «شلالات ڤكتوريا». وفي عام ١٨٥٦ وصل إلى ساحل المحيط الهندي. وفي عام ١٨٥٨ عاد أدراجه فاكتشف بحيرة نياسا. وهنالك رأى بكثير من الهلع مآسي تجارة العبيد التي لم يتوقف بعد ذلك عن مهاجمتها والتنديد بمخازيها. وعندما رأى أن أنهاراً كانت تخرج من هذه البحيرة أخذ يسائل نفسه إن كانت تصب في النيل أو في الكونغو أو النيجر. ثم وصل بعد ذلك إلى بحيرة تانغانيقا، وإلى الغرب منها وصل نهر لوالابا الذي أخذ يتساءل ماإذا كان جزءاً من النيل أم من الكونغو.

ومالبثت احتياطاته بعد ذلك من الأطعمة والأدوية أن سرقت في أوجيجي ووجد نفسه سجين أفريقيا. وفي هذه الأثناء وصل ستانلي وهو صحفي أمريكي أرسلته النيويورك هيرالد ليبحث عنه فأخذا يجوبان المنطقة معاً باحثين عن النيل. ومالبث ستانلي أن عاد أدراجه دون أن يتمكن من إقناع ليڤنغستون بالعودة معه. أما ليڤينغستون فقد انكفأ على نفسه تأكله الحمى مأخوذاً بأفريقيا ومجتراً فكرته الثابتة عن منابع النيل ودناءة تجار العبيد ومحمولاً على أرجوحة يحملها مرافقوه. وفي ذات صباح وجده هؤلاء راكعاً على ركبتيه فظنوا أنه يصلي ولكنه كان قد فارق الحياة. فانتزعوا أحشاءه وجففوا جسده ولفوه بكل عناية بالأقمشة ولفائف من لحاء الشجر، وحمل رفاته ستون من السود يقودهم رفيقاه المخلصان سوسي وشووا، واستمر مسيرهم أحد عشر شهراً قطعوا خلالها حوالي الألفين من الكيلومترات حتى وصلوا باغاموبو على الساحل في عام ١٨٧٥ فأمنوا بذلك أن يدفن جثمانه في دير وستمنستر. كان ليڤنغستون قبل كل شيء راعي أبرشية جرحت فؤاده تجارة العبيد الدامية التي كان يجدها أمامه في كل خطوة يخطوها حتى خلص إلى الاقتناع بأن استعمار أفريقيا هو الدواء الوحيد للقضاء عليها: «فليبارك الله كل رجل أمريكياً كان أو انكليزياً أو تركياً يستطيع أن يشفي أفريقيا من هذا الداء العضال». وهكذا نرى أنه لم يكن يخدم مصالح البرتغال، لأنه على العكس من ذلك تماماً كان دائب التوبيخ للسياسة البرتغالية، وكان يعتقد أن هذه البلاد ليس لها أي مسوغ لاستعمار أفريقيا. وبهذا كان معه كل الحق، وكانت بريطانيا في نظره هي الدولة المرشحة للقيام بهذه المسؤولية قبل الجميع.

أما هنري مورتون ستانلي فكان من طينة أخرى تماماً غير طينة ليڤنغستون الطيب. كان في الوقت نفسه رجلاً رياضياً ورجل أعمال لا تأخذه الأوهام، وجد في أراضي أفريقيا الجديدة أرضاً مختارة يمارس

فيها نشاطه العارم. وقد حاول أن يؤثر على الملك موتيزا بقراءات يفسرها له من التوراة، ولكنه عندما وجد أنه لم يستقبل استقبالاً حسناً من أهالي جزيرة بومبيري لم يتردد في قتلهم بإطلاق النار عليهم «فقد كان هؤلاء المتوحشون - كما كتب يقول - لا يحترمون إلا القوة». وعلى العكس من ليڤنغستون الذي كان يتقدم مع قبضة من الرجال الذين يثق بهم فإن ستانلي كان يسير على رأس حملة مؤلفة من سبعمائة من الرجال تفرق معظمهم عنه في النهاية بسبب كره الناس لهم أو للتخلص من إساره. وبعد أن قابل ليڤنغستون عاد إلى أوروبا ليتسقبل كنصف إله. وفي عام ١٨٧٥ عاد إلى أفريقيا ودار حول بحيرة ڤكتوريا فوق مركب مشبتاً بذلك أن هذا الماء هو قطعة واحدة وأنه هو الذي تخرج منه منابع النيل مؤيداً بذلك سبيك فيما كان قد توصل إليه. وبعد أن أثبت أن بحيرة تانغانيقا ليس لها منفذ نحو الشمال اتجه نحو نهر لوالاباليري كيف ينتهي، وعندما وصل إلى الأطلسي أدرك أن هذا النهر هو الكونغو ذاته. وهكذا بعد أن تتبع آثار المحاور الكبرى للمنافذ التي تؤدي إلى داخل أفريقيا عاد في عام ١٨٨٩ لينظم انسحاب أمين باشا ذلك الألماني الذي حاصرته الحركة المهدية هو وحاميته في المنطقة الإستوائية (من السودان) والذي كان قد تزوج من امرأة حبشية، وتظاهر باعتناق الإسلام، وكان نصف أعمى، ولم يكن يملك سلطة على رجاله، ولكنه إلى جانب ذلك كان أعجوبة في الدقة والنظام. فكان يقرأ جريدته اليومية بكل تفاصيلها، ويصنف أنواع الطيور والنباتات، ويقوم بدراسات دقيقة عن الوسط الجغرافي الذي يعيش فيه. وقد عارض كثيراً قبل أن يحمله ستانلي على التوجه نحو الساحل بعد أن مات نصف رجاله. أما ستانلي فكان دائب البحث عن الانتصارات وإحراز السبق، ومالبث أن دخل في خدمة «شركة الكونغو الدولية».

هذه الشركة كان قد أسسها ملك بلجيكا ليوبولد الثاني في

عام ١٨٧٦ لاكتشاف القارة وإلغاء تجارة العبيد وإدخال المدنية. وكلف ستانلي بأن يقيم مراكز ويعقد معهدات مع الزعماء المحليين. وكان ليوبولد الثاني الذي كان يوصف «بالانساني الكاسر»[٣] يجد في ذلك امتداداً جديداً لأطماعه في التوسع. وقد شعرت البرتغال أمام نشاطات ستانلي أنها توشك أن تفقد الكونغو الذي كانت تعتبره ملكاً خاصاً لها من أيام دييغو كاو وأفونسو. وفي هذه الأثناء كانت فرنسا قد عرفت بفضل ساڤورنيان دي برازا مجرى نهر أوغووي والمناطق المحيطة به. فإلى من تعود مصبات الكونغو؟ أهي لفرنسا أم البرتغال أم ملك بلجيكا؟. وقد انحازت انكلترا في هذا النزاع إلى البرتغال لأنها كانت تسعى قبل كل شيء إلى حرية التجارة وتخشى من التعريفات الجمركية العالية التي كانت تضعها فرنسا على البضائع الانكليزية ولاعتبارها البرتغال دولة من الدرجة الثانية. ولكن الرأي العام الانكليزي الذي كان لا يزال متأثراً بآراء ليڤنغستون كان معارضاً لأن تسلم مثل هذه المنطقة «لدولة رجعية». وعندما شعرت البرتغال بأن الأرض تنزلق من تحتها تبنت فكرة مؤتمر دولي لبحث هذا النزاع. فانتهز بسمارك هذه الفرصة لانتزاع المبادرة من يد بريطانيا ودعا إلى مؤتمر عقد فعلاً في برلين (١٨٨٤ – ١٨٨٥)، وفيه رفضت ادعاءات البرتغال في حقوقها التاريخية المزعومة ولكنها نجحت في الاحتفاظ بمستعمرة صغيرة حبيسة هي كابيندا.

٢ - الغزو والاقتسام

ولكن ماهي الأسباب العميقة لهذا الانعطاف؟ يبدو لأول وهلة، أمام المحاولات الأوروبية التي كانت تزداد وضوحاً يوماً بعد يوم للتغلغل داخل القارة، أن الأمر يتعلق بتحديد قواعد اللعبة وإظهار

٣ - جـ. دوفي: البرتغال في أفريقيا. بنغوان. المكتبة الأفريقية. ص١٠٩.

الأطماع بمظهر مهذب. ولكن السبب العميق لهذا الاهتمام وهذا الاستعداد كان النظام الاقتصادي. فقد تقدم التصنيع في عدد من البلاد الأوروبية التي كان عليها من جهة أخرى أن تدافع عن نفسها أمام القوة الزراعية والصناعية لبلاد مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا توصلت منتجاتها بفضل تقدم وسائل النقل البرية والبحرية لأن تنافس المنتجات الأوروبية نفسها فوق الأرض الأوروبية. وهكذا ارتفعت الحواجز الجمركية. ولكن انكلترا بطلة التبادل الحر والواثقة من تفوقها الصناعي والبحري بدأت بتغيير فكرها. فانبثق فيها حزب الأحرار منفصلاً عن الاتحاديين الذي كان يقودهم تشمبرلن. واتخذت تدابير حماية في فرنسا بخاصة ولكنها امتدت إلى ألمانيا وانكلترا أيضاً. وظهر أنه لا بد من تأمين السيطرة على المناطق المنتجة للمواد الأولية وإيجاد الأسواق لتصريف المنتجات المصنوعة. وأظهر نقصان القطن الأمريكي خلال حرب الانفصال، والذي استعيض عنه لحسن الحظ بالقطن المصري، أظهر قيمة أفريقيا كاحتياط اقتصادي مضمون بغض النظر عما كان يحتمل أن يكتشف فيها من معادن كانت كميات الألماس والذهب المكتشفة في جنوب أفريقيا خير مبشر على وجودها.

وقد سنت في مؤتمر برلين بعض القواعد البسيطة. منها أنه لايكفي احتلال الساحل لتدعي الدولة أن لها حقوقاً فيما وراءه من أراضي إلا إذا كانت تحتلها فعلاً وأخطرت الدول بهذا الاحتلال. وأعلن أن حوضي زائير والنيجر هما منطقتان حرتان للتجارة الدولية. فكان ذلك بمثابة الانقضاض على أفريقيا أو ربما كان الإثم الرئيسي للإمبريالية الذي ارتكب في حق أفريقيا. في عام ١٨٨٠ كان عشر أفريقيا فقط هو الذي تحتله أوروبا وبشكل غامض. وفي خلال عشرين سنة سيحتل الأوروبيون مابقي من القارة كله. فكانوا يحتلون الجديد لاعتقادهم أنهم يحتاجون لحماية القديم، ثم يحتلون غيره لأنه

في متناول أيديهم. ثم غيره لكي لا يسبقهم جيرانهم إليه، وانتهى الأمر إلى أنهم صاروا يأخذون لأنهم يريدون أن يأخذوا، وكأن الدنيا أمحلت فمايأخذونه «يمكن أن يكون دائماً مفيداً لهم»، ويمكن أن يكون عملية للمبادلة في أي وقت. وكانت طرائقهم في ذلك متشابهة في كل مكان. فالخديعة و«المعاهدات» المفروضة تتناوب مع تجميد كل قدرة على المقاومة ومع المجازر الوحشية عند الاقتضاء. ومن المستحيل أن نصف بالتفصيل الدقيق هذه الحمى العاصفة التي كان «أبطالها» بلا جدال هم بريطانيا العظمى وفرنسا وملك بلجيكا ليوبولد الثاني وبعد ذلك ألمانيا بسمارك.

فلنر الآن فقط المحاور الكبرى والمنازعات الرئيسسية على التوزيع. ففي الغرب الأفريقي كانت فرنسا تستقر حتى ذلك الوقت في أعالي كاي على السنغال، فاندفعت تتوسع في محور متجه إلى النيجر، بينما أرسلت من ساحل العاج ومن ساحل داهومي بعثات كان عليها أن تلتقي عند منحنى النيجر حول بلاد الموسّي التي كانت تشتهر بأنها مملكة غاصة بالسكان. ومن أجل هذا السبب نفسه تحركت بريطانيا التي كانت موجودة في بلاد الآشانتي ووادي النيجر الأدنى تحركت نحو الشمال للسيطرة على بلاد الموسّي من جهة وعلى سلاطين البول من جهة أخرى. ولكن في الوقت الذي كان فيه التقدم الفرنسي عملاً تقوم به الحكومة أساساً إضافة إلى بعض المبادرات الشخصية التي كان يقوم بها القواد الفرنسيون المحليون أحياناً في معزل عن مشورة باريس مدفوعين بحماستهم، فإن بريطانيا العظمى كانت تعتمد في عملها على الشركات التجارية بشكل رئيسي.

وكان عام ١٨٨٩ هو العام الذي بدأ فيه الكابتن بنجي -BING ER رحلته الطويلة التي قادته من باماكو إلى شاطئ العاج مروراً بسيكاسّو، وواغادوغو، وكونغ. وكان يهتم خلال ذلك بدراسة الممرات والنقاط ذات الأهمية الستراتيجية والقوى العسكرية والسياسية

المحلية. ولكنه إلى جانب ذلك سجل كثيراً من الملاحظات ذات الصفة الاقتصادية والجنسية، وكتابه «من النيجر إلى خليج غينية» هو معين ثمين من المعلومات. أما مونتي MONTEIL فقد خرج من شاطئ العاج مجتازاً بلاد الموسّي وبلاد دوري حتى بلغ طرابلس الغرب.

وقد اعتمدت انكلترا في شاطئ الذهب على «الشركة الأفريقية المتحدة» (U. A. C) التي كان قد أنشأها الإنكليزي السير جورج غولدي عام ١٨٧٩ في دلتا النيجر ضاماً إليها كل الشركات البريطانية التي كانت تعمل هناك. ولم تنجح «شركة أفريقيا الغربية الفرنسية» التي أنشأها الكونت سيميلي لمنافسة الشركة الانكليزية السابقة الذكر، لم تنجح في هذا الصراع. ثم حملت الشركة الانكليزية منذ عام ١٨٨٣ اسم «شركة النيجر الملكية» وتمكنت من أن تكنس أمامها الشركة إلفرنسية باتباعها سياسة أغراق الأسواق بالبضائع. ومن أجل أن تسبق المبادرات الألمانية لدى سلطان سوكوتو عقدت معه ومع أمير غواندو جملة من المعاهدات. وهكذا نرى أن هذه الشركة (U. A. C) كانت في الواقع شركة معتمدة تتمتع بحقوق نصف حكومية في الإدارة والشؤون المالية وعقد المعاهدات.

وأصبحت بلاد فولتا العليا نقطة الاحتكاك بين المصالح الفرنسية والبريطانية. فوزعت هناك أعلام انكليزية بواسطة الخلاسي الانكليزي فيرغوسون FERGUSSON الذي تمكن أن يحصل من الموغونابا على توقيعه على معاهدة صداقة تنص على حرية التجارة مع انكلترا. وتؤكد بعض المصادر أن الأعلام البريطانية التي تركها فيرغوسون هناك كانت الغاية منها أن تنتشر فيكون لها وقع سحري أمام أي جيش محتمل وصوله من البيض. وتؤكد هذه المصادر نفسها أن الـ "UNION YACK" (وهو مصطلح يعني العلم الإنكليزي) قد انحرف الهدف السحري الذي ترك من أجله ليستعمل استعمالاً مبتذلاً كتنورات لنساء صاحب الجلالة الموغونابا. أما الفرنسيون فقد رموا

برأس حربة لهم باتجاه تشاد ولكنهم لم يتمكنوا أكثر من محاذاة الصحراء إذ وجدوا أن الإنكليز قد فرضوا نفوذهم إلى الجنوب منها. والتقى ڤولي بمواطنه بود الذي كان قد صعد من داهومي - التي أصبحت فيما بعد توغو الألمانية -. ثم أخذ الفاتحان الأوروبيان يتسابقان بأقصى مافيهما من سرعة لعقد المعاهدات.

ففي الكمرون حيث كان المبشرون البريطانيون يعملون منذ مدة طويلة، أخذ الزعماء المحليون يطلبون من بريطانيا حمايتها، ولكن شيئاً من ذلك لم يتم. وفي ذلك الوقت قام الألماني ناختيغال في عام ١٨٨٤ بالابحار إلى شرقي نيجريا وعقد مجموعة من المعاهدات هناك. وبعد خمسة أيام وصل القنصل البريطاني في شاطئ الذهب ولكنه كان متأخراً. وفي عام ١٨٨٧ كان الفرنسيون الذين احتلوا كوناكري يندفعون عبر غينيا حيث لعب المغامر الفرنسي أوليڤيي دي ساندر ڤال دوره بمهارة في إثارة الخلافات التي لا يخمد أوارها بين الألفايا والسوريا. ثم سويت الخلافات أخيراً بين الانكليز والفرنسيين والألمان باتفاقات ثنائية تحدد الحدود الشمالية للأراضي الإنكليزية والألمانية في أفريقية الغربية التي اقتطعت فرنسا منها أكبر قطعة من الحلوى وإن لم تكن الأفضل بين بقية القطع، ذلك لأن كثافة السكّان هنا عموماً كانت أضعف والأراضي أقل خصباً. وفي عام ١٨٩٨ عين الحد الفاصل بين غانا وڤولتا العليا وكان أحد خطوط العرض.

هذا الخط الوهمي كان يمر بلا شك عبر شعوب من أمثال الغورونسي والداغماري، والبيزا، وإلى الجنوب شعوب الإيڤهي من سكان توغو الذي انقسموا بين الانكليز والألمان، والتيمني الذين توزعوا بين غينية الفرنسية وسيراليون، وتوزع الحوصة بين نيجيريا والنيجر... الخ. فكان كل حد رسم على جسد أفريقيا أشبه مايكون بضربة سكين صيد.

أما في أفريقيا الإستوائية والشرقية والوسطى فقد قامت

بريطانيا وملك بلجيكا بالأدوار الأولى. فعندما عاد ستانلي إلى الكونغو ليعمل لحساب ملك بلجيكا وجد العلم الفرنسي مرفوعاً بواسطة برازا في المكان الذي أصبح مدينة برازافيل فيما بعد. وقد غضب ليوپولد الثاني لأنه كان يتمنى أن يمتلك ضفتي الكونغو. ولكن برازا كان قد نجح في توقيع معاهدة مع ماكوكو في عام (١٨٨٠). إلا أن ليوپولد الثاني تمكن أن يعرقل بسهولة إدعاءات البرتغال على الأقل في مؤتمر برلين. واعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالكونغو الليوپولدية، أما فرنسا التي تركت لها الضفة اليمنى من النهر فقد اعترفت هي الأخرى على شرط أن يكون لها الأفضلية في استرداد هذه الأراضي الليوپولدية إذا تخلى عنها الملك. وقد ساند بسمارك ليوپولد الثاني لأنه كان يفضل أن يرى دولة صغرى كبلجيكا تسيطر على مصبات الكونغو أكثر من رؤيته فرنسا أو انكلترا هناك. وهكذا ظهرت دولة الكونغو المستقلة وأخذ ليوپولد الثاني بتوسيع حدودها بكل نشاط. فحددت حدودها مع أنغولا بمعاهدتي ١٨٩١و ١٨٩٤، بينما عقد اتفاق مع فرنسا حول منطقة الويللي وزع بموجبه الزاندي بين الكونغو البلجيكي وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان.

وفشلت في أفريقيا الوسطى والجنوبية الهجمة البرتغالية المتأخرة أمام نشاط سيسيل رودس الذي كان على رأس «شركة أفريقيا الجنوبية البريطانية». وكانت البلاد قد عُرفت على أثر الرحلة عبر القارية التي قام بها الإنكليزي كاميرون (١٨٧٣ - ١٨٧٥) وعلى أثر رحلة سيرپا پينتو. وفي عام ١٨٩٠ كان ماأسماه إنكليزي «لجاجة البرتغال الوطنية الحمقاء»، سبباً في توجيه إنذار من بريطانيا التي أرسلت سفنها البحرية إلى ساحل موزامبيق. فوجدت البرتغال نفسها مهددة دون أن يكون إلى جانبها أحد، فخضعت ورأت، والحسرة تملأ قلبها، تلك المساحة الواسعة من الهضاب الغنية الممتدة

وراء ممتلكاتها والتي هي أراضي روديسيا لا تنتزع منها فحسب وإنما تقسم إلى قسمين ممتلكاتها الأفريقية. وبواسطة هذا التبرير جزئت إمبراطورية لوندا إلى ثلاثة أجزاء وزعت بين الكونغو وأنغولا وروديسيا. ومن جهة أخرى فإن نياسالاند التي كان يعمل فيها المبشرون الإنكليز منذ أمد طويل انزلقت هي الأخرى تحت السيادة الإنكليزية. ولكن الصعوبات كانت أكثر تعقيداً مع ألمانيا.

ففي أفريقيا الجنوبية الغربية كانت توجد في الواقع مستعمرة صغيرة تقع في بلاد نصف صحراوية كان المبشرون الألمان يعملون فيها منذ عام ١٨٤٢. وفي عام ١٨٨٣ عقد التاجر لوديريتز معاهدة مع أحد الزعماء المحليين ورفع العلم الألماني. فاحتجت انكلترا فأرسل بسمارك بارجة حربية إلى آنغرا پيكينيا مصرحاً بأنه لا يستطيع أن يستمر في تسامحه مع بريطانيا في سياستها المصرية مالم تظهر تفهماً أفضل تجاه التوسع الاستعماري الألماني. وكانت سياسة بسمارك قبل ذلك تقصر اهتمامها على إنجاز الوحدة الألمانية وتدعيمها بدلاً من الاهتمام بأفريقيا، بل إنه على العكس من ذلك كان يدفع فرنسا نحو أفريقيا ليحول أنظارها عن «خط الفوج الأزرق»، ويدفع انكلترا لتقع في مصاعب تضعف من مكانتها الدولية. وفي عام ١٨٧٣ كان برغش (أحد السلاطين من الأسرة العمانية) في أفريقيا الشرقية مستاء من سياسة انكلترا المعادية لتجارة العبيد، فعرض على بسمارك أن يضع ممتلكاته تحت حمايته ولكن بسمارك رفض هذا العرض. وعند ذلك أخذ يتقرب من الحكومة البريطانية. ولكن حكومة غلادستون الليبرالية كانت تتجنب مابين عامي ١٨٨٠ - ١٨٨٥ أن تربط نفسها بأية ارتباطات أفريقية وفضلت أن تقتصر على دعم مكانة السلطان ليقف في وجه المطامع التوسعية الألمانية، ودفعوه ليقوي سلطته في القارة الأفرقية، ولكن برغش عندما حزم أمره وتحالف مع تيپوتيپ كان الوقت قد تأخر جداً.

ففي تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٨٨٤ ألقى الألماني بيترز مراسيه سراً على الساحل أمام زنجبار. وفي ثلاثة أسابيع كان قد حصل على مالايقل عن عشر معاهدات نقلها إلى برلين. ولم تأت ألمانيا على ذكر هذه المعاهدات أثناء انعقاد مؤتمر برلين لكي لا تثير عليها أي اعتراض. وبعد ذلك بقليل أعلن غليوم الأول أنه أخذ تحت حمايته المناطق التي زارها بيترز ونشر المعاهدات السرية المعقودة مع الزعماء المحليين. وقد حاول برغش أن يقاوم واستنجد بأصدقائه الانكليز، ولكن هؤلاء كانوا مشغولين إلى ذقونهم في السودان. وعندما وصلت مدمرتان ألمانيتان إلى زنجبار أقنعتا برغش بالخضوع. وكانت هذه نقطة الانطلاق في نشأة تنغانيقا الألمانية. وظهر أن الألمان الذين وصلوا متأخرين إلى وليمة اقتسام أفريقيا كانوا يمتلكون شراهة كبيرة، إذ مالبثوا أن قفزوا إلى الداخل بسرعة هائلة. وقد تساءل الانكليز ماإذا كانوا سيأخذون أفريقيا الشرقية كلها وقرروا أن ينالوا منهم بعض القطع ليحدوا من التوسع الجرماني. وفي خلال ذلك كان أمين باشا ألمانياً، فلو أن الألمان أرسلوا بعثة عسكرية لإنقاذه من محاولة مهدية محتملة ضده لكان ذلك بداية لتغلغل السيادة الألمانية حتى النيل. وقد حسب الكثيرون من الإنكليز حساب ذلك وحاولوا أن يحملوا الحكومة الإنكليزية على أن تسبق الألمان. ولكن سالزبوري رفض هذا الاقتراح خشية أن تحدث حادثة أخرى شبيهة بحادثة غوردون، ولم يصل ستانلي إلى أمين باشا إلا بمبادرة شخصية منه. وفي خلال ذلك تأسست شركة انكليزية في عام ١٨٨٧ ولم تأخذ صفتها الرسمية إلا بعد كثير من الصعوبات لأن انكلترا كانت في تلك الفترة تتقرب من ألمانيا (بطريق غير مباشر) بواسطة التحالف الثلاثي (بين انكلترا وايطاليا والنمسا)، إلا أنها كانت ربطت مصير مصر بها بشكل حازم ولم يعد بإمكانها أن تسمح لدولة أجنبية أن يكون لها موضع قدم حول منابع النيل.

ومن هنا ظهرت أهمية ممالك البحيرة وخاصة بوغاندا. وكان على شركة أفريقيا الشرقية الألمانية أن تواجه في عام ١٨٨٨ ثورة عامة على الساحل أجبرتها على أن تتخلى عن حقوقها للحكومة الألمانية. وقد سهلت هذه الصعوبات الطريق أمام المصالح الإنكليزية لتمد حدود نفوذها. والواقع أنه لم يأت أحد على ذكر أوغاندا في اتفاق عام ١٨٨٦ الذي حدد مناطق النفوذ الإنكليزية والألمانية والزنجبارية. ولكن نشاط الدكتور بيترز سمح له أن يحصل من الكابا كاموانغا على معاهدة للحماية فاجأت بريطانيا أية مفاجأة لدرجة أنها تخلت لألمانيا عن جزيرة هيليغولاند في بحر الشمال مقابل أن تتخلى لها عن أوغاندا التي وضعت في بادئ الأمر بيد الشركة البريطانية قبل أن تتخلى عنها للحكومة في عام ١٨٩٤. أما ليوپولد الثاني فقد وضع يده على بعض ممالك البحيرات مثل رواندا وبوروندي.

وعندما وصل لوغارد المكلف بفتح منطقة البحيرات وجد أن البعثات البروتستانتية والكاثوليكية مشغولة بالحرب فيما بينها هناك. وقد مارس الموانغا الشاب الذي خضع لتأثير الكهنة الحيويين، مارس موجة من الاضطهاد ضد المسيحيين الشبان الذي تمكن النشاط التبشيري للأب لورديل والأنغليكان من إدخالهم في الدين المسيحي حتى من داخل البلاط الملكي. وعندما رفض شارل لوانغا ورفاقه أن يتخلوا عن معتقدهم الجديد أحرقوا أحياء. وتشكلت مليشيات من الحيويين أحاطت بأحياء المسلمين والكاثوليك (أتباع فرنسا) والپروتستانت (أتباع الانكليز)، وانفجرت الحروب الدينية، ووقف لوغارد صراحة إلى جانب المبشرين الپروتستانت.

وإلى الشمال من ذلك كان فتح السودان - بعد أن غيرت حكومة سالزبوري من قناعاتها يتم بفتح كيتشنر لأم درمان. وكان المرء يتساءل يومذاك إن كانت انكلترا تريد أن تحقق حلم سيسيل رودس بمد سلطانها من الكاب إلى القاهرة وأن تؤكد ذلك بمد خط

حديدي بين المدينتين. والواقع أن انكلترا وقعت في عام ١٨٩٤ معاهدة مع ليوپولد الثاني ملك بلجيكا تنازل لها فيها عن شريط من الكونغو يمتد بين روديسيا وأوغندا. فيصبح لإنكلترا بذلك إمبراطورية عملاقة متصلة من مصر إلى الكاب. ولكن فرنسا وألمانيا احتجتا وهددتا بأن يعيدا إلى بساط البحث موضوع احتلالها لمصر نفسها بدعوة مؤتمر عالمي يعقد لهذه الغاية، وعند ذلك اضطرت انكلترا للتخلي عن المشروع.

وكانت فرنسا التي احتلت تومبوكتو منذ عام ١٨٩٤ على يد القومندان جوفر تؤكد ارتباطها بالجزائر بعد أن احتلت الصحراء بمجهودات لاپيرين وغورو. ثم نظمت بعثة مارشان التي خرجت من الكونغو بغية الوصول إلى النيل، وعن طريق إثيوپيا التي اكتسبت صداقتها يومذاك، يمكنها أن تحقق الاتصال بين ممتلكاتها في الغرب والشرق، أي بين داكار وجيبوتي. وكاد هذا المشروع أن ينجح. فقد خرج مارشان من الكونغو، وكان عليه أن يجتاز بلاداً صعبة المسالك هي بحر الغزال أو مملكة الطين والقصب الكثيف الذي وجد نفسه مجبراً فيها على معاركة الأهالي الذين أزعجهم دخوله إلى أراضيهم، ومصارعة التماسيح، حتى أنه لم يكن يستطيع أن يقطع أحياناً أكثر من أربعة كيلومترات في اليوم الواحد. وقد أبدت مفرزة مانجان الطائرة في هذه المسيرة تفوقاً باهراً. وأخيراً وبعد اجتياز أربعة آلاف من الكيلومترات رفع مارشان العلم الفرنسي فوق فاشودا على ضفاف النيل في عام ١٨٩٨. وكان ذلك انجازاً رياضياً ووطنياً من الطراز الأول. وعندما وصل كيتشنر بعد ذلك بقليل من أم درمان قال لمرشان: «أيها السيد إنني أهنئك على ماقمت به من عمل عظيم»، فرد عليه مارشان مشيراً إلى الرماة السود الذين كانوا يقدمون التحية ساعتذاك: «لست أنا بل هم الذين أنجزوه»[٤]. وبعد عبارات المجاملة

٤ – راجع: دكتور: إميلي: فاشودا، بعثة مارشان ١٨٩٦ – ١٨٩٩، هاشيت ١٩٣٦.

هذه كان لابد من الوصول إلى ساعة الجد. فطلب كيتشنر من الفرنسي أن ينسحب. ولكن مارشان رفض أن يتحرك من مكانه بالرغم من أن ماكان يملكه من القوى أقل بكثير من خصمه، وأجاب بأنه ينتظر التعليمات من حكومته. واهتاجت الخواطر في كل من البلدين، إلا أن ديلكاسيه وزير الخارجية الفرنسي الذي كان يسعى في ذلك الوقت لأن يحقق «الاتفاق الودي» مع انكلترا فضل أن يضحي بالنيل وأوعز لمارشان بالانسحاب. وفي مقابل ذلك اعترفت انكلترا لفرنسا بالسيطرة المطلقة على بلاد أفريقيا الشمالية الممتدة إلى الغرب من النيل، أي على «الرمل الذي يصلح لأن ينقره الديك الغالي». وهكذا كانت كل أفريقيا، باستثناء إثيوبيا وليبيريا والمغرب حتى عام ١٩١٢، قد أصبحت ملكاً للدول الأوروبية، ونشر الرداء الإمبريالي فوق السافان والغابات والصحارى كطلاء من الرصاص. وتحولت خريطة أفريقيا إلى رداء مهرج ألقى على القارة السوداء الألوان المتنافرة لأسيادها الجدد وظلهم الثقيل.

ولم تكن القارة الأفريقية هي الوحيدة التي تحملت جشع الأوروبيين. فكل أقسام الكرة الأرضية التي كانت متخلفة عن أوروبا في الانتاج الكثيف بما في ذلك السلاح تعرضت للمصير نفسه. وكانت تلك ظاهرة تاريخية عبرت عن التقدم التقني الذي وصل إليه الأوروبيون بفضل إبداعهم من جهة، ومن جهة أخرى - وهذا هو المهم - بفضل تراكم الثروات الهائلة التي انتزعوها من أمريكا وآسيا وبخاصة من أفريقيا التي أخذوا منها أغلى رأسمال في العالم هو الرجال. وقد تمكن بوليفار ومولدو أمريكا اللاتينية أن ينتزعوا استقلالهم - بعد أن سبقهم إلى ذلك البيض في شمالي أمريكا - من أيدي إسبانيا والبرتغال. فهاتان الدولتان كانتا قد اكتفتا أن تعيشا على مستعمراتهما مستهلكتين مايأتيهما منها دون أن تطورا بنيتهما الاقتصادية في ميدان الصناعة. فأصبحتا بذلك منطقتي مرور

للثروات الهائلة التي تردهما من ذهب وفضة وبهارات وعاج وغير ذلك والتي كانت ترسل إلى فرنسا لدفع ثمن السلع المصنوعة التي كانت تستوردها منها هاتان الدولتان ولا تنتجانها. إلا أن أمريكا اللاتينية التي تحررت لن تتبع خطا أمريكا الشمالية في ميدان التصنيع بسبب ظروفها المناخية والمالية من جهة، ولأنها لم تتمكن من تحقيق وحدتها السياسية ووقعت في أحضان الفوضى وعدم الاستقرار والحروب الأهلية والإنقلابات العسكرية. أما آسيا - باستثناء اليابان التي ستنجح في صيانة استقلالها لأخذها بالتقنية الحديثة - فكل بلادها الأخرى ستتحمل الخضوع لمعاهدات غير متكافئة ولاقتسام بين الدول الأوروبية. وحتى الصين التي كانت مصدراً لمعظم المكتشفات التقنية التي صنعت قوة أوروبا، لم تسلم هي الأخرى من السيادة الأوروبية عليها. فالإمبريالية الأوروبية كانت إذن ظاهرة شملت كل الأرض. وكانت أفريقيا هدفاً بين الأهداف الأخرى، ولكن حكم أوروبا لم يكن شاملاً وصارماً في أي مكان من العالم كما كان في أفريقيا.

٣ - المقاومة الافريقية

أ - الموقف الأول للأفريقيين:

انتشرت فكرة واسعة عن طريق الأدب الاستعماري مفادها أن أفريقيا كانت تشكل نوعاً من الفراغ السياسي حيث تضرب أطنابها الفوضى والوحشية الدموية الاعتباطية والعبودية والجهل الأعمى والشقاء. وكان رجال الاحتلال الأوروبيون يعتبرون أنفسهم من هذا المنظور فرساناً أتوا لنشر الحضارة والتقدم. وكان ثمة فكرة خاطئة أخرى ليست أقل انتشاراً من الأولى تدعي انعدام أو غياب الشعور الوطني لدى الأفريقيين غياباً تاماً. وتدعي أن هؤلاء الأفريقيين - باستثناء بعض صغار الملوك الدمويين الذي كانوا يضطهدونهم - قد استقبلوا الفتح الأوروبي بالعناق والترحاب، أو على الأقل دون تذمر

كأرانب لازموا الجحور. والواقع أنه وجد في أفريقيا من الأسود أكثر بكثير من مما وجد فيها من الأرانب يومذاك. فمنذ المحاولات الأولى للنفاذ إلى القارة عبرت الوطنية الأفريقية الأفريقية عن نفسها دائماً ودون انقطاع تحت أشكال مختلفة جانبها التوفيق أحياناً ولفها غموض الرؤية أحياناً أخرى ولكنها بقيت مستعرة حتى عاد لأفريقيا الاستقلال الذي فقدته. فتحت رماد الاستعمار كانت النار مشتعلة تخبو أحياناً وتزكو أحياناً أخرى بين حين وحين. على أن موقف الأفريقيين عند وصول الأوروپيين في القرن التاسع عشر كان متغيراً تغيراً كبيراً بحسب الظروف. فخلال قرون كانت الإشاعات تصل حتى الزوايا الخلفية من القارة راوية أخبار الرجال البيض من (النصارى أو التوبابو أو المزونغسو) الذين يصلون أحياناً فوق ظهر الماء الكبير(البحر). ولكن تجار العبيد هؤلاء لم يكونوا يتوغلون أبداً نحو الداخل، ولذلك لم يكن رد الفعل الأول عند السود يحمل أي شعور بالبغضاء تجاه البيض إلا قليلاً. ولكن هذه البغضاء أتت لأسباب أخرى من بينها تجارة العبيد التي كانت العشائر الصغيرة المتفككة هدفاً لها، فصارت هذه العشائر ترى في كل ركب يقوده غريب إنذاراً بأخطار هذه التجارة. وقد وصف ستانلي بكل فظاظة عداء «المتوحشين» هذا المنتشر في كل مكان بمايلي: «في ١٨ كانون الأول، ديسمبر، ومن أجل أن يترع كأسنا بالشقاء، قام أكلة لحوم البشر هؤلاء بمجهود كبير لتدميرنا. وكان بعضهم يجشم على الأغصان العالية من الأشجار التي تسيطر على قرية ڤينيا نجارا، وآخرون يتربصون كالفهود في وسط البساتين أو يلتفون كالثعابين حول حزم من قصب السكر. ولكن جراحنا التي أثارت غضبنا جعلت رمايتنا أكثر فتكاً بهم، فلم تكن بنادقنا تخطئ أهدافها إلا فيما ندر».(٥)

ومن بالغ الدلالة أن نسجل أن الأوروپيين الأكثر وحشية هم

---

٥ – هـ. م. ستانلي: عبر القارة الغامضة.

الذين يتحدثون أكثر من غيرهم عن كراهية الأفريقيين للبيض. ولكن الموقف الأكثر شيوعاً كان الدهشة المتخوفة أو المتسلية وبخاصة كرم الضيافة. فعندما زار أ. برو A. BRUE سيزاتيك (إحدى مدن البول) في عام ١٦٩٧ نال حق إشادة الحصون. وعندما أبدى إعجابه بفتاة في السابعة عشرة من عمرها كانت قد تقدمت نحوه بجرأة مع أترابها لتتجاذب معه أطراف الحديث عرضت عليه الزواج منها على الفور، فأجابها برو بأنه لا يستطيع ذلك لأنه متزوج. «ولكن ذلك لا يشكل عائقاً، أجابت الفتيات، فأهلنا يقبلون أن نعيش مع الضرائر». ولما شرح برو لهن نظام الزواج في أوروبا أصابتهن الدهشة مما سمعن.(٦)

أما في بورنو فكان ينظر إلى البيض نظرة الكراهية لأنهم مصابون بالبرص ولأنهم كفرة أيضاً. وعندما تقدمت بعض الفتيات من دينهام في محاولة للحديث معه، صرخت بهن سيدة متقدمة في السن «إخرسن. إنه كافر غير مطهر لا يغتسل ولا يصلي، يأكل الخنزير وسيذهب إلى الجحيم». وعند ذلك سارعت الفتيات بالهروب وهن يطلقن الصرخات العالية. بينما كان الحوصة في منطقة كانو على العكس من ذلك يتخيلون أن للبيض قدرات عجيبة، فهم يستطيعون أن يمسخوا الناس إلى حمير أو تيوس أو قرود. وكان المرضى والنساء العاقرات يطلبون منهم التمائم للشفاء، وعندما دعي ابن حاكم كانو ليتناول الشاي عند كلاپيرتون تناول كأسه ويداه ترتجفان. وفي احدى المرات استرعى هذا المكتشف في أحد الأسواق انتباه إحدى الفتيات من البول، فأخذت تدقق في ملامحه ثم صرحت لأترابها «إنه لابأس به أبداً لو لم يكن بهذا البياض الشديد». وعلى ضفاف الزامبيز كان الأب غوميز في زيارة للحاكم بيريرا. وكان هنالك أحد المستعمرين البرتغاليين الذي أمسك بقيثارته وأخذ يلعب بها ويغني، فاجتمع

---

٦ – موراي: قصص اكتشاف أفريقيا.

جماعة من الأفريقيين حوله والتفت واحد منهم نحو جاره وقال: «ولكن هؤلاء المتوحشين يملكون هم أيضاً آلات موسيقية مثل آلاتنا».

وإليك وصفاً آخر لهذا الاحتكاك الأول بين الأفريقيين والبيض: «إن شعوب اللويا تشكل أمة كبيرة، تنتمي إلى أجمل العروق في أفريقيا الوسطى. فالرجال المشوقو القامة إلى حد الإعجاب يتمتعون بطول أعلى من الوسط. صدورهم عريضة وأذرعهم مفتولة وأرجلهم مرنة. وعند أول حركة من الجسم تتحرك كل عضلة فيه وتبرز تحت الجلد البرونزي الجميل. وليست ملامح وجوههم بمنفرة، بالرغم مماتحمله من الدهاء والخبث. أما النساء فهن أصغر حجماً من الرجال بكثير، ويتساوين بالقبح بحيث ينفر النظر من مرآهن. وعندما يكن صبايا كن يتمتعن بتناسق جسدي شهي، ولكنهن سرعان مايذوين... وقدم أخو الرئيس في زيارة لنا حاملاً إلينا بعض الأطعمة وبخاصة من الأسماك الشهية. وبالرغم من إلحاحي في طلب رؤية الرئيس كان مبعوثه يجيب بأنه لا يستطيع أن يخرج من القرية ولا أن يراني. ذلك لأنها المرة الأولى التي يجتاز فيها البلاد واحد من البيض وأنهم يخشون من التمائم المؤذية. وعبثاً حاولت أن أبرهن على براءة نواياي. وكان الجمع من حولنا كبيراً لدرجة أنني ضاعفت الحراسة على مخيمنا. فقد كان علينا أن نحمي أمتعتنا التي كانت هدفاً لبعض النظرات الشرهة. وككل السود الذين يرون الأوروپيين لأول مرة ويشعرون بالثقة لكثرة عددهم، فإن هؤلاء اللويا اندفعوا في حب استطلاعهم إلى درجة الوقاحة. فلو أننا لم نضع الأمور في نصابها لبلغت بهم جرأتهم أن يدخلوا خيامنا ويناموا فوق أسرتنا. وكانوا يصلون إلينا منذ الصباح ولا يغادرون معسكرنا، ويقضون الساعات الطويلة مستندين على حرابهم وهم يتسلون بمراقبة كل حركة من حركاتنا. وكانت وجبات طعامنا التي نتناولها في ظل شجرة في الهواء الطلق تسليهم أكثر من غيرها. وكانوا، وهم فاغرو الأفواه جاحظو العيون، يراقبون

ملاعقنا وشوكاتنا وسكاكيننا وهي تتحرك. ويسمرون في صمتهم. ولكن ملاحظة تنطلق فجأة من خفيف ظل بينهم لا تلبث أن تثير موجة من الضحك الجماعي. وعندما يوبخهم خدمنا لا يغضبون بل يحتفظون بموقفهم المتهكم منا. وعندما يريدون أن يبدوا لنا ذوي أهمية وغير مبالين بنا كانوا يقفون خلفنا وأذرعهم متصالبة على صدروهم. وكانت تسرنا أحياناً تمثيلياتهم المسرحية الصغيرة هذه وتعلو الابتسامة ثغرنا، فما أسرع أن تطير من فم لفم بينهم جملة «هاهو الأبيض يضحك» وتزداد فرحة هؤلاء الرجال البدائيين».(٧)

إلا أن مايعترف به كل الرحالة الأوائل في كتاباتهم هو كرم الضيافة الأفريقية. ففيما كتبه ليڤنغستون وبنجر وغايي وغيرهم مقاطع في وصف إنسانية الأفريقيين. أما منغوپارك الذي لم يحظ بمقابلة ملك سيغو فإنه لم يتمكن من الحصول على زوارق يجتاز بها نهر النيجر للوصول إلى العاصمة الملكية في سعيه للحصول على هذه المقابلة. وكان وحيداً أنهكه التعب وأحاط به حذر الناس وخوفهم من كل جانب. وعند المساء اندفعت عاصفة هوجاء، واضطر أن يتسلق شجرة تنقذه من الحيوانات الضارية في الليل. وبينما هو في عذابه أشفقت عليه امرأة كانت عائدة من الحقول، فأخذت بعنان جواده وأومأت إليه أن يتبعها. وعندما وصل إلى بيتها قدمت إليه حصيراً وطبقاً من السمك. وبينما كانت كل العائلة تلتهمه بعيونها كانت النساء اللواتي يغزلن القطن في إحدى الزوايا يرتجلن على شرف الرجل الأبيض أغنية «ذات لحن عذب شجي وحزين». وقد ترجمت هذه الأغنية فيما بعد إلى أغنية عاطفية تناسب ذوق العصر انتشرت في أوروبا وتقول: «كان يسحب جسده الشاحب الهزيل، الذي أضعفه

---

٧ - في قلب الكونغو البلجيكي.

الخوف والتعب، إلى ظل نخلة مورفة، وكان هذا الرجل الأبيض، يطلب المأوى». وكانت لازمتها تقول: «أواه، فلنطمئن قلبه المرتعد، ولتأخذنا الشفقة على الرجل الأبيض».[٨] وكانت هذه الضيافة تشمل الشعب والزعماء على السواء.

ولكن مالبث الأفريقيون منذ نهاية القرن التاسع عشر أن لاحظوا أن هؤلاء الغرباء لم يكونوا كالآخرين. وهكذا أخذت المقاومة تستمد معينها من الشعور بالخطر المميت الذي يتهدد الجماعات الأفريقية. وقد ظهرت في البدء على شكل ردة فعل عند الزعماء وأقلية من الناس رأت في التدخل الأوروبي خطراً يهدد مصالحها. وكان ذلك تابعاً من غريزة حب البقاء. ثم بعد قيام النظام الاستعماري وإزعاجاته وجرائمه أصبحت المقاومة عامة وانتقلت إلى صفوف الشعب وأخذت أشكالاً مختلفة تبدأ بالهروب وتنتهي بالانتفاضات المسلحة. هذه المقاومة التي لم تشتهر ولم تعرف كما عرفت مقاومة الزعماء والخاصة كانت مع ذلك أجمل شاهد على الحيوية الوطنية للشعوب الأفريقية. وإنه ليمكننا القول إن مقاومة الزعماء والخاصة لم تكن أكثر من ردود فعل، بينما قام الأفريقيون في كل مكان يدافعون عن ترابهم، وغالباً مادافعوا عنه شبراً بعد شبر. ويمكننا أن نعد المعارك التي خاضوها بالآلاف، وبالآلاف كان أولئك الذين قتلوا أنفسهم بأيديهم لكي لا يعيشوا عبيداً للغزاة. وبمئات الآلاف كانت الضحايا. وقد أطلق السود على العهد الاستعماري «عصر القوة»، ذلك لأنه بالقوة والإكراه والعنف الجسدي قام هذا النظام وبما أنه من المستحيل أن نأتي على كل أخبار المعارك المشهورة والمغمورة التي خاضها الأفريقيون منذ عام ١٨٧٠ من أجل الحرية فلنستعرض على الأقل بعض الفصول.

---

٨ – كلاركسون: تاريخ التجارة الإجرامية.

ب - المقاومة في السنغال

١ - لات - ديور ديوب

كان الخصم الرئيسي في السنغال للوجود الفرنسي بعد الحاج عمر، هو لات - ديور ديوب. وقد ولد في حوالي عام ١٨٤٢، وأصبح زعيماً لمقاطعة غيت في عام ١٨٦١، ثم ملكاً (داميل) لكايور في عام ١٨٦٢. وكانت كايور يومذاك أعظم مملكة في السنغال، علماً بأنه كان يحدث في الماضي أن بعض الداميل، مثل لات فال سوكاب (١٦٩٧ - ١٧١٩) كانوا ملوكاً في الوقت نفسه على مملكتي كايور وباول بين داكار وسان لويس. وكان المجتمع يضم في أعلى السلم الاجتماعي النبلاء الذين يولدون من سبع عائلات ملكية ينحدر منها الأعقاب على أساس النظام الأمومي. وكان الداميل يتمتع بقدرة سحرية تنبع من أنه في يوم تتويجه في العاصمة مبول يتلقى العمامة وآنية فيها بذور النباتات ثم يذهب إلى الغابة المقدسة لتلقي أسرار الديانة الحيوية. وكان «آل البيت»، أي أم وخالات الداميل وأخوته من أمه، يلعبن دوراً سياسياً هاماً في حياة المملكة. ولم يكن بعضهن يتردد في المسير إلى القتال كإبنة سوكاب التي ارتدت ملابس الرجال واندفعت على حصانها لمقاتلة مغاربة ترارزا في معركة غرامغرام. أما البلاط فكان يتألف من الحاشية (داغ) والوجهاء (كانغام) الذين كان أهمهم الفاراكابا رئيس عبيد التاج (وكان هو نفسه عبداً مثلهم). وكان هؤلاء الكانغام ذوي شهرة واسعة لبسالتهم «فالهروب رذيلة» كما كانوا يقولون.

وكان الرجال الأحرار سالديامبور، أي البرجوازيون، والبادولو، أي الفلاحون) يشكلون سواد الشعب ولكنهم لا يتمتعون بنفوذ سياسي كبير ثم يأتي بعد ذلك الحرفيون الذي تتمايز طبقاتهم بحسب التقسيم القديم في العمل في المعادن والخشب والجلد والخيوط اللازمة

للنسيج وصناعة الأحذية والبرادع والمجوهرات والحدادة. وكان السحرة - الشعراء (جيويل) يشكلون طبقة خاصة مهمتها هنا كما في كل مكان أن تنصرف إلى صياغة النكات التي تنقط بالسم أو المديح الذي يسكر من يستمع إليه. وكانوا يتبعون سيدهم في غالب الأحيان إلى ميدان المعركة يحملون أعلامه ويعرفون كيف يموتون في سبيله. وفي أسفل السلم الاجتماعي يأتي العبيد الذين يشكلون الكتلة الكبرى من السكان وخاصة في المدن (كان عددهم ١٢٣٠٠ من أصل ١٦٠٠٠ هم سكان سان لويس وغوري في عام ١٨٢٥). وكان العبيد الذين يخدمون في البيوت هم الأكثر عدداص وقلما أمكن تمييزهم عن الرجال الأحرار. والواقع أنهم كانوا يعتبرون أبناء البيت، ولهم حق التملك ويأكلون على مائدة أسيادهم. وكان عبيد هؤلاء العبيد يملكون هم أيضاً عبيداً لهم. وكان العبيد بالولادة (ديام - أو - بوري) الذين تملكهم الدولة يقومون بدور من الدرجة الأولى بقيادة الفاراكابا (أي رئيس عبيد التاج). فكانوا في عداد النبلاء الأكثر قرباً من الملك ويشتركون معه في توقيع المعاهدات التي ترتبط بها المملكة، ومنهم كان المحاربون (التييدّو).(٩). وهم رجال ذوو شعور مضفورة (جدائل)، يحملون في آذانهم أقراطاً وتقيهم تمائمهم من الأخطار، ويتحلون بالأساور الفضية والعقود. ولكنهم، تحت هذه المظاهر النسائية، كانوا نخبة المحاربين، يشربون التافيا وكل أنواع الخمور المحلية والمستوردة ويسعون وراء النساء، وكانوا في نظر المرابطين المعممين صورة لجهنم الحمراء نفسها. وعلى رأسهم سيسير لات - ديور الفارس التائه في طريق نضاله الملتهب.

ولدلات - ديور في وسط حيوي. ويدعم من ديما - وار رئيس عبد التاج انخرط في المذهب الحيوي وطقوسه مجافياً الإسلام حتى أنه

---

٩ - هذا المصطلح أصبح يدل فيما بعد عند البول على الحيويين، كما يعني أيضاً الزنوج.

تصدى للداميل (الملك) ماديو ديو الذي كان يحميه الفرنسيون وحاربه وتوج نفسه مكانه. ولكن ديو ديو لم يعترف بالهزيمة بل عاد وانتصر على الداميل الجديد (أي لات - ديور) في معركة نداري. فارتد عليه لات ديور ثانية وأحرز عليه نصراً مؤزراً في معركة نغولغول. ولكنه هزم من جديد في السنة التالية وأصبح مجبراً على الفرار. وقد حاول عبثاً أن يكسب إلى جانبه زعماء السين والسالوم، ثم انتهى به الأمر أن يسلم نفسه إلى المرابط الكبير مابا. وكان هذا الأخير ينتمي إلى أعظم سلالات الدينيانكي، وعينه الحاج عمر في عام ١٨٥٠ ممثلاً له في الحرب المقدسة (الجهاد) في بلاد السينيغامبي. وفي عام ١٨٦١ قتل أتباع مابا ملك ريپ الحيوي الذي كان وريثاً لسلالة ملكية يعود تاريخها إلى القرن الثالث عشر.

وعندما أصبح مابا إماماً أنشأ مدينة نيورو في مملكة ريپ، وأظهر أن مايملكه من الذكاء والصلابة والطموح لم يكن يقل عما كان يملكه أستاذه الحاج عمر نفسه. ولم يتستر على ماكان ينوي أن يفعله: «حماية الفلاحين، وإحقاق العدل تجاه ماكان يقوم به التييدو و(المقاتلون الحيويون سينيغامبي)». وقد عرض الحاكم البريطاني لغامبيا على الفرنسيين القيام بعمل مشترك ضد هذا المرابط، ولكن هذا المرابط المذكور كان قد وجد سنداً بقائد محارب فذ هو لات - ديور مع نخبة من قواده ومحاربيه من التييدو الذين انفك مع ذلك عدد منهم عنه لكراهيتهم بالإسلام.

ولاشك أن لات - ديور نفسه قد أسلم «لأنه لم يكن أمامه أن يفعل غير ذلك»، ولأنه لم يكن بإمكانه أن يهمل هذه الفرصة لاستعادة عرشه. وإن كل شيء يحمل على الإعتقاد أنه كان مخلصاً لدينه الجديد، رغم أنه لم يمنعه من التوفيق بينه وبين ممارسة بعض العادات المألوفة في مجتمعه مما قبل الإسلام، وهذا التوفيق كان مألوفاً كما رأينا منذ عهد سوني علي. وهكذا حفظ عنده تسع عشرة

امرأة لملذاته. وقد حفظ (مابا) عهده ولم يسلمه للفرنسيين عندما طلبوا منه ذلك. ولكن في عام ١٨٦٧ قتل الإمام في معركة سومب ضد السيرير. وبما أن لات - ديور كان واقعياً فإنه أبدى خضوعه للفرنسيين ونال من پيني لاپراد PINET - LAPRADE في عام ١٨٦٩ مقاطعة غيت. وكان الفرنسيون قد ألحقوا كايور بهم منذ عام ١٨٦٤. ولكن لات - ديور لم يكن بإمكانه أن يقنع «بهـذا الكرسي المتواضع». فعادت البغضاء بينه وبين الفرنسيين حتى شباط - فبراير من عام ١٨٧١ حيث اعترفت له معاهدة وقعها مع الفرنسيين بأن يكون ملكاً (داميل) على كايور تحت الحماية الفرنسية. وعلى أثر هذه المعاهدة أخذ يقدم مساعدته لهم على المرابط الشيخ آمادو من التوكولور الذي انتهى به الأمر أن قتل في بومدو عام ١٨٧٥.

وفي عام ١٨٧٩ قرر الفرنسيون أن يبنوا خطاً حديدياً بين دكار وسان لويس لتشجيع التجارة وليكون محوراً تدور من حوله مبادراتهم السياسية. وأدت بهم تجارة فستق العبيد (الفول السوداني) للعودة إلى تجارة الصمغ القديمة.(١٠)

وقد روي للات - ديور أن هذا الخط الحديدي أسرع من البرق. والواقع أنه لما دشن هذا الخط الحديدي الأول في أفريقيا الغربية عام ١٨٨٥ لم تكن سرعة قطاراته تتجاوز عشرين كيلومتراً في الساعة. ولكن لات - ديور كان أذكى من أن يفوته أن التأثيرات الوبيلة لهذا الخط الحديدي كانت أسرع بكثير من البرق بالنسبة لإمكاناته هو. وكان يؤمن بالمثل القائل بأن الغريب أو عابر السبيل لا يبني ولا ينشئ. وبالرغم من أنه وقع على مايبدو في عام ١٨٧٩ معاهدة بقيت

١٠ - الصمغ هو مادة تنضحها قشرة الأكاسيا ڤيريك أو الأكاسيا السنغالية. وكانت مادة مرغوباً بها منذ القرن السادس عشر في التراكيب الصيدلانية وصناعات السكاكر وتنشية الثياب.

طي الكتمان سمح فيها بانشاء الخط الحديدي، فإنه صرح بعد ذلك «بأن فأرة من تحت الأرض هي التي أنبأته بأمر إنشائه».

وهكذا عاد فتمرد من جديد وتوجب عليه أن يلتجئ إلى باول. وعين الفرنسيون سامبايا هيا فال بدلاً عنه. وكان ضعيفاً متهافتاً طرده رعاياه مرتين، فاستبدل الفرنسيون به ابن أخي لات - ديور واسمه سامبا لاوبي فال. وكان عملاقاً شاباً في الرابعة والعشرين من العمر. ولكن هذا الداميل (الملك) الجديد ورط نفسه بالهجوم على علي بوري نديايي ملك الجولوف. وفي هذه الأثناء كان هذا الأخير قد وقع مع الفرنسيين معاهدة وضع فيها نفسه تحت حمايتهم. وكانت فرنسا بحاجة إليه لمد الخط الحديدي. فغضب سامبا لاوبي وتجرأ أن يطلب من الفرنسيين تفسيرات لتصرفاتهم. وبدا أن مفاوضات ستجري بين الطرفين في تيفاوان. ولكن حدثت بدلاً منها معركة حامية الوطيس بين الفرسان هزم فيها الداميل وألحقت كايور بالفرنسيين من جديد فأقاموا فيها اتحاداً مؤلفاً من ست ولايات يرأسها ديمباوار زعيم عبيد التاج الذي كان قد ساند لات - ديور منذ البدء كما أسلفنا والذي طرده هذا الأخير في نهاية الأمر بعد سلسلة من المكائد.

وتابع لات - ديور غاراته على الغزاة بدون كلل ولا ملل غير معترف بكل ماقام بها هؤلاء من إجراءات. واستمر على ذلك حتى وافته المنية وهو في الرابعة والأربعين من العمر قرب بئر دياكلي في ٢٦ تشرين الأول أكتوبر من عام ١٨٨٦. لقد كان رجلاً مقداماً أحب دائماً أن يردد: «أريد أن أعيش أبياً وكريماً». وقد أطلق على أحد أحصنته الستة المفضلة اسم ليتيين أي الصقر، وعلى آخر سوزال أب كاني «حساء الفليفلة». وكان رجلاً حراً أحب أن يقارن نفسه بقوس لا ينكسر مهما حاولوا ليّه. ولكنه وصل متأخراً كما هو شأن الآخرين. وبالرغم من أن مجلساً من كبار الناخبين الذين كانوا يستطيعون خلعه أيضاً هو الذي اختاره للعرش من بين أمراء الدم (أي الذين يجري في

عروقهم الدم الملكي)، فإنه لم يستطع أن يثبت مركزه إلا باعتماده على جيوشه من التييدو (عبيد التاج). على أن هؤلاء لم يبقوا مخلصين له إلا على أساس أن يجعلهم مطلقي الصلاحية في استغلال الفلاحين وإخضاعهم للسخرة دون مقابل. إلا أن هذه التصرفات جعلت الفلاحين (البادولو) يتقربون من المرابطين الذين كانوا هم أيضاً يرفضون سلطة التييدو لأسباب دينية. فهذه المشاحنات الداخلية مضافاً إليها رفض الفرنسيين التعامل مع زعيم ذي فكر مستقل، هي التي حددت مصير لات - ديور النهائي.

٢ - مامادو لامين درامي

كان مامادو لامين درامي هو البديل. وقد ولد هذا السونينيكي في حوالي عام ١٨٤٠ بالقرب من كاي. وبعد أن سجنه أمادو الذي كان يغار من قوة تأثيره ست سنوات، ذهب إلى الحج، ثم قضى فترة في تركيا عاد بعدها إلى البلاد واسع الثقافة وأشعر الفرنسيين بالخوف من جيشه من المريدين. وكانت شعوب أعالي السنغال يومذاك مستنزفة بالعمل الإجباري الذي فرضه غاليياني عليهم. وقد تمكن هذا الأخير في بعض الأحيان أن يدفع مامادو لامين ضد التوكولور تارة، ويدفع أمادو ضد مامادو لامين الذي كانت ادعاءاته تزعج أمير سيغو تارة أخرى. وعندما وقعت عائلة مامادو لامين في الأسر في غونديورو اندفع نحو حصن باكيل في نيسان أبريل من عام ١٨٨٦ واشترك معه في هذا الهجوم العنيف عشرة آلاف من جنوده تمكنوا من الدخول إلى المدينة حيث جرت معارك دامية في الشوارع، وعندما أصبحوا على قاب قوسين أو أدنى من النصر حسمت الموقف قنبلة اندفعت من أحد المدافع الفرنسية أجبرت قيادة هذا المرابط على إصدار أمرها بالتراجع الفوري. ثم لجأ الفرنسيون بعد ذلك للقيام بغارات إرهابية على أفضل قرى المرابط (أي مامادو لامين) وتنفيذ الإعدامات التعسفية دون محاكمات. وألقي القبض على سوايبو ابن المرابط وهو في الثامنة

عشرة من العمر وأعدم على الفور رمياً بالرصاص. وقد مشى إلى حتفه بكبرياء وهدوء أدهشا الحضور. أما (مامادو لامين) الذي كان يقيم في أعالي غامبيا فقد هاجم بلاد السيرير وتحصن في توبا كوتا التي سرعان ماسقطت تحت ضربات مدافع الفرنسيين بالرغم مما أبدته من مقاومة بطولية. وأصبح هذا المرابط الجريح بعد ذلك طريداً يلاحق موسى مولو حليف الفرنسيين. وبدأت الملاحقة من قرية إلى قرية حتى خارت قوى مامادو لامين لكثرة على ماعلا جسمه من جراح، فما لبث أن ألقي القبض عليه ونفذ فيه الإعدام ثم قطع رأسه ونقل في كيس سلم إلى الضابط الفرنسي. وسمحت هذه التصفية الجسدية للاحتلال الفرنسي أن يمتد إلى غامبيا وكازامانس (بلاد موسى مولو)، بينما كان حتى ذلك الوقت يتمحور حول النيجر.

هذا النضال الذي قاده مامادو لامين أعاد إلى الأذهان، ولكن على نطاق ضيق، ذلك الهدف الكبير الذي كان يسعى الحاج عمر لتحقيقه. وكان من المستحيل أن يقاتل على عدة جبهات: ضد الكفار أو الغرباء من البيض، وضد الوثنيين الأفريقيين، إضافة إلى صغار الملوك من المسلمين وغير المسلمين الذين كانوا يحسدونه على سلطانه وينافسونه عليه. أما الجيوش التي اعتمد عليها فكانت خلائط من الناس (رغم أن نواتها كانت من السونينكي)، ففيها المريدون المؤمنون، والشباب الذين تدفعهم الحماسة أو الشعور بالضيم؛ وأخلاط من الرعاع ومن نفايات المراكز التجارية الاستعمارية، وكان هؤلاء الأخيرون هم السبب في خلخلة الصفوف وإشاعة الفوضى عندما تحين ساعة الجد ويحتدم العراك. وقد تركت المعارك تلك البلاد التي تمتد بين السنغال الأعلى وغامبيا العليا وقد أهلكها الجوع والوباء والاغتصاب.

٣ – علي بوري نديايي

ولد في نحو من عام ١٨٤٢ في تيال. وكان من عادته أن يرسل

صغار الأمراء إلى البلاطات الملكية البعيدة ليخدموا فيها على شكل غلمان كي يصبحوا أشد مراساً وأقدر على مقارعة الأحداث ولينقذهم من حسد الخصوم. وكان هو نفسه قد تدرب في بلاط داميل (ملك) كايور المسمى بيرما نغوني لاتير، وهو الأخ الأكبر للات - ديور (الذي مر ذكره). وهناك تدرب علي بوري على استعمال السلاح وما أسرع ما أصبح محارباً من الطراز الأول. ثم انخرط في قوات المرابط مابا. وفي خلال أعنف المعارك التي خاضها مع هذه القوات وهي معركة مبايين اعتنق الإسلام في عام ١٨٦٤.

وبعد أحد عشر عاماً، وعلى أثر انتصاره على أمادو شيخو في سامبا ساديو أصبح ملكاً على الجولوف في عام ١٨٧٥. هذا الأمير الرياضي الجسم ذو الملامح المتعالية الذكية، وصفه لنا ميني مساعد حاكم لويس بما يلي: «وصل وأمامه عدد من الساحرات يلعبن ويصخبن، ويتبعه عدد من المحاربين. ويمتطي جواداً رائعاً ذا لون رمادي بلون الحديد الفاتح.. ولقد حياني... وجلسنا أنا على قطعة من الخشب وافترش هو الأرض على مربعة واسعة من القماش وجلس خلفه اثنان من رجاله ليكونا مسنداً له. وبعد أن أسند ظهره عليهما تمدد فبدا في كامل جلاله. كان صوته قوي النبرات، ويرتدي لباساً أنيقاً مزيناً بخيوط مختلفة الألوان. وأول شيء لفت نظري هو نظرة الاحترام والخوف التي كانت تبدو على وجه الجميع أمامه. فبإشارة منه كان يوقفهم ويثبتهم في أماكنهم أو يجعلهم يمشون. وكان ذلك مثيراً للاهتمام». وعندما كان هذا الجبار يستعد للحرب، كان يحمل ذخائره مع عدد من البنادق بعضها في حزامه وبعضها في يده إضافة إلى خنجر يليق بقامته المديدية. وكان يحتاج عند ذلك إلى اثنين من أقوياء الرجال ليساعداه على النهوض بعد أن يعتمدا على عصا يدخلانها تحت إبطيه. وكان يعيش في عاصمته يانغ - يانغ حياة ملكية محاطاً بالسحرة (الذين هم في الوقت نفسه شعراء ومهرجين)

وهم يحيونه عند الفجر بلقبه الملكي فاري، وبالمحاربين والمرابطين (مشايخ الدين) الذين لا يهتمون كثيراً باستقامته الدينية، إذ إنه إلى جانب إكثاره من الصلوات الطويلة عن طيب خاطر، كان يكثر أيضاً من شرب الخمور.

وفي هذه العاصمة ترك أمه سينابو موصياً إياها أن تفجر نفسها عند الحاجة بما تركه لها من البارود. وتوجه هو لمقاتلة سامبا لاوبي فال، الداميل (الملك) الشاب المعتد بنفسه لمملكة كايور والذي كان يحميه الفرنسيون يومذاك. وفي معركة جيلي أظهر علي بوري بسالة أقرب ماتكون إلى الجنون، وانتصر على سامبا لاوبي انتصاراً مفجعاً. ولكنه مالبث أن اقتدى بلات - ديور ووقع مع الفرنسيين

معاهدة حماية في تموز - يوليه عام ١٨٨٩. وقد تعهد في هذه المعاهدة أن يسهل أمر مد الخط الحديدي حتى باكيل وأن يعهد بتربية ابنه البكر إلى فرنسا على أن يقيم في سان لويس. ولكنه سرعان ماشعر بالضيق في تعامله مع المستعمرين، فاتصل بآمادو ملك سيغو ابن الحاج عمر، وعندما استولى دود DODDS على يانغ - يانغ عام ١٨٩٠ فر علي بوري إلى نيورو على الساحل. وهناك في نيورو وفي كولومينا اشترك في مقاومة أرشينار ARCHINARD. وكان عندما يخوض المعارك على رأس فرسانه مستهزئاً بالأخطار، يصيح صيحته الشهيرة: «لاتخافوا منهم، إنهم حمير».

جـ - المقاومة في السودان

كان أمادو بن الحاج عمر ذا نزعة متكتمة، يميل إلى التسويات، مثقفاً ثقافة عالية، ولكنه كان يحكم امبراطورية متنافرة الأجناس. فإلى جانب سيغو وكارتا كان هناك حصون كبيرة من أمثال نيورو وديالا وإقطاعة دينغيراي التي يحكمها أخوه أغيبو، وماسينا التي يحكمها ابن أخيه تيجاني. ولم يكن التوكولور المسلمون الذين هم قوام الجيوش والإدارة إلا أقلية وسط شعوب الماندي الذين يغلب

عليهم المذهب الحيوي، والبول من سكان ماسينا الذين كانوا معارضين للحكم على الرغم من أنهم مسلمون. ويجب أن تضيف إلى ذلك الانقسامات العائلية وبخاصة من طرف تيجاني. وكانت علاقات أمادو مع الفرنسيين قد ساءت بسرعة بعد أن وقعت معاهدة بينه وبين غالياني في عام ١٨٨٠ اعترفت بحرية التجارة على أن يكون لفرنسا فيها مركز ممتاز. كما تعهدت فرنسا بألا تغزو بلاداً تخص التوكولور. ولكن كثيراً من فقرات هذه المعاهدة كان يختلف معناها بين النص الفرنسي والنص العربي. ويبدأ هذا الاختلاف منذ البداية، فقد جاء في النص الفرنسي: «معاهدة صداقة وتجارة معقودة مع امبراطورية سيغو باسم الجمهورية الفرنسية». بينما جاء في النص العربي: «المجد لله، ولتمتد رحمته على كل شعوب هذا العالم وليكافئ عباده المؤمنين في الحياة الأبدية! صلى الله على محمد وعلى آله الشرفاء». على أن هذه المعاهدة لم تصدق من الحكومة الفرنسية إذ وصفها سكرتير الدولة فيها لشؤون المستعمرات بأنها «قصاصة ورق».

وعندما وصل الفرنسيون إلى باماكو كان ذلك تهديداً حقيقياً لآمادو الذي وقع مع ذلك معاهدات جديدة مع الفرنسيين ساعدت في القضاء على ماماود لامين، كما أنه رفض أن يربط قضيته مع قضية ساموري لمواجهة الاستعمار. ولكنه مالبث أن احتج على تطاولات الفرنسيين، فكتب إليهم يقول: «لقد اقتحمتم ولاياتي دون إذن مني ودون وجه حق مستهينين بالاتفاقات المعقودة بيننا». وفي عام ١٨٨٨ عندما عين أرشينار حاكماً عسكريا للسودان تحرك للعمل ضد أمادو وساموري «اللذين كانا غير متعاونين ويشكلان عقبة في وجه التجارة». واستولى على حصون التوكولور، وأرسل إلى النيجر زوارق مسلحة ساعدت مارشان على استكشاف تحصينات سيغو، في الوقت الذي كان يخدع فيه أمادو في الكتاب الذي أرسله إليه معبراً فيه عن نياته المسالمة. ثم مالبثت سيغو أن سقطت في عام ١٨٩٠، وكان

لسقوطها وقع الصاعقة على العمال السودانيين في السنغال فأعلنوا الإضراب. أما ماري ديارا الرجل التافه الذي عينه الفرنسيون في سيغو بدلاً من أمادو فمالبثوا أن قتلوه بحجة أنه «قليل الطاعة لهم» في السنة التالية لتنصيبه. وشهدت السنوات التالية هجمات مضادة عنيفة ولكنها يائسة قام بها أمادو الذي سقطت حصونه بيد الفرنسيين واحداً بعد الآخر. وأظهر علي بوري ندياي ملك جولوف السابق شجاعة فائقة في كولومينا عندما اعتصم في مجرى جاف لأحد الأنهار معرضاً نفسه لقصف مدفعي شديد من قبل الفرنسيين ليفسح المجال أمام زعيمه (أمادو) والكتلة الرئيسية من جيشه للوصول إلى ماسينا في عام ١٨٩١.

وفي هذه الأثناء ألقى الفرنسيون الحصار على ووسيبوغو التي تحالف زعيمها البامباري بانديوغو ديارا مع أمادو. ولكن المحاربين الأفريقيين الذين كانت تقصفهم المدفعية الفرنسية «لم يكونوا يظهرون أن خوف، حتى أن بعضهم كانوا يبدون لنا مكشوفين تماماً ودون أية حماية تحميهم وهم يهددوننا بصرخاتهم العالية». وبالرغم من القصف المدفعي بقيت المعركة دون نتيجة لأمد طويل. وحاول القائد الفرنسي أن يستثير الأحقاد المحلية فأخذ يحرض حلفاءه من زعماء البامبارا مستثيراً فيهم عنجهيتهم الشخصية بهذه العبارات: «أأنتم نساء أم عبيد؟ كنت أعتقد أن البامبارا رجال شجعان لا يخشون الموت أكثر مما يخشاه البيض». وأخيراً كان لابد للفرنسيين من أن يستولوا على المدينة بيتاً بعد بيت. وكان طبل الحرب في البرج الرئيسي من الحصن يدوي دون انقطاع «محرضاً المقاتلين على المقاومة». واشتركت النساء أنفسهن في الدفاع. ووصل مساعد في الجيش في عربة الإسعاف جريحاً في رأسه من ضربة سيف كالتها له امرأة من محاربات البرج. ودخلت نساء أخريات إلى بيوتهن بعد أن أحطنها بالقش وأشعلن فيه النار (كي لا يقعن بيد الغزاة). وقدوجدت كثير من البيوت مليئة

بجثث الرجال والنساء والأطفال كادت أن تصبح فحماً من النيران. «على باب أحد هذه البيوت وجد طفل دفعته أمه في آخر لحظة إلى خارج البيت الملتهب مشفقة على حياته»[11]. ثم اندلعت النيران في البرج نفسه عندما نسف بانديوغو يارا نفسه بما بقي عنده من البارود. أما أمادو الذي لجأ إلى مسينا فقد استولى على السلطة فيها ولكن الغزو الفرنسي استؤنف في عام ١٨٩٣. وكان السكان يحرضون الجنود في دجيني على المقاومة. إلا أن المدينة انتهت هي الأخرى إلى السقوط وتلتها بانديافارا. وكان أمادو وعلي بوري ينتقلان من مدينة إلى أخرى، من ماسينا إلى دجيني إلى موبتي، وأخيراً قررا اللجوء إلى سوكوتو الوطن الأم لأمادو مروراً في دوري التي كانت تعترف بتبعيتها الإقطاعية لسوكوتو. وقد حاول علي بوري عبثاً أن ينشئ لنفسه مملكة في داهومي الشمالية، ولكنه بوغت من الفرنسيين ومن الحوصة وانتهى به الأمر إلى القتل في التحام مع العدو بالقرب من دوغوندوتشي (على النيجر) على بعد ثلاثة الاف كيلومتر من مملكته دجولوف بعد أن أبدى في القتال صلابة لا تلين.

أما أمادو فقد بلغ سوكوتو التي منحه أميرها ولاية زمفارا. وتابع قسم من أتباعه رحلتهم حتى سودان النيل ومنه إلى مكة والمدينة. ومات ابن الحاج عمر (أي أمادو) في عام ١٨٩٨ أي في العام نفسه الذي أسر فيه ساموري وسقطت فيه سيكاسو بدورها. وهي مصادفة بليغة الدلالة تظهر لنا أن النضال المشتت وغير الموحد، والخصومات بين الزعماء والأجناس الأفريقية كانت أحد الأسباب الهامة في الفشل النهائي. ويجب أن نشير هنا إلى تلك الكبرياء أو عقدة التعالي التي كان يظهرها الزعماء السود، وبخاصة المسلمون منهم، تجاه البيض، ففي كتبهم التي وجهوها لأرشينار كانوا يصفونه احتقاراً له: «بالأقلف ابن الأقلف» (أي الذي لم تجر له عملية

---

١١ – أنظر: مينو: رواد السودان.

الختان). كما يجب أن نشير إلى أن اللوبي والبيريفور في قتالهم لساموري تحالفوا مع الانكليز. وأشار مونتيل إلى أن زعيم البوبو «أراد أن يضع بلاده في منأى عن مطامع تيببا فوضع ثقته بي».

أما سيكاسّو، ذلك الحصن المنيع الذي تبلغ كثافة أسواره عشرة أمتار عند القاعدة ويبلغ طول محيطها ثمانية من الكيلومترات فكانت في آخر أيامها تحت حكم بابيمبا خليفة تيببا. وقد ألهب بابيمبا حماسة أتباعه بما أبداه من ضروب البطولة أثناء طلعاته التي كانت شديدة الخطورة على المعسكرين. ولكن المدفع هو الذي كانت له الغلبة على مقاومة ملك كينيدوغو الذي انسحب إلى قصره ولما سمع بوقع أقدام المقتحمين صاح بمرافقه وحارسه: «تيكيرو، اقتلني، اقتلني كي لا أقع بين يدي هؤلاء البيض»، فانتضى الحارس حسامه وهم بقتله، ولكن الملك انزلق من تحت ضربته وأخذ الحسام بيده وأجهز على نفسه مؤكداً بذلك عهده «بألا يدخل الفرنسيون سيكاسو وفي صدره نفس يتردد».

د - المقاومة والقمع في كل البلاد الأفريقية الأخرى

في بلاد الموسّي أجاب ناباكسوتو ملك واغادوغو الملقب «ووبغو»، على عروض الفرنسيين بأن يعقد معاهدة معهم: «إنني أعلم أن الفرنسيين يريدون موتي كي يأخذوا بلادي، وأنت تدعي أنهم يريدون مساعدتي على تنظيمها، ولكنني أجد بلادي كما هي على خير مايرام». إلا أن الفرنسيين ڤولي VOULET وشانوان CHA-NOINE تمكنا من الاستيلاء على واغادوغو في عام ١٨٩٦، وكانا يقودان قوة مؤلفة من الرماة السنغاليين بوجه خاص ومن البامبارا (ذلك لأن رجال البلد المفتوح كانوا يستخدمون لفتح البلد الذي يليه). وقد هرب الملك إلى بلاد داغومبا مهد عائلته المالكة، فاستبدل الفرنسيون به على الفور، كما حدث في داهومي وفي السنغال وفي سيغو، واحداً من أقربائه الأكثر طاعة للفرنسيين.

وفي فولتا العليا كما هو الحال في كل مكان آخر، كانت الأجناس الأقل تنظيماً في الميدان السياسي في المعتاد هي التي قاومت الاحتلال بأشد ضراوة من غيرها، ذلك لأن الشعور الوطني عندها كان يتمركز في كل قرية وهذا ماساعد على ازدياد المقاومة وامتدادها. فالسامو مثلاً في قراهم الكبيرة «التي كان أهلوها يدافعون عنها بعناد نادر» كانوا يغيرون دون انقطاع على كتيبة فولي. وقد تعرض بعضهم لأن يختنقوا بدخان الفرنسيين داخل المغاور. وقاوم البوبي واللوبي مدة طويلة جداً قبل أن يستسلموا. وفي فوتاجالون ألقي القبض على الألمامي (الإمام) بوكار بيرو وقتل في عام ١٨٩٧ بعد أن طاردوه من مكان إلى مكان كما يطاردون حيوانات الصيد. وكان مشهوراً بشجاعته وصلابته إذ بينما اتخذ الألفايايا موقفاً متساهلاً من السياسة الفرنسية في بادئ الأمر، فإن بوكار بيرو أرسل لحكومة كوناكري وفداً يعرض عليها أن يقوم بزيارة مجاملة لها، ولكنه رفض إقامة ممثل للحكومة الفرنسية في تيمبو، فكانت النتيجة أن تمزقت فوتا جالون بعد قليل. أما عمر باديمبا الذي شارك باللعبة الفرنسية فإنه مالبث أن خلع على يد الفرنسيين أنفسهم. وعند ذلك مال الألفايايا للمقاومة إلا أنه أجبر على الاستسلام هو الآخر. وكانت تهدئة ساحل العاج تعكرها هجمات شعوب الغابات، ولكن تساعدها تهديدات ساموري والبريطانيين التي استغلها كلوزيل أحسن استغلال، ومع ذلك فإن هذا الخضوع لم يكن حاسماً، وأما غانا فقد كنا تكلمنا عن نضالها الضاري الذي قامت به شعوب الأشانتي ضد المستعمرين.

وفي داهومي كانت تطاولات الفرنسيين كثيرة ومتتالية في مملكة أبومي (احتلال كوتونو، ورفض التجار الفرنسيين أن يدفعوا الرسوم الجمركية). فجرّت هذه التطاولات إلى كثير من المشاكل بين الملك غليلي والدكور بايول الذي كان يبدو جباناً إذا صدقنا تلك

البرقيات اليائسة التي كان يرسلها إلى باريس يطلب فيها المساعدة ويدعي فيها أن الحامية الفرنسية معرضة للإبادة الجماعية. وقد أوقف بعثة أبومي في كوتونو وسلمها لتوفًا صاحب پورتونوڤو وحليف الفرنسيين فأعدم أفرادها. ثم قام الأسطول بضرب كوتونو. ورفعت داهومي قفازها في وجه فرنسا في شخص ملكها الجديد غبيها تزين الذي غزا الساحل، ولكنه مالبث تحت ضغط التهديد بقصف «ويداه» أن اعترف بالحماية الفرنسية على پورتونوڤو في معاهدة ١٨٩٠ واحتلال كوتونو مقابل مبلغ سنوي. وكان غبيها تزين ذا هيئة متعالية ولباس بسيط ونظرة صافية تكاد أن تكون متكبرة. وكان يعبد البذخ في حاشيته وخدمه وأبنيته المنزلية التي كانت من المعادن الثمينة، كما كن يعبد الاحتفالات والاستقبالات التي كان يكثر منها عن طيب خاطر. وكان متحدثاً مفوهاً ينتصر على الآخرين بحججه ومحاكماته ونكاته الطريفة. ولم يكن يتورع عن تأليف الأغاني. ولكن عندما كان الأمر يتعلق بمملكته فإنه كان يظهر احتداد الملوك وعنادهم. وكان في سلاحه يبدو كقرش مفترس يذود عن أرض ويغباجا دون مرور الغزاة المعتدين. وقد صرح: «إن ملك داهومي لا يتنازل عن مملكته لأحد». وكانت بلاده تمتد يومذاك بين الماهي أو يوروبا الشمال والمحيط من جهة، وبين بلاد اليوبو والأغوي إلى الغرب من بحيرة نوكوي التي تفصلها عن مملكة پورتونوڤو في الشرق.

وفي عام ١٨٩١ صعد زورق حربي فرنسي في نهر ويمي في أراضي داهومي وأطلق نيرانه. وكانت تلك إشارة الحرب التي كانت فرنسا تعد لها منذ زمن طويل. وتلقى الكولونيل دودز DODDS وهو على رأس ثلاثة آلاف من الرجال المجهزين بالأسلحة الحديثة كان بعضها مزوداً برصاص متفجر في طور التجريب، تلقى الأمر باحتلال أبومي. وقد أعطت هذه المملكة التي كانت تعيش على قنص العبيد والمتاجرة بهم، أعطت المثل في المقاومة العنيدة للأجنبي. وأظهر

محاربوها - وخاصة من الأمازونات - بطولة خارقة واحتقاراً للموت وبخاصة في معركة كانا اليائسة. وفي عام ١٨٩٢ اخترق دودز أبومي التي أخليت، ولكنه لم يتمكن خلال العامين التاليين من وضع يده على غبيها نزين. وعينت فرنسا عميلاً لها تحركه كالدمية ملكاً، وكان اسمه أغولي أغبو، فأدى هذا الأمر إلى استسلام غبيهانزين الذي نفته فرنسا إلى الأنتيل في بادئ الأمر ثم بعد ذلك إلى الجزائر. ولكن الرجل الألعوبة مالبث أن نفي هو الآخر بدوره بعد قليل إلى الغابون، وألحقت داهومي بفرنسا بقرار بسيط صدر عن الحكومة الفرنسية.

وفي خلال ذلك كانت الاندفاعات الفرنسية في اتجاه تشاد قد أوصلت فرنسا إلى المواجهة مع رباح الذي قام على غرار الزبير باشا فاقتطع لنفسه مملكة واسعة تقوم على تجارة العبيد ويدافع عنها جيش حسن التنظيم والتجهيز مؤلف من خمسة وثلاثين ألفاً من الرجال. وقد أرسلت ثلاث حملات من الجزائر ومن الكونغو ومن السودان على أن تلتقي في تشاد. وكانت حملة السودان بقيادة فولي وشانوان اللذين فتحا بلاد الموسّي. وزرع هذا الضابطان المتجبران والفاقدا الاتزان طريقهما بالمذابح الوحشية. وعند ذلك أرسلت الحكومة الفرنسية الكولونيل كلوب KLOBB «ليأخذهما بين يديه». وقد تمكن هذا الضابط أن يحصي بالعشرات القرى التي أحرقاها والآبار المليئة بالجثث، والحفر التي ردمت لتكون مقابر جماعية، وعشرات الجثث لنساء وفتيات صغيرات شنقن على الأشجار. ولكن كلوب ما أن أدرك هذين الضابطين المتمردين حتى قتلاه. فقد كانا مأخوذين بجنون العظمة يحلمان بإنشاء إمبراطورية لهما في السودان الأوسط. ولكنهما مالبثا أن قتلا على يد رماتهما من الأفريقيين وتمكنت هذه الحملة بذلك أن تلتحق بالحملتين الأخريين في تشاد. وهناك هزم رباح وقتل في قصيري عام ١٩٠٠، ولكن المعركة استمرت مع ابنه فضل

الله الذي هزم كأبيه وقطع رأسه. إلا أن الأنصار السنوسيين تابعوا النضال ضد الفرنسيين حتى عام ١٩١١ حيث قتل محمد ادريس السنوسي سلطان داركوتي أثناء إحدى المفاوضات، وهكذا خلا الجو لفرنسا كي تحتل كل هذه المنطقة الصحراوية في شمال تشاد.

أما في نيجيريا فإن حملة أرسلت ضد إيجيبو ولكنها تكبدت خسائر فادحة. وعندما تأكد أميرا نوپي وإيلورين من خطر المعاهدات المعقودة مع بريطانيا حاولا المقاومة، ولكنهما سحقا بسرعة في عام ١٨٩٧. وفي العام نفسه قدم القنصل الإنكليزي فيليپ إلى بينان لتأنيب أوبا أوڤيرامي المتهم بمتابعة تجارة العبيد وتقديمه ضحايا بشرية. وكان أوڤيرامي هذا قد قبل قبل ذلك بالحماية البريطانية ولكنه لم يكن يعتقد أنها ستحد إلى هذه الدرجة من حريته في العمل، لذلك أقدم على قتل فيليب ومرافقيه. وكان الرد الانكليزي رهيباً، فقد احتلوا مدينة بينان ونهبوها وسلبت آلاف التحف على يد الجنود الذين أدهشتهم هذه المجموعة الكبيرة الفاخرة منها. أما أوڤيرامي فقد نفي. وتوجب على لورد لوغارد أن يخوض كثيراً من المعارك ليتمكن من إخضاع الإمارات الشمالية.

وفي أفريقيا الوسطى اصطدمت الحملات البلجيكية لا بتاجر العبيد الشهير تيپوتيپ الذي تعاونت معه في البدء لفترة من الزمن كما فعل ستانلي من قبل، وليس فقط مع مسيري، وإنما أيضاً مع السكان المحليين من الزاندي والپاهوان واللوندا والكوبا وغيرهم من الشعب.

وقد كلف إخضاع الألمان لأفريقيا الشرقية الأفريقيين غالياً بعد أن ثاروا على تصرفات الشركة الألمانية. وفي عام ١٨٨٨ قامت ثورة كان على رأسها الخلاسي العربي - الزنجي البوشيري وامتدت من باغامايو إلى كل أنحاء الساحل. ولكن الماجور الألماني ويسمان تمكن على رأس ألف من جنوده أن يستولي على المدن التي شاركت في

الثورة ويدمرها شر مدمر. ثم ألقى القبض على البوشيري بعد أن تمكن في بادئ الأمر من الفرار ونفذ فيه الشنق. وثارت أجناس أخرى من سكان المنطقة بسبب وحشية الألماني پيترز منهم الغوغو والهيلي. وبدأت حكاية هذه الثورة بأن أحد أفراد شعب الغوغو «ضحك عندما كان پيترز يتناول وقعة الإفطار، فعاقبه بجلده بسوط مصنوع من جلد فرس النهر، فتجمع أقارب وأصدقاء الضحية بسلاحهم وتأزم الموقف فتقدم زعيمهم يطلب من الألماني أن يتحدث إلى المجتمعين ويهدئ خواطرهم حفظاً للسلام، ولكن پيترز أجابه: أنت تريد السلام؟ فخذه إذن سلاماً أبدياً»[١٢]، وباشر فوراً بقتل المتجمعين. وقد عومل شعب الشاغا بمثل هذه المعاملة بسبب أن أحد شبابهم غازل محظية أفريقية لپيترز في عام ١٨٩١. ولكن هذه التصرفات السادية التي أبداها هذا الألماني أدت إلى استدعائه إلى ألمانيا في نهاية المطاف. أما قبيلة هيلي الكبيرة فإنها لم تكن هي الأخرى راضية بتصرفات الألمان، فثار أفرادها بقيادة زعيمها مكواوا وألحقوا هزيمة قاسية بجيش ألماني مؤلف من ألف جندي كان قد أرسل ضدهم. وبقي مكواوا سيد الموقف لثلاثة أعوام أو يزيد. وفي عام ١٨٩٤ أرسلت ألمانيا ضده جيشاً ثانياً تمكن بعد التحام شديد من أن يستولي على عاصمته كالينغا، ولكن مكواوا تمكن من الفرار. وبالرغم من الجائزة الكبرى التي وعد بها من يأتي برأسه إلى السلطات الألمانية فإن رعاياه أخفته تماماً بعيداً عن أيدي المستعمرين، فتمكن بذلك أن يخوض حرب عصابات نشيطة ضد الألمان. ولما تمكن هؤلاء من تطويقه بعد ذلك في أحد الأيام وأنه لم يعد أمامه مفر، قتل نفسه لكي لا يقع بين يدي أعدائه، وكان ذلك في عام ١٨٩٨، فشفى الألمان غليلهم منه بقطع رأسه وإرساله إلى ألمانيا، إلا أن هذا الرأس أعيد بعد ذلك إلى أهله عام ١٩٥٤ بطلب من الهيهي.

---

١٢ – أنظر: ر. أوليفر، و جـ. ماتيوز: تاريخ شرق أفريقيا. المجلد الأول. أكسفورد. طبع كلارندون. ١٩٦٣. ص٤٤٤.

وفي عـام ١٩٠٥ اندلعت ثورة الماجي الماجي التي كـان وراءها ساحر يمكنه بمائه السحري أن يحيل الرصاص إلى ماء كما كان الناس يعتقدون. وقد بدأت بنهب المراكز الإدارية في جنوب تانغانيقا وإبادة الموظفين والمبشرين من الألمان. وانضم النغوني إلى الثائرين، فجهزت ألمانيا التي بوغتت بهذه الثورة جيشاً كبيراً سار من الساحل كانساً وحارقاً أمامه كل شيء (من البيوت والحقول والمحاصيل). وهلك في هذه الحملة الوحشية أكثر من مائة وعشرين ألفاً من السكان على ذمة الوثائق التي تركها لنا المبشرون يومذاك، وبقيت أعمال العنف قائمة حتى وصل إلى الرايخستاغ الألماني الحزب الاشتراكي في عـام (١٩٠٦) فأنشأ سكرتارية دولة للمستعمرات وأتى دوميرغ، وهو أول من تسنم هذا المنصب، إلى تنغانيقا ليشده بالأعداد الكبيرة من السياط التي كانت موضوعة على مكاتب الإداريين.

وقامت في أفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية أيضاً ثورة الهيريرو والهوتنتوت بتحريض من نبيهم ويتبوا للاحتجاج على مصادره أراضيهم، ولكنها أخمذت بالطريقة القاسية نفسها التي أخمدت بها بقية الثورات. وتشرد الهيريرو في الصحراء وهلكوا كما يهلك الذباب، وبلغ عدد من هلك منهم أكثر من ستين ألفاً. أما في أنغولا الجنوبية فقد ثار الكوانهاما في عام ١٨٩٧ وذبحوا أفراد بعثة برتغالية عسكرية كانت مكلفة بإقناعهم بتطعيم مواشيهم. واستمرت حرب العصابات بعد ذلك ضد البرتغاليين حتى عام ١٩٠٤ حيث مُزق في ذلك العام جيش برتغالي شذر مذر. فأرسل البرتغاليون حملة انتقامية عليهم في عام ١٩٠٦ غزت مواقعهم المحصنة ولكنها لم تتمكن من القضاء عليهم. واستمرت مقاومتهم حتى عام ١٩١٥ حيث انتهت بهزيمة زعيمهم مونغا هزيمة نهائية. وثار الأوفيمبوندو والديمبو في عامي ١٩٠٢ و ١٩٠٧ احتجاجاً على أعمال السخرة، ولكن ثورتهم التي استمرت حتى عام ١٩١٠ أغرقت في بحر من

الدماء. أما في موزامبيق فقد حاول الأفريقيون في عام ١٨٩٤ مهاجمة لورانزو ماركيز والاستيلاء عليها فهزموا في العام التالي ولجأ قادة الثورة إلى أحد ملوك الداخل وأطلقوا عليه لقب غونغوهانا بسبب مقاومته للسيادة البرتغالية وتفضيله الحماية البريطانية عليها عند الاقتضاء. ولكن اتفاق عام ١٨٩٥ بين بريطانيا والبرتغال لم يعد يسمح بمثل هذه الحماية، فأرسلت البرتغال ثلاثة كتائب عسكرية لتهديد غونغوهانا الذي رفض إنذارها بكل كبرياء محافظاً مع ذلك على حياة المبعوث البرتغالي الذي حمل إليه الإنذار. ولكن البرتغال احتلت عاصمته مانجا كازي وأحرقتها في عام ١٨٩٥، وألقت القبض عليه واقتادته إلى لشبونة حيث عرضته على الجماهير. ولكن ثورات أخرى اندلعت في بلاده بعد ذلك بقليل.

والواقع أن الثورات لم تهدأ قط في أفريقيا السوداء، وحتى عندما يبدو أن الأحوال مستقرة رسمياً فإن المقاومة كانت مستمرة ولكن تحت أشكال أخرى.(١٣)

واستمر توسع الدول الأوروبية وامتلاكها للأراضي في أفريقيا منذ بدء الغزو حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. ففي موريتانيا مثلاً، قاد ماء العينين بن المرابط محمود فاضل، قاد النضال في الأدرار حتى عام ١٩١٢ الذي استولى فيه الفرنسيون على والاتا. كما ثار الأبي سكان مقاطعة أغبوفيل في ساحل العاج بسبب ماكان يفرض عليهم من أعمال السخرة بما فيها العمل كحمالين على ظهورهم، وبسبب مصادرة ماكانوا يقتنونه من سلاح على الرغم من أنهم كانوا يدفعون رسوماً باهظة للحصول على رخص حمل السلاح الذي صودر

---

١٣ - يجب أن لا نهمل ذكر بعض البطولات التي كان يظهرها أحيساناً بعض الأوروبيين العسكريين. ومثال على ذلك حالة العريف البلجيكي دي بروين الذي كان أسيراً عند العرب ورفض أن يستغل فرصة كان يمكنه أن يهرب فيها، وذلك كي لا يتخلى عن ضابطه المريض الذي كان أسيراً معه والذي انتهى به الأمر إلى القتل.

منهم نفسه، ولكن ثورتهم سحقت بدون رحمة على يد نحو ألف وأربعمائة من الرماة الذين أتي بهم من السنغال. وفي عام ١٩١١ في خلال أعمال قمع أخرى في إحدى المناطق الغابية قضت «كتيبة باندامـا» على ثورة قادتها امرأة كانت زعيمة لقرية ساليكرو. وفي غينيا ثار الغيرزي والمانون والتوما والكيسّي والكوتياغي وصمدوا طويلاً في منطقة غابية حصينة كانت قد استعصت قبل ذلك على ساموري ولم يتمكن من احتلالها. وفي عام ١٩٠٧ ألحق التوما المتحصنون في حصنهم بوسّيدو هزائم كاوية في الحملة الفرنسية التي أخذت تصليهم في النهاية ناراً حامية من مدافعها حتى دكت القرية، ولكنها عندما دخلتها وجدتها خاوية على عروشها لأن المدافعين عنها كانوا قد تمكنوا من الفرار إلى ليبريا القريبة من قريتهم. وفي أفريقيا الإستوائية ساعدت الغابة وتشتت القبائل والتجاء الشعوب إليها من أفريقيا الغربية هرباً من الغزو الأجنبي، ساعد كل ذلك على أن تتجدد المقاومة فيها وأن تكون أطول وأمنع على الاحتلال. وقد اعتمد الاختراق على المحاور النهرية (عملية سانغا عام ١٩٠٤، وعملية لوناي مابين ١٩٠٤ - ١٩٠٧، وعملية نغونيي الأعلى في عام ١٩٠٨، وعملية أوبانغي الأعلى عام ١٩٠٩ وغيرها). وكانت الطرائق هنا أشد فظاعة إذ أن البلاد أعطيت لشركات خاصة من الملتزمين كلفت بإخضاعها. وعندما كان يعود أمر المنطقة إلى الإدارة العسكرية كان الاحتلال التقليدي يعود أكثر بطئاً. وفي عام ١٩١٢ لم يكن قد أخضع أكثر من ستين بالمئة من البلاد. وكان يلزم لبقاء هذا المناطق تحت السيطرة الاستعمارية أن تقوم بها جولات حراسة مستمرة قتلت واحدة منها أثناء قيامها بهذه الجولة ٣٥٨ من الأهالي المحليين بين رجال ونساء وأطفال». وثمة حالة أخرى تجدر الإشارة إليها هي حركة الاحتجاج التي قام بها جون شيليمبوي في نياسالاند (مالاوي). وكان جون شيليمبوي هذا من الياو اعتنق المسيحية وذهب

إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث درس في أحد الأديرة هناك. وعند عودته إلى أفريقيا في عام ١٩٠٠ انفصل عن بعثة راعي الكنيسة الذي كان قد أرسله إلى أمريكا وأنشأ لنفسه بعثة تبشيرية خاصة به سماها «البعثة الصناعية الإلهية». والتي أحرزت نجاحاً كبيراً. وفي خلال ذلك شهدت منطقة بلانتير (حيث توجد هذه البعثة) أحداثاً مزعجة أدت إلى توتر خطير بين السود، منها تزايد السكان على هضاب شيري، ومجاعة عام ١٩١٢ الناجمة عن الجفاف، والتجنيد المكثف للحرب بين السود، وارتفاع الضريبة المفروضة على الأكواخ، والتمييز العنصري الذي كان يمارسه الملاك الكبير أ. ل. بروس الذي لم يتردد في إحراق عدد كبير من معابد بعثة شيليمبوي. كل ذلك أدى إلى اندلاع ثورة قتل فيها ثلاثة من الأوروبيين وذلك في ١٥ كانون الثاني يناير من عام ١٩١٥، ولم يتمكن الجيش من القضاء عليها إلا بعد أسبوعين. أما شيليمبوي فقد قتل وهو يحاول الفرار ونفذ بكل أتباعه حكم الموت أو السجن.

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى لم تكن كل مناطق أفريقيا السوداء الواسعة قد قبلت بالسيطرة الاستعمارية عليها. ولكننا يجب أن نعترف بأن هذه السيادة الاستعمارية نجحت في القضاء على الحروب المحلية بين الجنسيات المختلفة، وهو إنجاز إيجابي لا يماري فيه أحد. وأصبحت الشعوب المسيطرة والمسيطر عليها في أفريقيا تتساوى كلها في تبعيتها للمستعمرين. ولكن المستعمر لم يكن يهتم بالسلم للسلم وإنما كان يهتم بأن يفرض سلمه هو. ذلك لأنه بسبب قوة السلاح الذي كان يملكه فإن حروب الفتح والقمع التي خاضها ذهب فيها من الضحايا أكثر بكثير مما ذهب على يد قواد الحرب الأفريقيين السابقين الكبار أثناء محاولاتهم إنشاء ممالك لهم يسود فيها السلام. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن السلم الذي أقامه ألم يكن الشرط الأساسي لقيام نظام لا يماري أحد اليوم في أنه أقيم من أجل تأمين

مـصالح المستعـمرين؟. على أننا يجب أن ننظر إلى هذا العـصر من زاويتي نظر إحداهما اقتصادية واجتماعية والثانية سياسية وثقافية، وذلك في الزمر الرئيسية من المستعمرات، كما يجب أن نسجل هنا أن محور التطور إنما تمركز على مايبدو في العشرينات التي تلت الحرب العالمية الأولى من مطلع هذا القرن.



الفصل العاشر

عصر الأجانب الذهبي

١ - في الممتلكات الفرنسية

أ - الاقتصاد

اقتطعت فرنسا لنفسها قطعة واسعة المساحة من أفريقيا ولكنها قطعة قليلة العطاء من ناحية مواردها الطبيعية. وهي أراض خلفية تمتد في داخل القارة ولا تملك إلا القليل من المنافذ على البحر. ولم يكن النظام الاقتصادي الذي طبقته فرنسا هناك يتميز تميزاً هاماً عن النظم التي طبقتها بقية الدول الاستعمارية. والملاحظات التالية التي سنوردها عن هذا الاقتصاد الفرنسي، وبخاصة في موضوع الاستثمار الاقتصادي والتي لن نكررها فيما بعد، يمكن أن تنطبق على كل المستعمرات الأوروبية بدون استثناء. فقد كان المهم أن يحصل المستعمر على أكبر فائدة من الأراضي التي احتلها وأن يسترد أمواله. ألم يعتمد واحد من مناهضي الاستعمار اليمينيين على قلة المزدود الذي تقدمه المستعمرات حجة له على مهاجمة السياسية الاستعمارية؟. وفي عام ١٩٢٣ كان المبدأ الاستعماري المتماسك الأول الذي قُبل بعد جول فيري هو ذلك المبدأ الذي نادى به ألبير

سارو. فقد صوّر المستعمرات بأنها الملاذ الحاسم الذي سيساعد فرنسا على النهوض من مآسي الحرب. وكان على المستعمرة من الناحية المبدئية أن تكفي نفسها بنفسها بموجب استقلالها المالي الذاتي. وقد طبق هذا المبدأ في أفريقيا الغربية الفرنسية حيث جعلت احتياطياتها الاقتصادية الكبيرة ضمانة في فرنسا للقروض التي قدمت للقطاع الخاص من أصحاب الأعمال لتحقيق مشاريع قليلة المردود. كما أن هذا القطاع الخاص هو الذي أخذ بين يديه كل النشاط الاقتصادي المرتكز على المبادلات التجارية للمنتجات الأفريقية والأوروبية على السواء. كان مفتاح هذا النظام في يد شبكة متحدة من البنوك تكاد أن تكون احتكارية يتعاون معها الـ (B.A.O)[1] (أي بنك أفريقيا الغربية)، والكريدي فونسيه (أي البنك العقاري) لأفريقيا الغربية).
أما الـ (B.C.A)[2] (أي البنك التجاري الأفريقي) وبنك أفريقيا اللذان كانا أقل صلابة فقد أصيبا بنكبة مالية خلال أزمة عام ١٩٢٩. ولم يكن من المعقول أن يلجأ إلى مثل هذه المؤسسات المالية المواطنون الأفريقيون، وذلك لعدة أسباب من بينها أنهم لم يكونوا يستطيعون أن يقدموا ضمانات عقارية لقروضهم لأنهم لم يكونوا يملكون مثل هذه العقارات. وعلى العكس من ذلك فإن هذه البنوك كانت تتعاون مع مؤسسات مالية مختصة في مساندة مؤسسات تجارية في بوردو (مثل مؤسسات PEYRISSAC, MAUREL ET PROM) وفي مرسيليا (مثل C.F.A.O[3]، CICA[4]). وكانت الشركات التجارية الكبرى

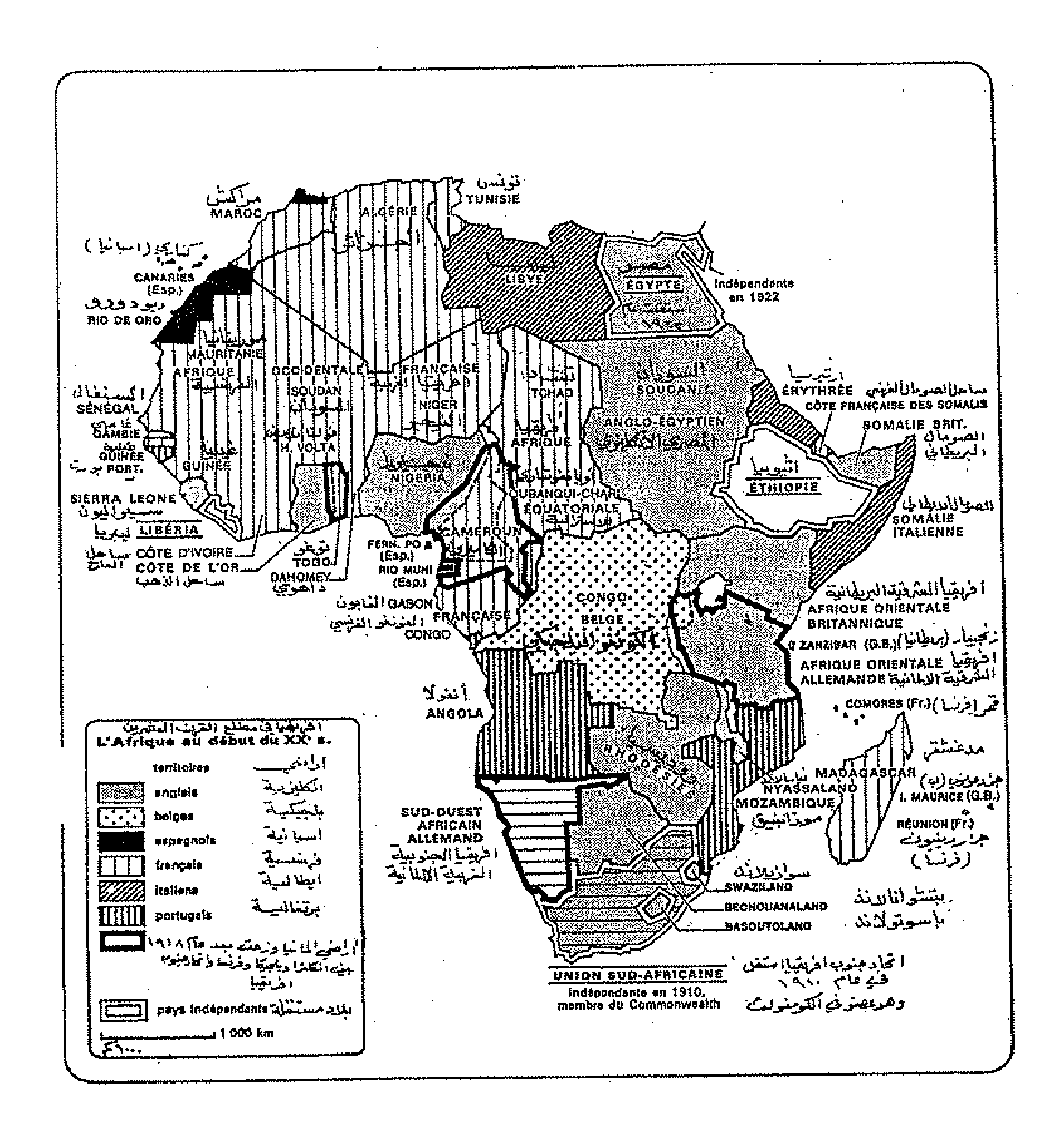
---

١ – مصرف أفريقيا الغربية: B.A.O: BANQUE DE L'AFRIQUE OCCIDENTALE

٢ – المصرف التجاري الأفريقي، B.C.A: BANQUE COMMERICAL AFRICAINE.

٣ – الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية: C.F.A.O: COMPAGNIE FRANÇAISE DE L'AFRIQUE OCCIDENTALE.

٤ – الشركة الصناعية التجارية الأفريقية: C.I.C.A: COMPAGNIE INDUSTRIELLE ET COMMERCIALE AFRICAINE.



TUNISIE
MAROC
ALGÉRIE
CANARIES (Esp.)
RIO DE ORO
LIBYE
ÉGYPTE
Indépendante en 1922
MAURITANIE
AFRIQUE
OCCIDENTALE
FRANÇAISE
SOUDAN
NIGER
TCHAD
SOUDAN
ANGLO-ÉGYPTIEN
ÉRYTHRÉE
CÔTE FRANÇAISE DES SOMALIS
SOMALIE BRIT.
SÉNÉGAL
GAMBIE
GUINÉE PORT.
GUINÉE
H. VOLTA
NIGERIA
AFRIQUE
OUBANGUI-CHARI
ÉQUATORIALE
ÉTHIOPIE
SIERRA LEONE
LIBÉRIA
CÔTE D'IVOIRE
CÔTE DE L'OR
TOGO
DAHOMEY
FERN. PO & (Esp.)
RIO MUNI (Esp.)
CAMEROUN
SOMALIE ITALIENNE
GABON
FRANÇAISE
CONGO
CONGO BELGE
AFRIQUE ORIENTALE BRITANNIQUE
ZANZIBAR (G.B.)
AFRIQUE ORIENTALE ALLEMANDE
ANGOLA
COMORES (Fr.)
L'Afrique au début du XXe s.
territoires
anglais
belges
espagnols
français
italiens
portugais
pays indépendants
1 000 km
RHODÉSIE
NYASSALAND
MADAGASCAR
MOZAMBIQUE
I. MAURICE (G.B.)
RÉUNION (Fr.)
SUD-OUEST AFRICAIN ALLEMAND
SWAZILAND
BECHOUANALAND
BASOUTOLAND
UNION SUD-AFRICAINE
Indépendante en 1910, membre du Commonwealth

التي تسـيطر على الأسـواق هي PEYRISSAC, MAUREL ET) (PROM [٥] والـ UNILEVER، وهذه الأخـيرة كان لهـا القـدح المعلى كما كان لها فروع في قطاعات أخرى ولها امبراطورية يمتد نفوذها على كثير من القارات. وكانت هذه الشركات في الواقع ترتبط فيما بينها بروابط وثيقة، كما كان لها تشعبات فيما وراء حدود المستعمرات الفرنسية. كما أنها كانت تملك معامل في المراكز الرئيسية تصب فيها المنتجات الأفريقية المهيأة للتصدير وتبيع المنتجات الأوروبية المصنعة. وكانت السيطرة على هذين الموقعين للتجارة يسمح لهذه الشركات بأن تحصل على أرباح هائلة وبخاصة إذا لم يكن ثمة رقابة على الأسعار. وقد تمكن اللبنانيون والسوريون بفضل قدرتهم على التوفير وضغط النفقات أن يكون لهم دور في تجارة التجزئة بل وأحياناً في التجارة نصف الضخمة. أما التجار الأفريقيون الذيّن كانوا يخضعون خضوعاً كاملاً للشركات فقد أصبحوا سماسرة ومارسوا أعمالهم في الأقسام الهامشية من الشبكة التجارية. وقد قوي نفوذ هذه الشبكة كثيراً بعد مد الخطوط الحديدية الجديدية والطرقات الأخرى التي أصبح بإمكانها أن تجتذب السلع عن طريقها إلى الأسواق. ولم يعد الملح بوجه خاص يأتي من الصحراء وإنما عن طريق المرافئ الساحلية. ولم يعد الذهب يصعد نحو الصحراء وإنما أصبح يتجه نحو البحر. ولكن الذي استمر كما كان في الماضي هو مبادلة الكولا بالمواشي والسمك المجفف بين الشمال والجنوب. وبصورة عامة فإن الشركات كانت توظف أموالها على أضيق نطاق، ذلك لأنها بعد أن كلفت بالإشراف على اقتصاد المستعمرات وأن تستحلب منها أقصى ماتسطيعه من الفوائد، صدمت بتلك الشبكة الهزيلة من طرق المواصلات وبضعف اندفاع الأفريقيين لأن يزرعوا من

---

٥ – الشركة التجارية الأفريقية الغربية: S.C.O.A: SOCIÉTÉ COMMERCIALE DE L'OUEST AFRICAIN.

المزروعات ماهو لازم للتصدير إلى أوروبا، وبضعف مستوى مداخيلهم التي لا تساعدهم على الشراء.

إلا أن الإدارة السياسية سارعت بمد يد المساعدة القوية في كل هذه الميادين. فالبنية التحتية كانت مهيأة تماماً لأن تكون في خدمة التجارة. إذ بالإضافة إلى دكار الذي كان الميناء الوحيد الحسن التجهيز، كان يوجد كثير من الأرصفة الصالحة لعمليات الشحن والتفريغ البحرية، كما أن السكك الحديدية أخذت تتوسع نحو الداخل متتبعة مجاري الأنهار الرئيسية. فخط دكار - نيجر (حتى باماكو وكوليكورو) انتهى العمل به عن طريق فرع تييس - كاي في عام ١٩٢٣. وخط كوناكري - كونكان (عن طريق كوروسا على النيجر) انتهى العمل به منذ عام ١٩١٤. ولم يكتمل بناء خط داهومي - نيجر، وكذلك خط أبيدجان - نيجر الذي لم يصل إلى بوبو ديولاسو في فولتا العليا إلا عام ١٩٣٤. أما خط الكونغو - المحيط الأطلسي الذي بدئ به عام ١٩٢١ وانتهى في عام ١٩٣٤ ليؤمن لفرنسا مرفأ على البحر بين الكونغو والرأس الأسود PONITE NOIRE فقد كلف بناؤه تجنيد أكثر من عشرين ألفاً من الرجال. وماعدا الخطوط الحديدية فإن الأنهار كانت قليلة الفائدة في المواصلات لكثرة ماكان يعترض مجراها من العوائق الطبيعية. وكانت شبكة الطرق البرية المتطورة في أفريقيا الغربية حيث بلغ مجموع طولها مائة ألف كيلومتر مربع في عام ١٩٤٠ منها (٣٢٠٠٠) دائمة الاستعمال، لا يقابلها في أفريقيا الاستوائية إلا مجموعة بائسة من الطرق لا تملك الغابون منها أكثر من مائة كيلومتر في عام ١٩٣٦.

وبالإضافة إلى إنشاء هذه البنية التحتية اللازمة للتجارة، فإن الإدارة ساعدت الشركات في تأمين الاحتكار بتطبيق قاعدة الأفضلية الجمركية بما أصدرته من قوانين لهذه الغاية في جميع مستعمراتها ماعدا حوض الكونغو الذي استثنته اتفاقات دولية من مثل هذه

القوانين. ففي قرار ١٤ نيسان - أبريل من عام ١٩٠٥ عممت فرنسا الرسوم الجمركية العالية التي كانت مطبقة في السنغال على كل مستعمراتها مما دفع البيوتات التجارية الانكليزية التي كانت مطبقة في السنغال على مستعمراتها مما دفع البيوتات التجارية الانكليزية التي كانت متفوقة في المجال التجاري في تلك المناطق حتى ذلك الوقت أن تنادي بالويل والبثور. ومن جهة أخرى فإن الإدارة الفرنسية منحت للشركات الكبرى، وخاصة في أفريقيا الإستوائية، ممتلكات واسعة من الأراضي. ففي عام ١٨٩٩ كان حوالي ٧٠٪ من مساحة أفريقيا الإستوائية الفرنسية التي تبلغ ٦٥٠٠٠٠ كم٢، أي أكبر من مساحة فرنسا نفسها، موزعاً ولمدة ثلاثين عاماً على عدد من الشركات تلجأ إلى الاحتكار لإبعاد منافسة الشركات الانكليزية كشركة جوف هولت التي، لكثرة ماطالبت بتحقيق العدالة، دفعت لها ترضية في النهاية لإسكاتها. كذلك استخدم الأحتكار ضد المنتج الأفريقي نفسه، فعندما كان يبيع سلعة تساوي ثلاثة فرنكات كان عليه أن يأخذ بفرنك منها بضائع قد تكون فاسدة أو مشكوكاً بأمرها في أغلب الأحيان، بحجة أن البضاعة التي أتى بها مصدرها أرض تخص الشركة التي ليس له فيها إلا أجره عن عمله. وكانت أفضل الأراضي الزراعية منتزعة في أغلب الأحيان من سكان القرى القائمة فوق ممتلكات الشركة. وعندما أفلست هذه الشركات في نهاية المطاف تلقت من الدولة تعويضات باهظة لقاء تنازلها عن ممتلكاتها. ومن جهة أخرى فإن اليد العاملة كانت تؤمن للشركات غالباً عن طريق الإدارة الاستعمارية أو عن طريق أعمال السخرة التي تفرض على الأفريقيين. وكان أجمل مافي الموضوع ذلك الاتفاق الذي تعهدت الإدارة بموجبه أن تقدم هي للشركات القطن وما على الشركات إلا أن تقوم بحلجه. وأخيراً لجأت الحكومة الفرنسية إلى سياسة الأسعار التي تحمي الشركات. فمثلاً - بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى -

عندما تتدنى أسعار المنتجات المصدرة تدنياً كبيراً، فإن الحكومة تسارع إلى تثبيت الأسعار ودفع التعويضات للشركات المصدرة التي تضررت بهذا الانخفاض. ثم توسعت هذه الحماية على نطاق ضيق ولأسباب سياسية حتى شملت المنتجين الأفريقيين في تلك الفترة المشار إليها، ولكن هبوط الأسعار كان ينعكس شديداً على المنتج.

وقد شهدت العشرينات والثلاثينات من هذا القرن أهم حلقات التطور الاقتصادي. ففي العشرينات حاول ألبير سارّو وزير المستعمرات أن يطبق السياسة المسماة تنمية "MISE EN VAL-EUR". ولكن الرأسمال الخاص لم يخضع لهذه السياسة، وفشلت فشلاً تاماً بعض المشاريع الضخمة التي أريد لها أن تكون الأقطاب الاقتصادية المحركة في هذه العملية. وهكذا فإن مشروع النيجر الذي كان عليه كما ذكر المهندس بيليم في عام ١٩٢٠ أن يروي (١٧٥٠٠٠٠) هكتاراً من الأراضي في منحنى النيجر يستثمرها (١٥٠٠٠٠٠) ڤولتاوي (نسبة إلى ڤولتا العليا) ينقلون إليه لينتجوا (٣٠٠٠٠٠) طناً من القطن، تقلص حتى لم يعد يشمل في النهاية عام ١٩٥٣ إلا ١٣٠٠٠ من المستعمرين يعملون على ٢٥٠٠٠ من الهكتارات المروية ولا ينتجون أكثر من أربعة آلاف طن من القطن في كل عام. ومع ذلك بددت مبالغ طائلة بالنسبة لذلك العصر في البحوث والأعمال التحضيرية دفعت كلها بسخاء للشركات التي كلفت بهذا المشروع، في الوقت الذي أهملت فيه الدراسات الأساسية التي تتعلق بالقضايا الاجتماعية وبنية التربة لمعرفة صلاحيتها لمثل هذه المشاريع. ثم أتت أزمة عام ١٩٢٩ مع انخفاض الأسعار الرهيب في سلع الاستيراد والتصدير، الذي أدى إلى كساد عام في الاقتصاد نجم عنه انخفاض هائل في الميزانيات التي تمولها الرسوم الجمركية.

إلا أن بوادر الانفراج الاقتصادي بدأت تلوح منذ عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ وبخاصة في أفريقيا الغربية الفرنسية. فوصل انتاج فستق

العبيد (الفول السوداني) إلى المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٣٠، ثم وصل إلى ٧٢٢٦٠٠ طن في عـام ١٩٣٧. ولكن هذا الوضع مال إلى التدهور خلال الحرب العالمية الثانية بسبب فقدان الرفد المالي المتأتي من ميزانيات الدول المستعمرة. وهبط محصول فستق العبيد (الفول السوداني) إلى ٢٣١٠٠٠ طن في عام ١٩٤٢. ولكن الانقطاع عن الوطن الأم (أي الدول المستعمرة) أدى من ناحية أخرى إلى ظهور أول نهضة صناعية في السنغال بإنشاء معامل الزيوت. ولكن الاقتصادي بقي في مجموعة اقتصاداً استعمارياً في بنيته، إذ كانت نسبة ٩٥٪ منه على الأقل تعتمد على الزراعة وعلى المتاجرة بالمواد الأولية التي تنتجها الزراعة وخامات المناجم. وكان الكاوتشوك الذي يجنى من غاباته الطبيعية في أفريقيا والذي كان له أهمية اقتصادية كبرى في بادئ الأمر، قد انتهى أمره منذ عام ١٩١١ بعد أن صار يستخرج من مزارعه الأسيوية. أما فستق العبيد (الفول السوداني) فقد زادت أهميته في السنغال والسودان، ثم يأتي بلح الزيت بعده في الدرجة الثالثة بين هذه المنتجات الثلاثة التي كانت تشكل في عام ١٩٠٩، ٨٧٪ من قيمة الصادرات. ولكن مالبثت الكاكاو أن زاحمت فستق العبيد في النجاح بعد أن دخلت البلاد منذ عام ١٩٠٨ وزرعت في أنديني على يد سلطات ساحل العاج. كما زاحمته القهوة (في ساحل العاج وغينيه)، وبقي القطن والسيزال (نوع من النباتات الليفية) ثانويين في براري السافان (٧٤٠٠ طن عام ١٩٢٩، ١٦٥٠٠ طن عـام ١٩٣٨). وتقدمت زراعة الموز في غينيه قبيل الحرب العالمية الثانية، أما الأخشاب فقد زادت أهميتها زيادة كبيرة وبخاصة في ساحل العاج.

أما في أفريقيا الإستوائية الفرنسية فقد انصب الإقلاع الاقتصادي الذي أتى متأخراً على جني الكاوتشوك وخشب الغابات (في الغابون وغينيه)، وفستق العبيد (الفول السوداني) والقطن في

براري السافان. وانحط شأن العاج انحطاطاً سريعاً بعد المذابح التي تعرضت لها الفيلة على أثر استعمال الأسلحة الحديثة. ومما يلاحظ في هذا الاقتصاد انحطاطاً سريعاً بعد المذابح التي تعرضت لها الفيلة على أثر الأسلحة الحديثة. ومما يلاحظ في هذا الاقتصاد الذي كان يعتمد على الالتقاط وعلى استنزاف خيرات البلاد وعلى جمع مايمكن جمعه دون أية محاولة للإنماء، هذا الاقتصاد الذي وصفه بعض المراقبين في ذلك العصر بأنه اقتصاد قصير النظر، كان سببه أنه على الرغم من أن الأسعار المرتفعة للمنتجات المستوردة من الخارج، فإن الميزان التجاري في الكونغو بين عامي ١٩٠٢ - ١٩٠٦ كان يشير إلى أن أثمان الصادرات فيها كانت تفوق أثمان الواردات. ومن جهة أخرى فإن الصفة التجارية للاستثمارات تبدو واضحة من هذا التقرير الذي صدر عن بورصة باريس في ٤ حزيران - يونيه - لعام ١٩٤٥ عن الشركات العاملة في أفريقيا الفرنسية السوداء، حيث يقوم نشاطها كما يلي: ٦٣٪ للتجارة، ١٦٪ للمزروعات والغابات، ٧٪ للمناجم و٤٪ فقط للصناعة. وكانت المناجم (الذهب والنحاس) يشرف عليها بالدرجة الأولى السكان المحليون مستعملين طرائقهم التقليدية. ولم تكن المحاولات التي كانت غايتها إبعاد الأفريقيين عن هذا المجال تهدف إلى تحديث هذا القطاع من الاقتصاد ذلك لأن الاستثمارات فيه كانت تعطي مردوداً عالياً وهو على حالته الراهنة. والشركات التي عملت في هذا المجال، مثل شركة سيغيري للمناجم، وشركة الوادي الذهبي (وهي انكليزية)، إنما كانت تهدف إلى استثمار مالدى بعض بسطاء الرأسماليين من فائض الأموال. وثمة مظهر آخر لهذه البنية الاستعمارية هو صفة التبعثر في ذلك النشاط الاقتصادي الذي كان يتمركز على السواحل ومحاور الأنهار وبعض المراكز الداخلية. وكلما اقتصر سلم المنتجات على المواد الخام كلما بقيت مناطق واسعة من الناحية العملية خارج نطاق الاقتصاد العام. وهكذا

لم تعرف أفريقيا أي تكامل اقتصادي. وعلى العكس من ذلك كان التكامل الاقتصادي للوطن الأم الدولة المستعمرة) مترابطاً تماماً وهو دائماً في طريق النماء. وهكذا كانت العملية التجارية، هي ٦٦٪ للصادرات و٤٤,٥٪ للواردات، ثم زادت هذه النسب في عام ١٩٣٢ على التوالي إلى ٨٢٪ و ٦٩٪ وذلك بسبب الوضع الجمركي الذي فرضت عليه حماية مشددة.

وكانت نتائج هذا التسلط شديدة الوطأة على الأفريقيين الذي نهبوا عن طريق مجموعة من الأجهزة الاقتصادية. فقد فرضت عليهم ضريبة الرأس بعد الرسوم الجمركية، وأصبح لها المكان الثاني (إن لم يكن الأول) في واردات الميزانيات. وكانت تحدد بشكل تعسفي على أساس تعداد السكان. وكان ينبغي أن تدفع هذه الضريبة نقداً الأمر الذي كان يدفع الفلاحين إلى بيع محصولاتهم اللازمة للتصدير. وعند الحاجة كانوا يحتجون بقلة ذات اليد عند الأفريقيين ليفرضوا عليهم السخرة «في حقول قطن القائد»، أو الأعمال العادية في بناء الطرق والمرافئ والخطوط الحديدية التي بنيت كلها بأيدي الأفريقيين من الرجال والنساء ولم تكلف الشركات التي قامت بمدها إلا أثمان الآلات على أبعد الحدود. وكان على النساء أن يربصن الطرقات كما يفعلن بأرض بيوتهن، ويمضين في ذلك الأيام والأسابيع. ولا يستطيع أحد أن يحصي عدد ساعات العمل التي اغتصبت منهن على هذا النحو. وتنتصب اليوم خطوط السكك الحديدية (الكونغو - المحيط) و(تييز - كاي) شواهد حقيقية كشواهد القبور فوق جثث الآلاف من النساء اللواتي قضين وهن يعملن في بنائها. وعند غياب الرجل الذي فرضت عليه الضريبة أو فراره كان يؤخذ نساؤه وأولاده فيجمعون بالجملة في أفريقيا الإستوائية رهائن في معسكرات الموت. ذلك لأن هؤلاء الرهائن لم يكن يقدم لهم الغذاء. ويجب أن نضيف إلى ذلك اغتصاب أفضل الأراضي الذي أصبح مشروعاً في أفريقيا الغربية الفرنسية

بفضل القرار الذي صدر في عام ١٩٣٥ بشأن الأراضي المهجورة. وقد وزعت كثير من الأراضي التي وصفت بهذه الصفة على الشركات الخاصة، وكذلك الغابات والأراضي المفروزة الداخلة في حدود المدن، الأمر الذي أدى إلى المقاومة من قبل أصحابها الأصليين من أمثال الليبو في دكار.

وكان ثمة نوع آخر من الاغتصاب البارع هو إنشاء مخازن البذور من قبل جمعيات تعاونية وطنية كان هدفها من حيث المبدأ تعاونياً ولكنها تحولت شيئاً فشيئاً إلى وسيلة للاختلاس. وقد تعمم هذا النمط من الجمعيات مابين عامي ١٩٣٠ - ١٩٣٣، ولكن البذور التي كان يحتاجها الفلاحون لم تكن تصلهم إلا في القليل النادر بسبب أن رئيس مجلس الجمعية التعاونية العام كان بإمكانه أن يتصرف بها «كما تقتضي الحاجة». وإذا علمنا أن الزراعات التصديرية قامت على أسس نظرية للاستثمار دون أن تضع في حسابها حماية الأراضي المزروعة، وإذا أضفنا إلى ذلك أن ارتفاع الأسعار الذي يصيب الفلاح هو دائماً ارتفاع أسعار السلع المستوردة، بينما ارتفاع أسعار ماينتجه هو كانت تبتلعه الفوائد في الشركة الاحتكارية التي يعمل بها، لفهمنا أن هذا الفلاح المستنزف في عرق جبينه وفي قلة موارده المالية وحتى في أراضيه نفسها، كان غالباً مايفضل الرحيل. وهذه الهجرات من الريف إلى المدينة كانت سبباً في تضخم المدن وخاصة الساحلية منها التي كان الاقتصاد فيها أكثر تطوراً وتستقبل الأذرع العاملة بشروط أقل تعسفاً مما كانت تعانيه في الداخل. وعلى هذا الشكل هاجر عمال السودان (النافيتان) إلى ساحل الذهب وساحل العاج ليساعدوا في النهضة التي ظهرت تباشيرها في هذه البلاد في الوقت الذي كانوا يشكلون خسارة لمناطقهم التي أتوا منها. ولم يكونوا يرسلون إلى ذويهم إلا دريهمات قليلة مما كانوا يوفرونه من أجورهم الهزيلة، ذلك لأن قسماً هاماً من

هذه الأجور كان يمسكها عليهم رب العمل أو الإداري على أساس أنها توفر لهم ولمصلحتهم في المستقبل، بينما كانت في الواقع تشكل رأس مال قابلاً للاستثمار أو وسيلة لابتزازهم من قبل السلطات. ولم يكن من شأن الحربين العالميتين وأزمة عام ١٩٣٠ إلا أن تزيد في سوء هذه الأوضاع العامة التعسة. والسبب في ذلك هو المجهود الحربي الإضافي الذي فرض على السكان كما حدث في أفريقيا الإستوائية الفرنسية مثلاً من أجل التلطيف من فقدان المعونات التي كانت تأتي من فرنسا، أو بسبب السوق السوداء التي رفعت الأسعار، وبسبب الاقدام الكبير على طلب المواد الغذائية والأساسية. فبسبب فقدان الرز والبترول والقطن كان ثمة ردة إلى الاقتصاد الزراعي. وقد حدثت خلال الحربين العالميتين وخلال أزمة عام ١٩٣١ مجاعات لا تزال ذكراها حية في واداي وكانم وأوبانغي والغابون وبلاد الدوغون وفي ڤولتا العليا والنيجر حيث توفي خمسة عشر ألفاً من الجوع في عام ١٩٣١. وتلا ذلك انتفاضات وثورات سياسية، ولكنها كانت أقل قدرة على التأثير مما حدث في المدن بسبب ظهور طبقة عاملة هناك، ونقابات بدأت منذ تلك الحقبة تعبر عن معارضتهم بالفعل لا بالقول. ففي عام ١٩٢٥ ألقي القبض على ثلاثة ممن قادوا إضراباً جزئياً في سكك حديد داكار وجلدوا. وتلا ذلك إضراب عام رفضت فيه قوات البامبارا التي استدعيت للقضاء عليه أن تطلق النار على المتظاهرين مجبرة بذلك السلطات على أن تطلق سراح المعتقلين. ثم صدر قرار عام ١٩٣٧ الذي نظم النقابات، ولكنه كان مع الأسف محدود الأثر، إذ من أجل أن تكون نقابياً كان يجب عليك أن تتكلم وتقرأ وتكتب الفرنسية بكل طلاقة. ثم قام إضراب عام ١٩٣٨ الذي أدى فيه تدخل الجيش إلى سقوط ستة من القتلى، فتلاه إضراب عام انتهى بحل وصل إليه المضربون بعد مفاوضات قامت بينهم وبين الحكومة العامة لداكار.

فهل كانت هذه المرحلة من الاستعمار سلبية فحسب؟ بالتأكيد لا. حقاً إن الطرق لم يستفد منها الأفريقيون يومئذ لأنهم كانوا مشاة لا يملكون السيارات ويستعملون المسالك القديمة في أسفارهم، ولكنها مع ذلك سهلت الاتصال بالعالم الخارجي وهي اليوم قيد الاستعمال. كما أن السكك الحديدية كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى نقل الثروات الأفريقية إلى الخارج، ولكنها سهلت مع الزمن النهوض بنشاطات اقتصادية أخرى. ومن ناحية ثانية فإن الأفريقيين الذين كرسوا أنفسهم للزراعات التصديرية وفروا مع الزمن بعض الرساميل التي قامت على أساسها طبقة اجتماعية مميزة في كل من السنغال وساحل العاج وساحل بينان. وقد استعملت هذه الطبقة بدورها عمالاً من الداخل في أعمالها هي، منشئة بذلك بذرة رأسمالية للتطور. ففي عام ١٩٣٨ كان ثلثا الفلاحين الذين يزرعون القهوة في ساحل العاج من الأفريقيين. وفي المجال الصحي كان قد بدئ بعمل عظيم، فالخدمات الطبية كانت تقدم مجاناً بعد أن كانت الحالة الصحية قبل ذلك سيئة للغاية. إذ أن الأوبئة والأمراض الاستوائية المستوطنة (كالملاريا وداء المتحورات وحمى النخاع الشوكي ومرض النوم والجذام والداء المصعي وغيرها) إضافة إلى الأمراض الدخيلة تفتك بالسكان بكل مافي هذه الكلمة من معنى. وفي عام ١٩٠٥ أوجدت مصلحة الـ (A.M.I)[٦] لتحسين الخدمات الصحية، وأنشئ معهد باستور في برازافيل في حوالي عام ١٩١٠ وفي داكار عام ١٩٢٤، وفي كوناكري وباماكو أنشئ معهد للجذام في عام ١٩٣٤. وبذل الدكتور جامو جهداً كبيراً في التخفيف من آثار مرض النوم بتنظيمه حملات متحركة لمعالجته وحقق بذلك نتائج باهرة في تدابير الوقاية منه. وأنجز رجال البعثات وبخاصة الدينية منها في هذا الميدان عملاً عظيماً لا يمكن إيفاؤه حقه من التقدير بما أبدوه في أعمالهم من نزاهة مطلقة.

---

٦ – الإسعاف الطبي الأهلي: A.M.I: ASSISTANCE MÉDICALE INDIGÈNE.

إلا أننا يجب ألا ننسى الإشارة إلى أن الاستعمار نفسه بما سببه من سوء التغذية للعمال والإرهاق الجسدي الذي سببه لهم كان من أسباب انتشار الأمراض التي كانت تجمعات العمال في المراكز والمدن التي شهدت نشاط المستعمرين بؤراً مناسبة لنشرها. كما أن انفصال الزوج عن زوجته لمدة طويلة كان له نتائج سلبية على الصعيد السكاني يضاف إلى ذلك المجازر الناجمة عن أعمال القمع الكثيرة. وقد أدى العمل الإجباري إلى تناقص عدد السكان في كثير من البلاد وبخاصة الغابون. وإذا لم يكن ثمة سكان أصحاء ولا زيادة في السكان فليس هنالك يد عاملة. ومن هنا يمكن أن نفهم صيحة الإنذار التي أطلقها ألبير مسارّو في العشرينات من هذا القرن طالباً «المحافظة على الرأسمال البشري وإنماءه من أجل إمكان تشغيل واستثمار الرأسمال المالي». كما صرح جوليان لوسيزن مدير شركة أفريقيا الغربية الفرنسية (C.F.A.O) هذا التصريح الفظ: «إن علينا أن نصنع الأسود». وبوجه عام فإن الاستعمار أوجد على كل حال أرضاً للتطور الداخلي، فقد نشأت شركات مغلقة ومنطوية على نفسها أخذت تعمل بخميرة من الأموال والأفكار الأوروبية الجديدة. وأخذت الملكيات الخاصة التي لم تكن معروفة حتى ذلك الوقت إلا في حدود ضيقة، أخذت تظهر في المناطق الساحلية على الأخص وفي المدن. ولكن المهر الذي كان يقدم للخطيبة في الماضي كرمز ورباط تحول وبخاصة في المدن، إلى ثمن كغيره من الأثمان.

ب – البُنى السياسية

ولكن ماهي البنية السياسية الحقوقية لهذا النظام؟. كانت فرنسا تسيطر في أفريقيا الغربية على أراض متصلة تساوي مساحتها تسعة أمثال مساحة فرنسا نفسها، أي حوالي خمسة ملايين من الكيلومترات المربعة. وكانت هذه البلاد شديدة التنوع مابين مناطق الحوذ الصحراوية حتى غابات بلاد غيرزي ومايومبي الكثيفة. وربما

كان هذا الامتداد نفسه هو الذي دفع الفرنسيين إلى تطبيق نظام قاس يستطيع أن يحقق الترابط بين هذه المساحات المتباينة من البلاد. إلا أنه كان يوجد بالإضافة إلى ذلك أسباب تاريخية. فالإمبراطورية الفرنسية في أفريقيا السوداء كانت قد ورثت في عهد الجمهورية الثالثة نظاماً أتوقراطياً يعود إلى عهد نابليون الثالث. فالأرض السنغالية الصغيرة التي كانت تسيطر عليها فرنسا سيطرة كاملة حول سان لويس وغوري ودكار وروفيسسك (الكومونات الأربع) كان بإمكانها أن تندمج بسهولة مع فرنسا وقد اندمجت بالفعل. وعلى ذلك أصبحت السنغال نقطة الانطلاق لفتح ماتبقى من أفريقيا الغربية. فيمكننا إذن أن نفهم لماذا حاول الفرنسيون استقطاب بقية مافتحوه من أراضي ليجعلوه خاضعاً للنمط نفسه الذي كان سائداً في السنغال. ولكن الظروف في هضاب اللوبي وجبال بلاد الدوغون كانت تختلف اختلافاً بيناً عن ظروف سان لويس ومجتمعها الخليط من الناحيتين البيولوجية والثقافية لدرجة أن هذه المبادرة كانت رهاناً غير مضمون العواقب. ومن هنا أتى تخبط السياسة الفرنسية الاستعمارية التي تاهت بين طوباوية الدمج وسراب الإلحاق.

ويجب أن نشير أيضاً إلى أن الفتح كان يعتمد على التنظيم العسكري وأن مساحات بكاملها من الأراضي المفتوحة بقيت لمدة طويلة تحت الإدارة العسكرية. وقد انعكست نتائج هذا الوضع في البزات العسكرية المزخرفة للقواد العسكريين وفي مظهر الحرس وتقديم التحية العسكرية التي كانت من مستلزمات الأبهة التي تحيط بممثلي السلطة. ومما لاشك فيه أن الفكر المنهجي والشعور الديمقراطي المغلف بقليل أو كثير من الغموض قد لعبا دورهما في وضع نظام هرمي يكون على رأسه وزير المستعمرات وفي قاعدته الرعايا من سكان المستعمرات الذين كان عليهم أن يتقدموا على طريق الاندماج مع الوطن الأم.

ولكن مابين هذه المبادئ والواقع كانت ترتيبات كثيرة. فقسمت الأراضي الفرنسية في بادئ الأمر إلى زمرتين: أفريقيا الغربية الفرنسية المؤلفة من سبع أرضين أصبحت بعد ذلك ثمان عندما جزئ السنغال الأعلى - النيجر في عام ١٩١٩ ليتشكل منه مستعمرتان هما السودان وفولتا العليا، أما بقية الأرضين فهي السنغال وموريتانيا وغينية وساحل العاج والنيجر وداهومي. أما أراضي أفريقيا الإستوائية الفرنسية فكانت تتألف من الكونغو والغابون وأوبانغي - شاري وتشاد، ثم دمجت لفترة من الزمن في مستعمرة واحدة لم يكتب لها البقاء لأنه لوحظ أن هذا القرار لم يكن عملياً. وكان على رأس هذا الجهاز وزير المستعمرات المسؤول عن الإدارة الاستعمارية أمام المجلس الوطني الذي كان من حيث المبدأ هو الذي يسن القوانين لهذه المستعمرات. ولكن قلة اهتمام أعضائه وقلة معرفتهم بشؤون المستعمرات جعلهم يوكلون إلى وزير المستعمرات أمر إدارتها بقرارات. ولكن الوزير نفسه كان بعيداً وكثير الانشغال، إذ كان يدير بالإضافة إلى المستعمرات التي ذكرناها مدغشقر والممتلكات الفرنسية في شمالي أفريقيا، وكذلك مستعمراتها في كل من آسيا وأمريكا.

فكانت الشخصية الأساسية إذن بشكل طبيعي هي شخصية الرجل الذي كان عملياً على رأس الإدارة في كل مكان من الاتحادات الفرنسية وهو الحاكم العام. وبما أنه ممثل حكومة الجمهورية الفرنسية والمنفذ لسلطاتها فهو الذي ينظم الميزانية الاتحادية، وهو رئيس القوى المسلحة ورئيس المصالح الإدارية المركزية للاتحاد. وهكذا فإن أي قانون أو قرار يأتي من فرنسا لايصبح نافذاً في قطاعه إذا لم يتبناه. وقد أعطاه هذا الوضع عملياً نوعاً من حق الفيتو على مالا يعجبه من التدابير آخذاً بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية الممثلة بقوة في البارلمان والحكومة. وكان مجلس الحاكم الذي يعاونه مؤلفاً من

السكرتير العام للإدارة ومن القائد العام ومن المحامي العام وغيرهم. ولكنه لم يكن يملك إلا صفة استشارية. أما سلم الدرجات الذي يلي ذلك فكان مؤلفاً من الحاكم رئيس الأرض ممثلاً عن الحاكم العام وكان له هو الآخر مجلسه الاستشاري. وكان المبدأ هو أن الحاكم العام يحكم والحاكم يدير. ولكن البعد هنا أيضاً تدخل ليعدل من شدة هذا المبدأ تعديلاً كبيراً. فبينما كانت دوائر محافظت الأرض تتلقى أوامرها من دكار ثم من ليبرڤل وبرازاڤيل فإن أوامر حاكم المقاطعة هي التي تنفذ ميدانياً وعلى الفور.

وكانت الحكومة تقود العمل بواسطة شبكة من رؤساء الدوائر صار يساعدهم فيما بعد رؤساء أقسام. وكان رئيس الدائرة عملياً محور هذا النظام، فهو الذي يكلف بإعداد القرارات وهو الذي ينفذها. وعليه أن يكون قاضياً ومالياً ومهندساً للأشغال العامة وشرطياً ورجل أمن وقائداً عسكرياً وأمين مستودع ومفتشاً للتعليم وخبيراً صحياً ومدير تجنيد. وبالاختصار كان يجب أن يكون خبيراً بكل شيء ومسؤولاً عن كل شيء في حكمه. وبفضل المساحات التي كانت تفصل بين الأرضين فإن رئيس الدائرة كان يعتبر «إله الريف». وكلما سمح له أن يتولى وظيفته لمدة أطول كلما أصبح مع الزمن قادراً على مواجهة الأعباء المختلفة التي يكلف بها. وكان عليه أن يعرف الأشياء والأشخاص معرفة دقيقة كي يستطيع أن يتخذ القرارات الأكثر حزماً. وقد ترك بعض رؤساء الدوائر دراسات وافية عن القطاع الذي كلفوا بإدارته. وعندما ينقل هؤلاء الرؤساء إلى أعمال أخرى، وهذا ما كان يحدث دائماً، فإنهم يصبحون «صالحين لعمل أي شيء» في هذا النظام الاستعماري. ومن جهة أخرى فإن ظروف عزلتهم والسلطات المطلقة التي كانوا يمارسونها كانت تجعل الذين لا تدير رؤوسهم نشوة السلطة قلة نادرة. وإذا لم يموتوا كلهم في ظل الاستعمار فإن من يبقى منهم حياً بعد خدمته يكون الاستعمار قد

نال منه نيلاً كبيراً. ومن استطاع منهم أن يسيطر على نفسه ويتخلص من سوء استعمال السلطة فأولئك هم النفوس الزكية أو الأبطال. ولكن الأغلبيــة الغـالبـة لم تكن تسـتطيع دائمـاً أن ترفض هذه النشـوة الاستوائية لحق التفخيذ (هذا الحق كان معروفاً في العصور الوسطى، ومؤداه أن للسيد الاقطاعي الحق في أن يكون أول من ينال العروس العذراء قبل زوجها من رعاياه. وقد استعمل الفرنسيون هذا التعبير في أفريقيا مشوهين بذلك كرم الضيافة الأفريقية). وكان هذا الحق يرتكز على أن تقدم لرئيس الدائرة أثناء تجواله (وغالباً مايكون ذلك بناء على طلبه) أجمل البنات العذارى في المنطقة التي يصل إليها. وكان بعض هؤلاء البنات، كما قيل، يرتجفن كأوراق الأشجار لتخيلهن أنهن ذاهبات إلى الموت (إذ أن اللون الأبيض كان يعتبر في الديانة والقصص الأفريقية لوناً جنائزياً). وقد تمكن بعض النخبة من رؤساء الدوائر أن يتخلص من رغبته في فرض سلطته للحصول على أمثال هاته الفتيات، لا لشيء إلا ليظهر أنه الأقوى. بينما ذهب آخرون بعيداً جداً في ضغوطهم واستعمال سلطاتهم لتحقيق هذه الغاية. وقد انتشرت قصص كثيرة في التقارير التي أقيمت فيها دعاوى أمام السلطة. ولا يزال بعض العجائز من الرجال في الريف الأفريقي، كانوا شهوداً أو ضحايا لمثل هذا الابتزاز في الماضي، يروون قصصهم وهم يهزون رؤوسهم التي علاها المشيب.

تلك كانت بنية السلطة. أما الأفريقيون فكانوا ينقسمون إلى طبقتين: المواطنين من مواليد كومونات السنغال الأربع، وبقية الأفريقيين. أما المواطنون (السنغاليون) فكان لهم الحقوق السياسية نفسها التي للفرنسيين. وكان لهم مجلس عام ويرسلون ممثلاً عنهم إلى المجلس الوطني في باريس. ولكنهم حافظوا على وضعهم الخاص (كتعدد الزوجات مثلاً). وكان كل الرعايا مدعوين لأن ينالوا حق المواطنة. إلا أنه منذ مابعد الحرب العالمية الأولى ظهرت نظرية

معارضة لهذا الاتجاه أخذت تنادي بسياسة الاتحاد واحترام أعراف وعادات الأفريقيين. وكانت سياسة تبطن في الواقع رفضها للمساواة مع الأفريقيين دون أن تعلن عن ذلك بالنص. وكانت الصفة المعبرة التي تطلق على رجال السلطة الحق في أن يتخذوا تجاههم عقوبات تأديبية (السجن أو الغرامات) من أجل مجموعة من الأسباب منها على سبيل المثال الامتناع عن تحية رئيس الدائرة أو العلم الفرنسي. وكان الاعتقال الاداري في بعض الأحوال وسيلة لتجنيد اليد العاملة من أجل أعمال السخرة. ولم يكن للرعايا الحق في دخول المستشفيات نفسها التي يدخلها المواطنون الفرنسيون، إذ كان ثمة مستوصفات خاصة للوطنيين. وعندما كانوا يجندون لم يكن لهم الحق في حيازة الأحذية، وقلما كانوا يصلون إلى مرتبة الضباط، ولا يمكن من حيث المبدأ أن يتجاوزوا رتبة النقيب. وكانوا يصلون إلى أولى الدرجات في محكمة المقاطعة أو محكمة القسم، وإلى الدرجة الثانية في محكمة رئيس الدائرة. ، وبما أن رئيس الدائرة هذا لم يكن يفهم عموماً لغات البلاد فإن المترجم هو الذي يشرح له الدعاوى التي يبت فيها في مساء اليوم وحوله الهدايا التي يحملها إليه الكرماء ممن لهم مصالح في هذه الأحكام.

ثم صدر في عام ١٩٣٧ مرسوم يتعلق باكتساب المواطنة الفرنسية عدد أحد عشر شرطاً ضرورياً لاكتسابها وقوى الأوضاع التي كانت سائدة في الماضي. والواقع أنه في عام ١٩٣٧ لم يكن قد دخل في «العائلة» الفرنسية من الأفريقيين الذين لا يمتون إلى أهالي الكومونات الأربع السالفة الذكر إلا أربعمائة ألف من بين خمسة ملايين من السكان بقوا ممنوعين من «المرور» دون أن يحدد لهم مستقبل واضح من حيث الانتماء.

ولكن موضوع الزعماء المحليين كانت له تسوية أخرى أكثر وضوحاً. فعلى المستوى الحقوقي كان موضوع العشرات من المحميات

التي أنشأتها فرنسا بواسطة معاهدات مع الزعماء الأفريقيين قد انتهى أمره بالقرار الذي أصدرته فرنسا من جانب واحد في ٢٣ تشرين الأول أكتوبر من عام ١٩٠٤ أعلنت فيه انتهاء أمر هذه المحميات. وجرت حركة تطهير للزعماء المعارضين: فألفايايا الذي كان قد ساعد الفرنسيين في فتح بلاد الكونياغي اختطف في كوناكري ونفي إلى داهومي في عام ١٩٠٥. ثم بعد أن أعادوه ألقي القبض عليه ونفي إلى بورت - إتيين حيث مات هناك. وفي خلال ذلك كانت الفولتا قد قسمت بين ألفايا وسوريا SORIYA. كما أوقف تييير نوأليو والي غومبا ونقل إلى معسكر جزر لوس حيث مات هناك في عام ١٩١٢. وكان الفرنسيون في بادئ أمرهم يعتمدون على السلطات المحلية في ترسيخ أقدامهم، ولكن بعد عام ١٩١٠ أعلن وليام پونتي الحاكم العام أنهم يشكلون واجهة يجب التخلص منها. ثم أعلن الحاكم ڤان وولنهوڤن «أن رئيس الدائرة وحده هو المسؤول، وأن الزعيم الوطني ليس أكثر من أداة مساعدة». إلا أن كثيراً من الزعماء التقليديين أصبحوا رؤساء إداريين. ففي الموسّي مثلاً نزعوا من الموغونايا الزعيم الأصلي حقه في فرض الضرائب والتجنيد وإقامة العدل... الخ. فقطعوا بذلك رأس النظام التقليدي ولم يبقوا منه إلا الأعضاء. ولكن هذا التدبير لم يؤد إلا إلى غموض النظام الإداري المباشر الذي أسند إلى الفرنسيين. إذ لو أن زعيم مقاطعة (كانتون) الموسّي كان في نظر الحاكم العام الفرنسي مجرد دولاب في النظام الإداري الجديد، فإنه بقي في نظر المواطن الأفريقي «زعيمه» كما كان في الماضي بما اعترف الفرنسيون له من السلطة، ولم تغير شرعية الولاء له شيئاً من طبيعتها. وهكذا كان يوجد من وجهة النظر الأفريقية ومن الناحية الموضوعية على السواء، إدارة غير مباشرة. وكانت المرتبات التي يتقاضاها زعماء الكانتونات تافهة جداً فكان لابد من إصلاح أوضاعهم لتعود لهم هيبتهم في نظر الرعايا. وكانت

المؤسسات التمثيلية الوحيدة في هذا النظام هي مجالس الوجهاء الوطنيين التي سمح بها في قرار عام ١٩١٩ والتي لم يكن لها إلا دور استشاري. وفي عام ١٩٣٩ لم يكن يوجد (في أفريقيا الغربية الفرنسية) إلا ثلاث وعشرون بلدية مختلطة أربعة عشر منها في السنغال. وكانت المصالح الاقتصادية للشركات الخاصة تجد دائماً من يدافع عنها في المجالس الحكومية.

وكان الجيش أحد العناصر الرئيسية الهامة في السلطة. والرماة الذين يسمون بالسنغاليين لأن الأوائل منهم قد أتوا من السنغال كانوا قد جندوا على يد زعماء المقاطعات. ومن لم يلتحق بالرماة كان يلتحق «بالقسم الثاني» الذي توكل إليه الأشغال العامة. ثم أخذ الشباب يفرون من الخدمة العسكرية وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى وبعد أن رأوا من عاد منها من المشوهين الذين خرجوا من معارك ڤردان والسوم. حتى أنه قامت أعمال تمرد مكشوفة قضي عليها بكل قسوة كتلك التي حدثت في بيليد وتمو بقيادة ديوري تراوري، أو التي حدثت في بلاد سومبا. ولكن شعوباً أخرى كانت تقليدياً تميل إلى الحرب، فوجدت في الخدمة العسكرية مهنة ممتازة. وكان يوجد في عام ١٩١٨ مائتان وأحد عشر ألفاً من الرماة من أفريقيا السوداء هم الأزهار الندية في هذه البلاد، وقد استعملوا على نطاق واسع ليكونوا موجات الصدام الأولى في وجه الألمان.

وعندما كان هؤلاء الرماة أو المحاربون القدماء يعودون من الخدمة العسكرية، كانوا يشكلون طبقة اجتماعية خاصة. فهم يقبضون معاشاتهم التقاعدية ويعيشون عيشة رخاء إذا لم يبددوا مواردهم. وهم أكثر استنارة وفهماً للأمور من أخوانهم الذي بقوا في الوطن. ولكنهم كانوا غير قادرين على أن يجدوا مكاناً لهم في المجتمع الذي تركوه خمسة عشر عاماً (وكانت الخدمة تستمر ثلاث سنوات)، لذلك فإنهم كانوا يشكلون عنصراً لاشك فيه من عناصر الغليان وخميرة

للنقمة وعاملاً سياسياً حاسماً. وقد اشتكى كثير من رؤساء الدوائر من أفكارهم المدمرة التي عادوا بها، بالإضافة إلى أن ماكانوا رأوه من البيض وإن كان يجبرهم على احترام قوته المادية، لم يكن يدفعهم إلى الاعتراف بتفوقهم الأدبي، ولكن الجهاز الإداري تمكن أن يمتصهم في قنواته بواسطة ماأنشأ لهم من التنظيمات وماقدمه لهم من أوسمة التكريم.

جـ - البعثات التبشيرية

كانت البعثات التبشيرية عاملاً ذا شأن. وهي على الرغم من أنها لعبت دوراً أقل أهمية مما لعبته البعثات في الكونغو البلجيكية أو في المستعمرات البرتغالية، فإنها لعبت مع ذلك دوراً متعدد الجوانب في أفريقيا الفرنسية السوداء. والواقع هو أن تواجد البعثات التبشيرية، هنا كما في المناطق الأخرى، كان يرتبط من الناحية الزمنية على الأقل بتواجد القوى الاستعمارية. ومن جهة أخرى فإن المبشرين كانوا يحملون غالباً الجنسية نفسها التي كان يحملها المستعمرون. وقد دفعتهم عزلتهم في أعماق الريف بشكل طبيعي لأن يعقدوا صلات شخصية استغلتها الكنيسة، لكي تعيش وتزدهر، بأن أصبح لها من ورائها مكاسب مالية ومادية. وهكذا حصلت المجالس الإدارية لهذه البعثات على أملاك ثابتة ومنقولة وإعانات مالية من أجل ماتقوم به من خدمات اجتماعية. فإذا أضفنا إلى ذلك أن بعض الكنائس مارست التمييز العنصري لأمكننا أن نفهم الصفة المشبوهة للتعاون بين هذه البعثات وبين السلطة الاستعمارية. ومن جهة أخرى فإن هذه البعثات بتقديمها للدين من وجهة النظر الغربية المحضة، وبمناهضتها للتقاليد الأفريقية التي اعتبرتها من عمل الشيطان، وبتدميرها لكل أثر حيوي ديني أو فني، حملت الكثيرين من الناس على الاعتقاد بأن المسيحية هي مهمة البيض، وهم الذين يحملون مشعلها لمصلحتهم الخاصة.

ومع ذلك فإن كثيرين من المبشرين في تحملهم لمشاق الحياة في ظروف شديدية البؤس (منها أنه لم يكن لهم إلا إجازة واحدة كل عشر سنوات» كانوا قد بلغوا في نضالهم بساطة رجال الكنيسة في عصورها البطولية الأولى. إضافة إلى أن هذه البعثات قد أنجزت في هذه الحقبة، وخاصة في أفريقيا الإستوائية الفرنسية التي تركت لها الحكومة فيها كل القطاع الاجتماعي، أنجزت عملاً لم يكن من المحتمل أن تنجزه الإدارة الاستعمارية لأنها لم تكن تعمل في هذا الاتجاه ولا تملك الأجهزة التي تقوم بذلك. وتلك كانت حال رهبان پلورميل وراهبات سان جوزيف في كلوني بالسنغال وحال الآباء البيض في الداخل. فقد بنيت مستوصفات لا تحصى عملت فيها راهبات اندفعن بنكراهن للذات إلى حدود التضحية القصوى. كما أن معظم المدارس الابتدائية والثانوية إنما افتتحت على يد المبشرين لحاجاتهم الشخصية بالدرجة الأولى. وثم لمصلحة البلاد العامة. ومن وجهة النظر البسيطة هذه لعبوا دوراً سياسياً إيجابياً وغير مباشر لا يمكن نكرانه من حيث أن الثقافة متى اكتسبت ومهما كان المضمون الذي قدمت فيه، تصبح قوة ذاتية لا يمكن أن يوقف لها اندفاع. إلا أن المبشرين لعبوا أحياناً دوراً سياسياً مباشراً بدخولهم في النزاع مع الإدارة المحلية وبخاصة في الميدان الاجتماعي. فقد شجعوا مثلاً تحرير البنات وطبقوا إلى أبعد الحدود قرار مانديل الذي يقضي بموافقة الفتاة الطوعية كشرط أساسي للزواج، وأنشؤوا أحياناً معسكرات (كانت محل اعتراض من البعض) تلجأ إليها الفتيات غير الراغبات فيمن يتقدم إليهن للزواج. وقد أدى ذلك إلى وقوع اضطرابات تغاضت عنها السلطات المحلية. ولكن بعض الإداريين نقلوا المناقشات العلمانية المنتشرة في فرنسا إلى أفريقيا لإلجام المبشرين ومنعهم من أن يستولوا على المجتمع كله، وتدخلت كثير من المسائل الشخصية في الأمر ووصلت العلاقة بين الحكام والمبشرين أحياناً إلى درجات

عاصفة من التوتر. ولكن البعثات التبشيرية عموماً كانت إحدى الوسائل الرئيسية للتطور الاجتماعي والثقافي والأخلاقي لهذه البلاد.

د – الإســـلام

أما الإسلام، فبعد أن نظر إليه بعض الحكام في البدء على أساس أنه المرحلة التي لابد من أن يجتازها السود لينفذوا إلى المدنية، أصبح بعد ذلك غير مرغوب فيه بوجه عام، وخاصة في الأراضي الجنوبية التي كان نفوذه فيها ضعيفاً. وكان ثمة كثير من المدارس القرآنية في عهد ماقبل الاستعمار تشكل مراكز للثقافة لا يماري بها أحد بالرغم من تدني مستواها بشكل عام. أما بعد الاستعمار فقد تركت لتموت، ولم يبق منها لتستمر في دورها في تعليم القرآن إلا مدارس قليلة وبعض الكتاتيب في أحياء موريتانيا والسنغال وغينيا والسودان. وكان المرابط (أو الشيخ) لا يفارق ذهن السلطات ويحسب دائماً حسابه في سياستها الاستعمارية.(٧) وأولئك الذين يظهرون من المشايخ ميولاً استقلالية كانوا يتهمون بأنهم مخربون. ومن أمثلتهم الشيخ حمى الله الذي كان زاهداً قوي الإيمان تمكن أن يجتذب إليه كثيراً من الأتباع المتحمسين. وقد رأت فيه بعض جمعيات المرابطين التي كان لها صلات بالسلطة الفرنسية خطراً عليها فأخذت تهاجمه. وبعد عملية العصابة ASSABA التي ذهب ضحيتها أكثر من أربعمائة من القتلى والتي لم يثبت قط أنه شارك فيها، ألقت السلطة القبض عليه ونفته إلى الجزائر ومنها إلى فرنسا حيث مات.

أما خاتمة أمادوبامبا فكانت أقل مأساوية. وقد قدر عدد تلاميذه بنصف مليون من الذكور البالغين الذين تشكلت منهم رابطة مريديه. وقد ولد مؤسسها أمادو بامبا في نحو عام ١٨٥٠. وكان من

---

٧ – أنظر: ف. مونتي: «رابطة إسلامية: مريدو السنغال». إيفان. رقم ٢١. دكار ١٩٦٦.

حيث الولاء ابن أخي لات ديور الذي كان أبوه المرابط من أتباعه. وعندما مات لات ديور ذهب إلى باول وأنشأ فيها مدينة طوبى[8] التي بقيت حتى يومنا هذا قبلة مريديه. وبما أنه كان حليفاً ومحمياً من ملك باول وله قدرة على التأثير في الجماهير، فإنه سرعان ماأقلق السلطة الفرنسية التي كانت لا تزال تسيطر عليها ذكريات من سبقوه من أمثال الحاج عمر ومامادو لامين ومابا وغيرهم.

وهكذا اضطر أمادوبامبا أن يهاجر إلى جولوف حيث لاحقته الشبهات. وفي عام ١٨٩٥ نفي إلى الغابون باعتباره مثيراً للشغب ومزعجاً للنظام العام. واستمرت «هجرته هذه سبع سنوات قضى فيها وقته في قراءة القرآن وقرض الشعر في مدائح الرسول. وقد كتب واصفاً هذه المرحلة من حياته بقوله: أصبحت الشهور والأيام في نظري كأشخاص يلازمونني». وعند عودته كان استقبال أنصاره له حافلاً لدرجة أن السلطة ألقت القبض عليه من جديد في عام ١٩٠٣. وأخذ «الولي»[9] إلى السجن، ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية في عام ١٩٠٧. وقد بدا للحكومة الفرنسية أنه أصبح موالياً بعد ذلك ومات في عام ١٩٢٧.

كان أمادو بامبا منشئاً لطريقة دينية جديدة. وبلغ من تقدير مريديه له أنهم كانوا يجمعون ماء وضوئه ليتباركوا به كما كانوا يتباركون بالتراب الذي يبلله ويبيعونه للراغبين. لقد كان شيخهم ومرشدهم الروحي. وبعد أن كان من أتباع الطريقة القادرية أنشأ لنفسه ورداً (طقساً) جديداً يعتمد على ابتهالات وأذكرة خاصة. وكان يجتمع في المعقل (الحج الكبير) في جامع طوبى الكبير، الذي أصبح فيما بعد مدفناً ومقاماً لأمادو بامبا، كان يجتمع في هذا الحج أكثر من مائتي ألف من المريدين. وكانت هبات المؤمنين تصل في هذه

---

٨ - يعني لفظ «طوبى» في اللغة العربية، الهناءة أو السعادة.

٩ - الولي: هو القديس أو رجل الله.

المناسبة إلى مايساوي الأربعة ملايين من الفرنكات الفرنسية. كما كانت الصلابة الدينية الممثلة بالعطاء واضحة كل الوضوح عند المريدين.

وقد اندفع هؤلاء منذ نهاية القرن الماضي لزراعة فستق العبيد (الفول السوداني) على نطاق واسع باعثين الحياة في استعمار رائد للأرض يتزامن فيه العمل مع الأناشيد الدينية.[١٠] وكانت الحقول الجماعية التي تعمل فيها جماعية المريدين تتطلب منهم أن يعملوا في يوم الأربعاء من كل أسبوع طوال الليل وحتى ساعات متأخرة منه، وغالباً مايكون ذلك في ضوء القمر. كما كان على المؤمنين أن يدفعوا الزكاة في كل عام. وقد بلغت في وقت ما مائة وأربعين فرنكاً محلياً عن كل شخص.

هذا التنظيم الجماعي للعمل الذي وصفه البعض بأنه خطر لأنه ينهك الأرض، ووصفه آخرون بأنه استثمار اشتراكي، أعطى جماعة المريدين وشيخهم قوة كبيرة وكان عاملاً محركاً للتطور الزراعي، إن لم يكن مثالياً فهو على الأقل محرك عملي. ولم يكن أمادو بامبا، ذلك الوجه البارز للإسلام الأسود، لم يكن متعصباً لحرب مقدسة يستعمل فيها العنف، ولكنه كان متعصباً لحرب مقدسة «تقوم بها النفوس ضد الأهواء». وقد تمتع خلفاؤه من بعده بمكانة سامية ونفوذ سياسي واجتماعي في السنغال.

أما التطور السياسي فلم يكن له تاريخ بوجه عام تحت شمس الاستعمار الساطعة. ولم تعرف إلا السنغال اجتماعات الحملات

---

١٠ - إن الاهتمام بالعمل الذي حض عليه أمادو بامبا لم يكن فكرة مستحدثة في الإسلام، بل ورد في الأحاديث التالية عن الرسول: «إعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً» و«إن العمل لإعاشة الأقارب هو بمثابة الصلاة وعبادة الله». وفي مقالة بعنوان «مذهب المريدين الاقتصادي» كتب واد عبد الله في صحيفة DAKAR MATIN عدد ٦ تشرين أول - أكتوبر ١٩٦٩ أن «العمل هو وسيلة للوصول إلى الله».

الانتخابية التي حملت لأول مرة إلى مقعد النيابة في عام ١٩١٤ رجلاً أسود بالمعنى الصحيح هو بليز دياني الذي كان بارعاً إلى أبعد الحدود وتمكن أن يسيطر على المسرح السياسي حتى موته في عام ١٩٣٤ حيث حل محله غالاندو ديوف. وعندما تقاعس بعد انتخابه هاجمه حزب (S.F.I.O) الذي ظهر في عام ١٩٣٨ بقيادة المعلم لامين غاي. أما في الكونغو فإن ماتسوا المناضل القديم عاد إلى برازافيل وحاول أن ينشئ نقابة فأودى ذلك به إلى السجن. فتلا ذلك اضطرابات أوقف على أثرها خمسمائة من أنصاره. وفي بينان انفجرت الاضطرابات أيضاً في أعوام ١٩٢٣ - ١٩٣٣ بمناسبة فرض الرسوم على الأسواق وثقل الالتزامات المالية على المواطنين. فاستدعيت الجيوش من ساحل العاج (ذلك لأن الجيوش الأجنبية هي التي كانت تستعمل للقضاء على الانتفاضات) فألحقت بلومي خراباً وحشياً في عام ١٩٣٣ ندَّدت به جريدة نجم داهومي يومذاك. والواقع أن داهومي كانت من بين المقاطعات الأكثر تطوراً بفضل ماكان فيها من المدارس العامة ومدارس المبشرين.

هـ — التعليم

في عام ١٨٥٤ أوجد فيد هيرب التعليم العلماني (LAÏQUE) في فرنسا. ثم نظم هذا التعليم في أفريقيا الغربية الفرنسية بالقرار الذي صدر عام ١٩٠٣ والذي ينص على إنشاء مدرسة القرية ومدرسة المقاطعة التي تعد لشهادة (C.E.P.E) ومدرسة المدينة التي يدرس فيها أبناء المواطنين (أي الذين يحملون الجنسية الفرنسية). أما التعليم المهني فقد أنشئت له مدرسة PINET - LAPRADE DE GORÉE. ثم أنشئت مدرسة فيدهيرب فضمت مدرسة إعداد المعلمين والمدرسة الإبتدائية العليا، وكان مقرها في سان لويس فأصبحت بذلك أول مدرسة ثانوية في أفريقيا السوداء، ثم تلتها مدرسة فان فولانهوفن في دكار. ثم أنشئت في عام ١٩١٢ مصلحة التعليم في دكار،

وكذلك مدرسة إعداد المعلمين ÉCOLE NORMALE باسم وليام بونتي في غوري لتخريج المعلمين للمدارس الابتدائية. ومدرسة الطب في دكار عام ١٩١٨، ومدرسة إعداد المعلمات باسم روفيسك عام ١٩٣٩، ثم أنشئت مدرسة إعداد المعلمين في كاتيبوغو فيما بعد. كل هذه المدارس ستكون منبتاً لكادرات الموظفين في أفريقيا الغربية الفرنسية. ومن البديهي أن مضمون التعليم في هذه المدارس كان جزءاً متمماً للنظام الاستعماري. وكان من المهم تجنب أن يكون تعليم سكان البلاد من الوطنيين دافعاً للاضطراب الاجتماعي (بحسب تعبير G.HARDY)، ومن هنا أتى التقنين في التعليم، والمناهج المبتورة التي كانت تتجنب الخوض في التاريخ الأفريقي الأصيل بل وحتى التوسع في الثقافة العامة التي تؤدي إلى تنوير العقول. فكان صغار الولوف يتعلمون كيف يتعرفون على «أجدادهم الغول GAULOIS» (أي سكان فرنسا القدماء»، بينما يحفظ التوكولور دروسهم التي تعلمهم أن الحاج عمر كان من المخربين المنحوسين. وكانت اللغات الأفريقية ممنوعة في هذه المدارس ومن يستعملها يجبر على الركوع على ركبتيه في زاوية الصف. وعلى العكس من ذلك فإن الاهتمام بالتعليم الزراعي كان كبيراً ولكنه لم يؤد إلى نتائج هامة وحديثة لأنه لم يأت بأي شيء حديث. والواقع أن التعليم كان ترجمة مدرسية للعمل الإجباري. لذلك لم يكن مستغرباً من الزعماء الذين كان يطلب منهم إرسال أبنائهم إلى المدرسة أن يرسلوا بدلاً عنهم ماعندهم من صغار العبيد. ومع أن من المحتمل أن يندموا على ذلك فيما بعد، إلا أن تصرفهم هذا كان رد فعل طبيعي للدفاع عن النفس. والواقع أن المدرسة الفرنسية في أفريقيا كانت منبتاً للنخبة من الرجال الذين كانوا بعد أن يقطعوا عن مجتمعهم يشكلون البناء السفلي للهرم الإداري في البلاد.

في خلال الحرب العالمية الثانية قدمت أفريقيا الفرنسية السوداء

مساهمة واسعة جداً إلى معسكر الحلفاء في قتالهم مع أعدائهم. فقد أرسلت إلى الجبهات أكثر من مائتي ألف من الرجال، كما صودرت منها الموارد من جميع الأنواع، ووقفت إلى جانب فرنسا الحرة في تشاد أولاً مع الحاكم فيليكس إيبوي، ثم في الكمرون والكونغو وأوبانغي والغابون. وقام الأفريقيون بمحاولة للاستيلاء على دكار بوجود الجنرال ديغول، ولكن محاولتهم فشلت وتعرضوا للإبادة (تحت المقصلة) سواء من كان منهم ديغولياً أو من اتهم بذلك، وسواء كانوا أفريقيين أو أوروبيين، وقد قامت حكومة فيشي بهذا الارهاب على يد الحاكم العام بواسون الذي سقط في عام ١٩٤٣. وانفجرت عدة انتفاضات في بوبو وپورتو نوڤو وكازامانس حيث نهب طبل الحرب الكبير بعد نهب قرية إيفوك.[١١] وفي خلال ذلك كان العديد من الأفريقيين يقاتلون في فرقة ليكليرك ضد الفيلق الأفريقي الألماني ويساهمون في النزول فوق الأرض الإيطالية والپروڤانس ونورمانديا ثم يحاربون في ألمانيا نفسها ضد القوات النازية.

٢ - في الأراضي البريطانية

أ - الطرائق السياسية

الفروق بين الاستعمار البريطاني والفرنسي هي أقل بكثير مما يصفون.[١٢] ومعظم الاختلافات تأتي من العادات الاجتماعية والسياسية لكلا البلدين في أوروپا نفسها. وكنا قد تحدثنا سابقاً عن شكل من الإدارة غير المباشرة وعن التمييز بين الرعايا والمواطنين في المناطق الناطقة بالفرنسية. أما المناطق الأفريقية التي نالتها بريطانيا

---

١١ - سوري كانال: أفريقيا السوداء الغربية والوسطى خلال العصر الاستعماري ١٩٠٠ - ١٩٥٤. طبقات اشتراكية ١٩٦٤.

١٢ - راجع: م.س.كيوانوكا: «السياسات والإدارات الاستعمارية في أفريقيا: أساطير التناقضات». في دراسات تاريخية. المجلد الثالث. رقم ٢. جامعة بوسطن. ١٩٧٠. ص٢٩٥ ومايلي.

فكانت على العموم ذات موارد اقتصادية حسنة، كما كان لها في أغلب الأحيان منافذ على البحر. ولم يكن البريطانيون يتعاملون مع مستعمراتهم وفق قواعد عامة أو أعدت من قبل، وإنما كانوا يستفيدون من تجاربهم وتطبيقاتهم المتلاحقة في الوصول إلى تحديد الصيغة التي يطبقونها في الإدارة. ولكن هذه السوابق يصبح لها بعد ذلك قوة القانون، كما يقولون، ومن جهة أخرى كان ثمة مبدآن رئيسيان يشكلان جزءاً هاماً من المسلمات المقدسة في القانون العام البريطاني وقادا دائماً السياسة الاستعمارية البريطانية هما: أولاً أن الاستقلا المالي هو شرط ومقياس للاستقلال السياسي، «فإذا كان ميزانك المالي متوازناً فأنت تملك القدرة على تحمل المسؤولية السياسية». ويظهر أن البريطانيين استخلصوا هذا الدرس من تجربتهم المرة أثناء ثورة المستعمرات الأمريكية، إلا أننا يجب أن نشير إلى أنه حتى ماقبل حرب الاستقلال الأمريكية كان التقليد البريطاني القديم يتجه دائماً إلى سياسة الاستقلال الذاتي والنفور من الحكم المركزي، وذلك هو المبدأ الثاني. فهذه الأفكار العامة هي التي كانت تسري في الفتيل تحت غلاف من مختلف القرارات والتدابير البراغماتية (أي التي تهدف إلى النجاح العملي) والتي أطلق عليها اسم الإدارة غير المباشرة.

والواقع أن جـ. ماك لين حاول مابين عامي ١٨٣٠ – ١٨٤٣ أن يصوغ القواعد الإدارية والقضائية الإنكليزية في قوالب أفريقية بالتعاون مع الزعماء المحليين. ولكن المبشرين والتجار أقنعوه بأن يتخلى عن عزمه لأسباب خاصة بكل من هاتين الطائفتين وإن كانت التجربة مالبثت أن طبقت تحت أشكال مختلفة. ومن جهة أخرى فإن المستعمرات الأفريقية الغربية عرفت ازدهاراً اجتماعياً واقتصادياً أكبر بكثير مما عرفته أفريقيا الشرقية والوسطى.

في أفريقيا الغربية كانت المستعمرات الإنكليزية تتألف من

قطع مغلقة تملك جبهة فسيحة على البحر، كما تملك في أغلب الأحيان المجاري الدنيا للأنهار الهامة: غامبيا، ڤولتا، النيجر. وفي عام ١٩٠١ ألحقت الأشانتي وأصبحت مستعمرة، كما توجب على السير غولدي أن يتنازل عن السلطات الإدارية لشركة النيجر الملكية في عام ١٩٠٠ لمصلحة المستعمرات. وكانت علاقات هاتين المنطقتين مع أوروبا تعود إلى عدة قرون. وقد عهد بالاستثمارات الاقتصادية لشركات ذات امتياز، بينما عهد بالإدارة إلى حاكم مسؤول أمام سكرتير الدولة لشؤون المستعمرات ويدير البلاد بواسطة رؤساء مقاطعات. وحدث في عام ١٩٠٠ أن فردريك لوغارد الذي كان يحكم محمية نيجريا الشمالية وجد نفسه أمام نقص كبير في كادراته الإدارية. لذلك لجأ منذ أن أخضع أمراء البول إلى أن يتفق معهم على أن يترك لهم قسماً كبيراً من الروتين الإداري في مقابل أن يتخلوا عن تجارة العبيد ويقبلوا بإشراف مقيم عندهم لا يتدخل بشؤونهم إلا في حالات إساءة الاستعمال. واستمر الأمراء يمارسون القضاء في الرعية ويجمعون الضريبة التي كان مجموعها مع ذلك بسيطاً. وكانت تدفع منها نسبة الربع ثم النصف من المبالغ المجموعة إلى الإدارة المركزية البريطانية بشكل إجباري مقابل الخدمات العامة التي تقوم بتقديمها. وهكذا فإن بريطانيا بعد أن وضعت بعض القواعد التي تحدد العلاقات بين الطرفين اكتفت بأن تلعب دور الحكم دون أن تتدخل تدخلاً مباشراً إلا في بعض القطاعات التقنية (كالصحة والزراعة والمواصلات). وعمل لوغارد إضافة إلى ذلك على أن يجمع أجزاء نيجريا الثلاثة (مستعمرة لاغوس والمحمية الجنوبية والأرض الشمالية) تحت إدارة واحدة. وقد توصل إلى ذلك في عام ١٩١٤. ثم حاول لوغارد بعد ذلك أن يضع صيغاً نظرية لمبادئ الإدارة غير المباشرة في كتابه «الانتداب المزدوج في أفريقيا الإستوائية البريطانية»، وهذا يذكرنا بالانتداب المزدوج الذي أعطته الدول

لنفسها في مؤتمر برلين: أن تحمل للأفريقيين حسنات الحضارة المادية والمعنوية، وأن تستثمر في المقابل خيرات أفريقيا. وقد ذهب لوغارد إلى القول بأن الوجود الأوروبي في أفريقيا لم يكن منذ البدء يسعى سعياً خالصاً لمصلحة الأفريقيين، ثم أضاف بأن انتداب الاستثمار يمحو محواً كاملاً الانتداب الحضاري إذا لم يأخذ الأوروبيون بقاعدة الإدارة غير المباشرة ومعتمدين بذلك على الزعماء المحليين المعروفين من الأهالي على أن يكونوا أهلاً لتحمل مسؤولياتهم الجديدة. هذا المذهب الذي لم يكن في أسسه يخلو من الجوانب الإيجابية كان مع ذلك في تطبيقاته العملية يلفه الغموض. والواقع أننا يجب أن نسجل قبل كل شيء أن عدداً لا يستهان به من الزعماء الأفريقيين التقليديين كانوا قد عزلوا من مناصبهم وأبعدوا عن أوطانهم إن لم يقتلوا على يد البريطانيين أنفسهم، وذلك بسبب اتهامهم بأنهم لم يتخلوا عن الاتجار بالعبيد، وكان ذلك حقيقياً في أغلب الأحيان، ولكننا يجب ألا ننسى بأن الأوروبيين هم الذين كانوا مسؤولين عن هذه التجارة منذ البدء. ومن جهة أخرى فإنه إذا كانت الإدارة غير المباشرة ترضي أرستقراطية الأمراء والسلاطين فإن التجربة دلت على أنها لم تكن ترضي رعاياهم في أغلب الأحيان. ثم إن تجزئة الشعوب الأفريقية بين الدول الأوروبية وإقامة الحدود المصطنعة نزع من الزعماء التقليديين القاعدة المادية والأرضية لسلطتهم. وأخيراً فإن ماكان يقوم به المستعمر من رفع للمستوى الثقافي والاجتماعي يحمل في طياته بذور إفشال مبدأ السلطة التقليدية. هذا بالإضافة إلى أن هذه السلطة لم يكن لها المواصفات نفسها في كل المناطق الأفريقية. فقد لاحظوا مثلاً، عندما حاولوا أن يعمموا نمط هذه السلطة، ماطبق في نيجيريا الشمالية وطبقوا مثله في نيجيريا الجنوبية. بينما لم يكن سكان مناطق دلتا النيجر (مثل كالابار، پورت هاركور) ولاغوس منظمين تنظيماً عشائرياً فأخذوا عن الأوروبيين نظام المؤسسات البلدية. أما

الشعوب الشرقية فلم يكن لها بنية سياسية وإدارية واضحة، وكانت دويلات اليوروبا ممزقة كل التمزق على أثر الاضطرابات السياسية التي شهدتها خلال القرن التاسع عشر. وقد حاول البريطانيون مابين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ أن يدخلوا هذا النظام نفسه إلى ساحل الذهب حيث يعيش الآشانتي ذوي الأصالة السياسية القوية التي داسها الانكليز بأقدامهم بعد ذهاب ماك لين، ولكن الآشانتي بقوا دائماً يقاومون الحكم الإنكليزي المباشر حتى عاد ملكهم بريمپيه من المنفى عام ١٩٢٦. وفي عام ١٩٣٥ أعترف الانكليز بالمجلس الاتحادي لزعماء الأشانتي وأقروه على أنه السلطة الشرعية في البلاد. وقد طبق مثل ذلك بالنسبة لزعماء الداغومبا والمامپورسي في الأراضي الشمالية. ولكن كان من الصعب أن يحدد مدى انتشار سلطاتهم على الشعوب الصغيرة التي تعيش على أطراف إماراتهم. وعلى العموم فإن نجاح التجربة كان أقل بكثير من نجاحها في نيجيريا الشمالية، بينما فشلت في مستعمرة غانا الجنوبية فشلاً يكاد يكون كاملاً حيث بدأت كادرات انكليزية تمارس فيها الإدارة المباشرة منذ عام ١٨٧٤. وبالرغم من وجود مجالس للزعماء فيها فإن النفوذ المتزايد للمثقفين الأفريقيين الذين أنشئت من أجلهم مجالس تمثيلية كانت أساساً لدستور مانكيسيّم، هذا النفوذ أعاق تطبيق الإدارة غير المباشرة ونجاحها، ذلك لأن الرأي العام الذي بدأ بالظهور كان يعتبر كل تقوية لسلطة الزعماء التقليديين الذين لا يزال معظمهم متهماً بتجارة الرقيق، إنما هو سياسة رجعية لا يرضى بها أحد. وهكذا فإن نظام الإدارة غير المباشرة الذي كان المقصود منه أن يوفر نقص الكوادر الإدارية الإنكليزية أثبت عجزه عن أن يكون مبدأ عاماً وفعالاً في إدارة البلاد.

إلا أن ثمة نموذجاً آخر من المؤسسات بدا مبشراً بنجاحه في المستقبل هو المجالس التنفيذية والتشريعية. أما الأولى فكانت تتألف

من موظفين كبار يعينون لمعاونة الحاكم. بينما كان المجلس التشريعي مجلساً محلياً مهمته سن قوانين المستعمرة بعد أن يوافق عليها الحاكم أو سكرتير الدولة لشؤون المستعمرات. وقد أنشئ في غامبيا منذ عام ١٨٤٣، وفي ساحل الذهب منذ عام ١٨٥٠، وفي لاغوس منذ عام ١٨٥٢. واتخذت تدابير في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢٢ - ١٩٢٥ لتنظيم انتخاب الأعضاء بحسب طريقة تناسب المجتمع الأفريقي، ولكنه لم يحدث إلا بعد عام ١٩٤٨ أن أصبحت أغلبية هذه المجالس من الأعضاء المنتخبين بينما كانت قبل ذلك أغلبيتها من الأعضاء المعينين. ومن ناحية أخرى فإن النظام هنا كان ديمقراطياً مقيداً ولم يكن نظاماً برلمانياً. ذلك لأن السلطة التنفيذية للحاكم لم تكن مسؤولة أمام المجلس التشريعي وإنما أمام سكرتير الدولة لشؤون المستعمرات. وعند الضرورة يستطيع الحاكم أن يتخذ حق الڤيتو على قرارات المجلس المذكور. إلا أن مايلفت النظر هو أن طريقة الحكم الذاتي نضجت بسرعة وانتشرت في كل أفريقيا الغربية التي تتكلم اللغة الانكليزية. وفي عام ١٩٤٠ عندما استدعي إلى المجالس التنفيذية أفريقيون تم اختيارهم بعناية فائقة بدأت على استحياء رقابة أفريقية على شؤون الحكم وخاصة في ميدان الضرائب. وماااستدعي بليزدياني ليفعله في باريس في الحقل الدستوري حاول الأفريقيون القلائل الذين كانوا يعملون في المجالس التنفيذية والتشريعية أن يفعلوه في المجال المحلي. بيد أن النظام البريطاني الناجم عن مسلمات غير ناضجة، وصل عملياً إلى هذا النضج أو كاد، ذلك لأن المستعمرات تنظمت في مظهرها الحديث على النمط الانكليزي. إلا أننا يجب أن نلاحظ الوجه الآخر من الموضوع، فالمؤسسات الديمقراطية المحلية على الرغم من أنها سمحت للأفريقيين أن يكونوا أكثر تأثيراً في المجال المحلي بحيث خفضوا إلى أقل مايمكنهم الاستغلال المالي الذي كانوا يتعرضون له بالنسبة للأراضي

الفرنسية المجاورة، إلا أن صفة مؤسساتهم المحلية الدخيلة المحدودة جعلت منها تجربة أقل شمولية من تجربة البرلمانيين الأفريقيين الذين وصلوا، ولو على نطاق ضيق حتى إلى حرم البرلمان الفرنسي نفسه.

أما النظام التعليمي الذي طبقه البريطانيون فقد مشى على الطريق نفسها. فهنا أيضاً، وربما أكثر من أي مكان آخر، كان عمل البعثات التبشيرية عظيماً. فالجمعية التبشرية الكنسية هي التي أنشأت في عام ١٨٢٧ أول كلية جامعية في خليج الفرح (فريتاون) كانت منبتاً لكل الكادرات التي احتاجتها أفريقيا الغربية البريطانية. وبعد قرن واحد فقط تأسست كلية أشيموتا بإدارة الدكتور الأفريقي الشهير جيمس أغري. وستصبح أشيموتا منهلاً لأجيال متعددة من كوادر الإداريين ومن رجال الدولة في دولة غانا. وكانت بنية التعليم هي نفسها الموجودة في بريطانيا (المدرسة الابتدائية، والمدرسة الثانوية، والكلية، وغيرها)، ولكن المضمون كان مستمداً من المبادئ العامة التي قبلتها أفريقيا. وكانت مبادئ القراءة والكتابة في هذه المدارس يتلقاها التلاميذ بشكل أساسي باللغة الأم (أي اللغة الأفريقية المحلية)، وإذا كان هذا النظام يحد أحياناً من آفاق التلاميذ، إلا أن له أفضلية لا تبارى هي أنه لا يفصلهم عن وسطهم. كما أن هذا النظام الانكليزي الذي انبثق عن مسلّمة «أقل كرماً وإنسانية» من النظام الفرنسي، لم يكن كذلك إلا في الظاهر، لأنه كان يقدم فضلاً آخر بأنه لم يقسم المجتمع الأفريقي، كما فعل النظام الفرنسي، إلى رعايا ومواطنين.

ب – الاقتصاد والتطور في مختلف المناطق

في الميدان الاقتصادي أدت المبادئ التي ذكرناها سابقاً إلى إدارة المستعمرات بطريقة متزنة وسليمة. فالمساعدات المالية التي كانت تقدم لترميم العجز في ميزانية إحدى المستعمرات لم يكن ينظر إليها بعين الرضى وتعتبر شيئاً شاذاً لا يجوز أن يدوم. وكانت تلك

إحدى الحجج التي تقدم بها لوغارد ليطلب توحيد محمية النيجر الشمالية التي كانت تتعرض ميزانيتها للعجز مع منطقة النيجر الجنوبية التي كانت أحوالها الاقتصادية متماسكة ليتم التكامل الاقتصادي بين هذين القطاعين وليصبح للمنطقة الشمالية منفذ على البحر وليكون للمنطقتين على السواء شبكة حديدية للمواصلات. وفي عام ١٩٢٧ بدئ بمد خطين حديديين من الساحل باتجاه الشمال، أحدهما يخرج من لاغوس باتجاه كانو، والثاني من بورت هيركور. وقد اخترقا بلاد يوروبا واجتازا منطقة بورنو ذات النشاط التجاري التقليدي وشجعا الزراعات التصديرية وعلى رأسها القطن وفستق العبيد (الفول السوداني). وقد أمكن عن طريقهما للوصول إلى مناجم جوس ومناجم إينوغو. وبقي زيت البلح الذي حل محل خشب الأبنوس، بقي السلعة الرئيسية للتصدير في الجنوب مشكلاً ربع القيمة الإجمالية للصادرات ي عام ١٩٥٠ وثلثها إذا أضيفت إليها الكاكاو. وفي ذلك التاريخ نفسه بلغت قيمة فستق العبيد سدس الصادرات الإجمالية، ثم مالبثت المنتجات أن انضمت بعد ذلك إلى قائمة الصادرات مثل قصدير جوس وكولومبيت الشمال وفحم إينوغو وبترول بورت هاركور في الجنوب.

أما غانا التي كانت مساحتها أقل من نيجيريا وسكانها أكثر تجمعاً فقد ضمت ثروة اقتصادية أثمن بفضل ماتمتلكه من أشجار الكاكاو بالدرجة الأولى، تلك المنبتات التي جلبها تيتيه كواسي من فرناندوبو وتجاوز مايصدر من منتوجها بسرعة مايصدر من الذهب وصار يشكل في عام ١٩١٣ خمسين بالمائة من مجموع الصادرات. وبالرغم من الأمراض الفطرية التي تتعرض لها شجرة الكاكاو فإن هذه الشجرة المباركة رفعت غانا إلى الصف الأول في الانتاج العالمي لهذه المادة محققة بذلك ٦٠٪ من مجموع ذلك الانتاج. وقد سمح نظام التسويق الداخلي MARKETING - BOARDS الذي طبق في نيجريا

أيضاً، سمح بأن يجمع من تجارة الكاكاو احتياطات كبيرة من رؤوس الأموال. ويقوم هذا النظام على شراء الكاكاو ومن المنتجين المحليين بأسعار أقل من الأسعار العالمية بقليل عندما تكون هذه الأسعار العالمية مرتفعة، وبواسطة الاحتياطات المالية التي جمعت عن هذه الطريق يمكن شراؤه من المنتجين بأسعار أعلى من الأسعار العالمية عندما تكون غير مناسبة للمنتجين المحليين. وقد سمحت ممارسة هذه الطريقة خلال سنوات عديدة متتالية من ارتفاع الأسعار بتوفير مبالغ كبيرة من الأموال كانت تساعد الحكومة في إقامة البنية التحتية IN-FRASTRUCTURE التقنية والاجتماعية للبلاد. وهكذا بني الخط الحديدي الأول ليربط مرفأ سيكوندي ثم تاكورادي بمناجم الذهب في تاركوا وبكوماسي. والخط الثاني ربط أكرا بكوماسي. ثم بنيت كثير من الفروع لهذين الخطين الرئيسيين فيما بعد. واستثمر الذهب بشكل أساسي على يد الأفريقيين. وأصبح ساحل الذهب (غانا) البلد الذي صار فيه دخل الفرد الواحد من السكان أعلى دخل في أفريقيا الغربية كلها. وهكذا يمكننا أن نفهم لماذا كان لسوق كوماسي الكبير هذه القدرة على الإغراء في نفوس الشباب من سكان الأراضي الشمالية وحتى الشباب من سكان الأراضي الخاضعة للفرنسيين. لقد كانت الإلدورادو (وهي مكان أسطوري تتجمع فيه الثروات والسحر والنعيم في الأساطير الأوروبية) بالنسبة لهم. إنها بلاد الكاكاو ومناجم الذهب، ولا تبعد كثيراً عنها مناجم المنغنيز ثم مناجم البوكسيت التي ستكتشف فيما بعد.

أما في سيراليون فإن بناء الخط الحديدي من مستعمرة فريتاون نحو منطقة الحماية الشمالية بين عامي ١٨٩٦ - ١٩٠٨ لم يغير شيئاً من فقر البلاد حتى عام ١٩٣٠ حيث بدأت مناجم الحديد والألماس بالاستثمار. ولكن الأفريقيين هنا كما في كل مكان آخر لم يكونوا يساهمون إلا كقوى عاملة، وخاصة في مثل هذه المجالات التي

تدر لعاب الشركات. كما أنه لم يكن ثمة تكافؤ اجتماعي بين الشمال والجنوب، فبينما أفاد المولدون في الجنوب من ظروف التعليم فأنشؤوا الكوادر اللازمة للبناء الإداري بل وفاض منهم في سييراليون مايمكن تصديره إلى المناطق الأفريقية الأخرى، فإن أكثرية الأفريقيين في الداخل كانت حالتهم سيئة وعليهم وقع ثقل النظام الاستعماري.

أما غامبيا التي كانت كثمرة موز تعضها السنغال بأسنانها من الشمال والجنوب، فكانت نموذجاً لتلك القطع من أفريقيا التي اقتطعها الاستعمار دون نظر إلى التكامل التي كانت تقع عليه مع جيرانها قبل الاستعمار. وقد عانت من الفقر بحيث كان إنتاجها الهزيل من فستق العبيد (الفول السوداني) يشكل تسعة أعشار مجموع ماتصدره البلاد.

وقد أعطت هذه المبادئ الاستعمارية نفسها في أفريقيا الشرقية نتائج متناقضة في التطبيق. ففي أوغندا كانت الحماية البريطانية قد فرضت عليها منذ عام ١٨٩٤. ولم تهدأ الخصومات التي تحولت أحياناً إلى معارك منظمة بين الكاتوليك والپروتستانت إلا بعد أن عين أسقف انكليزي على رأس البعثة الكاثوليكية هناك. ثم أخمدت بعد إنشاء الخط الحديدي بينها وبين ممباسا، ذلك الخط الذي عارض في إنشائه الجناح الرجعي في الحكومة الإنكليزية. وقد بدئ بإنشائه منذ عام ١٨٩٦ وبلغ موضع نيروبي في عام ١٨٩٨، وبعد أن اجتاز وادي ريفت وصل إلى بحيرة ڤكتوريا عند كيسّومي عام ١٩٠١ حيث كان مركب يؤمن الاتصال من هناك إلى كمپالا. وسيمد هذا الخط بعد الحرب العالمية الثانية حتى مناجم النحاس في كيلمبي التي اكتشفت في عام ١٩٢٧. هذا الخط الحديدي البالغ الأهمية لأوغندا كان أكثر أهية في الوقت نفسه لكينيا. وقد أفاد منه بعض الأوروپيين فأتوا للإقامة في أوغندا. في خلال ذلك تمكن القنصل الانكليزي العام السير هاري جونسون أن يوقع في عام ١٩٠٠ اتفاقاً مع كابا

كابوغوندا اعترف هذا الأخير بموجبه بنظام الملكية الخاصة في بلاده. وكانت تلك بدعة أدخلت البلاد كلها في ظل النظام الرأسمالي. وفي مقابل ذلك اعترف الاتفاق للكاباكا ولمجلسه اللوكيكو بحق إدارة البلاد بمساعدة مجلس عام. وطبقت هذه الصيغة للإدارة غير المباشرة في الممالك المجاورة الأخرى. ثم أنشئت منذ عام ١٩٢١ مجالس تنفيذية وتشريعية نجم عنها وجود إدارتين مستقلتين ومتوازيتين في البلاد الأمر الذي خلق أزمة سياسية حادة بعد عام ١٩٤٥. ولقد كانت أوغندا بلاداً غنية نسبياً. وكان الموز الزراعة النهرية الرئيسية، ولكن مالبث الأفريقيون أن زرعوا القطن منذ عام ١٩٠٣ ثم القهوة بعد ذلك على الأراضي الخصبة، وكان تأثر أوغندا بالاستعمار الأوروبي قليلاً بالنسبة لجاراتها، بينما استلم الهنود فيها شؤون التجارة. وفي عام ١٩٣٩ افتتحت كلية ماكيريري في كمبالا التي ستلعب بالنسبة لأفريقيا الشرقية البريطانية الدور نفسه الذي لعبته كلية فوراه باي في سيبراليون أو كلية وليام بونتي في السنغال بالنسبة لأفريقيا الغربية.

أما في كينيا فكان التطور مختلفاً تماماً. ففي بداية القرن التاسع عشر كانت هذه البلاد لا تزال تحت نير شركة أفريقيا الشرقية البريطانية مع وجود مراكز للبعثات التبشيرية. وقد قطع عزلتها خط حديد بحيرة فكتوريا الذي جلب إليها معه موجات من التجار المستوطنين وكان المفوض السامي البريطاني، وعلى عكس القنصل البريطاني في أوغندا، يشجع استقرار المستوطنين الأوروبيين لكي يزيد في الانتاج القابل للتسويق، وليجعل الخط الحديدي بالنتيجة ذا مردود حسن يكذب به المتشككين من أعضاء البارلمان الإنكليزي. وبما أن هواء الهضاب العليا العذي اللطيف كان يشجع البيض على المجيء فقد تكاثر هؤلاء سريعاً فوق الأراضي البركانية التي اقتطعوا منها أفضلها على حساب الكيكويو والماسّاي. وأدى هذا الاغتصاب

الفاحش للأراضي إلى قيام نزاع كبير بين المغتصبين والمواطنين. وفي عام ١٩٠٧ أنشئ مجلس تشريعي مؤلف من أعضاء معينين. وأصبح لورد ديلامير، وهو أرستقراطي إنكليزي فظ، المتحدث باسم مستعمري الأراضي فيه. وعندما رأى أن هذا المجلس التشريعي ليس أكثر من واجهة لا طائل تحتها تركه وصفق الباب خلفه. وقد كشف هذا الحادث عن حقيقة هذه المجالس التشريعية وبخاصة في نظر الأفريقيين الذين كانوا يواجهون خصوماً من البيض أقوى منهم من الناحية الاجتماعية نفوذاً وغنى. على أن الأفريقيين لم يكونوا ممثلين مباشرة في هذا المجلس. فنظراً لمستوى ثقافتهم المتدني - كما قيل لهم - كلف ممثلون من البيض للدفاع عنهم فيه. بينما تمكن الأسيويون (من هنود وپاكستانيين) أن ينالوا فيه حق التمثيل. وفي عام ١٩٢٣ صدر تقرير عرف باسم الكتاب الأبيض ديڤو نشاير أعلن فيه أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار وفي كل مناسبة مصلحة الأفريقيين قبل كل شيء، ولكن هؤلاء لم يوصلوا أول مندوب لهم إلى المجلس التشريعي إلا بعد عشرين سنة من هذا الكتاب، أي في عام ١٩٤٤.

أما في زنجبار فقد انصرف المستوطنون الإنكليز إلى زراعة القمح والقهوة والشاي والنباتات الليفية (السيزال) وتربية المواشي. وقد أصبحت زنجبار محمية بريطانية بموجب إتفاقية هيليغولاند عام ١٩٠٨. وتخلت المدينة التي سيطرت ردحاً من الزمن على كل الشواطئ الغربية للمحيط الهندي، تخلت عن مكانتها شيئاً فشيئاً للمرافئ الساحلية الجديدة. ودفعت سياسة البريطانيين المدققة تجاه السلطان الذي لم يتمكن من أن يمحو شكوكهم في ممارسته لتجارة العبيد، دفعت هذا السلطان إلى الثورة التي قضي عليها بسرعة عام ١٨٩٥. وأفاد الانكليز من ذلك بأن عزلوا السلطان الثائر بمساعدة مدافعهم وعينوا بدلاً عنه صنيعة لهم هو السلطان حمود الذي وضع نهاية رسمية لتجارة العبيد في عام ١٨٩٧. وفي عام ١٩١٣ انتقل

الإشراف على الإدارة الاقطاعية في زنجبار من مصلحة الهجرة إلى مصلحة المستعمرات. وأنشئ فيها في عام ١٩٢٥ مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي. وكشف هذا القرار الأخير كشفاً واضحاً العداء الكامن بين الأكثرية السوداء (٢,٥ مليوناً) والأقلية العربية (خمسون ألفاً) والأقلية الأسيوية (عشرون ألفاً). وكان كبش القرنفل وجوز الكاكاو يشكلان الحاصلات الرئيسية في هذه الجزيرة.

وفي روديسيا استقرت شركة أفريقيا الجنوبية في سالسبوري في عام ١٨٩٠. وشهد رودس في عام ١٨٩٥ وهو في أوج خيلائه، شهد اسمه يطلق على هذين البلدين الواسعين الممتدين على طرفي الزامبيز، روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية. وكان القسم الشمالي من هذه الأخيرة يسمى ماشونا لاند، والقسم الجنوبي منها يسمى ماتا بيليلاند. وكانت الشركة تشرف على الشؤون الإدارية والاقتصادية برئاسة الدكتور جيمسون حتى الحملة التي أدت إلى استدعائه. وفي عام ١٩١٤ أنشئ فيها مجلس تشريعي كان أعضاؤه من البيض وحدهم، وكانت أكثريته تنال العضوية عن طرق الانتخاب. وفي ذلك العام نفسه انتهى امتياز الشركة المذكورة، ولكن خوفاً من أن تتوحد روديسيا الجنوبية مع أفريقيا الجنوبية بالرغم مما في ذلك من فوائد وبخاصة في مطلع الحرب العالمية الأولى فقد صدر قرار بتمديد أجل الشركة عشر سنوات. ولم يكن المستعمرون البيض يريدون أن يتوحدوا أيضاً مع روديسيا الشمالية التي بدت لهم يومذاك عبئاً ثقيلاً دون أية فائدة اقتصادية. ثم دفعتهم مصالحهم في عام ١٩٢٢ لأن يصبحوا مستعمرة بريطانية، وكان ذلك نهاية حكم الشركة التي احتفظت مع ذلك بالاشراف على صناعة التعدين حتى عام ١٩٣٣ وعلى الخطوط الحديدية حتى عام ١٩٤٥. وكان لابد من الانتظار حتى عام ١٩٦١ للحصول على تمثيل أفريقي في المجالس. ولما كان العائق الكبير أمام روديسيا هو صفتها القارية فإن سيسيل رودس أدرك أن الحل هو في

طريق حديدي يمتد من الكاب إلى سالسبوري عن طريق بتشوانالاند ليتجنب المرور في الترنسفال. وقد اندفع هذا الخط بعد ذلك نحو الكونغو عن طريق روديسيا الشمالية، ثم تفرع منه فرع إلى بيرا المرفأ البرتغالي في عام ١٨٩٩. وكانت الهيمنة البيضاء واضحة كل الوضوح في روديسيا الجنوبية في هذه الحقبة من الزمن. والواقع أن المستعمرين الذين اغتصبوا أفضل الأراضي ودفعوا الأفريقيين إلى مافضل عنهم كانوا يبلغون المائتي ألف من السكان. وكانوا يمارسون التمييز العنصري، تلك العملة الرائجة، وبالرغم من أنه لم يكن بقسوة ماهو عليه في اتحاد جنوبي أفريقيا إلا أنه كان حقيقة واقعة.(١٣) وكان ثمة نوعان من التعليم أحدهما للبيض، وهو الأعلى، والآخر للوطنيين. أما على مستوى التعليم الجامعي الذي أنشئ في عام ١٩٥٠ فلا يلحظ شيء من هذا التمييز من الوجهة الرسمية. أما روديسيا الشمالية التي كانت مساحتها ضعف جارتها الجنوبية فقد كان عدد المستوطنين البيض فيها أقل بكثير. لأنها كانت أقل غنىً بكثير. وقد بقيت تحت إشراف شركة أفريقيا الجنوبية حتى عام ١٩٢٤ ثم تحولت إلى مستعمرة وأنشئ فيها المجلسان التنفيذي والتشريعي المألوفان في بقية المستعمرات. ولكن النحاس مالبث أن اكتشف فيها واستثمر وأصبحت روديسيا الشمالية في إنتاجه تعد الثالثة في العالم عام ١٩٢٧ بعد الولايات المتحدة وشيلي. وقد عمل أكثر من نصف الأوربيين الموجودين فيها في تعدينه. وتوجب الانتظار حتى عام ١٩٦٠ لكي ينتهي العمل في سد كاريبا على الزامبيز الذي أمن القدرة المحركة الضرورية لأفران هذا المعدن الجديد.

أما منطقة بحيرة نياسا فأصبحت محمية أفريقيا الوسطى البريطانية عام ١٨٩١، ثم حملت منذ عام ١٩٠٧ اسم نياسالاند وأصبح لها حاكم يساعده المجلسان التقليديان. وكانت المشكلة

---

١٣ - زار المؤلف هذه البلاد في عام ١٩٦٢ واطلع على أحوالها.

الرئيسية لهذه البلاد هي عزلتها القارية. وكان خط حديدي قد وحد بين الهضاب الشرقية مخترقاً منحدر نهر شيري الوعر وواصلاً إلى الضفة الشمالية من نهر الزامبيز. وفي عام ١٩٢٢ مد هذا الخط من الضفة الجنوبية للنهر حتى بلغ ميناء بيرا البرتغالي. وفي عام ١٩٣٥ أقيم جسر على الزامبيز وصل مابين طرفي هذا الخط، ثم اندفع قسمه الشمالي حتى بلغ شواطئ بحيرة نياسا. وبالرغم من أن الشركات نالت امتيازاً بامتلاك ٥٪ من أراضي البلاد فإن القليلين من المستوطنين استعمروا في نياسا لاند التي كانت كثافة سكانها من الياو والنغوني كبيرة لدرجة أن أعداداً منهم كانوا مضطرين لأن يفتشوا عن عمل لهم في المناطق التعدينية الصناعية في روديسيا واتحاد جنوبي أفريقيا.

وفي أفريقيا الجنوبية بقيت انكلترا تحتفظ ببعض الأراضي التي أطلق عليها أراضي المفوضية السامية. وكان الإنكليز قد رفضوا انضمام هذه الأراضي لاتحاد جنوبي أفريقيا أمام السياسة المقلقة التي اتخذتها تجاهها حكومة هذا الاتحاد. وبقي المفوض المقيم يدير هذه البلاد على طريقة الإدارة غير المباشرة مترئساً جهاز سلطة من الزعماء المحليين. ولم تعرف هذه المناطق اليقظة الاجتماعية والسياسية إلا بعد عام ١٩٣٠. ومن بين هذه البلاد كانت باسوتو لاند تتمتع بجمال أخاذ وتتألف من هضاب كان يرأسها موشيش الذي قدر لخليفته بيرينغ سيسّو أن يدرس في أكسفورد. وأهالي البلاد من الفلاحين الذين يعملون في التعدين عندما تتاح لهم الفرصة في مشاريع اتحاد جنوبي أفريقيا. أما سوزيلاند فإن سكانها من السوازي كانوا قد طلبوا الحماية من انكلترا أثناء منازعاتهم مع الزولو. وكان يساعد رئيسهم مجلس محدود ومجلس موسع، وتملك البلاد بعض مناجم الأسبست. وتتألف بتشوانا لاند من سهل سهوبي واسع يسكنه البامانغواتو الذين طلبوا الحماية البريطانية في عام ١٨٨٥ على يد ملكهم المسيحي

المؤمن خاما الثالث. وقد أثار خليفته سيريتسي خاما فضيحة كبرى بزواجه من انكليزية في عام ١٩٤٩، ولكن بما أن الزمن قد تبدل فقد أصبح مافعله مقبولاً في عام ١٩٦١.(١٤)

وكنا قد تركنا أفريقيا الجنوبية في اللحظة التي دخلت فيها البلاد في الدومنيون البريطاني على أثر حرب البوير الثانية. وقد أصبح الجنرال بوثا رئيس وزراء الاتحاد في عام ١٩١٠ باعتباره رئيساً لحزب أفريقيا الجنوبية. ثم ضم إليه سمطس رجل الدولة المتزن الذي يعدل من مزاجه المتدفق والمهيأ بالأحرى للعلاقات العامة. كما ضمت حكومته هيرتزوغ، المتطرف، الذي كان المتحدث باسم متأفرقي الأورانج (أي البوير). وأسس هذا الأخير في عام ١٩١٢ الحزب الوطني الذي كان برنامجه يهدف إلى الانفصال عن انكلترا. وقد وقف بوثا خلال الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا وذهب على رأس جيوشه للاستيلاء على أفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية وأجبرها على الاستسلام دون قيد أو شرط الأمر الذي خول اتحاد جنوبي أفريقيا الذي ساهم من جهة أخرى في العمليات الحربية في أفريقيا الشرقية وأوروبا، خوله أن ينال من عصبة الأمم حق الانتداب على أفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية. وعندما مات بوثا في عام ١٩١٩ خلفه سمطس الذي كان أقل شعبية منه. وفي أوائل عهده قامت اضطرابات خطيرة منها إضراب عام لعمال المناجم الأوروبيين سيطر على كل منطقة الذهب، وعند ذلك تسلل سمطس سراً إلى جوهانسبرغ وقاد بنفسه العمليات العسكرية ضد المضربين وسحقهم وقتل منهم المئات. وبالرغم من أن المتمردين كانوا قد عاقبوا خلال تمردهم العديد من الأفريقيين بلا شفقة ولا رحمة، فإن صفة الدموي ألصقت بسمطس.

---

١٤ - أصبحت الممتلكات البريطانية الثلاث: باسوتولاند وسوازيلاند وبيتشوانا لاند دولاً مستقلة على التوالي وحملت أسماء: ليسوتو (١٩٦٦) وسوازيلاند (١٩٦٨) وبوتشوانا (١٩٦٦).

ومنذ ذلك الوقت أخذ الحزب العنصري طريقاً لا رجوع منه. وفي انتخابات عام ١٩٢٤ فقد سمطس السلطة فشكل هرتزوك حكومة وطنية (نسبة إلى حزبه الوطني)، وقام أنصار حزبه المتعصبون يطالبونه بانفصال الأورانج. بيد أن هرتزوك بالرغم من إصداره قانوناً بعلم وطني خاص باتحاد جنوبي أفريقيا، وآخر يعترف بالأفريقيانة (لغة البوير) لغة ثانية رسمية في البلاد في عام ١٩٢٥، فإنه قبل في المؤتمر الإمبراطوري الذي عقد في عام ١٩٢٦ أن يكون اتحاد جنوبي أفريقيا جزءاً من الكومنولث البريطاني. وعند ذلك وصل حاكم يمثل ملك انكلترا كما وصل مفوض سام يمثل الحكومة البريطانية. وأرسى هرتزوك دعائم صناعة ثقيلة في البلاد ليرضي حلفاءه من حزب العمال.

وفي خلال أزمة عام ١٩٣٠ أنشأ هرتزوك حكومة وحدة وطنية مع سمطس. وأدى هذا التقارب إلى قطع الأجنحة المتطرفة من كلا الحزبين، فنشأ عنها حزبان سياسيان جديديان أولهما حزب الدومنيون والثاني الحزب الوطني المطهر برئاسة الدكتور مالان. وعند ذلك عاد هرتزوك يشدد على السياسة العنصرية بتأثير الدعاية التي كان يقودها هذا الحزب الأخير. فنزع من مثقفي السود حق الانتخاب معتبراً أن السكان من السود لهم في البرلمان من يمثلهم من البيض. وفي خلال الحرب العالمية الثانية أخذ سمطس جانب الحلفاء بينما وقف هرتزوك موقف المتمنع. وعندما صوت البرلمان بأكثرية هزيلة إلى جانب الحرب، عاد سمطس فاستلم السلطة ليضع كل إمكانات البلاد الستراتيجية وكل احتياطاتها الضخمة في خدمة المجهود الحربي للحلفاء. وقام خلال ذلك بتطهير كوادر جنوبي غربي أفريقيا من النازيين الذي حاولوا التعاون مع العنصريين من الحزب الوطني. وفي عام ١٩٤٦ تمكن الحزب المذكور مع ذلك من الوصول إلى الحكم بقيادة رئيسه الدكتور مالان الذي كان دكتوراً في اللاهوت، وتمادى في

سياسة التمييز العنصري فألغى حق المولدين الملونين في انتخاب البيض. وخلفه ستريجدوم في عام ١٩٥٤، ثم الدكتور ويروود في عام ١٩٥٨، وكان هذا الأخير أستاذاً سابقاً لعلم النفس. كان رخاء اتحاد جنوبي أفريقيا خلال تلك الحقبة من الزمن يعتمد بصورة أساسية على الزراعة وتربية المواشي (الصوف) وعلى الذهب والألماس اللذين كانا يجلبان للبلد حوالي ثلاثمائة مليار من الفرنكات القديمة C.F.A كل عام. وفي عام ١٩١١ أوقفت هجرة الأسيويين الهنود الذين كانوا يأتون للعمل في زراعة قصب السكر في الناتال، وأدت تدابير القمع ضدهم إلى قيام حركات تمرد مدني قادها المحامي الشاب المهاتما غاندي الذي كان يعمل يومذاك في أفريقيا الجنوبية. ورفض اتحاد جنوبي أفريقيا أن يقدم تقريراً عن جنوبي غربي أفريقيا كانت قد طلبته هيئة الأمم المتحدة (O.N.V)(١٥) محتقراً بذلك كل الأعراف الدولية. ثم انتهى به الأمر بأن ضم إليه هذه الأراضي التي أصبحت ترسل مندوبيها إلى برلمان الاتحاد.

٣ - في الأراضي الألمانية

كانت ألمانيا قد استولت خلال الوثبة الاستعمارية على أفريقيا على أراضي من بينها أفريقيا الجنوبية الغربية وتانجانيقا والكاميرون والتوغو. وكانت الأولى منها غير مرغوب فيها بسبب مناخها الصحراوي، ومع ذلك استثمرت فيها بعض مناجم الذهب قبل ضمها إلى اتحاد جنوبي أفريقيا. أما التوغو الألمانية فكانت توازن ميزانها التجاري وقد خلق فيها المستعمر بعض الكوادر التقنية. وبعد الحرب العالمية الأولى قسمت التوغو حيث وضع القسم الشرقي منها تحت

---

١٥ - ألغت هيئة الأمم المتحدة هذا الانتداب عام ١٩٦٦ وأطلق على أفريقيا الجنوبية الغربية اسم ناميبيا. ولكن هذه القرارات بقيت حبراً على ورق وبدأ السكان الأفريقيون حرب العصابات ضد المغتصبين.

الانتداب البريطاني والغربي تحت الانتداب الفرنسي. ثم مالبثت أن طرحت مسألة مستعجلة بعد الحرب العالمية الثانية هي مسألة إعادتها إلى وحدتها السابقة، وتلقت هيئة الأمم المتحدة الكثير من العرائض في هذا الموضوع.

أ - الكمرون

عهد بالكمرون في بادئ الأمر إلى شركات على الطريقة البسماركية. ولكن عجز هذه الشركات جعل الإدارة تنتقل إلى أيدي العسكريين وإلى أيدي الإدارة الألمانية الحكومية. وكانت البلاد قد أخضعت بعد صعوبات، ففي منطقة جبل الكمرون دمرت قرى السوفو والغبيا فرقة عسكرية ألمانية صغيرة أرسلت ضدها. ثم مالبثت أن استسلمت في مناطقها الجبلية بعد حملة قوية وجهت إليها في عام ١٨٩٤. أما في بلاد الإيوندو حيث ستبنى عاصمة المستقبل ياوندي في عام ١٨٨٧، فقد استقبل السكان هنا الألمان وقواتهم من الداهوميين بكل مظاهر الترحيب والإكرام لدرجة أن القائد العسكري الألماني دورميك تزوج من فتاة من البلاد. ولكن هذا القائد الألماني أخذ يرسل إلى المشنقة كل من يظهر منه أية بادرة للمعارضة. واستمرت المقاومة في بلاد بولو وبلاد ماكا ونجيم حتى عام ١٩٠٧. ولم يلق بعض الزعماء من أمثال سومو، وبعض المناطق مثل بلاد بافيا أسلحتهم إلا في عام ١٩١١. أما في شمال الكمرون فإن الألمان اصطدموا باللاميبي الذين كانوا أحسن تنظيماً وتسليحاً من سكان الجنوب كما استعملوا طرائق في القتال أكثر فعالية منهم، فاللاميدو ماهاما دافع عن نفسه بضراوة في تيباتي حتى أسر في عام ١٩٠٩ فعذب وعزل واستبدل به صنيعة للألمان هو شيروما الذي وافق على شروط المنتصرين. واستولى المنتصرون على نغاونديري وقتلوا زعيمها أبو. وهزم لاميدوا راي، كما هزم الزبير أمير بولا وأمادو (أحمد) لاميدو (ملك) مروة في معركتي غاروا ومروة وذبحا بعد ذلك بقليل

رغم ماأبدوه من شجاعة في القتال، وعين أخواهما بدلاً عنهما في عام ١٩٠٢. ثم بنى الألمان حصناً عظيماً في مورا في النقطة الشمالية من البلاد المحصورة بين نيجيريا وتشاد.

وطبق في «مقيمسيات» الشمال الأربع (مورا، آداماوا، بانيو، باموم) نظام الإدارة غير المباشرة بعد القيام بتطهير حازم بين الزعماء. وتحملت الشعوب اللاجئة التي كانت ترفض حتى ذلك التاريخ سلطة اللاميبي البول، تحملت هي الخسارة بالدرجة الأولى نتيجة للتعاون أو التواطؤ الذي قام بين الزعماء الذين رضوا بالخضوع وبين المنتصرين. أما في المقاطعات الجنوبية فقد طبق نظام الإدارة المباشرة. وبعد ثورة الجنود الداهوميين والمحاولة المخفقة لتجنيد متطوعين من السودان أخذ الألمان يدربون أبناء الزعماء الكمرونيين على تقاليد العسكرية الألمانية الصارمة. وقدم مشروع متواضع للحكم الذاتي على مستوى البلديات والمحافظات ولكنه رفض من قبل الغرفة التجارية في كريبي في عام ١٩٠٨. وكانت الشركات المحلية هنا تمارس سلطة تشبه السيادة عن طريق مجلس الإقليم. وفي عام ١٨٩٠ نالت شركة الكمرون الشمالية الغربية امتيازاً باستثمار مائة ألف كيلومتر مربع من الأراضي. وبعد أن بدأت فيها باستثمار الكاوتشوك من غاباته الطبيعية أخذت - كما فعلت أيضاً شركة بيدونجي - بزراعة الموز والقهوة والكاكاو وشجرة الهيفيا (المطاط) ونخيل البلح. وفتحت الطرقات. فدشن الخط الحديدي الشمالي الذي يربط دوالا بنكونغسامبا وبمزارع بلاد الباميليكي في عام ١٩١١. وتبعه خط دوالا - ياوندي بعد قليل. وكان النقل النهري نشيطاً على نهري بينوي وأوغوي وعلى طول نهر شاري. وكانت التجارة تحتكرها شركات كبرى من أمثال غرافت فون شلينباخ التي كانت تستخدم ثلاثمائة من الأوروبيين وسبعمائة من الأفريقيين. وكان يكد لتأمين احتياجات جميع الشركات حوالي ثمانين ألفاً من الحمالين ومائتين

وخمسين ألفاً من الأيدي العاملة السوداء تعمل في المشاغل أو على الطرقات. وفي عام ١٨٩٦ أصدر غليوم الثاني أمراً امبراطورياً بقيام ماسماه أراضي التاج التي تشمل كل مااصطلح على تسميته بالأراضي الخالية. ثم أجبر في عام ١٩٠٤ على أن يشكل مجالس عقارية غايتها المحافظة على حقوق المواطنين في أراضيهم ضد أطماع الشركات. وابتدأ نشاط دقيق التفاصيل ومتعدد الأشكال يقوم على قدم وساق، فأنشئ مركز لإنسال الخيول بغية تحسين أنواعها المحلية، وزيد في عدد العاملين وجرت الكشوف الطبية على النباتات، وأجريت البحوث الجيولوجية، وأنشئت مراكز التجارب على النباتات لتعديل أنواعها، وكان كل شيء وفي كل زاوية يشير إلى العقل الألماني المنهجي الذي لا يترك للصدفة أي أمر من الأمور.

وقد ترك التعليم في بادئ الأمر للبعثات التبشيرية بموجب اتفاق عام ١٩٠٧، ولكن على شرط أن يترك حيز صغير فقط للغات الأفريقية في سبيل مصلحة الثقافة العامة. والواقع أن الألمان فتحوا بلادهم منذ البدء أمام طلاب الكمرون، ولكننا نلاحظ أيضاً أن بعض هؤلاء الكمرونيين كانوا يعلمون لغات الدوالا والإيوندو في جامعة همبورغ منذ عام ١٩١١. وفيما قبل الحرب العالمية الأولى بقليل ظهرت مشكلة رودولف دوالا مانغا التي طغت أحداثها على مشكلة أراضي الدوالا المغتصبة التي جاء يدافع عنها في ألمانيا باعتباره زعيم هولاء القوم الأعلى. وبعد أن عرض وجهة نظره عزلته السلطات الألمانية بدلاً من أن تستمع إليه. ومع ذلك فضل الدوالا أن يكلفوا محامين ألمان للدفاع عن قضيتهم بدلاً من الثورة والتمرد. فأرسلوا لهذه الغاية رسولاً لألمانيا مالبث أن أوقف هو الآخر ونفذ فيه وبزعيمه رودولف حكم الإعدام بتهمة أنهم يهددون أمن وسلامة الكمرون. وكان ذلك في عام ١٩١٤. وتبع ذلك إعدامات أخرى كان سببها الحالة العصبية المتوترة للألمان الذين كانوا يشعرون أنهم محاصرون في

الكمرون من الفرنسيين والإنكليز الذين تحيط بهم ممتلكاتهم من كل صوب. وبعد أن انفجرت الحرب العالمية الأولى سقطت كل البلاد بيد الفرنسيين والإنكليز منذ عام ١٩١٦ باستثناء حصن مورا الشمالي الذي بقي مستعصياً على السقوط. وفي نهاية الحرب اقتطع من الكمرون قطعتان إحداهما في الغرب والثانية في الجنوب وضمتا إلى أفريقيا الإستوائية الفرنسية، بينما قسمت بقية البلاد بين انتدابيين فرنسي وانكليزي. وقام الفرنسيون بمعاقبة الألمان حتى أن المئات من المحكومين منهم كانوا يقطعوان المسافة مشياً على الأقدام في طريقهم إلى معسكر موكولو في شمالي الكمرون. ومع ذلك فإن فرنسا أطلقت سراح العاملين في الزراعة من الألمان، بينما بقيت أعمال السخرة سائدة بين العمال الوطنيين كما كانت حالتهم في كل مكان آخر من الأراضي الفرنسية. وسجلت أعمال من الخط الحديدي المركزي فشلاً ذريعاً، «فالثمانية والثلاثون كيلومتراً التي تفصل نجوك عن ماكاك كلفت حياة الآلاف من الأشخاص الذين كانت ظروف عملهم لا إنسانية بشكل لا يستساغ».(١٦) وتم توسيع مرفأ دوالا ليلبي حاجات التوسع في إنتاج الكاكاو والقهوة وزيت النخيل والمطاط وغير ذلك من المحاصيل التي كانت تنتشر في كل مكان من أراضي بلاد الباميليكي الخصبة التي اكتظت بسكانها النشيطين والطامعين بالربح، والتي تقع على خطوط العرض نفسها التي تقع عليها بلاد اليوروبا والأشانتي والأنديني.

وقد انطلق التعليم العام فيها بإنشاء مدرسة المعلمين في ياوندي عام ١٩٣٩. بينما ظهر فيها من الأطباء أمثال جامو وأوجولا. وفي عام ١٩٤٠ استولى الكولونيل ليكليرك على دوالا واستخدمها قاعدة انطلاق إلى الغابون وتشاد في قتاله مع قوات فرنساالحرة ضد أعداء بلاده من النازيين.

---

١٦ - راجع: ر.ب.مفينغ: OUVRAGE cité. ص٣٨٢.

ب – تانجانيقا

كانت الممتلكات الألمانية في أفريقيا الشرقية تدار بطرائق متشابهة. فبينما كان لرواندا وبوروندي نظام إدارة غير مباشرة بواسطة ملوكها (الموامي)، خضعت تانجانيقا لنظام حكم مباشر كانت كوادره الإدارية مؤلفة من العرب ومن سواحيليين ذوي كفاءات متدنية ولم يكونوا إلى جانب ذلك ينتمون إلى السكان المحليين. وقد أمتلك كثير من الألمان أراضي خصبة في الهضاب الشمالية حول موشي وعلى الساحل، كما حصلوا على امتيازات واسعة مستفيدين من تسخير الوطنيين ومن الضرائب العالية التي كانوا يفرضونها عليهم مما أدى إلى الثورات التي كنا قد تكلمنا عنها فيما سبق والتي أغرقها الألمان بالدماء. وقد أدخل الألمان إلى المنطقة زراعة السيزال (نبات ليفي) في عام ١٨٩٣ والقهوة والقطن وفستق العبيد (الفول السوداني). وفي عام ١٩١٤ أنشئ خطان حديديان أحدهما شمالي (خط أوجو مبورا) والثاني جنوبي. وفي خلال الحرب العالمية الأولى اصطدمت الهجمات البريطانية بالفن العسكري الذي كان يتحلى به الجنرال الألماني فون ليتون فوربيك الذي صمد حتى نهاية الحرب. ولكن المعارك العسكرية أحالت مناطقة واسعة إلى صحراوات. وعندما عهد لانكلترا بالانتداب على المنطقة أعادت إليها اسمها القديم تانجانيقا بعد أن كانت تسمى أفريقيا الشرقية الألمانية. وكانت نهضتها سريعة على الأثر. فمنذ عام ١٩٢٣ لم تعد الأراضي بحاجة إلى مساعدات مالية. وفي عام ١٩٢٥ نظمت إدارتها على يد مساعد قديم للوغارد هو السير دونالد كاميرون الذي قوى سلطة الزعماء المنتخبين حسب الأصول وعهد إليهم بمسؤوليات في الحقل المالي والقضائي. وفي عام ١٩٢٦ أنشئ مجلس تشريعي ولكن أعضاءه استمروا عن طريق التعيين حتى عام ١٩٥٨. وكانت أعداد الأسيويين هنا عالية كما في كينيا حيث بلغ عددهم ثمانين ألفاً. وبقيت

الصادرات الرئيسية هي السيزال والفول السوداني والقطن والقهوة. واكتشفت مناجم للألمان في شينيانغام عام ١٩٤٠.

٤ - في المستعمرات البرتغالية

كانت البرتغال تسيطر على بلدين كبيرين من بلدان أفريقيا هما موزامبيق وأنغولا، إضافة إلى جزر الرأس الأخضر وغينية البرتغالية وساوتومي. وكانت السياسة الأفريقية للبرتغال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور الوطن الأصل (البرتغال). فعندما أعلنت الجمهورية فيُ عام ١٩١٠ اعتقد البعض أن عهداً من الإصلاحات سيتبع ذلك. وقد تحقق هذا الظن بمنح الحكام المحليين مــزيداً من السلطات، ثم أعطي الاستقلال الذاتي المالي إلى كل من أنغولا وموزامبيق عام ١٩٢٠ مع احتمال أن تقدم لهما قروض من أجل تطورهما الاقتصادي. وكانت نسبة ٥٪ يومذاك من واردات الميزانية تأتي من ضريبة الرأس المسماة «ضريبة الكوخ»، وبما أن القروض كانت ثقيلة جداً بالنسبة للموارد الهزيلة هذه فإن العملة المحلية أضاعت كل قيمتها وأدى ذلك إلى تدهور نحو الإفلاس. ولم تنقذ الأراضي إلا بالمساعدات المالية التي قدمتها البرتغال. ثم مالبثت الآية أن انعكست منذ عام ١٩٢٦ وعادت السيطرة البرتغالية شديدة ومباشرة على مالية المستعمرات. وأصدر سالازار وزير المستعمرات في عام ١٩٣٠ قراراً كرس فيه عودة السلطة السياسية والاقتصادية في المستعمرات إلى قبضة العاصمة ومنع في الوقت نفسه أعمال السخرة التي كان مسموحاً بها لمصلحة الشركات. وقد أثبتت المبادئ الأساسية لهذا القرار في ميثاق عام ١٩٣٣ ثم في دستور عام ١٩٥١ بعد أن أدخلت عليها بعض التعديلات. وبدا كأن البرتغال بعد شدائد الأزمة المالية العالمية تريد أن تتمسك أكثر بمستعمراتها الأفريقية التي كانت تعتبرها «إرثاً من التاريخ». ولكن هذه السياسة الجديدة مالبثت أن لانت مع ذلك نتيجة

لتذمر المستعمرين البرتغاليين أنفسهم. وفي خلال ذلك كان وزير المستعمرات هو المسؤول عن الإدارة، يساعده فيها مجلس استشاري، في الوقت الذي كانت تتم فيه اتصالاته مع كل مستعمرة عن طريق المفتشين. وكان الحاكم العام في كل من أنغولا وموزامبيق هو الذي يمثل سلطته هناك، يساعده في ذلك مجلس حكومي منذ عام ١٩٢٦، ثم مجلس استشاري منتخب منذ عام ١٩٥٥، ولكن هذا الانتخاب كان يجري وفق قوائم يتم إعدادها بكل عناية بحيث لا يشترك في هذه الانتخابات إلا رجال البعثات وأصحاب الأعمال والعمال من البرتغاليين. أما تحت الحاكم العام فكان الحاكم هو الذي يشرف على أعمال الولاية، ومن تحته مديرو الأقضية ثم رؤساء المراكز. وكان هذان النوعان الأخيران من الموظفين هما الأكثر أهمية في هذه السلسلة من الإداريين لأنهما على احتكاك دائم ومباشر مع الوطنيين (سكان البلاد). فكانا يلعبان الدور نفسه الذي كان يلعبه رئيس القسم (القومندان) في النظام الاستعماري الفرنسي الذي أشرنا إليه. وكان الترجمان والشرطي الوطني وزعماء القرى يتممون هذا المشهد. وكان رئيس المركز هو الذي يقوم بمحاكمة الأهالي بحضور الحرس والمترجمين، وكانت الأحكام التي يصدرها من مجلسه الوقور تتراوح بين الضرب والجلد والنفي والإعدام.

ثم مالبثت هذه المستعمرات بين ليلة وضحاها من عام ١٩٥١ أن أصبحت تحمل اسم ولايات ماوراء البحار محققة بذلك للبرتغال وهماً عزيزاً على نفسها بأن تكون دولة منتشرة على عدة قارات. وأصبح شعار المساواة والأخوة يتصدران الدعايات التي تصدر عن لشبونة. ولكن البرتغاليين كانوا يرون مثلهم في ذلك مثل البلجيكيين أن التقدم الحضاري للوطنيين من سكان هذه المستعمرات كان بطيئاً جداً وكأنه السلم الجيولوجي وحدة القياس فيه بالقرون. وهكذا بقيت الحقيقة رغم ذلك الميثاق المسرحي الذي صدر في عام ١٩٥١، بقيت

الحقيقة مؤلمة كما كانت: تخلف اقتصادي واجتماعي وثقافي، واستثمار جشع، وتصرف عنصري تحت ستار منافق من ادعاء المساواة. فمن الناحية الاقتصادية تميز الاستعمار بتقدم بطيء جداً وبخاصة في مجال الريف. ففي عام ١٩٠١ صدر قرار مد ممتلكات الدولة على كل الأراضي «الخالية»، ولكن قرارات تنفيذية أخرى حاولت أن تؤمن مساحات من الأراضي للسكان من الأفريقيين. وفي الوقت نفسه وزعت أراضي على الشركات من أجل زراعة القهوة في أنغولا وقصب السكر في موزامبيق، ولكن الأفريقيين لم يُنهبوا هنا على كل حال كما نهبوا في اتحاد أفريقيا الجنوبية، بالرغم من أن ذلك كان يغضب المستوطنين.

وكان سالازار يعتقد أن من الضلال نقل الزنوج من حالتهم القبلية وزجهم في ميدان الصناعة الحديثة دون فترة انتقال يقضونها في الزراعة يتدربون خلالها على الدخول في المضار الحضاري بحسب المعايير البرتغالية. ومن هنا أتت أهمية إقامة مستعمرات برتغالية صغيرة تكون مزارع نموذجية يقلدها الأفريقيون خلال عملية التطوير الحضاري. وكان الهدف المحافظ بل الرجعي واضحاً في تلك الخطة تمام الوضوح. وهكذا خلقت «القرى النموذجية» وبخاصة في جنوبي أنغولا، ولكن الكوادر التقنية اللازمة فيها والتجهيزات المادية والبذور كانت قليلة جداً وكثيرة التكاليف. وظهرت الجمعيات التعاونية في موزامبيق في الخمسينات على يد الإدارة، ولكنها لم تكن تخدم أكثر من اثني عشر ألفاً من المواطنين من أصل مجموع السكان البالغ ستة ملايين. ونظراً لقلة المنتجات الزراعية القابلة للتصدير كالذرة الصفراء والمانيوك والفاصولياء والرز التي تشكل الزراعات الغذائية الرئيسية، فإن البرتغاليين كلفوا اثنتي عشرة شركة بالإشراف على تطوير هذه الزراعات. وكان الأفريقيون يزرعون القطن، ولكن وضعت عليهم الشروط والقيود والتوجيهات من الإدارة، وفرض

عليهم أن يقدموا للشركات كمية معينة من إنتاجهم بأسعار أقل من الأسعار العالمية. وفي عام ١٩٥٦ بلغ مجموع من يعمل من الأفريقيين في «معركة القطن» (٥١٩) ألفاً من الفلاحين. وكان العمل الإجباري هو العامل الأساسي في اقتصاد المستعمرات البرتغالية.

في عام ١٩٤٣ وضع ڤييراماشادو وزير سالازار، المبدأ التالي: «إذا كنا نريد تمدين الوطنيين فيجب علينا أن نثبت في أذهانهم قاعدة أخلاقية أساسية هي أنهم لا يملكون حق الحياة إذا لم يعملوا. ذلك لأن المجتمع المنتج إنما يقوم على العمل القاسي حتى ولو كان إجبارياً بالنسبة للمتقاعسين، ونحن لا نستطيع أن نتحمل أي استثناء لهذا المبدأ بدافع من حجج عنصرية».[١٧] وهكذا إذن، فعلى الرغم من الإدعاءات الأفلاطونية بأن الأفريقيين يتمتعون بكامل حريتهم، فإنهم في الواقع كانوا يتحملون عبء العمل الإجباري إذا لم يستطيعوا أن يثبتوا أن لهم عملاً ما، أو تأخروا عن دفع الضرائب أو عن أعمال متفق على أنها ذات نفع عام، وهكذا سدت اليد العاملة السوداء مسد نقصان الاستثمارات المالية هنا أكثر من أي مكان آخر، واستعملت كل الوسائل للحصول على عمال يحتفظ بهم ويستفاد منهم إلى أبعد الحدود. وقد كشف الستار عن هذه الحالة الفاضحة أمام العالم في عام ١٩٤٧ عن طريق تقرير تسرب عن إنريك غالڤاو، وهو مفتش عام قديم غضبت السلطة عليه ثم مالبث أن أودع السجن في عام ١٩٥٢ بتهمة التخريب. والإحصاءات الرسمية التي تميل إلى التقليل من عدد «المجندين الإجباريين» وترفع عدد «المتطوعين» تتكلم عن ١٢٥٠٠٠ من المجندين الإجباريين في عام ١٩٦٠. ولكن الأجور كانت متدنية لدرجة أن القوة وحدها هي التي كانت تستطيع تأمين اليد العاملة الضرورية. ومن أجل تأكيد السيطرة على هذه اليد

---

١٧ – راجع: دوفي: البرتغال في أفريقيا. كتب بنغوان ١٩٥٢. ص١٨٢.

العاملة فرض على كل أفريقي يغير مكان إقامته حتى ولو في ولايته نفسها أن يحصل على جواز سفر تحدد عليه كل تنقلاته. أي أنه كان عليه أن يحصل على جواز سفر ليتجول في بلاده نفسها.

أما في الحقل الصناعي فإن البرتغال حسبت حساباً لأراضيها فيما وراء البحار في خطة السنوات الست للتطور القومي. وبما أن موارد البرتغال المالية كانتَ هزيلة فإن رأس المال الأجنبي هو الذي كان يسيطر على مشاريعها الرئيسية. وكان يلاقي تشجيعاً على الاستثمار للمساعدة في انطلاقة أراضي ماوراء البحار، وبذلك يتم توريط الدول الأخرى المقدمة لرؤوس الأموال في سياسة البرتغال.

وفي عام ١٩١٢ استولت الحكومة البرتغالية في موزامبيق على شركة موزامبيق التي كانت تسيطر على منطقة سوفالا. وبقي المعدن الوحيد ذو الأهمية هو فحم مراتيسي على الزامبيز حيث كان يعطي مائتي ألف طن في العام. وكانت النهضة الرئيسية تعتمد على زراعة القطن والشاي والسيزال وقصب السكر وغيرها من المحاصيل، وكذلك على افتتاح المعامل للصناعات التحويلية التجهيزية، وعلى تأمين القوى الكهربائية (سد ريبوي). ولكن الرخاء كان يرتبط على الأخص بتجارة المرور التي تأتي إلى مرفأ بيرا ولورنسو ماركيز قاصدة جوهانسبورغ أو الترانسفال. وكان المرفآن يأخذان على البضائع نسباً مئوية عالية. وكان ثمة مصدر آخر للدخل يتمثل بأجور العمال العديدين من الأفريقيين الذين كانوا غالباً مايفرون من العمل الإجباري ومن الأجور المتدنية التي تدفع لهم في بلادهم إلى مناجم أفريقيا الجنوبية ليعودوا بالمال اللازم لمهور زواجهم أو شراء بيوت لهم. وكان عدد البرتغاليين في موازمبيق يبلغ خمسين ألفاً. وفي أنغولا كان خط حديد بنغويلا الذي ربط بشبكة شابا (كاتنغا) وبميناء بيرا عبر روديسيا، كان جزءاً من واحد من الخطوط النادرة التي تجتاز القارة الأفريقية. وقد بدئ العمل به عام ١٩٠٣ وانتهى في عام

١٩٢٩ وأخذ يحمل فوراً نحاس شابا، وعليه أنشئت نوفاليسبوا العاصمة الجديدة التي قصد منها أن تكون أبعد نحو الداخل. ولكن لواندا الواقعة على الساحل بقيت المدينة الرئيسية والعاصمة الاقتصادية. وسيطر الرأسمال الأجنبي الأنكلوسكسوني والبلجيكي والألماني على شركة الألماس الأنغولية وخاصة في مجال استثماراتها للحديد والمنغنيز. وشجع استقرار البيض في أنغولا إلى أبعد الحدود.

وعلى الرغم من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي للأفريقيين عن طريق العمل الإجباري ونظام الرعايا، فإن البرتغال بقيت تدعي بأنها لم تعرف التمييز العنصري في مستعمراتها، وكأن النزوع إلى التسري بالزنجيات أو الزواج منهن أو الإعلان عن حسن النية يشكل في هذا الموضوع شهادة حسن سلوك لا يرقى إليها الاتهام. والواقع أن أهم مافي المذهب الاستعماري البرتغالي هو أن الطريق كان مفتوحاً أمام الجميع ليصبحوا برتغاليين. ولكن حتى عام ١٩٥٣ كان يوجد ثلاثة أصناف من الناس: البرتغاليون الذي يحملون بداهة صفة المواطنة، وأشباه البرتغاليين، ثم كتلة الأفريقيين. وكان على الأشباه أن يخضعوا لبعض الشروط حتى يصلوا إلى هذه المكانة، منها أن يعلنوا ولاءهم للبرتغال، وأن يتقدموا بتوصيتين عن حسن سلوكهم، وأن يكون لهم مستوى من الحياة يشبه الأوروپيين ليحكم عليهم بأنهم متمدنون. ومع ذلك لم يكن هذا الشبيه مساوياً تماماً للبرتغالي، إلا أنه كان يتمتع ببعض المزايا منها إعفاؤه من حمل جواز سفر في حال تغيير مكان إقامته، ومن تجنيده للعمل الإجباري. كما كان له حق التصويت والمساواة بالأجور مع البرتغاليين إذا قام بالعمل نفسه. ولكن لم يكن في أنغولا عام ١٩٥٠ إلا تسعون ألفاً من هؤلاء الأشباه من أصل أربعة ملايين هم مجموع السكان، وذلك بعد أربعة قرون من الاستعمار البرتغالي. أما في موزامبيق فكانت النسبة هي ٤٣٥٣ شبيهاً على (٥٧٣٥٠٠٠) من السكان. وفي جزر ساوتومي

وبرنسيب حيث كان التهجين بين البرتغاليين والأفريقيين يكاد يكون عاماً، وصلت نسبة الأشباه إلى خمسين بالمئة من مجموع السكان. وعلى العموم يمكننا القول إن أكثر من تسعين بالمائة من سكان المستعمرات البرتغالية بقوا في حالة الرعايا (الوطنيين). ومع ذلك مايزال ثمة منافقون يدعون أن المسألة لم تكن مسألة تمييز عنصري وإنما هي مسألة ثقافية.

والواقع أن التعليم في المستعمرات البرتغالية كان يعتبر الوسيلة الرئيسية لتمثل السكان، وكانت الغاية الرسمية منه هي «تمدين هؤلاء السود وإدخالهم في الأمة البرتغالية». وقد حملت البعثات التبشيرية وخاصة الكاثوليكية منها هنا كما في البرتغال نفسها مسؤوليات جسيمة. وكان ثمة نوعان من التعليم، أولهما التعليم النظامي الذي كان مقصوراً على البرتغاليين والأشباه، والثاني التعليم الموافق الذي كان يدعى «التعليم الأولي»، وكان مخصصاً لأبناء الوطنيين. وكان هذا الأخير يكتفي بمبادئ القراءة والكتابة والحساب يضاف إليها إلمام ببعض الأعمال الحرفية أو الزراعية، ويتم كل ذلك باللغة البرتغالية. وقد عهد بهذا التعليم إلى البعثات التبشيرية بخاصة. وكان يوجد ست مدارس إعدادية للناس المميزين حيث كان الوطنيون فيها قلة نادرة، بينما كان على الذين يريدون متابعة دراستهم الجامعية أن يذهبوا إلى لشبونة. وإذا علمنا أن البرتغال نفسها كانت تضم نسبة ٤٠٪ من الأميين لبدا لنا أن مابذلته البرتغال في مستعمراتها كان مجهوداً جيداً. ولكننا يجب أن نعلم أن نسبة الفتية البرتغاليين إلى مجموع التلاميذ في المدارس الإبتدائية في عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ كانت ستين بالمئة، في الوقت الذي لم يكن فيه البرتغاليون يشكلون أكثر من ٣٪ من مجموع السكان. ومن جهة أخرى فإن بعض الجهود بذلت في ميدان الخدمات الطبية وفي دراسة طرائق استئصال أمراض المناطق الحارة، ولكن التمييز كان ظاهراً هنا

أيضاً، فكان يوجد في مستشفيات لواندا قاعات عمليات مخصصة للأوروبين وأخرى للأفريقيين. ففي مثل هذه الظروف لا يحق للبرتغال أن تتشدق بالخطب الطويلة عن عدالتها وابتعادها عن التمييز العنصري، فالحقيقة المؤسفة التي أصبحت مرة بعد ذلك تكمن فيه.

٥ - في الأراضي البلجيكية

أ - في الكونغو

١ - التطور:

أصبحت بلجيكا بالرغم عنها دولة استعمارية. ولكن وضعها هذا لم يكن حالة خاصة بها. ففي كل الدول الأوروبية كانت توجد قوى معارضة سواء من اليمين أو من اليسار، لفظاظة الاستعمار أو حتى لمجرد المغامرات الاستعمارية، وإن كان لهذه المعارضة أسباب مختلفة. والرجل الذي يتحمل مسؤولية الاستعمار هنا هو ملك البلجيكيين ليوبولد الثاني الذي أظهر شرهاً محموماً لينال حصة من أفريقيا. ففي خلال موتمر برلين أمسك بالقلم ووضع دائرة على الخريطة تحيط بكاتانغا (شابا) معلناً أنه يريد هذه المنطقة. هذا الاندفاع للاستيلاء على الأراضي جعله في مواجهة الفرنسيين في منطقة أوبانغي ومنطقة بحر الغزال. وقد حاول أيضاً وسط ضجيج عال أن يشتري من انكلترا بارجة حربية ليقصف بها لشبونة، بل إنه لم يتردد أن يطالب بالسيطرة على حوض النيل حتى فاشودا. وبعد أن أسس الشركة الدولية للكونغو التي أصبح بعد ذلك بقليل المساهم الوحيد فيها، اعتمد على خدمات ستانلي في عام ١٨٧٩ من أجل توسيع منطقة النفوذ هذه إلى أبعد الحدود. وقد أعطاه مؤتمر برلين في عام ١٨٨٥ جل مايصبو إليه. وبقي عليه بعد ذلك أن يحتل ويسيطر عملياً على هذه الأراضي الواسعة التي يتمد في وسطها عائق الغابة الاستوائية الكثيفة المعتمة والتي تفشت في جميع أجزائها تجارة العبيد.

وكانت الفترة التي انقضت بين عام ١٨٨٦ وعام ١٨٩٤، وهو العام الذي وقع فيه اتفاق الحدود مع انكلترا، كانت للتعرف الدقيق على هذه الأراضي وخاصة الأقسام الحدودية المتنازع عليها. وقام الجيولوجي جول كورني بوجه خاص بالتعرف الدقيق على تفاصيل الثروات المدفونة في أراضي شابا (كاتانغا) من النحاس متجولاً فيما لا يقل عن ستة آلاف كيلومتر فوق هذه الأراضي. وفي الوقت نفسه قاد الكردينال لافيجيري حملة حامية الوطيس على تجارة العبيد. واشترك رجال من الحرس البابوي بقيادة النقيب جوبير بالمعارك ضد تجار العبيد الساحليين. وكان المستهدفون هنا بوجه خاص التجار العرب. وكان أشهرهم وأكثرهم أهمية تيبو تيب الذي عينه مع ذلك ليوبولد الثاني في بادئ الأمر حاكماً على منطقة الشلالات ودفع له المبالغ الطائلة لقاء ذلك. ولكن تجار العبيد ما لبثوا أن بدؤوا يتضايقون من تحمل الرسوم المفروضة على صادرات العاج. ولما وصلتهم إلى الكونغو أخبار التمردات التي جرت في تانغانيقا ضد الألمان، ثاروا بدورهم في عام ١٨٩٢. وتمكن البلجيكيون معتمدين على جيوش من السود من القضاء على المعاقل العربية (البوما) التي دافع عنها العرب أو المولدون منهم دفاعاً قوياً معتمدين هم أيضاً على جيوشهم السوداء وألحقوا بالمنتصرين من البلجيك خسائر فادحة. وكانت أشهر هذه المعاقل نيانغوري وكاسّونغا وبينا كالونغا وكذلك معقل الزعيم القوي روماليزا. وقد دامت هذه الحملات التي قضت أيضاً على تمرد الجنود السود من الباتيتيلا وتمزيق ثورات الويلّي شذر مذر، دامت حتى بداية عام ١٩٠٠.

٢ - النظام الليوبولدي:

وهكذا فتحت البلاد، وابتلعت خزينة الملك الخاصة عشرة ملايين دون أن يكون قد تمكن حتى ذلك الوقت من استرداد أمواله. وهذه هي الفترة التي كان يقول فيها للمقربين إنه مضطر «لإلغاء بعض

أطباقه». وحاول أن ينشئ شركة للمشاريع الاستثمارية هي شركة الكونغو للتجارة والصناعة التي أنشئت في عام ١٨٨٧، ولكن البنوك بقيت مترددة في توظيف أموالها فيها، ولم يتمكن ألبيرنيس الذي عين مديراً لها ومتكلماً باسم الملك من أن يبعد المصالح الانكليزية عن أن تشارك في هذه الاستثمارات. ومن أهمها شركة الكونغو للخطوط الحديدية التي أنشئت في عام ١٨٨٩ وساعدتها الحكومة البلجيكية على نطاق واسع. وقد قال ستانلي «بدون خط حديد الشلالات لا تساوي الكونغو بنساً واحداً». وكان العمل في تمديد هذا الخط يتم في جو من العداء من قبل الأهالي ودشن افتتاحه بين ليوپولدڤيل وماتاري بعد تسع سنوات من بدء العمل، وكلف حياة مائة واثنين وثلاثين من البيض وألف وثمانمائة من العمال الملونين، وهذا الرقم الأخير كان تقديراً مخفضاً جداً ولاشك للعدد الحقيقي من الضحايا الذين ذهبوا فداء تمديد هذا الخط. وقد كتب كورنيڤان يقول: «إن تمديد خط ماتادي - ليوپولدڤيل، كان ملحمة حقيقية ولكن على خلفية من المقابر وعلى لحن ذي وقع جنائزي». وعندما أذاع الملك ليوپولد وصيته خصص جزءاً منها لتنازله عن دولة الكونغو المستقلة لبلجيكا. ورضي البرلمان في بادئ الأمر أن يخصص بعض المبالغ لمساعدة ميزانية الكونغو معلناً أن ذلك لا يلزمه في المستقبل على أخذ الكونغو وتحمل مسؤوليتها، ولكن عندما بدأ ميزانها التجاري بالتوازن منذ عام ١٨٩٤ أخذ البرلمان البلجيكي يصنع المستحيل ليؤكد حقوقه في ضمها إلى بلجيكا بينما أخذ الملك من جانبه يصنع المستحيل لتأخير حلول هذا الأجل المحتوم. فكيف نجحوا في أن يجعلوا الكونغو ذات مردود؟. كان ذلك بكل بساطة بنهب البلاد. فقد استدان ليوپولد الثاني أموالاً من نقابة للمصرفيين، وكان يحرص من جهة أخرى على تحقيق أرباح في أسرع وقت. وبدأ نهب الكونغو بهمة ونشاط. وقبل في مؤتمر برلين تأميم حوض الكونغو مع حرية

المتاجرة فيه للجميع من أجل الحصول على مساندة الدول في مطالبته بهذا الحوض. وأصدر في عام ١٨٨٩ قراراً يقضي بأن كل الأراضي الخالية هي ملك للدولة. وكان هذا العمل مخالفاً لاتفاق كان قد تمَّ بين الدول قبل ذلك، كما أنه كان مخالفاً للعادات الأفريقية التي لم يكن بموجبها توجد أراض خالية. وكان ذلك هو رأي رئيس الأساقفة أوغوارد كما كان رأي الأب فيرميش. وقد كتب هذا الأخير يقول: «من الخطأ الادعاء أنه يوجد في الكونغو أراضي خالية. فلمن إذن هذا الكاوتشوك الذي ينمو في الأرض التي يسكنها السكان المحليون؟ إنه لهم وليس لأي إنسان آخر، ولا يجوز أن ينزع منهم إلا برضاهم وبتعويض عادل لهم. إن امتلاك الأراضي التي تسمى خالية يجعلنا نقف أمام مسألة ضخمة هي مسألة مالكيها السابقين». (١٨) ولكن جزويتياً آخر هو أ. كاستيلان كان له رأي معاكس تماماً إذ قال بشرعية المعاهدات التي عقدها ستانلي مع السكان المحليين مستنتجاً من ذلك أنهم «قبلوا بالسيادة الجديدة على هذه الأراضي». وسوغ العمل الإجباري بالقانون الإلهي للعمل فقال: «إن الشعب البربري الذي يرفض هذا القانون لن يتحضر أبداً، وعند ذلك يجب قسره عليه. وبما أنه لا يستطيع أن يخدم إلا في عمل يكافأ عليه بخدمات تقدم إليه لتحسين أحوال معاشه فثمة إذن دافع مزدوج لإجباره على هذا العمل قسراً عنه». وطالب بإلغاء تجارة العبيد «التي يقترفها العرب»(١٩) على حد قوله. كما اعترف أنه يوجد بعض التعسفات ولكنها في طريقها إلى الزوال.. فإذا كان الرأي منقسماً هكذا فلأن منتجات الأرض الأميرية التي احتكرت كما رأينا كانت كلها للدولة. وبعبارة أخرى فإن الملك ليوبولد والشركة التي كان المساهم الأساسي

---

١٨ - في باب «المسألة الكونغولية» من كتابه «الاستعمار البلجيكي في الكونغو والمبادرة الشخصية». بروكسل ١٩٠٦.

١٩ - «دولة الكونغو، أصولها، حقوقها، واجباتها». بروكسل ١٩٠٧.

فيها كانا يتملكان الأرض وإنتاج الأرض والوطنيين الذي يعملون على هذه الأرض عن طريق حق سوقهم للعمل القسري. ومن بين مساحة ٢,٤٥٠,٠٠٠ كيلومتراً مربعاً هي مساحة الكونغو كان يوجد ٢,٤٢٠,٠٠٠ ألفاً ملكاً للدولة أو لشركات كانت الدولة طرفاً في الإفادة منها من أمثال: شركة كاتانغا، وشركة أنفرس وشركة لومامي وشركة أبير وغيرها. وكانت هذه الشركات للالتقاط والجمع لا تعمل إلا أن تأخذ إلى الساحل ماتجنيه من خيرات الداخل من كاوتشوك وعاج بفضل ماصادرته من الأراضي التي صارت إقطاعات لها.

هذا النظام الليوپولدي كان بالتأكيد أحد الصفحات المشؤومة في تاريخ أفريقيا الوسطى. وقد رفض مجندو سياسة الملك ليوپولد تلك الشهادات التي صدرت عن مبشرين من البروتستانت. إلا أن لجنة التحقيق التي أنشأها ليوپولد نفسه، على الرغم من أنها برأت الملك، اعترفت بالاغتصابات التي كانت تمارسها الشركات. ومن جهة أخرى فإن هذه اللجنة لم تبق إلا شهرين ونصف الشهر في مكان التحقيق، بينما كان رجال البعثات التبشيرية شهود عيان لما يجري على مدى سنوات طوال. ومما لاشك فيه أن بعض المصالح الانكلوسكسونية التي تضررت من جراء الغاء نظام الباب المفتوح في تجارة الكونغو قد ساهمت في الحملة على مايجري هناك بدافع من مصالحها المادية، ولكن لجنة التحقيق الرسمية لم تجرؤ على كل حال على نشر التفاصيل عما جمعته من معلومات أثناء وجودها هناك.

أما مايرويه المبشرون فكان مذهلاً. فكل قرية كان عليها أن تقدم عدداً من أطنان الكاوتشوك يتلقى زعيمها في مقابلها ذراعاً من قماش قطني، أو يتلقى قبضة من الملح أو مرآة صغيرة مقابل سلة من الكاوتشوك. أما شهادات المبشرين ويكز، پادفيلد، غومان، هاريس فكانت مفحمة: فمن أجل تلافي هرب الوطنيين كان يعهد بكل قرية لحراسة زمرة من الميليشيات، وكان نزوح الرجال أو النقص في

الكاوتشوك يؤدي إلى إرسال حملات تأديبية يصل بها الأمر إلى درجة القتل الجماعي للزعماء وأتباعهم على يد عملاء الشركة من الأوروبيين، وإلى اغتصاب واختطاف النساء وقطع الأيدي والأرجل والأعضاء التناسلية، وإلى خوزقة الفتيات والنساء، وإلى مشاهد من أكل اللحوم البشرية، وإلى إجبار العصاة على ارتكاب المحرمات علناً مع الأقارب. وعندما استدعي الزعيم بوليما للشهادة، وضع على المنضدة أمام لجنة التحقيق مائة وعشرة من العصيّ يمثل كل منها كما قال حياة ضحية من ضحايا الكاوتشوك. فالقصار منها تمثل الأطفال، والمتوسطة تمثل النساء. «وقد اعترف بأن أنصاره طعنوا ثلاثة من العبيد وواحداً من الحراس. ثم روّى كيف حاربه الرجل الأبيض، وكيف أنه بعد هزم أراه جثث رجاله قائلاً: والآن ستجلب الكاوتشوك أليس كذلك؟ » فيجيبه الزعيم بالإيجاب. وفي مكان آخر أرسل أحد موظفي الشركة ابن أحد الزعماء ليأتي بجثة أبيه الذي كان قد قتله بعض أفراد الميليشيات لنقص فيما كان يجب أن يأتي به من الكاوتشوك. وبينما عاد الولد حاملاً جثة أبيه يعاونه على حملها رجل آخر، أرسل الموظف كلبه ليعقره في جنبه ويديه. وهكذا فإن الكاوتشوك الذي كان يتكدس على أرصفة أنفرس كان، بكل مافي هذه الكلمة من معنى، مغموساً بالعرق والدماء.

حقاً إن ليوبولد الثاني الذي كان يتبختر في قصره فوق الطنافس الغالية الثمن لم تطأ قدماه أرض أفريقيا قط. وحقاً إن موظفي الشركات لم يكونوا من البلجيكيين وحدهم بل كانوا لمامة من المغامرين ومن المرتزقة الأوروبيين الذي أصبحت هستيريا العنف عادة لديهم، ولكننا نسجل أيضاً أن مدير الشركات في أفريقيا كان يرسل نشرات دورية طالباً فيها أن ترسل له إحصائيات الذين يسجنون بسبب عدم تسديد ديونهم على نسختين، ويضيف إلى ذلك قوله: «وإنني أذكر بأن هؤلاء الرهائن يجب أن يعاملوا معاملة حسنة».

ولكنه لا يلبث بعد ثلاثة أشهر أن يصدر منشوراً آخر يقول فيه: «لقد تأكدت أنه بالرغم من كل أوامري فإن كثيراً من المراكز لا تأخذ بعين الاعتبار تعليماتي المتعلقة بالسجن، وإنني أؤكد لكم التمسك بالمنشورين ٩٣ و ٩٨... إلى آخر المنشور».[٢٠]

وفي عام ١٩٠٣ باعت شركة آبير في سوق أنفرس (٨١٢٥٢٥) كيلو غراماً من الكاوتشوك. وقدر أن جمع هذه الكمية استوجب عمل (٣٠٠٠٠) جانياً عملوا عملاً دائباً لمدة عام كامل، بالإضافة إلى ثلاثة آلاف حمال ومجذّف كانوا يعملون كلهم بأجر رمزي، ويضاف إلى هؤلاء حوالي (١٠٥٠٠) من العمال الآخرين، فيكون مجموع الذين أنتجوا هذه الكمية أكثر من (٤٣٥٠٠) من الوطنيين المستنفرين. ولا يستطيع أحد أن يقدر عدد من ماتوا، ولكن الفظائع كانت مؤكدة لدرجة أن صحيفة «المواطن LE PTRIOTE» البلجيكية الملكية الكاثوليكية كتبت في عددها الصادر في ٢٨ شباط فبراير عام ١٩٠٧ مقالاً بعنوان «لم يتغير شيء في الكونغو»، وبعد أن استعرضت الفظائع التي ترتكبها ميليشيات شركة أبير خلصت إلى القول: «إن ذكرى هذه الأعمال ستظل محفورة في ذاكرة الناس وسينالها انتقام الله. وسيحاسب مرتكبو هذه الأعمال جزاءهم عاجلاً أو آجلاً أمام الله والتاريخ». هذا وقد كانت الفائدة السنوية الوسطية لشركة أبير حوالي الثلاثة ملايين. وكان الملك ليوبولد غارقاً لأذنيه في كل هذا، وبنى من فوائده الأبنية والمقاصف الباذخة. وفي بلجيكا كان عدد الرجال الذين ينادون بضم الكونغو إلى بلجيكا يتزايد شيئاً فشيئاً، إما لأن بعضهم كان يجرحه فشل «المهمة التمدينية» ذلك الفشل المأساوي في الكونغو، أو لأن آخرين كان يسيل لعابهم للثروات الهائلة التي كانت تضمها بين جنباتها. وقد

---

٢٠ - راجع المنشور رقم ١٠٨ لشركة آبير (BASSAN KOUSSI) في ١٧ كانون الأول ديسمبر ١٩٠٣.

حاول الملك الذي كان قد كتب يقول: «إنني لا أقاسم أحداً في حقوقي في الكونغو، فقد حصلت عليها بجهودي ومابذلته فيها من مال»، حاول أن يجني منها أكبر كسب مع وصايته في عام ١٩٠٦ أن تكون بعده ملكاً للبلجيكيين لا يمكن التنازل عنه. ولكن الضغط كان كبيراً لدرجة أنه تنازل عنها أخيراً دون قيد أو شرط فأصدر البرلمان قرار ضمها في عام ١٩٠٨، ولكن النظام الليوپولدي البالغ القسوة الذي دمر المصادر الطبيعية للثروة فوق مساحات واسعة من البلاد كان عائقاً في سبيل تطورها في العهد الاستعماري الجديد.

٣ - الإصلاحات

أصدرت الإدارة الحكومية الجديدة قراراً بحرية التجارة منذ عام ١٩٠٨، وفي عام ١٩١٠ حلت الضريبة المالية محل العمل الإجباري. ولم يبدأ الاستثمار المعقول إلا بعد الحرب العالمية الأولى في عام ١٩٢٠ حيث تشكلت شركات جديدة مثل: اتحاد كاتانغا العليا للتعدين والفورمينيير وأونيليفار التي ساهمت فيها رؤوس أموال أنكلوساكسونية وبلجيكية ودعمتها الشركة المصرفية العامة وشركة الكونغو للتجارة والصناعة، فنقلت الكونغو دون تمهيد من مرحلة اقتصاد الجمع والالتقاط إلى مرحلة الاقتصاد الرأسمالي في التعدين والزراعات بل وإلى مرحلة التروستات. ومنذ عام ١٩١١ كان اتحاد كاتانغا العليا للتعدين قد أنشأ أول مصهر له على الاحتياطات الهائلة للنحاس والقصدير وانتهى إلى أن تكون فوائده السنوية مابين ٢,٥ و ٤,٥ ملياراً من الفرنكات البلجيكية. وفي هذه الأثناء افتتحت شركة الفورمينيير أوائل مناجم الألماس والذهب في عام ١٩١٣. وأصبح تحت تصرف شركة أونيليفار ٥,٦٥٠,٠٠٠ هكتاراً من الأراضي، أي مايساوي ضعفي مساحة بلجيكا، وارتفعت مساحة الأراضي المصادرة، وهي عموماً من أجود الأراضي، إلى ١,٤٤٠,٠٠٠ هكتاراً في عام١٩٥٧. وكانت لجنة كيفو تتصرف

بثلاثمائة ألف هكتار ينتهي امتيازها مبدئياً في عام ٢٠١١. وفي عام ١٩٢٧ عرفت تجارة الكونغو فائضاً في صادراتها بلغ ملياراً من الفرنكات ذهب القسم الأعظم منها إلى جيوب البلجيكيين.

ولكن الأزمة العالمية كانت طويلة الأجل وامتدت بين ١٩٢٩ - ١٩٣٩ وانتشرت خلالها الزراعات الإجبارية التي سميت بالزراعات «التثقيفية» والتي أجبرت مليوناً من العائلات أن تعمل في زراعات القطن والنخيل وفستق العبيد (الفول السوداني). وأدت الحرب العالمية الثانية إلى ازدهار اقتصادي مفاجئ لارتفاع أسعار المعادن الضرورية للصناعات الإلكترونية (كالجرمانيوم والهيريليوم)، وكذلك أسعار المنتجات الستراتيجية كالنحاس والقصدير والكوبالت والأورانيوم، كما أدت إلى زيادة في إنتاج الصناعات التحويلية. وقد سبب استثمار الكونغو نقصاً واضحاً في سكان هذه البلاد، حتى أن لجنة حكومية أجبرت في عام ١٩٢٨ على أن تمنع تجنيد أكثر من ٢٥٪ من مجموع الرجال البالغين والسليمي الأجسام في كل ناحية، وكان هؤلاء يطلبون غالباً للعمل خلال سنوات طويلة في أمكنة تبعد مئات من الكيلومترات عن بيوتهم. وصرحت امرأة أثناء استقصاء صحي: «نحن نلد الأولاد وأنتم تأكلونهم»، على أن هذه اللجان الصحية التي تأتي للاستقصاء، كان يتجنبها الناس ولا يأمنون التعامل معها. وكان نقل السكان قد أصبح سهلاً بواسطة طرق المواصلات الجديدة التي كان إنشاؤها ضرورياً كي تصل بين المناطق الداخلية وبين المنافذ البحرية التي تصلها بالعالم الخارجي.(٢١)

---

٢١ - إن الرسائل التي كان يرسلها الملازم تيلكنز إلى أبيه ورؤسائه والتي استشهد بها م. فاندرفيلد مترعة بالشواهد: «وكان هذا يستلزم خمسمائة من الحمالين. فيا لهؤلاء المساكين، كم من الدماء ستسيل أثناء القيام بهذا النقل. لقد قمت بالحرب ثلاث مرات قبل الآن ضد زعماء كانوا يرفضون هذا العمل لأن جماعتهم كانوا يفضلون الموت. فإذا رفض زعيم فإنها الحرب. وكانت رهيبة لأنها حرب أسلحة نارية ضد حراب ومزاريق. وكثيراً ماوجد جنودي القرى خاوية فيمسكون عندئذ بالنساء والأطفال. ولقد زار القائد ڤيرسترالدن موقعي وهنأني بحرارة وقال لي إن لهجة تقريره عني سيكون لها صلة بكمية الكاوتشوك التي سأرسلها».

أما في الحقل الاجتماع فإن الاستعمار البلجيكي تمكن من أن يحقق إنجازات إيجابية بالرغم من الروح الأبوية التي كانت وراء إنجازها. وهكذا لم يكن ثمة نقابات للأفريقيين حتى عام ١٩٤٥ بل بنت لهم الشركات بيوتاً ومطاعم. كما بذلت جهود في الميدان الصحي والوقائي قامت بها الشركات الخاصة والمصالح الحكومية على السواء. وكان ليوپولد الثاني قد عهد إلى البعثات الكاثوليكية العناية بالتعليم. ومنذ عام ١٩٠٨ أنشأت الحكومة البلجيسكية التعليم النظامي الذي لم يكن بالضرورة علمانياً وذلك لتهيئة المساعدين الإداريين. ولكن لم يكن عدد التلاميذ في عام ١٩٢٠ يزيد على ١٨٦١ تلميذاً في هذا النوع من التعليم بينما كان مائة ألف من الطلاب يترددون على مؤسسات البعثات الكاثوليكية وخمس وثمانون ألفاً على المدارس البروتستانتية. وكان التعليم التبشيري ابتدائياً في مستواه، أما في محتواه فكان يبدأ به باللغات المحلية وباللغة الأكثر شيوعاً في المنطقة (مثل الكيسواحيلية والكيلويا والكيكونغو وغيرها)، أما الفرنسية والنييرلاندية وهما لغتا الدولة المستعمرة فكانتا لا تدرسان إلا بصفة استثنائية باعتبارهما لغتين أجنبيتين، بينما كانت تدرس اللاتينية في بعض الفصول.

وبما أن التمييز العنصري كان محظوراً فقد كان مفروضاً حتى في المناطق السكنية في المدن أنه عندما تفتح مدرسة للأوروبيين وجب أن يخصص فيها بعض المقاعد للأفريقيين ليتابعوا دراستهم في مختلف المناهج وعلى مستوى أعلى مما ألفوه في المدارس الابتدائية. ولكن المدرسة العلمانية لم تبدأ عملها قبل عام ١٩٤٠. وفي عام ١٩٥٤ افتتحت الجامعة الكاثوليكية في لوڤانيوم. ولم تباشر جامعة رليزا بتقبل عملها إلا في عام ١٩٥٦. وبالاختصار فإن البلجيكيين كانوا أكثر منهجية من الإنكليز في محاولتهم تطوير الأفريقيين ضمن أطرهم الخاصة. وقد ترك التعليم المهني للشركات الخاصة. وكانت

مساهمة البعثات التبشيرية البروتستانتية بارزة أيضاً، بينما لم يكن أثر الإسلام ملحوظاً إلا في مانيميا. وكان ثمة مظهر إيجابي آخر للاستعمار البلجيكي في الكونغو هو البحث العلمي الهام الذي قامت به عدة مؤسسات منها مؤسسة (I.N.E.A.C)(٢٢)، وكان من نتائجه ظهور تصنيف للنباتات، ومن هذا التصنيف على سبيل المثال أنواع من قهوة روبوستا نجحت زراعتها أخيراً في ساحل العاج.

هذه الأبوة البلجيكية كانت تحسب، على غرار الأبوة البرتغالية، تطور أفريقينا على سلّم القرون. وقد طورت الكونغو بفضل استثمارات الفوائد التي ربحتها منها ثم ضمها إلى رأس المال لاستثمار المجموع من جديد كما كان يقول الحاكم ريكمامز. وأتى الكثير من المستوطنين للاستقرار على هضاب شابا (كاتنغا) العدية بوجه خاص. وأصبحت هذه الهضاب بعد راند والترانسفال في جنوبي أفريقيا، ثاني منطقة في كل أفريقيا من حيث القدرة الصناعية وانتعاش المدن وانتشارها حيث أن ثلثي السكان فيها كانوا يعيشون في المدن. وكانوا يقدرون أن (٣,٥٠٠,٠٠٠) من سكان الكونغو الأفريقيين كانوا عمالاً يعيشون على الأجور. وكانت بعض المناطق من الأراضي الغنية في كيفو وشابا - بشبكة طرقاتها الحديثة وصبغتها المتحضرة - تشكل جزراً كبيرة حقيقية للتمدن الحديث. ولكن الأفريقي الذي كان ينال العناية كإنسان، كان كمواطن مهملاً إلى أبعد حدود الإهمال.

*

وقد حدد الوضع السياسي والإداري في الكونغو بموجب وثيقة عام ١٩٠٨ الاستعمارية. وكان هذا الوضع يشبه بعض الشبه النظام الفرنسي. فالملك هو الذي يسن القوانين للكونغو مع وزير المستعمرات

---

٢٢ - I.N.E.A.C: INSTITUT NATIONAL POUR L'ÉTUDE AGRONOMIQUE DU CONGO BELGE.

ومع وجود مجلس استعماري له صفة استشارية. وكان الحاكم العام في الكونغو هو الذي يملك السلطة محلياً ويمارسها عن طريق إصدار أوامر لها صفة القانون تصلح لخمسة أشهر ريثما تتأكد بقرار. ومن جهة أخرى كان يوجد مايسمى بلجنة حماية الوطنيين التي كانت مستقلة عن الحاكم العام ويرأسها المحامي العام في ليوپولدڤيل. أما الإدارة القضائية فكانت مستقلة عن السلطة التنفيذية المحلية في كل من النظامين البلجيكي والفرنسي، وكانوا في المحاكم الوطنية يأخذون بعين الاعتبار الأعراف والعادات المحلية السائدة في البلاد. وكانت البلاد مقسمة إلى ست مقاطعات تخضع كل منها لسلطة مفوض إقليمي. وكل مقاطعة تقسم إلى أقضية على رأس كل منها مفوض. وكانت الخلية الإدارية هي الناحية التي يحكمها مدير.

ب – في رواندا أوراندي

وضعت رواندا أوراندي تحت الانتداب البلجيكي في عام ١٩١٨ بعد أن نزعت من ألمانيا. وقد طبق فيها نمط الإدارة البلجيكية نفسه باستثناء بقاء نظام حكم غير مباشر يمارسه ملكان محليان (موامي) ويساعدهما زعماء محليون ومساعدون لهؤلاء الزعماء، وإلى جانب كل منهما مستشار بلجيكي مقيم. وعلى رأس الجميع حاكم بلجيكي عام يعتمد على مجلس استشاري يساهم فيه الأفريقيون.

وقد عرفت البلاد منذ عام ١٨٨٦ قوة أمن عام مؤلفة من كتائب تخضع دائماً للسلطات المدنية. هذه القوة لعبت دورها في القضاء على عدة ثورات في البلاد نذكر منها ثورة الكاسونغو والنييمبي في عام ١٩٥٧. وكانت خلال الحرب العالمية الثانية قد قضت على إضراب ذهب فيه ستون من القتلى، وعلى تمرد ذهب فيه مائة قتيل. ولكن قوة الأمن العام هذه لعبت دوراً هاماً بما كانت تملكه من شبكة للمدارس التقنية والمهنية وبما قامت به من أعمال اجتماعية.

٦ - في أثيـــوبيا

أدى وصول هيلاسلاي إلى السلطة في إثيوبيا إلى ظهور سياسة جريئة تهدف إلى إنقاذ البلاد من حالتها التي بقيت عليها منذ العصور الوسطى. وفي عامي ١٩٢٤ - ١٩٣١ أصدر الإمبراطور الجديد قوانين لتحرير العبيد وأنشأ في طول البلاد وعرضها مكاتب لتهتم بحل الخلافات المستعصية المتعلقة بهذا الموضوع. ولكن الأرستقراطية كانت تبدي مقاومة ضارية أمام هذه التدابير الثورية. ومن جهة أخرى فإن العملة الأثيوبية تأثرت تأثراً بالغاً بأزمة الثلاثينات الاقتصادية. وهكذا كانت البلاد المعذبة في مسيس الحاجة إلى التماسك وإلى تحقيق وحدتها القومية. ولعب انتصارها في معركة عدوة على الإيطاليين دوراً هاماً في هذا السبيل. كما أن الأثيوبيين الذين تابعوا دراساتهم في البلاد الأوروبية وعادوا ليتسلموا مراكز الحكام وكبار الموظفين في البلاد، كانوا يشكلون عنصراً لا يستهان به للوحدة بين الصوماليين سكان الإمارة، والفالاشا اليهود، والغالا، وشعوب الجنوب الذين كانت دياناتهم الوثنية والإسلامية والمسيحية تزيد في عوامل التباعد بينهم. ولكن العاملَ الحاسم الذي أدى إلى هذا الاندماج القومي كان المقاومة المشتركة التي ساهموا بها جميعاً ضد العدوان الإيطالي.

والواقع أن الإيطاليين بالرغم من معاهدة الصداقة التي عقدت عام ١٩٢٨ لم يستطيعوا أن يهضموا كارثة عدوة. فبدؤوا باتهام أثيوبيا بسوء النية لأنها لم توافق على الربط بينها وبين «عصب» المرفأ الإيطالي في أريتريا. ثم تكلموا عن غارات تقوم بها أثيوبيا على حدود الصومال الإيطالية. وكان الموضوع يتعلق بانتقال القبائل البدوية الذي كانت تسنده القوة أحياناً عبر حدود غير مخططة أو بسبب الخصام على موارد المياه لقطعانها. وكانت أمثال هذه الحوادث

التي تجري على حدود الصومالين الفرنسي والانكليزي تسوى عادة بالطرق الودية. ولكن النظام الفاشستي في إيطاليا كان يحتاج لأن يجني له بعض الأمجاد. وكان الإيطاليون قد احتلوا آبار الوالوال التي حفرتها بعثة بريطانية أثيوبية على أساس أن هذه المنطقة خارج نطاق الممتلكات الإيطالية. وقد اختطفت هذه البعثة على يد طائرات إيطالية، ولكن إيطاليا ادعت بأن طائراتها لم تفعل أكثر من أنها أخذت بعض الصور في المنطقة، وتلا ذلك بعض المناوشات في الوالوال. وطلبت إيطاليا من أثيوبيا أن تقدم اعتذارها بتحية العلم الإيطالي في الوالوال. ولكن هذه رفضت حتى يثبت التحقيق أنها كانت على خطأ ثم انتهت بأن وجهت نداء إلى عصبة الأمم بالتوسط. فعينت هذه لجنة تحكيم فشلت في مهمتها. وفي آب أغسطس من عام ١٩٣٥ اجتمع ممثلو الدولتين العظميين يومذاك فرنسا وإنكلترا بممثل إيطاليا في باريس وحاولوا تهدئتها بأن يناقشوا موضوع إثيوبيا برمته، أي أن يقتسموا النفوذ عملياً في هذه البلاد دون مساس بسيادتها السياسية وأن يأخذوا بعين الاعتبار «المصالح الخاصة» لإيطاليا. ولكن هذه رفضت ذلك صراحة ثم مالبثت في جلسة من جلسات عصبة الأمم أن قطعت صلاتها الدبلوماسية مع أثيوبيا وأخذت تستعد لغزو البلاد.

وهكذا أصبحت أثيوبيا دون حماية من عصبة الأمم ولا من الدول الكبرى على الرغم من أن بعض هذه الدول كانت تكن لقضيتها العطف. ومالبثت أن رأت قوتها تتلاشى أمام جيش فاشي ضخم ضم مالا يقل عن أربعمائة ألف من المحاربين وتمكن أن يستولي بسهولة على تيغري التي كان الإيطاليون قد اشتروا أميرها الرأس غوغسا. ثم سقطت أديس أبابا في عام ١٩٣٦ بعد قصف مكثف وشديد دمر المدن والقرى والقوات المسلحة. والتجأ النجاشي إلى بريطانيا وأخذ يبذل جهوده الدبلوماسية بكل كبرياء لاستعادة عرشه المفقود. أما

الإيطاليون فلم يكن أمامهم إلا القليل من الوقت ليهتموا بمستعمراتهم الجديدة التي لم يتمكنوا أن ينجزوا فيها إلا القليل من الأعمال في ميدان الاستعمار. وفي عام ١٩٤١ حررت إثيوبيا من جديد على يد الإنكليز وقام النجاشي الذي لم يربط بلاده ببريطانيا وحدها، يطلب المساعدة التقنية لوطنه من كل البلاد المتقدمة.

٧ - ليبريا

بقيت دولة ليبريا مستقلة ولكن مااستثمر فيها من أموال خارجية كان قليلاً للغاية، كما أنها لم تتمتع في الحقل الداخلي بالشروط الضرورية التي تساعدها على التقدم الاقتصادي. فالأمريكيون السود الذين كانوا يشكلون البورجوازية المسيطرة لم يحاولوا أن يحققوا الوحدة الوطنية بين جميع شعوب البلاد. وإنما كانوا يكتفون بأن يمارسوا استقلالهم كطبقة ماتزال تربطها مصالحها بالبلاد التي تحررت منها (الولايات المتحدة الأمريكية). فالتعليم كان محدوداً جداً، والاقتصاد الخرب زادته الحرب خراباً، ذلك لأن ليبريا ضحت بمصالحها التجارية مع ألمانيا لكي تقف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب مقابل مساعدة مالية لم تتلقاها أبداً. وفي عام ١٩٣٠ تمكن تروست فايرستون الأمريكي أن يحصل على احتكار واسع من الأراضي الليبرية لاستثمار شجرة الهيفيا وقدم في مقابل ذلك قرضاً لليبريا. وهكذا أصبح الفايرستون دولة ضمن الدولة الليبرية يستثمر اليد العاملة الأفريقية استثماراً مفرطاً ويرسل العمال الليبريين للعمل حتى في الزراعات الإسبانية في فرناندوبو. وقد أثبت التحقيق أن الرئيس كينغ نفسه لم يكن أبداً بعيداً عن أن يكون موضع اتهام في كل ذلك.

وعجّلت أزمة الثلاثينات في إفلاس ليبريا المالي لدرجة أن الموظفين لم تدفع لهم رواتبهم. ثم تدخلت عصبة الأمم وأنشأت لجنه

تطهير على رأسها الولايات المتحدة التي اقترحت أن يوضع إلى جانب الحكومة مستشار عام. وهذه هي الطريقة التي كانت مصر قد خسرت فيها استقلالها من قبل في عام ١٩٧٦. ولكن مجلس النواب اعترض على هذه التدابير في انتفاضة أخيرة أبداها في عام ١٩٣١، وألغى الدين الخارجي واعداً بأن يسدد فوائده عندما تسمح حالة الميزانية بذلك. واستمرت الجمهورية تعيش بالتقتير حتى مابعد الحرب العالمية الثانية حيث اكتشفت فيها في عام ١٩٤٥ مناجم الحديد في هضاب بومي وأصبحت تدر على البلاد مكاسب عالية. وكانت الشركات الأمريكية هي التي تسيطر على هذه النهضة الاقتصادية كشركة ليبريا للتعدين (١٩٤٥)، والشركة الليبرية (١٩٤٧)، وشركة الانتاج الليبرية (١٩٤٨). ولكن وصول الرئيس تومبان إلى السلطة سجل تحولاً في مجرى الأمور. فقد كانت أمّه من السود المحليين من جنس الكرو تزوجت من قس أمريكي. وهكذا ارتبط مع كتلة الزنوج الذين يسكنون في داخل البلاد والذين لم يكن ينظر إليهم قبل ذلك إلا كنوع من الموارد الطبيعة لليبريا. وقد اهتم الرئيس تومبان بأن يقوي وحدة هذه الشعوب وأن يشركهم في المسؤوليات السياسية وأن يجعل مناطقهم تستفيد من التطورات الاقتصادية. ولكن ارتباط البلاد بالرأسمال الأمريكي الشمالي بقي على حاله لم يطرأ عليه أي تغيير.

* * *

الفصل الحادي عشر
يقظة أفريقيا السوداء
أو التاريخ يبدأ من جديد

١ - ظهور الروح القومية

(سبابها، الجماعات المحركة، ونشاطاتها

لا يجب أن تقارن القومية الأفريقة بالمشاعر الشوفينية المتعصبة التي اجتاحت في الكثير من الدول الأوربية تيارات كاملة منَ الرأي العام وتوضحت في تدابير اقتصادية (كالاكتفاء الاقتصادي والحماية الجمركية اللتين فرضهما بسمارك في ألمانيا وميلين في فرنسا)، أو في قرارات سياسية عسكرية وصلت إلى حد الإمبريالية (كالجامعة الجرمانية والفاشية.. وغيرها)، بل وحتى في أناشيد انتقامية كأنشيد ديروليد. «فالقومية صالحة مادام ثمة شعب مضطهد، وعند ذلك تكتل وراءها في مبتغى فج كل القوى الاجتماعية المضطهدة المتطلعة بأمل إلى المستقبل. أما عندما يتحرر هذا الشعب فإن القومية لا تستطيع أن تجد الحلول لما يطرح عليها من مشاكل فلا يعود يوجد إلا الإثارات العقيمة والتناقضات التي لا تنتهي، وعند ذلك تصبح ذريعة لأصحاب الامتيازات ليتكلموا عن أسطورة كلية الأمة فيخفوا مافي داخل هذه الأمة من عدم مساواة حقيقية»[١].

---

١ - أنظر: دوميناش في مجلة ESPRIT عدد آذار مارس ١٩٥٥ ص٣٤٨.

أما في أفريقيا فإن القضية قضية يقظة قومية، قضية بعث لشخصية تحاول أن تفرض نفسها أمام السلطة القائمة. وفي هذا المعنى، رأينا كيف أن القومية الأفريقية ظهرت منذ اللقاءات الأولى مع الأجانب ولم تختف أبداً في أي حين. بل كانت الحقبة الاستعمارية طوراً تاريخياً لم تكن الروح القومية المروضة أو المسحوقة تستطيع أن تظهر فيه إلا على شكل انتفاضات. ثم مالبثت أن ظهرت ظروف تاريخية جديدة أعطتها قوام الثورة. فما هي أصول وأشكال تلك الدفعة التي أخذت في أغلب الأحيان شكل طفرة؟. في عام ١٩٤٠ كانت ليبريا وحدها، بعد أن ضمت إيطاليا الحبشة إليها، هي الجزيرة الهازئة في أفريقيا السوداء الخاضعة كلها للاستعمار. وبعد عشرين سنة، أي في عام ١٩٦٣، حصلت تسع وعشرون دولة أفريقية أخرى على الاستقلال. فلماذا حدث ذلك وكيف؟

أ — الأسباب

١ — زلزال الحرب العالمية الثانية ونتائجه

كانت الحرب العالمية الثانية التي انتهت في عام ١٩٤٥ بالتفجير النووي المأساوي على كل من هيروشيما وناغازاكي، منعطفاً خطيراً في تاريخ العالم وبخاصة في تاريخ أفريقيا. فقد شارك مئات الآلاف من الأفريقيين في ميادين القتال المختلفة في ليبيا وإيطاليا ونورمانديا وألمانيا والشرق الأوسط والهند الصينية وبورما وغيرها من الميادين. ونقلت احتياطات بنك فرنسا ووضعت في كامي (في مالي). واحتكت أفريقيا السوداء خلال هذه الحرب بالعالم أجمع على نطاق أوسع مما حدث في الحرب العالمية الأولى بعد أن توسع زلزال الحرب فشمل كل العالم. ففي عام ١٩١٤ اشترك (٥٢٠) ألفاً من جنود المستعمرات في الحرب العالمية الأولى، بينما اشترك في عام ١٩٤٠ (١٢٧٣٢٠) من رماة أفريقيا الغربية الفرنسية، و(١٥٥٠٠) من أفريقيا الفرنسية الاستوائية، و(٣٤٠٠٠) من مدغشقر. وعندما

وقعت الهدنة كانت السنغال قد خسرت من أبنائها (٢٤٢٧١) بينما خسرت مدغشقر (٤٣٥٠).

وكانت هذه مناسبة لمئات الآلاف من الأفريقيين السود لأن يكتشفوا فجأة الرجل الأبيض على حقيقته من غير قناعه الإمبريالي ولا بهرج العظمة الذي كان يتوارى خلفه. فقد رأوا البيض يعملون بأيديهم ويعرقون ويحبون ويجوعون ويعطشون، ورأوا آخرين يرتجفون من الخوف ويكذبون ويخونون ويخنق بعضهم بعضاً كالمسعورين وكان بعضهم أبطالاً. «ولم يكن السود لا أفضل ولا أسوأ من سكان بقية مناطق الأرض» كما كتب داڤيد ليڤنغستون بكل وضوح. وهذا القول الثوري البسيط الذي قيل في القرن التاسع عشر أصبح له معنى واضح وساطع في عام ١٩٤٢ بالنسبة للملايين من الأفريقيين. فالبيض قد اقترنوا في أفريقيا مع فكرة السيادة والتفوق الاستعماري، وقد انكشفوا الآن ذئاباً فيما بينهم. وفي ذلك الاحتقار البهيمي الذي أطلقه هتلر على بقية البشر من البيض والسود على السواء، اكتشف هؤلاء الأخيرون قيمتهم الشخصية وشعروا دفعة واحدة بأنهم فرسان قضية تريد أن تخترق الحاجز بين بني الإنسان، ذلك الحاجز الذي هو الكرامة الإنسانية. والجنود الأفريقيون كانوا صناع التحرر الأفريقي العظماء الذين صهرهم إعصار الحرب وعادوا سالمين أو مشبوهين، واشترك بعضهم اشتراكاً نشيطاً في الحركات السياسية المبكرة في بلادهم، بينما بقي آخرون ثاوين في الأراضي الشمالية الباردة.

وهكذا خرجت أوروبا من الحرب منهكة القوى من الناحيتين المادية والبشرية. فقد مات مليون من الناس في فرنسا وانكلترا. وارتفع الدين العام في فرنسا إلى ١٧٥٦ ملياراً من الفرنكات الفرنسية. وأصبحت بنيتها التحتية مقوضة وأسطولها متلاشياً. وبقي التمزق الأدبي بين المتعاونين والمقاومين جرحاً نازفاً فيها. ولم تنهض

أوروبا الغربية من كبوتها بكل بطء إلا بالعمل الجاد والمساعدات الأمريكية التي قدمت إليها بموجب مشروع مارشال. وبما أنها كانت مدينة لأفريقيا فقد أبقتها فترة طويلة بمعزل عن الولايات المتحدة. كما أن أوروبا التي بقيت سيدة العالم طوال النصف الأول من القرن العشرين، تنازلت الآن عن مركزها للدولتين الكبريين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اللتين قفزت فيهما الصناعة قفزة عملاقة بسبب الحرب العالمية الثانية نفسها. وقد حملت هاتان الدولتان العملاقتان، ولأسباب مختلفة، لواء مقاومة الاستعمار دون أي لبس ولا غموض بعد الحرب العالمية الثانية.

٢ – سياسة الولايات المتحدة

فالولايات المتحدة التي بسطت نفوذها على أمريكا اللاتينية وجزر المحيط الهادي وعهد بحكم اليابان إلى قائدها الفاتح ماك آرثر، كان لها موقف متحرر بالنسبة للقضايا الأفريقية متأثرة في ذلك بتقاليدها المناهضة للاستعمار وأصول وجودها السياسي هي نفسها. ومن جهة أخرى، كما أشار إلى ذلك ر.ج. وولبرت[٢]: «كان للولايات المتحدة مصلحة لاشك فيها في مطالبتها بسياسة الباب المفتوح في أثيوبيا بل وفي كل الأراضي الأفريقية». وقد اعتبر كثير من الكتاب الأمريكيين فكرة الأممية فكرة معقولة. والواقع أن الفراغ النسبي الذي خلقه الانحسار الأوروبي في أفريقيا في ميدان الاستثمارات كان لابد من ملئه. والسبب الثالث لمناهضة أمريكا للاستعمار هو أن الروس كان يمكن أن تصبح المبادرة بأيديهم إذا أصبحوا وحدهم في الميدان يدافعون عن القضية الأفريقية قولاً وعملاً. وبالاختصار فإن الولايات المتحدة هجرت نهائياً سياسة العزلة التي كانت قد جعلت من أفريقيا حمىً لأوروبا.

---

٢ – أنظر: R.G.WOOLBERT IN FOREIGN AFFAIRS. نيسان أبريل ١٩٤٢. ص٥٥١.

على إقامة نظام للوصاية الدولية، وقرر أن تكون مهمة هيئة الوصاية «مساعدة الشعوب على تطوير قدرتها على إدارة نفسها بنفسها أو على الاستقلال، آخذة بعين الاعتبار الشروط الخاصة لكل منطقة». كما هدفت إلى تأمين المساواة في المعاملة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والتجاري بين كل أعضاء المنظمة وجميع رعاياهم. وهكذا فإن هيئة الوصاية الدولية كرست نظام الباب المفتوح بغية المساواة الاقتصادية بين الدول الغنية في بعض الأسواق الأفريقية. وكان رجال الأعمال الأمريكيون متأكدين من أن مابين ٢٥ - ٧٥٪ من المواد الأولية الضرورية لمصانعهم موجودة في مستعمرات الدول الكبرى الأخرى. وقد كتب إرنست ليندلي في واشنطن بوست في ١٥ كانون الثاني يناير من عام ١٩٤٥ «إن لنا مصالح قيمة في هذه المناطق الاستعمارية طالما هي تشكل مصادر للمواد الأولية وأسواقاً ممكنة لتصريف بضائعنا. وهذا أحد الأسباب الهامة التي جعلت الأمريكيين يقترحون نظام الوصاية ويدافعون عنه وعن ملحقه الخاص بنظام المساواة الاقتصادية». وهكذا كانت السياسة الأمريكية في أفريقيا تتأرجح دائماً بين منطلقاتها الحرة وبين ماتمليه عليها مصالحها الاقتصادية. وكان الاهتمام بأفريقيا ينطلق من سياسة بعض كبار الموظفين من أمثال جورج. س. ماك غي. كما كان الارتباط الأمريكي بأفريقيا يشتد كلما تقدمت أفريقيا نحو التحرر اعتباراً من عام ١٩٥٧. وقد أدرجت جولة نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في إطار الحرب الباردة وفي إطار وسواس الخوف من أن يؤدي الفراغ الناجم عن انحسار الارتباط بأوروبا إلى تشكل منطقة ضغط منخفض تجذب إليها رياح الشرق.

٣ - سياسة الاتحاد السوفياتي

كانت سياسة الاتحاد السوفياتي المعادية للاستعمار مبنية على أسس أيديولوجية أقوى. وكان كارل ماركس قد أعلن لرجال المؤتمر

على إقامة نظام للوصاية الدولية، وقرر أن تكون مهمة هيئة الوصاية «مساعدة الشعوب على تطوير قدرتها على إدارة نفسها بنفسها أو على الاستقلال، آخذة بعين الاعتبار الشروط الخاصة لكل منطقة». كما هدفت إلى تأمين المساواة في المعاملة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والتجاري بين كل أعضاء المنظمة وجميع رعاياهم. وهكذا فإن هيئة الوصاية الدولية كرست نظام الباب المفتوح بغية المساواة الاقتصادية بين الدول الغنية في بعض الأسواق الأفريقية. وكان رجال الأعمال الأمريكيون متأكدين من أن مابين ٢٥ - ٧٥٪ من المواد الأولية الضرورية لمصانعهم موجودة في مستعمرات الدول الكبرى الأخرى. وقد كتب إرنست ليندلي في واشنطن بوست في ١٥ كانون الثاني يناير من عام ١٩٤٥ «إن لنا مصالح قيمة في هذه المناطق الاستعمارية طالما هي تشكل مصادر للمواد الأولية وأسواقاً ممكنة لتصريف بضائعنا. وهذا أحد الأسباب الهامة التي جعلت الأمريكيين يقترحون نظام الوصاية ويدافعون عنه وعن ملحقه الخاص بنظام المساواة الاقتصادية». وهكذا كانت السياسة الأمريكية في أفريقيا تتأرجح دائماً بين منطلقاتها الحرة وبين ماتمليه عليها مصالحها الاقتصادية. وكان الاهتمام بأفريقيا ينطلق من سياسة بعض كبار الموظفين من أمثال جورج. س. ماك غي. كما كان الارتباط الأمريكي بأفريقيا يشتد كلما تقدمت أفريقيا نحو التحرر اعتباراً من عام ١٩٥٧. وقد أدرجت جولة نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في إطار الحرب الباردة وفي إطار وسواس الخوف من أن يؤدي الفراغ الناجم عن انحسار الارتباط بأوروبا إلى تشكل منطقة ضغط منخفض تجذب إليها رياح الشرق.

٣ - سياسة الاتحاد السوفياتي

كانت سياسة الاتحاد السوفياتي المعادية للاستعمار مبنية على أسس أيديولوجية أقوى. وكان كارل ماركس قد أعلن لرجال المؤتمر

الوطني الفرنسيين: «إن شعباً يغتصب حرية الآخرين لا يستطيع أن يكون حراً». وحدد لينين الأمبريالية بأنها «مرحلة تاريخية خاصة من مراحل الرأسمالية». ووصفها بأنها «احتكارية وطفيلية وفي النزع الأخير». وتابع قوله بأن «الاقتسام الأرضي للعالم (المستعمرات) قد انتهى، وأن الاقتسام الاقتصادي للعالم على يد الكارتيلات الدولية قد بدأ».(٣) وتشكل ثورة أكتوبر السوفياتية توقيتاً هاماً في تاريخ الشعوب المستعمرة. فقد طالب ستالين في كتابه الماركسية والمسألة الوطنية والاستعمار، بعد أن أنحى باللائمة على الإشتراكيين الشوفينيين في الدول الاستعمارية الذين لا يريدون أن يناضلوا حكوماتهم الأمبريالية ولا يساندوا نضال الشعوب المضطهدة في المستعمرات، طالب بعمل مناهض للأمبريالية يعتمد على قاعدة من الأممية البروليتارية. أما من الناحية العملية فقد تركزت مجهودات الاتحاد السوفياتي في آسيا على الأخص. ألم يقل لينين إن الطريق إلى لندن يمر من پكين؟. ومن أجل هذا أعلن زينوفييف في مؤتمر الشعوب الشرقية في باكو الحرب المقدسة على «الأمبريالية الرأسمالية». وأرسل قائد الصين سون يات سن على الأثر عقيداً شاباً من ضباط جيشه في دورة تدريبية إلى موسكو، ولكن هذا العقيد سيصبح فيما بعد شان كاي تشك عدو الشيوعية اللدود.

أما في أفريقيا فإن النفوذ الشيوعي تسلل إليها في البدء عن طريق الأحزاب الشيوعية في الدول المستعمرة نفسها، وعن طريق النقابات والجمعيات التي تدين للماركسية بالولاء. وبعد التحرر السياسي صار الوجود السوفياتي يتأكد أحياناً بكل وضوح إما عن طريق التهديد بالقوة كما حدث في عام ١٩٥٦ على أثر الإنزال الفرنسي - الانكليزي بعد تأميم قناة السويس على يد جمال عبد

٣ - أنظر: ماركس، أنغلز، لينين. طبعة اللغات الأجنبية الصادرة في موسكو. ص٣٨٠ - ٣٨١.

الناصر، وإما باحتلال الفراغ الناجم عن الانسحاب الطوعي أو الإجباري للدول المستعمرة. وكانت المناهضة السوفياتية للاستعمار تتمثل ليس كعملية تحرير فحسب، وإنما كمساهمة أيضاً في السلام العالمي. وكان ستالين قد أعلن في كلام له يستشم منه أن الدفاع عن السلام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح الاتحاد السوفياتي، أعلن في عام ١٩٤٦ أنه «لو أمكن الوصول بين الفينة والأخرى إلى اقتسام جديد للمواد الأولية وللأسواق بين الدول تبعاً لثقلها الاقتصادي وبناء على مقررات هادئة تصدر عن اتفاق مشترك، لأمكن تجنب هذه الحرب. ولكن ذلك مستحيل في الأحوال الرأسمالية الحالية التي تسود الاقتصاد العالمي».(٤)

٤ – عمل منظمة الأمم المتحدة

كان يجب على منظمة الأمم المتحدة التي أسست في سان فرنسيسكو في أيار مايو عام ١٩٤٥، أن تلعب هي الأخرى دوراً فاعلاً في نهضة القومية الأفريقية. وكانت هذه المنظمة قد ذكرت فعلاً في المادة الأولى من ميثاقها أن من أهدافها المثلى «أن تنشر بين الأمم علاقات صداقة مبنية على احترام مبدأ المساواة في حقوق الشعوب ومنها حق تقرير المصير». ومالبثت المنظمة أن أصبحت محكمة عالمية يتكلم فيها ممثلو الشعوب المستعمرة بدءاً من رعايا البلاد الخاضعة للوصاية في إطار لجنة الوصاية التابعة للمنظمة الدولية. كما أصبح مبنى المنظمة صندوقاً للدعاية لم يسبق له مثيل لاكتساب الرأي العام العالمي ومكبراً لصوت الضعفاء من بني الإنسان لكي يسمعه كل بني الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك فإنها تجاوزت خور العزيمة عند عصبة الأمم السابقة فنظمت حملات عسكرية لتعمل في الأماكن التي تعرض فيها السلام للأخطار. حقاً إن عمل المنظمة سيكون عقيماً بسبب النواقص في طبيعة بنائها، وبسبب الأخطاء في

٤ – أنظر: جريدة لوموند LE MONDE عدد ١٠ آذار مارس ١٩٤٦

التقدير، وبسبب الڤيتو التي تمارسه الدول الكبرى لحماية مصالحها في مجلس الأمن، وبسبب البطء المرتبط بتركيبها والتناقضات الناجمة عن تشكيلها، ولكن المنظمة عموماً، بواسطة الفرجة التي أحدثتها للأفريقيين كي يطلوا على العالم، وبواسطة بعثات التحقيق التي كانت ترسلها حتى إلى معقل التمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية، وبواسطة لجانها المختلفة التي كانت ترسلها لهذا الغرض، وبواسطة بعثات التحقيق التي كانت ترسلها لهذا الغرض، وبواسطة منظماتها المتخصصة كمنظمة اليونسكو، ومن خلال سيول الخطب وأكوام التقارير، بواسطة كل هذا كانت المنظمة تعمل في منحى اليقظة القومية الأفريقية. وقد لعبت دوراً هاماً في هذا المنحى أيضاً اللقاءات الأفريقية الإقليمية، كمؤتمر وزراء التربية الوطنية الأفريقيين في أديس أبابا عام ١٩٦١ ثم في نيروبي عام ١٩٦٧ بإشراف منظمة اليونسكو وتحت رعايتها.

٥ - القدوة الأسيوية

لقد لعب تحرر آسيا أيضاً دوراً مباشراً وفعالاً في هذا المجال. ونشأ تضامن حقيقي وسريع بين هاتين القارتين المأهولتين بشعوب ملونة متخلفة وواقعة تحت نير الاستعمار. كما أدت هزيمة اليابان إلى انحسار ظل الاستعمار عن آسيا، وذلك لأن اليابان عندما أخلت الأراضي التي احتلتها خلال الحرب منحتها استقلالها لخلق الصعوبات أمام الدول الأوروبية المستعمرة السابقة عند عودتها إلى تلك البلاد. وقد تمثل النضال الدامي من أجل التخلص من الاستعمار الأوروبي في هذه البلاد التي أخلتها اليابان وبخاصة في بورما الانكليزية والهند الصينية الفرنسية. وكان لهزيمة الفرنسيين في ڤييتنام في معركة ديان بيان فو عام ١٩٥٤ صدى بالغ العمق في أفريقيا، وذلك بسبب عشرات الألوف من السود الذين حاربوا الڤييت - منه تحت إمرة الفرنسيين.

كما لعب عملاقا آسيا اللذان يشكل ثقلهما البشري ثلث سكان المعمورة، وهما الهند والصين، دوراً مرموقاً في نهضة القومية الأفريقية السوداء. فأثر استقلال الهند عام ١٩٤٧، بالرغم من المذابح التي رافقته والانقسام الذي تلاه، أثر أثراً كبيراً على الأفريقيين وبخاصة أولئك الذين كانوا يخضعون للاستعمار الإنكليزي. كما أن شخصية المهاتما غاندي الذي هزمت قوته الأدبية الأسد البريطاني أشاعت في أفريقيا الاستوائية طريقة النضال الذي لا يلجأ إلى العنف. وعلى العكس من ذلك كانت صين ماو تسي تونغ التي تبنت نظرية كارل ماركس فعبأت كل إمكاناتها البشرية الهائلة لتحقق، وعلى مستوى رفيع، المعجزة التي كانت قد حققتها اليابان من قبل عن طريق النظام الرأسمالي. وتلك هي البلاد المتخلفة الثانية التي حققت هذا الانتصار. فبعد أن رمت تشان كاي تشك إلى ملجئه في فورموزا عام ١٩٤٩ أخذت الصين الشعبية فوراً مواقعها في مناهضة الاستعمار ولم تتخل عنها منذ ذلك الحين. وبالرغم مما لاقته الصين من خيبة أمل أحياناً في عملها فوق القارة الأفريقية فإن التدخل الصيني المنهجي الرزين كان يتمثل في قاعدة التعاون بين الفقراء وفي كرم نادر في علاقاتها الاقتصادية مع الآخرين. وقد تبنت أندونيسيا أحمد سوكارنو طريقة مشابهة. ففي هذه البلاد اجتمع عام ١٩٥٥ مؤتمر باندونغ لآسيا وأفريقيا، وتلاقى فيه لأول مرة ممثلو تسع وعشرين دولة يمثلون شعوباً مسحوقة تعدادها مليار ونصف مليار من البشر كانت قبله أشياء وأصبحت بعده تدعي وبكل بساطة أنها أصبحت بشراً. شعوباً قديمة ذات كبرياء، تريد «أن تنهض من جديد وأن تلعب دوراً في القضايا الإنسانية». ومن بين هؤلاء الذين حضروا المؤتمر كان شو - إن - لاي الرزين الأنيس، الذي كان يتنقل في ردائه المتقشف الفاتح «وهو يصغي بكل صبر إلى كل الحجج التي تقال

ويدير خده الثاني عندما يتلقى صفعة أيديولوجية»[٥] ممن لا يؤمنون بمذهبة. وهكذا شادت باندونغ تقليداً بقي راسخاً على الدوام.

٦ - قدوة أفريقيا الشمالية

قام في مصر انقلاب عسكري كنس أمامه النظام الملكي النخر وأبعد فاروق عن السلطة وأوصل إليها بعد ذلك بقليل، أي في عام ١٩٥٤ المقدم جمال عبد الناصر الذي تبدت ميوله المناهضة للاستعمار والداعية إلى الوحدة العربية في تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦. ولم تستمر الحملة العسكرية الفرنسية الإنكليزية التي تلت ذلك على مصر إلا قليلاً بفضل تدخل الدولتين العظميين. وبقيت مصر من الناحية الجغرافية السياسية دعامة قوية في مناهضة الاستعمار تصل بين حقول البترول في الشرق الأوسط بين الاحتياطات الهائلة التي يملكها العالم الأفريقي.

وفي هذه الأثناء قاد النضال القاسي الذي قاده الحبيب بورقيبة في تونس ومحمد بن يوسف في مراكش إلى استقلال هاتين الدولتين اللتين كانتا محميتين إفرنسيتين، وكان ذلك في عام ١٩٥٦. أما الجزائر فقد بدأت نضالها النموذجي البطولي منذ عام ١٩٥٤ واستمر ثماني سنوات استقطب خلالها الرأي العام التقدمي في العالم أجمع حول المأساة الاستعمارية.

٧ - التناقضات الداخلية للنظام الاستعماري

وهكذا قام نوع من التعاون بين شعوب العالم على مناهضة الاستعمار جر إليه أفريقيا السوداء في العقد الأول الذي تلا الحرب العالمية الثانية ودفعها نحو الحرية. وهكذا، في هذا الربيع الجديد للشعوب، ربيع لم يخل من الأحداث الدامية، انطلقت من عقالها عواصف لا تقاوم عمت العالم. ولكن لابد من وجود أناس ليتأثروا

٥ - RICHARD WRIGHT في كتاب باندونغ، كالمان ليفي ١٩٥٥.

بها. والواقع إن كل هذه المؤثرات الخارجية مهما كانت قوتها ماكان يمكنها وحدها أن تخلق أفريقيا السوداء الحالية لولا وجود عوامل داخلية قوية للتحرر كانت تعمل من جانبها هي الأخرى. ومن بين هذه العوامل أن الاستعمار نفسه، بنوع من الديناميكية الدياليكتيكية، كان يهيء تقويض نفسه بنفسه. ففي خلال الحرب كانت الشعوب الأفريقية مطالبة بأن تقدم مجهوداً استثنائياً لتأمين المواد الأولية الستراتيجية (كالمعادن والكاوتشوك والخشب والمواد الغذائية) التي كان يحتاج إليها الغرب. ومن المعروف أن أول قنبلة نووية أمريكية عصفت بهيروشيما إنما صنعت من اليورانيوم الكونغولي. وتتالت أعمال التجنيد والمصادرات والأعمال الإجبارية والضرائب من كل نوع حتى أدي أحياناً إلى انتفاضات دامية. وانتشرت المجاعات في المدن الساحلية ولبس الفقراء أكياساً كانت فيما مضى معدة لاستيعاب الحبوب. ومع ذلك فإن الناس تحملوا مافرض عليهم من مجهود حربي دون مقاومة كبيرة. وصبروا لأنهم شعروا أنهم يشاركون في مأساة شملت العالم كله. ولكن هذا المجهود الحربي كان من بعض الوجوه أقل قسوة على الجنود الذين واجهوا القوات النازية وجهاً لوجه مما كان على جماهير الأفريقيين المجهولين الذين أجبروا على العمل والدفع وهم على آلاف الكيلومترات من ميادين القتال. وعندما انتهت الحرب كان من الطبيعي أن تظهر بينهم تلك الرغبة الشرعية في أن يجدوا نمطاً من الحياة الطبيعية أقل قسوة.

ولكن المبادىء الاستعمارية نفسها التي يرسخها التدريب والممارسة الإدارية، ألم تكن تصب هي الأخرى في التيار المناهض للاستعمار عندما يدفعها النقاش المنطقي الى النهاية؟ فالفرنسيون كانوا يقولون للأفريقيين: «نحن وأنتم سواء». وعندما كان القوميون السود يطالبون بهذه المساواة إلى النهاية كانوا يدركون استحالة هذا الوضع. كما أن السود في المناطق الانكليزية أخذوا الإنكليز بكلمتهم

عندما قالوا لهم: «بما أننا مختلفون نحن وأنتم فلنذهب إلى نهاية المطاف ولنكن مختلفين في الميدان السياسي أيضاً». وكانت هاتان الحالتان توديان كلتاهما إلى الانفصال. وهكذا إذن فان الاستعمار بشكل مباشر أو غير مباشر، وعن طريق الممارسة أو النظرية، كان يصب ويتلاشى في اللااستعمار. وقد أوضح البروفسور توماس هودكين التناقضات الفعالة بين المبَادىء وبين الممارسة من قبل الدول المستعمرة، مثل تلك التناقضات الموجودة بين مبدأ الإدارة غير المباشرة عن طريق الزعماء المحليين وبين ضرورة الإعتماد على الطبقات الافريقية المتوسطة التي لاتؤمن بالعشائرية. وكذلك التناقضات بين مبدأ المساواة الفرنسي الذي لايأخذ بالتمييز العنصري وبين ضرورة أن تبقى فرنسا محتفظة بشخصيتها المستقلة واستئثارها بالسلطة الإدارية. ويجب ألا ننسى بان الدول المستعمرة لم تكن تشكل جبهة متماسكة في هذا الموضوع. فمنذ بدأت أعمال الاستعمار كان يوجد دائماً أوروبيون يناهضون العمل الاستعماري نفسه[٦]. وبعد الحرب مباشرة شهدت أوروبا الغربية وصول أحزاب يسارية إلى الحكم كانت تقليدياً مناهضة للاستعمار (كحزب العمال في انكلترا والحكومة الائتلافية في فرنسا). ولم يكن في مكنة هذه الأحزاب أن تنفذ في بلادها برنامجاً اجتماعياً جريئاً (كتصويت النساء والضمان الإجتماعي وأعمال التأميم وغيرها) وهي تمارس سياسة رجعية في المستعمرات. يضاف إلى ذلك أنه كان يوجد برلمانيون ومندوبون أفريقيون حاضرون في تلك المناقشات والمساومات التي كانت تجري في أوروبا نفسها.

ب — الفئات المحركة

١ — النقابات الأفريقية

٦- أنظر MARQUET ، لماذا أنا مناهض للاستعمار، ١٨٩٨.

أصبحت بعض الفئات الإجتماعية الأكثر حساسية للمشاكل العامة هي المعبرة الطبيعية عن آمال الجماهير والمحرضة على تحقيقها. وهذه الفئات هي النقابات والمثقفون. ولقد كان ظهور الحركة النقابية متأخراً في أفريقيا. والنضج الاقتصادي الذي كان تهيئة لابد منها في هذا المجال إنما أتى متأخراً لأن التصنيع كان ممنوعاً من الناحية العملية تبعاً «لقانون الاستعمار». ولم تعترف بريطانيا إلا في عام ١٩٣٠ بحق التنظيم النقابي في امبراطوريتها. ولم يكن يوجد في غانا عام ١٩٤١ نقابات مسموح لها بالعمل، ولكن عدد هذه النقابات فيها أصبح ٤١ نقابة في عام ١٩٥١، ثم أصبح العدد مائة في عام ١٩٥٧. وتجاوز عدد النقابات المسجلة خمسين نقابة في نيجريا عام ١٩٤١ ووصل الى ١٧٧ في عام ١٩٥٥. وازداد عدد النقابات في أفريقيا الغربية الفرنسية من الصفر في عام ١٩٣٧ حيث منحتها الجبهة الشعبية (التي كانت تحكم فرنسا يومذاك) بعض الحقوق، إلى حوالي ٣٥٠ في عام ١٩٥٥.

وكان لابد في أفريقيا البلجيكية من انتظار عام ١٩٤٦ حتى يصدره القانون الذي يجيز النقابات. ولكن هذه النقابات ماكادت تتشكل حتى شلّت بعدد كبير من المعوقات، ويأتي في مقدمتها ضعفها العددي. وفي عام ١٩٥٢ كان ثلثا النقابات في ساحل الذهب ونصف النقابات في نيجيريا لايشترك فيها من الأعضاء أكثر من ٢٥٠ عضواً. في الوقت الذي كانت فيه اتحاد نقابات المعلمين في نيجيريا يضم اثنين وأربعين ألف نقابي. ويعود السبب جزئياً في هذا الضعف العددي في نقابات العمال في بدء نشأتها إلى الخوف من الانتساب إلى تنظيمات تتمتع بسمعة تخريبية لدى رجال الأعمال والسلطات الإدارية. وازداد ضعف هذه النقابات بسبب هشاشتها المالية، ذلك لأن معظم العمال الأفريقيين كانوا يتناولون أجوراً زهيدة. وكان تضامنهم العائلي (أي مسؤليتهم عن عدد كبير من الأقارب)

يستنزف كل أجورهم. كما أن تدفق الفلاحين إلى المدن كان يشكل عبئاً ثقيلاً يهدد دائماً أولئك الذين نجحوا في إيجاد عمل لهم من قبل. في مثل هذه الظروف كان كل إضراب، ونجاحه إذا كان واسع النطاق، يشكل مغامرة لايلجأ اليها القواد النقابيون إلا بكل تحفظ. وكانت الاشتراكات لاتكاد تكفي جهاز الموظفين العامل في هذه النقابات التي كان يضعفها أيضاً عدم استقرار المستخدمين والعمال، فكل تغيب لهم كان وهناً للقوة الضاربة لهذه النقابات. وهنالك عائق خطير آخر هو النقص في عدد الذين وهبوا أنفسهم للنضال حتى في الكوادر النقابية التي كان يصل إليها في أغلب الأحيان أشخاص من عامة العمال دون أن يسبق لهم إعداد خاص في هذا المجال. ويجب ألا ننسى أن الغالبية الساحقة من العمال كانوا من العمال اليدويين غير المؤهلين (من معدنين وحمالين وحفارين وغيرهم). وكلما حصل المناضلون على تأهيل أكبر ورسوخ قدم في أعمالهم كلما كسبت النقابة فيهم سلطة وقوة. كذلك كان شأن الجمعية السودانية للعمال (W.A.A) في الخرطوم التي كسبت حقوقها النقابية بعد نضال كبير تمثل في إضراب استمر عشرة أيام ونفذه عشرة آلاف من موظفي السكك الحديدية. وكذلك كان شأن اتحادات عمال السكك الحديدية الأفريقية القوية في كل من كينيا وأفريقيا الغربية الفرنسية والتي كان عدد أعضاء الأخير منها خمسة عشر ألف عضو. وهذا مايفسر أيضاً المكانة الكبيرة لنقابات الموظفين وبخاصة نقابات المعلمين.

وكان ثمة عائق آخر يعيق عمل النقابات وهو خلق مايسمى «بالنقابات الصفراء» على يد الإدارة أو أصحاب الأعمال. وكذلك وصول المنازعات الحزبية التي كانت تقسم النقابات المركزية في الوطن الأم (أي الدولة المستعمرة) أو النقابات المركزية الدولية إلى أفريقيا. وقد عمت هذه النزعة أفريقيا الفرنسية بشكل خاص. وبالرغم من كل

هذه المعوقات التي ظهرت فان العمل النقابي سيلعب دوراً تقدمياً لايتناسب مع ضعف مقوماته، وإنما يمكن تفسيره إذا أخذنا بعين الاعتبار تجمع النقابيين في المراكز الحيوية من البلاد. وقد هوجمت مشكلة الانقسام النقابي بعنف وبذلت لتلافيها الجهود من أجل أن يكون العمل النقابي موحداً وأن يتمثل في جبهة مشتركة تجاه الإدارة وأرباب العمل. ولكن هذه النزعة لم تكن تظهر بوضوح إلا في ساعات الأزمات، كالإضرابات العامة التي حدثت في نيجريا عام ١٩٤٥ وفي ساحل الذهب عام ١٩٥٠، ومن وجهة النظر هذه كان الوضع أكثر سهولة وأكثر صعوبة في الوقت نفسه في أفريقيا الفرنسية. فهنا كانت المراكز النقابية الرئيسية التي هي الـ (C.G.T)، أي الاتحاد العام للعمل، الذي كان يبدو هو الأقوى من بعيد، والـ (C. F. T. C)، أي اتحاد العمال المسيحيين، والـ (F.O)، أي القوى العاملة، كانت هذه المراكز الرئيسية في البدء، كما يدل عليها اسمها، مجرد امتدادات وصلت الى أفريقيا عن أصولها في الوطن الأم (الدولة المستعمرة)، وعن طريق هذه الأصول كانت تصل إلى الاتحادات النقابية الدولية التي هي على التوالي الـ (F.S.M) أي الاتحاد النقابي العالمي، والـ (C.I.S.C)، أي الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية، والـ (C.I.S.L)، أي الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، وكانت المنظمات تفيد من وضعها هذا بان بنيتها تكون أكثر تركيزاً وبأن لها برنامج عمل أقوى من الناحيتين الاستراتيجية والتكتيكية مما هو موجود في أفريقيا الإنكليزية، إذ أن قادة هذه النقابات كانوا يفيدون من التدريب المستمر في فرنسا نفسها أو في البلاد الشرقية الأمر الذي كان يساعد على بلورة مواقفهم العقائدية.

حقاً كانت تظهر أحياناً وحدة في العمل بين المنظمات من أجل الحصول على عمل شبيه بما هو معمول به في فرنسا كما حدث في عام

١٩٥٢. ولكن التوترات بين هذه المنظمات كانت تظهر بين الفينة والأخرى كما حدث مثلاً من انفصال اتحاد السكك الحديدية الأفريقية التابعة لل (C.G.T) بعد الاضراب الخطير الذي حدث في السكك الحديدية عام ١٩٤٧. وقد دفعت هذه التوترات التي ظهرت في ظرف سياسي مليء بالغليان، دفعت سيكوتوري في عام ١٩٥٦ أن يشجع خلق منظمة الـ (C.G.T.A)[٧]، أي الاتحاد الفرنسي للعمال المسيحيين، إلى (C.A.T.C)، أي الاتحاد الأفريقي للعمال المؤمنين مسجلاً بذلك ابتعاداً جزئياً عن المنظمة الأم لأنه كان يضم أكثرية مسلمة. وبينما بقيت نقابات القوى العاملة الـ (F.O) محافظة على تبعيتها عموماً للإدارة وللمنظمة الأم فانها خلقت في أبيدجان منظمة الـ (C.A.S.L) أي الاتحاد الأفريقي للنقابات الحرة، وكان ذلك في شباط فبراير من عام ١٩٥٨. وبالرغم من القيود التي كانت تفرضها المنظمات على فروعها فيما وراء البحار بانها كانت تمدها بالدعم وبالمساعدات المالية. وقد بث في المستعمرات بعضاً من الروح الثورية التي تملكها الطبقة العاملة الأوروبية، ولكن الكلمات عندما كانت تهبط إلى الأرض الأفريقية كان يصبح لها معنى مختلف وتقع في تناقض اقتصادي واجتماعي من نوعية خاصة وليس له شبيه. وقد ظهرت محاولات في أفريقيا الإنكليزية لإيجاد رابطة بين النقابات أيضاً. ولكن الحركة النقابية هنا بقيت دائماً تتمتع باستقلال ذاتي. ولم يتحقق لهذه النقابات أن تصل إلى خلق اتحادات (T.U.C)[٨] بينها إلا بعد الاستقلال، على الرغم من المحاولات الحذرة التي جربتها قبل ذلك، كتلك التي حدثت في نيجريا عام ١٩٤٣. وكان الـ

---

(٧) – ستصبح الـ (C.G.T.A) فيما بعد الـ (U.G.T.A.N) أي الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء.

(٨) – TRADE UNION CONGRESS.

(T.U.C) البريطاني، بدلاً من أن يأتي بالنقابيين الأفريقيين إلى إنكلترا لتدريبهم؛ يرسل إليهم اختصاصيين في بلادهم لمعاونتهم. وعلى العموم فان النقابات هنا كانت أكثر ارتباطاً بالظروف الاقتصادية المحلية مما كان حالها في أفريقيا الفرنسية.

وليس بامكاننا أن نشير إلى دور كل هذه النقابات في ظهور القومية الأفريقية ودفعها إلى الأمام. فأقل تحليل للظاهرة الاستعمارية باعتبارها سيطرة اقتصادية يقود النقابات إلى ألا تكتفي بالمطالب السطحية المتعلقة بشروط العمل وإنما أن تضع في اعتبارها «الجذر الرئيسي»[٩] لكل آلامها: وهو النظام الاستعماري نفسه والواقع أن المناضلين النقابيين كانوا غالباً من أفضل كوادر الأحزاب السياسية. ومن جهة أخرى - وهذا ينطبق على أفريقيا الفرنسية على الأقل - فان مراكز النقابات كانت مدعومة من الأحزاب السياسية التي كانت في الوطن الأم (الدولة المستعمرة) تساعد الاتحادات العمالية الأم (أي الموجودة في الدولة المستعمرة). فكانت هذه الأحزاب تتحرك أحياناً، كما حدث عند المطالبة بقانون العمل، من أجل أن تؤثر على الرأي العام وتمرر في البارلمان قوانين نقابية (مثل قوانين الأربعين ساعة عمل الأسبوعية، والعطل المأجورة والتعويض العائلي). ومن جهة أخرى فان النقابات التي كانت تناضل ضد أرباب عمل أوروبيين ضد منافسة أوروبية في الاستخدام، كان عليها عاجلاً أو آجلاً أن تعطي لمطالبها الإجتماعية لفتة قومية سواء فيما حصل في الأراضي الفرنسية من إلحاحها قبل كل شيء على مبدأ «عمل مساو، أجر مساو»(الذي صدر عنه قانون لامين غاي الثاني عام ١٩٥٠)، أو ماحصل في البلاد التي تتكلم الانكليزية، حيث دفعت

---

(٩) - هذه الصيغة من وضع النقابي المالي (نسبة الى جمهورية مالي) LAZARE COULIBALY.

إلى الأمام قضية حقوق العمال الأفريقيين كأفريقيين وبخاصة في أفريقيا الوسطى (كينيا وروديسيا) حيث يسود التمييز العنصري. ففي كلتا الحالتين كان الشعور القومي واضحاً ومتأججاً. وليس من المدهش أن تجد الأحزاب السياسية في النقابات حلفاء طبيعيين في النضال ضد الاستعمار. وليس مدهشاً أيضاً أن يتحمل قادة العمال الاضطهاد الأقسى من نقل وتسريح تعسفي وسجن. كذلك كان شأن النقابي السوداني سيديبي والنقابي المالي لازاركوليبالي في عام ١٩٥٢. وفي عام ١٩٥٠ كان قد نفذ اضراب عام في ساحل الذهب لدعم الـ (C.P.P). وألقى سيسّي آليوني مندوب الـ (U.G.T.A) في مؤتمر (R.D.A) في باماكو خطاباً دعا فيه الى تعاون كل القوى الديمقراطية لتصفية النظام الاستعماري، ومن أجل استقلال الجزائر، وفي سبيل سلطة اتحادية وتأكيد للشخصية الأفريقية. ولكن هنا أيضاً ظهرت بعض التوترات، إذ أن بعض النقابيين استغلوا منظماتهم المهنية بدون تردد ليصلوا الى المراكز السياسية التي كانوا يتوقون إليها. وآخرون، وبخاصة من صفوف الـ (C.A.T.C) الذين كانوا مشربين بمبادىء مستمدة من بعض التيارات النقابية الأوروبية، وقفوا في آن واحد إلى جانب بقاء تعدد النقابات وضد التعاون أو الدمج في الإدارات النقابية والسياسية. وتلك كانت حال داقيد سوما رئيس الـ (C.A.T.C). أما الـ (U.G.T.A.N). فكان موقفها معاكساً تماماً إذ رفضت على لسان قادتها الرئيسيين سيكوتوري وديالّوسيدو، وديالّو عبد الله، رفضت هذا التباعد بين النقابات، وطرحت موضوع الصراع الطبقي كمصدر أساسي للعمل النقابي الأفريقي، ووضعت قضية التحرر السياسي في مقدمة أهدافها النضالية. وكان لابد لهذه القضية الأخيرة، قضية التحرر السياسي، أن تتغلب شيئاً فشيئاً على النشاط النقابي ذي الغاية المهنية.

٢ - عمل المفكرين

في الوقت الذي كان فيه الموظفون والعمال يصلون إلى الشعور القومي عبر تجربتهم القاسية وعن طريق علاقات عملهم، فإن المفكرين وصلوا إلى الشعور نفسه عن طريق تجربتهم التي عانوها في تبعيتهم الثقافية. وفي هذا المجال وجد الأفريقيون أنفسهم مع الكتاب الأنتيليين والملاغاشيين يمشون في قافلة فكرية واحدة نحو أرض ميعاد لم تكن غير بلادهم. وقد أنشأ شاعر المارتينيك إتيين ليرو صحيفة أدبية سماها «الدفاع المشروع»، حيث ظن أنه يستطيع عن طريق التحليل الماركسي والتعبير السريالي أن يخلص جنسه المسحوق منذ عدة قرون. وظهر بعده كوكبة من الكتاب الذين عبروا عن مشاعرهم وأفكارهم وتناغموا مع أغنية إيمي سيزير الزنجية المسماة «تقرير عن العودة إلى أرض المولد»، والتي يقول فيها:

إيا! لأولئك الذين لم يخترعوا أي شيء. إيا! لأولئك الذين لم يفتحوا بلاداً قط.

وعلى طبلة سيزير الحربية (التام - تام) كانت تجيب قيثارة سنغور وترومبيت داڤيد ديوب، وناي دادي وبيراغوديوب السيمبال الكاريبي لكل من تيروليان وپول نيجر وپول رمان وليون داماس والبوق الملاغاشي لرابيما نانجارا. وهكذا ظهرت النزعة الزنجية "LA NEGRITUDE" التي وصفها جان پول سارتر بأنها «تناقضٌ ANTI-THESE في متوالية جدلية تقود إلى تركيب SYNTHÉSE نهائي لإنسانية بدون عنصرية». وقد استمرت حركة الأفكار هذه وانتعشت على يد مجلة «الحضور الأفريقي» التي كان يشرف عليها دون كلل ولا ملل السيد والسيدة أليون ديوب. وقد لعب كل هؤلاء المفكرين دورهم التاريخي كأنبياء يمثلون الآلام المحمومة لأفريقيا تتحمل

المخاض. وكانت هذه تطالب بإلحاح بوثائق تثبت نبلها فيقدمها لها ديوب شيك أنتا في كتابه «الأمم الزنجية وثقافتها». أما رجال الفكر في المناطق الإنكليزية فكانوا يتطلعون إلى هذا التيار الفكري غالباً بتعاطف المتسلي إن لم يكن بشيء من التعالي والانزعاج. وكان أحد المظاهر الرئيسية للنزعة الزنجية تأكيد الذات بعد ليل طويل من الضياع، كذلك الذي يخرج من كابوس مرعب فيتحسس أعضاءه ليتأكد من نفسه. أو كالسجين الذي أطلق سراحه فذهب يصرخ في الحي «أنا حرّ» في الوقت الذي لم يكن أحد يسأله ذلك. وقد جاء شعور «الأنا زنجي» أيضاً من المجابهة مع العالم الأبيض ومع قوانينه وأخلاقه وطقوسه وأساطيره. فالتمثل والاندماج بالغرب الذي كان محتملاً أو مقبولاً حتى ذلك الوقت تكشف عن زيف لا طائل تحته. وصار الكائن الاجتماعي الأسود يطالب بشخصيته المستقلة باعتبارها مطلباً حيوياً لا ردة فيه. وأراد أن يدخل إلى المسرح مع مسلماته هو وبنياته هو وليس تحت ستار الآخرين. ومن أجل ذلك لم يكن لا الفلاح الأسود ولا الموظف الصغير في البلاد ذات اللغة الفرنسية من أفريقيا يعانون من تجربة من النوع نفسه الذي كان يعانيه المثقفون. والأمر نفسه ينطبق على المفكرين الذين كان يعيشون في البلاد ذات اللغة الانكليزية مع أنهم كانوا أقل انفصالاً عن وسطهم مما هو الأمر في أفريقيا الفرنسية. وينطبق أيضاً على المفكرين الأفريقيين في المناطق التي تسود فيها النزعة العنصرية كأفريقيا الجنوبية، وإيزيشييل مسفاليلي نموذج لهم هناك. ويجب أن نعلم على كل حال أن هذه «النزعة الزنجية لن تكون أكثر من لحظة فكرية مرحلية تتحول بعدها هي نفسها إلى شعور زائف».(١٠)

---

١٠ – ALBERT - FRANKLIN في كتابه «الطلاب السود يتكلمون» – ولكن أليس خطر التبعية الثقافية موجوداً على الدوام». بقي علينا إذن أن نرى بماذا وكيف يستطيع الأسود أن يساهم مساهمة خاصة به في حضارة الغد.

٣ - حركات الطلاب

ولكن شعراء النزعة الزنجية ساهموا بوجه خاص في كشف الغطاء عن روح الأفريقيين وعن أحوالهم أمام أوساط الأوروبيين الذين لم يكونوا يشكون بشيء حتىٰ ذلك الوقت. وقد لعب الطلاب السود عموماً الدور نفسه ولكن بحماسة أشد. وكانت حاجة الواعين منهم لأن يحققوا ذاتهم تتطلب أن ينجلي ذلك ضمن منظور كلي تاريخي وسياسي محدد المعالم. وكان الطلاب يقتربون في هذا المجال كثيراً من أفكار الجامعة الأفريقية التي كانت منتشرة عند رجال الفكر في البلاد الأفريقية ذات اللغة الانكليزية. وكان عدد منهم أعضاء في الشعبة الجامعية لهذا الحزب أو ذاك من الأحزاب القومية الأفريقية، أو أنهم كانوا يتبعون حلقات دراسية مع مناضلي الأحزاب أو الحركات الأوروبية التقدمية (كمكتب فابيان، والحزب الشيوعي الفرنسي وغيرهما). وكانت بريطانيا أسبق من غيرها في قبول عدد كبير من الجامعيين الأفريقيين الذي ذهبوا إليها للدراسة على نفقة أوليائهم. وفي عام ١٩٢٦ عندما ولد في لندن «اتحاد طلاب الغرب الأفريقي» (W.A.S.U) اشتركت فيه أربع جمعيات كانت موجودة قبله. وفي عام ١٩٥١ كان للمستعمرات الأفريقية (٢٧٤٧) طالباً في بريطانيا منهم ٢١٥٨ من أفريقيا الغربية و ٥٨٩ من أفريقيا الشرقية. وكانت الأسباب الرئيسية التي يقدمها الطلاب لتسويغ قبولهم في الـ (W.A.S.U) هي: الرغبة في التخلص من العزلة، والرغبة في تجنب الوصاية الأبوية بالانضواء إلى جماعة تتمتع بالاستقلال الذاتي، والرغبة في الاستعداد للمهمات السياسية المقبلة، ومن الواضح أنه كان بين القواد الأفريقيين الذين احتلوا الصفوف الأولى عدد من قدماء الطلاب في أفريقيا الانكليزية أكثر مما كان منهم في أفريقيا الفرنسية. وعندما أنشئ اتحاد طلاب أفريقيا في فرنسا (F.E.A.N.F)

عام ١٩٥٢ انزج مباشرة في معركة النضال القومي الأفريقي. ولكن أكثرية الطلاب هنا كانت تدرس على نفقة سلطات الأراضي المستعمرة. وقدكشفوا بصراحة عن مواقفهم من هذه الموضوعات في عدد خاص صدر عن مجلة «الحضور الأفريقي» عام ١٩٥٢.

أما البلجيكيون والبرتغاليون - تنفيذاً لسياستهم «الحجر في سبيل الحكم» - فلم يكونوا يرسلون إلى أوروبا إلا طلاباً مختارين بأعداد ضئيلة حتى عام ١٩٥٦. ومن أجل ذلك لعبت الطبقة المثقفة هنا دوراً متخلفاً. وقد وجد في عام ١٩٥٠ سبعمائة طالب أفريقي في الولايات المتحدة الأمريكية عانى بعضهم بشكل مباشر من التمييز العنصري الذي جرح أفريقيتهم. ولكن الأفكار القومية التي كانت تثير حماسة تلك الرؤوس الصغيرة الحارة المعرضة لكل رياح الفكر، ستتأكد بشكل رسمي في أيلول سبتمبر من عام ١٩٥٦ في هذه الصوربون التي هي أكثر مراكز الفكر نضجاً في الغرب. فهناك أطلق الطلاب الزنوج الملاغاشيون أول إعلان لهم إلى العالم عن استقلالهم الثقافي. وكان هذا أول مؤتمر للكتاب والفنانين السود. ثم انعقد المؤتمر الثاني في روما[١١] في آذار مارس من عام ١٩٥٩. ولاشك أن الأفكار التي أثيرت في هذين اللقاءين الكبيرين، وكذلك في لقاءات المقاهي العابقة بالدخان، أو الغرف الصغيرة غير المريحة التي كان يسكن فيها الطلاب، لا تزال تساهم حتى اليوم في إبراز وجه أفريقيا.

٤ - الكنائس

وفي مجال آخر مختلف تماماً هو مجال الكنائس، ظهرت إلى

---

١١ - أنظر الأعداد الخاصة من مجلة «الحضور الأفريقي» التي تبحث في: «مساهمات في المؤتمر الأول للكتاب والفنانين السود عام ١٩٥٧» و«مساهمات في المؤتمر الثاني.. عام ١٩٥٩».

النور حركات تحمل طابع القومية أيضاً.[١٢] وكنا قد رأينا من قبل مساهمة الإسلام في المقاومة الأفريقية على يد المهدي والحاج عمر على سبيل المثال. ولكننا رأينا أيضاً التعاون الذي يكاد أن يكون عضوياً في نظام الحكم غير المباشر في نيجريا مثلاً بين السلطة الاستعمارية والسلطات الإسلامية. إلا أنه كان يظهر في البلاد الإسلامية بين حين وآخر مهدي يستل سيفه لمقاومة الاستعمار. أما في الدين المسيحي نفسه الذي دخل عن طريق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فإن القومية كانت تعبر عن نفسها عن طريق العقيدة. أفلم تكن هذه العقيدة تحمل بذور القومية في نطاق أن جميع البشر إنما يعودون لآدم، وتعلم سر اتحاد جميع المسيحيين في المسيح؟. أليس المؤمنون - كما يقول القديس بولس - «أعضاء في جسد واحد رأسه المسيح المولود الأول بين مجموعة من الأشقاء؟». وعلى هذا الأساس فإن أكثرية مستعمري هذا الزمان لم يكونوا تماماً فرسان الإحسان المسيحي، والعنصرية كانت موجودة في بعض دور العبادة على شكل تمييز مخالف لتعاليم الإنجيل بين البيض السود. وهكذا سيظهر نظام جديد للنبوة ومفهوم جديد للمسيحية الأفريقيين يفتحان الباب لعصور جديدة.

كانت المسيحية كما هو معلوم قد حلت هي والإسلام محل العبادات الحيوية بأيديولوجية دينية أكثر ديناميكية لأنها خلقت رابطة أوسع بين الجميع. فآلهة المكان أو آلهة العائلة ذات الصفة المكانية المحدودة تركت مكانها لكنيسة عالمية زرعت بين الأفريقيين أنفسهم شعوراً بالوحدة.[١٣] ولكن وقائع أعمال المستعمرين كانت

---

١٢ - أنظر «القومية في أفريقيا المستعمرة» لتوماس هودكنج و ف. مولر. لندن ١٩٦٢ ص٩٣ ومايلي. وكذلك موكاروفسكي في كتابه «أفريقيا البارحة واليوم». كاسترمان ١٩٦٤ ص١١١.

١٣ - يجب أن نلاحظ مع ذلك أنه في أفريقيا السوداء لم يفقد المذهب الحيوي كل سلطانه، وأننا يجب أن نعيد النظر فيما كنا نكنه من احتقار ناجم عن الجهل، وعند ذلك يمكننا أن نكتشف فيه قيماً لاشك فيها على المستوى الاجتماعي والروحي.

تفرض أمام أنظار الجميع. وهكذا ظهرت في أفريقيا كنائس جديدة منها الكنيسة الأورثوذكسية الأفريقية التي أنشأها الجامايكي ماركوس غارفي والتي كانت تقول في تعاليمها إن الملائكة سود وإن الشياطين من البيض. وقد انتشرت فكرتها في أفريقيا حيث كانت الحركة القومية تتمثل في الكنائس تحت شكل مزدوج: استقلالي ونبوي. فالشكل الأول يتضح في رد القس الأسود ي.ج. نيمارياري من روديسيا الجنوبية الذي أحدث انشقاقاً أفريقيا في الكنيسة الميتودية (الانكليزية) فأتهم بأنه مزق جسد المسيح، ولكنه رد على هذا الاتهام بقوله: «لا يستطيع أي پروتستانتي أن يتهمني بتمزيق جسد المسيح، فإن من حقي كپروتستانتي أن أعترض». وقد اتبعت هذا الطريق الاستقلالي بعد ذلك كثير من الكنائس من النموذج الأثيوبي أو الزيوني واتخذ مضمون الإيمان فيها منحى قومياً. فعلى باب الجنة مثلاً يجب أن تظهر أن قدمك سوداء، ويقف نبي الزولو إيزايي شيمبي ليمنع البيض من الدخول، ذلك لأنهم نالوا نصيبهم من السعادة في الحياة الدنيا بما كانوا يملكونه فيها من ثروات. وفي عام ١٩١٣ ظهر في شاطئ العاج المعلم وليام هاريس ذو الأصل الليبيري وذو المذهب الميتودي (الانكليزي) مبشراً بمذهب بقيت شعبيته كبيرة جداً حتى اليوم. ولكن هاريس كان كالديك الذي يبشر بالفجر وكمقدمة للمبشرين من البيض. وتمكن في خلال عام واحد أن يكون له مائة وعشرون ألفاً من المريدين. وكان فرحاً ومتفائلاً، وقال إن الله يجب أن يمجد اسمه بالغناء والرقص. أما التوبة والندم وثمن الألم و «ووادي الدموع» فلم يكن يؤمن بها. ولكن الكهنة الكاثوليك شنوا عليه هجوماً عنيفاً أجبر السلطات في ساحل العاج على نفيه من البلاد بالرغم من موقفه المعتدل منها فعاد إلى ليبريا حيث توفي هناك.

أما في أفريقيا الاستوائية والوسطى حيث كان الاستثمار الاستعماري قد بلغ أقسى درجاته، وحيث زاد إمعاناً في قسوته خلال

أزمـة ١٩٣٠ الاقتصادية وخلال الجدب الذي حل في البلاد عام ١٩٤٠ أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد ظهرت النزعة النبوية وكأنها تعويض صوفي عن رهبة الحقيقة وفظاعتها. وقام سيمون كيبانغو، وهو ابن ساحر مشهور، فأصبح داعية پروتستانتياً وأخذ يبشر بمذهب جديد انتشر في كل منطقة الكونغو الأدنى كما تنتشر النار في البارود. وأصدر تعليماته بتدمير التمائم وإلغاء تعدد الزوجات. واتخذ نكامبا أوروشليما له وأحاط نفسه باثني عشر من الحواريين. ولكنه بدلاً من أن يدعو إلى «إعطاء مالقيصر لقيصر»، منع أتباعه من دفع الضرائب أو زرع الذرة الصفراء. ورد أتباعه يوماً على زعيم إحدى القرى بقولهم: «ليس عليك أنت إلا أن تسكت، فليس المدير هو الذي يمنح الرحمة للعباد». واعتقد آخرون بأن تاريخ ٢١ أكتوبر من عام ١٩٢١ سيكون نهاية العالم بواسطة نار سماوية تأتي لتسحق البيض. وتلا ذلك أعمال تخريبية كثيرة، فأوقف كيبانغو وحكم عليه بالموت ثم خفف الحكم إلى السجن المؤيد وبقي في سجنه حتى توفي عام ١٩٥١ في إليزابيت ڤيل. كما ألقي القبض على أندره ماتسوا الذي ينتمي أصلاً إلى الكونغو الفرنسي والذي كان مبدؤه على صلة بالمبدأ السابق، ونفي إلى تشاد عام ١٩٣٠ ويقي فيها حتى وفاته في عام ١٩٤٢. وفي عام ١٩٥٢ ألقي القبض على ٣٨١٨ أفريقياً بتهمة الانتماء إلى شيع ذات سمعة خطرة. كما ألقي القبض على كل من مولووزي وايبزو (أي المرسل من يسوع)، وهليولويا زعيم شيعة الكيتاوالا وشنقا عام ١٩٤٤ في ستانليڤيل.(١٤)

هؤلاء القادة الدينيون السود الخارجون من أوساط الناس كانوا في نظر السلطات الاستعمارية أشد خطراً من السياسيين. ألم يكن

---

١٤ - أنظر فيليب ديكراين في «الانعكاسات السياسية للأديان التركيبية والحركات التبشيرية في أفريقيا السوداء». وكذلك مجلة «أفريقيا المعاصرة العدد ١٧ كانون الثاني يناير عام ١٩٦٥.

المؤمنون التابعون لكنيسة نيجريا والكاميرون الوطنية يتوجهون بصلواتهم إلى «إله أفريقيا» ويتوسلون إليه لإنقاذهم من الإمبريالية؟.

٥ - الأحزاب السياسية

أ - نشأتها

وهكذا رأينا أن هيئات مختلفة اشتركت في ظهور الحركة القومية السوداء. ولكن الأداة المختصة التي حملت عبء النضال في هذا الميدان ومارست العمل المباشر كانت الأحزاب السياسية. وقد ظهرت مئات من الأحزاب الشرعية وغير الشرعية وتكاثرت في أفريقيا السوداء بدءاً من عام ١٩٤٥. وليس من الضروري أن نتكلم عنها كلها هنا أو حتى أن نعددها.(١٥) فالأحزاب السياسية لم تنبثق من العدم وإنما عن سلسلة من المعطيات التاريخية. ولذلك فإن مضمونها وبنيانها إنما يعودان لعوامل استعمارية وسابقة للاستعمار. وغالباً ماستغلت الأحزاب والإدارة جهاز السلطة التقليدية في حملاتها الانتخابية والدعائية. فلقد بقيت الدعوة الموثوق بها في نظر الشعب ولمدة طويلة هي مايدعو إليه الزعيم المحلي. فمن الطبيعي إذن أن تسند بعض الأحزاب رئاستها لهذه السلطات التقليدية. وقد تقدم بعض هؤلاء الزعماء بأنفسهم كمرشحين لهذه الرئاسة الحزبية بينما رشح سواهم أبناءهم لهذه المناصب. وفي عام ١٩٤٥ عارض اتحاد الفولتا بالوم نابا، وهو زعيم مقاطعة، كان قد ترشح إلى الـ R.D.A ورشح أمامه هوفومي بوانيي الذي كان هو الآخر زعيماً لأحد الكانتونات. بينما انبثقت أحزاب أخرى عن قاعدة قبلية. والجمعيات التي تشكلت من أجل نهضة مجتمع الفانغ ساهمت في تشكيل

---

١٥ - أنظر دليل الأحزاب السياسية في مؤلف TH. HODGKIN العظيم «أحزاب أفريقيا السياسية» سلسلة بينغوان أفريكان ١٩٦١.

أحزاب الغابون. كما أفاد القس فولبير يولو من الحماسة الصوفية التي أثارها الأنبياء الكونغوليون من أمثال ماتسوا في نشاطه السياسي. ومن جهة أخرى فإن مولاري الذي كان ينتمي إلى قبيلة نكازي كان ابن عم من وجهة النظر القبلية لرئيس الجمهورية الكونغولي (بعد الاستقلال) كازاڤوبو الذي كانت قبيلته الناغاني إحدى القبائل الاثنتي عشرة التي تتشكل منها العائلة الكونغولية. ويفسر دعم فولبير يولو للرئيس ج. كازاڤوبو بالدرجة الأولى بهذه العلاقة القبلية المشتركة التي كانت تربط بينهما، ولقد كان الرئيس كازاڤوبو في بادئ الأمر رئيساً لجمعية قبلية لها صفة ثقافية وجدت في عام ١٩٤٩ وأطلق عليها اسم «جمعية الباكونغو لتوحيد وحفظ ونشر لغة الكيكونغو». ثم دخلت هذه الجمعية غمار السياسة بمنشورها الذي وزعته عام ١٩٥٦. أما في الغرب النيجيري فإن أكبر أحزابه «جماعة العمل» عاش قبل أن يصبح حزباً سياسياً تحت أشكال من تجمعات اليوروبا الثقافية الخاصة بجنسهم وخاصة «الإيغبي أومو أودودوا». أما حزب الجوڤانتو ولجنة الوحدة التوغولية (نسبة إلى توغو) والتي يرمز لها بـ (C.U.T)، فقد كانتا إلى حد ما تعبيراً سياسياً لحركة وحدة الإيڤهي التي كانت تعمل في أوساط هذا الشعب الموزع بين مستعمرتين أو ثلاث مستعمرات مختلفة وعبر الحدود من هذه المستعمرات. وأما حزب الأمة السوداني فقد كان على صلة حميمة مع تنظيم الأنصار المسلم المؤلف من مريدي المهدي. وهكذا فإننا لن ننتهي من تعداد الروابط الكثيرة التي تربط بين الأحزاب السياسية وبين التيارات الفكرية والروحية التي كانت سائدة قبل ظهور هذه الأحزاب. ولكننا نفهم أن بعضاً من هذه الأحزاب السياسية كان لها صفة إقليمية واضحة كل الوضوح وخاصة في البلاد التي لم يتبن أي حزب فيها برنامجاً ذا مبدأ محدد. وكانت هذه الأحزاب أحياناً مجرد ردة فعل دفاعية تظهر عند أقلية قومية تعتقد حقاً أو

باطلاً أنها أقلية مضطهدة. وتلك كانت حال حزب الأحرار الذي ظهر في جنوب السودان، وحال حركة التحرير القومي عند الآشانتي. فهذه الأحزاب كانت تكسب بقوة الإقناع ماتخسره عن طريق العاطفة، ذلك لأنها كانت تعمل مناهضة لتيار التطور العام في تلك البلاد. وكانت هذه الإقليمية تظهر أحياناً على شكل أحزاب طائفية كحزب المؤتمر الإسلامي في غامبيا وحزب الوحدة الإسلامية في غانا وكالحزب الديمقراطي في أوغاندا الذي تنتمي إليه أكثرية كاثوليكية.

ولكن عوامل أكثر حداثة كان لها يد في إنعاش العمل الحزبي. منها على سبيل المثال تقدم وسائل الاتصال الحديثة. فالاستعمال الذكي لمرآب سيارات جاهز أصبح أحد المفاتيح الستراتيجية في نجاح حملة انتخابية. والواقع أن فقدان وسائل الاتصال عن طريق الإذاعة كانت تستدعي في ذلك العصر حضور السياسيين بأنفسهم أمام ناخبيهم. فكان بإمكان پارلماني تربع يوماً على مقعد من طراز لويس الخامس عشر ليعقد اتفاقاً مع شخصية مرموقة في قصر بوربون، أن يجد نفسه في الغد، بفضل الطائرة أو السيارة، وهو يتحدث إلى زعيم أفريقي شيخ قد وخط المشيب شعره ولم يكتب له أن يتجاوز الهضاب المتاخمة لمقاطعته من قبل، ومن هنا أتت فائدة وسائل المواصلات كي يأتي المناضلون في الوقت المناسب والمكان المناسب ليصبوا أصواتهم دفعة واحدة. ومن البديهي أنه عندما كانت الجسور مقطوعة كان الحصان والحمار والزورق النهري تعود لتأخذ أمكنتها في عملية النقل عند الحاجة. وقد استعمل التلغراف والهاتف أحياناً لإضافة ترشيحات جديدة في الساعة الأخيرة قبل اللحظة المقررة لإغلاق باب الترشيح. ولعبت عربات الـ (R.D.A) المجهزة بمكبرات الصوت والتي كانت تخترق شوارع بوبو ديولاسّو في حزيران من عام ١٩٤٨، لعبت دوراً حاسماً في هزيمة القائمة «الإدارية» لحزب الوحدة الڤولتاوية.

وثمة عوامل هامة أخرى لعبت دورها في نشأة الأحزاب هي تمزق سلطة الزعمـاء التقليديين الناجم عن صدور تدابير الاصلاحات الديمقراطية التي أكدت حقوق المساواة، وكذلك عن سقوط الطبقات الاقتصادية والاجتماعية بفضل سهولة التحرك فيما بينها عن طريق العلم والنجاح في الأعمال. ومن البديهي أن الملوك الوراثيين الذين كانوا ينتمون إلى أسر مالكة عريقية ومحترمة، كان بإمكانهم - إذا وقفوا موقف العداء من الاستعمار - أن يجسدوا في شخصهم الشرعية المزدوجة للماضي وللمستقبل الأفريقيين، وأن يصبحوا عقدة تربط القوميين الذين يجدون فيهم وسيلة إضافية لتعبئة الجماهير: وتلك كانت حالة الكاباكا (الملك) البوغوندي موتيسا الثاني عندما خلعه البريطانيون عن عرشه في عام ١٩٥٣. وكذلك كانت حالة أوبا (ملوك) اليوروبا الذين تحالفوا مع الوجهاء من المثقفين لنصرة حزب «جماعة العمل». إلا أن الزعماء القبليين كانوا بوجه عام كما رأينا أتباعاً للإدارة الاستعمارية، وهذا ماكان يحدث غالباً وليس دائماً، وبقوا كذلك طوال مدة النضال من أجل التحرير، ووضعوا أنفسهم في خدمة الأحزاب التي ترعاها السلطة الاستعمارية. كما أن هؤلاء الزعماء لم يكن بإمكانهم أن يرتاحوا لأولئك الدعاة الخاضعين للعبتهم السياسية التي تقوم على تملق الشعب ذي السيادة.

وثمة عامل تقدم حاسم آخر بالنسبة للأحزاب الأفريقية هو الحريات الأساسية في التعبير والاجتماع والانتقال التي أطلقتها الحكومات الاستعمارية للمواطنين الأفريقيين، سواء تأخرت في إطلاقها أم لم تتأخر، والتي حافظت عليها الإدارة الاستعمارية في المستعمرات طوعاً أو كرهاً ومع كثير من التحفظات والتشويهات الفاضحة. والدليل الصارخ على أهمية هذه الحريات هو ذلك الأدب السياسي الذي انتشر يومذاك ولم يعد له وجود اليوم. فكم من الصفحات التي نشرت في مجلة اليقظة السنغالية أو النهضة

السودانية تستحق أن تكون نماذج للأدب المناهض للاستعمار. وكم من الصحف كانت حقاً صوت القائد تنشر أقواله التي كان ينتظرها المناضلون كالزاد على درب نضالهم الطويل. كذلك كان شأن صحيفة «الشرط الإنساني» التي كان يصدرها سنغور، أو أخبار المساء التي كان يصدرها نكروما. وقد تكشف الدكتور أزيكيوي عن عبقرية حقيقية كمحرض سياسي ورجل أعمال باستعماله الصحيفة الشعبية كقاذفة صواريخ على النظام في بلده. وكانت احدى صحف «زيك»المسماة (قائد الدفة في أفريقيا الغربية) تحمل حقاً اسمه. وعندما أصبحت الصحافة الحرة معترفاً بها من المستعمرين بعد الحرب أصبحت محرضاً للفعاليات الأفريقية الكبرى كما أصبحت دليلاً على نضج أحد الأحزاب عندما كانت تتكلم باسمه. ولكن كان ثمة حدود لا يجوز لأحد أن يتجاوزها، كما أن الإدارة الاستعمارية كانت تسهر عليها وتفرض على من يخالفها الغرامات القاسية أو السجن عن طريق القضاء. وكانت الصحف السياسية أكثر عدداً وشعبية في المستعمرات الإنكليزية لأن التعليم هناك باللغات المحلية الأفريقية كان أكثر انتشاراً. أما صحف أفريقيا الفرنسية فكانت أكثر اهتماماً بالمبدأ. وهذه الملاحظة نفسها تنطبق أيضاً على الإصلاحات الدستورية التي وافقت عليها الدول المستعمرة طوعاً أو كرهاً. فقد أدت هذه الاصلاحات إلى أن يتدرب الأفريقيون على العديد من المبادئ والممارسات الديمقراطية كما كانت تجري في الدول الأم (المستعمرة). وقد بدا ذلك بخاصة في المستعمرات الفرنسية حيث وصل الأمر فيها إلى حد التطابق ولكنه لم يكن أصيلاً فيها كالأمية التي كانت تنتشر تقريباً بين جميع الناخبين. فهي التي تشكل العنصر الأصيل طالما أن اللغة المحلية هي التي يجب أن تعرض بها برامج الأحزاب السياسية. على أن القائد السياسي كان يستطيع في المدن أن يجمع جمهوراً كبيراً من المواطنين ينتمون إلى جنسيات مختلفة وأن يتحدث إليهم

الساعات الطوال متكلماً باللغة الفرنسية أو الإنكليزية. أما في الريف فعندما يتواجه حزبان في معركة انتخابية يتمثل أحدهما بالأسد والآخر بالفيل، فإن المعركة الانتخابية تهبط إلى مستوى المقارنة بين المرشحين على أساس المناقب التي يتحلى بها كل من هذين الحيوانيين. وقد لعبت الانتخابات، بدوريتها نفسها، دوراً أساسياً في ترسيخ الكثير من المفاهيم في عقول الجماهير الأفريقية. وكانت تمثل رهاناً له قيمته، لأن الناس كانوا يلمسون تأثيرها في الحياة اليومية عندما يرون تقدير الحاكم الأبيض لهذا البرلماني وحقده العاجز على هذا البارلماني الآخر، وعندما يعلمون أن قومانداناً ما لأحد الأقسام الإدارية كان له هذا الموقف أو ذاك من أحد المرشحين السود. على أن الانتخابات كان لها جانبها الرياضي الذي لا يستهان به أيضاً. فقد أصبحت «اللعبة الكبرى» للوصول إلى السلطة في العصر الحديث. وأجبرت المنتخبين على أن يتقربوا من جماهير الشعب وأن يحاولوا إجابة مطاليبهم المحسوسة من حفر للآبار وبناء للمستوصفات والمدارس.. الخ. وتمكن العديد من السياسيين أن يتعلموا ويتقنوا فن قيادة الجماهير، سيما وأن الإدارة (يقصد بها طبعاً الإدارة الخاضعة للاستعمار) كانت تؤيد علانية في كثير من الأحيان أحزاباً أكثر أمانة لها، أي أكثر استعداداً لخدمة المصالح الاستعمارية. ولكن الشعب كنس مثل هذه الأحزاب إلا من أنقذ نفسه منها فانضم في فترة إزالة الاستعمار إلى صفوف المناضلين.

إلا أن مؤثرات خارجية أخرى لعبت دورها أيضاً على الأحزاب الأفريقية. فالأحزاب القائمة في الدول المستعمرة، كانت تقدم - وخاصة في أفريقيا الفرنسية - دعماً مادياً وفكرياً ومعنوياً لا يستهان به للأحزاب الأفريقية. ولكن هذا الدعم كان ممزوجاً بشعور الأبوة والوصاية.(١٦) بحيث أن إزالة الاستعمار كان يجب أن تبدأ

١٦ - راجع أ.سيزير في «رسالة مفتوحة إلى موريس توريز» في مجلة الحضور الأفريقي.

أولاً في هذا المجال. وقد اضطرت بعض الأحزاب التي تخشاها السلطات الفرنسية إلى أن يكون عملها سرياً محفوفاً بالمخاطر. ومن هذه الأحزاب: الـ (U.P.C) في الكمرون بعد عام ١٩٥٥، وحركة التحرير الوطني السودانية، والـ (R.D.A) في ساحل العاج خلال الاضطهاد الذي ناله بين عامي ١٩٤٩ - ١٩٥٠. وقد ساهم هذا الوضع في أن يشد من ساعد الحزبين أكثر من ذي قبل، وأن يقوي مركزية العمل الحزبي والانقياد له، خالقاً بذلك نواة صلبة لأولئك الذين امتهنوا النضال والذين سيتميزون شيئاً فشيئاً عن جماهير المؤيدين. وقد اعتاد بعض هؤلاء المناضلين أن يسيروا تحت جناح الليل في الطرق المظلمة، ولكنهم مالبثوا أن وجدوا أنفسهم فجأة بفضل تسارع الأحداث وهم يتربعون على كراسي الوزارات في الدول الأفريقية التي كان لهم فضل على استقلالها.

ب - أحزاب الوجهاء وأحزاب الموظفين والأحزاب الجماهيرية

كما في كل مكان آخر يمكننا أن نميز هنا في هذه التجمعات الأفريقية بين أحزاب الوجهاء وأحزاب الموظفين والأحزاب الجماهيرية، على الرغم من أن هذا التمييز ليس دائماً واضح المعالم. فأحزاب الوجهاء كان يقودها أشخاص جعلتهم مكانتهم الاقتصادية أو الاجتماعية، سواء كانت ناجمة عن أسباب تقليدية أم لا، على رأس أتباعهم السياسيين. وقيادتهم هذه كان مبعثها إما شرعية عائلاتهم القديمة، أو بسبب المولد، أو بسبب من توقير ديني، أو من مركزهم المالي. وطرائق هذه الأحزاب واضحة المعالم، فهي تميل بخاصة إلى عبادة الأشخاص، وهي أشبه ماتكون بتجمعات لها صفة الإقطاعية حيث لا تتجاوز الرقابة الديمقراطية فيها أكثر من المظاهر. وحتى إذا وجدت بعض أطياف من الديمقراطية عند السيد، الذي هو الزعيم التقليدي أو البورجوازي الغني الذي وضع نفسه على رأس الحزب،

فإن مؤيدي حزبه لا يستطيعون أن يتخلصوا من شعورهم الانعكاسي بأنهم أتباع له وموالي. في مثل هذا الحزب تضيع تشكيلات الحزب وكوادره أمام كلمة الزعيم التي تأتيهم من الأعلى. وتعتبر «مؤتمرات شعوب الشمال» في نيجيريا الشمالية بقيادة ساردونا سوكوتو النموذج المجسد لهذا النوع من الأحزاب. ولكن الأحزاب الجماهيرية مالبثت بسرعة أن ظهرت واستجابت لمساهمة الشعب وسيادته. وعندئذ أخذ مفهوم التفويض معنى محدداً، إذ أفاد القادة الحزبيون من صفتهم التمثيلية وفعلوا كل مايستطيعون لكي يجعلوا علاقتهم مع مؤيديهم من الشعب علاقة عضوية، كشراء بطاقات العضوية والانتخابات على كل المستويات الحزبية وتوزيع المسؤوليات والتصويت العام... الخ. وبذلك ينطلق الحزب وينتشر ويتم بناء النواة الصلبة للممتهنين الحزبيين والمناضلين الذين يوطدون العلاقة مع جماهير الشعب الواسعة. ومن أمثلة هذه الأحزاب: الـ (P.D.G) في غينيا، والـ (C.P.P) في غانا، والاتحاد السوداني في السودان. أما أحزاب الموظفين فكانت أقل عدداً بكثير، وقد اعتمدت في مبادئها وتنظيمها على المثقفين بدلاً من اعتمادها على القاعدة الشعبية.

جـ - تنظيم الأحزاب

أخذت التنظيمات السياسية الأفريقية أشكالاً كثيرة التنوع. فمفهوم المؤتمر يستلزم تجمع القوى الفاعلة في إحدى البلدان في تنظيم ذي مفاصل قليلة التصلب كما يظهر وكأنه يقود المعركة السياسية باسم البلاد كلها. وهكذا كان الـ (R.D.A) الذي نجم عن مؤتمر باماكو في عام ١٩٤٦. أما الجبهة فهي أيضاً نتيجة لتكتل سياسي ولكن في صيغة أكثر تعاقداً. فمثلاً، في مناسبة ثورية تتفاهم مجموعة من الأحزاب على برنامج أدنى من العمل المشترك بينها وتتوحد في إطار قواعد محددة للوصول إلى أهداف محددة. أما الحزب فهو يعني تنظيماً سياسياً أكثر تجانساً وأكثر تحديداً. وهو مع كونه معدوداً بين

بقية التنظيمات على رقعة الشطرنج السياسية، فإنه يعطي لنفسه الحق في مجال من المناورات المرنة للوصول إلى المكاسب الحزبية. وقد تمثلت كل هذه الأشكال، كما سنرى، في ميدان التطور السياسي لأفريقيا منذ نهاية الحرب مع اختلافات كانت مدهشة في بعض الأحيان. فقد كان يحدث مثلاً أن حزباً جماهيرياً كان يتمثل في بعض شعبه وكأنه حزب من الوجهاء، كما حدث عندما انضمت منطقة كوالاك إلى حزب الـ (U.P.S) بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٥٨ بفضل نفوذ ابراهيم سيدونداو ملك (دياراف) سين سالوم، والذي كان إضافة إلى ذلك رئيس نقابة التجار هناك.

أما مدى حسن تنظيم الأحزاب فكان يرتبط بمدى التأثيرات التي مرّت بها حين نشأتها، وبالضرورات السياسية المحلية وبحسب مايتمتع به قوادها من قوة في الشخصية. وكان يوجد في قاعدة كل حزب البنى الميدانية التالية: لجان الأحياء أو القرى، ماتحت الشعبة، الخلية... الخ. ولم يطبق نموذج التنظيم المبني على مكان العمل إلا نادراً في أفريقيا السوداء. بينما كان سائداً التنظيم على أساس مكان السكن لأنه كان أكثر نجاحاً من الناحية العملية وأكثر انسجاماً مع العقلية الأفريقية حيث كانت متانة الجوار قوية جداً وتجمع بسهولة عدداً من الأشخاص في الأعمال الاجتماعية المختلفة الأهداف. وبهذه الطريقة كان من السهل تنظيم الاجتماعات، فالأوامر كانت تنتشر آلياً عن طريق «التلفون الأفريقي» الشهير (أي الطبل) فلا تلبث أن تتم التجمعات. وقد بقي معيار الانتساب لهذه الأحزاب مائعاً في الغالبية العظمى منها. فبينما الأحزاب الأفضل تنظيماً كانت تتطلب المثابرة على الاجتماعات الحزبية ودفع الاشتراكات السنوية وتبديل البطاقة الحزبية كل عام مقابل مبلغ من المال، وتنفيذ التوجيهات الحزبية، كان ثمة أحزاب أخرى تعتبر كل من يحضر اجتماعاتها

العامة ويصوت لها في الانتخابات ويشتري بطاقة عضوية ولو لمرة واحدة، أو كان بكل بساطة ينتمي إلى عائلة مؤيدة للحزب، كانت تعتبر كل هؤلاء أعضاء طبيعيين في هذه الأحزاب. والواقع أن الظروف الأفريقية هي التي كانت تفرض البنى الخاصة للقاعدة الحزبية: فمجموع المؤيدين للحزب يكادون أن يكونوا من الأميين، ولا يستطيع أحد منهم أن يكون لنفسه فكرة خاصة به. ومن هنا تأتي أهمية الكلام عند الانتماء للحزب. ومن جهة أخرى فإن الرابطة القبلية أو العائلية قد عبئت الآن لأهداف جديدة غير ماكانت موظفة له من قبل. ومن هنا الميزة الكبرى للاختيار وللخصومات السياسية. فعائلات بكاملها نقلت معها إلى هذا الصعيد الحزبي خصومات الماضي. وكم امرأة تأرجحت بين حزب عائلتها الأصلية وحزب زوجها، وكم من قريب اختار أن ينتسب إلى أحد الأحزاب فعد خائناً لعائلته... الخ. وهكذا كانت الظاهرة الحزبية مكملة للتعقيدات الاجتماعية الموروثة عن الماضي. وفي بعض الحالات الخاصة احتفظ حتى بطقوس بعض الجمعيات السرية (كتقديم الأضاحي والتناولات الطقسية). وكان يأتي فوق هذه التنظيمات الحزبية الدنيا بنى حزبية متوسطة (كاللجان الإقليمية، والشعب) تشكل فقرة اتصال مع القيادة العليا. فعلى هذا المستوى يجند المناضلون وذوو الفعاليات الذين - وهم على مسافة متساوية بين القادة والجماهير - كانوا يشكلون الجناح المسير للحزب، ويتحولون أحياناً إلى نوع من «رجال تركيا الفتاة» ليطالبوا بإصلاحات جذرية في خط مسيرة الحزب وأجهزته وطرائق عمله. وكان هذا يتضح أكثر عندما يقيض للحزب أن يخوض تجربة المشاركة في الحكم، وفي هذه الحالة كانت التوترات تصل إلى حد الانفصال، كما حدث بين الـ (P.R.A) والـ (U.P.S) في السنغال عام ١٩٥٩. وكانت بعض الأحزاب من أجل أن تتجنب مثل

هذه المواجهات، تقلل ماأمكنها من المؤتمرات والاجتماعات العامة المنصوص عليها في النظام.

أما القيادة في الأحزاب الأفريقية فقد اتسمت منذ البدء بطابع شخصي جداً. وكان هذا يتأتى بدون شكل من واقع أن الرجل نفسه كان المؤسس للحزب وهو الذي يضع له نظامه وكوادره، وهو الذي يستقطب آمال وآلام الناس خلال المعارك السياسية التي تستمر أحياناً عشرات السنين. وفي حالة غياب المراجع المكتوبة يصبح القائد الحزبي هو نفسه المبدأ والبرنامج والنظام والقاعدة للحزب. وكان هذا يحدث في أحزاب الوجهاء كما في الأحزاب الجماهيرية سواء بسواء. كما أن الولاء السياسي كان يتحول عند الكثير من الأنصار إلى نوع من التقديس الذي يكاد أن يكون دينياً والذي يضفي على الزعيم المهيب سلطات سحرية، هذا الزعيم الذي ينتظرون منه أن يفعل كل شيء حتى اقتراف المعجزات.

د - *دور الشباب والنساء*

لقد استهوى الحزب السياسي الجماهيري الأفريقي أفئدة المنظمات النقابية والجمعيات الشبابية والنسائية واستأثر بنشاطاتها. وهذه الجمعيات الأخيرة كانت وثيقة الارتباط بالجهاز الحزبي بروابط أفقية وأفادت في أغلب الأحيان من أن يكون لها ممثلون في عضوتها القيادية. فالشباب هيئوا ليكونوا أداة للمظاهرات بعد أن يتم تدريبهم تدريباً سريعاً لهذا النوع من الأعمال؛ أكثر من تهيئتهم ليكونوا تشكيلاً سياسياً، فكانوا بذلك رأس الحربة بالنسبة للعديد من الأحزاب. مثال ذلك أنهم عندما اجتمعوا في مهرجان باماكو في آب أغسطس من عام ١٩٥٧ اتخذوا موقفاً واضحاً إلى جانب قضايا الاستقلال والوحدة الأفريقية. أما النساء فقد حملن معهن إلى حلبة النضال ضد الاستعمار ذينك الحماس والتفاني اللذين يتميز بهما

جنسهن. وكان إعجابهن الذي ينطوي على الحب للقائد الحزبي يلعب هنا أيضاً دوره كما يلعب في حياتهن في كل مجال. ولم يكن يستطع أحد أفضل منهن أن يجعل من شعار قضيةً للشعب كله. إلا أن اشتراكهن في الاجتماعات، وخاصة عندما تتم في الليل، كان يطرح دون شك مشاكل عاطفية واجتماعية جدية. فكان لابد إذن من أن تخصص لهن شعب حزبية مستقلة كحل لهذه الصعوبات، وكانت الأحزاب النشيطة تلحق بها العديد من جمعيات الرقص النسائية بكل بساطة لتفيد منها في مد دعايتها. إلا أن دورهن الحاسم كان في المناطق الساحلية لخليج غينية حيث كان لهن منذ القديم مشاركة واسعة في القضايا العامة بسبب مايتمتعن به من حرية أكبر ناجمة عن نظام الأمومة الذي كان سائداً هناك وبسبب مكانتهن في الحياة الاقتصادية. وكانت جمعيات التاجرات في ساحل العاج وغانا وتوغو تسيطر على السوق بفضل احتكارها لبعض السلع المرغوب فيها أكثر من غيرها. وكانت التاجرات اللواتي استهوتهن السياسة هناك من أشد الناس قدرة على الدعاية، إذ أن نشاطهن لم يكن يعتوره كلل ولا فتور لدرجة أنهن كن يذهبن إلى حد طلب هوية الزبون الحزبية، فإذا لم يكن ينتمي إلى حزبهن رفضن أن يقدمن له الخدمات. وقد وصل بعضهن إلى مراتب البطولة في نضالهن ضد الاستعمار، ولكن تمثيلهن في التنظيمات القيادية كان محدوداً ولم يتوسع إلا ببطء شديد لأسباب بديهية وواضحة من بينها تدني مستوى الثقافة بينهن بالإضافة إلى العوائق والأحكام السلفية الاجتماعية. وكانت اللقاءات الكبرى للأحزاب الأفريقية تقدم الفرصة لكل الإمكانات الثقافية في المجتمع الأفريقي أن تتكشف على نحو مثير للاعجاب يجعل من هذه اللقاءات مركز إشعاع ثقافي شعبي ومباراة بين الأجناس ونوعاً من مهرجانات تلك المناطق الاستوائية. وقبل ساعات من وصول القادة الحزبيين تتجمع زمر الرجال والأولاد والنساء أو تصطف تحت إشراف

المناضلين القدماء، وهي تحمل كل أنواع الزينات التي تفصح بكل فرحة وفخار عن الطقوس التي يجب ألا يطويها النسيان. وتقرع الطبول. ويخترع السحرة الشعراء المستنفرون لهذه الغاية ألحاناً للدعاية، أو يستبدلون في قصائد المديح القديمة أسماء القادة الذين ينتظرون وصولهم بأسماء الزعماء القدماء. وفي خلال ذلك يقوم آخرون أزواجاً أزواجاً بإطلاق النكات اللاذعة على الخصوم السياسيين، ثم تنضم إليهن النساء مشكلات معهن كورساً غنائياً، وتضيف بعضهن الحركة إلى النغم فيندفعن إلى وسط الحلبة ويشرعن في رقص تصفق له الجماهير بجنون. وتلتف هذه النساء بأنسجة حول أجسادهن تحمل صوراً لقائدهن السياسي يظهر من خلالها وجهه دائماً بكل جلاله ووقاره. وينشغل الشباب في خلال ذلك بإفساح المجال للمرور. ويقوم مهرجون وبهلوانات بتسلية الجمهور بألعابهم وفكاهاتهم. كل هذا الغليان الذي يدفئ ببهجته العقول والقلوب يصل إلى غايته عندما تبدو من خلال سحابة من الغبار قافلة القادة المنتظرين. وهكذا لعبت الأحزاب السياسية خلال التهيئة للاستقلال وبعد الظفر به دوراً لا يعوض كحافز ومحرك لكل قوى التطور الكامنة في المجتمع الأفريقي.

وكانت مناهج العمل لهذه الأحزاب تتسم بطابع الأصالة الأفريقية بالرغم من أن برامجها أحياناً كانت مختلفة كل الاختلاف. أما ممارساتها العملية فكانت تتشابه في أغلب الأحيان مسجلة بذلك خضوعها للواقع الأفريقي الكلي الوجود فمثلاً الهدايا التي تقدم للزعماء والهدايا التي يقدمها الزعماء كان لها الأشكال نفسها في أحزاب الوجهاء وأحزاب الجماهير. ومثال ذلك أيضاً أن الأفضلية كانت تعطى للنقاش والمفاوضات لا للجوء إلى القوة. ومن أجل ذلك كان انحسار الاستعمار عن أفريقيا السوداء أقل دموية مما حدث في آسيا أو البلاد العربية. ويتسرع البعض بأن ينسب هذا التطور

السلمي إلى نضج القادة الأفريقيين. وإذا كنا لا نريد أن ننفي ذلك فإن علينا أن نذكر أسباباً أخرى لهذا التطور السلمي، فانحسار الاستعمار عن أفريقيا وصلها في وقت متأخر بعد أن اقتنتع المستعمرون بأن التطور لا يمكن أن يعود إلى الخلف فرأوا بوضوح أن من الأفضل لهم أن يقوموا بتسويات حبية لا تستند إلى العنف. ومن جهة أخرى فإنهم كانوا يحتاجون إلى أن يكون التحول في أفريقيا السوداء سلمياً لأنهم كانوا يجندون منها فرقاً للخدمة في بقية الجبهات، كالهند الصينية والجزائر ومدغشقر. وعلى كل حال فإن من البساطة الفجة الادعاء بأن الاستقلال إنما اكتسب باللين في كل البلاد الأفريقية السوداء، فمثال الـ (U.P.C) والماوماو والكونغو والمستعمرات البرتغالية قائم لتكذيب هذا الادعاء. وقد حدثت في كثير من البلاد مصادمات دموية إما بين الأحزاب الأفريقية نفسها أو بين قوى القهر الاستعمارية وبين الجماهير الأفريقية التي لم تكن تملك في معظم الحالات إن لم يكن في جميعها، من الأسلحة إلا تصميمها العنيد على أن تنال حريتها واستقلالها.

٢ - نحو الاستقلال

كانت مسيرة الدول الأفريقية السوداء نحو الاستقلال إحدي الظاهرات السياسية المشهودة في النصف الثاني من القرن العشرين. فالحركة التي بدأت في أفريقيا الغربية البريطانية امتدت بسرعة كبيرة نحو الدول التي تسودها الثقافة الفرنسية ثم نحو المستعمرات البلجيكية والمستعمرات البريطانية في أفريقيا الشرقية والوسطى. وقد بلغت الآن آخر معاقل المقاومة الاستعمارية أو العنصرية في المستعمرات البرتغالية من أفريقيا الجنوبية. هذا التطور الذي رافقته الكثير من الأحداث لا يزال حديث العهد، ولا يزال كثير من الذين ساهموا فيه على قيد الحياة، ولا تزل كثير من الوثائق ناقصة في ملف

يؤرخ له لكي تكون القصة أكثر من مجرد خيط زمني يدلنا على الطريق.

أ - في أفريقيا الغربية البريطانية

١ - غـانا

أ - نمو النزعة القومية

إن دستور عام ١٩٤٦ الذي كلف الحاكم سير آلان بيرنز بتطبيقه لم يلق القبول من الرأي العام الأفريقي المستنير في ساحل الذهب. والواقع أن الأشانتي وسكان المنطقة الشمالية أرسلوا ممثلين عنهم للمرة الأولى إلى المجلس التشريعي. وكان التخلف الثقافي في هاتين المنطقتين يقف حجر عثرة في وجه تنظيم أية انتخابات حقيقية. ومن وصل منهما نواباً إلى المجلس المذكور كان الزعماء التقليديون هم الذين يقومون بتعيينهم. وبما أنهم كانوا يمثلون بذلك المصالح الإقطاعية فقد وجدوا أنفسهم عملياً حلفاء لأعضاء المجلس الذين عينتهم الإدارة الاستعمارية، وهكذا قام الممثلون الأفريقيون المنتخبون نواباً عن القطاعات والطبقات المتقدمة في البلاد (كالمدن والنساء وأوساط المثقفين والمزارعين ورجال الأعمال الجنوبيين)، قاموا بحملة دعائية واسعة ضد هذا الدستور. ومن جهة أخرى فإن الحالة الاقتصادية كانت سيئة. إذ أن آفة اجتاحت شجيرات الكاكاو ووصل أذاها حتى إلى مصالح الطبقات الاجتماعية المناوئة للحكم. ومن أجل أن تحد الحكومة الاستعمارية من أخطار هذا المرض النباتي قررت أن تقتلع الأشجار في كل القطاعات المصابة بهذا الوباء بدون استثناء بما فيها الأشجار التي لم يكن يبدو عليها أنها أصيبت به. وبالرغم من التعويضات التي دفعت للمنتجين فإنهم كانوا يشكون في سلامة هذا التدبير. وأخذوا يتساءلون إن لم يكن في نية الانكليز إضعاف البلاد من أجل إعاقة مسيرتها نحو الاستقلال. وفي الوقت الذي أخذت فيه

مداخيل المنتجين تتدنى كانت أسعار السلع المستوردة في ارتفاع مستمر. والواقع أن نقصان هذه السلع الناجم عن ظروف الحرب قد أدى إلى حدوث تضخم مالي خطير. وكان الأفريقيون يعتقدون أن مكتب تسويق الكاكاو يستطيع أن يؤمن احتياطات مالية كبيرة إذا خفض كثيراً سعر الشراء من المنتجين. ولكن زمرة من التجار الأوربيين ردت على ذلك بأن تجمعت في نقابة مظهرة بذلك رغبتها في أن تبقى الحالة على ماهي عليه.

ب — عمل ف. كوامي نكروما

استفحلت المقاومة الأفريقية بتدخل مقاتلين قدماء عادوا من الهند ومن برمانيا. وكانوا يطالبون لأفريقيا بالاستقلال الذي تحقق في آسيا. وتجمعت كل هذه القوى المتحمسة حول محام لامع أرستقراطي المولد هو جـ.ب.دانكا الذي كان إصلاحياً يعتقد أن السلطة يجب أن تمسك بها أقلية مستنيرة في وطنه هي حزب تجمع ساحل الذهب المتحد (U.G.C.C) الذي تشكل في عام ١٩٤٧. وقد تحققت قفزة إلى الأمام في المسيرة نحو التحرر السياسي عندما استدعي جـ.ب. دانكا أفريقياً كان طالباً في لندن لكي يجعله سكرتيراً عاماً للحزب هو فرانسيس كوامي نكروما، وذلك بعد أن ذهبت جهوده سدى في إشراك غيره من الجامعيين. وكان نكروما قد درس في مدارس البعثات التبشيرية ثم أصبح معلماً ورغب في متابعة دراسته فذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٣٥. وهناك كان يتابع دراسته وهو يعمل خادماً في المطاعم ليؤمن مصاريف معيشته. ثم حصل على الإجازة الجامعية في علم الاجتماع السياسي وأصبح رئيساً لرابطة الطلاب الأفريقيين في الولايات المتحدة وكندا. وتأثر في تلك الفترة بأفكار الجامعة الأفريقية التي كان ينشرها ماركوس غارفي. وفي نهاية الحرب سافر إلى لندن ليكتب رسالته ولكنه اندمج فوراً في دوامة الأحداث السياسية المعاصرة. وانضمت إليه نخبة من الطلاب

كان من بينهم كوجو بوتسيو، كما انضم إليه المنظر السياسي الأنتيلي جورج پادمور الذي سيتبعه إلى أفريقيا ويبقى إلى جانبه حتى مماته واحداً من خلص أصدقائه وأقرب مستشاريه.

وقد نظم الـ (U.G.C.C) منذ عام ١٩٤٨ مقاطعة البضائع الأوروبية لتخفيض أسعارها. كما نظمت مسيرات سلمية نحو قصر الحاكم للاحتجاج أيضاً. ولكن الشرطة أطلقت النار في أحد الأيام فانفجرت الاضطرابات الشعبية في أكرا وبقية المدن الساحلية ووقع تسعة وعشرون من القتلى وأوقف المئات من الأشخاص الذين كان من بينهم دانكا ونكروما. وتأكدت لجنة واطسن للتحقيق من صدق المشاعر الشعبية وخطورتها وقررت أن الاستقلال السياسي هو الذي يتدارك ماوصلت إليه الأحوال من فساد. وعندئذ شكل الحاكم لجنة للإصلاح الدستوري برئاسة قاض أفريقي اسمه جـ.هـ. كوسّي، فكان تقريرها ترضيةً لتطلعات الأفريقيين التقدميين الاستقلالية مع رغبة بريطانيا في أن تشرف على وتيرة التطور السياسي وفي أن تراعي الموقف الرجعي لزعماء البلاد التقليديين. وقد عرضت لتحقيق ذلك نظاماً برلمانياً يتم وصول جميع النواب إلى مجلسه بالانتخاب وتكون السلطة التنفيذية مسؤولة فيه أمام المجلس. ولكنها أضافت إلى ذلك أن الحاكم يستطيع في حال الضرورة أن تكون له سلطة تشريعية مستقلة. إلا أن لندن رفضت أن تكون السلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية.

وفي خلال ذلك كانت الحركة الوطنية قد انقسمت على نفسها بسبب المنازعات الداخلية. وأخذ قادة الـ (U.G.C.C) على نكروما نشاطه ورغبته في أن يكتل الجماهير ويقودها بشكل مباشر. فخفضوا مركزه من سكرتير عام للحزب إلى أمين للصندوق. وعند ذلك أنشأ في قلب الـ (U.G.C.C) لجنة من الشباب كان هو مرشدها وملهمها. وفي جلسات الحزب التالية كان هدفاً للشكوك مرة أخرى. وعند ذلك

انفصل عن الـ (U.G.C.C) آخذاً معه الجناح النشيط من الحزب، أي شباب ونساء الشعب وسكان المدن المتلهفين للعمل. بهؤلاء خلق نكروما حزباً جماهيرياً هو الـ (C.P.P) أي تجمع الحزب الشعبي. وقد أعلن هذان الحزبان موقفهما من العروض البريطانية. فالـ (U.G.C.C) أجاب: «فلنتناقش من أجل الاستقلال الذاتي في أقرب وقت ممكن». أما الـ (C.P.P) فطرح شعاره «العمل الإيجابي من أجل استقلال ذاتي فوري». وقد فسر نكروما شعاره في أحد كتبه الشهيرة في هذا العصر بقوله إنه في بلاد يشكل فيها الأميون الأكثرية الساحقة من السكان تكون المدرسة المناسبة هي مدرسة العمل. ومن أجل تحقيق هذه الغاية أنشأ منظمة ناجحة للقيام بالمسيرات التي يرافقها الغناء الشعبي وتردد الشعارات أو الأناشيد الدينية، وترافقها الرقصات النسائية والأزياء البراقة وفرق الموسيقيين وحملة الأعلام. وكانت عربات الدعاية للـ (C.P.P) التي تحمل أسماء (الداعية والمناضل) الرنانة تتقدم وتخترق المسافات حتى أعماق الريف. ومع ذلك بقي العمل بعيداً عن العنف. وفي العشرين من تشرين الثاني نوفمبر لعام ١٩٤٩ جرى أول لقاء جماهيري لحزب الـ (C.P.P) رفض فيه مشروع كوسّي واقترح بدلاً منه برنامج للاصلاح الجذري. وقد دعا نكروما فيه إلى العصيان المدني فيما إذا رفضت السلطة هذا البرنامج الإصلاحي وأيدته النقابات في موقفه. وعندما رفض البريطانيون برنامجه دعى الـ (C.P.P) إلى العمل الإيجابي وأعلنت النقابات إضراباً عاماً في ٨ كانون الثاني يناير من عام ١٩٥٠. وفي السابع من الشهر المذكور اتجه قدماء المحاربين بالرتل الرباعي إلى قصر الحاكم وهم يحملون لائحة بمطالبهم. ولم تجد الأوامر التي صدرت إليهم بالتوقف. فأصدر الضابط البريطاني عندئذ أمره بإطلاق النار عليهم، ولكن رجال القوة الأفريقية التي صدر إليها الأمر رفضوا إطلاق النار على زملائهم القدماء. ومع ذلك فقد جرح أربعة من قدماء المحاربين جروحاً بليغة

من طلقات أطلقها الضابط البريطاني نفسه. وعلى الأثر اندفعت جماهير الشعب تنهب حي الأعمال وتحاصر الحكومة، ولكن انقطاع التموين والعقوبات المتنوعة التي فرضت دفعت القادة السياسيين والنقابيين لأن يصدروا أوامرهم بإنهاء الإضراب. وقد أوقف أعضاء اللجان التنفيذية لحزب الـ (C.P.P) وعوقب قادة الإضراب من النقابيين عقاباً شديداً. ومع ذلك فإن أحد قادة الـ (C.C.P) وهو غبيديا الذي أطلق سراحه من السجن تمكن أن يحافظ على معنويات الوطنيين. واستطاع حزب الـ (C.C.P) أن ينتصر في انتخابات أكرا وكاپ كوست المحلية، كما تمكن أحد ممثليه أن يخفض سن التصويت من ٢٥ إلى ٢١ عاماً. وكان ذلك انتصاراً كبيراً للـ (C.P.P) الذي كان يعتمد اعتماداً رئيساً على الشباب. وفي ذلك الوقت صار الحزب يحمل لقب «خريج السجون»، وصار كثير من مناضليه يتباهون باعتمار قبعة خاصة بحاملي هذا اللقب.

وكان تقرير كوسّي قد نص على انتخابات عامة ستجري في شباط فبراير من عام ١٩٥١. وبالرغم من أن حزب الـ (C.P.P) كان قد اعترض على هذا التقرير إلا أنه قرر خوض الانتخابات ليثبت للبريطانيين أن الشعب يقف خلفه وليتمكن بذلك من إطلاق سراح قادته. واستطاع أن يحصل بالفعل على ٣٤ مقعداً من أصل المقاعد الثمانية والثلاثين. وحصل نكروما في أكرا، رغم أنه كان سجيناً لحظة الانتخابات، على ٩٨,٥٪ من أصوات الناخبين. واضطر البريطانيون أن يطلقوا سراح القادة المسجونين، وخرج نكروما من سجنه وهو يعتمر القبعة ذات النجمة البيضاء التي هي زي «الحائزين على شهادتهم من السجن». وحمل على أكتاف الجماهير الواسعة التي أصابتها حمى الهتافات. ومالبث الحاكم السير ش. أرين كلارك أن دخل فوراً في مشاورات معه واعترف به كقائد برلماني. أما حزب الـ (C.P.P) فقد غير تعبير «العصيان المدني» بتعبير «المساهمة الستراتيجية»،

وأصبح نكروما في العام التالي، أي في آذار مارس من عام ١٩٥٢ رئيساً للوزراء.

وفي عام ١٩٥٤ وضع دستور جديد نص على مجلس مؤلف من أعضاء يصلون إليه فقط عن طريق الانتخاب، كما نص على استبعاد الأوروبيين من مناصب الوزارات. وفي العام نفسه جرت انتخابات عامة أعطت للـ (C.P.P) واحداً وسبعين مقعداً في المجلس من أصل مائة وأربع مقاعد. وهي أكثرية كبيرة ولكنها ليست ساحقة. فالواقع أن المعارضة تمثلت وتمركزت في تجمعات ذات صفة طائفية أو إقليمية. وكانت الأحزاب الأكثر أهمية في هذا المجال هي حزب جماعة الشمال (N.P.P)، وجبهة التحرير الوطني (N.L.M) المتمركزة في الأشانتي. وبما أن حكومة الـ (C.P.P) رفعت الرسوم على تصدير الكاكاو فقد شعر مزارعو الأشانتي أنهم غبنوا، وأخذوا يلوحون بدكتاتورية الشمال عليهم ويطالبون بالاستقلال المالي لمنطقتهم، وفشلت كثير من المحاولات للتسوية. وفي خلال ذلك جرى استفتاء في توغو لاند التي كانت خاضعة للانتداب البريطاني. وبفضل الدعاية النشطة لحزب الـ (C.P.P) وعلى غير مايشتهي دعاة جامعة الإيفهي، كانت نتيجة هذا الاستفتاء انضمام توغو لاند إلى ساحل الذهب في أيار مايو من عام ١٩٥٦.

عند ذلك نظم نكروما في تموز يوليو من عام ١٩٥٦ الانتخابات العامة التي كرست ببساطة مواقع الـ (C.P.P) فنالوا ٧٢ مقعداً من أصل ١٠٤، بل كان هو الوحيد الذي له مقاعد في كل الدوائر الانتخابية. واجتمع المجلس للنظر في إصلاح دستوري يؤكد الاستقلال الذي أحيل البت فيه شكلياً إلى الحكومة البريطانية. وقد حاولت أحزاب الأقلية عبثاً أن تطالب بصيغة اتحادية بل وفضلت أن تترك قاعة المجلس لكي لا تساهم في التصويت الذي حصل بذلك على إجماع الـ (C.P.P) من الأعضاء الذين حضروا الاجتماع. وأقرت

الحكومة البريطانية الاستقلال. وبطلب متفق عليه بين القائدين دانكا ونكروما أخذت البلاد اسم غانا. وكان لهذا الاسم مايبرره في الأساطير المتعلقة بالأصل الشمالي لبعض أجناس ساحل الذهب.(١٧) بل كان على الأخص رمزاً لبعث أفريقيا السوداء في الميدان السياسي... فالتاريخ قد عاد الآن ليبدأ من جديد. وأعلن الاستقلال في احتفال مهيب في السادس من آذار مارس لعام ١٩٥٧ على يد نكروما ورفاقه الذين كانوا يرتدون ساعة إعلانه زي المساجين. وتمكنت الحكومة بما لديها من احتياطات مالية هامة أن تحقق إنجازاً كبيراً في بناء القاعدة الاقتصادية والاجتماعية التحتية وخاصة في الشمال الذي كان مهملاً إلى حد ما حتى ذلك التاريخ.

جـ - بعد الاستقلال

ولكن الأحزاب المعارضة لم تكن تعتبر نفسها مغلوبة. ففي نهاية عام ١٩٥٧ اندمجت في الحزب المتحد الذي قاد حملة من أجل تنظيم فيدرالي ومن أجل إعادة الاحترام إلى السلطات التقليدية. وكان قائده البرلماني أستاذاً هو الدكتور بوسيا. إلا أن الحكومة التي تنتمي إلى حزب الـ (C.P.P)، من أجل أن تفشل مجهودات الحزب المتحد الذي كان يشكل في نظرها تهديداً للوحدة القومية، اتخذت ضده تدابير قاسية وعرضت دستوراً جمهورياً للبلاد رغم أنها عضو في جامعة الكومنولث البريطاني. وفي انتخابات رئاسة الجمهورية التي تلت ذلك في آب أغسطس من عام ١٩٦٠ نال القائد الحزبي الشيخ دانكا ١٣٪ من الأصوات بينما نال نكروما ٧٧٪ منها.

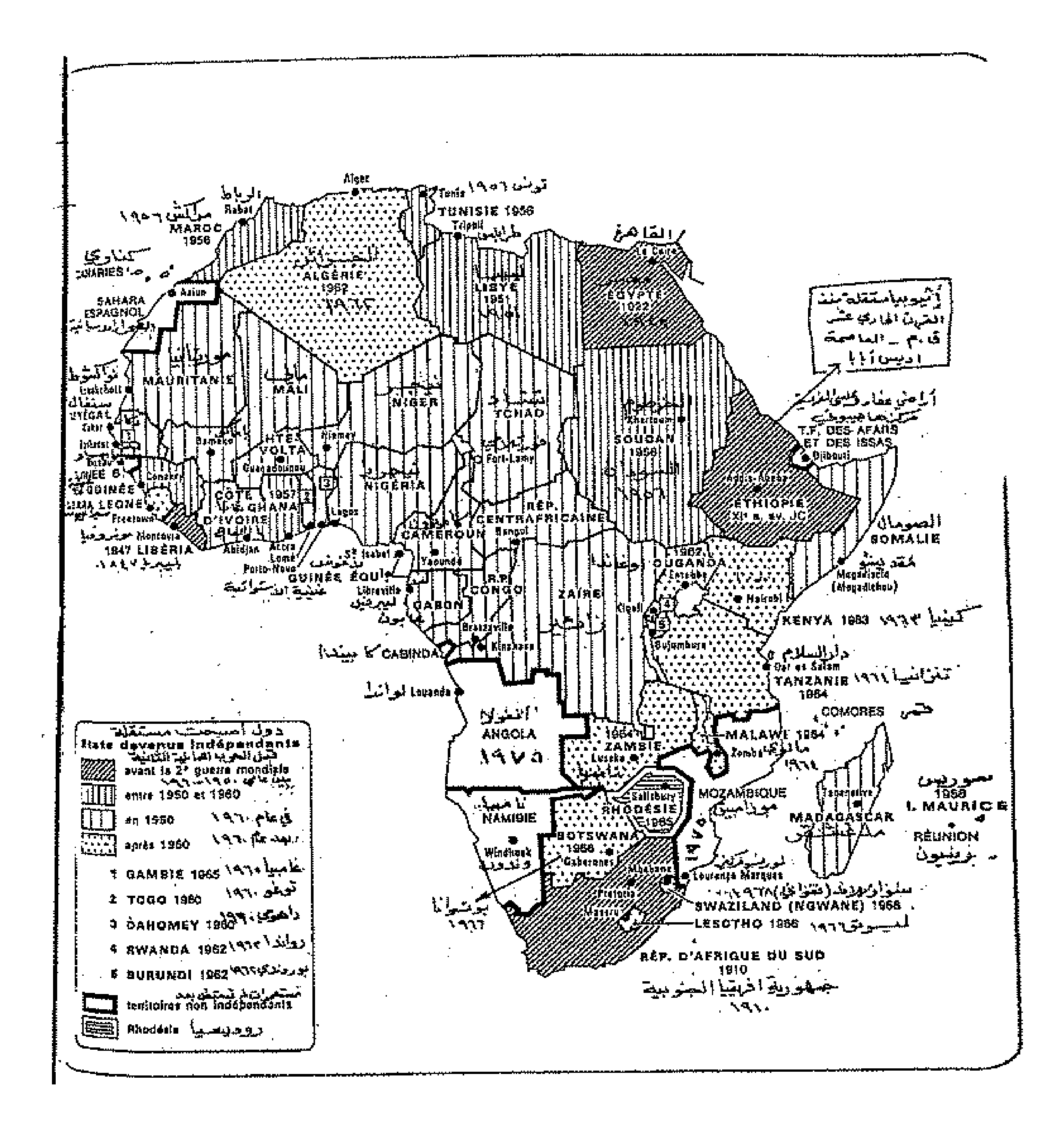
إلا أن الحياة السياسية في غانا أخذت تضطرب منذ ذلك الوقت سواء بالاضطرابات النقابية (كالإضراب العام الذي حدث في أيلول سبتمبر من عام ١٩٦١) التي تلت نظام التقشف في الميزانية والذي

---

١٧ - إن اسم غانا الذي أطلق على ساحل الذهب له علاقة بالإرث التاريخي لأفريقيا الفرنسية.

اضطرت الحكومة لإيقافه. أو بسبب المعارضة التي أصبحت الآن غير شرعية والتي تمثلت في العام التالي بتجمعات ومحاولات لاغتيال الرئيس نكروما نفسه جرى أشهرها في كولونغونغو غير بعيد من حدود ڤولتا العليا. وألقي القبض على العديد من قدامى رفاقه وزجوا في السجن بتهمة الاشتراك في مؤامرات تخريبية أو بتهمة الفساد.

وقد اختارت غانا في مستهل مشروع السبع سنوات الذي تبنته بين عامي (١٩٦٣ - ١٩٧٠)، «اختارت وبشكل نهائي النظام الاشتراكي لمجتمعها كهدف نهائي لتطورها الاقتصادي والاجتماعي». وكان الاهتمام الأول هو خلق قاعدة قوية للطاقة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تبنت محطة أوكوسومبو الكهرمائية الهائلة على نهر ڤولتا الأدنى والذي كان عليه أن يؤمن ٤٢ مليار كيلوات من الكهرباء. كما بذلت المساعي لتنويع النشاطات الاقتصادية للتقليل من الاعتماد الكبير على محاصيل الكاكاو. أما في الميدان السياسي فإن غانا اختارت سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز بين القوتين الكبيرتين في العالم، وضد الإمبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد وفي سبيل جامعة أفريقية قارية يقوم بين أفرادها رباط عضوي. إلا أنه في مطلع عام ١٩٦٦، وعندما كان نكروما في زيارة رسمية للصين، أبعد عن الحكم على أثر انقلاب عسكري لاشك أن يداً أجنبية كانت وراءه. وفي الانتخابات التي جرت في ٢٩ آب أغسطس من عام ١٩٦٩ انتصر حزب التقدم الذي كان يرأسه الدكتور بوسيا فتسلم السلطة في تشرين الأول أكتوبر من العام المذكور، ولكنه مالبث أن سقط في عام ١٩٧٢ على أثر انقلاب عسكري قاده الكولونيل آشيا ميونغ. وتوفي بعد ذلك بقليل الداعية الكبير إلى الجامعة الأفريقية كوامي نكروما أبو الاستقلال لأول بلد أفريقي أسود انتزع استقلاله بيديه. وقد عم الحداد الوطني عليه في كل مكان من غينية التي آوته بعد عزله وفي غانا التي كان له عليها فضل كبير.



٢ - نيجريـــا

كانت المسيرة إلى الاستقلال أكثر مسالمة في نيجيريا. وكان أكثر الرجال تأثيراً على تطورها هو مامدي آزيكيوي. وهو ينتسب إلى شعب إيبوفي شرقي نيجريا. وهاجر وهو لا يزال شاباً إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان أول طالب يفد إليها من بلاده. وهنالك انتسب إلى جامعة لنكولن في پنسلڤانيا التي سيدرس فيها نكروما فيما بعد. وقد تأثر هو الآخر بنظريات ماركوس غارڤي وبنضال الأمريكان السود ضد التمييز العنصري. وعندما عاد إلى وطنه في عام ١٩٣٤ أصدر سلسلة من الصحف ساهمت كلها في حملة وطنية ذات اندفاع نادر. وقد ذهب إلى حد التنبؤ بأن كلاً من لندن ونيويورك «ستدمرهما في يوم من الأيام طائرات الشعوب السوداء». كما أنشأ «حركة الشباب النيجري» (N.Y.M) التي أثرت تأثيراً قوياً على الشباب الذين تخلصوا من انتمائهم القبلي في المراكز المدنية الكبرى من أمثال لاغوس. وكانت وجهة نظره تدعو بوضوح ناصع إلى الجامعة الأفريقية وإلى نبذ الانتماء القبلي على الرغم من أن عناصر الإيبو كانت هي الراجحة في حركته. فهل كان هذا الرجحان سبباً في شعور بعض اليوروبا بالانزعاج؟ ولقد كان وراء هؤلاء الأخيرين على كل حال - بالرغم من أنهم لم يكونوا أكثر حيوية ولا أكثر مبادرة من الإيبو - كان وراءهم عصور من التلاحم والمنجزات التاريخية وبالتالي نوع من الأصالة المتكاملة أكثر مما كان شائعاً في قرى الإيبو المتناثرة والتي كانت تشعر كل منها بنوع من الاستقلال الذاتي الأمر الذي جعلها بدون شك أقدر على تجاوز انتمائها القبلي. ومن أجل ذلك انسحب المحامي وملتزم النقليات في بلاد اليوروبا أو بافيمي آوولوو من الـ (N.Y.M) وشكل منذ عام ١٩٤٥ في لندن جمعية ثقافية عناصرها من اليوروبا وسماها (إيغبي أومو أودودوا). وكانت نظرته تهدف بشكل واضح إلى أن يتمتع اليوروبا بالاستقلال

الذاتي في إطار اتحادي نيجري. وانتهى الأمر بالـ (N.Y.M) إلى تبني وجهة النظر ذاتها في الاستقلال الذاتي كأساس وأن تركز جهودها على المسائل الاقتصادية. ثم انكفأ آزيكيوي إلى نيجيريا الوسطى، وهي منطقة الإيبو، وأنشأ «المجلس الوطني لنيجريا والكمرون» (N.C.N.C) الذي، وإن أصبحت الأرض التي يتطلع إليها تقتصر على بلاد الإيبو، إلا أنه بقي على علاقاته الوطيدة مع الأجناس الأخرى ولم يتخل عن تطلعاته المناهضة للاستعمار والتي تسعى إلى تحقيق الجامعة الأفريقية. وقد وجدت حكومة العمال البريطانية نفسها في عام ١٩٤٥ مضطرة لأن تتخلى عن مستعمراتها في أفريقيا الغربية البريطانية في وجه التيار الاستقلالي، ولكن بما أنها لم تكن تعرف بدقة أحوال المشاكل المحلية، فإنها تركت المبادرة برمتها تقريباً بيد الحكام الذين كانوا أكثر تحسساً بهذه الخصوصيات المحلية التي جعلهم تنوعها أقدر على المناورة في معالجة الأمور. ولم يكن دستور عام ١٩٢٢ قد نص على مساهمة أفريقيي شمالي نيجيريا في المجلس التشريعي. ولم يكن أمراء الشمال يتطلعون إلى أفضل من هذا الوضع، ففي عزلتهم المحافظة الرائعة كانوا ينظرون بعين الحذر إلى كل علاقة مع الجنوب. ولكن في نهاية الحرب عام ١٩٤٥ وصل حاكم جديد هو السير أرثور ريتشارد يحمل في جعبته دستوراً جديداً صوره الرسام أكينولا على شكل فستان سهرة أوروبي آتي به لترتديه «السيدة نيجيريا». وقد قام الحاكم ريتشارد بتقديم السيدة نيجيريا إلى الزعماء التقليديين (من الأمام) بهذه العبارات: «أليست فاتنة.. إذا لم تنظروا إلى البقع التي تتفشى بفستانها من الخلف؟». والواقع أن دستور ريتشارد قد أنشأ مجلساً اتحادياً ينتخب ٩١٪ من أعضائه من قبل الحاكم أو من قبل السلطات التقليدية في المجالس الإقليمية الاستشارية، وذلك عدا المجلس الاتحادي الذي ينظر في الشؤون المحلية. أما في الشمال فكان النظام ثنائياً إذ كان يوجد مجلس

للزعماء غير مجلس الشعب. ومن هذه الناحية يمكن اعتبار هذا الدستور، كما أشار إلى ذلك ك.و ديكي «نقطة انقطاع في التطور الدستوري لنيجريا. فقبله كانت الفكرة المسيطرة على السياسة النيجرية تميل إلى الوحدة في دولة مركزية وإلى قومية مشتركة، ولكن مع دستور ريتشارد فإن هذه الاتجاه جمّد نهائياً.(١٨).

ولكن وجهة النظر هذه قد تكون حاسمة أكثر من اللزوم كما ذكر البروفسور ج.ف.آ. أجايي.(١٩) فالدستور بالرغم من مظهره الرجعي الذي يكرس الإقليمية، يمثل مظهراً حركياً. والواقع أن البريطانيين حتى الحرب العالمية الثانية أداروا نيجريا أكثر مما حكموها. ثم أتت حاجات الحرب وضرورات التطور الاقتصادي بعد هذا النزاع العالمي لتفهم السلطات أن الإدارة وحدها لا تكفي وأن حشد القوى كلها يدعو إلى تحقيق وجود روح قومية بالإضافة إلى وجود الجهاز الإداري. ومن وجهة النظر هذه فإن دستور ريتشارد شكل خطوة إلى الأمام لأنه أشرك كل الشعوب في نيجريا وللمرة الأولى في مجلس واحد ومن أجل مهمة جماعية. ومهما يكن من أمر فإن دستور ريتشارد صودق عليه بسرعة من قبل المجلس التشريعي القديم وأقره البرلمان البريطاني بعد دقائق من انعقاده. على أن مجرد وجود هذا النص كان يجب أخيراً أن يعجل بالتطور. والواقع أن زعماء الإقطاع الشماليين أدخلوا الآن في إطار ديمقراطي. والحملة القومية التي كانت مقتصرة حتى الآن على مراكز المدن الجنوبية من أمثال لاغوس وكالابار وإبادان وآبيوكوتا وغيرهما، تجاوزتها بعد ذلك مندفعة في المقاطعات الشمالية، والمعارضة التي قادتها منظمتا الـ (N.Y.M) والـ (N.C.N.C) ضد الدستور كانت منصبة على فكرة وجود إشراك

١٨ – م. كراودر: منفذ خاص إلى الاستقلال. تشرين الأول أكتوبر. ١٩٦٠. ص١٤.

١٩ – ج.ب. آ. أجايي: صوى على التاريخ النيجري. جامعة ابادان. ١٩٦٢. ص٧٨.

الأفريقيين ليس في النقاش فحسب وإنما في السلطة أيضاً. وللمرة الأولى هزت الحملة السياسية كل البلاد تنعشها المقالات الحماسية التي تنشرها صحف أزيكيوي الذي كان يدعى «زيك» للتحبب. ولكن هذه الصحف علقت وقاطع زيك جلسات المجلس التشريعي وتوارى عن الأنظار. ثم ادعى أن حياته مهددة فطالب بحماية «المكتب الاستعماري» وتابعت صحف أخرى الحملة التي بدأها. أما زيك، فما لبث أن أصبح شهيداً في نظر الغالبية العظمى من الرأي العام. وأنشئت كنيسة قومية في نيجريا اعتبرت زيك نبياً ومسيحاً جديداً. ولكن «الزيكية» تلك النفحة القومية الصوفية، مالبثت أن انحسرت فجأة ولكن دون أن تفقد بعض الانتفاضات التي كانت تعتورها بين الحين والحين.

وبعد أن أنهى الحاكم ريتشارد مهمته استبدل به السير جون ماكفرسون في عام ١٩٤٨، وكان هذا الأخير متأثراً بحزب العمال فوعد بدستور جديد للبلاد وبأفرقة المراكز الإدارية وتوسيع الديمقراطية وخلق جامعة وطنية دشنت بالفعل بعد ذلك بعام في إبادان مشكلة بذلك بؤرة هامة لتأهيل النخبة من المواطنين. وكانت المفاوضات المتعلقة بالدستور الجديد مرحلة هامة في مسيرة التطور السياسي النيجري. والواقع أن بريطانيا، من أجل أن تحد من النفوذ السياسي الكبير لمراكز المدن، قررت أن تجهز الدستور ليس عن طريق المفاوضات مع مجلس تأسيسي من السهل أن تسيطر عليه الاتجاهات السياسية السائدة في المدن، وإنما عن طريق مشاورات متتالية على كل المستويات بدءاً من القرية وانتهاء بالمنطقة ومروراً بالدائرة والمقاطعة. هذا السبر الذي وصل إلى أعماق الشعب تم عن طريق حملة تثقيف سياسي شعبي. وقد قادت هذه الحملة الرجال النشيطين من أحزاب الجنوب المليئة بالحيوية نحو الشمال إلى قرى الحوصة رغم تأفف الأمراء الذين أحسوا بالخطر فسارعوا إلى تغيير «تجمع الشماليين»،

وهو منظمـة ثقافيـة أنشأها طلاب الحوصـة ومن بينهم الحاج أبو بكر تافاوا باليو، وحولوها إلى منظمـة سياسية ذات اتجاه محافظ. ولكن هذا العمل أدى إلى ظهور معارضة أنشأت حزباً سياسياً صغيراً هو «اتحاد العناصر الشمالية التقدمية» (N.E.P.M) الذي اعتمد على الأقليات العنصرية واستخدم كحصان طروادة بيد الـ (N.C.N.C) في دعايتها القومية الوحدوية. وكان حزب الـ (N.C.N.C) يدعو إلى دولة تتجاوز الخصوصيات الإقليمية. ومن خلال هذا المنظور كان يحاول أن يجعل من لاغوس مركزاً سياسيـاً للأقليات في قلب كتلة اليوروبا الغـربيـة الضخمـة. ولكن آوولوو أسقط هذه المحاولة محـولاً الـ (N.Y.M) إلى حزب إقليمي قوي ذي تطلعات أرضية أقل سعة ليجعل منه آلة سياسية شديدة المراس. وكان يعتقد أن حزباً إقليميـاً قوياً هو الذي يستطيع وحـده أن يكون قـادراً على المفـاوضـة في الإطار الاتحادي.

وهكذا كانت «عصبة العمل» أول حزب نيجري منظم على الطريقة الحديثة. بينما تحول الـ (N.C.N.C) إلى حزب مؤلف حصراً من أعضاء يمثلون أشخاصهم. وبالاختصار فإن أعوام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ كانت بالنسبة لكل البلاد مرحلة بناء سياسي مكثف ومرحلة توضيح لبرامج الأحزاب.

ولقد طرح دستور ماكفرسون (١٩٥١)، بالرغم من أنه لم يكن منحة، ولأنه أراد أن يحسب حساباً لكل الاتجاهات السياسية، طرح شكلاً اتحـادياً شـديد اللامـركـزية لم يتـرك للسلطة المركـزية إلا الاختصاصات البارزة. وكان لهذا الدستور مايسوغه، إذ أن الأحزاب كانت أحزاباً إقليمية، فأكد الإقليمية البلاد التي كان الحاكم ريتشارد قد قام بتجزئتها. وكانت الآراء السياسية متنافرة يحاول كل منها أن ينتصـر على الآخر. فأحزاب الجنوب مثل الـ (N.C.N.C) في الشـرق وعصبـة العمل في الغـرب كانت تطالب بأن يتم الاستقلال في عام

١٩٥٦. بينما كان الشمال يعارض في ذلك لخوفهم من أن يقلعوا في سفينة يقودها الجنوبيون. ولذلك قامت مظاهرات احتجاج في الشمال، وبدا أن الأزمة أصبحت لا مخرج لها. عند ذلك تبنت لندن تكتيكاً جديداً بأن أخذت تعد لدستور جديد يشترك بوضعه القادة الرئيسيون الذين اجتمعوا في لندن أولاً ثم في لاغوس عام ١٩٥٤. وأدت إعادة النظر في الدستور هذه إلى تقوية السلطة الاتحادية على حسب السلطة الإقليمية. واختيرت لاغوس لتكون عاصمة اتحادية واعتبرت دائرة مستقلة. وأجل استقلال المناطق الذاتي حتى عام ١٩٥٦ وهو التاريخ الذي حدد لاستقلال البلاد. ولكن هذا التاريخ أجل عاماً آخر بناء على طلب الشمال. ثم أتت زيارة ملكة بريطانيا في عام ١٩٥٦ فكانت نصراً أيد فكرة الكومنولث. ثم عقد مؤتمر آخر في لندن عام ١٩٥٧ تقرر فيه تعيين رئيس وزراء اتحادي يختار هو أعضاء وزارته في إطار التكتلات السياسية. واتفق على أن صاحب الحق الأول في هذا المنصب هو الحاج أبو بكر تافاوا باليوا الرجل الأول في الـ (N.P.C)، أما زعيم سوكوتو الحاج السير حمادوبللو فقد عين بناء على طلبه رئيساً لوزراء الشمال.

واختارت الحكومة الجديدة العام ١٩٦٠ عاماً للاستقلال. ولكن كثيراً من الترددات حدثت في الساعة الأخيرة، فالبرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لحث الخطا فإن الشمال الإقطاعي لم يكن إلا بصعوبة كبيرة يساير الركب. إلا أن الاستقلال أتى مع ذلك في الفاتح من أكتوبر لعام ١٩٦٠. وتم ائتلاف بين الأحزاب (N.E.P.M., N.C.N.C, N.P.C) أوصلها إلى الحكم، بينما أصبح آوولوو قائداً للمعارضة. واتفقت كل الأحزاب على تمكين الولاء للكومنولث الذي كان يشكل بذلك عاملاً من عوامل الوحدة أقوى من الحق الدستوري بالانفصال الذي كان يشكل تهديداً داخلياً مستتراً لتمزيق البلاد. ولقد جعل هذا الشعور بتوازن اتحادي غير بعيد عن أن يصيبه

الاختلال، جعل نيجريا حذرة جداً أمام كل مشروع يهدف إلى تحقيق الجامعة الأفريقية. وبالرغم من مفاخرتها بأنها أكبر دولة أفريقية من حيث عدد السكان فإنها كانت تسعى بالدرجة الأولى لأن تتمثل.من فيها من السكان المختلفين. وأمام هذه الأوضاع التي اعتبرت معتدلة جداً قامت عصبة العمل التي يقودها أوولوو وأ. إينا هورو بزيادة الضغط طالبة خيارات أكثر متانة في حقل التعاون الأفريقي والعالمي. وتلا ذلك أزمة حادة انتهت بتقديم آوولوو إلى المحاكمة وسجنه. وفي خلال ذلك كانت البلاد قد تبنت النظام الجمهوري في إطار الكومنولث البريطاني، وانتخب آزيكيوي رئيساً للجمهورية فاعتلى منصبه في الفاتح من تشرين الأول أكتوبر عام ١٩٦٣. ولكن أزمة حادة نشبت بينه وبين رئيس وزرائه بمناسبة الانتخابات العامة لعام ١٩٦٥. وحدثت اغتيالات ومذابح دينية هلك فيها على التوالي زعماء الشمال (السلطان بللو وتافاوا باليوا) ثم زعماء الجنوب وخاصة من الإيبو. وأنشئت منطقة رابعة هي نيجريا الجنوبية الغربية. وتمكنت نيجريا التي مزقتها لفترة حرب انفصال المنطقة الشرقية (منطقة الإيبو) التي اتخذت لنفسها اسم بيافرا، أن تنتصر على الأزمة لمصلحة البلاد ومصلحة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٧٠، واستلم قائد الجيش يعقوب غوون عند ذلك السلطة فيها.

٣ – في سييراليون

كانت مسيرة سييراليون نحو الاستقلال أكثر هدوءاً. فهذه المستعمرة الصغيرة للتاج كانت تضم منطقة ساحلية (هي المستعمرة) ومنطقة داخلية كانت تحت الحماية البريطانية. وكان مولدو المستعمرة، وهم خلاسيون ينحدرون من عبيد عائدين إلى الوطن، يشكلون نحواً من مائة وعشرين ألفاً من السكان. وبما أنهم تبنوا العادات الأوروبية

فإنهم كانوا يسيطرون على التجارة تحت إشراف بيوتات بريطانية ولبنانية.(٢٠) أما المحمية فكان يسكنها وطنيون من زنوج التيمي والماندي الذين كانت نسبة الأمية بينهم تصل إلى ٩٠٪ والذين كان عددهم يزيد على خمسة عشر ضعفاً من سكان المستعمرة. وقد أدت ضرورات الحرب إلى ازدهار مرفأ فريتاون الطبيعي فاندفعت إليه من المحمية الداخلية أعداد كبيرة من اليد العاملة التي أصبحت على احتكاك مباشر وثيق مع من في الساحل من أناس وأشياء، فأدى ذلك إلى زيادة التناقض بين الطرفين. وفي كل مرة كانت تسعى بريطانيا فيها إلى زيادة إشراك الأفريقيين بأفرقة مراكز الإدارة أو بزيادة عدد السييراليونيين في المجلس التنفيذي الذي أنشأته في عام ١٩٤٣، كان المولدون هم الذين يستفيدون من ذلك. وفي عام ١٩٤٧ أعد الحاكم البريطاني السير ستيفنسون دستوراً ليبرالياً أعطى للأفريقيين الأكثرية في المجلس التشريعي. ولكن بما أن القاعدة الديمقراطية يجب أن تراعى فإن المحمية نالها ١٤ ممثلاً في هذا المجلس مقابل سبعة ممثلين للمستعمرة. وبالرغم من أن المولدين أخذوا نسبياً أكثر من حقهم بكثير في هذا التوزيع فإنهم أطلقوا صيحات الاستهجان. فقد كانوا يعتمدون على تطورهم الثقافي المتقدم لكي يرثوا السلطة عن البريطانيين، وها هم الآن يتعرضون لخطر قلة عددهم. وهكذا أخذوا يحاولون عرقلة الدستور عن طريق المجلس الوطني لسييراليون الذي كان يديره الدكتور بانكولي برايت. ولكن هجوماً معاكساً قوياً أتى من المحمية بقيادة الدكتور ميلتون مارغاي الذي كان مدعوماً بالدرجة الأولى من بعض المولدين القوميين، فأنشأ في عام ١٩٥٠ حزب الشعب السييراليوني (S.L.P.P.) الذي أخذ يطالب بالتطبيق الفوري للدستور. وهذا ماحدث بالفعل. وكرست الانتخابات التي تلت ذلك

٢٠ - راجع الأستاذ بورتر في كتابه «المولدون». لندن ١٩٦٣.

في عام ١٩٥١ الانتصار الساحق لسكان المحمية. وقد اختار الحاكم أعضاء الـ (S.L.P.P.) وحدهم ليكونوا مستشارين في المجلس التنفيذي. وفي عام ١٩٥٣ حملوا لقب الوزراء الممثلين للمقاطعة. ثم أصبح الدكتور مارغاي وزيراً أول في عام ١٩٥٤، كما أصبح المجلس التشريعي يسمى منذ عام ١٩٥٦ بمجلس الممثلين. وبما أن الحكومة أصبحت موحدة فقد ألغيت الحماية وتحولت مجالس المقاطعات التي كانت حتى ذلك الوقت مجالس استشارية إلى مجالس مسؤولة. وفي تلك الفترة حدث الاندفاع الكبير نحو مناجم الألماس في إقليم كونو. وأدى تهريب هذه المادة من احتكار التروست الذي كان يشرف على استثمارها إلى خلق طبقة من الأغنياء المحدثين وإلى قلب التسلسل الطبقي المعهود. وكان حزب الدكتور مارغاي المعتدل يتوقع أن يتم استقلال البلاد في عام ١٩٦٢، ولكن أحداث غانة سارعت فيه. وقد أكدت الانتخابات التي جرت بالتصويت المباشر عام ١٩٥٧ الأكثرية المطلقة لحزب الـ (S.L.P.P.). وفي عام ١٩٥٨ حمل الوزير الأول الدكتور مارغاي لقب رئيس مجلس الوزراء. ثم حمل لقب شيڤاليه من ملكة بريطانيا عام ١٩٥٩ وتخلى له الحاكم عن السلطات التي كان لا يزال يحتفظ بها في عام ١٩٦٠. وفي تلك السنة نفسها انضمت الأحزاب المعارضة إليه مشكلة مع حزبه جبهة قومية موحدة توجه ممثلوها إلى لندن ليحددوا حبياً تاريخ الاستقلال الذي حدد فعلاً في ٢٧ نيسان إبريل من عام ١٩٦١. وفي عشية الاحتفال دخل طبيب الريف الأفريقي العجوز (الدكتور مارغاي) دخولاً باهراً وهو يتأبط ذراع الملكة إليزابيت فترك انطباعاً في النفوس لا ينسى. وتلك هي الصورة نفسها للسياسة البريطانية، «سياسة الذهاب من أجل بقاء أفضل».

وبعد موت الدكتور مارغاي في عام ١٩٦٤ فرض نفسه حزب الـ (A.P.C.) الذي يرأسه سياكاستيڤن ويدعمه التيمني في الشمال.

وقد بدأ عهده بانقلاب عسكري، ولكن الحالة أصلحت بانقلاب معاكس قام به «الرقباء» في ١٨ نيسان إبريل من عام ١٩٦٨.

٤ - في غامبيا

كان مستقبل غامبيا التي هي أشبه ماتكون بموزة بين فكي السنغال والتي يسكنها أربعمائة ألف من السكان، كان مستقبلها الاقتصادي والسياسي يرتبط دائماً بمصير جارتها. وقد دعي الغامبيون للتصويت للمرة الأولى في عام ١٩٦٠. وحدث هنا أيضاً أن سكان المحمية الداخلية نالوا عدداً من المثلين أكثر مما ناله سكان المستعمرة التي كانت تتمركز حول باثورست والتي كانت أكثر تقدماً من الداخل. وقد أمن للزعماء التقليديين في المجلس تمثيل خاص. وكان الشخصية الأكثر بروزاً بين شخصيات المحمية هو داڤيد جاوارا الذي أنشأ «حزب شعوب المحمية» (.P.P.P). بينما كان على رأس حزب المستعمرة الأخوة ب و إد و نجيبي. وقد سمي الأول منهم، بمساندة الزعماء، وزيراً أول في عام ١٩٦٠. وفي تموز اجتمع مؤتمر في لندن وحدد منهجاً لمسيرة الاستقلال الذي تم في شباط فبراير من عام ١٩٦٥. وبعدها أصبح داڤيد جاوارا رئيساً لمجلس الوزراء عندما كانت البلاد لا تزال مرتبطة بالتاج البريطاني. ثم أصبح رئيساً للدولة بعد إعلان الجمهورية في نيسان أبريل ١٩٧٠.

ب - في الأراضي الفرنسية

١ - الأصول: «مؤتمر برازاڤيل الأفريقي الفرنسي»

اتبعت مسيرة التطور في أفريقيا الفرنسية الغربية والاستوائية سبيلاً أكثر منهجية وأقل تقدمية بل وأقل تخطيطاً في الوقت نفسه. ذلك لأن القرارات المذهلة للسلطة المركزية الفرنسية كانت تصدر بين الحين والحين لتضع العراقيل في وجه هذا الاندفاع الجماهيري نحو الاستقلال. وفي هذا المجال كانت السنوات ١٩٤٦ و ١٩٥٦ و ١٩٥٨

و ١٩٦٠ تشكل الصوى الرئيسية على طريق تلك المسيرة. وكان قد عقد في مطلع عام ١٩٤٤ «المؤتمر الأفريقي الفرنسي» في برازافيل. وتشكلت قبل ذلك في الجزائر في حزيران يونيه من عام ١٩٤٣ «اللجنة الفرنسية للتحرر الوطني» (C.F.L.N.) برئاسة الجنرال ديغول التي ربطت كل أراضي الإمبراطورية الفرنسية بأعمال المقاومة. وهكذا قررت أن يجتمع في أفريقيا الإستوائية كل حطام أفريقيا وعدد من كبار موظفيها للاطلاع على آرائهم تحت رئاسة وزير المستعمرات في موضوع مستقبل المستعمرات بعد الهزة الكبرى التي سببتها الحرب. وعندما تم ذلك الاجتماع اعترفت اللجنة بالمساهمة الخاصة التي قدمتها أفريقيا للمجهود الحربي، مذكرة بسلطان فرنسا على ممتلكاتها فيما وراء البحار، ومؤكدة على أنها ستسير بها وفق الأماني التي تبديها الطبقات المستنيرة من شعوب المستعمرات. وقد أشار الجنرال ديغول في خطاب الافتتاح إلى أنه «تحت ضغط القوى النفسية التي أطلقتها الحرب، رفع كل شعب وكل شخص رأسه يتطلع إلى الأفق ويتساءل عن مصيره»، ثم حدد كلامه قائلاً: «إن الأمة الفرنسية وحدها، ولا أحد غيرها، هي التي تملك تحديد اللحظة المناسبة للإصلاحات الامبراطورية التي ستقررها في الأراضي التي تسيطر عليها». والواقع أنه لم يساهم في هذا المؤتمر أحد من الأفريقيين، إذ كان مؤتمراً استشكافياً من جانب واحد يهدف إلى إعادة وإصلاح العلاقات بين فرنسا وإمبراطوريتها، كما يهدف أيضاً إلى تأكيد سلطة واستقلالية المقاومة الفرنسية تجاه شريكاتها وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنه كان ضرورياً بالنسبة للجنة الفرنسية للتحرر القومي (C.F.L.N.) أن تؤكد نفسها بأنها الوكيلة الوحيدة لفرنسا التي تستطيع أن تستعيد باسمها حيازتها لامبراطوريتها الاستعمارية.(٢١)

---

٢١ - راجع ر. فيار «نهاية الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية». جـ. ب ميزونوف ولاروز ١٩٦٣ ص٧٦.

وكانت الحاجة المزدوجة التي كانت تقوم يومذاك على أساس الاستشار بالسلطة مع تهيئة منافذ للتطور، هي التي ستعطي للتصرفات الفرنسية هذا الغموض في التخطيط الذي ألقى بظله على كل السياسة الفرنسية الاستعمارية حتى الاستقلال، وقد تمثلت الليبرالية في سلسلة من القرارات التي كانت غالباً ماتقترن بسلسلة من التحفظات. فقد لوحظ أنه لابد من «تمثيل المستعمرات في الجمعية التأسيسية المقبلة». وفيما يتعلق بنظام العمل كانت التوصية هي التالية: «إذا كان المجهود الحربي يتطلب مؤقتاً المحافظة على نظام العمل، فإن المؤتمر مجمع على تأكيد الأفضلية المطلقة لحرية العمل، على أن تعطي مهلة للسلطات المحلية مدتها القصوى خمس سنوات لإعادة تأمينها». أما الإلغاء التقدمي للعقوبات العادية التي أصدرتها الإدارة التي تنظر في أمور الوطنيين فيجب أن يطبق بمجرد انتهاء الظروف التي أدت إلى هذه العقوبات. وأما «مايتعلق بالمستعمرات» فقد رغب المؤتمر في أن يراها تنتقل من مرحلة اللامركزية الإدارية إلى مرحلة تأخذ فيها شخصيتها السياسية. وأوصى بإنشاء مجالس تنفيذية «يتألف قسم منها من الأوروبيين والآخر من الوطنيين»، وتكون مدرسة مزدوجة لأولئك الذين ينتخبون بالتصويت العام في كل مكان وفي كل الحالات التي تسمح بذلك طالما أن الهدف العام هو «رفع المستوى المادي والمعنوي والفكري للأفريقي الفرنسي دون تحديد سقف لما يبذله من جهود». كما اتخذت توصية بإيفاد بعثة إلى روسيا نفسها لدراسة نظام الكولخوزات هناك. (٢٢)

ولكن إلى جانب هذه القفزات اتخذت كثير من التدابير وصدرت كثير من التصريحات التي تؤكد إصرار فرنسا على الإشراف

٢٢ - راجع: «المؤتمر الوطني الأفريقي الفرنسي في برازافيل». مفوضية المستعمرات، الجزائر ١٩٤٤.

والإمساك بإدارة الأمور والتكامل بين المستعمرات وبين الوطن الأم. فقد صرح الإداري الرئيسي دالماس بدون لبس ولا غموض: «نحن نعرف أن ثمة ثلاث سياسات ممكنة في الاستعمار: التبعية، والاستقلال الذاتي، والامتصاص. والاستعمار الفرنسي إنما هو قائم على الامتصاص والتمثل مع نفحة من الاستقلال الذاتي وبضعة لمسات من التبعية ستخفف مع الزمن. ونحن ننزع إلى امبراطورية بالمفهوم الروماني وليس بالمفهوم الأنكلوسكسوني، وهذا لا يعني أننا يجب ألا نطبق إلا الحلول الرومانية، فالمسألة الرومانية كانت متوسطية، بينما مسألتنا نحن مسألة عالمية.». وقد عرضت حالة الوجهاء الذين ساروا في طريق التمدّن في أفريقيا الاستوائية «كنموذج لكل المستعمرات الأفريقية السّوداء». «إن ما أتمته فرنسا من عمل حضاري في مستعمراتها يستبعد كل فكرة للاستقلال الذاتي وكل احتمال للتطور خارج المجموعة الفرنسية للإمبراطورية. والدستور المنتظر حتى ولو كان بعيداً عن فكرة الإدارة الذاتية للمستعمرات فإنه يجب أن يستبعدها كلياً من حسابه. ففي فرنسا الكبرى الاستعمارية لا يوجد شعوب للتحرير ولا تمييز عنصري للإلغاء.. وإنما توجد شعوب سنقودها خطوة خطوة للتعرف على شخصيتها، وتلك أنضج ثمرات التحرر السياسي، ولكن هذه الشعوب يجب ألاتعرف استقلالاً آخر غير استقلال فرنسا». ومن الحق أن نقول إن الحاكم العام إيبوي اطلع على رأي سكان البلاد في إحدى جلسات المؤتمر عن طريق تقارير قدمها «المفكرون السود». وقد حدد أحد هؤلاء السادة المفكرين الاستعمار على أنه «من وجهة النظر الإنسانية عمل يسعى فيه الإنسان التوازن الحيوي بين كل الشعوب التي تتكون منها الإنسانية». وأضاف «إن الأفريقي الأسود، مهما كان من أمره، يملك ديناً بدائياً. فأن يحرم منه بالإلحاد أو بأحد المذاهب الدينية المستوردة يجعله حائراً في أمره مختل التوازن، وعليه أن يختار واحداً منها

وعلى المستعمر أن يجده له». والزي؟: «إن اللباس على الطريقة الأوروبية يعتبر النموذج الأكمل للجمال، وإليه يجب أن يصل ذوق الإنسان البديعي. ويمكن للأسود أن يتبناه بسهولة دون أن يبذل مجهودات كبيرة للذوبان في حضارة المستعمر». ويخلص صاحبنا إلى القول: «بأننا يجب أن نكون مجرد امتداد أفريقي للحضارة الغربية».
والواقع أن الخبراء الذين اجتمعوا في برازافيل كانوا يتصرفون وهم يتمرغون بالديباج (دون أن يدوس أحد على أقدامهم)، حتى أنهم كانوا يتصورون أنفسهم ثوريين. وبهذه المناسبة يجب أن نسجل هنا هذه الكلمة المقتطفة من تقرير فيلي دابو سيسيكو الذي كان ينظر إلى الاستعمار على أنه عبء «لتحقيق واجب الإخاء»، فهو يقول: «وإليك نظرتنا في مستقبل السودان الفرنسي، فمن المناسب (١): أن يبقى الأسود هو الأسود في حياته وفي تطوره. (٢) أن يحاول الأبيض بكل الوسائل المتاحة لديه بأن يطور الأسود وفقاً لخط تطوره الأسود الخاص.»

٢ - الاتحاد الفرنسي

وهكذا كان يوجد في الجانب الأفريقي لكل من القضيتين، الذوبان والاستقلال، دعاتها. وقد أثيرت هاتان القضيتان عند إنشاء الجمهورية الرابعة والاتحاد الفرنسي. وطرح المجلس التأسيسي الذي عقد في فورة الظفر وفي لحظة إجماع لفرنسا التقدمية، طرح مشروعاً جريئاً في نيسان إبريل من عام ١٩٤٦ ارتأى فيه في مادته الحادية والأربعين بخاصة، أن «فرنسا تشكل مع مستعمراتها فيما وراء البحر من جهة، ومع الدول المشاركة من جهة أخرى، اتحاداً يرضى به الجميع بمحض الاختيار». ولكن هذا المشروع قاومه تحالف اليسار الوسط للأحزاب الفرنسية، كما خضع لضربات وضغوط لمصالح أطلق عليها اسم «الأحوال العامة للاستعمار الفرنسي»، فما لبث أن سقط بالاستفتاء. وسار دستور تشرين الأول أكتوبر لعام ١٩٤٦ على نهج

مؤتمر برازافيل الغامض. وجاء في مستهله «إن فرنسا المخلصة لرسالتها التقليدية ستسعى لقيادة الشعوب التي أخذت مسؤوليتها على عاتقها نحو حريتها في أن تدير نفسها بنفسها وأن تتمثل قضاياها الخاصة بشكل ديمقراطي». ومن الضروري أيضاً «أن تساهم موارد تلك الشعوب وجهودها لتطوير حضاراتها الخاصة». وهاتان العبارتان تدلان على مفهوم استقلالي واضح كل الوضوح تجاه المستعمرات. وعلى العكس من ذلك فإن الباب الثامن من الدستور أبدى ترجيحاً للاتجاه الوحدوي. فالجمهورية الفرنسية «التي تشمل فرنسا الأم ومقاطعات وأراضي ماوراء البحر» أعلنت «واحدة وغير قابلة للانقسام». بينما المادة ٧٢ حفظت من الناحية الدستورية للپرلمان الفرنسي حقه التشريعي في إصدار قانون الجرائم وتنظيم الحريات العامة والتنظيم الإداري والسياسي لأراضي ماوراء البحار. وبعبارة أخرى فإن البرلمان لم يكن يستطيع - إذا لم يعدل الدستور - أن يتخلى عن بعض سلطاته في هذه المجالات لمصلحة الـ (.T.O.M) (أي أراضي ماوراء البحار). ومن البديهي أنه حفظت مقاعد في هذا البرلمان لممثلين أفريقيين، ولكن التصويت هناك لم يكن عاماً. ذلك لأن البلاد الأفريقية - من الناحية الرسمية - كانت تقتصر على الوجهاء والمفكرين وقدماء المحاربين ومواطنين يقدرون لأشخاصهم. يضاف إلى ذلك أن تمثيل أراضي ماوراء البحار - على الرغم من أن سكانها كان لهم «صفة المواطنين شأنهم في ذلك شأن سكان فرنسا نفسها» - لم يكن نسبياً ولا متساوياً، وإنما كان يعين بصورة اعتباطية، وذلك - حسبما قال إدوارد هريو، لكي «لا تصبح فرنسا مستعمرة لمستعمراتها». وهكذا فقد كان من حق الـ (.T.O.M) (أي أراضي ماوراء البحار)، والـ (.D.O.M) (أي مقاطعات ماوراء البحار)، أن يكون لها بحسب سكانها ٦٠٪ من مجموع النواب الذين يصلون إلى قصر بوربون (وهو الاسم الذي يطلق على مبنى

البرلمان في باريس). ولكن قانون الخامس من تشرين الأول أكتوبر عام ١٩٥٦ حدد عدد النواب القادمين من وراء البحار بثمانية وثلاثين نائباً فحسب، أي بمعدل ممثل واحد لكل ثمانمائة ألف من السكان. وكانت هذه أول البوادر السيئة لعملية الامتصاص والتمثل.. وهذا مادعا جاك سوستيل لأن يكتب «لقد وصلنا إلى وضع مدهش حيث البرلمان الفرنسي يضم عدداً من النواب الأفريقيين. وهذا رائع في حد ذاته. ولكن إذا كان عدد هؤلاء النواب فيما لو كانت الغاية من وجودهم التصويت على قوانين تهم فرنسا نفسها، فإن هذا العدد لن يكون كافياً أبداً لكي يكونوا ممثلين لسكان أفريقيا عندما تعرض أمام المجلس نصوص قوانين تهم هؤلاء السكان».

وكما لاحظ صحفي معاصر «إننا لا يمكننا أن نفهم كيف أن زمرة هامشية من النواب الذين يؤمنون بتعدد الزوجات تستطيع أن تساهم في وضع تشريع أسروي لبلاد كفرنسا تؤمن بنظام الزوجة الواحدة». وظهر هذا الضرب من عدم التجانس على مستوى أدنى، إذ تشكل في كل مستعمرة مجلس عام أطلق عليه اسم مجلس المستعمرة اعتباراً من عام ١٩٥٢ يمكنه اصدار القرار في الميزانية وبعض الأعمال الكبرى ولكنه استشاري فيما بقي من القضايا. وكذلك على مستوى الاتحادات الأفريقية تشكل في دكار من أجل الـ (.A.O.F) (أي أفريقيا الغربية الفرنسية)، وفي برازاڤيل من أجل الـ (.A.E.F) (أي أفريقيا الاستوائية الفرنسية)، تشكل مجلسان كبيران لهما صلاحيات مماثلة. ولكن التمثيل في هذه المجالس المحلية، كما هو الحال في مجالس فرنسا، لم يكن يتم وفق طريقة انتخابية واحدة. فهناك طريقة ينتخب بموجبها ممثلو المواطنين الفرنسيين تهدف إلى أن تؤمن لهؤلاء المستعمرين تمثيلاً مميزاً بل وأرستقراطياً أيضاً. فالنائب الأوروبي الذي يذهب إلى مجلس الشيوخ عن أوبانغي مثلاً كان ينتخبه خمسة عشر ناخباً فحسب. وهكذا كان نظام المحاباة والتمييز

في وجود هاتين الطريقتين يشكل تناقضاً صارخاً مع أحكام المادتين الثالثة والثانية والثمانين من الدستور اللتين تنصان على المساواة في الحقوق بين الطرفين.

ومن جهة أخرى فإن الدستور كان قد نص على الخصوصية التشريعية لأراضي ماوراء البحار (.T.O.M) من أجل أن تنسجم قوانينهم مع أوضاعهم الخاصة. ومن أجل أن يتم ذلك تشكل مجلس للاتحاد الفرنسي مؤلف من ١٥٢ مستشاراً منهم ٧٦ مما وراء البحار و ٧٦ ينتدبون من البرلمانيين الفرنسيين. ولكن هذا المجلس، بغض النظر عن كونه «مؤلفاً من سياسيين يدلفون إلى التقاعد»، فإنه لم يكن يتمتع إلا بسلطة استشارية. ونصائحه التي كانت غالباً ماتستند إلى دراسات موثقة، لم يكن المجلس الوطني ينظر إليها بعين الجد، ذلك لأنه «كان يجهل على مايبدو أهمية دوره وتقاريره».(٢٣) فكان هذا المجلس المبعد إلى فرساي، والذي يلبس أفراده كل ألوان الأزياء المبرقشة الآتية من القارات الأربع التي تنتشر فيها الامبراطورية الفرنسية، كان هذا المجلس صورة لظاهرة دستورية شاذة عصيت على الأفهام. أما من الناحية التنفيذية فقد كانت البلاد الأفريقية والملغاشية أبعد ماتكون عن حقيقة السلطة.(٢٤) فرئاسة الاتحاد الفرنسي هي بيد رئيس الجمهورية الفرنسية الذي يرأس أيضاً المجلس الأعلى للاتحاد. ولم يجتمع هذا المجلس للمرة الأولى إلا في تشرين الأول أكتوبر من عام ١٩٥١. وفي حزيران عام ١٩٥٥ لم يكن فيه بين الأعضاء التسعة والثلاثين من حكومة لانييل ولا منتخب واحد من وراء البحار. وبقيت الوزارة الأساسية بالنسبة لأراضي ماوراء البحار (T.O.M)، وهي وزارة ماوراء البحار التي تمارس سلطتها عن طريق إصدار القرارات كما كانت تفعل في الماضي، بقيت دون تغيير

---

٢٣ - راجع R.VIARD نهاية الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية ص٥٣.

٢٤ - المصدر نفسه ص٥٣.

وقفاً على الفرنسيين. وكذلك لم يعين في ذلك الوقت أفريقي واحد في مركز حاكم أو موظف كبير. وهكذا كان الاتحاد الفرنسي (ولم يكن قد أخذ بعد لقب الاتحاد الفرنسي الأفريقي) إسماً على مسمى.

ولكننا على كل حال لا يجب أن نهمل ذكر النواحي الإيجابية في ذلك الاتحاد. فصفة المواطن التي اعترف بها لجميع الأفريقين ألغت الفروق الفاضحة التي كانت تميز الكومونات السنغالية الأربع القديمة عن أترابها الأفريقيات. كما أن تعديل القانون الجزائي ألغى نظام الرعوية البغيض وأمّن الحريات الجمهورية إلى ماوراء البحار بحيث أصبح بالإمكان إنشاء الأحزاب السياسية في أفريقيا. كما أن إلغاء العمل القسري بأشكاله المختلفة رفع عن كاهل الملايين من الأفريقيين عبئاً كان ثقيل الوطأة عليهم. وأخيراً فإن نظام تسلل السلطات الاتحادية في أفريقيا أو في فرنسا نفسها مع تلك المجالس في مختلف مستوياتها وتلك الانتخابات الدورية للوصول إلى مقاعد السلطة، هيأ لأفريقيا ميداناً لمباريات انتخابية دائمة. وإذا كانت هذه المباريات لم تؤمن الهدوء الملائم للعمل، وإذا كانت في أغلب الأحيان مسبقة الصنع من قبل الإدارة الاستعمارية، فإنها مع ذلك كانت مدرسة للكثير من الأفريقيين. فقد أفادوا من الفرص التي أتيحت لهم لنشر الدعاية القومية وكسر أو تجاوز الإطار الدستوري الضيق للاتحاد الفرنسي، ذلك الاتحاد الذي لم يكن أبداً يمتد امتداداً أفقياً بل يحرص على أن يكون عمودياً، والذي كان بفضل غموضه نفسه يوصل - بحسب تعبير دوفيرجي - إلى وهم الامتصاص والتمثل اليساري، أو وهم (الأبوة والوصاية) اليميني.[٢٥] وكانت أفريقيا قد شهدت مابين عامي ١٩٤٦ - ١٩٤٨ غلياناً سياسياً مكثفاً، تلاه مابين عامي

٢٥ - «إلى أين يسير الاتحاد الفرنسي؟»: لانيف جوليار. حزيران يونيه ١٩٥٥. ص٢١٢ - يظهر أن وهم اليسار يعود إلى الأيام الخوالي، فلويس الرابع عشر كان قد صرح في أنيابا داسيني: «بعد الآن لن يكون فرق بيني وبينكم سوى أنكم سود وأنا أبيض». راجع: فرانز أنسبرلجر: السياسة في أفريقيا السوداء ص٤٢.

١٩٤٨ - ١٩٥٥ فترة من الركود ثم التهاب قومي آخر حاول القانون الأساسي (الدستور) أن يهدئه ولكن ليس لأكثر من عامين حتى استفتاء أيلول سبتمبر عام ١٩٥٨ الذي أدى إلى تسارع مسيرة الاستقلال (١٩٦٠).

وقد تمكنت مستعمرتان من مستعمرات الـ (A.O.F) (أفريقيا الغربية الفرنسية) هما السنغال وساحل العاج من إحراز قصب السبق في إنشاء أحزاب ستلعب دوراً حافزاً في ظهور التكتلات الإقليمية.

٣ - في السنغال

تعرضت السنغال أيضاً لأزمة مابعد الحرب، على الرغم من أنها كانت تتمتع منذ عدة قرون بنشاط سياسي تدعمه الانتخابات التي كانت تجري في المدن الساحلية. وقد تمثلت هذه الأزمة بشح المواد المستوردة وكساد الصادرات من فستق العبيد (الفول السوداني)، والمصادرات الإدارية، وشكاوي المحاربين القدماء الذين ذبحت منهم كتيبة كاملة في تياروي بالقرب من دكار. ولكن مالبثت العناصر الاشتراكية (S.F.i.O) أن تغلبت على زمر الدراسات الشيوعية في لجنة الوفاق التي اجتمعت في دكار والتي تمثلت فيها كل العناصر النشيطة في ذلك الوقت. وأصبحت هذه اللجنة تسمى الكتلة الأفريقية، وهذا الاسم وحده إذا نطق به بحماسة لدل على برنامج سياسي كامل. وقد اشتقت منه صيغة مؤنثة هي «الفستان الكتلة» الذي يغلف الجسم تغليفاً دقيقاً وانتشرت في المستعمرات الداخلية. وانتصرت هذه الكتلة التي قادها كل من لامين غاي المحامي الأريب، وليوپولد سيدار سنغور الأستاذ الشاب الذي يحمل شهادة الأغريغاسيون Agré-gation، انتصرت انتصاراً حاسماً دون مقاومة. ولكن مالبثت بعد ذلك أن ظهرت توترات داخلية. فقد تمرد سنغور على عبادة الشخصية والمحاباة وقلة الحزم التي تفشت في الحزب، وتخلى عن اللامينية

بعبارات رنانة تمثل فيها بالأمثلة اللاتينية، وانفصل عن الحزب وأنشأ «الكتلة الديمقراطية السنغالية (B.D.S) التي أعلن أنها تتبنى المبادئ الإشتراكية. وأصر الحزب الجديد على الديمقراطية وعلى رقابة القاعدة وعلى صفته السنغالية طالباً ألا يكون مبدؤه مجرد محاكاة لمواقف حزب الـ (S.F.I.O) (الحزب الاشتراكي الفرنسي) ومطالباً بتوسيع الاستقلال الذاتي لأفريقيا السوداء. وعندما وجد تأييداً من مامادو ضيا (محمد ضيا) مد سنغور دعاية حزبه (B.D.S) إلى الداخل ونحو الأقليات التي لا تنتمي للوولوف والتي لم تدخل ميدان السياسية بعد (كوادي نهر السنغال، والكازامانس، وبلاد السيرير). وكان برنامجه المباشر يهتم بنشر التعاونيات وبالبنية التحتية الصحية والمدرسية، والنهوض بأسعار فستق العبيد (الفول السوداني). في الوقت الذي كان فيه لامين غاي يفاخر بقانون عام ١٩٤٦ الذي ألغى الرعوية، وبقانون عام ١٩٥٠ الذي ساوى بين الموظفين الأفريقيين والفرنسيين من حيث شروط العمل. وبينما كانت قيادة الـ (S.F.I.O) تحصل على تأييد سكان المدن ونساء سان لويس الأنيقات وتأييد الموظفين، فإن الـ (B.D.S) كانت تنتشر بين المنتجين في الريف الذين أخذوا يتدفقون إلى الميدان السياسي. فهنا كان الأسلوب أكثر حماسة، والدخول في الحزب أفواجاً، والإعجاب بالقائد «الذي علم الفرنسية للفرنسيين» ليس له حدود. وهكذا مالبث أن انتصر الـ (B.D.S) على الحزب الاشتراكي (S.F.I.O)، وساعده على ذلك تأييد رابطة المريدين الإسلامية الكبرى حتى عام ١٩٥٦ حيث ستدخل تطورات أخرى على مجرى الأحداث.

٤ - ساحل العاج والـ (R.D.A): التجمع الديمقراطي الأفريقي

كانت نشأة الأحزاب في ساحل العاج تعتمد على قاعدة مختلفة كل الاختلاف. فالطبقة الاجتماعية التي ستستفيد من الظروف العامة

الجديدة التي أوجدها دستور عام ١٩٤٦ ستكون طبقة المزارعين الأفريقيين. ففي غداة الحرب كان ساحل العاج الذي توسع في ذلك الوقت حتى شمل بلاد الموسّي، كان مسرحاً لتوترات اجتماعية آثارها التطور الاقتصادي الذي كان أسرع منها. إذ أن من المعروف أن الفئات الأكثر نفوذاً عند الأفريقيين هي فئة الزعماء التقليديين بسبب التجزئة القبلية التي كانت تعاني منها البلاد. ولكن سلطتهم تعرضت لخطر عنيف أمام سلطة الإدارة التي كانت تساندها حالة المجهود الحربي. إلا أنهم تلقوا لقاء خضوعهم غير المشروط هذا مكافآت سخية كانت تدفع لهم عيناً عند الحاجة من السلع الثمينة المستوردة. وفي مقابل ذلك كانوا يتعرضون عند أقل بادرة للتمرد بعقوبة السجن أو الإهانة أمام الجماهير. أما المثقفون والتقنيون الذي يحتلون مراكز من الدرجة الثانية والمعلمون والأطباء فكانوا يتمتعون ببركة الثقافة الفرنسية ولكنهم كانوا يصطدمون بالتمييز العنصري وبالاحتقار من غالبية المستعمرين، كأن يمنعوا من استعمال بعض وسائل الركوب أو دخول بعض الأحياء في ساعات معينة من اليوم، أو يصطفوا في صف خاص بهم غير صف البيض أمام الكوى الخاصة بالتوزيع. وقد ساهمت غرفة الزراعة الساحلعاجية في مؤتمر «الأحوال العامة للاستعمار الفرنسي» الذي انعقد في برازافيل في أيلول سبتمبر عام ١٩٤٥ والذي كان أحد التصريحات الصادرة عنه هو التالي: «إن أحد الأخطاء الأساسية التي ارتكبها مؤتمر برازافيل هو رغبته في إحراق المراحل بإنكاره القانون البيولوجي للنوع من أجل تطوير الأجناس الوطنية السوداء.. ونحن نطالب بأن يعترف بالعمل كواجب اجتماعي يكره عليه الجميع». وكان المزارعون الأفريقيون مغتصبة حقوقهم بشكل مقصود بالنسبة للمزارعين الأوروبيين الذين كان عددهم يتجاوز المائتين والذين كانوا يشكلون «كولاك» النظام الاستعماري.

وضاعفت حكومة ڤيشي امتيازاتهم فانتاجهم كان يشرى بسعر أعلى قد يصل أحياناً إلى الضعفين بالنسبة للأرباح لإنتاج المزارعين الأفريقيين، كما كان لهم الأفضلية في المواد المستوردة[٢٦] إلى غير ذلك من الامتيازات. ومن الناحية العملية فإن جماهير الشعب كانت ترزح تحت نير صارخ من الاستغلال. فالعمل الإجباري كان يجر بصورة دائمة أكثر من خمسة عشر ألف رجل يعملون في مجالات الإدارة والزراعة وأعمال الغابات. وكان على القرى أن تقدم كميات مرهقة من زيت النخيل والكاوتشوك. وقد أفرغ القسم الڤولتاوي من ساحل العاج بكل معنى الكلمة من شبابه العاملين الذين رآهم مؤلف هذا الكتاب بنفسه مكومين على شاحنات مسطحة ليس لها سقف يجرها القطار نحو مزارع الجنوب. وهكذا فإن الحالة في الواقع كانت في ساحل العاج في عام ١٩٤٦ تنذر بالانفجار. ثم أتى مؤتمر برازاڤيل والمجلس التأسيسي لعام ١٩٤٦ ليكونا الفتيل في هذا البرميل من البارود. وقد وصل الحاكم لاتريل ليتسلم منصبه في عام ١٩٤٣، وكان من حركة المقاومة، ولكنه كان محاطاً بالحذر والبغضاء اللذين تضمرهما له الأوساط التي بقيت مخلصة لڤيشي. وعلى الرغم من مقاومة الحاكم العام كورناري له ومحاولته إفشال جهوده، فقد كان المدافع عن روح برازاڤيل وحليفاً للأفريقيين الذي قرروا أن يرفعوا النير عن كواهلهم. وقد نجح في عام ١٩٤٤ في أن يستثني مزارعي القهوة والكاكاو من مصادرتهم للقيام بالعمل الإجباري. ولكنهم ظلوا ضحايا تدابير تمييز عنصري داخل غرفة الزراعة الفائقة القوة. إذ عندما قررت الحكومة تقديم مساعدة تشجيعية للذين يصونون آلاتهم من المزارعين، انبرى الأوروبيون يطالبون بأن تكون هذه المساعدة من

---

٢٦ - راجع پيير دوپراي «تاريخ سكان ساحل العاج». مطبعة ساحل العاج ١٩٦٢ ص٢١٣ و ٢١٧.

نصيب المزارعين الذين يملك الواحد منهم خمسة وعشرين هكتاراً من المزروعات على مساحة واحدة الأمر الذي يبعد المساعدة عن معظم الأفريقيين.وطفح الكيل عندما تقررت قيمة المساعدة بألف فرنك للهكتار الواحد للأوروبيين وبخمسمائة فقط للأفريقيين. وكان الرد على المعترضين الأفارقة بأن هذا التمييز طبيعي جداً، إذ أن الأفريقيين ليسوا بحاجة إلى مصاريف السفر إلى أوطانهم ومصاريف الإجازات وأنهم لا يأكلون الخبز وإنما يأكلون الإبنيام (جنس من النباتات لها درنات نشوية). وعند ذلك قرر غابرييل داديي، ومارسيل لوبهوي، وكوامي أدينغرا، وفوبجانس برو، وفليكس هوفوي وجورج كاسّي وغيرهم، قرروا الانفصال عن غرفة الزراعة وإنشاء منظمة مستقلة أمكنها أن ترى النور بمساندة الحاكم لاتريل، وكان اسمها «النقابة الزراعية الأفريقية»، وهي أول تجمع يخرج عن الإطار العشائري في ساحل العاج. ومالبثت أن ضمت عشرين ألفاً من الأعضاء. وعرضت رئاستها على فليكس هوفوي المولود في عام ١٩٠٥ في ياموسّوكرو، وهو ابن أخ ووريث أحد زعماء الآكوي الذي اغتيل بسبب شعوره المناصر للفرنسيين. وكان أقرباؤه قد تحايلوا عليه ليبعدوه عن المدرسة الفرنسية ويربوه تربية تقليدية بغية إعداده لمهامه المقبلة. ولكن هروب عدد من التلاميذ أجبر رئيس مركز بوزي أن يأتي للتفتيش عن الفتى فيليكس الذي عاد إلى المدرسة الابتدائية فأتم الدراسة فيها وتابع دراسته بعد ذلك حتى دخل مدرسة الطب في دكار حيث تخرج منها عام ١٩٢٥ وهو الأول على المتخرجين من دفعته. ثم غدا رئيساً للمقاطعة ومزارعاً كبيراً من مزارعي القهوة، وطبيباً، وأحد أفراد أضخم كتلة جنسية في ساحل العاج (الباولي)، وهكذا ترشح لأن يكون «قبلة الأنظار لساحل العاج الفتي العجوز».[٢٧]

---

٢٧ - ب.دوبري: تاريخ سكان ساحل العاج. ص٢١٣.

وقد حصلت «النقابة الزراعية الأفريقية» من الحاكم لاتريل على حق بيع محصولات أعضائها مباشرة إلى تجار الجملة واضعة في جيبها هي الفوائد التي كان يجنيها السماسرة الوسطاء. وأصبح هؤلاء الأعضاء يستطيعون أن يطلبوا وأن يتسلموا مباشرة المواد المستوردة. وكان ذلك يعتبر نقلة سريعة مدهشة بالنسبة للمزارع المتوسط الذي ماكاد يخرج من تحت سياط السخرة والاضطهاد. إلا أن النقابة مالبثت أن انتقلت إلى مرحلة الهجوم، فعرضت على الإدارة أن تجند طواعية أعداداً من العمال تدفع لهم أربعة أمثال ماكان متعارفاً عليه من الأجور. وعند ذلك حاولت الغرفة الزراعية عبثاً أن تحبط هذا المشروع. ولكن هوفوي وأصدقاءه توجهوا إلى اثنين من كبار أولئك الذين كانوا يؤمنون العمال للعمل الإجباري يومذاك وهما موغونابا (ملك) واغادوغو، وغبون كوليبالي (ملك) كوزغو الشيخ. وقد قدمت دائرة واغادوغو وحدها (٣٥٠٠) من العمال الأحرار. ونتج عن هذه التجربة أن العمال لم يعودوا يهربون، وارتفع مستوى الانتاج. وعلا صراخ المزارعين الأوروبيين من تأثير هذه الصدمة بأن «السود صاروا يعتقدون أن كل شيء مباح لهم»، كما ألصقوا بالحاكم لاتريل تهمة الشيوعية. وعندما حلت انتخابات المجلس التأسيسي في عام ١٩٤٦ رشحت «نقابة المزارعين» فليكس هوفوي بوانيي لهذه الانتخابات. وعلى الرغم من الثلاثة عشر مرشحاً الذين حرضتهم الادارة وغرفة الزراعة على ترشيح أنفسهم ومن بينهم بالوم نابا أوغادوغو الشيخ ليمتص منه أقصى مايستطيعه من الأصوات، فإن هوفوي بوانيي نجح في ٢٢ تشرين الأول أكتوبر ١٩٤٥. وعندما تقدم إلى المجلس التأسيسي بقانون لإلغاء العمل الإجباري أصبح اسمه ذائعاً ومدوياً ونافذاً إلى أقاصي الريف وأعماقه.

وكان الحزب الديمقراطي لساحل العاج (P.D.C.I) الذي سيصبح جزءاً من الـ (R.D.A)، كان مدعوماً بالمساعدات المالية التي تقدمها له

نقابة المزارعين. وكانت أيديولوجيته وتنظيمه مستلهمين من جماعات الدراسات الشيوعية (G.E.C.) التي كانت تنتشر في المدن الكبرى حتى بوبو ديولاسو وحتى السودان وغينية. ولكن في عام ١٩٤٧ أدت الفتنة الدموية التي جرت في أبينغورو والتي اشترك فيها ر.پ.فاڤيي، أدت إلى استدعاء لاتريل وتعيين الحاكم الشديد لوران پيشو مكانه بعد أن كلفته الحكومة الفرنسية بتدمير الـ (R.D.A). فنجم عن ذلك مصادمات حيثما بدا سوء نية الحاكم الذي لم يتردد في جمع تواقيع الاعتراض تحت التهديد ونشر الأكاذيب.[٢٨] وقد ساهمت التصريحات الملتهبة التي أطلقها غابرييل دابروسيه السكرتير العام للـ (R.D.A) الذي أرسل برقية تهنئة لستالين بمناسبة عيد ميلاده، ساهمت في إثارة كل العناصر المحافظة والرجعية في العاصمة وفي ساحل العاج. ثم سعت السلطة إلى خلق الأحزاب المنافسة التي يقودها عملاء الاستعمار من أمثال سيكوسانوغو، وقامت باعتقال الزعماء من أمثال زورو - بي - ترا وسامبا أمبرواز، وأجرت انتخابات مزورة، وقامت بتسريح وعزل الموظفين، وقتلت أو اغتالت رجالاً من أمثال السناتور بياكا، واعتقلت المناضلين الذين كان من بينهم الكثير من النساء، فكان إرهابها شديداً حتى لتقدر الأعداد الرسمية التي هي بالتأكيد أقل من الواقع، تقدر بإثنين وخمسين قتيلاً من الأفريقيين وثلاثة آلاف من المعتقلين. ومنعت اجتماعات الـ (R.D.A). أما هوفوي بوانيي الذي أحرج على هذا الشكل ليعلن الكفاح المسلح، فقد قدر أن ثمار هذا الكفاح الدموي لا توازي النتائج التي يمكن الحصول عليها منه. ولذلك اختار «طريق الواقعية والتعاون». وبعد المفاوضات مع فرنسوا ميتران الذي كان يومذاك وزيراً لفرنسا ماوراء البحار (F.O.M) قرر أن يضع حداً لتحالف نواب الـ (R.D.A) مع الحزب الشيوعي الفرنسي. وتمت هذه المصالحة بمناسبة

---

٢٨ - راجع جورج شافّار: الملفات السرية لغروب الاستعمار. كالمان ليڤي ١٩٦٥.

تدشين مرفأ أبيدجان عام ١٩٥١ وبعد ذلك بقليل تشكلت عصبة الـ (U.D.S.R - R.D.A.) في قصر بوربون (أي مقر البرلمان الفرنسي)، كما تشكلت تشكيلات سياسية أفريقية أخرى كان يشجعها ل.س.سنغور فأفادت بشكل غير مباشر من الصعوبات التي تعرض لها حزب الـ (R.D.A). إلا أن ذلك طرح مسألة ماحدث من تنظيم سياسي في البلاد منذ عام ١٩٤٦.

ولد الـ (R.D.A.) – أي التجمع الديمقراطي الأفريقي – في تشرين الأول أكتوبر من عام ١٩٤٦ في باماكو. وكان قد شارك في هذا المؤتمر كل من هوفومي بوانيي، ولامين غاي، وسنغور، وآپيثي من داهومي، وفيلي دابو سيسّوكو من السودان، وياسين ديالو من غينية، وفليكس تشيكايا وغابرييل داپربوسيه من أفريقيا الاستوائية. وأمام إنكار الحقوق التي اعترف بها مشروع دستور نيسان (أبريل) الأساسي والتي حذفها مشروع دستور تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٤٦، وأمام الهجوم الذي شنته جماعة «الأحوال العامة للاستعمار» (وهي منظمة فرنسية عقدت مؤتمراً لها وأطلقت عليه هذا الاسم)، أمام كل ذلك قرر رجال السياسة هؤلاء أن يقفوا جبهة واحدة لتطبيق الدستور تطبيقاً شرعياً وكما ألمح هوفومي بوايني في باماكو «لتحرير أفريقيا من وصاية مكروهة هي الأمبريالية». ولكن مشروع الوحدة المقدسة هذه بين كل القوى الأفريقية النشيطة والتي ترمز إليها عبارة «التجمع الديمقراطي الأفريقي R.D.A» نفسها لن يتحقق. والواقع أن الاشتراكيين لامين غاي وسنغور وياسين ديالو، وربما بنصيحة من ماروس موتي وزير المستعمرات (أو فرنسا ماوراء البحار F.O.M) لم يحضروا إلى باماكوو، كما أن فيلي دابو سيسّوكو وآپيثي مالبثا أن انسحبا من الـ (R.D.A). وبالاختصار فإن الأحزاب الفرنسية بسطت شبكتها في بادئ الأمر على التشكيلات السياسية التي ظهرت في أفريقيا، فالحزب الشيوعي الذي استجاب وحده لدعوة

الـ R.D.A لحضور مؤتمر باماكو أصبح بداهة مضيفه في حلبة البرلمان الفرنسي، بينما وقفت الأحزاب الفرنسية المعادية للشيوعية موقفاً عدائياً منه وأصبح دريئة لسهامها وبخاصة على يد الحكام والإداريين الذي كانت في أغلب الأحيان وراء تعيينهم في مناصبهم في أفريقيا.

ولكن الـ (R.D.A) على الرغم من فشله في تجميع كل القوى العاملة في أفريقيا الفرنسية في تنظيم نضالي موحد، فقد أصبح، بفضل انتشار شعبه في كل المستعمرات، أوسع تنظيم سياسي، معتمداً في ذلك على مساندة الـ (P.D.C.I) و«الاتحاد السوداني»، وعما قريب «الحزب الديمقراطي الغيني». وعلى الرغم من تركيبه الشديد التماسك في هذه المستعمرات، بدءاً من المكتب السياسي وانتهاء بلجنة القرية والحي، ومروراً باللجنة الإدارية والشعب الإقليمية، فإنه كان على مستوى العلاقات بين مختلف المناطق الأفريقية يتمتع بمرونة كبيرة إلى أبعد الحدود. والواقع أن الـ (R.D.A) كان اتحاد أحزاب، وحركة تقودها لجنة تنسيق بحيث أن مؤتمراته القليلة - وهي ثلاثة مابين عامي ١٩٤٦ - ١٩٥٨ - كان الهدف منها أن تمارس توجيهاً عاماً وأن تؤكد إخلاص الجميع للحزب. ولم يؤد الاضطهاد الذي تعرض له على يد الإدارة في الكثير من المناطق إلا إلى تقوية تلاحم الحركة بدءاً من القمة وحتى القاعدة، حيث أن المناضلين الذين لم يؤد العداء لهم إلا إلى تقوية عودهم، كانوا يرفعون بشكل صوفي فكرة التحرر التي أطلقها الحزب منذ اللحظات الأولى لميلاده. إلا أن الانتكاسة اليمينية التي قام بها الرئيس هوفوي بوانيي عام ١٩٥١ سببت أزمة لا نعرف على وجه الدقة تأثيرها على قاعدة الحركة، ولكنها مزقت قيادة الحزب. فأخذ غابرييل داربوسيه السكرتير العام قيادة الجناح المعارض للقطيعة مع الشيوعيين. وكان خلاسياً وابناً لحاكم فرنسي ولأم من سلالة الحاج عمر، فكان له إذن من يعتمد عليه من الناحية العصبية. وقد تربى في القصر وكان مديراً

للمستعمرات زمناً طويلاً، فكان يعرف من الداخل إذن كيف تدور عجلة الاستعمار. وكان مثقفاً لامعاً وخطيباً مفوهاً وذا منطق آسر، فكانت صفاته هذه أقوى مادفع المؤتمرات الأولى للحزب. وفي عام ١٩٥٠ قامت مناقشات حامية بينه وبين هوفوي وقف إلى جانبه فيها عدد كبير من الطلاب والشباب، وقوي مركزه عندما استقال من السكرتارية العامة للحزب وخسر مركزه كمستشار في الاتحاد الفرنسي. وبتأثير هذه الانتكاسة ترك الحزب اثنان من مشاهير السياسيين هما ديبو بكاري الذي سينشئ في النيجر حزباً منافساً، وأوم نيوبي السكرتير العام لشعبة الـ (R.D.A) في الكمرون التي انسحبت برمتها من الحركة. ولكن أربوسييه مالبث أن تصالح مع قيادة الـ (R.D.A) من جديد في عام ١٩٥٦. وفي خلال ذلك قام سنغور الذي أصبح قائد السنغال يحاول أن يكتل السياسيين الذين لا ينتمون إلى الـ (R.D.A) ضد هذه الحركة. ولكن هذه المحاولات لم تتجاوز مستوى التكتلات البرلمانية التي كانت تساندها أحزاب الوسط في البرلمان الفرنسي. وهكذا وجد سياسيون من فولتا العليا وداهومي وغينية أنفسهم في عام ١٩٤٨ وقد أصبحوا في عصبة «مستقلي ماوراء البحار» (I.O.M). إلا أن هذه المحاولة التي كانت مناسبة جداً في فترة العزل الذي كان قائماً مابين الـ (R.D.A) والحزب الشيوعي الفرنسي مالبثت أن توقفت منذ تم اتفاق ميتيران – هوفوي وأصبح الـ (R.D.A) مفاوضاً صالحاً في نظر الحكومة الفرنسية. وفي مؤتمر بوبو ديولاسّو الذي عقد في عام ١٩٥٣ تحت شعار «لقاء الشجعان» حاول الـ (I.O.M) أن يقوموا بالدعاية لعمل هذه العصبة التي تسعى لتحقيق الاستقلا الأفريقي في إطار جمهورية فرنسية اتحادية. وفي عام ١٩٥٧ أخذ المؤتمر الأفريقي بوجهة نظر الـ (I.O.M) ولكن الظروف كانت قد أصبحت مختلفة تمام الاختلاف.

أما في بقية أراضي ماكان يعرف بأفريقيا الغربية الفرنسية

(A.O.F) فقد قامت المعارك بين شعب الـ (R.D.A) المحلية وبين أحزاب أقوى منها على الرغم من أنها كانت أبعد عن الجماهير وذات ميول إقليمية. أما أنها أقوى منها فلأنها كانت مسنودة من الإدارة الفرنسية في عصر تعاون الـ (R.D.A) مع الشيوعية. ومن هذه الأحزاب «الكتلة الأفريقية الغينية» (B.A.G) والحزب التقدمي السوداني (P.P.S.) الذي يقوده فيلي دابو سيسّوكو. حتى أن هذه الأحزاب كانت أقرب لأن تكون آلات انتخابية يسندها الوجهاء التقليديون والقوى الاقتصادية الاقطاعية وتزيتها وتشحمها السلطة الاستعمارية.

٥ - في ڤولتا العليـا

أنشأ الفرنسيون ڤولتا العليا مستعمرة لهم عام ١٩١٩. ثم مالبثت أن وزعت أراضيها في عام ١٩٣٢ بين السودان والنيجر وساحل العاج. وكان ذلك في أوج الأزمة الاقتصادية العالمية عندما كان ساحل العاج في أشد الحاجة للأيدي العاملة الكثيرة والتي تكاد تكون مجانية دون مقابل. وبعد استراحة قصيرة دامت مابين عامي ١٩٣٦ - ١٩٣٧ في عهد الجبهة الشعبية (التي حكمت فرنسا)، عاد نظام العمل الإجباري إلى ماكان عليه خلال الحرب وحتى عام ١٩٤٦. ولكن في عام ١٩٤٥ تشكل الاتحاد الڤولتاوي برعاية الموغونابا (أي الملك) ساغا الرابع (١٩٥٢ - ١٩٥٧) ليطالب بإعادة ڤولتا العليا إلى الوجود. وكان أحد المتحمسين لذلك هو الخلاسي ألبير لاربا. وقد عارض الاتحاد الڤولتاوي عبثاً انتخاب هوفوي في ١٩٤٥ - ١٩٤٦. كما أن الـ (R.D.A.) عارضت من جانبها في البدء إعادة ڤولتا العليا إلى الوجود. ولكن عندما عادت هذه إلى كيانها السابق، ساعدت هيبة هوفوي بوايني وتفوق مالدى الـ (R.D.A.) من وسائل مادية ومن تنظيم، ساعد كل ذلك الـ (R.D.A) على أن تمد جذورها بسرعة في غرب البلاد. فأنشئت شعب في توغان ونونا وبوبا -

ديولاسّو وبو وغيرها. وكان الدعاة الرئيسيون هم ڤيناما فرانسوا، وعلي بارو، وديالوداوودا، ودواني سيسري، ومكسيم ويدراوغو وبخاصة ووزين كوليبالي (١٩٢١ - ١٩٥٨). ومما لاشك فيه أن هذا الأخير كان أحد الوجوه الكبرى للمعركة ضد الاستعمار في أفريقيا. فقد كان معلماً كفأً رمى بكل طاقات ذكائه العالي وصلابته التي لا تلين في معركة التحرير. وبحكم كونه سكرتيراً لـ (R.D.A.) أصبح داعيتها المتجول الذي يثبت وجوده في كل البلاد وعلى كل الجبهات في كل حين. وعندما يظهر خطر ما كان يظهر دائماً شجاعة ورباطة جأش تثيران الحماسة وتدلان على طبعه الصلب. وعلى الرغم من أنه من الڤولتا أصلاً فقد خدم في ساحل العاج، ولم يبد عليه أنه ينتمي إلى بلد أفريقي معين فكان بذلك الرمز المجسد لتلك الفكرة التي تدعو إلى التوحيد والتي كانت في بادئ الأمر المثل الأعلى لحركة الـ (R.D.A.). وكان قادته في ذلك العصر هم كريستوف كالينزاغا، وهنري غيسّو، وجوزيف كونومبو، وجوزيف ويدراوغو، ونازي بوني، وموريس ياميوغو. ولكن رقعة الشطرنج السياسية في ڤولتا العليا بقيت مترجرجة. وهكذا يمكننا أن نضيف إليها «تجمع ياتنغا» الذي كان قادته الرئيسيون هم ويدراوغو مامادو (محمد) و ويدراوغو بوغوراوا. وكذلك «الحركة الديمقراطية الڤولتاوية» التي ظهرت أيضاً في ياتنغا والتي كان قادتها الكابتن دورانج و ويدراوغو جيرار كانغو وشارل أوسيني كوني وموريس ياميوغو. وقد أبدى هذا الحزب الذي اعتمد على المحاربين القدماء والذي كان مقرباً من جماهير الفلاحين في تنظيمه والذي كان يعارض بشدة تصرفات الزعماء، أبدى نشاطاً سياسياً غير مألوف في البلاد. وقد اتحد الحزب الديمقراطي الڤولتاوي (P.D.V) والحزب الاشتراكي الثقافي للجماهير الأفريقية (P.S.E.M.A) الذي يقوده الدكتور كونومبو في عام ١٩٥٦ ليتشكل منهما الحزب الديمقراطي الموحد (P.D.V) الذي أصبح اسمه بعد ذلك «الاتحاد

الديمقراطي الفولتاوي» (U.D.V). ولكن بالإضافة إلى «الحركة الديمقراطية الفولتاوية» (M.D.V) وإلى الاتحاد الديمقراطي الفولتاوي (U.D.V) يجب أن نضيف حزباً ثالثاً هو «الحركة الشعبية للتطور الأفريقي» (M.P.E.A) التي يقودها نازي بوني. لتكون القوة الثالثة المؤثرة على مجرى الأحداث.

٦ - المنعطف: القانون الأساسي لعام ١٩٥٦

في عام ١٩٥٦ كانت الـ (R.D.A) التجمع الديمقراطي الأفريقي في أوج تعاونه مع فرنسا. وكان هوفوي بوايني عضواً في الحكومة. وقد دفعت مجموعة من مستجدات الأحداث فرنسا إلى إعادة النظر في مفاهيمها الاستعمارية. فمن مبدأ الامتصاص أو التمثيل الأعرج الذي أكده الفصل الثامن من دستور ١٩٤٦ حدث انتقال إلى سياسة اللامركزية التي أدت إلى حدوث تسارع نحو الاستقلال الذي حرضت عليه الأحداث الخارجية. ففي عام ١٩٥٤ حدثت معركة ديان بيان فو. كما بدأت ثورة التحرير الجزائرية. وفي عام ١٩٥٥ عقد مؤتمر باندونغ. وفي عام ١٩٥٦ استقلت مراكش وتونس وظهرت تباشير استقلال أول بلد أفريقي أسود هو غانا. «فنترك آسيا ونحتفظ بأفريقيا»، تلك كانت الصرخة التوجيهية لبعض الأوساط من رجال الأعمال. وكانت رؤوس الأموال قد تحولت من الهند الصينية نحو أفريقيا. ولكن في الوقت نفسه أصبحت مطالب الطبقات الأفريقية المستنيرة أكثر إلحاحاً وأطلقت كلمة الاستقلال السحرية بأعلى الحناجر. ومن جهة أخرى فإن الحكومة الاشتراكية لم تنس تماماً تقاليدها المعادية للاستعمار. وفي وسط هذه الظروف قام وزير فرنسا ماوراً البحار (F.O.M) غاستون ديفير - وريثما يُعدِّل الدستور الذي نص على أن الجمهورية وحدة لا تتجزأ - قام مع زميله فيليكس هوفوي بإصدار قانون أساسي يمكن للحكومة من خلاله أن تقوم ببعض الإصلاحات. وقد صودق على هذا القانون في الثالث والعشرين من

يونيه حزيران عام ١٩٥٦. وبموجب هذا القانون أدخلت تغييرات إيجابية نذكر منها إدخال التصويت العام الذي رفع من شأن طبقة الفلاحين بالنسبة للأكثرية من سكان المدن والذي سيؤدي إحتكاك أقوى بين السياسيين وبين جماهير الريفيين. كما أن إدخال مبدأ الانتخابات على درجة واحدة استدعى بالضرورة أفرقة النقاش السياسي. ولكن فكرة التمثل والدمج بفرنسا لم تمت تماماً. كما أن الغموض كان يشوب القانون كما يشوب القرارات التطبيقية التي صدرت على أثره. حقاً إن اختصاص المجالس المحلية توسع وتقوى، وسلطتها الاستشارية أصبحت لا تتناول القضايا العامة وحدها وإنما المسائل المالية أيضاً، ولكن مجلس المستعمرة هذا لم يكن له إلا صلاحية ضيقة جداً وهو بصورة عامة مرتبط بأوامر السلطة التشريعية التي هي المجلس الوطني في باريس. وفي حالة اختلاف الرأي فإن الكلمة النهائية ترجع دائماً إلى القانون الذي يصدره قصر بوربون (أي المجلس الوطني الفرنسي) وإلى رئيس المستعمرة الذي يمثل السلطة المركزية الفرنسية. ولنذكر أيضاً أن النظام لم يكن برلمانياً، فلم يكن للمجلس الحق في إصدار مذكرة إدانة لأعمال السلطة التنفيذية، وفي حال اختلاف الرأي بينهما فإن المادة الثانية الشهيرة من القرار رقم ٥٧٤٥٩ الصادر في ٤ نيسان أبريل من عام ١٩٥٧ تجيب: «بأن الحكومة لها حق الاستقالة إذا وجدت أنها لا تنال ثقة مجلس المستعمرة». ولكن من هي السلطة التنفيذية؟. فقد وضعوا إلى جانب كل رئيس مستعمرة الذي كان يعتبر بداهة بمثابة رئيس الدولة، مجلساً حكومياً كان نائب رئيسه هو رئيس حزب الأكثرية في المجلس، ولم يكن هذا يملك إلا حق إبداء الرأي أمام رئيس المستعمرة. وكان رئيس المستعمرة يشرف على مجموعة من الميادين التي يحتفظ بها والتي تسمى خدمات الدولة: كالامتحانات والمناهج المدرسية والنقد والجمارك والإذاعة والشرطة والقوات المسلحة وغير ذلك أيضاً.

فكان بإمكانه أن يلغي كل قرار يتخذه مجلس الحكومة عن طريق وزير فرنسا لما وراء البحار (F.O.M). وهو الذي يحدد لكل وزير (وقد تقررت هذه التسمية - وزير - بعد الكثير من المناقشات) اختصاص عمله وسلطانه. ولكن الخطر الأهم في هذا القانون الأساسي هو التمزيق المقصود الذي أحدثه في المجموعات السياسية القائمة. والواقع أنه على مستوى الاتحادات التي كانت موجودة في العهد الاستعماري والتي كانت تشكل كيانات سياسية واجتماعية أكثر واقعية من المستعمرات (التي انقسمت إليها هذه الاتحادات)، احتفظ فقط بمجلسي دكار وبرازافيل الكبيرين، ولكن لم تتشكل سلطات تنفيذية على هذا المستوى الاتحادي. فقد كان المفوض السامي وحده هو الذي يحتل هذا المكان. كما أنهم خلقوا أيضاً مستعمرات صغيرة جداً لا تضم الواحدة منها أكثر من أربعمائة ألف من السكان بحيث كان لكل سبعين ألفاً منهم وزير. وهكذا كانت ميزانيات هذه المستعمرات مرهقة بأعباء موظفيها، كما أن بعض الخدمات فيها كانت موزعة بين ثماني دوائر بحيث وجب أن تعقد سلسلة من الاجتماعات الوزارية لضبط التوازن الذي لابد منه لتحديد صلاحيات كل وزارة في هذه الخدمات. كما خلقت طبقة اجتماعية جديدة كثيرة العدد في أفريقيا هي طبقة الوزراء وأعضاء مجالسهم. إلا أن القانون الأساسي مع ذلك كان بصورة عامة خطوة إلى الأمام لأنه أعطى للأفريقيين حق إبداء الرأي أكثر من ذي قبل ولأنه أعطى للمتفوقين منهم الفرصة لإثبات إمكاناتهم. ولكن الأفريقيين لم يتفقوا على مصيرهم هم، وبخاصة على النقطتين الأساسيتين الخاصتين بالعلاقات بين الأفريقيين أنفسهم وبينهم وبين فرنسا. وكان القانون الأساسي قد عجل بحركة أفرقة الأحزاب ناقلاً إلى أفريقيا نفسها موضوع الأطماع السياسية وأطر ممارستها. وبالإضافة إلى ذلك فإن تجمعاً من القوى التي كانت مشتتة حتى ذلك الوقت في الأحزاب السياسية الفرنسية

تشكل يومذاك فوق الأراضي الأفريقية. وهكذا وجدت ثلاث كتل حزبية هي: المؤتمر الأفريقي الذي يقوده سنغور، والـ (R.D.A) الذي يقوده بوانيي، والـ (M.S.A) (الحركة الاشتراكية الأفريقية) التي تشكلت في آخر لحظة على يد لامين غاي، وديبو باكاري، وفيلي دابوسيسّوكو وغيرهم. وكان على هذه الأحزاب الثلاثة أن تجيب على السؤالين التاليين:

١ - هل تعترف هذه الأحزاب السياسية وتتحمل التمزق الإداري والسياسي الذي كرسه القانون الأساسي، أم أنها ستجد صيغة للاتحاد أو للوحدة تتجاوز هذا التمزق وتحافظ على المستقبل. وبعبارة أخرى: هل يجب اعتبار هذا التمزق السياسي الإداري مثلاً أعلى وواقعاً مكتسباً أم أنه خطأ يجب إصلاحه؟

٢ - ماذا يجب أن تكون طبيعة العلاقات التي تربط المجموع الأفريقي بفرنسا؟

ومن المؤسف أن الإجابات عن هذين السؤالين كانت مختلفة كل الاختلاف. فالحركة الاشتراكية الأفريقية (M.S.A) التي كانت أقلية في جميع المستعمرات، كانت ضد الوحدة السياسية وتقبل بالتجزئة وتترك للسلطات في كل من المستعمرات أن تقرر ماتختاره من أشكال التكتل على المستوى الاتحادي. كما أنها تقبل بالإطار الفرنسي - الأفريقي الذي نص عليه القانون الأساسي. أما المؤتمر الأفريقي فقد أعلن: «إن حزبنا مستعد لأن يلغي نفسه إذا قبل الحزبان الآخران أن يشكلا معنا حزباً كبيراً واحداً». ولكن على أية أسس وماهو منهاج هذا الحزب؟. وقد هاجم سنغور القانون الأساسي واتهمه بأنه يريد «بلقنة» أفريقيا (أي يمزق أفريقيا كما تمزقت البلقان) في الوقت الذي تسعى فيه أوروبا للاتحاد. فهذا النص في نظره مخالف للدستور لأن مجالس المستعمرات لم تستشر في إصداره وأن بعضها امتنع عن التصويت على الميزانية تضامناً مع المجلس الكبير. والبلقنة - كما

قال – ليست منطقية لأنها تشتت المراكز السياسية في أفريقيا الفرنسية بحيث تجعلها ضعيفة أمام جيرانها الأقوياء في أفريقيا الانكليزية. أما التنظيم أو الإطار الفرنسي الأفريقي فقد عرض سنغور بشأنه نوعاً من الاتحاد مع فرنسا يضم مجلسين أحدهما في العاصمة الفرنسية والآخر له صفة اتحادية وينظر في قضايا ماوراء البحار وفيما يتعلق بالمصلحة العامة. أما الآراء التي عرضها الـ (R.D.A) بعيدة عن كل ذلك. فهي حزب ينتشر بين العديد من المستعمرات ولا يستطيع أن يتخلى عن مفهوم الوحدة السياسية الناجزة بين كل أصقاع أفريقية الفرنسية. ومن جهة أخرى فإن رئيسه هوفوي بوانيي كان متعلقاً بوحدة الأرض الأفريقية ولا يرضى بأي شكل من أشكال الاتحاد. وبما أن المساهمة في الميزانية الاتحادية كانت تتناسب مع دخل كل من المستعمرات فإن ساحل العاج والسنغال كانتا أكبر الدافعين. ولكن السنغال كانت تستفيد على الأقل من وجود المصالح الاتحادية في دكار، كما أن تغيب ساحل العاج عن الاجتماعات التي تتم بين ممثلي المستعمرات الأفريقية أو الاجتماعات الاتحادية كان ملحوظاً.

في هذه الظروف جرت انتخابات ٣١ آذار مارس ١٩٥٧ تطبيقاً للقانون الأساسي. وكانت نجاحاً كبيراً لـ (R.D.A) الذي حصل على ٢٤١ مقعداً من أصل ٤٧٤ مقعداً هي مجموع نواب المستعمرات. وقد وصل هذا النصر إلى الأوج في ثلاث من هذه المستعمرات ساحل العاج وغينية والسودان. حقاً إن الـ (M.S.A) فشلت في هذه المستعمرة الأخيرة (السودان) بسبب نظام الاقتراع الذي يتم النجاح فيه بالأغلبية المطلقة، ولكن الـ (U.D.V - R.D.A) (وهي حركة منشقة عن الـ (R.D.A) التي يقودها جوستان أهومادغبي في داهومي تعرضت للمصير نفسه، إذ لم تنل إلا سبعة مقاعد مقابل ستين مقعداً نالها الـ (P.R.D) (الحزب الجمهوري الداهومي) الذي يقوده آبيثي. وكان

تقسيم المناطق الانتخابية تقسيماً بارعاً هو الذي عجل بسقوط الأحزاب الصغيرة. وبالاختصار فإن المؤتمر الأفريقي لم ينتصر إلا في السنغال، وال (M.S.A) التي يقودها ديبويا كاري لم تنتصر إلا في النيجر. وقد اعتبر انتصار الـ (R.D.A) في نظر قطاعات عديدة من الرأي العام انتصاراً لفرنسا. ولكن عام ١٩٥٧ كان عام استقلال غانا. بقي مجهول يحتاج إلى كشف الغطاء عنه: ماذا سيفعل الـ (R.D.A) بانتصاره؟. ذلك لأنه إذا كان معروفاً رأي رئيسه فإن رأي قادته الآخرين كان يكتنفه الغموض. وكان ثمة تساؤلات أخرى، فهذا الحزب، بعد انكفائه التكتيكي (نحو فرنسا) في عام ١٩٥٠، ذلك الانكفاء الذي سمح له بمساعدة من فرنسا أن يمد أجنحته على أفريقيا الفرنسية، ألن يعرف عودة اللهب إليه؟. وبعد أن عاد مجدداً إلى قيادة زعيمه المحرر الشيخ، ألن يعود مرة أخرى لقيادة الحركة التقدمية؟. وقد ركز انتظار الإجابة على هذا السؤال الخطير الاهتمام العام بالمؤتمر الثالث للـ (R.D.A) الذي انعقد بين العشرين والثلاثين من إيلول سبتمبر عام ١٩٥٧ والذي كان مؤلف هذا الكتاب شاهداً على جلساته. وحضر هذا المؤتمر ٢٤٥ مندوباً و ٦٦٠ مراقباً أتوا من جميع المستعمرات بما فيها أفريقيا الإستوائية. وقد نادى التقرير الذي قدمه رئيس الـ (R.D.A) بوحدة العمل الفورية بين الأحزاب الأفريقية، وبدولة أفريقية اتحادية كبرى ترتبط بفرنسا في إطار وحدة بالتراضي الحر وعلى قاعدة من المساواة، وبتقوية للاستقلال الذاتي لكل واحدة من المستعمرات بحيث لا يخل ذلك بالمصالح الاتحادية المشتركة. ومن خلال المناقشات التي جرت حول هذا التقرير الأخلاقي ظهر فوراً أن المواقف كانت مختلفة بشكل واضح. فداهومي وفولتا العليا وغينية والسودان والسنغال صوتت على الإجراء الاتحادي، بالرغم من بعض التحفظات التي أبدتها السنغال. وهكذا فإن الـ (R.D.A) كانت تسيطر على نصف حكومات أفريقيا الغربية الفرنسية (A.O.F). ولكن

خمساً من أصل ثمان من بقية المستعمرات، إضافة إلى ثلاثة أرباع تلك التي كانت تسيطر عليها الـ (R.D.A) وجدت نفسها متعارضة مع الرأي العام مع ساحل العاج في نقطة أساسية. كما أن أفريقيا الاستوائية والغابون، وهي من المستعمرات الغينية، كانتا تؤيدان ساحل العاج في رأيها ولكن مع شيء من التعديل. فقد وصف ليوم مبا (من ساحل العاج) يقول: «نحن نتمسك بالقانون الأساسي ولا شيء غير القانون الأساسي». وقوبلت كلمته من بعض أعضاء المؤتمر بالصياح والسخرية لدرجة أن التوتر أصبح خطيراً وتعرض المؤتمر لأن يتجاوز مرحلة التعثر إلى مرحلة القطيعة. ولجؤوا إلى إطالة فترة المؤتمر، وقامت كثير من محاولات المصالحة، وأسر ووزين كوليبالي إلى مؤلف هذا الكتاب في إحدى مراحل تعليق الجلسات: «نحن نمر بولادة صعبة». وأخيراً في خلال متابعة إحدى الجلسات التي كانت غامضة النتائج، أعلن داريوسيه الصيغة التالية: «إن المؤتمر يعطي تفويضه للمنتخبين لأن يطالبوا بأن يكون أعضاء السلطة التنفيذية الاتحادية القائمون على رأس عملهم ديمقراطيين». وكان لهذه الصيغة فضل في تخفيض حمى التوتر. وصاح موديبو كيتا رئيس الجلسة: «لقد سمعتم الاقتراح، فهل لأحد ملاحظة عليه؟». فنهض فيليب ياسي من ساحل العاج وصعد المنصة ليعطي تفسيراً لطريقة التصويت، فعم الهيجان القاعة مرة أخرى، وكاد كل شيء أن ينهار، وأوشك الليل أن ينتصف. وعندما نهض أحد المندوبين الغينيين وطلب الكلام في مسألة التصويت من أجل أن يرأب الصدع فيما قام من خلاف، أوقفه سيكوتوري بإشارة من يده وأمسك بمكبر الصوت وذكر المؤتمرين بأيديولوجية الـ (R.D.A) وأنهى قوله بهذه العبارات ذات الوقع الآسر: «إن الشجاعة لا تقوم على أساس الانفراد بالرأي ولكن على أساس العمل الجماعي. وإن انضمامنا لفرنسا ليس زواج غرام. ولا تنسوا أيها الرفاق الدور الحاسم لساحل العاج التي كانت عنصراً أساسياً في

مؤتمري عام ١٩٤٦ و ١٩٥٠. وأنتم يامندوبي هذه المستعمرة، يجب أن يكون لكم في قلب الـ (R.D.A) مكان الصدارة. ونحن نعلم جيداً، بالرغم مما بدا من ظاهر الأمور، أنكم مثلنا جميعاً، متحمسون لانجاز الاتحاد. ولتعلموا أن فوق الـ (R.D.A) توجد أفريقيا، وأن هذا العمل العظيم الذي ينتظرنا، إن لم ننجزه نحن فإن أفريقيا لابد أن تنجزه. فأفريقيا هي بيتنا جميعاً ويجب أن نكون كلنا بُناتها». وتلا ذلك تصفيق حاد. وقام موديبو كيتا رئيس الجلسة يضرب الحديد الحامي فأضاف: «إذا كنتم موافقين على ما قيل فأعلنوا موافقتكم بالوقوف». ووقف الجميع وسط هتاف حماسي.

ولكن ماذا تعني بالضبط عبارة «أن يكون أعضاء السلطة التنفيذية الاتحادية القائمون على رأس عملهم ديمقراطيين»؟. هل تعني أن يكون الحاكم العام مسؤولاً أمام المجلس الكبير؟. أم يعني الانتخاب الديمقراطي لأعضاء السلطة التنفيذية الاتحادية؟. مهما كان من أمر فإن الـ (R.D.A) أنقذت الموقف بهذا التدبير من الانفجار.

٧ – اتحاد فرنسي أفريقي أو استقلال

وتسارعت الأحداث في عامي ١٩٥٨ – ١٩٥٩. ففي أيار مايو ١٩٥٨ قامت محاولة الانقلاب العسكري في الجزائر. فاستدعت حكومة الجمهورية الرابعة الجنرال ديغول الذي قام، بعد أن تسلم السلطة، باستفتاء جماهيري يتناول دستور الجمهورية الخامسة وعلاقاتها مع مجموعة بلاد ماوراء البحار في إطار اتحادي يضم في أفريقيا جمهوريات تتمتع باستقلالها الذاتي. وكانت نتائج هذا الاستفتاء لا بد أن تأخذ في حسابها كل واحدة من المستعمرات. فتلك التي تنادي أكثريتها بالرفض لا تدخل بداهة في الاتحاد المقترح. وتلا ذلك حمى سياسية عمت المستعمرات. وقام نقاش حول أفضلية الاستقلال أو الاتحاد مع فرنسا ولكنه كان نظرياً. وتشكلت أحزاب سياسية جديدة أخذت تبذل نشاطها في الدعاية للاستقلال، فأخذ

حزب الاستقلال الوطني (P.A.I) موقفه في هذا الاتجاه. وتشكلت في صيف عام ١٩٥٨ حركة التحرر الوطني (M.L.N) على قاعدة تشمل المناطق الأفريقية من السنغال إلى الكمرون مروراً بفولتا العليا وداهومي، وكان من قوادها أمادو ديكو الذي نادى بالاستقلال الوطني. أما حزب التجمع الأفريقي (P.R.A) الذي تشكل بعد المؤتمر الأفريقي فقد اجتمع في تموز يوليو في كونوتو وأعلن رفضه للعلاقة الأدبية مع فرنسا التي اقترحها سنغور. وفي جو من البهجة أطلقت فيه شعارات (P.R.A – أواه يا P.R.A – إلى الأمام يا P.R.A) انعقد مؤتمر هذا الحزب وسارع إلى تبني القرار الذي سارع لامين غساي العجوز إلى اتخاذه منذ وصوله عندما صرح: «أنا مع الاستقلال دون قيد ولا شرط». وهكذا تبنى المؤتمر قرار الاستقلال الفوري. ولكن اجتماعاً حقاً للـ (P.R.A) في نيامي ترك حرية الاختيار لشعب الحزب في المستعمرات أثناء عملية الاستفتاء. ولكن هذا الاختيار تمت ممارسته في أغلب الأحيان ضد مصلحة الاستقلال الفوري.

أما في السنغال فقد تمزق الـ (U.P.S) وتشكل الـ (P.R.A) السنغالي بقيادة أرلي، و أرميو، وأرسسيك مع قرار الرفض في الاستفتاء. أما مؤتمر الـ (R.D.A) فلم يعط هو الآخر أي توجيه محدد لشعبه للتمسك به أثناء عملية الاستفتاء. وهكذا تقدمت الأحزاب مشتتة الرأي نحو اللحظة الحاسمة من ٢٨ إيلول سبتمبر ١٩٥٨.

أ – اختيار غينية

قام الجنرال ديغول برحلة مرت بمراحل مظفرة في تناناريف وبرازافيل وأبيدجان وصل بعدها إلى كوناكري حيث واجه شعباً مستعداً لأن يمد يد الصداقة ولكن بشروط أعلن عنها سيكوتوري لضيفه بلهجة متعالية اعتبرت يومذاك بعيدة عن اللباقة. ففي فلم أخذ في تلك المناسبة يمكننا أن نرى ونسمع سيكوتوري وهو يلتفت إلى ضيفه قائلاً: «نحن نفضل الفقر مع الحرية على الغنى مع

العبودية». أما في دكار حيث كان كل من سنغور وماما ذوديا غائبين عن هذا اللقاء، فإن ديغول المتعب أخذ يتساءل عما تضمه اللوحات التي امتلأت بها الشوارع والتي كان يحملها دعاة الاستقلال.

وكانت غينية هي المستعمرة التي كان فيها الاجماع يكاد يكون كاملاً وأعطت جوابها بالرفض خلال الاستفتاء بحيث أعقب ذلك إعلان استقلالها في ١٢ أكتوبر تشرين الأول ١٩٥٨. وربما كانت هي الوحيدة أيضاً في استعدادها لأن تمارس هذه «الفرصة التاريخية» فوراً. وبهمة من رئيسها سيكوتوري أقامت حزباً جماهيراً كبيراً هو «الحزب الديمقراطي الغيني» (P.D.G) الذي بضمه شتات المعارضة بمناسبة الاستفتاء أصبح الحزب الوحيد في البلاد. وكان الـ(P.D.G) قد وضع حداً لسلطة الزعماء التقليديين على أثر صدور القانون الأساسي. وقد دفع قطع المساعدات الفرنسية التقنية كلياً عن غينية وماتلاه في ذلك الوقت من انسحاب مجموعة من الأساتذة الأفريقيين الذين كانوا قد أتوا إليها من بقية المستعمرات، دفعها ذلك إلى الاتجاه نحو المعسكر الشرقي الذي عانى تدخله الكثير من الصعوبات في تلك البلاد. فقد حيكت كثير من المؤامرات التي كشفت وقضي عليها بكل قسوة في غينية، كما أن محاولة الغزو الأمبريالي التي نظمها جماعة من المرتزقة البرتغاليين الذين نزلوا في كوناكري عام ١٩٧١ لم يكتب لها النجاح.

ب - *تطور بقية المستعمرات في أفريقيا الغربية الفرنسية (A.O.F)*

كان على اتحاد مالي (المشكل من السنغال والسودان) والذي قام في عام ١٩٥٩ بقيادة الرئيس موديبوكيتا أن يوجه سياسته نحو الوصول السريع إلى الاستقلال. والواقع أن هذا الاتحاد كان بعيداً عن أن يجلب الترضيات التي كان يمني النفس بها وطنيو البلاد الذين صوتوا «بنعم» يوم الاستفتاء. فلم تكن مناقشات المجلس التنفيذي

الذي يضم الرؤساء التنفيذيين المحليين يصادق عليها بالتصويت. وكان رئيس الاتحاد بما فيه من فئات سياسية، يتخذ قرارات تلزم الجميع. وكانت اللغة الرسمية للاتحاد هي الفرنسية، وعلمه هو العلم الفرنسي المثلث الألوان، والنشيد الوطني الوحيد هو المارسيلييز. والجنسية الوحيدة هي جنسية الجمهورية الفرنسية وجنسية الاتحاد بآن واحد. ولكن بما أن هذه الأخيرة لم يكن معترفاً بها على المستوى الدولي فقد وجب أن توضع على جوازات السفر جنسية واحدة هي الجنسية الفرنسية. وقد صدرت في ٩ شباط فبراير من عام ١٩٥٩ قرارات اشترطت أن تكون السياسية الخارجية لفرنسا والاتحاد سياسة واحدة. وأن السفراء هم سفراء الجمهورية الفرنسية، وأن الجيش المكلف بالدفاع عن الاتحاد هو جيش واحد «يوضع تحت تنظيم قيادي واحد». كما أن مؤسسة الأمن الداخلي توضع تحت سلطة الوزير الأول للجمهورية الفرنسية الذي هو في نفس الوقت مكلف بالدفاع عن الاتحاد. وفي كانون الأول.ديسمبر من عام ١٩٥٩ عندما أعلن المجلس التنفيذي للاتحاد في سان لويس انفصاله، رأى الجنرال ديغول الذي كان يعي تماماً أماني مالي، رأى أن يسرع الخطا نحو إعلان استقلالها. ولكن الاتحاد مالبث بعد قليل من إعلان استقلال مالي أن تمزق إلى دولتين تحت تأثير عوامل كثيرة لا يجوز أن نحددها بالخلافات بينهما في الخيار والمنهجية والمسائل الشخصية فحسب، وإنما تعود إلى أبعد من ذلك من الأسباب.

أما في السنغال فإن الرئيس ل.س. سنغور الذي كان رجلاً إنسانياً (أي له نظرة إنسانية في الانتماء) ورجل ثقافة مشهوراً على المستوى العالمي، فكان يقود شعباً متطوراً على المستوى السياسي والثقافي (في أطر متعددة) وحيث بقيت المعارضة حية في بلاده لزمن طويل. وقد قامت أزمة داخلية جعلته ينفصل عن معاونه مامادوديا

الذي حكم عليه بالسجن مدة طويلة، وقام على أثر ذلك نظام رئاسي في البلاد.(٢٩)

أما جمهورية مالي فقد أعلنت استقلالها في ٢٢ إيلول سبتمبر من عام ١٩٦٠. ووجهت مشاعر الجماهير كلها التي كانت تمالئ حزب «الاتحاد السوداني» نحو ضرورة مواجهة التضحيات الاقتصادية الناجمة عن اختيار البلاد للنظام الاشتراكي وعن اتجاهها نحو القارية (أي نحو القارة الأفريقية).(٣٠) وقد انضمت ڤولتا العليا وداهومي فترة قصيرة لاتحاد مالي، ثم مالبثت أن عدلت عن رأيها وشكلت مع النيجر وساحل العاج اتحاداً «ذا صفة مرنة»: اسمه مجلس الوفاق. وكان الزعيم ف.هوفوي بوانيي في ساحل العاج بعد انتكاسته السياسية عام ١٩٥١ يقف موقف الترقب. وكانت بلاده التي تتمتع بغنى نسبي تجتذب رساميل هامة وتستثمرها بفضل اليد العاملة القادمة من ڤولتا العليا بخاصة. وقد اكتشفت في هذه الدولة كثير من المؤامرات وقضي عليها قبل أن يكتب لها النجاح.

أما ڤولتا العليا فكانت مواردها الطبيعية هزيلة ولكن شعبها نشيط وتتمتع بموقع جغرافي من المقام الأول. وبعد ووزين كوليبالي الذي خلف موته المبكر حسرة كبيرة، أصبح رئيسها م.موريس ياميوغو الذي، بعد المصالحات الشهيرة التي جرت في مقاطعتي ياتنغا وبوبو على أثر انحلال الـ (P.N.N) (أي الحزب الوطني الڤولتاوي) ثم الـ (P.R.L) (أي حزب الحرية الجمهوري) في عام ١٩٥٩، حكم ڤولتا العليا على رأس الـ (U.D.V - R.D.A)، ولكنه مالبث أن سقط على أثر انتفاضة شعبية في ٣ كانون الثاني يناير من عام ١٩٦٦ تاركاً

---

٢٩ - ولكن اصلاحاً دستورياً جرى في ٢٢ شباط فبراير عام ١٩٧٠ وصل على أثره عبدو ديوف الشاب إلى منصب رئاسة الوزارة.

٣٠ - جرى انقلاب على نظام موديبوكيتا في نوفمبر تشرني الثاني من عام ١٩٦٨ قاده الضابط موسى تراووري الذي استلم من ذلك الوقت رئاسة البلاد.

المكان لحكومة يقودها الجيش ويرأسها الجنرال سانغولي لاميزانا. والأحزاب السياسية فيها هي الـ (G.A.P) و الـ (L.M.N) والـ (P.R.A) والـ (U.D.V - R.D.A)[٣١].

واختارت النيجر كلمة «لا» في استفتاء عام ١٩٥٨ بقيادة رئيسها ديبوباركاي وحزبه «ساوابا». إلا أن كثيراً من مظاهر الضغط على الحريات ظهرت في هذه البلاد التي كانت الزعامة التقليدية مازالت قوية فيها، لدرجة أن سانغور ولامين غاي في مؤتمر صحفي عقداه في باريس في تشرن الثاني نوفمبر من عام ١٩٥٩ تكلما عن تدخلات للإدارة الاستعمارية في تلك البلاد.[٣٢] ثم تشكلت فيها حكومة برئاسة هاماني ديوري منذ عام ١٩٥٩ تمكنت من القضاء على عدة محاولات إرهابية وأعمال انقلابية عزيت كلها إلى حزب «ساوابا» الذي نفي زعيمه ديبوباكاري من البلاد.

أما داهومي التي يسكنها مليونان من السكان فهي بلاد غنية ذات بنىً اجتماعية مؤهلة ظهر أن إعادة تصنيفها بعد تمزق أفريقيا الغربية الفرنسية إلى مجموعة من الدول وظهور السياسية القومية الضيقة لبعضها، ظهر أن إعادة تصنيف هذه البنى الاجتماعية بات صعباً. لم تكن القاعدة الاقتصادية التي تعتمد أساساً على جني زيت البلح قاعدة صلبة. وقد أثرت على نهضتها تلك المنازعات الداخلية بين الأقطاب الثلاثة فيها التي هي الشمال وپورتونوڤو وكوتونو. وكان الشمال قد انتصر في البدء فأوصل إلى رئاسة البلاد هـ. ماغا الذي مالبث أن أجبر على الاستقالة في تشرين الأول أكتوبر ١٩٦٣.

---

٣١ - أضيفت إليها ثلاثة أحزاب أخرى في عام ١٩٧٠ هي: الـ P.R.N والـ U.N.R.V والـ P.T.V ونصب جـ.كانغو ويدراوغو رئيساً للوزراء عام ١٩٧١. وأصبح حزب الـ M.L.N (حركة التحرير الوطني) الذي لعب دوراً هاماً في حوادث عام ١٩٦٦ في موقع المعارضة، وكذلك المستقلون والـ P.R.A.

٣٢ - جـ.دوغي: نحو ولايات متحدة أفريقية.

واقتسمت السلطة ردحاً من الزمن بين س.م.أبيثي رئيس الجمهورية، وجوستان أوماديغبي رئيس مجلس الوزراء، ثم مالبثت أن انزلقت من بين أيديهما إلى الجيش ممثلاً بالضابط غال سوغلو. وبعد سلسلة من الانقلابات أعاد الجيش السلطة إلى المدنيين في شخص الدكتور ي.د.زينسو، ولكن هذا الدكتور مالبث أن أسقطه انقلاب عسكري في ١٠ كانو الأول ديسمبر ١٩٦٩. وبعد ذلك بقليل عادت السلطة إلى مجلس رئاسي مؤلف من ثلاثة أشخاص هم: هـ.ماغا، وجـ.أومادغبي، وس.م.أبيثي.[٣٣] إلا أن انقلاباً عسكرياً آخر أودى بهذا المجلس في تشرين الأول أكتوبر ١٩٧٢ بقيادة القومندان كيريلكو الذي اعتمد على نظام الحزب الواحد واستقلت جمهورية موريتانيا الإسلامية التي تضم سبعمائبة ألف من السكان في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٦٠ برئاسة مختار ولد دادا. وكانت مراكش دائماً تدعي أن هذه البلاد جزء منها. وهي، كحال السودان، ذات أكثرية بيضاء من المور في الشمال بينما سكانها سود في الجنوب. وهكذا كانت موريتانيا مؤهلة لأن تكون صلة الوصل بين المغرب التي ترتبط بها بروابط ثقافية وروحية، وبين بلاد السود التي يربطها بها ماض مشترك في التاريخ والعلاقات الاقتصادية الهامة.

٨ – في المناطق الواقعة تحت الوصاية

أ – توغو

كانت البلدان الواقعتان تحت الوصاية في أفريقيا الغربية هما توغو والكمرون اللذان وجدا نفسيهما منقسمين قسمين أحدهما بريطاني والآخر فرنسي. هذان البلدان تبعا على العموم التطور نفسه منذ نهاية الحرب. إلا أنهما كانا يملكان ورقة رابحة هي النشاطات

---

٣٣ – راجع .م غيلي: «مولد دولة سوداء». ر.بيشون و ر.دوران أوزياس. باريس ١٩٦٩.

التي كان يبذلها مجلس الوصاية التابع لمنظمة الأمم المتحدة. وكان هذا المجلس يستقبل مقدمي عرائض الاحتجاج من التوغوليين ومن بينهم المحامي أناني سانتوس الذي تمكن من أن يحمل المجلس على إرسال لجان للتحقيق المحلي.

ويرتبط تاريخ توغو بعد الحرب العالمية الثانية ارتباطاً وثيقاً بشخصية سيلفانوس أوليمپيو، الذي ولد عام ١٩٠٢ في لومي وأتم دراساته الأولى في ألمانيا. وفي عام ١٩١٩ غدت توغو تحت الانتداب. وعلى الرغم من أن سيلفانوس كان يعيش في القسم الفرنسي منها فإنه أتم دراسته في «مدرسة لندن للاقتصاد»، وعمل في إطار مؤسسة تجارية كبرى هي الشركة الأفريقية المتحدة (U.A.C) التي مالبث أن أصبح مديرها في توغو، وهو ترفيع لم يسمح له مثيل بالنسبة لأفريقي في ذلك العصر. وفي عام ١٩٤٨ أصبح رئيس الغرفة التجارية في توغو. وبما أنه كان نصيراً لوحدة شعب الإيڤهي الذي كان مشتتاً بين شطري توغو الموضوعة تحت الانتداب، فإنه انخرط في «لجنة الوحدة التوغولية» (C.U.T) التي كانت منظمة اجتماعية ثقافية تحولت بعد ذلك إلى حزب سياسي بقصد الدخول في انتخابات ١٩٤٦. وقد أدى نجاح الـ (C.U.T) في هذه الانتخابات لإيصال أوليمپيو إلى رئاسة «مجلس المستعمرة». وفي عام ١٩٤٧ قدم شكوى إلى محكمة منظمة الأمم المتحدة يدافع فيها عن قضية الوحدة التوغولية بكل حماسة ووضوح كان لهما أعظم التأثير. ولكن خاب أمله في استفتاء عام ١٩٤٧ الذي ألحق توغولاند البريطانية بغانا فشجع ذلك الإدارة الفرنسية على إسقاطه. وفي عام ١٩٥٥ وسعت صلاحيات مجلس المستعمرة وأنشئ فيها في الوقت نفسه مجلس حكومي. وهذه التجربة هي التي أوحت بقانون ديفيسر الأساسي. وفي عام ١٩٥٦ عندما أعلنت جمهورية توغو ذات الاستقلال الذاتي أصبح نيقولاس كرونيتسكي رئيس حزب التقدم

التوغولي (P.T.P) رئيساً لمجلس الوزراء. ولكن الـ (C.U.T) الساخطة طالبت بانتخابات خاضعة للمراقبة حسب الأصول قبل إعلان الاستقلال الذي كانت تطالب به الهتافات المنادية بالحرية. وجرت هذه الانتخابات بإشراف منظمة الأمم المتحدة وكانت نتيجتها ٣٣ مقعداً للـ (C.U.T) وثلاثة مقاعد فقط للـ (P.T.P) وعشرة «لاتحاد زعماء وسكان الشمال». وهكذا أصبح أوليمبيو رئيساً لمجلس الوزراء وأخذ يحث الخطا نحو الاستقلال الذي أعلن في نيسان إبريل ١٩٦٠. وقد حكم البلاد بدقة المحاسب وبقبضة من حديد. ولكن مشاكل حدودية ظهرت مع غانا، كما أن شباب الـ (C.U.T) لاموه على الروابط المتينة التي تربط البلاد بفرنسا. فقام أوليمبيو يشد قبضته وقرر أن يتقدم بلائحة متفاهمة للانتخابات التشريعية لعام ١٩٦١. ونجحت الـ (C.U.T) بحيث استولت على كل مقاعد المجلس وغدا أوليمبيو رئيساً للجمهورية مع سلطات في غاية الاتساع. ولكنه اغتيل بعد ذلك بعامين أثناء انقلاب عسكري (كانون الثاني يناير ١٩٦٣). واستعيض عنه بنيكولاس كرونيتسكي رئيساً للدولة، ثم بمياتشي الذي اضطر هو الآخر أن يستقيل بدوره في مطلع عام ١٩٦٧ تحت ضغط الجيش. وأصبح رئيس الدولة هو الجنرال ي.إياديما.

ب - الكمرون

أما الكمرون ذات الموقع الممتاز التي تقع على مفترق طرق أفريقية هامة والتي حبتها الطبيعة من نعائمها من الناحية الاقتصادية وبخاصة بعد انتشار الزراعات الواسعة على هضبة باميليكي الغنية، فكانت من الناحية السياسية مقسمة بين «الكتلة الديمقراطية الكمرونية» (B.D.C) التي أسسها الدكتور أوجولا الذي خدم مدة طويلة في البلاد، وبين «وحدة الشعوب الكمرونية» (U.P.C) التي هي شعبية محلية من الـ (R.D.A). ولم تلاق «الانتكاسة التكتيكية» التي اقترفها الـ (R.D.A) عام ١٩٥٠ استحساناً من

السكرتيسر العـام للـ (U.P.C) أوم نيـوبي. فـانسـحبت هذه الشـعبـة الكمرونيـة من الحزب وقـوت مراكزها والتـفت حـول نقطتين رئيـسـيـتين من برنامجها هما: الاستقـلال وإعادة توحيد الكمرون. ولكن فرنسا لم تكن تنوي أن تحل الحبل من رقبة الكمرون في هذا الوقت المبكر لكي لا يكون ذلك سابقة خطيرة بالنسبة للقضية الجزائرية أو تعجيلاً لمسيرة التحرر في بقـيـة أفـريقـيـا السـوداء. ولذلك قـامت في ياوندي عـام ١٩٥٥ وفي زمن المفـوض السـامي رولاند پري مظاهرة كـانت الـ (U.P.C) قد مانعت في قيامها، وحدث صدام بين المتظاهرين والشرطة التي فتحت النار على المشتركين في هذه المظاهرة. وعند ذلك أخذت الـ (U.P.C) طريق الشـدة ولجـأت إلى الأدغـال مـعلنة الثـورة عـلى المستـعمرين. وتعرضت ساناغا البحرية في بلاد باسًا إلى عمليات تخريب وإرهاب تركت أثرها في نفوس البروليتاريا المدنيين من سكان دوالا. ولم تتـقدم السلطة بأية عـروض لزعمـاء الـ (U.P.C)، بل على العكس من ذلك فإن القائد السياسي الذي أصبح رئيساً للوزراء في عـام ١٩٥٧ كـان أندري مـاري مبيدا المناهض للشيوعيـة والسـريع الانفعال. ويساعده أحد منتخبي الشمال أمادو أهيدجو الذي كان مثله أحد الأعضـاء المؤسـسين للـ (B.D.C) ثم قـائداً «للاتحاد الكمـروني» المتمركز في شمال البلاد والذي كان يتـعارض مع مبيدا بسـياسته اللينة. ولكن مبيدا مالبث أن فقد مكانته بسبب مواقفه المتطرفة تجاه الاتجاهات السياسية المختلفة من أمثال حركة الفلاحين المستقلين التي يقودها كيـماجـو، والعـمل الوطني الذي يرأسه سوپوپريزو. وعندمـا اقترب موعد المباحثات حول الكمرون في منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٥٨، حـرضت فـرنسـا علـى أن تشل دعـاية الـ (U.P.C) ومطالبهـا وذلك بأن تتبنى هي برنامج هذه الأخيرة طارحة موضوع استـقـلال الكمـرون ووحدتهـا. وكـان لابد لهـذا الهدف الثـاني أن ينصب على إلحاق الكمرون البريطاني عند الاستـفـتـاء الذي لم يعد بالإمكان أن

يتأخر بسبب إشراف نيجيريا على الاستقلال. وقد أدى تعيين رامادييي مفوضاً سامياً إلى الإسراع في هذا الاتجاه الذي استدعى إبعاد مبيدا عن الحكم والاعتماد على شخصية جديدة أكثر ليبرالية مكانه.(٣٤) ذلك أنه منذ أعلن المفوض السامي استقلال الكمرون ووحدة شطريه قام مبيدا يهاجمه ويتهمه بأنه كان وراء لعبة الـ (U.P.C). ولكن بقية المنظمات السياسية أخذت تبتعد عن مبيدا حتى اضطر إلى الاستقالة وعُين أهيدجو بدلاً عنه رئيساً للوزارة في شباط فبراير ١٩٥٨. واستمرت عمليات الضغط العسكرية على الـ (U.P.C) في بلاد باسًا وباميليكي. وقتل روبان أوم نيوبي في إحدى هذه العمليات. ونفي زعماء آخرون من أمثال واندي وفيليكس موميي إلى جنيف حيث لقوا حتفهم بعد ذلك بدس السم لهم. وكان الـ (U.P.C) تطالب بانتخابات عامة قبل إعلان الاستقلال، ولكنها كانت قد انقسمت إلى اتجاهات كثيرة توضح أمرها عندما عرضت حكومة أهيدجو الأمان على أولئك الذين يكفون عن الكفاح المسلح، فخرج مايي ماتيپ من الغابة وتابع نضاله على المستوى البرلماني. وبعد أن أعلن الاستقلال في الأول من كانون الثاني يناير عام ١٩٦٠ أصبح أهيدجو رئيساً للجمهورية. وبما أن القسم الجنوبي من الكمرون البريطانية القديمة كان قد اختار الانضمام إلى ياوندي فقد نشأت على الإثر جمهورية الكمرون الاتحادية، ولكن إصلاحاً دستورياً جرى في عام ١٩٧٢ جعل البلاد جمهورية واحدة على رأسها الحاج أمادو (أحمد) أهيدجو.

لقد اتبعت أفريقيا الاستوائية الفرنسية بعد الحرب تطوراً سياسياً متزامناً مع ماحدث في أفريقيا الغربية الفرنسية، ولكن مع غزارة في الدعاية ونقص في التنظيم السياسي. ويرجع ذلك جزئياً إلى نقص الكوادر الناجم ليس إلى حد كبير عن تأخر التعليم الابتدائي الذي كان أكثر تقدماً في البلاد الساحلية على الأقل، ولكن إلى

---

٣٤ - جورج شافار: الملف السري لزوال الاستعمار ص٢٩٥ ومايلي.

تخلف التعليم الثانوي وإلى ضعف سياسي بين الجماهير حوفظ عليه بكل اهتمام خلال فترة الاستعمار.

٩ - جمهورية أفريقيا الوسطى:
(أوبانغي - شاري) سابقاً

كان لهذه المستعمرة بعد الحرب قائد سياسي هو بارتلمي بوغاندا الذي أسس عام ١٩٤٦ «حركة التطور الاجتماعي لأفريقيا السوداء (M.E.S.A.N). وباعتباره نائباً لرئيس مجلس الحكومة فقد عرف بوضوح مواقفه من تحرير أفريقيا وجرأة تطلعاته إلى مستقبل بلاد أفريقيا الاستوائية والوسطى. وقد ذهب إلى حد إطلاق فكرة ولايات متحدة لأفريقيا اللاتينية تشمل أفريقيا الاستوائية الفرنسية والكونغو البلجيكي وأنغولا. ولكن في آذار مارس ١٩٥٩ قضى بوغاندا في حادث طائرة، وخلفه ابن عمه وذراعه الأيمن داڤيد داكو الخيار الفدرالي الذي كان يؤمن به ابن عمه وتمنى أن يتحقق بين المستعمرات الأربع القديمة فتصبح وحدة سياسية واحدة. ولكن المواقف المعارضة لفكرة الاتحاد التي كانت قائمة في الكونغو وبخاصة في الغابون البلد الساحلي الغني كانت واضحة كل الوضوح ولذلك فاوضت كل واحدة منها على حدة من أجل الحصول على الاستقلال. ومع ذلك فإن البلاد بقيت مرتبطة مع قريباتها الثلاث في اتحاد جمركي (U.D.E.A.C). ومالبث م.داڤيد داكو بعد ذلك أن سقط على أثر انقلاب عسكري قام به ابن عمه الكولونيل جـ.ب.بوكاسّا في عام ١٩٦٥ في ليلة عيد القديس سيلڤستر.

١٠ - الكونغو - برازاڤيل

في عام ١٩٤٦ كان «الحزب التقدمي الكونغولي» (P.P.C) الذي أسسه فيليكس تشيكايا والذي يعتمد أساساً على قبيلة ڤيلي، هو القوة السياسية المسيطرة. وقد انضم هذا الحزب إلى الـ (R.D.A)

عام ١٩٤٨، ولكنه مالبث أن استعاض عنها بالانتماء إلى «الاتحاد الديمقراطي للدفاع عن مصالح الأفريقيين» (U.D.D.I.A) الذي أنشاه في عام ١٩٥٦ القس فولبير يولو. وقد ترك كثير من القواد حزب الـ (P.P.C) وانضموا إلى الـ (U.D.D.I.A) الذي أصبح إحدى شعب الـ (R.D.A) وعارض بشدة «الحركة الاشتراكية الأفريقية» (M.S.A) التي أسسها جاك أوپنغول. وفي انتخابات ١٩٥٧ حصل كل من الحزبين على ٢١ مقعداً. ولكن انضمام بعض المستقلين سمح للـ (M.S.A) أن يتسلم السلطة خلال بضعة أشهر حتى تم تغييره في اتجاه للأصوات سمح للقس فولبير يولو أن يصبح الوزير الأول في البلاد. ولكن في عام ١٩٥٨ لم يعد حزب القس يملك الأكثرية وحده، ومع ذلك بقي بين لاري (قبيلة القس يولو) وبين قبيلة مبوشي وسقط من الطرفي مالايقل عن مائتين من القتلى. ولكن تفاهماً تم بين القائدين الرئيسيين قبل الاستقلال، فأصبح أوپنغول وزير دولة بينما ارتقى فولبير إلى منصب الحاكم الأعلى. وقد اعتمد على عناصر أوروبية من أقصى اليمين من بينهم جماعة من قدماء الفيشيين وأقام نظام حكم مستبد. وفي عام ١٩٦٠ ساند كازافوبو ضد لومومبا في أزمة الكونغو ولم يخف عطفه على مويز تشومبي. وفي كانون الأول ديسمبر من عام ١٩٦٠ اتحدت في بلاده نفسها اثنتا عشرة مستعمرة فرنسية قديمة لتشكل كونغو برازاڤيل. وفي آب أغسطس من عام ١٩٦٣ قامت ثورة شعبية أسقطت نظام القس يولو الذي أوقف وحددت إقامته ولكنه تمكن من الفرار في عام ١٩٦٥. وأصبح للنظام الجديد في برازاڤيل علاقات شبه حميمة مع الكتلة الشرقية. ولكن رئيس الجمهورية ماسامباديبا مالبث أن خلع على يد حكومة عسكرية. وأصبح يرأس «المجلس الوطني للثورة» ماريان نغوابي الذي ربط الكونغو، بالتعاون مع «حزب العمل الكونغولي»، (بالثورة البروليتارية العالمية الكبرى) في كانون الأول ديسمبر عام ١٩٦٩.

ومع ذلك فقد بقي الكونغو عضواً في الـ (U.D.E.A.C) (أي الاتحاد الجمركي).

١١ - الغـابون

في عام ١٩٤٦ أسس ليون مبا الحركة المشتركة الفرنسية الغابونية كشعبة محلية للـ (R.D.A)، ولكنها مالبثت أن أصبحت بعد ذلك «الكتلة الديمقراطية الغابونية» (B.D.G). إلا أن جان ميلير أوبام أسس في عام ١٩٤٨ «الاتحاد الغابوني الديمقراطي الاشتراكي» الذي انضوى تحت لواء المنادين باستقلال ماوراء البحار. وقد بقي هذا الحزب مقتصراً على عضوية مجموعة الفانغ الجنسية حتى قام بحملته التي تنادي بالاتحاد مع المناطق الأفريقية الأخرى. أما حزب الـ (B.D.G) فإنه على العكس من ذلك يعارض بلسان رئيسه ليون مبا في مؤتمر باماكو للـ (R.D.A) فكرة الاتحاد لأنه لا يريد أن تتقاسم الغابون ثرواتها من البترول والمانغنيز والألماس والأورانيوم والحديد والأخشاب مع المستعمرات الأفريقية الأخرى. وبعد الاستقلال الذي تم في عام ١٩٦٠ رفض «الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي الغابوني» (U.D.S.G) العروض التي قدمها ليون مبا لتشكيل حكومة ائتلافية. ولكنه مالبث أن وافق على هذا الحل في عام ١٩٦١ وأصبح أوبام وزيراً للعلاقات الخارجية، ومع ذلك انفجرت في عام ١٩٦٤ أزمة حادة وانتشرت الاضطرابات في ليبرفيل حتى اضطر ليون مبا إلى تقديم استقالته. ولكن تدخل المظليين الفرنسيين بعد ذلك بقليل أعاده إلى منصبه وأعاد إليه جميع سلطاته. وبعد موته في كانون الأول ديسمبر ١٩٦٧ خلفه أ.بونغو في عام ١٩٦٨.

وعلى الرغم من أن الغابون مشبعة بثرواتها المعدنية وبرؤوس أموالها الخاصة حتى التخمة، فإنها قليلة السكان وتنقصها الكوادر اللازمة لتطورها الاقتصادي.

١٢ - تشـــاد

في عـام ١٩٤٧ أنشـأ غـابرييـل ليـزيت، وهو أنتيلي الأصل، «حزب التـقدم التشـادي» (P.P.T) الذي كـان فـرعـاً من فـروع الـ (R.D.A). وكان هذا الحزب يعتمد بخاصة على المناطق الجنوبية من البلاد. وبعد انتخابات ١٩٥٧ أصبح ليزيت نائب رئيس مجلس الحكومة. وككل المستعمرات في أفريقيا الاستوائية الفرنسية (A.E.F) فإن تشاد اختارت بأكثرية ساحقة أن تدخل في الاتحاد الفرنسي - الأفريقي. ولكن المجموعات الإسلامية التي تقطن المناطق الشمالية من البلاد والتي تشكل ٥٥٪ من مجموع سكان البلاد لم تكن تخفي ريبتها في ليزيت. وقد اضطر هذا تحت ضغط الرأي العام أن يتخلى عن منصبه كوزير أول لأحد مساعديه التشاديين: فرانسوا تومبالباي، ولكنه بقي نائباً للوزير الأول وزعيـمـاً للحـزب. وفي عـام ١٩٦٠ تكتلت الحركات الإسلامية في «الحزب الوطني الأفريقي» (P.N.A) الذي أصبح يشكل خطراً كبيراً محتملاً على الحكومة. وفي محاولة للتقارب العام أقال تومبالباي ليزيت من جميع مناصبه الأمر الذي خلق أزمة في قلب الحزب. وفي كانون الأول ديسمبر ١٩٦٠ حصل الـ (P.PT) مع ذلك على أكثرية المقاعد في المجلس الوطني. ثم اندمج في عـــام ١٩٦١ مع الـ (P.N.A) ليتشكل منهما «الاتحاد التقدمي التشادي» (U.P.T). وبما أن تشاد بلد قاري، فإنها كانت متحمسة دائماً للأفكار الاتحادية، ولكنها بقيت مشغولة دائماً بالتوترات الداخلية مابين سكانها السود في الجنوب والأجناس البيض التي تسكن الشمال.

ولكن هذا النزاع مالبث أن تطور حتى أصبح مواجهة سياسية ثم صداماً عسكرياً منذ عام ١٩٦٨. وبهذا الصراع يرتهن مستقبل بلاد يختنق اقتصادها بكل مافي هذه الكلمة من معنى بموقعها القاري.

١٣ - جيبوتي، وجزر قُمُر:

كانت جيبوتي سابقاً تسمى بلادعفار وعيسى. ونالت استقلالها عام ١٩٧٧. أما أرخبيل جزر القمر الواقع بين أفريقيا ومدغشقر فقد نال استقلاله في تموز يوليه من عام ١٩٧٦.

جـ - في المستعمرات البلجيكية

١ - من الكونغو إلى زائير

أ - أصول الحركة الوطنية

إن تاريخ الكونغو البلجيكي بعد الحرب العالمية الثانية هو تاريخ تحرر بقيت البلاد تسعى إليه من أمد طويل. فهذه البلاد التي تبلغ مساحتها (٢٣٤٥٠٠٠)كم٢ (أي أكثر بثمانين مرة من مساحة بلجيكا)، تمتد على طرفي خط الاستواء في قلب القارة الأفريقية ذاته. وهي مدرج كبير يرتبط بحوض نهر كبير، وتشرف عليه مرتفعات شابا (كاتنغا) وكيفو وينفتح انفتاحاً ضعيفاً على المحيط الأطلسي بواسطة ثغرة طولية أنشأها نهر زائير (الكونغو) عبر جبال كريستال. فهي بلاد تحت رقابة قارية كان يمكنها أن تصبح بسهولة أغنى وأقوى دولة في كل القارات الأفريقية. والواقع أن السياسة الاستعمارية البلجيكية كانت قد جعلت منها من بعض النواحي مستعمرة أكثر تقدماً من غيرها. فالكونغو كانت تعتبر إلى حد ما ممتلكات عائلية يستطيع الأوروبيون في القطاعات الصحية منها أن يستقروا ويتكاثروا. وفي عام ١٩٦٠ كان يعيش فيها عدد لا يستهان به من البلجيكيين. وقد عرفت البلاد من الناحية الاقتصادية نهضة صناعية ليس لها مثيل في أفريقيا بفضل العمل الجاد للمؤسسات المالية التي أقامت في هذه الإقطاعة البلجيكية تروستات عالمية من أمثال: أونيليفير في المناطق الغابية وفي كيفو، والفورمينيير في كاسّاي، والشركة البلجيكية العامة في الكونغو

الأدنى، وبخاصة اتحاد كاتنغا العليا للتعدين في ذلك الرصيف العملاق الذي يغص بالمعادن الثمينة والذي يمتد على كل من روديسيا الشمالية (زامبيا) وعلى الكونغو على السواء. وكان يعمل في الصناعة ٣٧٪ من العمال المأجورين في البلاد. كما كانت الكونغو يومذاك المنتج الرئيسي للأورانيوم. وقدمت في عام ١٩٥٨ ٦٣٪ من الكوبالت العالمي، و٧٥٪ من الألماس الصناعي، و٨,٣٪ من النحاس، و٤,٣٪ من الزنك. ولكن هذه الأرقام يجب ألا تخدع أحداً، فالأمر الرئيسي هو أن هذا الاقتصاد كان قائماً على استغلال هذه الطبقة العاملة من المجتمع بحيث تقدم المواد الخام أو التي أدخلت عليها تعديلات بسيطة أو نظفت من الشوائب في مكثفات كولويزي أو كيپوشي. ولم يكن ثمة سلم تصاعدي كامل للانتاج أو تكامل مركزي ذاتي في القطاعات الاقتصادية.

وكانت الغالبية العظمى من الفلاحين الأفريقيين تعيش عيشة البؤس على زراعات غذائية قديمة العهد. ولذلك بدا أن ثمة تمركزاً شديداً في البنية الاقتصادية للبلاد. فلجنة كاتنغا الخاصة (الشركة العامة U.M.H.K) كانت تؤمن وحدها أكثر من نصف صادرات الكونغو. ومهما يكن من أمر فإن الكونغو، بعد الفوائد التي تذهب لبلجيكا وللتروستات العالمية، كانت تفيد من مصادر الثروة هذه في ترميم ميزانيتها. واعترافاً من بلجيكا بالمجهود الحربي الكونغولي أنشئ صندوق للرخاء الوطني من أجل تحسين المصحات ورفع مستوى التعليم وتأمين العمل لعددمن الفلاحين الوطنيين دون أن يقدم لهم أي سند للتملك. ولكن هذه النهضة الاجتماعية – الاقتصادية التي لا يستهان بها لم يكن لها أي رد فعل سياسي. وقد أصر البلجيكيون ألا يطبقوا على الكونغوليين التعريف الشهير الذي قدمه الفيلسوف القديم من أن «الإنسان حيوان سياسي». فالأسلوب «الأبوي» البلجيكي كان جديراً حقاً باسمه، ذلك لأنه كان يحمل على كاهله

المواطن الكونغولي الذي يجب أن تبقى ثقافته محصورة في بيئته الكونغولية الدفينة في معزل عن أية عدوى تأتيها من الخارج، ودون أن يحدد لهذا الكونغولي متى يبلغ سن الرشد. وقد حدث ذلك في الوقت الذي كان فيه الكونغو يقع عند ملتقى قوتين كبيرتين للتطور إحداهما داخلية والثانية خارجية لا يمكن السيطرة عليهما. وقد خلق قيام المدن المستمر نتيجة لقيام التصنيع صعوبات في السيطرة على شعب يقوى ويتكاثر. ومنذ عام ١٩٢٠ قسمت المناطق الريفية إلى قطاعات نظمت بشكل اعتباطي دون أن تأخذ بعين الاعتبار التوزيع القبلي وإنما التوازي والتناسق في المساحة. وجعل على رأس كل منها رئيس أفريقي ينال مرتبه من الدولة. وإذا كان يعيش في عام ١٩٣٨ أحد عشر ألفاً من أصل اثني عشر في المناطق الريفية، فإن هذه النسبة اقتصرت في عام ١٩٥٣ على تسعة من أصل اثني عشر، وفي عام ١٩٦٠ على سبعة. وهكذا أصبح ٤٠٪ من الكونغوليين من سكان المدن الذين تجمعوا في مراكز أصبحت فيما بعد مدناً وطنية.

في هذه المدن نشأت النوادي المتطورة وحلقات الدراسة فجمعيات الطلاب القدماء (A.D.A.P.E.S) التي كانت تختلف عن جماهير السكان بنمط حياتها الأوروبي. وكانت هذه التجمعات وسيلة لشرب كأس، أو للحديث بعد ساعات العمل، أو للعب الورق، أو لتنظيم حفلات الرقص، ولكنها خلقت وهماً بين المواطنين أيضاً بأنها صورة من صور التقدم الحضاري. وقد تطورت تطوراً كبيراً بعد الحرب العالمية الثانية، ففي عام ١٩٤٦ أنشأ الموظفون والمستخدمون «تجمع الملاك الوطني الكونغولي» (A.P.I.C) - والمقصود بالملاك هنا مجموعة الموظفين والمستخدمين الكونغوليين تمييزاً لهم عن الأجانب - في الوقت الذي أنشأت فيه البعثات التبشيرية المسيحية تجمعاتها الخاصة بها. ولكن البطالة تفشت في هذه المجموعة التي لم تكن تربطها الروابط العشائرية والتي كانت أكثر يقظة من غيرها لأنها

كانت تعيش يومياً في احتكاك مع الاستعمار. وهكذا فإن الأسلوب البلجيكي الذي كان يعتمد في الوقت نفسه على امتصاص وتمثل بطيء للكونغوليين، وعلى التمييز بين الأجناس، وقع في كثير من التناقضات، فقد كان يجمع في آن واحد وإلى حد ما عن الأسلوب الانكليزي والفرنسي، الذي لم يكن، بطابعه الهجين، يستبقي بوجه خاص سوى النقائص.

وكان الانفصال في السكن ضمن المدن واضحاً وبيناً بين البيض والسود باستثناء «المسجلين» من هؤلاء. وكان الأفريقيون يتمتعون منذ عام ١٨٩٢ نظرياً بحق «التسجيل» خلال ثلاث سنوات طوال رفعت بعدها دعوى تقرر على أثرها وضع هذا الحق موضع التنفيذ. وكانت الغاية من هذه العملية هي إفراغ شحنة الغضب من نفوس «المتطورين»، الذين كانوا يعيشون بشكل ما نمط الحياة الأوروبية دون أن يكون لهم حقوق الأوروبيين. وهكذا أصبح كل أفريقي يظهر أنه يعيش حياة «متطورة» ويبدي استعداده للإفادة من القوانين البلجيكية والقيام بالواجبات التي تفرضها عليها، يتلقى «هوية» (بطاقة تحقيق الشخصية» ويتمتع بالمساواة الجنسية بما فيها حق الركوب في وسائل المواصلات العامة. ولكن عدد الذين حصلوا على «حق التسجيل» بين الكونغوليين كان أقل من الذين حصلوا على حق المواطنة الفرنسية من الأفريقيين في أفريقيا الغربية الفرنسية. وكان أحد الشروط لمنح حق التسجيل هذا هو أن يقطع الكونغولي قطعاً باتاً صلته بالعادات الأفريقية. على أن «البيض الصغار» في الكونغو البلجيكي (أي سكانه من البيض) كانوا يعارضون تطبيق هذا النظام ويظهرون عملياً في سلوكهم مع «المسجلين» أن بطاقتهم ليست جوازاً صالحاً لدخولهم في مملكة البيض.

أما التعليم فكان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمزاج البلجيكي البطيء الثقيل. ففي عام ١٩٥٠ كان ٥٠٪ من الأولاد الذين في سن الدراسة

يترددون على مدارس ابتدائية كان التعليم فيها مقتصراً على اللغات الأفريقية. وهذه النسبة أعلى نسبة في أفريقيا كلها. ولم تنشأ إلا اعتباراً من عام ١٩٤٨ مرحلة ابتدائية عليا وثانوية وعلى نطاق ضيق للأفريقيين من أجل تخريج موظفين عامين وعمال أنصاف اختصاصيين. وكان للبعثات التبشيرية وبخاصة الكاثوليكية منها اليد العليا على النظام لمدرسي.ولكن الشركات الاحتكارية الكبرى ساهمت أيضاً في إنشاء المدارس لعائلات عمالها وغيرهم من سكان المدن. وأمام الحاجة الملحة لوجود كوادر أكثر تأهيلاً وتحت ضغط التطور الذي كان يفرض نفسه، أنشأت الكنيسة الكاثوليكية جامعة لوڤانيون في ليوپولدڤيل عام ١٩٥٥. ولكن لم يكن يحق لأي طالب في الواقع أن يتابع دراسته خارج الكونغو، فالتطور يجب أن يتم ضمن إناء مغلق، وعلى نسق تقدره وتسيطر عليه بلجيكا (الأب). ولم يكن ثمة أي تمثيل ولا مناقشات سياسية. ولذلك لم تكن المعارضة تستطيع أن تعبر عن نفسها إلا عن طريق الحركات الدينية التي كانت تعد بمجيء عالم أفضل تتحق العدالة فيه للسود، كحركة الكيبانغية، وحركة شهود يهوه المسماة كيتاوالا. فهذه الأخيرة كانت تبشر بعالم يصبح فيه الشعب الأسود شعباً أبيض، وعندما تحدث كارثة أرضية تقضي على هذا الكوكب. وبانتظار ذلك يجب أن يقطع الأسود علاقته نهائياً مع البيض. كان هذا هو الحلم، أما الحقيقة فلم تتأخر عن اتباع هذا الحلم. ذلك أنه في هذا الإنبيق الهائل الذي يتشكل منه حوض الكونغو، كانت كل العناصر تتجمع لحدوث انفجار سياسي. ولم يكن يلزم إلا المفجر. وقد أتى هذا من الخارج أساساً فأحدث ردة فعل أخذت تتحفز شيئاً فشيئاً ولكن بسرعة. ففي عام ١٩٥٥ زار الملك بودوان الكونغو وألقى في ليوپولدڤيل خطاباً كشف عن نياته الامتصاصية (أي امتصاص الكونغو وإذابتها في الشخصية البلجيكية). إلا أن الپروفسور ڤان بيلزن من جامعة أنڤرس قدم في

العام نفسه خطة تنفذ خلال ثلاثين سنة وتهدف إلى تحرير الكونغو سياسياً خلال تلك الفترة. وألح على تشكيل الكوادر اللازمة لذلك واقترح أن يكون النظام فيها اتحادياً. هذه الرؤيا المنفتحة التي أطل بها انسان بلجيكي مثقف وغير مسؤول سياسياً وإن كان يتمتع بشهرة عالمية، كان لابد لها من أن تحدث هزة في الأوساط الكونغولية المتطورة. ففي تموز من عام ١٩٥٦ أصدرت عصبة «الضمير الأفريقي» التي أسسها الأسقف جوزيف مالوا ونفخ فيها الحياة جوزيف إيليو، أصدرت منشوراً طالبت فيه بإلغاء التمييز العنصري والاعتراف بالشخصية الأفريقية وحقها في التعبير عن نفسها ثقافياً وسياسياً. ولكن الحركة لم تشر إلى الوسائل العملية لتأكيد هذه الشخصية. ولذلك فإن «تجمع الكونغو الأدنى» (الآباكو) الذي كان يرأسه جوزيف كازاڤوبو انتقد الصفة المثالية لهذا المنشور وطالب بالتحرر السياسي ضمن إطار فيدرالي على أن يبدأ ذلك بإنشاء الأحزاب السياسية الكونغولية.

ب - من الملحمة إلى الشهادة: پاتريس لومومبا

في عام ١٩٥٧ تم استقلال غانا كما طبق القانون الأساسي الفرنسي على أراضي فرنسا ماوراء البحار (T.O.M). وفي ذلك الوقت أجرت بلجيكا أول انتخاب شعبي في المراكز الرئيسية من الكونغو ورواندا - بوروندي بهدف انشاء بلديات أوروبية وأفريقية يكون رئيسها معيناً من قبل الحاكم. وهكذا أصبح جوزيف كازاڤوبو رئيس بلدية ليوپولدڤيل. ولكن هذه التجربة الأولى للديمقراطية لم يكن من نتائجها إلا اذكاء الجوع لدى الكونغوليين. وكان عام ١٩٥٨ غنياً بالأحداث المتسارعة. ففي معرض بروكسل الدولي تمكن الكونغوليون في صالات جناح استقبال الأفريقيين أن يتعارفوا فيما

بينهم وأن يحتكوا في الوقت نفسه مع بقية العالم وبخاصة مع الأفريقيين الآخرين.(٣٥) فأدى ذلك إلى حدوث تحول في تفكير الكثيرن منهم، فبدت لهم حالة الصغار التي يعيشون فيها وتأكدت فيما بينهم إرادة العمل. وماأرادت بلجيكا أن تبديه كتشويغ لعملها الاستعماري كان يساهم في التعجيل بنهايتها. وفي عام ١٩٥٨ أيضاً توقف ديغول في برازاڤيل وتردد صدى خطابه الذي منح فيه هذه المدينة الاستقلال عبر نهر الكونغو ليدوي في أحياء ليوپولڤيل الوطنية. فاجتمع قواد الكونغو السياسيون حالاً ليوقعوا عريضة قدمت إلى وزير الكونغو يطالبون فيها بوضع خطة على مراحل لإيصال الكونغو إلى الاستقلال. كما أنه تم في عام ١٩٥٨ أخيراً عقد مؤتمر الجامعة الأفريقية للشعوب في آكرا، وكان يمثل الكونغو فيه قادة «الحركة الوطنية الكونغولية» (M.N.C) وعلى رأسهم پاتريس لومومبا الذي قدر لمؤلف هذا الكتاب أن يجتمع به. وهذا الأخير (لومومبا) ينتمي إلى شمال شرق منطقة كاسّاي. وبعد أن أنهى دراسته الابتدائية أصبح وكيلاً للـ (P.T.T) في ستانليڤيل، ومالبث أن أصبح مولعاً بالأفكار التحررية. وقد دافع في مقالاته التي نشرها في الصحف المحلية بحرارة عن المساواة العنصرية مع البلجيكيين. كما طالب بإزالة الحواجز بين الأجناس في الكونغو. وفي مؤتمر أكرا، حيث وجد لومومبا نفسه فجأة أمام التيارات الملتهبة للحركة الوطنية الأفريقية، استطاع أن يتحمل مسؤوليته ونادى في قاعة الاجتماع: «فلتسقط الإمپريالية، فليسقط الاستعمار، فلتسقط العنصرية والقبلية، ولتعش الأمة الكونغولية، ولتعش أفريقيا المستقلة!». وبقيت هذه الشعارات منذ ذلك الوقت البرنامج الرئيسي في سياسة لومومبا الذي أخذ، منذ أن عاد إلى الكونغو، يطالب

---

٣٥ - لمس مؤلف هذا الكتاب خلال مناقشاته الكثيرة مع الكونغوليين شوقهم للاطلاع على التطور السياسي لبقية المناطق الأفريقية.

بالاستقلال الفوري. وحدث أن انفجرت فتنة في ليوپولدڤيل بمناسبة اجتماع للأباكو أطلقت الشرطة فيها النار. وصدر بلاغ رسمي قدر عدد القتلى بتسعة وأربعين من الأفريقيين مع مائة وستة عشر جريحاً جروحهم خطرة من بينهم خمسة عشر من الأوروپيين. فاضطر الملك بودوان على الأثر في خطاب له ألقاه في ١٣ كانون الثاني يناير ١٩٥٩ أن يعلن استقلال البلاد متأثراً في ذلك بالتيار السياسي العالمي. ووعد بأن يدعو إلى الاجتماع برلماناً كونغولياً ينتخب بالتصويت غير المباشر في عام ١٩٦٠، كما أعلن الوحدة العنصرية للبلاد.

وبعد عام من ذلك تمت الدعوة إلى مائدة مستديرة بلجيكية – كونغولية تعقد في بروكسل، ودعي إليها كل القادة السياسيين الكونغوليين، أما لومومبا الذي كان قد اعتقل بعد اضطرابات تشرين الأول أكتوبر في ستانليڤيل، فقد تمكن أن يساهم في هذا المؤتمر بعد إلحاح عدد كبير من المندوبين. وكان الموضوعان الرئيسيان اللذان طرحا على بساط البحث هما موعد إنهاء الاستعمار ودستور دولة الكونغو المستقلة. وقد وافق البلجيكيون على التعجيل في الموضوع الأول بواسطة تصويت مباشر، وحدد موعد الاستقلال في ٣٠ حزيران يونيو ١٩٦٠. أما عن الوضع الدستوري فقد طرح رأيان، الأول رأي الاتحاديين من أمثال كازاڤوبو الذي دعا إلى قيام دولة إقليمية قوية تعترف بسلطة اتحادية معتدلة. وفي مقابل هؤلاء «الجيروندين» الكونغوليين قام پاتريس لومومبا يدافع عن النظرية «الجبلية» التي تدعو إلى إقامة دولة موحدة. وقد انتصرت وجهات نظره من ناحية المبدأ، وصدر قرار على أثر المائدة المستديرة بقيام جمهورية الكونغو البرلمانية بحكومة مركزية قوية وست حكومات إقليمية. كما صدر قانون أساسي اعتبر في بادئ الأمر تدبيراً مؤقتاً ريثما يطرح الدستور على التصويت. وبموجب هذا القانون نظمت العلاقات بين السلطات

المختلفة. إلا أننا يجب أن نشير بهذه المناسبة إلى بعض التفاصيل الهامة. وإحداها أن المصرف المركزي للكونغو بقي تحت إشراف بلجيكا، كما أن الذين كانوا يملكون تأهيلاً جامعياً من الكونغوليين يومذاك لم يكونوا يتجاوزون خمسة عشر شخصاً.

وقد أكدت انتخابات أيار مايو ١٩٦٠ رجحان الكفة الوطنية لـ (M.N.C) وأصبح لومومبا رئيساً للحكومة التي شارك فيها سونيدي (بالوباكا)، وإيليو (بانغالا)، وكازافوبو الذي انتخب رئيساً للجمهورية. كل هؤلاء الرجال الذين كان لبعضهم ميزات شخصية عالية، لم يكن لهم من الكفاءة الإدارية إلا تجربتهم عندما كانوا زعماء لتجمعات شعبية، وعلى الأكثر كان لبعضهم تجربة حكام محليين لم يكونوا يتمتعون بأكثر من مسؤوليات ضيقة. والأنكى من ذلك أن التماسك فيما بينهم كان مزعزعاً. وبقيت القوى المعارضة الانفصالية المتمثلة في تشومبي (كاتنغا) و آ.كالونجي (كاسّاي) بقيت قوية جداً. وقد أثارت الاحتفالات الرائعة التي جرت يوم الثلاثين من حزيران يونيه ١٩٦٠ بمناسبة الاستقلال بما ظهر فيها للكونغو من قوة مالية وتماسك في البنية التحتية للمجتمع الكونغولي في نظر المندوبين الأفريقيين العديدين الذين شاركوا في هذه المناسبة، أثارت للوهلة الأولى نوعاً من الإعجاب. وألقى لومومبا أمام الملك بودوان خطاباً حماسياً اعترف فيه بجميل الحاضر، ولكنه قذف في وجه الملك، كارتداد موجة تاريخية عارمة كل الإهانات التي عرفتها الكونغو في ماضيها المر. وبعد عدة أيام من الاستقلال حدثت انتفاضة بين الجماهير التي كانت تفعل فيها التيارات المتطرفة. وأثار ماارتكبته من أعمال العنف بين السكان البيض ذعراً أذكى أواره ترفيع عددمن الأفريقيين إلى مراكز القيادات العسكرية العليا. وفي بضعة أسابيع أفرغت البلاد من كوادرها البلجيكية التي كانت الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها في ظروف البلاد الجديدة فشلت

الحياة فيها. وفي الوقت نفسه هبط فيها أعداد من المظليين البلجيكيين ليشرفوا على المدن الرئيسية. وبينما طلب لومومبا وكازافوبو مساعدة منظمة الأمم المتحدة (O.N.U)، فإن تشومبي الذي كان يعتمد بقوة على مساندة المستعمرين القوية في كاتنغا من جهة، ومن جهة أخرى على الزعامات التقليدية في البلاد بفضل وزير داخليته غودفروا مونونغو، مالبث أن أعلن استقلال كاتنغا في الحادي عشر من تموز يوليه، حارماً بذلك الكونغو من مواردها الرئيسية، إضافة إلى أن إقليم كاسّاي الغني مالبث هو الآخر أن اتبع الطريق نفسه على يد ملكه كالونجي.

ومن أجل السيطرة على هذه الاضطرابات اضطر لومومبا أن يستمع إلى نصائح متعددة متضاربة أتته من منظمة الأمم المتحدة (O.N.U) ومن الـ (O.N.U.C) ومن الحكومات الأفريقية والحكومة السوفياتية والأمريكية والبلجيكية؛ إضافة إلى أصحاب المصالح الاقتصادية الخاصة. وكانت كلها تصدر أصواتاً متنافرة الجرس، ولكن يسيطر عليها كلها صوت ذو طابع حاد لوطنيٍ لا يلين هو صوت لومومبا الذي كان يحكم كونغوه بخطبه المثيرة للحماسة غير متردد في أن يلعب بورقة البلاد الشرقية إذا اقتضت ذلك الظروف. وكان ذلك سبباً في تصاعد البغضاء في نفوس الغربيين. وبعد أن خلع لومومبا وكازافوبو كل منهما الآخر من منصبه قامت زمرة من الضباط وعهدت بالسلطة إلى الكولونيل جوزيف موبوتو الذي ألقى القبض على الزعماء السياسيين وشكل حكومة من الفنيين سماها «كلية المفوضين السامين» كانت مؤلفة من ذلك العدد القليل من الشباب الجامعيين الكونغوليين الذين وقعوا بين يديه يومذاك. ولكن الإقليم الشرقي (ستانليفيل) الذي كان يسيطر عليه جيزينغا أعلن ولاءه بشدة للومومبا. وأخذت القوى المسلحة لكل من كاتنغا وكاسّاي وكيفو وكويلو ومقاطعات أخرى يمزق بعضها بعضاً في فوضى دموية

تدخل فيها الجيش الوطني الكونغولي (A.N.C) والقبعات الزرق التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (O.N.U) التي لم تنج هي نفسها من التنازع الداخلي. وفي خلال ذلك كان لومومبا يحاول أن يصل إلى ستانليفيل. ولكنه وقع في أسر سلطات ليوپولدڤيل مع اثنين من رفاقه فسلمته هذه إلى سلطات كاتنغا حيث قتل هناك بعد قليل. وقد أثار هذا الاغتيال الذي حدث في كانون الثاني يناير من عام ١٩٦١ استنكاراً عاماً في جميع أنحاء العالم. واعترفت بعض البلاد على الأثر بجيزينغا زعيماً شرعياً وحيداً للكونغو. ولكن الكونغو لم تكن قد خرجت بعد من محنها. وجرت مفاوضات بين ليوپولدڤيل ومنظمة الأمم المتحدة من جهة، وبين كاتنغا من جهة أخرى لتوجيه البلاد إلى حل اتحادي، ولكنها لم تعط أية نتيجة. وعندما ذهب همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة للتفاوض مع تشومبي فقد حياته في حادث طائرة عند حدود روديسيا الشمالية. ثم تشكلت حكومة أصبح جيزينغا نائباً للرئيس سيريل آدولا ولكنها لم تنجح إلا بوضع حد للفوضى. ثم مالبث أن ألقي القبض على جيزينغا في كانون الثاني يناير ١٩٦٢ ولم يعد أحد يعرف لشرقي البلاد رأساً من عقب. وفي كانون الثاني يناير ١٩٦٣ قامت منظمة الأمم المتحدة بتدخل عسكري فاستولت على إليزابيتڤيل ووضعت حداً لانفصال كاتنغا.

وفي عام ١٩٦٤ وقع خيار كازاڤوبو على موسى تشومبي ليكون وزيراً أول للبلاد. وسمح عون أمريكي - بلجيكي بالتقليل من الخطر العسكري الذي خلقه التمرد. ولكن الانفجار مالبث أن وقع بين هذين الزعيمين وأقيل تشومبي من مناصبه في عام ١٩٦٥. وبما أن انتخابات الرئاسة كانت وشيكة الوقوع، ومن أجل تلافي الاصطدام الجاد بين الزعيمين، تدخل الجيش ونصب جوزيف موبوتو رئيساً للجمهورية. ويجب أن نشير على كل إلى أنه خلال هذه الحقبة كلها بقي انتاج المعادن من الناحية العملية على حاله رغم الانخفاض

الملحوظ في استثمار رؤوس الأموال. وعلى العكس من ذلك فإن النقد الكونغولي عانى من انخافض كبير بسبب التضخم المالي الناجم عن قلة السلع الجاهزة والتهريب الواسع للأحجار الثمينة والتجارة غير المشروعة بالقطع الأجنبي وبسبب العجز الدائم في ميزانية الدولة.

ج - *زائــيــر*

بعد إخضاع جيوب المقاومة المسلحة (المولبليون في الكونغو الأدنى، وسيمبا كيزانغاني، والسومياليون، ومرتزقة ودرك كاتنغا) أقيم نظام دستوري في البلاد في عام ١٩٧٠ مع حزب سياسي وحيد هو «الحركة الشعبية للثورة» (M.P.R) كان زعيمه الجنرال موبوتوسيزر سيكو. وأجري إصلاح نقدي أعاد لزائير متانة نقدية في عملتها. فكيف تستثمر ثرواتها الضخمة دون أن تفقد السيطرة عليها؟. تلك هي المشكلة التي تواجهها الكونغو التي أصبحت اليوم تسمى زائير.

٢ - رواندا وبوروندي

كانت هذه الأراضي تخضع للوصاية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الكونغولي وتشكو من كثافة السكان (١٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع). كما أنها كانت تتمتع بنوع من نظام حكم غيرمباشر تحت سلطة شبه إقطاعية لاثنين من الموامي (الملوك). ولكن منذ عام ١٩٥٦ بادر البلجيكيون بتنظيم انتخابات فيها لمجالس استشارية. وكان إدخال مبدأ الديمقراطية إليها كفيلاً بأن يزعزع الأسس التي يقوم عليها مجتمعها الذي بقي حتى ذلك الوقت من مخلفات العصور الوسطى. وقد دخل التوتسي، وهم الطبقة الأرستقراطية القديمة المسيطرة، والهوتو، الذي يشكلون ٨٠٪ من السكان والذين بقوا حتى ذلك الوقت مجرد قرويين بسطاء، دخلوا فيما بينهم في نزاع شديد، وخاصة في رواندا حيث أوصل في عام ١٩٥٩ موت الموامي المفاجئ إلى الحكم كيجيري الخامس الذي لم

يكن ينظر إليه الهوتو بعين الرضى. وتبع ذلك اضطرابات أدت إلى مذابح في التوتسي الذين هاجرت جماعات كبيرة منهم إلى أوغاندا. ولم ينجح تدخل القوات البلجيكية في تهدئة روح الانتقام لدى الهوتو. وفي عام ١٩٦٠ أشرفت بعثة من منظمة الأمم المتحدة على انتخابات عامة أوصلت البلاد إلى الاستقلال الذي أعلن في الأول من تموز يوليو ١٩٦٢. وقد حصلت كل من البلدين على استقلالها في معزل عن الأخرى بالرغم من النصائح المتكررة التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة لمصلحة الوحدة. وقد اضطر الموامي كيجيري في رواندا (وعاصمتها كيجالي) أن يفر من البلاد قبل إعلان الاستقلال، وعين بدلاً عنه موامي آخر أكثر تحرراً وأعلن النظام الجمهوري وأصبح كايبياندا رئيس حزب «الپارميهوتو» رئيساً للحكومة.

أما بوروندي فقد أعلن فيها نظام ملكي دستوري. وكان الموامي فيها مدعوماً فيها من حزب أوپرونا القومي التقدمي الذي يرأسه ابنه الأمير لويس رواغازور الذي مالبث أن اغتيل في عام ١٩٦١. ثم أصبحت بوروندي قاعدة لجوء للمتمردين الكونغوليين مما أدى إلى قيام توتر سياسي بينها وبين الكونغو. كما تعرضت بوروندي (وعاصمتها بوجومبورا) حتى عام ١٩٦٥ لأوقات عصيبة من الاضطرابات الدامية أدت في تشرين الثاني نوفمبر من عام ١٩٦٦ إلى انقلاب عسكري. وعين الكابتن م.ميكومبيرو وزيراً أول من قبل ش.نديزايي الأمير الوريث الذي كان قدعزل أباه عن العرش، ولكن قائد الانقلاب مالبث أن أبعد الأمير وأعلن الجمهورية وتسنم منصب رئاستها. إلا أن الاضطرابات عادت فهزت البلاد مرة أخرى في عام ١٩٧٢.

ومما فاقم الصعوبات في كل من رواندا وبوروندي كثافة السكان والفقر في الكوادر التي أجبر عدد كبير منها على مغادرة البلاد.

د – بلدان أفريقيا الشرقية البريطانية

١ – من تنجانيقا إلى تنزانيا

في هذه البلاد، كانت السياسية البريطانية أقل تحرراً بشكل واضح مما كان الأمر في أفريقيا الغربية. فهنا كانت تنجانيقا، الأرض الخاضعة للوصاية، هي السباقة في ميدان التحرر. أما في البلاد الأخرى، من أوغندا إلى روديسيا الجنوبية، فإن المسيرة نحو الاستقلال كانت أكثر صعوبة بسبب النسبة المئوية المتزايدة للسكان البيض والأهمية المتزايدة للمصالح الاقتصادية وبخاصة الأنكلورسكسونية. وكان البريطانيون قد فكروا بإقامة اتحاد يضم تنجانيقا وكينيا وأوغندا. وفي عام ١٩٤٨ ألح «المكتب الاستعماري» من جديد على تحقيق هذا المشروع، فشكلت «مفوضية عليا لأفريقيا الشرقية» مؤلفة من ثلاثة حكام، كما أنشئ مجلس مركزي مؤلف من ممثلين عن البلدان الثلاثة له صلاحية النظر في موضوع البنية التحتية للبلاد (من مرافئ وطرق ومواصلات سلكية) وفي مسائلها المالية. وكانت المملكة المتحدة تؤمن بقدرتها على إعطاء هذه المجموعة كياناً دستورياً وأن تنظم فيها «حكماً ذاتياً» ضمن هذا الإطار الموسع. ولكن المصالح السياسية والاقتصادية تضاربت فيها، فبوغوندا المتفوقة في أوغندا كانت تخشى أن يطرح نظامها الملكي ثانية على بساط البحث في هذه المجموعة المتنافرة. والأهم من ذلك أن المزارعين البيض في أراضي أوغندا وكينيا العليا لم يكونوا يتوقعون أن يحفظ لهم رخاؤهم الذي يتمتعون به في حال قيام أوغندا الواسعة الفقيرة التي يعني اسمها في أصول اللغة «الأرض أو المدينة القاحلة». وقد حاولت لجنة ملكية أتت إلى البلاد وأقامت فيها خلال عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٥ أن تتغلب على هذه العقبات ولكن مساعيها لم يكتب لها النجاح.

وهكذا فإن مسيرة الاستقلال هنا، كما هي في أفريقيا الغربية الفرنسية، وكما هي في أفريقيا الاستوائية الفرنسية، وكما هي في رواندا بوروندي، انتهت إلى عدم التوافق في المصالح الاقتصادية والسياسية. فهل من أجل مساعدة البلد الأقل حظاً بين هذه البلدان الثلاثة وضعت بريطانيا مخططاً جريئاً للتطور الزراعي؟. الواقع أنه في عام ١٩٤٦ طرح التجمع البريطاني لتغذية ماوراء البحار مشروعاً لزراعة فستق العبيد (الفول السوداني) في الجنوب الشرقي من تنجانيقا. فكسبت بذلك (٤٠٠) ألف كيلومتر مربع من الأراضي واستثمرت (٣٥) مليوناً من الليرات لبناء مرفأ أوتوارا الاصطناعي وإشادة خط حديدي بطول (٢٤٠) كم. ونقلت كمية كبيرة من المواد الثقيلة الصالحة فوراً للاستعمال من أجل البناء واستصلاح الأراضي والحراثة. وقد توقعوا محصولاً يصل إلى حدود الستة ملايين طن في العام، ولكن الأراضي التي اختيرت لم تكن الأفضل، وأتى العجز في كمية الأمطار واليد العاملة على ماتبقى. وعندما وضعوا في عام ١٩٥١ حداً لتجربتهم كان ماحصلوا عليه من فستق العبيد في ذلك العام لم يكن يتجاوز تسعة آلاف طن، وعند ذلك قسمت الأراضي إلى مزارع صغيرة واتجهت الأنظار إلى مشاريع أقل طموحاً ولكنها أكثر فائدة. وقد خلق توسيع وتحديث مرفأ دار السلام في عام ١٩٥٦، وإقامة السدود، وإنشاء معاهد للبحوث ومزارع حديثة للتجارب، وكذلك نهضة التعدين وتقدم زراعة النباتات الليفية والقطن والقهوة، والإسراع في إيجاد الكوادر، خلق كل ذلك القواعد والأسس لتقدم اقتصادي واجتماعي، ولكن هذا التقدم أتى لاحقاً لتطور الأفكار السياسية في تلك البلاد.

في عام ١٩٥٦ لم يكن المجلس التشريعي في تنجانيقا يضم أي عضو منتخب، كما أن المجلس التنفيذي لم يكن يضم أي أفريقي. وفي عام ١٩٥٧ تقرر التصويت العام في البلاد. ونص قانون

الانتخاب على تمثيل ثلاثي ومتساو للمجموعات العرقية الثلاث في البلاد. فعندما يذهب الناخب إلى صندوق الاقتراع كان عليه أن يصوت في الوقت نفسه لمرشح أوروبي ومرشح أفريقي وثالث هندي. وقد أدت انتخابات ١٩٥٨ إلى بروز شخصية جوليوس ك. نيريري الذي كان قد درس في جامعة ماكيريري (أوغندا)، وفي جامعة إدنبره (١٩٤٩). وبعدها أصبح معلماً ثم مدرساً للتاريخ في المدارس الكاثوليكية في تنجانيقا. وكان يهتم اهتماماً بالغاً برفع شأن مواطنيه في الميادين الثقافية والاجتماعية والسياسية. وأسس عندما كان طالباً فرعاً «للتجمع الأفريقي لتنجانيقا» الذي قدر له أن يكون بعد ذلك رئيسه. ومنذ عام ١٩٥٤ أخذ يطور هذا التنظيم الثقافي إلى تنظيم شعبي ذي منهج قومي سماه «الوحدة القومية الأفريقية لتنجانيقا» (T.A.N.U). وقد دعي لحضور مؤتمر حزب العمال كما أصبح مندوباً لتنجانيقا في مجلس الوصاية. وفي خلال ذلك توطدت في نفسه فكرة التحرر السياسي وانتقد بشدة الصفة المنافية للديمقراطية في النظام العنصري الطباقي الذي يعطي حقاً متساوياً في التمثيل لعشرين ألف أوروبي ومائة ألف أسيوي وتسعة ملايين أفريقي. وبرغم أن حزبه أنشأ فروعاً له حتى في الغابات النائية وفي كل القرى تقريباً، فإنه لم يكن ممثلاً في المجالس الحكومية، وأصبح نيريري الوحش الأسود في نظر الإدارة البريطانية، ومع ذلك فإنه لم يتحدث عن الاستقلال إلا أن يحدث بعد خمسة وعشرين عاماً.

وفي عام ١٩٥٦ أنشأت الإدارة «الحزب الموحدة لتنجانيقا» ليظاهر وجهات النظر العنصرية الطباقية التي كان يتبناها الحاكم تويننغ، ولكنه لم يحظ إلا باهتمام قميء من الأوساط الأفريقية. ولم يكن له من أثر إلا في إثارة حماس المناضلين من الـ (T.A.N.U) الذين أطلقوا شعار الحزب (الحرية والعمل) كتحية متعارف عليها فيما بينهم. ولكن نيريري كان من أنصار عدم العنف. وعلى الرغم من أنه

عين في عام ١٩٥٧ هو والنقابي رشيدي راواوا، عضواً في المجلس التشريعي، فإنه استقال منه بعد قليل لأنه لم يؤخذ بما قدمه من اقتراحات بشأن التمثيل المتساوي بين الأفريقيين وغير الأفريقيين. ومع ذلك فإنه قبل أن يشارك في انتخابات ١٩٥٨ - ١٩٥٩؛ وعندما حصل حزبه على كل المقاعد المخصصة للأفريقيين أصبح المفاوض الصالح الوحيد أمام بريطانيا. وفي خلال ذلك حل الحاكم تورنبل محل توينينغ، وحل جان ماك ليود محل الأرستقراطي المحافظ لينوكس بويد. وأدى التعاون مع تورنبل إلى تطور نحو الاستقلال بدون عقبات، وقامت في عام ١٩٦٠ حكومة مسؤولة (مادارا كا) مع أكثرية في مقاعد المجلس التشريعي المنتخب استأثر بها الأفريقيون. وحصل الـ (T.A.N.U) على سبعين مقعداً من المقاعد الواحد والسبعين المخصصة للأفريقيين وأصبح نيريري رئيس الوزراء في حكومة ذات أكثرية أفريقية. وفي آذار مارس من عام ١٩٦١ وصل سكرتير الدولة ماك ليود إلى دار السلام للتداول في هذا الفصل الأخير من المسيرة التي كانت جارفة رغم وسائلها السلمية. وفي الأول من أيار مايو أعلن الاستقلال الذاتي الداخلي الكامل. وبموجبه لم يعد الحاكم يعين أي نائب في المجلس التشريعي، كما لم يعد له حق الحضور إلى اجتماعات المجلس الحكومي الذي أصبح فيه نيريري وزيراً أول. كذلك فإن نيريري الذي كان نصيراً متحمساً للوحدة الأفريقية قبل أن يؤجل استقلال تانجانيقا عند الحاجة في انتظار بلاد مثل كينيا وأوغندا وزنجبار لكي يشكل معها اتحاداً فورياً على أثر الاستقلال. فهل الاستقلال أولاً أم الوحدة؟. المسألة طرحت هنا أيضاً كما طرحت تماماً في أفريقيا الغربية، إضافة إلى أن الدولة الاستعمارية هنا كانت قد حققت وحدة إدارية قوية بإنشائها «المفوضية العليا لأفريقيا الشرقية». وكان جواب نيريري: «الاستقلال والوحدة»، إلا أنه حدث هناك كما في غرب القارة أن القوى المناوئة هي التي انتصرت. وأخيراً

في الثامن من كانون الأول ديسمبر ١٩٦١ وعند منتصف الليل حصلت البلاد على استقلالها الوطني. وفي الوقت نفسه وعلى قمة كلمنجارو وسقف أفريقيا المثلج، رفع علم تنجانيقا الأخضر والأصفر والأسود رمزاً عالياً لبعث أفريقيا. أما نيريري الذي كان قد تخلى لفترة من الوقت عن منصب الوزير الأول لرشيدي كاواوا مالبث في العام التالي أن نصب رئيساً أول للبلاد عندما أصبحت جمهورية (جامهوري). إلا أن البلاد كانت تعاني من اتساع رقعتها دون أن يكون لها بنية تحتية (من طرق للمواصلات وسدود ومرافئ.. الخ) كافية، كما تعاني من ضعف مواردها الطبيعية وفقرها بالكوادر الأفريقية. وفي عام ١٩٦٤ عندما امتدت المطالبة بأفرقة الكوادر إلى الجيش حدث انقلاب عسكري، ووجد نيريري نفسه أمام صعوبات لم يتمكن من التغلب عليها إلا بطلب المساعدة من القوات البريطانية التي أعادت النظام إلى البلاد. والواقع أن تنجانيقا كانت قد أصبحت بعد الاستقلال العضو الرابع عشر في الكومنولث البريطاني.

أما زنجبار فقد بقيت مع جزيرة بيمبا واللسان القاري الممتد في كينيا، بقيت سلطنة تحت الحماية البريطانية دون تغيير يذكر حتى عام ١٩٥٧. وبقي العالم يتطلع إليها على أنها الجزيرة السحرية المضمخة بالعطور والمعلقة على خاصرة أفريقيا كقلادة من الجوهر الثمين. وقد أصبح لها منذ عام ١٩٥٧ مجلس تشريعي فيه أعضاء معينون. وكان احتكار السلطان لزراعة كبش القرنفل قد خلق فيها رخاء تحسد عليه في مواردها المالية. وكانت الكوادر البريطانية هي التي تشرف إشرافاً كاملاً على جهازها الإداري. وكانت الأقلية الهندية، وبخاصة العربية، من المزارعين والتجار تسيطر سيطرة كاملة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي على أكثرية السكان من الأفريقيين (البانتو والشيرازي) الذين انخفضوا إلى مرتبة الفلاحين والعمال الزراعيين، أو بصورة عامة إلى مرتبة اليد العاملة غير المؤهلة. وقد نشأت الأحزاب من جهة

أخرى، وهو الذي سيعطي للمعركة على السلطة بين الفريقين هذه الشدة التي شهدتها السلطنة.

وهكذا فإن العرب الذين كانوا أكثر وعياً وتنظيماً عرفوا كيف يقودون اللعبة منذ عام ١٩٥٦. وكان تجمعهم السياسي «الحزب الوطني الزنجباري» (Z.N.P) بالرغم من أنه يمثل أقلية السكان، كان الحزب الوحيد المعروف خارجياً في تلك الفترة. وقد أدار ظهره للقارة السوداء، وعقد صلات مع مصر ومع الصين الشعبية، وأظهر نفسه على أنه الحزب الأكثر يسارية في البلاد. أما الحزب «الأفريقي الشيرازي» (A.S.P) الذي كان أكثر اعتدالاً، كما كان متهماً من قبل العرب بأنه محمي من البريطانيين، فإنه كان يعتمد بالدرجة الأولى على القارة وبخاصة على الـ (T.A.N.U) الذي يرأسه ج.نيريري.و في عام ١٩٥٩ ظهر «حزب شعوب زنجبار وبيمبا» (Z.P.P.P) الذي سب قسماً من المنشقين عن الـ (A.S.P) إلى جانب المنتمين إليه من جزيرة بيمبا التابعة الصغيرة. وسيلعب هذا التنظيم الهامشي الذي كان في العادة حليفاً لـ (Z.N.P) دوراً حاسماً في مستقبل البلاد. وهكذا أخذت المعركة السياسية تلعب شيئاً فشيئاً دوراً مثيراً. فقوطعت مخازن العرب، وشبت الحرائق وأعمال السلب، وتتابعت المشاجرات الدامية في الشوارع الضيقة التي يبهرها نور الشمس وتملؤها ضوضاء الحرفيين، وينتشر فيها عبق العطور القادمة من جميع القارات. وقد تواجهت في انتخابات كانون الثاني يناير ١٩٦١ قوتان متعادلتان، هما حزب الـ (Z.N.P) وحزب الـ (A.S.P) المتساويا القوة، أما حزب الـ (Z.P.P.P) فكان يراوح بين الطرفين. وعندما اجتمع المجلس التشريعي وجد الطريق مسدوداً أمام حصول أحدهما على الأكثرية. فأجريت انتخابات جديدة في حزيران يونيه ١٩٦١ أعطت أكثرية مقعد واحد لـ (Z.N.P) وسط اضطرابات ومذابح دامية. ووصل إلى السلطة تحالف تم بين الـ (Z.P.P.P - Z.N.P). فقام الـ (A.S.P) يتهم بدوره هذا

التحالف بتعاونه مع السلطة البريطانية وأصبح في المعارضة أكثر تطرفاً ويسارية من الـ (Z.N.P). ومع ذلك فإن الـ (A.S.P) كان يشعر جيداً بأن له حظاً قوياً في الانتصار في ظل النظام البريطاني من أن يكون تحت سلطة الـ (Z.N.P) القاهرة بعد الاستقلال. ولذلك فإنه عندما عقد المؤتمر الدستوري في عام ١٩٦٢ لمناقشة موضوع التطور نحو الحكم الذاتي والاستقلال، فإن الـ (A.S.P) - كما فعل الـ (U.P.C) في الكمرون - طالب بأن تجرى الانتخابات قبل الاستقلال، بينما رأى الـ (Z.N.P) أن هذا الموضوع لا لزوم لطرحه على بساط البحث. وعند ذلك لجأت لندن إلى الموقف التسويفي «أنتظر وتفرج».

أما على القارة فإن وتيرة التطور كانت آنذاك تتسارع. ففي عام ١٩٦٣ استقلت كينيا وقبل السلطان أن يتنازل لها عن الشريط القاري الذي كان تابعاً لسلطته. وفي حزيران يونيه ١٩٦٣ أعلن استقلال زنجبار الذاتي وأصبح محمد شامتي من حزب الـ (Z.P.P.P) وزيراً أول بعد أن كان قبل ذلك وزيراً متقدماً. أما حزب الـ (Z.N.P) الذي يقوده علي موشين والذي كان الحزب الأكثر أهمية في البلاد، فقد فضل الانسحاب بمهارة من السلطة. وفي انتخابات تموز يوليه ١٩٦٣ كسب الـ (A.S.P) أصواتاً أكثر من خصومه، ولكن هذه الأصوات كانت متمركزة في عدد محدد من الدوائر الانتخابية. وهكذا لم يحصل الـ (A.S.P) إلا على عدد متدن من المقاعد. وفي ١٠ كانون الأول ديسمبر من عام ١٩٦٣ حصلت زنجبار على الاستقلال في ظل نظام ملكي دستوري على رأسه السلطان. وعند ذلك قاد حزب الـ (A.S.P) الذي أصبح عبد الكريم رئيساً له من جديد، معارضة عنيدة مستفيداً من الصعوبات الاقتصادية التي تعرضت لها الجزيرة. ومالبثت هذه (الجزيرة) أن تحققت من أن مصيرها لا يمكن أن يكون منفصلاً عن مصير القارة. وعلى أساس هذا الطرح تحقق للـ (A.S.P) النصر. ففي كانون الثاني يناير من عام ١٩٦٤ حدث فجأة انقلاب

عسكري قامت به قوى الشرطة بقيادة الجنرال جون أوكلو، وهو زنجي من أصل أوغندي، أطاح دون إطلاق عيار ناري واحد بنظام السلطان الذي طلب مغادرة البلاد، وأعلن قائد الانقلاب النظام الجمهوري. وعلى الأثر استدعي زعماء ال (A.S.P) إلى السلطة وأصبح عبد الكريم رئيساً للجمهورية. وكانت هذه نهاية فترة طويلة من الحكم العربي. ومنذ عام ١٩٦٤ التحمت زنجبار مع تنجانيقا في وحدة أخذت اسم تنزانيا وأصبح جوليوس نيريري فيها رئيساً للجمهورية وأصبح عبد الكريم نائباً للرئيس. ولكن هذا الأخير مالبث أن اغتيل في عام ١٩٧١. وعلى الرغم من الصدمة ومن خيبات الأمل السياسية الناجمة عن تصريح أروشا (٥ شباط فبراير ١٩٦٧) عن الإشتراكية الأفريقية، وعلى الرغم من الجراح التي أصابت بعض الأوساط نتيجة لتأميم البنوك، فإن جوليوس نيريري وال (T.A.N.U) تابعوا بثبات ونجاح هذه التجربة الأصيلة. (القرى الجماعية).

٢ - كينيا

أ - أصول الحركة الوطنية

استغرقت كينيا خمسة عشر عاماً لتتعرف على زعيم أفريقي لها. ومع ذلك فإن جوموكينياتا (ج.كاماي) كان هناك منذ عام ١٩٤٧. وعندما عاد من لندن طالباً سابقاً من «مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية»، ومؤلفاً لرسالة شهيرة اسمها «أمام جبل كينيا» تتحدث عن شعبة الكيكويو، ماليث أن أصبح تجسيداً مجسماً لقضية كينيا وماتعانيه من أوصاب. والواقع أن الكيكويو والشعوب المتحالفة معهم (الميرو، والأمبو) كانوا أكثر من تأثر بين سكان كينيا الأفريقيين من النظام الاستعماري. فكينيا كانت مستعمرة قابلة للسكن. وفي عام ١٩٥٠ كان يسكن فيها ستون ألفاً من الأوروبيين الذي يحتلون أكثر من (٤٣) ألفاً من الكيلومترات المربعة منها

(٣٤) ألفاً من الأراضي الصالحة للزراعة في المرتفعات العالية الخصيبة المسماة «الأراضي العالية البيضاء». فكانت أقلية ضئيلة من السكان (١٪) تسيطر بذلك على ٢٥٪ من الأراضي القابلة للاستثمار في البلاد. بينما كان السود المكدسون فيما تبقى من الأرض المنهكة مضطرين للتدفق إلى المدن حيث كانت الأعمال كُلها بين أيدي الأوروبيين والهنود (حوالي ١٦٠٠٠٠). فالبطالة والأكواخ القذرة والتمييز العنصري، ذلك كان الوضع الطبيعي للأفريقيين. وكان لهم أربعة ممثلين في المجلس التشريعي، مقابل تسعة للمستعمرين الأوروبيين. وقد فشلت كل الجهود التي بذلتها الحكومة البريطانية لتحسين أحوال الريف في تلك البلاد.

يشعر الإنسان أمام جوموكينياتا أنه أمام قوة من قوى الطبيعة: فهو ذو قامة مديدة، وسحنة كأنها قدت من خشب الأبنوس تتألق فيها عينان كبيرتان. أما يداه فضخمتان وكأنهما خلقتا لإنجاز عمل ضخم. وعلى الرغم من أنه كان شديد الارتباط بالتقاليد بحمله منشة مصنوعة من ذنب حيوان واعتماره قلنسوة من قلانس الكيكويو، فإنه كان يحسن أن يتصرف على الطريقة الغربية. وكان صوته الغليظ الهادئ الذي ينساب كجدول على أرض حصباء يشوبه صفاء ممزوج برنة حزم لا يزعزعه التردد. ولكن الحكومة البريطانية في ذلك العصر لم تستطع أن تكتشف في هذا الرجل المتعطش إلى اثبات وجوده المؤهل السياسي الكافي. أما جوموكينياتا فقد أسس عندما كان معلماً جمعية للمربين، ثم مالبث أن أصبح رئيساً «للاتحاد الأفريقي الكيني». ولم يكن لبرنامج هذا الحزب قبله من يزكيه. فأخذ كينياتا يطالب بزيادة عدد الممثلين الأفريقيين في المجلس التشريعي بحيث يصبحون اثني عشر بدلاً من أربعة. كما طالب بالمساواة في المجلس التنفيذي وبالغاء مايشوه الحريات الديمقراطية في ميدان التعبير عن الرأي والاجتماع، وبنشر التعليم بين الأفريقيين ومساندة النقابات..

الخ. وفي الوقت نفسه وبخ مواطنيه لقلة مبالاتهم تجاه مفاسد الموظفين، كما وبخ الفلاحين على بطئهم في ابتهال فرص التقدم. والخلاصة أن كينياتا كان مواطناً تقدمياً، ولكنه لم يتردد أن ينشر بين مناضلي حزبه المتحمسين عناصر تقليدية من وطنه من أبرزها ضرورة احترام الصغار للكبار في التعامل.

ب - الماو - ماو

في هذه الأثناء حدث في عام ١٩٥٠ غليان كبير هز قبيلة الكيكويو الأكثر من غيرها تطوراً والتي كانت أراضيها أكثر الأراضي تأثراً بوجود المستعمرين الغزاة. فتشكلت جماعات سرية تعتمد على الأيمان والتضحية لربط أعضائها في تضامن متين كان يستعمل غالباً في عمليات عقاب دموية ضد الأوروبيين والأفريقيين المتعاملين معهم سواء عن طريق العمل أو مجرد الاحتكاك: كالخدم، والمسيحيين، والزعماء المتعاونين. واجتاح كره بالغ للأجانب عدداً من الأفريقيين الذين يسكنون الهضاب العليا الخاضعة لسيطرة البيض. فتتالت أعمال الذبح والتخريب، وعرفت الحركة في الخارج على أنها صادرة عن الماو - ماو. وتطوع بعض الأشخاص أن يقدموا كينياتا للصحافة العالمية على أنه الروح المحركة لهذا الشعب. ولم تبذل بريطانيا أي جهد يوحي بأنها تريد الإسراع في منح كينيا حريتها السياسية. بل على العكس من ذلك كان الأوروبيون يطالبون بتقوية السيطرة البيضاء للتمكن من السيطرة على الوضع. «نحن هنا لنبقى»، ذلك كان عنوان منشور وجهوه لرجال السياسة اللندنيين وطالبوهم بأن يتخذوا موقفاً واضحاً من استمرار بقاء البيض في كينيا وقدرتهم على ذلك. كما أنهم توجهوا إلى ردويسيا وأفريقيا الجنوبية لمساعدتهم. وفي خلال ذلك كان القادة النقابيون المتطرفون من أمثال الهندي م.سنغ، والمندفع فريد كوباي، يدفعون النقابات إلى الثورة ضد الأوروبيين وضد المتعاونين معاً. ولكنهم أوقفوا ولم يسفر

الإضراب الذي تلا ذلك عن شيء. وطالب آخرون بالسلاح للدفاع عن أكواخهم. وفي عام ١٩٥١ أعلن جيمس غريفيث سكرتير الدولة لشؤون المستعمرات ألا جديد على الصعيد الدستوري سيتم. ولم يكن الحاكم ميتشيل الذي مدد الانتداب خدمته لفترتين متواليتين، لم يكن يرى في الوضع مايقلق. والماو - ماو؟. إنهم في نظره نزوة عابرة من تلك النزوات الدينية التي كانت تنفجر بين الحين والآخر منذ بداية الاستعمار. وفي خلال ذلك كان جوموكينياتا يقوي قبضته على «الاتحاد الأفريقي الكيني» (U.A.K). وأصبح شيئاً فشيئاً أكثر إقذاعاً في خطبه. «لا تخافوا أن تسفكوا دماءكم لتستردوا أراضيكم»، تلك كانت فقرة من إحدى خطبه، أما أناشيد الـ (U.A.K) التي كانت خليطاً من الأغاني الدينية والألحان البريطانية الرسمية، فقد استبدلت بتعبير الملك اسم كينياتا. وإلى مخزن البارود هذا وصل في تشرين الأول أكتوبر من عام ١٩٥٢ الحاكم الجديد السير ي.بارنغ. واحتفالاً باستقباله نظمت عملية اغتيال في وضح النهار على بعد عشرة كيلومترات من نيروبي قضت على واروهيو زعيم الكيكويو الشيخ المخلص للسلطات البريطانية. فأعلنت حالة الطوارئ، وألقي القبض على كينياتا وثمانية وتسعين من رجاله. ونزلت القوات القادمة من الشرق الأوسط في المظلات وبدأت حرب من القمع. وكانت النتيجة الرسمية أن ٧٨١١ من الماو - ماو قتلوا، وأكثر من مائة ألف زج بهم في السجون. أما في صف القوات النظامية فقد قتل ٤٧٠ من الأفريقيين و٦٨ من الأوروبيين عسكريين ومدنيين. وحوكم جوموكينياتا في كاپينغوريا فاعتبر مسؤولاً وحكم عليه بالسجن سبع سنوات. فهل كان فعلاً المحرض على الأحداث؟، هل قادها أو تسامح بها لأنها كانت في نظره كسيف داموقليس الذي يدفع البيض على الإسراع في الاتجاه نحو منح البلاد حريتها، أم أن بعض أنصاره من

المتطرفين هم الذين كانوا وراءها رغم معارضته، كعصبة الأربعين (وهم رفاق قدماء للتنظيم يعودون إلى عام ١٩٤٠)، وكانوا معه قد أنشؤوا «تجمع الكيكويو المركزي» (A.C.K) الذي منعته الحكومة فور تشكيله؟. الواقع أن أحداً لا يستطيع أن يعطي عن كل ذلك الجواب الصحيح، وعلى الرغم من اللقاء الذي تم في عام ١٩٥١ (قبل الأحداث) الذي دعا إليه الأوروبيون في نيروبي لإحراج جوموكينياتا، وعلى الرغم من إدانته لماوماو في ذلك اللقاء وإشارته بشيء من السخرية إلى أن هذا الاسم نفسه لا يعني شيئاً بأية لغة من اللغات الأفريقية، فقد كان ثمة علاقات دائماً في الواقع، غامضة أو واضحة، بين الـ (U.A.K) والـ (A.C.K) من جهة، وبين قواد حركة ماو ماو إن لم يكن مع الحركة نفسها.(٣٦)

وهكذا كان موقف كينياتا في منتهى الدقة. فقد انقسم الكيكوتو على أنفسهم، فبعضهم، بما فيهم المسيحيون الذين صدموا بممارسات الماوماو الوثنية، اعتقدوا أن هذه الفتنة الدموية ليس من ورائها إلا تأخير المسيرة إلى الأمام. وكانت النتيجة الواضحة لهذه الانتفاضة أنها وضعت القضية السياسية الكينية فجأة أمام نظر الرأي العام البريطاني. حتى أن المستعمرين البيض أنفسهم صاروا يعتقدون أن الأوضاع لا يمكن أن تستمر كما كانت في الماضي.

وأخذ وزير الدولة الجديد لشؤون المستعمرات ليتلتون على عاتقه فكرة تحقيق وحدة سياسية متعددة الأجناس في إطار قيادة بريطانية تشترك فيها لندن والمستعمرون على السواء. وكان يجب أن يكون

٣٦ - ربما كانت هذه التسمية تشير إلى صراخ الأسد الذي كان يقلده معتنقو الديانة التوفيقية لشعب الكيكويو التي تسمى (واتو - وا - مونغو). «فشعب الله» (أي الكيكويو) كانوا يطلقون، في ذعرهم، صرخات من هذا النوع. (راجع: «الحضور الأفريقي»).

لهـؤلاء ثلاثة وزارء في مـجلس الوزراء الجديد المخـصص لنيـروبي، واثنان للأسيويين، ووزير واحد للأفريقـيين الذين* يشتـركون في الحكم للمرة الأولى. هذه الفكرة في حد ذاتهـا أثارت رد فـعل عنيف لدى البيض ماعدا ممثل وادي ريفت السيد بلونديل الذي رأى في سياسة تعدد الأجناس الخشبة الوحيدة للإنقاذ. أما المتطرفون فقد تكتلوا حول الكابتن بريغـر. وقـام الحـاكم بأن أبعـد عن منصب الوزارة السـيـاسي الأفريقي ي.ماثو الذي كان أكثر السياسيين الأفـريقيين اعتدالاً في عـصره والذي وجد أنه ينظر إليه على أنه مجرد واحد من الكيكويو. وقد أدى هذا الإبعاد إلى خيبة أمل كل المراقبين الأفريقيين. وأفاد من ذلك اتحاد النقـابات، وعلى رأسه الرجل الموهوب توم مبويا الذي قاد معارضة سياسية لا تلين. فقرر أ.لينوكس بويد سكرتير الدولة الجديد لشؤون المستعمرات أن يوقف هذا التطور. فسمح منَ جديد بالأحزاب على أن تـكون حصـراً في حدود المنطقـة الانتـخـابيـة، أي في حـدود القـبيلة. وفي الانـتـخـابات، بموجب دستور ليتلتـون، لم يكن يحق التصويت إلا للذين يحملون شهادة ولاء من بين أبناء شعب الكيكويو والأمبو والميرو. وبما أن التصويت كان يعتبر امتيازاً وليس حقاً، فقد كانت الشروط الدراكونية (نسبة إلى دراكون في أثينا القديمة) مطلوبة فيه. ومن يجمع عـدداً أكبر من شهادات الولاء كان يستطيع أن يدلي بعدة أصوات قد تصل إلى الثلاثة للشخص الواحد. وقد نجح في هذه الانتـخـابات حزب بريغـر الأوروبي. وبذل الموظفـون الأوروبيـون كل جهودهم لإبعاد ماثوا المعتدل لمصلحة واحد لا ينتمي إلى الكيكويو. وفي الوقت نفسه تخلى الأوروبيـون والأفـريقيـون عن الخبيـر المالي ي.ڤاسي الذي كان من أنصار مذهب «تعدد الأجناس في الحكم»، فسقط وذهب يقدم خدماته إلى جوليوس نيريري (في تانجانيقا).

وادعى لينوكس بويد الذي وافق على أن يكون للأفريقيين وزير

آخر، أن توازن القوى العنصرية في كينيا يجب أن يتشبث ويتجسد لعشر سنوات. وكان هذا الأمر مستغرباً لدرجة أن توم مبويا الذي كان قد فكر بمقاطعة الانتخابات عدل عن الأخذ بنصائح أنورين بيفان وانتزع مقعد نيروبي البرلماني من مرشح أفريقي شاب هو رجل القانون أ.كوذيك. ثم باشر فوراً بعرقلة تطبيق الدستور، في الوقت الذي لم يتردد فيه أودينغا بالدعاية من جديد وبشكل علني لجوموكينياتا. وهكذا وقف حزبان يتحديان بعضهما، واحد في الجانب الأوروبي ولمصلحته، والثاني في الجانب الأفريقي ولمصلحته، وكان كل من الحزبين هو الأقوى والأكثر نشاطاً وتطرفاً في الجانب الذي يمثله. فحزب بريغز الموحد انتصر على «الحزب المتعدد الأجناس» الذي يقوده بلوندل. بينما حزب كينيا الوطني «الحزب المتعدد الجنسيات الأفريقي الأسيوي» الذي لا يضم إلا دخيلاً أبيض واحداً والذي كان يقوده موليرو، كان أضعف بكثير من «حزب الاستقلال الكيني» الذي يقوده أودينغا وتوم مبويا. وقد حدثت عدة أحداث ساعدت على الإسراع في وتيرة الإصلاحات. ففي عام ١٩٥٩، واعتماداً على التقرير الذي قدمته اللجنة الملكية لشرق أفريقيا، اعترف بحق التملك في الأراضي العليا للكينيين من جميع الأجناس. وسقط احتكار البيض لهذا الحق مما أثار غضبهم وسخطهم. ومن جهة أخرى فإن عام ١٩٦٠ شهد استقلال عدد من المستعمرات الفرنسية. وأخيراً حل ج.ماك ليود محل لينوكس بويد سكرتير الدولة لشؤون المستعمرات، فأتى معه بوجهات نظر جديدة كل الجدة. ومنذ أوائل عام ١٩٦٠ عقد مؤتمر سياسي في لانكاستر هاوس ضم كل زعماء كينيا. واستلم الأفريقيون فيه فوراً زمام المبادرة مكتلين مندوبي الحزبين الأفريقيين تحت زعامة ر.نغالا و توم مبويا. وطالبوا - بسبب غياب جوموكينياتا القسري عن المؤتمر - بأن يحضره رفيقه القديم كوانانج الذي كان يقيم يومئذ في غانا.

جـ - الاستقلال

في خلال ذلك كان مكملان رئيس الوزارة البريطانية يتجول في أفريقيا متحدثاً عن «رياح التغيير» التي تجتاح القارة كلها. وعلى الرغم من المرارة التي تحدث بها بريغز عن انتصار الماو ماو وبفضل تفهم بلونديل فإن الأفريقيين انتصروا في لانكاستر هاوس. ومنذ ذلك الوقت عادت الأكثرية إليهم في المجلسين التشريعي والتنفيذي. وبدا أن أي أوروبي لن يتمكن أن ينجح في أية انتخابات مقبلة دون أن يكون مدعوماً بأكثرية أفريقية. ومع ذلك فإن توم مبويا عند عودته من لانكاستر هاوس صرح منذ وصوله إلى مطار نيروبي بأن هذه الاتفاقات تجاوزتها الأحداث وأن «المعركة مستمرة». والواقع أن الوطنيين الكينيين، على العكس من «أنصار تعدد الأجناس»، لم يكونوا يوافقون على حقوق كاملة للمجموعة الأوروبية التي تسكن بين ظهرانيهم وإنما بحقوق شخصية فحسب. وفي آذار مارس من عام ١٩٦٠. ولد الاتحاد الوطني الأفريقي لكينيا» (K.A.N.U) تحت شعار (أوهورو) أي الاستقلال، على أن يكون جوموكينياتا رئيس الدولة المستقلة المنتظر.

وفي أثناء ذلك ظهرت قوى انفصالية هزت تماسك الحركة الوطنية. فلقد بدا أن الـ (K.A.N.U) كانت تسيطر عليها العناصر التي تشكل الأكثرية في البلاد من أمثال الكيوكويو، واللو، والما، والإمبو، والكامبا. بينما كانت قبائل الرعاة من الماسّاي والكاليبنجيل التي تدعي بأنها تشكل السكان الأوائل للأراضي الغنية العليا قبل وصول الكيكويو، كانت تتجمع لتشكل حزباً معارضاً هو الـ (K.A.D.U) أي الاتحاد الديمقراطي الأفريقي الكيني بقيادة نغالا ومولييرو. وأدت هذه البادرة الخطرة إلى قيام الشركات الأوروبية والممولين الأفراد بسحب استثماراتهم المالية من البلاد. يضاف إلى

ذلك أن الـ (K.A.N.U) بعد أن فاز في انتخابات عام ١٩٦١، رفض أن يساهم في الحكومة أو يقوم بتشكيلها، وطالب أن يتم الإفراج أولاً عن جوموكينياتا. ولكن الحاكم البريطاني رينيزون الذي كان دائماً يعتبر كينياتا «قائداً يسعى لقيادة أفريقيا نحو المآسي والموت»، رفض هذا الطلب وفضل أن يكلف بتشكيل الحكومة زعيم الأقلية ر. نغالا الذي وافق على تشكيل حكومة يشارك فيها بلونديل والأسيويون. ولكنها كانت حكومة فاشلة مالبثت منذ تشكيلها أن تعرضت لهجوم عنيف من الوطنيين الـ (K.A.N.U). وعندما أطلق سراح جوموكينياتا أخيراً حاول عبثاً أن يجمع الـ (K.A.N.U) والـ (K.A.D.U) تحت زعامته. فقد انطوى الـ (K.A.D.U) في سياسة إقليمية جيروندية ليضمنوا حقوق الأقليات حتى أنهم استشاروا خبيراً سويسرياً لإقامة نظام فيدرالي.

وفي عام ١٩٦١ في مؤتمر لانكاستر هاوس الجديد، وجد ر. مولينغ أن وفد الـ (K.A.D.U) برئاسة جوموكينياتا يوافق على مطالب الـ (K.A.D.U) ويقبل بقيام مجلسين (أولهما للنواب والثاني للشيوخ)، وقيام ستة أقاليم لكل منها مجلسه المحلي. والواقع أن الـ (K.A.N.U) كان يهدف قبل كل شيء إلى الاستقلال، ولا يتردد للحصول عليه أن يقدم الكثير من التنازلات. ومن جهة أخرى فإن أزمة كانت قد انفجرت بين صفوفه نفسها، فشعب اللو الذي ينتمي توم مبويا إليه، عندما وجد أن الكيكويو اقتطعوا لأنفسهم حصة الأسد، انفصل انفصالاً مؤقتاً عن الحزب الأم وشكل لنفسه أحزاباً على أسس قبلية. ومن جهة أخرى فإن معركة وقعت بين مساعدي جومو كينياتا الرئيسيين أودينغا وتوم مبويا. فشعر الزعيم الشيخ أن حزبه على وشك أن ينفرط عقده. فأمسك به بشدة بين يديه وقاده إلى نصر مؤزر في انتخابات أيار مايو ١٩٦٢، وبدا أن الـ (K.A.N.U) هو

الحزب الوطني الوحيد حقاً. وشكل جوموكينياتا الحكومة وجعل أودينغا وزيراً للداخلية، وتوم مبويا[37] للعدلية والقضايا الدستورية. وكرجل دولة واقعي وسيد كريم جدد الصلات مع المستعمرين البيض الذين استقبلوه استقبالاً حسناً في ناكورو. وفي إيلول سبتمبر من عام ١٩٦٣ استعرض مؤتمر لندن طروحات الـ (K.A.N.U) المركزية وطروحات الـ (K.A.D.U) الإقليمية، مع اعتراضات كل منهما على الآخر، وقد أكد الـ (K.A.N.U) على الأمر الأساسي وهو ضرورة حق المرور الحر للقوى النظامية فوق كل أراضي الدولة. في ١٢ كانون الأول ديسمبر من عام ١٩٦٣ احتفل احتفالاً كبيراً باستقلال البلاد الذي لم يستبعد أحد أن يتعرض للكثير من الصعوبات. فالصوماليون (الموجودون في كينيا) كانوا يعارضون دائماً في إجراء استفتاء يحدد مصيرهم ويدعون أنهم ينتمون إلى الصومال الكبرى. وقامت منازعات على الحدود مع إثيوبيا. أما المحادثات التي جرت مع تنغانيقا وأوغندا بشأن قيام اتحاد فيدرالي بين هذه الدول الثلاث «اتحاد أفريقيا الشرقية» فقد فشلت. ويعود فشلها بالدرجة الأولى لمعارضة أوغندا أغنى هذه الدول المشتركة في المحادثات. وقد شكل أوجينغا أودينغا الذي أصبح ماركسياً في عام ١٩٦٩ حزب «اتحاد شعوب كينيا» (K.P.U) ولكن حزبه منع في عام ١٩٦٩ وزج به هو نفسه في السجن.

٣ – أوغندا

أ – دور بوغاندا

ارتدى تطور أوغندا المعاصر طابعاً في غاية الطرافة. والواقع أنه منذ القرن التاسع عشر كانت هذه البلاد بما لها من موقع متوسط، هدفاً للعديد من الأطماع الإمبريالية التي اتجهت نحو منابع النيل

---

٣٧ – توم مبويا. ولي العهد المنتظر لجومو كينياتا، جرى اغتياله في عام ١٩٦٩.

وبحيرة ڤكتوريا. وكانت المملكة الأكثر استهدافاً لهذا التسابق هي مملكة بوغاندا التي ستبقى دائماً الطفل المدلل للبريطانيين. ولكن مجموع الأراضي الأوغاندية وبخاصة الجنوبية منها كانت تتمتع منذ ماقبل العصر الاستعماري بتنظيم اجتماعي وسياسي متطور إن لم يكن ديمقراطياً. ومن جهة أخرى فإن البلاد لم تكن تعرف مشاكل الفقر والتفرقة العنصرية التي عرفتها تنغانيقا، ولا مشاكل وجود أقلية عنصرية بيضاء من المستعمرين كالتي عرفتها كينيا.

ولكن هذه الميزات كان لابد أن تتكشف عن صور سلبية بالنسبة لتبلور الشعور الوطني في تلك البلاد. والواقع أن نظام الحماية والحكم غير المباشر في إمارات مابين البحيرات كانا قد أعطيا لهذه الإمارات سلطة غير مألوفة على الساحة السياسية في أفريقيا. ومن جهة أخرى فإن غنى الأراضي التي تشغلها زراعات بالغة الأهمية، كالقطن والقهوة، والتي تقوم الزراعة فيها على أساس الملكيات الصغيرة، كانت قد خلقت شعباً من المزارعين القانعين المطيعين الذين لا يتقبلون الأفكار الثورية إلا قليلاً. يضاف إلى ذلك أن الهجرة الريفية شبه المفقودة جعلت طبقة البروليتارية المدنية قليلة العدد. والاهتمامات الوحيدة التي تلفت النظر كانت الحسد النصف عنصري والنصف اجتماعي الذي كانت تضمره السلطات المحلية تجاه الأغنياء من التجار الهنود الذين احتكروا قطاع التجارة الصغيرة والمتوسطة.

أما على المستوى الإداري، فإن طموح الناس الأكبر كان التسابق على الشهادات الجامعية التي نظمت في إطار كلية ماكيريري. وهناك هيأ البريطانيون في الواقع عدداً من البوغانديين لمراكز الكوادر الإدارية والقطاعات التقنية في البلاد. ومن جهة أخرى فإن البلاطات الملكية المختلفة كان لها وظائفها المتدرجة ورتبها الشرفية التي تمحورت حولها طاقات البلاد. وكانت بوغاندا بوجه خاص، تشكل، بملكها الكاتابا، ووزيره الأول التقليدي الكاتيكيرو،

ومجلسه اللوكيكور، دولة حقيقية ضمن الدولة. وهكذا فإن أوغندا كانت أفضل تهيئة من الناحية التقنية لتقبل الاستقلال وإن لم تكن مهيأة من الناحية السياسية لنيله. فمقاومة البنى التقليدية التي كانت مجمدة بنظام الإدارة غير المباشرة، لعبت هنا الدور نفسه الذي لعبته في نيجريا الشمالية، ولكن في ظروف مختلفة، إذ أنه على العكس من سلطنة نيجريا فإن بوغاندا هنا كانت تملك عدداً كبيراً من الكوادر الحديثة.

ولكن بوغاندا بدلاً من أن تفيد من ذلك فتتسلم زمام التطور نحو الملكية الدستورية مثلاً، فإنها على العكس من ذلك لعبت دور الكابح أو الكرة الثقيلة التي تجرها وراءها بقية البلاد. وحتى عام ١٩٦٢ مارست معارضة منظمة في وجه كل تطلع إلى التحرر الوطني لأنها كانت تخشى أن تجر إلى تعقيداته الديمقراطية. ولكن التحالف الذي اضطرت إلى عقده مع الـ (U.P.C) قادها مباشرة إلى وسط الدوامة التي خشيت الوقوع فيها.

وقد أسهمت بريطانيا مابين عامي ١٩٥٠ - ١٩٥٥ في إنجاح تعديلات دستورية هامة تتعلق بزيادة نسبة التمثيل الأفريقي على حساب الأسيويين والبيض، وبزيادة النسبة المئوية لغير الإداريين بين الموظفين. ففي عام ١٩٥٥ مثلاً زاد عدد أعضاء الملجس التشريعي إلى ستين عضواً على يد سبيكر، وزاد عدد أعضاء المجلس التنفيذي إلى ثلاثة عشر منهم ثمانية رسميون وخمسة غير رسميين من بينهم ثلاثة من الأفريقيين. وفي أثناء ذلك أسس أغناطيس موزازي حزباً سياسياً لا يقوم على أساس عنصري سماه «المؤتمر الوطني الأوغندي» منذ عام ١٩٥٢. ولكن الاتجاه الذي لا يعتمد على العنصرية، أو الاتجاه الذي يعتمد على العناصر المتعددة، هنا كما في كل منطقة تعيش فيها عناصر متعددة ذات علاقات تنازع، لم يكتب له النجاح أبداً، ذلك لأن الأقطاب السياسية التقليدية هي التي بقيت مسيطرة

على سياسية البلاد. فالكاباكا فريدريك موتيزا الثاني ملك بوغاندا قاطع بكل بساطة وصراحة المجالس الدستورية وأعلن الامتناع عن العمل في الاتجاه الدستوري. وكان مع ذلك قد درس في جامعة كمبردج حتى مستوى الدراسات العليا وأصبح قبطاناً فخرياً في فيلق رماة القنابل في الحرس الملكي. وعندما تحدث سكرتير الدولة لشؤون المستعمرات خلال مأدبة غذاء رسمية عن قيام اتحاد محتمل في أفريقيا الشرقية أصاخ زعماء أوغندا باسماعهم. فقد رأوا أنهم معرضون لأن يسيطر عليهم البيض الذين يسكنون كينيا، ولم يكونوا يجهلون مصير الزعماء في حكومة غانا الديمقراطية. فأعلنوا معارضتهم، وأخذت بوغاندا تتكلم عن الانفصال وعن إعلان استقلالها الخاص بها. وطلبت أن يكون ارتباطها بوزير الخارجية البريطانية وليس بوزير المستعمرات. ولكن الحكومة البريطانية يومذاك عارضت هذه المطالب أشد معارضة. فقام الكاباكا، مخالفاً بذلك الاتفاق المعقود في عام ١٩٠٠، بقطع الجسور مع الحاكم البريطاني.

وهكذا بدأت الأزمة وبدأ الصراع. فمن جهة وقف الأمير الأسود الصغير الجسم، الرشيق الأصيل، الذي لا يُعرف إن كان هدوؤه يعكس البرود الانكليزي أم هدوء أعصاب الملوك الأفريقيين، والذي أظهر من العناد ماأوصله إلى حدود التمرد والعصيان. ومن جهة أخرى وقف حاكم كبير جريء ومتحمس كانت قناعاته الديمقراطية وشعوره بقوته قد بلغت منتهاها، وانتهى الأمر بالحاكم بأن أقدم على اقتراف خطيئة سياسية هي نفي الكاباكا إلى لندن. فبدا هذا الأخير شهيداً في نظر الناس وضحية للنظام الاستعماري. والصدمة النفسية التي شعرت بها حتى جماهير بوغاندا كانت قوية لدرجة أن الحزب المناهض للاصلاح قوي دعائمه في البلاد. ومن جهة أخرى أصبح نفي الكاباكا عبئاً ثقيلاً على الاتجاه السياسي التقدمي وسبب له الشلل. كل ذلك أدى

إلى متابعة المفاوضات مع الكاباكا في لندن الذي قبل بصيغة مبهمة لملكية دستورية وعاد إلى وطنه وهو يحمل أكاليل الغار عام ١٩٥٥، أقوى وأكثر تصميماً على ألا يخضع في المستقبل.

وفي عام ١٩٥٧ ادعت بوغاندا أن المجلس التشريعي يحتفظ بالمقاعد المخصصة للأسيويين والأوروبيين وسحبت ممثليها منه. وفي عام ١٩٥٨ جرت الانتخابات التشريعية الأولى بالتصويت المباشر لاختيار ثلاثة وثلاثين مندوباً أوغندياً وواحد وعشرين من الأسيويين والأوروبيين. ولكن بوغاندا رفضت المساهمة فيها. وقد أثار هذا الموقف بعض الهيئات التي ربطت مصيرها بمصير أوغندا منذ ذلك الوقت واندفعت بكل شدة في الاتجاه الديمقراطي.

ب - دور الأحزاب السياسية

وفي خلال ذلك، وبتأثير من الكاثوليك، ومن أجل سد الطريق أمام الشيوعية، كان قد تشكل في البلاد «حزب ديمقراطي» (D.P)، تبنى فكرة قطع العلاقات مع الأرستقراطية المحافظة والدفاع عن الضعفاء والطبقة الدنيا من الناس. وكان زعيم الحزب بينيديكتوكيوانوكا. أما الحزب الثاني الذي ظهر أثناء الانتخابات فهو «المؤتمر الوطني الأوغندي» (U.N.C). وقد دفع هذان الحزبان البريطانيين إلى الإسراع في المسيرة. وطرحا أن تجري في عام ١٩٦٠ انتخابات بالتصويت العام لمجلس تشريعي كله من الأفريقيين، ومجلس تنفيذي مؤلف من وزير أول أفريقي، وبقية وزرائه من الأفريقيين أيضاً باستثناء ثلاث وزارات رئيسية. وقد بدأت لندن برفض المشروع. أما الكاباكا الذي شعر بالخطر المحدق فقد جاء إلى انكلترا ليطالب بتأخير موعد الانتخابات القادمة وليطالب كشرط لمساهمته فيها بأن تحدد البنى السياسية المستقبلية للبلاد.

وعندما فشلت بوغاندا في خطتها هذه أعلنت استقلالها من

جانب واحد في ٣١ كانون الأول ديسمبر ١٩٦٠. وأمام هذا الوضع قبلت لندن بالمشروع الانتخابي المطروح الذي اعتبر في بادئ الأمر تقدمياً للغاية. وكان المواطنون عام ١٩٦٠ «مؤتمر الشعب الأوغندي» (U.P.C) بزعامة أبولوميلتون أوبتي، وأصبح هذا الحزب هو البديل عن الـ (U.N.C) في معركة الديمقراطية. وعندما جرت انتخابات عام ١٩٦١، وخلافاً لكل التنبؤات، لم ينتصر الـ (U.P.C) على الـ (D.P.). فقد انتزع هذا الأخير (٤٤) مقعداً في مقابل (٣٥) للـ (U.P.C). أما بوغاندا فقد بقيت تحت حكم ملكها في حالة غياب مطلق عن كل هذه الأحداث. وأصبح المحامي ب.كيوانوكا رئيساً للمجلس التشريعي ثم وزيراً أول، على كره شديد من الكاباكا.

وقد أصر الكاباكا خلال المفاوضات التي جرت في حزيران، وفي أيلول من عام ١٩٦١ عن طريق لجنة تشكلت لهذا الغرض وفي مؤتمر دستوري، أصر على أن مندوبي بوغاندا إلى المجلس التشريعي الأوغندي يجب أن يعينهم اللوكيكو (البرلمان البوغاندي). ومن جهة أخرى انتزع لنفسه امتيازاً أن يكون له استقلال ذاتي وفي إطار الاتحاد، في الوقت الذي كانت فيه مناطق البونيورو والتورو والأنكولي ترتبط بهذا الاتحاد بروابط نصف اتحادية أقوى وأمتن. وعندما تم الاتفاق على ذلك عين تاريخ الانتخابات في نيسان أبريل من عام ١٩٦٢، وعين موعد الاستقلال في التاسع عشر من تشرين الأول أكتوبر من عام ١٩٦٢. وفي ذلك التاريخ حدث حادث كان له نتائج بعيدة المدى. فالـ (U.P.C) التي كانت تحمل حتى ذلك الوقت روحاً معادية لبوغاندا، فهمت أنه ليس بإمكانها التغلب على الحزب الديمقراطي إلا إذا قوضت دعائم هذا الأخير في بلاد بوغاندا نفسها حيث لم يكن ينتشر فيها إلا بسبب تمنع الكاباكا المتعالي عن الاشتراك بالانتخابات. كما أن الكاباكا من جهته كان قد تضايق من رجحان كفة الحزب الديمقراطي الذي كان له صفة نصف طائفية. وهكذا

قامت مفاوضات بينه وبين ميلتون أوبوتي. ونشأ على الأثر حزب بوغاندي من المحافظين على التقاليد كان مجرد اسمه يوحي ببرنامج عمله: «الكاباكا ييكا» أي «الكاباكا وحسب» (K.Y).

وكانت نتائج الانتخابات انتصاراً للتحالف الذي تم بين الـ (U.P.C) والـ (K.Y). فقد نال هذا التحالف ٥٨ مقعداً في مقابل ٢٤ نالها الحزب الديمقراطي. ولم يصل كيواتوكا نفسه إلى المجلس التشريعي لأن مقاعد بوغاندا في هذا المجلس كان يشغلها مندوبون يختارهم اللوكيكو (البرلمان البوغاندي) (كما أسلفنا)، وبما أنه كان بوغاندي الأصل فلم يكن له الحق في الوصول إلى المجلس التشريعي إلا باختيار من البرلمان المذكور. وهكذا أصبح ميلتون أوبتي وزيراً أول، وأعلن الاستقلال كما كان مقرراً له في التاسع من تشرين الأول أكتوبر ١٩٦٢. إلا أن عدداً من المشاكل الداخلية والخارجية كانت لا تزال تطرح نفسها على البلاد. فبونيورو، وهي مملكة أخرى من ممالك أوغندا، لم تتخل عن المطالبة بست مناطق صغيرة كانت انكلترا قد انتزعتها منها في نهاية القرن التاسع عشر وأعطتها لبوغاندا. فتشكلت لجنة محايدة لدراسة الموضوع وطالبت بإعادة هذا المناطق ليونيورو. ولكن الكابا لم يشأ أبداً أن يصغي لهذا الطلب. كما أن ميلتون الذي كان أسير تحالفه مع الكاباكا لم يحرك ساكناً. وعند ذلك جرى استفتاء في تلك المناطق المتنازع عليها أثبت أن أكثرية السكان الساحقة تريد الالتحاق ببونيورو. إلا أن السير إدوار فريدريك موتيز الثاني الذي أصبح أميراً - رئيساً لجمهورية أوغندا رفض أن يصادق على قرار إعادة هذه المناطق الذي قدمته حكومة ميلتون أوبوتي.

ومن ناحية أخرى فإن ثورة رواندا وتفكك الكونغو كان لهما انعكاس على الأنكولي ومقاطعات أخرى من أوغندا. وأخيراً فإن الاتجاه السياسي لتلك البلاد كان يمثل بنية متعددة النوى. هنالك الأمير الرئيس موتيزا الثاني، والوزير الأول. أ.ميلتون أوبوتي،

ورئيس البرلمان، وزعيم المعارضة، ورئيس بوزوغا الأعلى وغيرهم.. وكان التحالف بين ال (U.P.C) الذي يمثله أوبوتي، وال (K.Y) صنيعة الرئيس موتيزا، يشبه التزاوج بين السلحفاة والأرنب. فال (U.P.C) كانت ديمقراطية وداعية للجامعة الأفريقية، بينما كانت ال (K.Y) انعزالية ملكية رجعية. فلم يكن بد من أن ينفجر النزاع على مستوى أعلى السلطات في أوغندا. وقد أدى هذا النزاع إلى فرار الكاباكا المستعجل الذي احتلت قصره القوات الاتحادية التي يسيطر عليها الوزير الأول. إلا أن ميلتون أوبوتي مالبث هو نفسه أن أبعد عن السلطة عام ١٩٧١ على أثر انقلاب عسكري قاده الجنرال عيدي أمين. ولكن بعد أن ألغى الممالك التقليدية الأربع (التي كانت تتألف منها أوغندا)، وأنشأ نظاماً رئاسياً قوياً ذا اتجاهات اشتراكية. وكان الاقتصاد مزدهراً وبخاصة في ميدان الصناعة والبنى التحتية.

هـ - أفريقيا الوسطى البريطانية: اتحاد وقومية

١ - الدمج المستحيل

تأثرت أفريقيا الوسطى التي تعرضت لاستعمار أبيض ثقيل، لتيارين متعارضين من المؤثرات، الأول تيار القومية الأفريقية الآتي من الشمال، والثاني تيار العنصرية الآتي من الجنوب. وبعد أن حاولت الاتحاد في صيغة توحيدية تشمل كل الأجناس على أساس من مشاركة غير متكافئة، مالبثت أخيراً أن تمزقت إلى ثلاث دول، منها اثنتان في الشمال سلكتا طريق القومية السوداء، بينما الثالثة الجنوبية التي يسيطر عليها البيض اندرجت في نظام يشبه ذلك النظام الذي يسود أفريقية الجنوبية. وفكرة الاتحاد على كل حال فكرة قديمة جداً. ذلك أنه منذ عام ١٩١٥ عرض مديرو «شركة أفريقية الجنوبية» على مستوطني روديسيا الجنوبية اتحاداً مع الأراضي الشمالية بغية

تغطية المصروفات الإدارية. ولكن مستوطني سالزبوري كانوا مهتمين يومذاك بأن ينالوا حكماً ذاتياً ولا يريدون أن ينخرطوا في مزيد من السكان السود، ولذلك فإنهم رفضوا العرض. وبعد نهاية عهد الشركة في عام ١٩٢٤ عادت فكرة الوحدة عام ١٩٢٩ على يد سير ميلتون يونغ رئيس إحدى اللجان الحكومية البريطانية. والسبب هو اكتشاف مناجم النحاس في روديسيا الشمالية. وكان الحزب القومي للأفريكانر المعادي للبريطانيين والذي يتزعمه الجنرال هوتزوك قد خلف سمطس في الحكم. فعرض السير هـ.يونغ تقسيم روديسيا الشمالية بحيث تصبح المنطقة الغربية منها (البروتسيلاند) مستقلة استقلالاً ذاتياً. بينما يرتبط القسم الشرقي منها بنياسّالاند. ويضم القسم الأوسط منها بما فيه من مناجم النحاس والخط الحديدي إلى روديسيا الجنوبية في وحدة قوية لإقامة منطقة استقطاب من الرخاء بعيدة عن نفوذ نظام الأفريكانر (AFRIKAANER). ولكن مؤثرات أخرى وأعضاء آخرين في اللجنة ارتأوا أن أراضي روديسيا هي أراضي حماية، وأن بريطانيا لا تستطيع أن تتملص من حقوقها وواجباتها تجاه سكانها، وبخاصة الأفريقيين منهم، إلا إذا مارست روديسيا الجنوبية سياسة مناسبة تجاه السكان الوطنيين. وفي عام ١٩٣٨ أوصت لجنة أخرى أنه لابد على المدى الطويل من قيام وحدة سياسية بين أراضي نياسّالاند وبين الروديسيتين. وهكذا كان مبدأ الدمج في دومنيون مقبل قد أقر، ولكن تطبيقه تأجل ريثما تقدم روديسيا الجنوبية ضماناتها الأكيدة في اتباع سياسية بعيدة عن التمييز العنصري. وفي انتظار ذلك كان لابد من قيام مجلس استشاري لأفريقيا الوسطى لتقوية التعاون التقني الذي كان موجوداً فعلاً في حقل التعليم، وعقد اتفاقات من أجل هجرة اليد العاملة وحول البحوث العلمية، وغير ذلك من الأمور. وبعد الحرب العالمية الثانية سعى م.روي ويلنسكي، وهو أحد كبار ملاكي الأراضي في روديسيا الشمالية، لحصول البلاد على استقلال

ذاتي شبيه بما كانت تتمتع به روديسيا الجنوبية. وأفاد من هذه المناسبة ليسأل الحكومة البريطانية عما تم بشأن دمج المستعمرات الثلاث. ولكن جهوده كلها ذهبت هباء. واقتنع عند ذلك بأن صيغة للاتحاد أقل طموحاً يمكن أن تكون أسهل قبولاً، وتكون أكثر متانة بقدر ماتحظى من اهتمام المملكة المتحدة. وقد اقتنع معه بسرعة الوزير الأول لروديسيا الجنوبية السير غودفري هوغنز، ذلك لأن بلاده، بما يأتيها من فيض من المهاجرين البيض (١٦ ألفاً في كل عام)، بدأت تشعر بالمصاعب الاقتصادية والاجتماعية. وكان الاتحاد يشكل حلاً على أساس أنه يخلق مجموعة اقتصادية أكثر مرونة وحركة، وتعتمد على الترابط بين الزراعة والصناعة الحديثة لروديسيا الجنوبية، وبين الموارد المعدنية في روديسيا الشمالية، واليد العاملة من نياسالاند. وفي عام ١٩٤٩ انعقد مؤتمر حضره مندوبون عن البلدان الثلاثة وتبني بحماسة مبدأ الاتحاد. ولكن لم يشترك في هذا المؤتمر أي أفريقي. وكان ذلك سبباً في التحفظات التي أبداها «مكتب الاستعمار» في لندن، حيث كان سكرتير الدولة لحكومة المحافظين جون كريس على فهم تام لما حدث وأدرك الأفكار الرجعية التي يضمرها البيض في كل من الروديسيتين. وقد أجاب غودفري هوغنز على التساؤلات المتعلقة بالمكانة المخصصة للأفريقيين الذين ينتخبون من قبل أفريقيين في هذه الصيغة الاتحادية، أجاب قائلاً بأنه لم يوجد بعد عدد كاف من الوطنيين المتمدنين يسوغ إيجاد دائرة انتخابية لهم. وفي عام ١٩٥٠ تبددت الأكثرية الساحقة لحزب العمال في الانتخابات البريطانية. ولم يكن سكرتير الدولة الجديد لشؤون المستعمرات غريفيث على اطلاع كاف على المشاكل الاستعمارية، لذلك وجد نفسه منساقاً وراء رغبات كبار الموظفين اللندنيين والمحليين الذين كانت لهم مصالح، قلت أو كثرت، تكمن وراء آرائهم. وقد اعترف في تقرير قدمه في عام ١٩٥١ أن الاتحاد يفرض نفسه لأسباب اقتصادية ومن أجل وضع حد

لامتداد نفوذ اتحاد جنوبي أفريقيا العنصرية إلى الشمال. والواقع أن عدداً من «الأفريكانر» كانوا يعملون في قطاع التعدين في روديسيا الشمالية. ولكن ج.غريفيث، كديمقراطي، لم يشأ أن يفرض الاتحاد. ولم يكن يجهل أن إحدى كبرى الشركات الصناعية المسماة «بالتروست الروديسي المنتخب» الذي يعمل برؤوس أموال أمريكية، لم يكن يطلب أكثر من كسر حاجز اللون الذي يمنع أفرقة بعض الوظائف الاختصاصية وبالتالي يقف عائقاً في وجه تخفيض النفقات. كما كان يعرف بوجه خاص أنه منذ عام ١٩٥١ تشكل مجلس نقابي قوي (P.U.S) يجمع سبعاً من النقابات المركزية. وأن الأفريقيين يقفون موقفاً عدائياً من الاتحاد. وهكذا وجد غريفيث الذي كان ينتظر أن تأتي المبادرة منهم، وجد نفسه في طريق مسدود.

أما خلفه م.و. ليتلتون رجل الأعمال النشيط السريع البديهة، فقد قرر تصفية الموضوع. ذلك لأن الاتحاد في نظره صيغة لحل سليم بين تطرفات القومية الأفريقية وتطرفات عنصرية البيض المسيطرين. وهكذا أعلن الاتحاد في عام ١٩٥٣ مع أمل أن حسناته الاقتصادية ستقضي على البغضاء الأولى التي أظهرها الأفريقيون. ولكن هؤلاء الذين أظهروا قوتهم وحسن تنظيمهم في تشرين الأول أكتوبر ١٩٥٢ في إضراب عام ضم سبعاً وثلاثين ألف عامل أفريقي ودام ثلاثة أسابيع، كان لهم أكثر من سبب للإبقاء على عدم ثقتهم بالاتحاد. والواقع أنهم لم يشاركوا في مؤتمر لندن الذي انعقد للتشاور في موضوع الاتحاد، ولا في ذلك الذي انعقد عام ١٩٤٩ عند شلالات فكتوريا. ومن جهة أخرى فإن البيض الذين لا يشكلون إلا ٥٪ من السكان تقرر أن يكون لهم ٢٦ مقعداً من أصل ٣٥ أي حوالي ثلاثة أرباع المقاعد في المجلس الاتحادي. وعلى الرغم من أن هذا المجلس لم يكن له حق النظر في المسائل الأفريقية، أفلا يمكن لهذا الحق أن يأتيه في المستقبل إذا أعيد النظر في الدستور كما تقضي نصوص

الدستورنفسه؟. ومن جهة أخرى ألم تنص مقدمة الدستور على تطور محتمل للاتحاد إلى أن يكون عضواً حراً في الكومنولث في المستقبل؟. والخلاصة فإن كلاً من نياسالاند وروديسيا الشمالية شعرتا أن الحماية تنقصهما، كما أن الاتحاد كان في نظر جزء هام من الرأي العام البريطاني يبدو تحدياً شرعياً موجهاً ضد الأكثرية من سكان هذه المستعمرات. ولكن هذه الأكثرية الأفريقية لم تكن بعد قد انتظمت في أفكار وتنظيمات قومية. كما أن السنوات الأولى من الاتحاد بدت وكأنها شهر عسل مع رأس المال الأجنبي الذي أخذ يتدفق كنبع لا ينضب، لدرجة أن السير غ .هوغنز الذي أصبح وزيراً أول للاتحاد سمح لنفسه أن يطلب من لندن «الاستقلال التقني بسبب غياب السلطة القضائية» مظهراً بذلك نياته لخصوم الاتحاد.

ولكن الغيوم مالبثت أن ظهرت في الأفق. فمنذ عام ١٩٥٦ أصبح حزب الدومنيون المؤيد لجنوبي أفريقيا يهدد الحزب الاتحادي الذي يرأسه روي ويلنسكي من على يمينه. وقد تمكن هذا الأخير أن يحصل من لندن على بعض التنازلات بعد أن لوّح لها بخطر بريتوريا وذكرها باستقلال غانا الذي نالته حديثاً. ومنذ ذلك الوقت أصبحت قضايا الاتحاد الخارجية متعلقة به، بينما بقيت المسؤولية القضائية في درجتها النهائية مرتبطة بالمملكة المتحدة. وبالاضافة إلى ذلك فإنه لم يعد للمملكة المتحدة الحق في التدخل في شؤون الاتحاد الداخلية إلا بطلب منه. كذلك فإن روي ويلنسكي أجرى تعديلاً على الدستور بحيث زاد عدد أعضاء المجلس الاتحادي، فأصبح لكل مستعمرة عضوان منتخبان من الأفريقيين زيادة عن السابق، ولكن ضمن إطار انتخابي بقيت أكثريته تتألف من البيض. ومعنى ذلك أن الأفريقيين احتفظوا بعددهم السابق (٩) وأضيف إليه ستة ممثلين جدد، في الوقت الذي ارتفع العدد العام لأعضاء المجلس من (٣٥) إلى (٥٩). وقد حقق روي ويلنسكي انتصاراً باهراً في الانتخابات على حزب

الدومنيون الذي يرأسه و. فيلد، مهاجماً إياه خلال المعركة الانتخابية بقلة الخبرة في القضايا العامة ولكن دون أن ينبث ببنت شفة عن المشكلة العنصرية حرصاً منه وحذراً. أما الأفريقيون الذين انتقصت مكانتهم إلى هذا الحد فإنهم أخذوا ينظمون أنفسهم للدفاع عن مصالحهم. والواقع أن مصير الاتحاد كان يرتبط ارتباطاً أساسياً بالسؤال التالي: هل القومية التي تبنى في قلب هذا الاتحاد تعتبر عنصرية أم لا؟. وفي الحالة الأولى أين تكون الديمقراطية؟. وفي الحالة الثانية ألن يكون تثقيف الكتلة الكبرى من الأفريقيين أمراً لا مفر منه؟. ولكن هل هذا التثقيف ممكن دون المرور المباشر إلى عقلية وبنى غير عنصرية أو متعددة العناصر؟. وهل يمكن لهذه العقلية وهذه البنى أن تظهر في أقلية بيضاء حريصة على تفوقها السياسي الذي يضمن لهامصالحها الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية المميزة؟. وفي هذا الاتجاه الأخير قام ف.ج. موفا، وهو الابن الأصغر للمبشر الشهير ج.س. موفا باتخاذ تدابير في روديسيا الجنوبية للتخفيف من وطأة التمييز العنصري وإزالة الخوف من قلوب البيض. إلا أنه حدث في الوقت نفسه أن مندوباً بريطانياً يسمى ستونهاوس كانت له الجرأة الكافية لأن يحرض السود للدفاع عن حقوقهم، فكانت النتيجة أنه طرد تحت هياج جمهور من البيض كان يهزأ به ويصيح: «أيها الكافر الأبيض، عد إلى جدتك السوداء، وفي المرة القادمة سيكون مصيرك السجن في كوخ من صفيح». وحدث أيضاً في عام ١٩٥٧ أن كينيث كوندا أهين في مقهى عندما توجهت إليه طغمة من البيض بهذا القول: «إن الأولاد هنا لم تقدم لهم الخدمة بعد»، فعلق رئيس دولة زامبيا المقبل على هذه الإهانة بتلك العبارات: «إذا كان التمييز العنصري يقوم على الثقافة فإننا يمكننا الحصول عليها بدروس مسائية. وإذا كانت المسألة مسألة مال فإن بعض السود أثبتوا جدارتهم بحيازته، وإذا كان الموضوع موضوع دين فإننا نستطيع عند

الضرورة تغييره. إن الله قد جعلني أسود فما حيلتي في ذلك؟. وهذا لا يعني على كل حال أنني لست فخوراً بلوني».

٢ - نحو الاستقلال

أ- في مالاوي

اتضح عملياً أن طريق «الاتجاه المتعدد الأجناس» هو طريق تسده المصلحة الأنانية للبيض. فبقي الحل إذن في قيام تنظيم مستقل للأفريقيين من أجل الوصول إلى السلطة يرفع الشعار الديمقراطي: «لكل رجل صوت». وكانت قبل ذلك قد ظهرت في المستعمرات جمعيات وطنية تهدف إلى التقدم الاجتماعي. وقد تجمعت هذه الجمعيات في نياسالاند في «المؤتمر الوطني للأفريقيين» منذ عام ١٩٤٤. وفي مواجهة هذا التنظيم لجأت الإدارة الاستعمارية إلى إيجاد مجالس متسلسلة تبدأ بالمجالس المحلية فمجالس المناطق حتى تصل إلى المجلس العام وتعتمد على السلطات التقليدية، واعتبرت هذه المجالس كسلطات مساعدة للإدارة اليومية وأداة تدريب على الحكم الذاتي. واعتبر «المؤتمر الوطني الأفريقي» في نظر السلطات جنيناً لحزب تقوده زمرة من المحرضين الساخطين.

وفي عام ١٩٤٨ ظهر مؤتمر روديسيا الشمالية على الأسس نفسها التي قام عليها مؤتمر نياسالاند. وكان التنظيمان يعارضان الاتحاد بشدة، وقد مارسا نفوذاً سريعاً وقوياً على المجالس الوطنية التي أوجدتها الإدارة. وهكذا عندما جرت انتخابات ١٩٥٦ في نياسالاند للمجلس التشريعي انتزع مقاعده الخمسة أولئك الذين أطلق عليهم لقب «المثقفين غير المسؤولين» من المؤتمر الوطني، ومنهم هـ.ب. شيمبيمبيري و م.و.ك. شيومي. ومع ذلك فإن هذه الانتخابات جرت بواسطة المجالس الإقليمية. وهكذا انتقل الوطنيون إلى الهجوم مصرحين بأن «اللغة الوحيدة التي تفهمها الأمبريالية البريطانية هي

المعركة حتى النهاية». وأخذوا يعرقلون اشتراك السود في المجلس الاتحادي في ساليسبوري، ويطردون من المؤتمر أولئك الأفريقين الذين قبلوا الإقامة في العاصمة الاتحادية ويضعونهم على لائحة الخونة السوداء. ولكن بما أنهم كانوا يشعرون بأنهم أصغر سناً من أن يفرضوا أنفسهم في الداخل والخارج، فقد وجهوا النداء للدكتور هاستينغز كاموزو باندا لقيادتهم. وكان هذا الأخير ينتمي إلى عائلة متواضعة. ودرس في المدارس التبشيرية ثم أكمل دراسته في أفريقيا الجنوبية ثم الولايات المتحدة الأمريكية. ولما أصبح طبيباً مارس مهنته في لندن مدة طويلة واتخذ موقفاً معادياً من مشروع الاتحاد. واحتجاجاً عليه عند قيامه، غادر لندن إلى أكرا التي كان نيكروما قد أصبح رئيساً لها. ثم استدعاه الشباب في نياسالاند وقدموه للجمهور كالمسيح المنقذ المنتظر، ثم قبل برئاسة المؤتمر الوطني عندما عرضت عليه. وكان في خلال تجواله الطويل قد نسي لغته الأم، ولكن الجو كان ملائماً لدرجة أن خطبه باللغة الانكليزية كانت تكهرب الجماهير. وتوالت الفتن بعد ذلك ضد النظام القائم الذي رد بإعلانه حالة الطوارئ وإطلاق النار على المتظاهرين حتى بلغ عدد القتلى ستين قتيلاً. وألقى القبض على الدكتور باندا وسجن مع عدد من مساعديه. ولكن بعد انتصار حزب المحافظين في انتخابات عام ١٩٥٩ قام مكميلان بجولته الشهيرة في أفريقيا عام ١٩٦٠ ووصف السياسة الاستعمارية البريطانية بأنها تغشاها «رياح التغيير». ففي لاغوس وساليسبوري والكاپ، كلما تعمق في منطقة السيادة البيضاء كلما أشار بكل وضوح إلى «العهد الجديد» البريطاني فيما يتعلق بأفريقيا: «لقد لمسنا في الكاپ يقظة الشعور الوطني لدى الشعوب التي عاشت قروناً خاضعة للتبعية الأجنبية، واليوم تبدو لنا الظاهرة نفسها في أفريقيا، والشعور القوي الذي أحسست به منذ خروجي من لندن منذ شهر، هو قوة هذه الموجة الوطنية الأفريقية. إن رياح التغيير تجتاح

القارة. وسواء أردنا أم لم نرد، فإن نهضة هذا الشعور الوطني هي واقع سياسي، ويجب على سياستنا الوطنية أن تحسب لذلك حسابه».
وفي هذه الأثناء كان النظام قد استتب في نياسالاند. وبعد أن اعتبر «المؤتمر الوطني» منظمة ممنوعة، ظهرت منظمة سياسية أخرى على يد المحامي الأول في البلاد و.شيروا. وسميت «حزب المؤتمر المالاوي»[٣٨] ولم تكن تنتظر إلا تحرير باندا من السجن. وعندما أطلق سراحه غير تماماً طريقته في العمل. فقد شاهد كيف تمكنت الأحزاب السياسية الأفريقية في كينيا من الانتصار على المستعمرين البيض في مؤتمر لانكاستر هاوس بممارستها طريقة المفاوضات. فأهاب بأنصاره «لا تكرهوا البيض، فأنا لست ضدهم وإنما ضد نظامهم». ومنذ آب أغسطس عام ١٩٦٦ نص الدستور الجديد على أن يكون عدد أعضاء المجلس التشريعي (٣٣) تعين منهم السلطة الإدارية خمسة، والباقي ينتخبون على قائمتين، تضم الأولى ثمانية مرشحين، والثانية عشرين، وعلى أساس ألا يشترك في الاقتراع إلا دافعو الضرائب. وقد تمكن حزب مالاوي أن ينال (٢٣) مقعداً من أصل المقاعد الثمانية والعشرين التي لا تتدخل بها الإدارة، وذلك بمساعدة الأسيويين في هيئة الناخبين العليا، أما في المجلس التنفيذي فقد نال المقاعد الخمسة التي لا تتدخل بها الإدارة، فسيطر بذلك على جهاز الحكومة الداخلي. وعندما وصل باندا في عام ١٩٦٢ إلى لندن للقيام بمحادثات هناك، صرح «بأنني إنما آتي إلى هنا لآخذ مايخصني بحق التصويت وبموجب تجربة السلطة التي مارسناها بنجاح». ومنذ عام ١٩٦٣ استبدل بالمجلس التنفيذي مجلس وزراء برئاسة الدكتور باندا. وأصبحت نياسالاند «دولة للسود في قارة سوداء».

بقيت مسألة الاتحاد. وقد ظن الكثيرون أن نياسالاند، ذلك

---

٣٨ - مالاوي اسم لشعب (المارافي) الذي كان قد أنشأ مملكة في منطقة بحيرة نياسا.

البلد الصغير القاري الذي لا يملك إلا انتاجاً زراعياً دون أن يكون له أي نصيب في نهضة معدنية أو صناعية مع امتلاكه وفرة في اليد العاملة سيتبنى الاتحاد ويعود إليه في حال جديد وقوة جديدة على المفاوضة. ولكن لم يحدث شيء من ذلك. وذهبت أدراج الرياح مجهودات م.بتلر المسؤول البريطاني عن قضايا أفريقيا الوسطى الذي عين لجنة تقدمت بتقرير إلى باندا يلح على الفوائد الاقتصادية من الاتحاد. وعبثاً اجتمعت حلقة من الاختصاصيين الاقتصاديين غربيين وهنوداً بالدكتور باندا نفسه لإقناعه بمزايا الاتحاد، ولكن الدكتور باندا صرح لهم بكل برود في كلمته الموجزة التي ألقاها في ختام الندوة: «نحن موافقون على كل ماقدموه من حجج، فالانفصال جنون، ولكننا سنمضي مع ذلك في طريق الانفصال حتى ولو عدنا لأكل الجذور كما كان يفعل أجدادنا». وبعد أن متّن سيطرة حزبه على كل قطاعات البلاد، كان لابد من أن يصبح الوزير الأول لنياسالاند التي حصلت على الاستقلال في عام ١٩٦٣. ولكن مالبثت سياسته التي ظهرت ممالئة للغرب بعد قليل، أن عارضها معاونوه من الشباب. فألقى بعدد من قدماء وزرائه بالسجن ونفى آخرين، ورغم أنه وقف نظرياً ضد التمييز العنصري في جنوبي أفريقيا فإنه تعاون مع نظام بريتوريا الذي سانده والذي أصبحت مالاوي منطقة نفوذ له.

ب - زامبيا

في خلال ذلك، ماذا كان يحدث في روديسيا الشمالية؟. إن العدد الأكبر والأهم من المستوطنين والتقنيين البيض جعل التطور أكثر وضوحاً. والواقع أن مستقبل الاتحاد كان يلعب هنا الدور الأكثر أهمية بالنسبة للمستقبل. وكانت «نظرية الاعتماد على الأجناس المتعددة MULTIRACIALISME» قد فشلت. وبقي أن تجرب طريقة القوة السياسية أو الجسدية. ونجم عن ذلك تبادل وجهات النظر التالية، حسبما قدمها لنا كينيث كوندا في تقريره، بينه وبين نكومبولا من

جهة، وبين الحاكم البريطاني من جهة أخرى. فقد ذهب هذان الزعيمان الأفريقيان يقدمان شكوى ويعرضان وجهات نظر مخالفة بمناسبة الدستور الجديد. فأجاب الحاكم البريطاني: «ولكن ألا تظنان أن البيض سيشلون أعمال الحكومة فيما إذا قبلنا اقتراحاتكم؟». فأجاب كينيث كوندا: «هل يعني هذا أنه من أجل أن يسمع صوتنا يجب أن نكون في موقف يساعدنا على شل أعمال الحكومة؟». ولكن هذا السؤال لم يلق جواباً. وكان لذلك سبب واضح، فهنا تكمن المشكلة الرئيسية.

وكانت نتيجة اقتراح عام ١٩٥٨ حاسمة لدرجة أنه كان لابد أن ينعقد في عام ١٩٦٠ مؤتمر لإعادة النظر في الدستور. ومن أجل إفشال الحزب الاتحادي الذي يقوده روي ويلنسكي ومنعه من أن يصبح في عام ١٩٦٠ شريكاً للحكومة البريطانية والأحزاب الأفريقية، قرر هـ. نكومبولا، بعد أن أحرق دستور ١٩٥٨ علناً أمام الجماهير، أن يتحالف عند الضرورة في الانتخابات مع أحزاب الدومنيون الرجعية. وقد خلق هذا الموقف انشقاقاً بين الوطنيين الأفريقيين. فالأكثر تطرفاً تجمعوا حول كينيث كوندا الذي أنشأ «المؤتمر الوطني لزامبيا» مع الشعار التالي: «عرقلة الانتخابات مهما كلف الأمر ومنع أي حزب أفريقي آخر من الاشتراك فيها». وبسبب هذا الشعار الذي اعتبر مخالفاً للديمقراطية مُنع الحزب الاتحادي الذي يقوده روي ويلنسكي من الحصول على عدد المقاعدة اللازمة للسيطرة تماماً على الحكومة ولفرض سلطته على المؤتمر الدستوري لعام ١٩٦٠. وقد اجتمع هذا المؤتمر في جو من الحماسة القومية الأفريقية. وكانت حكومة لومومبا ماكادت تتشكل حتى تمزقت بانفصال كاتنغا ووقع لومومبا أسيراً بين يدي تشومبي. وكان لروديسيا الشمالية حدود طويلة مع كاتنغا. ورفض الأفريقيون أن يوافقوا على أية تنازلات تفتح الطريق أمام البيض للوصول إلى السلطة في روديسيا، فتوقفت أعمال المؤتمر إلى

أجل غير مسمى. وفي خلال ذلك تملك الغضب البيض فأخذوا يضغطون على روي ويلنسكي لكي يعلن الاستقلال من طرف واحد ثم يفرض منع الهجرة على سكرتير الدولة البريطاني لشؤون المستعمرات. ويظهر أن هذه الفكرة في القيام بانقلاب قد لقيت هوى في نفس روي ويلنسكي فترة من الزمن، ولكن الجيوش البريطانية المتمركزة في نيروبي كانت مستعدة لقمع مثل هذه المحاولة. وكان تعديل الدستور الذي وهبته الحكومة البريطانية مدبراً بدهاء ليعطي للحزب الليبرالي الذي يقوده موفا وضعاً قوياً بحيث يسمح له أن يكون قوة قادرة على التوفيق بين القوميين والأفريقيين والمتطرفين من البيض. والواقع أن المقاعد الخمسة عشر المخصصة للوطنيين سواء في القائمة الأولى أو القائمة الثانية، ماكان يمكن الحصول عليها إلا إذا نال المرشح أربعمائة صوت يعطيها له الجنس الآخر المخالف لجنسه ولم يكن بإمكان الأحزاب المتطرفة أن تنال مثل هذا الحظ، باستثناء «حزب أفريقيا الوسطى المعتدل» الذي يقوده موفا، فهو الوحيد الذي يستطيع أن يحقق هذا الشرط. وكان الاتحاديون البيض والقوميون السود غاضبين من هذا الوضع. وكاد كينيث كوندا أن يقاطع الانتخابات لولا الحجج التي قدمت له بأن غيابه عن هذه الحكومة الانتقالية سيكون خطأً سياسياً خطيراً. وقد أعطت انتخابات عام ١٩٦٣ النتائج التالية: سبعة مقاعد لحزب نكومبولا، ١٦ للاتحاديين البيض، ١٤ لكينيث كوندا. أما حزب موفا المعتدل فقد تكنس من الساحة بكل بساطة، ذلك لأن أكثرية المقاعد الوطنية لم توزع على أحد لنقص النصاب في أصوات الجنس الآخر الذي يجب أن يحصل المرشح عليه. وقد أثبتت هذه التجربة الحسابية أن «نظرية تعدد الأجناس» في الحكم تعتبر خارج الحسبان. واقتنع موفا بهذه النتيجة فانضم إلى حزب كينيث كوندا القومي، وأصبح نكومبولا مع نوابه السبعة الحكم في هذا الوضع بين الاتحاديين الذين طالما ناهضهم، وبين كينيث كوندا خصمه

الأفريقي. ولكن اختياره للبيض كان يعتبر انتحاراً سياسياً، وأن الرأي العام الأفريقي كان فقد ثقته به بسبب علاقاته مع تشومبي الذي كان يقدم له المساعدات المالية الكبيرة عبر الحدود. وهكذا اختار نكومبولا مرة أخرى أن يناهض الإتحاد وأن يقف إلى جانب ك. كوندا في حكومة أفريقية ائتلافية. وقام نقاش معقد بين الحقوقيين حول ما إذا كان يحق لبريطانيا كدولة وصية وسيدة أن تتخذ قراراً من طرفها وحدها في موضوع انفصال عضو من أعضاء الاتحاد، أم أن مثل هذا الانفصال لا يصبح له قيمة شرعية إلا إذا وافقت عليه جميع الأطراف المذكورة في دستور الاتحاد. وبعد تأويلات علمية وعاطفية أعطى بتلر الحق في عام ١٩٦٣ لروديسيا الشمالية بالانفصال. وفي العام نفسه اجتمع مايشبه «مؤتمر طلاق» في شلالات فكتوريا، وهناك تأكد الانفصال، وتشكلت لجان من الحكومات المختلفة لتصفة مشاكل الملكيات والديون. واحتفظت الروديسيتان بالملكية المشتركة والإدارة المشتركة لسد كاريبا وللخط الحديدي. ويعتبر سد كاريبا على نهر الزامبيير أحد أهم مراكز القوى المائية في العالم. وكان قد درس له موضعان كلاً على حدة، ولكن اختير له في النهاية موقع كاريبا على الساحل الروديسي الجنوبي من النهر عند كافوي.[٣٩] وهكذا أصبح الاتحاد ميتاً منذ عام ١٩٦٣.

وصدر في روديسيا الشمالية دستور جديد أبدل المجلس التشريعي بجمعية تشريعية. وأعطت انتخابات عام ١٩٦٤ خمسين مقعداً «لحزب الاستقلال الوطني الموحد» الذي يرأسه ك.كوندا. وعشرة مقاعد للمؤتمر الوطني الأفريقي الذي يرأسه نكومبولا، وخصصت عشرة مقاعد للأوروبيين. وبما أن ك.كوندا كان يسانده شعب البيمبا بخاصة، وكذلك الإيلاً تونغا، وبما أن الزعيم الأعلى للباروتسي قد نجح في الاحتفاظ بحقة في الفيتو عند تطبيق القوانين

٣٩ - أنشئ اليوم مركز للكهرباء المائية عند كافوي.

في مقاطعته، فإن كوندا وجد نفسه مشغولاً في الوقت نفسه برئاسة الحكومة وبمشاكل دقيقة يقع عليه مسؤولية حلها بين القبائل. ولكنه واجهها بكثير من الواقعية. وبعد الاستقلال في تشرين الأول ١٩٦٤ وإعلان الجمهورية، أخذ يهتم بتقوية العلاقات مع تنزانيا وذلك بمد خطو حديد تانزام (الذي أنجزته پكين) بين الدولتين ليخفف من عزلته عن روديسيا الجنوبية. وكان موقع كاريبا الذي يجهز بالطاقة الكهربائية في الواقع مجموعة الصناعات المعدنية كلها في البلاد، قد وضع بين يدي روديسيا المفتاح الرئيسي لازدهار البلاد.[٤٠]

٣ - تطور روديسيا الجنوبية (زيمبابوي)

أما في روديسيا الجنوبية فقد خلف ت. فيلد كوزير أول هناك غارفيلد تود، وهو راعي كنيسة فصيح ويتمتع بشخصية قوية. وكان ليبرالياً حاول أن يقنع البيض باصلاحات جذرية وضرورية لبقائهم نفسه. ولكنه فعل ذلك بقسوة أثارت السخط. وعندما نشأ في عام ١٩٥٧ «المؤتمر القومي الأفريقي الروديسي» وهو أول حزب قومي أفريقي، أخذ يرتمي في أحضان زعماء اليمين أفواجاً أنصار تفوق البيض، أو على الأقل أنصار الحد من طموحات السود. وعند ذلك استبعد تود من السلطة وخلفه سير إدغار هوايتهيد الذي طرح شعار «بناء أمة». وكان ذلك يعني من وجهة نظره وضع البيض والسود على مركب واحد يبقى فيه الأبيض هو الملاح. فمثلاً أصبح المجلس التشريعي أبيض، في الوقت الذي أصدر قوانين لمصلحة الأفريقيين تهدف إلى إصلاح النصوص المالية لكي تسمح للمدنيين الأفريقيين بامتلاك بيوتهم. إلا أنه مارس في الوقت نفسه ضغطاً شديداً على القوميين الأفريقيين لكي لا يقوموا بمحاولات يعرضون فيها على إخوانهم مشروع إصلاح منفصل. وأعلنت حالة الطوارئ في عام

٤٠ - استمدت روديسيا الشمالية اسم «زامبيا» من نهر زامبي أو الزامبير، وهو الاسم الذي ظهرت فيه على أول الخرائط التي رسمت لأفريقيا. وزامبيا اليوم بلاد غنية مليئة بالحياة. وتعتبر اليوم المركز المتقدم للقومية الأفريقية في الجنوب الأبيض من القارة.

١٩٥٩ وألقي القبض على الزعماء الأفريقيين ولم ينج جوشوا نكومو من الاعتقال إلا بسبب غيابه. وفي كانون الأول ديسمبر ١٩٦١ حُل «الحزب الوطني القومي الديمقراطي» الذي يرأسه نكومو ليحل محله «اتحاد الشعب الأفريقي في زمبابوي».(٤١) ولكن في أيلول سبتمبر من عام ١٩٦٢ أعلن أن الحزب الجديد غير شرعي وألقي القبض على مناضليه. وقد أصبح السوط والسجن في عهد هوايتهيد، وكذلك استعمال الرشاشات كما حدث في سالسبوري عام ١٩٦٠، أصبح كل ذلك العملة الرائجة ضد المظاهرات الأفريقية. ولم يتردد الوزير الأول، مابين تصريحين مهدئين صدرا للاستعمال الخارجي، في أن يشنق أولئك الذين رموا قنابل مولوتوف. وهكذا أصبح ممقوتاً من السود دون أن يتمكن من الاحتفاظ بثقة البيض. وقد فضل القاضي الاتحادي أن يستقيل على أن يسوغ هذا الإرهاب التعسفي. وفي انتخابات عام ١٩٦٢ أبعد هوايتهيد عن السلطة لمصلحة «حزب الجبهة الروديسية» الذي كان أكثر تمتعاً بثقة البيض الذين لم يكونوا يستطيعون الاقتناع بالمطالب غير المعقولة التي يطالب بها السود.

ولكي يسمح لهؤلاء بأن يشاركوا في الانتخابات، تمكنت بريطانيا في مؤتمر سالسبوري لعام ١٩٦١ أن توجد قائمة انتخابية ثانية يستطيع عن طريقها الأفريقيون أن يكون لهم ممثلون مباشرون. وقد وافق ج.نكومو في بادئ الأمر أن يشارك في هذه الانتخابات، وبعد أن وبخ ممثله في لندن ل.تاكاويرا لأنه وصف المشاركة في الانتخابات بالخيانة، عاد فعدل عن رأيه عندما التقى بهذا الأخير في لندن تأييداً له وقرر المقاطعة. وهكذا لم يقم النضال عن طريق البارلمان وإنما قام في الممتلكات البريطانية الشرقية والوسطى، فهل يمكنه أن ينجح أبداً في الجنوب؟. أما نتيجة الانتخابات فقد أدت إلى فوز المتطرفين البيض، إذ نالت الجبهة الروديسية ٣٥ مقعداً مقابل ٢٩

---

٤١ – زيمبابوي كانت مركزاً لإحدى كبريات الممالك الأفريقية: مونوموتابا.

للحزب الاتحادي الموحد منها ١٥ لغير الأوروبيين كان يجب أن يحصل عليها من حيث المبدأ الحزب الأفريقي. ولكن هذا الأخير حدثت فيه مصادمات داخلية أدت إلى الانشقاق. فقد كان ج.نكومو يتهم منذ فترة بالإهمال. إذ أنه قضى في أروقة الأمم المتحدة وفي جهات أخرى من الوقت أكثر من الذي قضاه فوق تراب الوطن. وبالرغم من كل هذه الاتصالات الخارجية التي حققت له بعض الأرصدة، وربما بسبب هذا العامل الأخير، فإن نكومو احتفظ بنوع من النفوذ على الطبقات الدنيا من الشعب وبخاصة من سكان المدن. ولكن القوميين المتعلمين كانوا يلتفون حول رجل موقر هو ن.سيثولي الذي اشتهر بأنه مؤلف كتاب عن القومية الأفريقية. وقد انتهى هذا الأخير إلى تشكيل «الاتحاد القومي الأفريقي لزيمبابوي» بينما أطلق ج.نكومو اسماً جديداً على حزبه هو «مجلس حماية الشعب». وأخذ المناضلون في كل الحزبين الأفريقيين يتقاتلون في ضواحي المدن المبنية بالصفيح والتي يسكنها الزنوج. وبما أن حزب سيثولي كان أقوى وأكثر يسارية فقد سعى ج.نكومو ألا يبقى على جموده وقوى برنامج حزبه. وكانت الدول الأفريقية تدعم الحزبين وتحاول جاهدة أن تتم بينهما المصالحة. كما تدخلت لدى منظمة الأمم المتحدة كي تبذل مساعيها في هذه البقعة الساخنة من أفريقيا السوداء ففعلت كما فعل الآخرون، ولكن النتيجة كانت دائماً مخيبة للآمال. وبما أن البيض من أنصار الجبهة الروديسية لم يكونوا على استعداد لتقبل مصير «أسود» لروديسيا، وقد شجعهم انقسام القوميين السود على أنفسهم، وخيب أملهم رفض لندن للاقتراح الذي قدموه بإعلان الاستقلال، فقد اتجهوا نحو أفريقيا الجنوبية كما يتجهون نحو حليف طبيعي لهم. ولكن الدكتور فير وورد لم يكن حريصاً على توسيع مسؤوليات هي في الأصل ثقيلة عليه. وبعد سقوط فيلد الذي اعتبر رخواً للغاية عام ١٩٦٤، استلم إيان سميث السلطة في البلاد. ولكن آراءه المتطرفة في إعلان الاستقلال

أخافت حتى زعماء البلاد القدامى الذين خافوا من أن يقودهم جموح هذا الزعيم الجديد إلى مالا تحمد عقباه. وحاولوا العودة إلى مسرح السياسة للسيطرة عليه، ولكن خذلهم الباحثون البيض والاستفتاء الذي جرى من أجل الاستقلال كانت نتيجته تأييداً له ولسياسته. وفي خلال ذلك جمع إيان سميث مجلساً عاماً من الزعماء الأفريقيين المطيعين التقليديين الذين أيدوا سياسته خوفاً على مكانتهم من أن يذري بها القوميون الأفريقيون. وبالرغم من الإنذار العلني الذي وجهه رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسون الذي أكد أن إعلان الاستقلال من جانب واحد سيؤدي إلى طرد روديسيا من الكومنولث مع كل النتائج التي تترتب على ذلك، وبالرغم من كل المواقف العدائية التي وقفتها الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة، فإن إيان سميث تجاوز كل حدود الحياء، وفي صيغة استعارت بعناية تعابير إعلان الاستقلال الأمريكي، أعلن استقلال روديسيا في تشرين الثاني نوفمبر من عام ١٩٦٥. وهكذا منح (٢٥٠) ألفاً من البيض أنفسهم الحق في التصرف تصرفاً مطلقاً بمصير أربعة ملايين من السود. ولم يعترف بالنظام الجديد لا المملكة المتحدة ولا أية دولة أخرى. مع ذلك لم يكن للعقوبات الاقتصادية التي وافقت عليها منظمة الأمم المتحدة، وذلك بفضل الكثير من المخالفات الشخصية لها وتواطئ جمهورية أفريقيا الجنوبية، لم يكن لهذه العقوبات أي أثر حاسم على روديسيا (أو زيمبابوي) التي عاشت وتحدت بريطانيا المعادية بأن تقوم بأي تدخل مسلح فيها، كما تحدت منظمة الوحدة الأفريقية التي كانت دولها مشلولة بالانشقاقات والانتفاضات الداخلية.

و – الممتلكات البرتغالية

أنغولا – موزامبيق – غينية – وغيرها

١ – رفض التقدم

كان تخلص المستعمرات البرتغالية التي أطلق عليها

البرتغاليون اسم مقاطعات ماوراء البحار من الاستعمار صعباً للغاية. والواقع أننا إذا أردنا التبسيط يمكن القول بأن الاستعمار البرتغالي هو الاستعمار الفرنسي نفسه ولكنه أقل ذكاء وعلمانية. فهنا يوجد القليل من البطء اللاتيني، ونوع من العناد نصف سادي ونصف ديني، ونوع من اللفظية الفارغة يتنازع فيها النفاق وإشباع الشهوات. فهل يجب ن ندهش من ذلك مادامت البرتغال كانت في طرف الصف الهتلري خلال الحرب العالمية الثانية، ومادام سالازار الذي قاد البرتغال مابين عامي ١٩٣٢ - ١٩٦٨ بقساوة متحجرة لم يكن يتردد في أن يصرح علناً: «نحن مناهضون للحرية، نحن ضد النظم البرلمانية وضد الديمقراطية، ونريد أن نبني دولة مؤسسات نقابية حرفية تخول كل السلطات في المجتمع». فتطور المستعمرات الأفريقية التي كان لها ارتباط بالديمقراطية البريطانية ماكان يمكن أن يتكرر في المستعمرات البرتغالية. ومع ذلك فقد بذلت جهود اقتصادية كبيرة مابين عامي ١٩٥٠ - ١٩٦٠ لتحديث هذه البلاد. ولكن بما أن هذه التنمية كانت قد تتالت في البدء مابين عام ي١٩٥٣ - ١٩٥٨. فطبق مشروع لست سنوات لتجهيز موزامبيق وبخاصة أنغولا ببنية اقتصادية تحتية حديثة (طرق ومرافئ وسدود.. الخ) وبقواعد تموينية للغذاء تساعدها على الاقلاع الاقتصادي. ثم مالبثت رؤوس الأموال الأجنبية أن تدفقت عليها بعد أن كانت حكراً على رأس المال البرتغالي الذي لم يكن يستثمر فيها مع ذلك إلا بندرة، وبعد أن كانت رؤوس الأموال الأجنبية لا تتجرأ على الدخول إليها إلا بعد ضمانات معقدة. فقام مشروع بلجيكي لاستثمار البترول، بينما قام مشروع آخر للتنقيب عن الحديد واستثماره برأس مال قدره مائتا مليون من الفرنكات قدمته جمهورية ألمانيا الاتحادية. وعهد بالتنقيب عن المعادن لمؤسسات أمريكية وغير أمريكية. وهكذا ضمن سالازار متانة بلاده وتغطية نقدها باجتذابته لرؤوس الأموال الأجنبية التي خصص ٦٠٪ من استثماراتها لأنغولا والباقي لموزامبيق.

وكـان التـركـيـز على القطاع الانتـاجي وليس على القطاع الاجتماعي. وهكذا أقيم في مـوزامـبيق سد على نهر ليمبو بو سمح بري سهل واسع خصص للاستيطان في منطقة غيجا. وفي هذا القطاع نفسه سمح للخط الحديدي الممتد حتى الحدود الروديسية بتخفيف العبء عن مرفأ بيرا المزدحم، وذلك بأخذه جزءاً من الحمولة في اتجاه مرفأ لورنسو - مركيز الحديث الذي أفاد من ذلك فناله التطوير. وأقيم مركز للطاقة الكهربائية على النهر هو الأول من نوعه في البلاد لخدمة مرفأ بيرا، بينما بيعت بقية التيار الكهربائي لروديسيا. واستثمرت مناجم الفحم في مواتيزي، بينما كان نشيطاً إنتاج السكر والسيزال (نبات ليفي) والنارجيل (يستخرج منه نوع من السمن) والشاي. ومع ذلك بقي الميزان التجاري خاسراً وميزان المدفوعات التجارية لم يكن متوازناً إلا بفضل الموارد «غير المرئية»: مثل مكوس المرور، وحسم ليرتين عن كل رأس من العمال تدفعها لموزامبيق البلاد التي تستخدمهم، والنقود التي يرسلها إلى أهليهم هؤلاء المغتربون من العمال. ولقد نظمت عملية استقلال أنغولا بطريقة لا يكاد يصدقها الخيال. فهنا أقيمت أيضاً منشآت للطاقة المائية، كمركز بيوتيو لخدمة منطقة لوبيتو ومنطقة بنغويلا، وفي كامبابي على نهر كونيزا، وسد سالازار (الذي كان يستخدم كجسر أيضاً) على نهر كونيني. وخصص ٤٠٪ من الاستثمارات من أجل البنية التحتية من مرافئ وطرق وخطوط حديدية ومطارات. أما في قطاع التعدين فبالإضافة إلى الألماس استثمر أيضاً معدن الحديد بفضل تدخل كروب، وماليث المستخرج منه أن بلغ أربعة ملايين من الأطنان. وفي خلال ذلك كانت «شركة المنغنيز» تعمل بالقرب من مالانج. وكانت أكبر عملية في ميدان الزراعات التصديرية تلك المساحات الواسعة التي زرعت بالقهوة في الشمال. فقد كانت تغطي ٢٥٠ ألف هكتار في عام ١٩٥٧، ولكنها كانت تؤمن منذ عام ١٩٥٢ ٤٠٪

من قيمة صادرات أنغولا. إلا أن ثمانين بالمائة من مساحتها كانت تخص الأوروبيين. والواقع أن هذه النهضة الاقتصادية كلها كانت مخصصة للأوروبين وقامت على أكتافهم بالدرجة الأولى. فالبرتغال كانت تقليدياً من البلاد التي تنطلق منها الهجرات، فهي بلاد نصف متطورة لا يزيد دخل الفرد السنوي فيها عن أربعمائة من الفرنكات بينما تزداد فيها نسبة الولادة بحيث تفتش أبداً عن منفذ لهؤلاء المتزايدين من السكان. وقد حدد لها سالازار أهدافها بتلك العبارات: «إن الأراضي الغنية في المستعمرات القليلة التطور والقليلة السكان هي احتياط طبيعي لزراعة الوطن الأم. وستستقبل الفائض من السكان البرتغاليين الذين لم تستطع البرازيل ابتلاعهم».

وهكذا نظمت الهجرة. فكل عائلة عندما تصل إلى المستعمرات يؤمن لهابيت وماشية وأرض وكمية من البذار. حتى قفز عدد البيض من ثلاثين ألفاً في عام ١٩٣٠ إلى مائتي ألف عام ١٩٦٠. فقامت مدن استعمارية جميلة كانت صورة طبق الأصل عن المدن البرتغالية وانتشرت في هذا الوسط الأفريقي. الذي لم يغير فيها إلا القليل. لقد كانت جزراً تكذب بشكل واضح تلك الادعاءات الرسمية التي تقول بأنها لا محاباة ولا تمييز. ومن جهة أخرى فإن الهجرة البرتغالية كانت هروباً من البؤس. فكانت أنغولا تستقبل من الوطن الأم حرفيين بارعين وعمالاً مختصين إلى جانب العمال العاديين وعمال الطرقات والفلاحين غير المهذبين والخدم والخادمات. فكيف يتعامل أمثال هؤلاء الأوروبيين مع السود الذين يعتبرونهم منافسين لهم في ميدان العمل؟. لم يكن أمامهم إلا أن يعتبروا تفوقهم كامناً في لون جلدهم. وهكذا كانت أجرة الأبيض من الناحية العملية تعادل ضعفي أو خمسة أضعاف أجرة الأسود إذا قاما بالعمل نفسه.(٤٢)

وقد تمكنت البرتغال أن تبعد عن نفسها عقدة النقص في ميدان

---

٤٢ – راجع: جـ.دوفي «البرتغال في أفريقيا» – كتب بنغوان – ص٢٠٥.

النشاط الاستعماري بذلك الاقلاع الاقتصادي الخاطف في تلك البلاد التي شبهتها ببرازيل جديدة، وكذلك بتلك الأحياء السكنية المفرطة الحداثة التي أنشئت في لواندا وغيرها من مدن الساحل. وأصبحت المستعمرات المجاورة التي يسكنها عدد هام من البيض، كالكونغو البلجيكي والروديسيتين وجمهورية جنوبي أفريقيا تستطيع بعد ذلك أن تستقبلها في ناديها. وقد صرح أحد كبار موظفي جنوبي أفريقيا في زيارة رسمية له للشبونة «إنه من محاسن المصادفات أننا جيران، وأعتقد أننا يجب أن نكون مدينين للتاريخ الذي حقق لنا هذه المصادفة السعيدة». ثم مالبث أن قام بعد ذلك بقليل اتفاق للدفاع المشترك بين الدولتين لتمتين تلك العلاقات. وكانت البرتغال ترى في الواقع تجمع الغيوم وتحاول أن تتجنب العاصفة على الطريقة الهتلرية بالخطب المعسولة والأعمال الصاعقة. وعندما أرسلت منظمة الأمم المتحدة لجنة تحقيق إلى المستعمرات البرتغالية رفضت البرتغال استقبالها بحجة أن هذه المقاطعات الواقعة فيما وراء البحار إنما هي جزء متمم لأراضيها. إلا أن الصحفيين الذين تمكنوا من زيارة هذه البلاد، والمسافرين ورجال البعثات التبشيرية وكاتبي الريبورتاجات والبعثات الأفريقية، يشكلون كلهم كومة من الشهادات والوثائق الدامغة. وقد أجاب سالازار في عام ١٩٥٩ على كل ذلك بالتصريح التالي: «لماذا تشتعل أفريقيا؟. إن اشتعالها ليس بسبب حريق داخلي، ولكن ألقيت في النار من الخارج». وفي ذلك العام نفسه، وفي جزيرة ساوتومي التي يقع فيها سجن البرتغال الاستعمارية، أعدم أكثر من مائة من الفلاحين الأفريقيين ليكونوا عبرة لمواطنيهم. وفي ذلك العام ألقي القبض على عدد كبير من الأشخاص في لواندا كان من بينهم الشاعر الطبيب أغوستينهو نيتو رئيس حركة التحرير الشعبي لأنغولا التي كانت يومذاك حركة سرية، وبينتو دي إندرادي الوكيل العام لرئيس الأساقفة. وعندما نظمت مسيرة سلمية من أبناء قرية الطبيب

للاحتجاج على توقيفه، قتل من المتظاهرين ثلاثون شخصاً وجرح مائتان آخرون.

وكان سالازار يصر دائماً على أن يظهر الحركة القومية الأفريقية على أنها طليعة للشيوعية، وكان التلويح بهذا الشبح وحده يكفي لأن يثير كبار المسؤولين الأمريكيين من أمثال فوستر دالاس. وبالإضافة إلى ذلك فإن البرتغال تنازلت للولايات المتحدة عن جزر آزور لتنشئ فيها قاعدة عسكرية. كما أن دكتاتور البرتغال تقرب من البرازيل ووقع معا في عام ١٩٦٨ معاهدة صداقة وتشاور في إطار وحدة ثقافية وروحية. ولكن وصول الرئيس جون.ف. كينيدي إلى السلطة في أمريكا ويانوس كادروس إلى السلطة في البرازيل حد من تأثير الدبلوماسية البرتغالية على الأمريكيين، كما أن ميلاد العديد من الدول المستقلة في أفريقيا كان يشكل تهديداً مباشراً، فهل كان ذلك يعني «صيحة الهجوم»؟.

٢ - الحرب الاستعمارية ومعركة التحرير

في كانون الثاني يناير عام ١٩٦١ حدث حادث سياسي أثار الرأي العام العالمي. فقد استولى القبطان إنريك كالڤاو على سفينة النقل سانتا ماريا في عرض البحر بغية توجيهها إلى أنغولا لمساندة انتفاضة محتملة هناك. وبالرغم من أنه أجبر على الرسو في مرفأ «رصيف» البرازيلي إلا أن هذه الحادثة التي لفتت كل الأنظار كانت كأنها ناقوس خطر بالنسبة للمستقبل. وفي شباط شن الأفريقيون هجوماً على سجن لواندا وقوات الشرطة فيه كانت نتيجته أربعة وعشرين قتيلاً وأكثر من مائة جريح في صفوفهم. ولكن الجيوش البيضاء أخذت منذ ذلك التاريخ تغزو، كلما عن لها ذلك، ضواحي المدن المبنية بالصفيح والتي يسكنها السود وتعمل فيها السلب والقتل. إلا أن انفجار العاصفة لم يحدث إلا في الخامس عشر من

آذار مارس عام ١٩٦١. ففي منطقة زراعة القهوة الملاصقة للكونغو قامت هجمات متزامنة على المزارعين البرتغاليين حيث قتل عدد كبير منهم من بينهم نساء وأطفال. وعند ذلك انضمت كتل كبيرة من العمال الزراعيين إلى عملية «صيد الرجل الأبيض». ويظهر أن ستراتيجية المتمردين كانت تهدف إلى التخلص من المزارع والمراكز الإدارية البرتغالية المحيطة بها، وذلك بتخريب طرق المواصلات قبل القيام بالهجوم على المراكز الرئيسية. وكانت هذه الخطة خاطئة منذ البدء، لأن الحكومة البرتغالية ردت بإخلاء النساء والأطفال باتجاه المراكز الكبيرة التي قامت بسرعة بتحصينها، في الوقت الذي كانت تنزل فيه جيوشها بالمظلات وتسلح المدنيين من أبنائها مجاناً وحتى الذقون. وكانت النتيجة أن الثورة لم تنجح في تهديد المراكز الكبرى، في الوقت الذي هوجمت هي على يد عناصر نقلت في الجو وساعدتها عصابات من المدنيين البرتغاليين المسلحين الذين كانوا يعرفون الأرض معرفة تامة. ولكن الثوار أفادوا مع ذلك من التضاريس التي كانت وعرة غالباً في تلك النواحي، كتضاريس منطقة ديمبو على سبيل المثال. كما أفادوا أيضاً من الحدود الكونغولية التي كانوا يجتازونها ليحددوا وراءها قواهم.

وقد لجأ سالازار إلى إقالة وزير الدفاع وتولى هذه الوزارة بنفسه. كما أحل محل وزير ماوراء البحار رجلاً يأتمنه، وأخذ يدير بنفسه معركة الإبادة ضد هؤلاء الذين وصفتهم الصحف البرتغالية «بالحيوانات السود». ودفع إلى المعركة سريعاً مابين ٢٠ - ٣٠ ألفاً من الجنود. وكان الطيران الذي ربما استصغر المتمردون شأنه، ينشر قنابله من النابالم ويطارد عصابات المغاوير. وأحرقت القرى، ونفذ القتل الجماعي، وقطعت الرؤوس ورفعت الجماجم على رؤوس الحراب. وعذب الناس بالنار وصلبوا. وهكذا أجابت البرتغال على الإرهاب الأسود بإرهاب أبيض مستعملة وسائل أكثر قدرة على التخريب بألف

مرة. وبعد أن أنكرت السلطات البرتغالية بعض الأعمال الهمجية التي اقترفتها، عادت ودافعت عنها على أساس أنها ناجمة عن غضب البيض الذين أصابهم الجنون نتيجة لابتزازات السود. ولم يعد ثمة وجود للتسامح العنصري أو لمهمة التمدين اللتين كان يدعيهما البيض. فالدكتور جوزي ويدينها مدير متحف أنغولا أخذ يتحدث عن الرجوع إلى «طبائع السلف البدائية والغرائز الوحشية الكامنة في النفوس» بمناسبة المذابح التي ارتكبت في بدء الثورة. وفي أثناء انفجار هذه المذابح التعصبية أرادت البرتغال أن تزيل من الأذهان صورة أنغولا ذات العناصر المتخاصمة التي كانت تخالف الصورة التي نسجتها لأنغولا منذ زمن طويل في الخطب الرسمية، ولكن خلقها لهذا الحزام من الأرض المحروقة حول مناطق الاستيطان البرتغالي لم يؤد إلا إلى تأكيد وترسيخ ذلك الصراع بين الأجناس. وكان المتعلمون والموظفون من الأفريقيين هم المستهدفين فيهم بوجه خاص. وكان ذلك شأن ذلك الممرض الذي كان أخاً لسائق سيارة القنصل البريطاني، فقد انتزع من بيته وقتل على قارعة الطريق. وكان البوليس السياسي (P.I.D.E) هو الذي يشرف على التصفيات الجسدية للأفريقيين الذين وردت أسماؤهم في اللوائح السوداء. وقد تمكن زعيم أفريقي من موازامبق أن ينفذ نفسه من السم الذي مزج بطعام المساجين بعد أن قتل اثنان آخران بهذه الطريقة. وهنالك أعداد كبيرة اختفت ولم يظهر لها أثر بعد ذلك. وكان قسم منهم قد حمل إلى معسكرات الموت في سان تومي. ولم يكن عدد قوات المغاوير (الثوار) يتجاوز العشرة آلاف رجل، بينما كتب روبرتو هولدن في مقالة له في «أفريقيا الفتاة» في عدد ١٣ كانون الأول ديسمبر ١٩٦١ أنهم يشكلون جيشاً من خمسة وعشرين ألف رجل. وكانوا ينتزعون أسلحتهم من البرتغاليين أو من مستودعات جيش زائير السابق أو مستودعات قوات منظمة الأمم المتحدة هناك. وكثيراً ماستعملوا الرماح القصيرة

والسواطير والخناجر. وقد قتل ما لا يقل عن خمسين ألفاً من الأفريقيين في زوبعة الأحداث تلك. وقدر روبرتو هولدن أن خسائر البرتغاليين في عام ١٩٦١ بلغت ثلاثة آلاف رجل بينما هي بدون شك لم تتجاوز الألفين. وبلغ عدد الذين هربوا من أنغولا والتجؤوا إلى زائير ثلاثمائة ألف إنسان. وقد عزت الدعاية البرتغالية هذا الانفجار الأفريقي إلى جماعات شيوعية تسربت إلى البلاد من الخارج. بينما يمكن أن يكون من الأسهل تفسير هذا الانفجار وهذه الثورة بأنهما أتيا من كونغو - كنشاسا. فكما فسّر الأمر راعي الكنيسة كليفورباراسون، كان الباكونغو من سكان أنغولا، أمام خلو منطقتهم من المدن، تغريهم الحركة الاقتصادية في كينشاسا. كما أن أي أفريقي طموح يريد أن يتخلص من الركود المخيم على أنغولا كان يمكنه أن يجرب حظه في زائير. وهكذا لم يكن بإمكان القائد أثناء اندلاع هذه الثورة، أن يأتي إلا من بين هؤلاء المواطنين الأحسن تهيئة والأفضل حالاً. وقد نفي أو سجن عدد من المبشرين، وبخاصة رعاة الكنائس البروتستانتية، بعد اتهامهم بأنهم كانو يؤججون الحركة القومية الأفريقية. كما ادعت الدعاية البرتغالية بأن الثوار كانوا أناساً يخدعهم موجهون دينيون ضالون وسحرة ومفوضون سياسيون يعدونهم بأن يقدموا لهم الاستقلال بديلاً خالصاً وبسيطاً عن البرتغاليين الذين سيستولون على أراضيهم وأرزاقهم ونسائهم الأمر الذي سيغنيهم بعد ذلك عن القيام بأي نوع من الأعمال. لقد رويت حقاً بعض الأقاصيص عن أفريقيين كانوا يتحدون الجنود البرتغاليين، بعد أن ربطوا إلى أعمدة الإعدام، ويصيحون بهم «إن رصاصكم ليس إلا ماءً، ليس إلا ماءً»، ثم يتهالكون بعد ذلك عندما يشهقون شهقة الموت ويقولون «ولكنه ماء ساخن»، ولكن لو أن التعصب السحري كان الدافع الوحيد لهذه الثورة فهل كان يمكنه أن يمتد حتى اليوم. لقد كانت وراء هذه الثورة الأنغولية عدة أحزاب أهمها حزبان رئيسيان هما الـ

(U.P.A) والـ (M.P.L.A). أما الأول وهو «اتحاد السكان الأنغوليين» فقد ظهر في عام ١٩٥٤ بقيادة روبرتو هولدن الذي كان من شعب الباكونغو. وكان يتلقى العون من حزب أباكو الذي يتزعمه كازاڤوبو، ثم من حزب لومومبا وبعده من موبوتو. وفي عام ١٩٦٠ دعا إلى النضال لاستقلال أنغولا يعيش فيها البرتغاليون والأفريقيون على قدم المساواة. أما الـ (M.P.L.A) أو «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» فكان مؤسسها الدكتور أغوستينو نيتو. وكان من بين قادتها ماريو دي آندرادي وهو مثقف مشهور، وڤيرياتو كروز.[٤٣] وكان هذا الحزب اشتراكياً يتهم الـ (U.P.A) بأنه شديد المحافظة وبأن له علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد جعله برنامجه بإلغاء القواعد العسكرية والمطالبة بالإصلاح الزراعي والتصنيع، متهماً بأنه ذو ميول شيوعية. وكان تركيبه أكثر تنويعاً من الـ (U.P.A) ويتمتع بتنظيم أكثر قوة. وقد اشترك مع أحزاب أخرى «كالحزب الأفريقي لاستقلال غينية البرتغالية» وأحزاب موزامبيق في «جبهة استقلال المستعمرات البرتغالية». ونشأت أحزاب أخرى لأسباب شخصية أو عشائرية. منها الـ (M.L.E.C) «حركة تحرير منطقة كابانداً»، والـ (ALIAZO) «تحالف شعب زومبو»، وقد تقرب هذان الحزبان من الـ (M.P.L.A). بينما الـ (M.D.I.A) «حركة الدفاع عن المصالح الأنغولية» أخذت على روبرتو هولدن أنه غير نزيه ويحابي أقاربه. أما الـ (N.T.O - ABAKO) والـ (MGUIZAKO) فقد تقاربا من بعضهما وعقدا حواراً مع البرتغال، ومالبثت لشبونة أن شهدت لهما «بأنهما المسؤولان الوحيدان المعتمدان للشعب الأنغولي». ثم نجحت المساعي لإقامة جبهة تعاون بين الـ (M.P.L.A) والـــ (U.P.A) بتحريض من منظمة الوحدة الأفريقية

---

٤٣ - لمعرفة أخبار ڤيرياتوكرود، راجع مقالة «مسؤوليات المثقف الأسود» في مجلة «الحضور الأفريقي» عدد ٢٧ - ٢٨ المجلد الثاني ص٣٣٠. ولقد كانت الـ (M.P.L.A) وراء افتتاح جبهة جديدة هي الجبهة الشرقية عام ١٩٦٦. وفي عام ١٩٦٨ صرحت بأنها تسيطر على أكثر من ثلث الأراضي الأنغولية.

(D.U.A)[٤٤]. أما في موزامبيق فقد نظمت أيضاً أحزاب منها «الاتحاد القومي الأفريقي لموزامبيق» (M.A.N.U)، و«الاتحاد الديمقراطي القومي لموزامبيق» (U.D.E.NA.MO) الذي أسسه هـ. شيتوف. ولكن هذين الحزبين لم يتوصلا إلى تحقيق الوحدة فيما بينهما. بينما تمكن حزب الـ: (FRELIMO) أن يكتل وراءه عدداً كبيراً من الجماهير.[٤٥] وأما في غينيا بيساو فقد كان أميلكار كابرال القائد الفذ لـ «الحزب الأفريقي لاستقلال غينية والرأس الأخضر» (P.A.I.G.C) المتمركز في غينية، بينما كان حزب الـ (F.L.I.N.G) الذي يقوده ب.بول قد اتخذ من السنغال مستقراً له. وفي الوقت الذي كانت فيه البرتغال تهاجم بالقنابل الحمراء في كل المؤتمرات الدولية من كل البعثات الأفريقية المستفيدة من استنكاف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة عن التصويت على الحلول التي تقترحها منظمة الأمم المتحدة لإدانتها، لم تجد أنصاراً لها سوى إسبانيا وجمهورية أفريقيا الجنوبية. ولكن، كما قال ز.د.دوفي «ماليثت، بشكل مباشر أو غير مباشر، أن استعملت أسلحة حلف شمال الأطلسي في النزاع الأنغولي». في الرابع من كانون الثاني يناير عام ١٩٦١ صرح هـ. ماكميلان الوزير البريطاني الأول في مجلس العموم «إن أي تصريح لتصدير الأسلحة أو الذخائر إلى أنغولا وموزامبيق لم يعط منا، ولكن ذلك لا يعني أننا لا نرسل تجهيزات هامة من العتاد إلى البرتغال باعتباره شريكاً في حلف شمالي الأطلسي». وبمثل هذه المغالطات والتملصات تمكنت البرتغال

---

٤٤ - عن الأحزاب السياسية الأنغولية راجع ١- «مشاهد من الثورة الأنغولية»، طبع جامعة أوكسفورد. ٢- «الحركات القومية الأنغولية» تام - تام، باريس، رقم ٣-٤، ص١٠٤ طباعة ١٩٦١.

٤٥ - عندما اغتيل زعيم الـ (FRELIMO) الذي كان يتمتع بنفوذ كبير على أتباعه في شباط ١٩٦٩، تمزقت هذه المنظمة. ولكن النضال استمر. وكانت اتجاهات «اللجنة الثورية الموزامبيقية» (COREMO) مدعومة من پكين. وفي عام ١٩٧٢، وعلى أثر تدخل من كينشاسا، قررت الـ (M.P.L.A) والـ (G.R.A.E) تكتيل جهودهما.

أن تتابع حملاتها القمعية الاستعمارية. وكانت قد قررت القيام بسلسلة من التساهلات منذ صيف عام ١٩٦١، كإلغاء العمل الإجباري (وهذا يدل على أنه كان موجوداً إذن، ولكن قرارها لم يكن كافياً لاختفائه)، وإيجاد مراقبة على العمل، وتغليب العقوبات المدنية على العقوبات الجزائية في حال فسخ عقود العمل، وإلغاء الزراعة الإجبارية للقطن في أنغولا وحدها، وزيادة عدد البلديات في القرى التي نالت قسطاً من التطور، وزيادة طفيفة من صلاحيات المجالس التشريعية، وإلغاء صفة «الوطني» (التي كانت تطلق على السود) وتعميم صفة المواطن.

وهكذا نظم كل شيء على الورق. ولكن اللب في كل ذلك بقي كما كان. وفي آب أغسطس من عام ١٩٦١ صرح هـ.موريرا وزير مقاطعات ماوراء البحار: «نحن نرى من الضروري زيادة استيطان المزارعين البرتغاليين الأوروبيين في أفريقيتنا حيث يجدون فيها امتداداً لبلادهم». كما أشار إلى إيجاد وكالات إقليمية للاستيطان لتنشيط عملية الترحيل. وشجع الجنود المنقولون إلى أنغولا وموزامبيق على أن يستقروا هناك كمزارعين على أساس أن يشكلوا قوة احتياطية محتملة في حالة الضرورة. ومن الحق أن نقول إن عمليات المقاومة في الأدغال بقيت مستمرة في كل من غينية وأنغولا وموزامبيق. ومن الحق أن اقتصاد البلاد (البرتغال) الذي يجتذب من التوسع الاستعماري ربع الميزانية الوطنية وجد نفسه معطلاً بمصروفات حروب القمع، ولكن مسألة التغيير لم تكن مطروحة أبداً. فقد صرح الوزير موريرا: «أنه بدون التكامل المتعدد الأجناس لن يكون ثمة لا سلام ولا تمدن في أفريقيا السوداء». «فالبرتغال في أفريقيا ستبقى هناك». هذا ما كان يردده الوزير في لشبونة بعناد ممزوج بحسن النية وقنابل النابالم، ولكن التناقضات كانت تتفاقم، ودخلت قوى أخرى ميدان الصراع.

٣ - انتصار المقاتلين الأفريقيين

في عام ١٩٦٩ كان القسم الأكبر من الجيش البرتغالي قد حشد في أفريقيا. وفي عام ١٩٧٢ كان يوجد منه (١٤٢) ألفاً من الرجال يقاتلون على جبهات القارة المختلفة. وخصص أكثر من نصف الميزانية البرتغالية للدفاع والأمن. وكانت القوات البريطانية حتى قبل عام ١٩٧٤ قد فقدت السيطرة على ثلثي غينية بيساو. وفي هذه الأراضي المحررة نظمت الـ: (P.A.I.G.C) في عام ١٩٧٢ انتخابات شعبية بغية إنشاء مجلس وطني مكلف بإعلان الاستقلال. وفي فجر العام ١٩٧٣ فقد البرتغاليون السيطرة على الجو بفضل صواريخ الأرض - جو التي أصبح الأفريقيون يمتلكونها منذ ذلك التاريخ. وفي تلك اللحظة بالذات اغتيل أميلكار كابرال، الرجل المنظر والمنفذ، اغتيل في كوناكري بخسة على يد خونة متآمرين على القضية الوطنية.

أما في أنغولا فقد قوت حركة المقاومة الأفريقية اعتباراً من عام ١٩٦٦ مراكزها على حدود شابا وزامبيا لتمارس ضغطاً أقوى باتجاه الغرب.

وفي موزامبيق كانت المعركة المسلحة المتمركزة في المقاطعتين الشماليتين كابوديلكادو، ونياسا، تطرد البرتغاليين نحو الجنوب متكبدة في ذلك خسائر فادحة. وكانت لشبونة في الواقع ماتزال تستفيد من المساعدة الواسعة التي تقدمها دول الحلف الأطلسي التي كانت تجهيزاتها العسكرية الحديثة جداً مخصصة بصورة رئيسية للدفاع عن الأرض البرتغالية. هذه الأرض التي كانت في نظر السلطات البرتغالية تمتد حتى تشمل ملحقاتها الأفريقية.

وأمام هذه القوة التقنية أفاد المقاتلون الأفريقيون من عدد كبير من الامتيازات: منها معرفتهم للأرض معرفة جيدة، والتحالف مع الشعب، وانتظامهم في وحدات أساسية تساهم في المعركة المسلحة

مساهمتها في معركة التقدم الاجتماعي، واستيلاؤهم على أسلحة كان يستعملها عدو ضعفت روحه المعنوية، واعتمادهم على الدول الأفريقية التقدمية، وعلى لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وعلى البلاد الاشتراكية والاسكندنافية، وأخيراً تلك السيطرة السياسية التي كان يمارسها القواد الأفريقيون الذين صقلتهم المعركة وعجمت عودهم.

وهكذا ظهرت محاولات الإصلاح الدستورية التي قامت بها لشبونة في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ والتي هدفت إلى منح المستعمرات بعض الاستقلال الذاتي، ظهرت وكأنها لعبة لم تعد تناسب العصر. وفي ٢٥ نيسان من عام ١٩٧٤ قام في البرتغال انقلاب عسكري على يد القوات المسلحة بتأثير من صغار الضباط الذين أخذ معظمهم في حسبانه المشكلة البرتغالية في أفريقيا. فأودى هذا الانقلاب بالدكتاتور سالازار وطرح شعار «الديمقراطية في بلادنا وإزاحة الاستعمار عن أفريقيا». وهكذا كان الشعب البرتغالي أول المتحررين من حكم الطغيان، ويعود الفضل في ذلك بالدرجة الأولى للنضال البطولي الذي حمل عبأه المقاتلون الأفريقيون، ولقد حاول الجنرال سپينولا الذي تجسد فيه الانقلال للوهلة الأولى لكي يعرف كيف يوجهه ويلجمه في النهاية، حاول أن يفيد من مكانته كرئيس للبرتغال فيعمل على «الحد من الأضرار» بمنح المستعمرات نوعاً من الاستقلال الذاتي، ولكنه مالبث أن أبعد عن منصبه واستبدل به غيره.

* *ففي غينية بيسّاو:* قبلت الـ (P.A.I.G.C.) هدنة مع البرتغال، ولكنها أعلنت أن السيادة زمر لا مفاوضة فيه. وفي أيلول سبتمبر من عام ١٩٧٤، وعلى أساس من اتفاقات الجزائر، أعلن استقلال البلاد قبل عام مما كان قد اتفق عليه وذلك في «مدينة دوبو» واعترفت به لشبونة. وأصبح لوي كاپرال أخو أميلكار رئيساً لمجلس الدولة، فوجد في الـ (P.A.I.G.C.) الأداة التي يمكن الاعتماد عليها لإصلاح الحالة الاقتصادية السيئة التي خلفتها البرتغال. وتتابعت هذه الجهود في

الإطار الزراعي، والحياد الإيجابي، والتثقيف الشعبي، وتحرير الثقافة من سيطرة «الوحدات الأساسية» (التي ظهرت أثناء الثورة) لكي تؤمن الحاجات الضرورية للمجتمع.

* *أرخبيل الرأس الأخضر*: (عاصمته برايا). رأى هذا الأرخبيل أن مصيره أصبح منفصلاً عن مصير غينية بيساو أثناء محادثات الجزائر من أجل الاستقلال. والواقع أن القيمة الستراتيجية لهذا الموقع المتقدم من أفريقيا والموغل في المحيط الأطلسي لم تفلت من اهتمام البرتغاليين. وقد قبل قادة غينية بيساو الواقعيون هذا الوضع المؤقت لأن عدداً من «القادة التاريخيين» للـ (.P.A.I.G.C) كانوا في الأصل من الرأس الأخضر. وأعطت انتخابات ٣٠ حزيران يونيه ١٩٧٤ أعطت ٩٢٪ من الأصوات لـ (.P.A.I.G.C) فأصبح سكرتيرها العام أرستيد پيريرا رئيساً للدولة بينما أصبح القومندان پ.پير الممثل المحلي لـ (.P.A.I.G.C) وزيراً أول للبلاد. ولكن شح الموارد الطبيعية وقسوة الجفاف وقفا عقبة في سبيل المستقبل الاقتصادي للأرخبيل الذي يعتمد مستقبله السياسي على قيام اتحاد بينه وبين غينية بيساو.

* *وفي موزامبيق* سهل الانتقال إلى الاستقلال بفضل تكتل القوى القومية في الـ (.F.R.E.L.I.M.O) منذ عام ١٩٦٩ (باستثناء بعض القوى الصغيرة التي مالبثت أن اندمجت هي الأخرى). وكان اغتيال إدواردو موندلان رئيس هذا التكتل تحدياً قامت به البرتغال، ولكن سامورا ماشيل و م. دوس سانتوش مالبثا أن حلا محله. وقد شجعت الأفكار التي نادى بها الجنرال سپينولا على أساس إدارة البلاد المستقلة شراكة بين الأجناس المختلفة التي تسكنها، شجعت لفترة الرجعيين المحليين على المقاومة. ولكن أسخطتهم اتفاقات لوزاكا (أيلول سبتمبر ١٩٧٤) التي اعترفت بالاستقلال الذي أعلن في ٢٥ حزيران يونيه ١٩٧٥. عند ذلك قامت زمرة من المستوطنين

البيض وأعلنت الاستقلال من جهتها ومن طرف واحد. ولم يمض يومان حتى قضي على محاولتهم فأدى ذلك إلى تسارع هجرتهم من البلاد. وقد خشي الناس في البدء من تدخل عسكري تقوم به حكومة أفريقية الجنوبية، ولكن مصالح بريتوريا كانت واسعة جداً في موزامبيق، ومنها: حاجتها إلى الطاقة الكهربائية من سد كابورا باسا المقام على الزامبيز في أعالي تيت، وحاجتها إلى اليد العاملة الأفريقية والمنافذ البحرية. وفي مقابل ذلك كانت سلطات مابوتو (لورنسو ماركيز سابقاً) تعي الصعوبات التي يتعرض لها القسم الأعظم (٨٠٪) من تجارة مرافئها وخطوطها الحديدية المتوجهة نحو أفريقيا الجنوبية عن طريق روديسيا. ومع ذلك فإن موزامبيق التي قررت تنفيذ برنامج جريء في التأميم والعناية بالريف على أساس جماعي وتعاوني، أظهرت الوجه القومي الأفريقي الجامد للسلطة العنصرية البيضاء في أفريقيا الجنوبية. وقد أكد المؤتمر الثالث للـ "F.R.E.L.I.M.O." المنعقد مابين ٣-٧ كانون الثاني يناير من عام ١٩٧٧، أكد رغبته في إقامة دولة بروليتارية إشتراكية.

* *أما في أنغولا* فقد كان الحصول على الاستقلال أكثر دموية منه في المناطق الأخرى. فهنا كان الوجود البرتغالي أكثر قدماً وأكثر كثافة في السكان. فأنغولا التي كانت درة بلاد ماوراء البحار كانت في الوقت نفسه موقعاً استراتيجياً واقتصادياً من الدرجة الأولى. ولكن تشتت القوى الأفريقية هو الذي أعاق بخاصة مسيرة النضر واستدعى التدخل الخارجي. والواقع أن ثلاثاً من الحركات هي التي اشتركت في المعركة. أولها الـ (F.L.N.A.) (جبهة التحرير الوطني الأنغولي) التي يقودها هولدن روبرتو، والـ "M.P.L.A." (الحركة الشعبية لتحرير أنغولا) التي يرأسها الدكتور أغوستينو نيتو، والـ "U.N.I.T.A." (الاتحاد الوطني لتحرير كل أنغولا) الذي يقوده جوناس سافيمبي، أما الـ "M.D.I.A." (حركة الدفاع عن المصالح

الأنغولية) وال "NTO ABAKO" فلم تكونا إلا ألعوبتين خلقتهما البرتغال لمصلحة قضيتها. وأما حزب هولدن روبرتو نفسه المسمى «اتحاد سكان الشمال الأنغولي» فقد أصبح اسمه بعد ذلك «اتحاد سكان أنغولا» (.U.P.A) ثم اعتباراً من عام ١٩٦٢ حمل اسم «جبهة التحرير الوطني الأنغولي» (.F.L.N.A) السالفة الذكر.

إلا أنه منذ عام ١٩٥٦ كانت الـ (.M.P.L.A) قد وُجدت بمبادرة من اليساريين والمثقفين كالأخوة پينتو دي أندرادي أو ڤيرتوكروز. ولم يصبح أغستينو نيتو رئيساً لها إلا في عام ١٩٥٩. أما الـ (.F.L.N.A) فكانت أكثر شهرة على المستوى الدپلوماسي. وقد ساندها على التوالي حزب كازاڤوبو المسمى ".A.B.A.K.O"، ثم لومومبا وفرانز فانون، وأخيراً موبوتو، حتى توصلت إلى إقامة حكومة ثورية لأنغولا في المنفى ".G.R.A.E" عرفت لبعض الوقت باسم ".O.U.A".

أما الـ ".M.P.L.A" فإنها، على العكس من ذلك، طردت من كينشاسا والتجأت إلى برازاڤيل وإلى مستعمرة كابيندا. وسمح لها تنظيمها القاسي أن تدخل فوراً وبقوة إلى الجبهة انطلاقاً من قاعدتها الشمالية هذه وكذلك انطلاقاً من زامبيا الواقعة إلى الشرق من أنغولا.

وفي عام ١٩٦٤ ترك جوناس ساڤيمبي الذي كان وزيراً للخارجية في الـ ".G.R.A.E" (أي حكومة أنغولا الثورية في المنفى)، ترك روبرتو هولدن بعد أن اتهمه بأنه عنصري وعشائري وعميل للولايات المتحدة الأمريكية. وبعد أن كان عضواً في الـ ".M.P.L.A" وأجرى تدريباً في الصين، انتهى بأن أنشأ الـ ".U.N.I.T.A" في عام ١٩٦٦ لأنه فقد مساندة قومه الـ «أمبوندو» له، وكان هؤلاء يشكلون في الجنوب والوسط من البلاد مايقرب من ثلثي شعب أنغولا. أما الـ (.F.L.N.A) فبما أنهم كانوا يتألفون أساساً من الباكونغو الذين

يسكنون في شمال البلاد، فقد نجم عن ذلك أن تحولت المعارك الداخلية بسرعة بين هذه الحركات إلى مجموعات عشائرية لم ينجم عنها شيء. وذهبت سدى المساعي التي بذلها كوامي نكروما ثم منظمة الوحدة الأفريقية لإجراء المصالحة بين الـ "M.P.L.A." والـ "F.L.N.A."

وعندما قامت الثورة في البرتغال لم تكن الأوضاع في أنغولا قد طرأ عليها أي تعديل. وكانت الـ "F.L.N.A." والـ "U.N.I.T.A." تسيطران على جيوب واسعة في الشمال والجنوب الأوسط من البلاد. بينما كانت الـ "M.P.L.A." تسيطر على كل الشمال الأوسط والجنوب والشرق. وبتحريض من جوناس سافيمبي نجح الرئيس كينياتا أن يحمل الحركات الثلاث على توقيع اتفاقات مباسًا (٦ كانون الثاني يناير ١٩٧٥) بغية إقامة جبهة موحدة لمواجهة المفاوضات التي أدت إلى اتفاقات ألفور (١٥ كانون الثاني يناير ١٩٧٥). ولكن هذه الاتفاقات التي وقعت بين البرتغال وبين الحركات الوطنية الأفريقية، باستثناء أنها حددت موعد الاستقلال في إطار «وحدة غير قابلة للتجزئة»، فإنها لم تحل أية من المشاكل الأساسية التي تتعرض لها البلاد. وبينما هي أطالت التفصيل عن حماية مصالح البرتغال والبرتغاليين فقد أنشأت حكومة انتقالية على أساس مهزوز بتقسيم المناصب الوزارية بالتساوي بين الأحزاب على ألا تتخذ القرارات الهامة في الدولة إلا بالإجماع.

وكأن تشكيل هذه الحكومة الصورية قد أعطى إشارة للبدء في الفوضى. وانتقلت الكوادر البرتغالية وجيوش الاحتلال من حالة عدم المبالاة إلى طور التحريض. وأخذت الحركات الثورية كلها تطلب السلاح ممن يقدمه لها من أصحاب المصالح. وفي نيسان أبريل من عام ١٩٧٥ ترك دانيال شيپاندا، وهو أحد قادة الحرب البارزين عند الـ "M.P.L.A." ترك حزبه لينضم إلى الـ "F.L.N.A.". وكان ذلك إيذاناً

بعودة الاقتتال الذي ماكاد يخمد على أثر اتفاقات «ناكورو التي وقعت في ٢١ حزيران يونيه ١٩٧٥. وكان الطرفان الرئيسيان فيه لا يرغبان في انتخابات عاجلة كما نصت اتفاقات ألفور. فال "F.L.N.A." لا ترغب لأنها لا تملك وجوداً سياسياً كافياً في الميدان. وال (M.P.L.A.) لا ترغب لأنها كانت تخشى من أن يؤدي رد الفعل العشائري إلى ارتقاء الأجناس التي تشكل أكثرية السكان (مثل الأمبوندو والباكونغو) في أحضان ال "U.N.I.T.A." وال "F.L.N.A.". بينما لم تكن ال "M.P.L.A." تملك أنصاراً إلا بين «كيمبوندو» الوسط و«فيوت» كابيندا، والخلاسيين الذين كانوا يقدمون للحزب كوارده المنتقاة. وكانت ال "U.N.I.T.A." التي غزاها البيض وجعلوها كحصان طروادة لهم ليديموا بقاءهم في البلاد، كانت وحدها التي تلح على إجراء الانتخابات. وبعد أن دعمت ال "F.L.N.A." بانضمام شيپاندا إليها، وحصلت على مساعدات قوية من الدول الغربية ومن زائير، شرعت بمعركتها النهائية لتصفية القواعدة السياسية والعسكرية لل "M.P.L.A.". ولكن هذه الأخيرة صمدت معتمدة على قواتها المسلحة ال "F.A.P.L.A." التي رفعت في الرابع من تموز يوليه شعار الحرب العامة ضد الأعداء الداخليين والخارجيين. وهكذا بدأت حرب لواندا الدامية التي قضت على قواعد ال "F.L.N.A." في العاصمة وكانت النتائج: اختفاء الحكومة الانتقالية، والتحالف الاجباري بين ال "F.L.N.A." وال "U.N.I.T.A." الذي طرد أيضاً من لواندا، وانعزال العاصمة التي واجهت نقصاً كبيراً في المواد الضرورية وقامت فيها الاضطرابات التي لم يكن بالإمكان التغلب عليها إلا بالتنظيم القوي للجان الأحياء (M.P.L.A.). في مقابل ذلك سمح الإشراف المطلق على مرفأ لواندا، سمح لل "M.P.L.A." بأن تحصل على ماتحتاجه من عتاد عسكري، وذلك بالرغم مما كانت تثيره جماهير اللاجئين من البرتغاليين وسكان الرأس الأخضر والأمبوندو والفارين من وجه تلك الحرب المدنية

من صعوبات كبيرة لم يتمكن الصليب الأحمر من التغلب عليها إلا بعد لأي.

في هذه الحرب الضارية كانت الـ "F.L.N.A." قد أمنت لنفسها موارد مالية وعسكرية كافية من الدول الغربية. ولكن قاعدتها في كينشاسا حيث كان قوادها يعيشون عيشة الرخاء، لم تكن تثير في النفوس روح التضحية التي لا بد منها لتحقيق النصر. أما الـ "U.N.I.T.A." فما لبثت تحت مقرعة سلطان ج.سافيمبي الشخصي أن تسرب إليها المرتزقة من جنوبي أفريقيا بحجة حماية سد كالويكي على نهر غونين الذي كان مخصصاً لري أراضي ناميبيا وأنغولا ومدهم بالطاقة الكهربائية. ولم يكن تدخل جنوبي أفريقيا إلا بعد تردد. ولعل اهتمامها بقطع الطريق على التغلغل الشيوعي أقل من حرصها على إقامة حاجز لحماية ناميبيا ولمساندة أفريقيا المحافظة الواقفة إلى جانب الـ "F.L.N.A." والـ "U.N.I.T.A.". وهكذا كان ثمة تحالف لإرباك المسيرة التقدمية تواطأ مصادفة مع مساندة الصين الشعبية لهذه الحركات نفسها. أما الـ "M.P.L.A." فقد أفادت هي من مساندة البلاد الأفريقية التقدمية والبلاد الاشتراكية كيوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي الذي كان قيام بلد اشتراكي غني في قلب القارة وعلى أبواب أفريقيا الجنوبية يشكل بالنسبة له مركزاً بالغ الأهمية. ولكن كوبا بوجه خاص هي التي قررت - بعد أن قدمت منذ عام ١٩٦٥ الكثير من المساعدات العسكرية والسياسية - أن ترسل حملة مؤلفة من حوالي سبعة آلاف رجل. وكانت عملية كارلوتا (وقد سميت بذلك على اسم عبد أسود قاد في عام ١٨٤٣ ثورة على الطرف الآخر الأطلسي)، كانت مظاهرة تاريخية للتعبير عن الأهمية. وانقسمت منظمة الوحدة الأفريقية من جهتها إلى معسكرين متساويين يساند كل منهما أحد المعسكرين المتنازعين. ولكنها أرسلت لجنة مشتركة للوساطة لم تتمكن أكثر من الإطلاع على الأوضاع في الوقت الذي

كان فيه رئيس المنظمة يومذاك عيدي أمين ينثر التصريحات المتناقضة هنا وهناك.

وفي صبيحة اليوم المخصص للاستقلال (١٠ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٥) أشاد الجنرال كاردوزو المفوض السامي البرتغالي في لواندا باتفاقات ألفور. وأعلن نهاية العهد البرتغالي، ووضع جيوش الوطن الأم السابق على سفنها والكآبة تعلو الوجوه، دون أن يذكر شيئاً عمن سيتسلم السلطة في البلاد.

وكانت النتيجة أنه في اليوم الذي كان يعلن فيه الرئيس أغوستينو نيتو في لواندا بكل بهجة قيام جمهورية أنغولا الشعبية (١١ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٥) وتعيين لوپودي ناسيمانتو وزيراً أول فيها، كان جـ. سافيمبي يعلنها من جانبه في هوامبو (نوفاليزبودا السابقة)، وهولندن روبرتو في هومبريز. والفارق أن هاتين الحكومتين الأخيرتين أقامتا وحدة بينهما يديرها على التوالي في كل شهر الوزيران الأولان في الـ (F.L.N.A.) والـ (U.N.I.T.A.). أما على المستوى الديپلوماسي فقد اعترف عدد كبير من الدول الأفريقية (ومن بينها نيجريا) بسرعة بنظام الـ (M.P.L.A.)، وكذلك فعلت دول العالم أجمع. بينما لم يعترف أحد أبداً بوجود الحكومتين الأخيرتين. وأما على الصعيد الداخلي فقد سحقت الهجمات التي قامت لاسترجاع لواندا على يد الـ (F.A.P.L.A.) وحلفائهم، وذلك على بعد ثلاثة وعشرين كيلومتراً من شمال العاصمة، وفي نوفوريدندو في الجنوب.

وعندما تحقق نظام أفريقيا الجنوبية أنه في فترة ماقبل الحرب الأمريكية لا ينتظر من الكونغرس الأمريكي أن يكرر مغامرة فييتنام برصده الأرصدة الضرورية لخوض حرب يكون فيها حليفاً لنظام مكروه من غالبية البلاد الأفريقية، قامت أفريقيا الجنوبية بسحب قواتها من البلاد.

وبعد أن كانت أنغولا حتى عهد قريب درعاً يحمي أفريقيا الجنوبية، أصبحت الآن دولة مستقلة تقدمية، وتحولت إلى قاعدة معادية للسلطات العنصرية في أفريقيا الجنوبية. وتلك إحدى سخريات التاريخ.

* *أرخبيل سان تومي وپرنسيپ*: كان قد احتله البرتغاليون. وكان يعمل في الزراعة فيه يد عاملة أتت من مناطق مختلفة (كالرأس الأخضر وأنغولا وغيرها). وكان السكان المحليون يتألفون من البيض ومن أحفاد العبيد. وامتزجوا قليلاً أو كثيراً بالأقوام الوافدين. وحصل الأرخبيل على استقلاله في ١٢ تموز يوليه ١٩٧٥، وأصبح السكرتير العام لل "M.L.S.T.P." (حركة تحرير سان تومي وپرنسيپ) مانويل پينتو داكوستا رئيساً للبلاد. وكانت أحد أعمال حكومته الأولى تحريم مغادرة مطار سان تومي على الطيران الذاهب والآيب من أفريقيا الجنوبية. وقد جعلت الهجرة الجماعية للكوادر البيض والعمال الأفريقيين حالة البلاد في حرج شديد.

ز – اتحاد جنوبي أفريقيا منذ عام ١٩٤٦

١ – ميزان القوى

«الاتحاد قوة». بذلك تنادي شعارات اتحاد جنوبي أفريقيا. ولكن أي اتحاد؟. ومع من؟. فاليوم أدت دكتاتورية العنصريين البوير في جنوبي أفريقيا إلى عزلهم في الداخل والخارج. وأصبحت (أي الدكتاتورية) تشبه مدينتهم الكاپ نفسها المرمية في أقصى طرف العالم محاطة بذلك الحاجز الوعر من جبال المائدة. ويشعر الأفريكانر (أي البوير المنحدرون من أصل هولندي» الذين يبلغ عددهم المليونين بعقدة أنهم مطاردون (يضيق عليهم العالم الخناق). ولذلك بنوا لأنفسهم عالماً غير انساني تستطيع فيه قوتهم السياسية والعسكرية أن تعطل القوة الاقتصادية للبيض الذين يتكلمون اللغة الانكليزية

والذين يبلغ عددهم (١,٣) مليوناً، وأن تلغى القوة العددية وقوة العمل اللتين يمثلهما السود، من أجل تحويلهم إلى مجرد آلات دون أن تترك لهم أية إمكانية لقلب هذا الوضع. ذلك هو تفوق الأفريكانر. ومن هنا ظهر هذا الاندفاع إلى إيجاد تشريع يهدف إلى إقامة فاشية مستندة إلى قواعد من القانون. وكانت الجولة الأولى الناجحة في هذه المعركة الهادفة إلى السيطرة هي طرد الخلاسيين (الملونين) من قوائم البيض الانتخابية ووضعهم في لائحة خاصة بهم. بينما كان دمجهم في قوائم البيض يعتبر عملاً دستورياً. أما البيض الذين يتكلمون الانكليزية والذين كانوا يستفيدون عموماً من تصويت الخلاسيين إلى جانبهم ويشعرون أن كل إجراء غير دستوري سيجر إجراء آخر، فقد حاولوا أن يسدوا الطريق بقيامهم بحملة دعائية واسعة. وعلى الرغم من أن محكمة الاستئناف أصدرت حكمها بعدم شرعية المرور فإن خلف الدكتور مالان، وهو أفريكانر قاس من الترنسفال، أتى ليقدم للمشروع كل وسائل النجاح. أليس هو الذي صرح ذات يوم أنه «إما أن يسيطر البيض أو أن يتغلب السود». وهكذا عين عدداً من الوصوليين المطيعين في محكمة الاستئناف وفي مجلس الشيوخ ليؤمن بهم الأصوات المناسبة. وفي عام ١٩٦٠ كان ممثلو الأفريقيين من البيض في البرلمان قد انتهى أمرهم.

ولكن بدا من المستحيل التقليل من التفوق الاقتصادي للإنكليز في مجال المال والتجارة والصناعة. فهاري أوبنهايمر وحده كان يسيطر على إمبراطورية تعدينية صناعية واسعة من خلال شركات: «دي بيرز» و«الروديسيان أنكلو أميركان» و«الأنكلو أميريكان كوربوراشين أوف ساوث أفريكا» التي كان يسيطر عن طريقها على سوق الألماس العالمية وعلى أضخم مشروعات استثمار الذهب ونصف إنتاج النحاس في روديسيا الشمالية. كما كان يسيطر على شركات الأورانيوم والرصاص والزنك والطرق الحديدية وكان يتصرف بما يعادل

(٣٥٠) ملياراً من الفرنكات الفرنسية (C.F.A). ولكنه كان حريصاً في الواقع على ألا ينخفض نمو اقتصاد البلاد. واستعمل نفوذه الشخصي لكي لاتهرب الرساميل منها بل وشجع على احتلالها. ولكن ماذا كان الموقف الصحيح لأوبنهايمر تجاه النظام في أفريقيا الجنوبية؟. فعلى الرغم من أنه كان عضواً في الحزب التقدمي فإن تصريحاته كان يكتنفها الغموض كما يكتنفها التناقض. ففي عام ١٩٦٣ اشترك مع و.ب. كوتزر، وهو أحد كبار رجال المال الأفريكانر ويسيطر على خمسين شركة، ليؤسس معه «الهولدينغ منستريت أنفستمنت». وكان الأفريكانر قد أنشؤوا مؤسسات مصرفية مثل «الفولك كاس» لمساعدة بني جنسهم على إقامة مشاريع لهم و«انتزاع قلعة المال من الأيدى الأجنبية التي تستأثر بها». وأصبح أحدهم، وهو أنطون روبير، ملك السجائر بسيطرته على ١/٥٠ من السجائر التي يدخنها سكان العالم.

أما المواقف السياسية للمتكلمين بالانكليزية فكانت تقرب من حد الجمود. فما بين شراسة السيطرة الأفريكانية، وتململ السود الذي مالبث أن انقلب إلى غضب شديد، لبث المتكلمون بالإنكليزية كتلاً ليس فيها حياة. وعلى الرغم من أن أكثريتهم كانت تؤيد في أعماقها سياسة التمييز العنصري إلا أنها كانت تصدم من نتائجها وتجد في ممارستها المنافية للديمقراطية أمراً لا يحتمل. وقد حاولت أقلية صغيرة مؤلفة من رجال يتمتعون بمؤهلات معنوية عالية، من خلال الحزب الليبرالي ثم الحزب التقدمي الذي لم يعد له إلا نائب واحد منذ عام ١٩٦١، حاولت أن تساهم في المعركة ضد النظام المنافي للديمقراطية، ولكنها بقيت متحفظة تجاه مطالب الزنوج وبخاصة أولئك الذين وضعوا في مقدمة طلباتهم موضوع التصويت العام. وكان من بين تلك الأقلية الكاتب آلان باتون مؤلف كتاب «إبكي أيتها البلاد الحبيبة». واضطر معظم الديمقراطيين من المتكلمين باللغة الانكليزية إلى مغادرة

البلاد، ولكنهم تمكنوا من حمل بريطانيا على أن تقدم مساهمتها الثمينة في معركة السود. أما الخلاسيون فقد أرهقتهم المعارك الداخلية التي كانت رحيمة مع ذلك بالنسبة لما لاقاه السود، وأصبحوا بدون نصير. وأما الأسيويون فقد كان لهم على السود أفضلية أنهم كانوا أكثر تعليماً ويتمتعون باستقلال اقتصادي مقبول حصلوا عليه من مساهمتهم في المشاريع الصغيرة. وكانوا يدعمون السود معنوياً وفكرياً مالياً وروحياً في أغلب الأحيان منذ أن بدأ السود ينتظرون إليهم كانتهازيين وشاركوا بأنفسهم في عدد من المظاهرات. وبالرغم من كل ذلك فإن التاريخ السياسي لأفريقيا الجنوبية يمكن أن يعتبر نوعاً من المبارزة الوحشية بين أحفاد البوير وأحفاد الزولو والكسهوزا والباسوتو وغيرهم من الشعوب السوداء. مبارزة فريدة بين سيطرة البيض والغالبية من السود.

فما هي الأحزاب التي حملت على عاتقها هذا العراك؟. أولها وأكثرها أهمية الـ (A.N.C) «المؤتمر الوطني الأفريقي» الذي أسس عام ١٩١٠ والذي هو الآن خارج على القانون. وقد ناضل دائماً من أجل مساهمة السود في السلطة ولكن ليس عن طريق العنف. وكان انتشاره في بادئ الأمر في المدن الصغيرة من الترانسفال، ثم مالبث أن انتشر شيئاً فشيئاً في الأرياف نتيجة لانتشار مناضليه خارج المدن. وبعد أن كان يقوده مسيحيون مؤمنون ينتمون إلى الطبقة الوسطى منذ ر.ب. جون ك.دوبي حتى البروفسور موروكا وأبير لوثلي، أصبح يشكو من نقص في التنظيم زاده خطورة سجن قواده الصغار لمدى الحياة من أمثال نلسون مانديلا، ووالتر سيزولو، وكوفن نبيكي، ونفي آخرين منهم من أمثال أوليفر تامبو، ودوما نوكوي، وموزس كوتاني. وقد اتخذت بعض شعب الحزب موقفاً جديداً ومارست لرائق سياسية جديدة أقل تأثراً بالمثالية المسيحية وأكثر واقعية وقسوة. وتمكنت هذه الشعب من إجراء اتصالات مع الزعماء

السياسيين المسجونين والمبعدين الذين تشتتوا مابين بتشونا لاند ولوزاكا، ودار السلام وحتى لندن وعواصم أخرى من العالم. فالـ (A.N.C) هو إذن في وضع شبيه بوضع السود الأمريكيين باستثناء أن سود الولايات المتحدة الأمريكية لا يشكلون إلا أقلية في البلاد. ولكن هنا أكثر مما في جنوبي أفريقيا، تلقى المثقفون السود وكوادرهم القيادية إعداداً جعلهم لا يتحملون أبداً ذلك التمييز العنصري وتلك الدناءة التي يعامل بها أخوانهم تحت ظل الدستور أو تحت ظل الواقع. غير أن التنوع الاجتماعي الكبير في مجتمعهم نفسه، والقوة العملاقة لمجتمع البيض الكثير التناقضات جعلت المعركة أكثر تعقيداً من تلك التي يخوضها زعماء البلاد الخاضعة للاستعمار الاستغلالي والاستيطاني حيث تسهّل بساطة الخارطة الاجتماعية وضعف الوجود الرأسمالي تحديد البرنامج السياسي المناهض للاستعمار كما تسهل أوجه الخيار أمام الزعماء الوطنيين. كما أن المقارنة مع الجزائر تفرض نفسها أيضاً في هذا المجال. لولا أن وجود أجناس كثيرة في جنوبي أفريقيا وانعدام الوحدة الثقافية والحضارية، تجعل المفارقة واضحة كل الوضوح.

وهكذا مالبث الـ (A.N.C) أن تحرك أكثر فأكثر نحو عقيدة الكفاح. فعندما كان حزباً لا يؤمن بالعنف، اكتفى في بداية أمره بإظهار قوته عن طريق التجمعات الشعبية حيث كان الفولكلور والأناشيد المستوحاة من الروح الزنجية تتنافس في الظهور مع الخطب السياسية. وفي عام ١٩٦١، وفي أثناء غياب عدد من الزعماء المعتدلين بسبب اعتقالهم أو نفيهم، أنشأ بعض قادة الـ (A.N.C) منظمة «رأس حربة الأمة الحديدي» التي كانت الغاية من إنشائها إحداث ثغرات في مبدأ اللاعنف، مع الأخذ بعين الاعتبار ألا تهدر حياة إنسان. ولكنها لم تستبعد مع ذلك احتمال القيام «بعنف ملجوم». وقد وصلت الـ (A.N.C) إلى هذه النتيجة لعدة أسباب: منها

أن معركة اللاعنف لم تؤد إلى أية نتيجة، وكان كل شيء يدل على أن «الأفريكانر» لا يفهمون هذه اللغة لأن رشاشاتهم هي التي كانت ترد على صفوف الرجال والنساء الذين لا يحملون أي سلاح. ومن جهة أخرى فإن استعداد الجماهير الأفريقية لتحمل ألعاب المذابح هذه أخذ يقل شيئاً فشيئاً، في الوقت الذي كان فيه مثال الجزائر وكينيا يظهر لها أن المعركة المسلحة هي التي توصل إلى النتائج المنشودة في نهاية المطاف. وأخيراً فإن أية دولة من دول أوروبا الغربية لم تقدم مساعدتها لمعركة اللاعنف هذه، في الوقت الذي كانت فيه بعض الدول الأفريقية والاشتراكية تؤيد النضال المسلح. ثم ظهر «مؤتمر الجامعة الأفريقية» (P.A.C) مشتقاً من الـ (A.N.C) تحت حالة متزايدة من اليأس بالنسبة للأفريقيين. وكان الاتفاق على الهدف جماعياً وهو إنشاء أمة متعددة الأجناس تكون فيها حقوق الجميع محفوظة، إضافة إلي أن الـ (P.A.C) كانت شديدة الإصرار على الحقوق الشخصية أكثر من إصرارها على حقوق المجتمعات العرقية. ورغم أن الـ (P.A.C) كانت شديدة الثقة بأن السود يمكنهم أن ينتخبوا «المؤتمر الهندي الجنوب - أفريقي» و«مؤتمر الخلاسيين» و«مؤتمر الديمقراطيين (وهو منظمة للبيض)» و«مؤتمر نقابات جنوبي أفريقيا». ذلك لأنها كانت تعرف تمام المعرفة أن اللا أفريقيين هم الذين سيسيطرون عندئذ على معركة التحرير، وكان روبرتو سوبوكوي زعيمها يقول: «هنالك أوروبيون مقتنعون فكرياً بقضية الأفريقيين، ولكن بما أنهم يستفيدون مادياً من الوضع القائم فإنهم لا يستطيعون أن يندمجوا بكيانهم كله مع هذه القضية». فهم يرفضون «وحدة المستغلين والمستغلين» وينادون بقيام حركة وطنية اشتراكية ديمقراطية فعلاً وذلك بالتهيئة لقيام «حكومة من الأفريقيين لحكم الأفريقيين». وذلك ما جعله يتهم بالعنصرية من أولئك الذين جعلوا قيام مجتمع متعدد الأجناس في حكم المستحيل. أما السيد پ.ك. ليبالو، الذي يشغل حالياً منصب

السكرتير العام لل (P.A.C) (أي ساعة تأليف هذا الكتاب)، فقد أصر في لندن عام ١٩٦٢ على أنه لابد من المواجهة المسلحة. ومنذ عام ١٩٦٣ أصبح «پوكو» شعار الـ (P.A.C) مثلما كان الـ «أونكونتو» شعار الـ (A.N.C). وهذا هو التعبير السري الإرهابي للحزب. وپوكو يعني «وحدنا»[٤٦]، وهو يترجم تماماً الروح التي سيطرت على الـ (P.A.C) الذي استبعد حتى التحالف مع الشيوعيين. ولم يتوان الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا الذي يضم بضعة آلاف من الأعضاء من بينهم مثقفون، ومن بين هؤلاء المثقفين بضعة مئات من التروتسكيين، لم يتوان هذا الحزب عن اتهام حركة الـ (P.A.C) بأنها حركة عنصرية. والواقع أن الـ (P.A.C) كانت تلح قبل كل شيء على المبادرة الأفريقية وتعتمد على بعث هذه المبادرة عن طريق العمل وبعيداً عن أية مساعدات خارجية. ليس لأنها ترفض مثل هذا الدعم، ولكن لأن على كل واحد أن يعمل في القطاع المخصص له مع وحدة عامة في العمل على الأكثر ودون أن يكون بين هؤلاء العاملين رباط عضوي. أما الـ (A.N.C) فعلى العكس من ذلك قبلت التعاون، على الرغم من أن الحزب الشيوعي عاملها في البدء كخصم له، وكحزب قومي بورجوازي عدو للطبقة العاملة يمكن أن يستأثر بتأييد الجماهير. ولكن عندما تم هذا التأييد ومنع الحزب الشيوعي من العمل عام ١٩٥٠، أصبح تكتيكه يعتمد على التسلسل إلى صفوف الـ (A.N.C) وتشكيل تنظيمات موازية لخط سيرها من العناصر المتطرفة كتنظيم «مؤتمر الديمقراطيين».

وعندما سئل نلسون مانديلا عن علاقاته بالشيوعية خلال إحدى الدعاوى المقامة ضده أجاب: «إذا كنتم تقصدون بالشيوعي ذلك الذي يعتنق نظرية ماركس وإنجلز ولينين وستالين وينضوي تحت لواء الحزب

---

٤٦ - يذكر هذا التعبير بلفظة «فارا دا سي» التي اتخذها القوميون الإيطاليون شعاراً لهم في القرن التاسع عشر.

الشيوعي، فأنا لست شيوعياً. ولكنني أعترف بأنه ليس في الاتحاد السوڤياتي تمييز عنصري، وأن الاتحاد السوڤياتي ليس له مستعمرات بل هو يتخذ موقفاً معادياً للاستعمار». ولكنه أضاف: «إن هدف الـ (A.N.C) هو الحصول على الحقوق السياسية. وهدف الحزب الشيوعي هو إقامة حكومة العمال واستبدالها بحكومة الرأسماليين. ومن أجل ذلك يمكن أن يقوم تعاون بيننا. ذلك لأن هدفنا المشترك والمباشر هو تصفية العنصر الأبيض. ألم تتحالف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوڤياتي ضد هتلر؟. في حين يلح الحزب الشيوعي على مقاومة نظام الطبقات، نريد نحن ايجاد انسجام بينها». ولكن شعب الشباب من الـ (A.N.C) طالما فرقت في عام ١٩٥٠ اجتماعات للشيوعيين ودبجت المقالات الغاضبة التي كانت تقول فيها مثلاً «بما أن العمال أفريقيون، وبما أنهم يضطهدون لأنهم أفريقيون أولاً ولأنهم عمال ثانياً، فمن الواضح إذن أن المخطط الأجنبي للشيوعية لا يمكن أن يزهر فوق الأرض الأفريقية».

٢ - المعركة السياسية

تلك كانت القوى الموجودة في بوتقة البارود تلك. وإليكم باختصار استعراضاً للأحداث. فقد رجحت مابين عامي ١٩٥٠ - ١٩٥٥ كفة اللا عنف. ومابين ١٩٥٥ - ١٩٦٢ فشلت المسيرة، ومنذ عام ١٩٦٢ أصبح العنف شعار اليوم. ففي عام ١٩٥٠ أنشأ الشباب الذين ملوا من المؤتمرات التي تعقدها الـ (A.N.C)، أنشؤوا نادياً ثقافياً في جو حار من الإخاء وفي أثناء احتفال شعبي لمناضلي الحزب، ونظموا أنفسهم لإحلال الدكتور موروكا بدلاً من ووما في رئاسة الحزب. وانتخب وولتر سيزولو سكرتيراً عاماً. فتخلى عن مهنته وأصبح أول مسؤول حزبي متفرغ واتخذ لنفسه مكتباً متواضعاً منزوياً في الحي التجاري من جوهانسبرغ. ثم وضع برنامج للعمل، ورفعت أول دعوة للإضراب في ذلك الوقت. ولقد كانت مؤتمرات الـ (A.N.C)

مشحونة بالحماسة الجماعية التي لم تكن تناسب خائري العزم. وكان نشيد «إلى أفريقيا» الذي تردده النساء يبعث جواً من الحماسة اللاهبة. كما أن تراتيل «رب باركنا وبارك أولادنا»، والأشعار التي تصف بؤس العمال الزراعيين، والجهل، وفقدان الأرض، والعمل المضني في المناجم، والدعوة إلى الحرية، كانت تخلق المناخ الذي يطهر النفوس ويستبعد الفروق التقليدية بين المواطنين. فقد كان ماروكا ينهض مثلاً ويردد تحية الـ (A.N.C) صائحاً: «مايبويي» على عدة مرات، ويجيبه الجمهور المحتشد «أفريقيا» في كل مرة. وعندما تقررت المظاهرات الجماهيرية في عام ١٩٥٢ وانتخب «لوثولي» رئيساً للناتال في العام نفسه، صرح أن الناتال ليست مهيأة بعد لتحمل مثل هذه المظاهرات، فارتفع صوت امرأة في القاعة وأجابه: «أيها الجبان»، إن الحملة قد تقررت وعلى الناتال أن تتبعها عندما تستطيع.

فلماذا المظاهرات؟. في ذلك الوقت كانت حكومة جنوبي أفريقيا، من أجل أن تحمي نفسها، قد طلبت من الأفريقيين أن يحملوا جواز مرور من أجل السماح لهم بالانتقال فوق أراضي بلادهم نفسها. والواقع أن مبدأ «الفصل العنصري» كان قد تقرر. ويقوم على أساس إسكان كل فرد وكل عشيرة في الأرض المخصصة لهما وأن يفصل بصورة جذرية بين البيض والسود. وكذلك كان الأمر في موضوع التربية، فقد أبعد السود منذ ذلك الوقت من جامعات البيض في الكاب وفي ويتواتيرزراند ووجب عليهم أن يلتحقوا بجامعاتهم الخاصة. وقد صرح البروفسور الأفريقي ماتيوز أن التربية من أجل نشر الجهل والشعور بالنقص هي أسوأ من ألا يقدم للمواطن الأفريقي أية تربية. على أن الفصل التام لم يكن ممكناً. فكل اليد العاملة العادية في المزارع والمناجم والمصانع وأحواض السفن والمخازن والدكاكين... الخ وفي خدمة المنازل كانت يداً سوداء. ولذلك قررت

الحكومة أن تتغلب على هذه الصعوبة بفصل العناصر خارج ساعات العمل، وذلك بإنشاء مناطق إقامة واضحة ومنفصلة لكل من الطرفين. وهكذا فإن الأفريقيين السود الذي كان يعج بهم الحي الشعبي في مدينة صوفيا تاون، كما تعج بهم مدينة جوهانسبرغ التي كانت تسمى «غولي السود»[٤٧] (أي مدينة الذهب التي يسكنها السود) أجبروا على مغادرة أماكن سكناهم وأسكنوا في «ميدوو لاندز» في حي أكثر حداثة من معظم مساكنهم التي تركوها في صوفيا تاون، ولكنه بعيد جداً عن مكان عملهم. ولقد كانت صوفيتا تاون تغلب عليها القذارة من وجود هذه الأكواخ المبنية من الصفيح المموج والصناديق الفارغة والعلب العتيقة، ولكنها لم تكن تخلو من الشاعرية ومن الضيافة السخية لشعب «الكرال» القديم لا تزال ملامحها ظاهرة فيها. على أن عيبها أنها كانت قريبة جداً من حي البيض، وإن كانوا من صغار البيض على كل حال. لقد كانوا من الفلاحين البوير الذين أتوا يبحثون عن الرزق في المدينة والذين لم يكن يفصلهم عن صوفيا تاون إلا شارع واحد، فلم يكونوا يترددون في اجتيازه ليشتروا مؤونتهم من الأسواق الأفريقية الصغيرة حيث كانت الأسعار أدنى. فبدا هذا الاختلاط انحطاطاً لا يقبله النظام. ومن جهة أخرى، ألم يكن هؤلاء البيض معرضين لصداقة شباب من الزولو والسوتو وغيرهم؟. ولذلك جرى في عام ١٩٥٠ تعديل على القانون تناول الأعمال المعيبة، ونص على أنه يمنع بعد الآن أية اتصالات جنسية ليس بين البيض والسود فحسب، وإنما بين البيض وغير البيض. واعتبرت مثل هذه الاتصالات أعمالاً إجرامية، وعندما تحدث بين البيض والسود فإنهم يعاقبون على المادة نفسها التي يعاقب فيها من يجري اتصالاً جنسياً مع الحيوانات. وقد أدى هذا القانون إلى خلق جهاز للتفتيش من أجل ضبط المجرمين. وكانت النتيجة أنه كان يضبط في كل عام

---

٤٧ - «غولي» مختصرة من كلمتين انكليزيتين وتعني «مدينة الذهب».

حوالي ثلاثمائة معظمهم من «الأفريكانر» بل وحتى من أولئك الذين ينادون بالفصل العنصري. وعند ذلك تقرر تشديد العقوبة على الأعمال اللا أخلاقية بل وحتى على اللا محتشمة. وفي عام ١٩٥٢ قرر الأفريقيون التظاهر ضد قوانين جوازات المرور. وقد تم تنظيم ذلك بالدرجة الأولى على يد نلسون مانديلا وأوليفر تومبو، وهما محاميان شابان، بينما هجر الدكتور موروكا عيادته ليقوم بالدعاية. وقد بعث هو وسيزولو برسالتين إلى الوزير الأول مالان ذكرا فيهما سلسلة المحاولات الطويلة التي لجأ إليها الـ (A.N.C) في اتباعها الطرق الدستورية. ولكن الإرهاب الذي كان يرد به على هذه المبادرات دفع الأفريقيين إلى نقطة شعروا فيها أن المسألة بالنسبة لهم مسألة حياة أو موت. فقوانين جوازات المرور، وقوانين المناطق العنصرية، وقانون إلغاء الشيوعية، وغيرها، كل تلك القوانين يجب أن تلغى قبل التاسع والعشرين من شباط فبراير، وإلا فإن مظاهرات سلمية ستنظمها الـ (A.N.C). ولكن الحكومة أجابت بأن الاضطرابات ستقمع وأن المسؤولين عنها سيعتقلون. وفي خلال أحد الاجتماعات في جوهانسبرغ نشرت لافتة كتب عليها «التصويت للجميع»، وأخرى عليها: «مالان، تذكر كيف سقط هتلر». وطلب من المشاركين في الاجتماع أن يرددوا قسماً بأنهم سيستخدمون كل قواهم الفكرية والجسدية والنفسية لوضع حد لما هم عليه من مهانة وضيق. وطلب من عشرة آلاف متطوع أن يحرقوا جوازات مرورهم وأن يتوقفوا عن العمل بها. وقال موروكا في خطابه: «إن الأوروبيين هم في أشد الحاجة إلى اعتناق الدين المسيحي». أما البروفسور ماتيوز، فبعد أن لاحظ النساء وهن يغنين نشيد أفريقيا «نكوزي سيكيليل أفريقيا»، والساحر الذي يرتدي الجلود وهو يلوح بمزراقه تحية للزعماء، صاح وهو ينتصب أمام الجماهير: «إن المعركة من أجل الحرية ليست نزهة، وإنما هي طريق شاق، سيلتقي فيه المرء بالألم بل بالموت». وبعد السادس

والعشرين من حزيران يونيه ألقى القبض على أعداد كبيرة في جميع أنحاء البلاد من المتطوعين الذين كانوا قد أحرقوا جوازات مرورهم، وحشروا في سيارات الشرطة وهم ينشدون نشيد أفريقيا. وقد حوكم أربعة آلاف منهم، من بينهم قادة الحركة مانديلا وموروكا وسيزولو بتهمة مخالفة قانون منع الشيوعية، وحكم على ثلاثمائة منهم بالسجن لمدد مختلفة. كما أن بعضاً منهم منعوا من القيام بأي نشاط سياسي تحت التهديد بسجن لا يقل عن عشر سنوات. فتوقفت حملة العصيان، وازدادت قسوة رجال الشرطة. ففي محطة نيوبرايتون مثلاً قتل شابان أفريقيان بتهمة أنهما سرقا وعاء مزخرفاً. وعندما قامت فتنة على أثر ذلك قتل سبعة من الأفريقيين وأربعة من الأوروبيين فتلا ذلك سلسلة من القوانين الدراكونية (نسبة إلى دراكون طاغية أثينا)، كقانون التوقيف وقانون الاعتقال بدون محاكمة، وبعد ذلك قانون شرعية التعذيب.(٤٨) وأن على المتهم أن يثبت أنه بريء... الخ.

وقد رد الأفريقيون على هذا القمع بتصميم أشد. وكان مخطط مانديلا بتنظيم الأحياء شارعاً شارعاً ومنزلاً منزلاً قد وضعت موضع التنفيذ. وهكذا ففي ٢٥ حزيران يونيه عام ١٩٥٥ اجتمع مؤتمر من ثلاثمائة آلاف مندوب منهم ألفان من السود ضم كل التنظيمات الديمقراطية (الحزب الموحد والحزب الليبرالي قاطعاً الدعوة إلى الاجتماع)، وقرر تبني وثيقة للحرية بدأت بهذه الكلمات: «نحن شعب أفريقيا الجنوبية نعلن لكل أهالي بلادنا وللعالم أجمع أن أفريقيا الجنوبية تخص كل أولئك الذين يعيشون فوق أرضها، سوداً كانوا أم بيضاً، وأن أية مجموعات عرقية هي متساوية في الحقوق. ويجب أن توزع الأرض على أولئك الذين يعملون فيها. وأن المعدنين والخدم والموظفين والعمال الزراعيين يتمتعون بالحقوق نفسها. وأن

---

٤٨ - ماري بنسون: «معركة من أجل الحقوق». كتب بينغوان. ص٢٤٦.

الدولة مكلفة برعاية شؤون الشيوخ والأيتام. وأن المناجم والمصارف والصناعات الثقيلة يجب أن تعود ملكيتها للشعب كله.» وقد قرئ هذا النص خلال انتفاضة تكاد أن تكون صوفية وباللغات الانكليزية والسيسوثو والكسهوزا، بينما كانت الهتافات أثناء قراءته تشق عنان السماء. وفي خلال ذلك كان رجال الشرطة من الأفريكانر الشباب، وهم مسلحون حتى الذقون، يتطلعون إلى هؤلاء الكفار وأصدقائهم. وقد غزوا قاعة الاجتماع نفسها للاستيلاء على كل الأوراق والوثائق بما فيها قوائم الطعام، ماكان منه باللحم أو بدونه. وكانت أناشيد الحرية والصياح بحياة أفريقيا على أشدها متناغمة مع صوت إيدامتاونا القوي الغاضب، وهي المسؤولة عن الشعبة النسائية من الـ (A.N.C) في الترانسفال. وكانت أسماءُ الزعماء المسجونين تتردد في أناشيد ارتجالية كانت تنتقد في الوقت نفسه طريقة التعليم عند البانتو. وفي النهاية صعدت المنصة فتاة أفريقية وتوجهت إلى رجال الشرطة المسلحين الذين كانوا يحيطون بها صائحة عبر مكبر الصوت: «إن من دواعي سرورنا أن يكون رجال الشرطة بيننا في هذا المؤتمر». وكانت النساء تشارك في المعركة شيئاً فشيئاً. ففي آب أغسطس من عام ١٩٥٦ تجمع في بريتوريا عشرون ألفاً منهن، بينهن نساء هنديات، ليحملن مذكرات احتجاج إلى الوزير الأول ستريجدوم. وكانت على رأسهن ليليان نغويي رئيسة الاتحاد النسائي في الـ (A.N.C).

هذه الفتاة، عندما كانت صغيرة، ذهبت لتسلم لعائلة بيضاء غسيلاً قد عهدت به لها أمها الغسالة لإيصاله. ولكن السيدة التي تسلمت الغسيل رفضت أن تسمح لها بدخول منزلها، بينما أدخلت كلبها الصغير بعد قليل. وقد قامت ليليان بعد ذلك برحلة إلى أوروبا ووصلت حتى الصين. وعندما ذهبت مع أترابها لمقابلة الوزير

الأول أجابها أحد السكرتيرين أن الوزير غير موجود وأخذ منها كتلة الأوراق التي كانت تحملها. وعادت ليليان لتنضم إلى أترابها، فبادرت واحدة منهن فوراً بإنشاد نشيد حرب نساء الناتال القديم، مع لازمة كانت ترددها: «ستريجدوم، إذا لمست امرأة منا فإنك ستصطدم بصخرة». ثم تلا ذلك نشيد أفريقيا. وقد تقررت بعد ذلك إضرابات عامة لمدة يوم ولكن لم يكن لها أي أثر فعال. وعلى العكس من ذلك، فإن إضراب الأوتوبوسات الذي وقع عام ١٩٥٧ أحرز نجاحاً كبيراً. على أن ذلك لم يمنع الفترة مابين ١٩٥٦ - ١٩٥٩ من أن تكون سنوات حيرة معنوية وإعادة للنظر في الوسائل التي استخدمت في المعركة. كما أن أزمات داخلية قامت في قلب الحزب بسبب قضايا خارجية كموقفه من الدول المشتركة في الحرب الباردة والثورة التي قامت في هنغاريا. كما أن الأمر تناول الأخطاء التي ارتكبتها هذه أو تلك من الشعب الحزبية، كما تناول الهجوم المعاكس القوي الذي شنه الأفريقانيون الذين كانوا يريدون لم شمل السود وإعادة الثقة إليهم عن طريق العمل. وفي عام ١٩٥٦ نشأت حركة الـ (P.A.C) وحملت إلى قيادتها بإجماع الآراء روبروتو سوبوكوي الملقب مانغاليزو (الرائع). أما لوثولي فكان دائم التعرض للنفي. فبعد أن ترأس في نيسان أبريل من عام ١٩٥٩ اجتماعاً ضم سبعة عشر ألف شخص منهياً بذلك الأسبوع الأفريقي حيث كانت صور ناصر ونكروما ونيريري وكينياتا معلقة إلى جانب صورته، ألقي القبض عليه ونفي من جديد لمدة خمس سنوات إلى مزرعته في الناتال يصحبه قافلة كبيرة من السيارات المشحونة بأناس من جميع الأجناس. والواقع أن ماجعل من لوثولي الرجل الأكثر خطراً على النظام في جنوبي أفريقيا هو شعبيته الواسعة لدى السود والبيض الليبراليين والهنود على حد سواء.

ثم مالبثت خصومات الشرطة تزداد شيئاً فشيئاً مع النساء اللواتي كن يشرن الاضطراب ليكون لهن الحق في إعادة فتح خماراتهن المحلية اللواتي يبعن البيرة فيها والتي أغلقتها السلطة منذ بعض الوقت. فقد كان ذلك يسمح لهن بإضافة بعض المال إلى أجور أزواجهن الزهيدة التي كانوا يصرفون جزءاً منها في الكباريهات التي تباع البيرة فيها. وقد أوقف الآلاف من النساء كما نفيت إليزابيت مافيكينغ نائبة رئيس الـ (A.N.C) وهي نقابية لا تمل، وأم لأحد عشر ولداً، ولكنها تمكنت من الفرار والالتجاء إلى باسوتولاند. وقد دفع كل ذلك بالشباب إلى حالة الانفجار. وفي مؤتمر الـ (A.N.C) السنوي، رد فتى على رسالة تدعو للاعتدال أرسلها لوثولي صائحاً: «لقد آن الوقت لإجبار زعمائنا. فإذا كانوا مايزالون يفكرون في حدود الستراتيجية، فإننا نفكر في صيغ العمل».

والواقع أنه عندما مات ستريجيدوم في عام ١٩٥٨، حل محله الدكتور هـ. ويروورد المعادي للسامية والمتعاطف مع النازية. فأراد أن يثبت الفصل العنصري عملياً بخلق أراضي للبانتو تتمتع بالاستقلال الذاتي، على شكل وحدات محلية سياسية يستطيع فيها البانتو أن ينتخبوا مجلسهم المحلي الذي يتمتع بصلاحية تنظيم شؤونهم المحلية بموجب عاداتهم العشائرية التقليدية. ولكن ماتصدره هذه المجالس من قوانين لا يكون نافذاً إلا بعد تصديق الوزير الأول عليه، مع بقاء البانتو خاضعين لكل القوانين الأفريقية الجنوبية. وبالإضافة إلى ذلك فإن البانتوستان (مناطق البانتو) لن يكون لها أي مستقبل اقتصادي لأن استثمار الرساميل البيضاء سيكون ممنوعاً فيها. أما المصانع فتبنى على الحدود المتاخمة للبانتو ستان، ولكن في المنطقة البيضاء، وذلك للإفادة من اليد العاملة الرخيصة القادمة من بانتو ستان. فبانتو ستان إذن هي منطقة واسعة للاستغلال واحتياطي واسع لليد العاملة التي تكاد تكون يد عبيد يقودها نير لا تستطيع التخلص

منه. ولكن هذا القانون اللا معقول من الناحية الاقتصادية لم يكن من الناحية العملية قابلاً للتطبيق. ذلك لأن (٧١٧٠٠٠) من العمال الزراعيين كانوا يعملون في المزارع الخاصة ويخضعون لسوء معاملة مميتة. أما في المناطق المدنية فإن القانون كان يمنع أي شخص من أن يبقى أكثر من اثنين وسبعين ساعة في منطقة كهذه إذا لم يكن مقيماً فيها منذ خمسة عشر عاماً على الأقل أو كان لا يملك إذناً يسمح له بالبقاء. وهكذا طرد الآلاف من الأولاد والنساء من المدن التي يسكنها أزواجهن الذين أصبحوا مسجلين على أنهم عازبون وأجبروا على الالتحاق بالأحياء التي يسكنها العازبون. وفي مثل هذه الأحياء نظمت عصابات الشباب الجانحين المسماة «توستي»، وفيها وجد مناضلو الأحزاب الأفريقية رجالاً سحقهم الشقاء بما فيه الكفاية على يد العنصريين وأصبحوا يتمنون القيام بعمل سريع. ووجدوا عازبين رغماً عنهم ومكبوتين، دون طبقة البروليتاريا، عاطلين عن العمل، ملاحقين من أجل مجموعة من المخالفات لقوانين الفصل العنصري... الخ. وكانت الـ (A.N.C) قد انضمت إلى «لجنة الأربعة عشر تنظيماً» (بما فيها الـ P.A.C) وبعض الجمعيات البيضاء للقيام بحملة ضد جوازات المرور. وفي أثناء ذلك، وفي دوامة التهيئة لهذه الحملة، طرحت الـ (P.A.C) فجأة شعار إضراب جوازات المرور وحددت موعداً له في ٢١ آذار مارس ١٩٦٠، ولكن الـ (A.N.C) التي دعيت للمشاركة اعتذرت ووضعت تحفظاً على أعمال العنف والإثارة. وفي اليوم الموعود ذهب ر.سوبوكوي حافي القدم مع شلة من قادة الـ (P.A.C) وسلموا أنفسهم إلى مركز البوليس لأنهم مزقوا جوازات مرورهم. فأوقفوا، ونفي سوبوكوي لمدى الحياة إلى جزر «روبن» التي كانت قبل ذلك مركزاً لمستشفى جذام وأصبحت بعد ذلك مأوى للمجذومين السياسيين. وقد استجاب في ذلك اليوم خمسون ألفاً لدعوة الـ (P.A.C) بالرغم من الطائرات التي كانت تنقض على

الجماهير لاخافتهم وتفريقهم. وفي شارپڤيل حيث اجتمع جمهور غير مسلح فتحت قوات الشرطة التي ادعت أنها مهددة بالخطر، فتحت النار على المجتمعين فوقع تسع وستون قتيلاً من الأفريقيين، ومائة وثمانون جريحاً معظمهم كانت إصاباتهم في ظهورهم. وفي لانغا حيث اجتمع ثمانية عشر ألفاً من بينهم اثنا عشر ألفاً من العازبين رغماً عنهم، وقع عدد من القتلى في ظروف مشابهة. وفي نيسان أبريل صدر قرار بتحريم منظمتي الـ (P.A.C) والـ (A.N.C). وقبل أن تختفي الـ (A.N.C) قانونياً، دعت لعقد مؤتمر وطني لإرساء قواعد وحدة أفريقية جنوبية جديدة. وجددت هذه الدعوة عام ١٩٦١ عن طريق «مجلس وطني للعمل» (N.A.C) جمع عدداً من قادة الأحزاب المنحلة وانتخب نلسون مانديلا رئيساً له. ورفع هذا المجلس الجديد شعار «ابقوا في بيوتكم» وحدد موعداً له يوم ٢٩ أيار مايو ١٩٦١. وامتثل لهذا النداء مئات الآلاف من الناس بالرغم من أن كل قوى الأمن والشرطة كانت على أهبة الاستعدا، وبالرغم من أن عقوبات السترايخ من العمل كان مسموحاً بتطبيقها على المشتركين.

٣ – سير القهقرى ونضال من أجل الحياة

اعتباراً من هذا التاريخ صارت الغلبة لاعصار العمل المباشر والقمع. وفي الوقت الذي كان فيه لوثولي يتلقى في أوسلو جائزة نوبل للسلام من يد ملك النروج، كان حزبه المنحل يدفع إلى الظل رغم غضب منظمة «الأونكونتو» التي كانت قد نذرت نفسها «للتخريب المعتدل»، في الوقت الذي كانت فيه منظمة الـ «پاكو» المنبثقة عن الـ (P.A.C) تنزلق نحو الإرهاب. فنُسفت منشآت تلفونية وخطوط حديدة وأعمدة لنقل التسوتر العالي... الخ. ودمرت بيوت بالقنابل البلاستيكية، ووجد العنف أرضاً صالحة للانتشار.

وفي الفاتح من أيار مايو ١٩٦٣ تبنى البرلمان الجنوب أفريقي بما في ذلك حزب المعارضة الموحد وباستثناء صوت واحد. هو صوت

هيلين سوزمان من الحزب التقدمي، تبنى مشروع قانون ينص على تعذيب المعتقلين، وعلى الأثر وجد عدد كبير من المساجين مشنوقين في سجونهم الانفرادية. وكانت الشرطة تدعي دائماً أنها حوادث انتحار. ورمي بعض المعتقلين من أعلى بناية كبيرة كانوا فيها يستجوبون، كما حدث لسولمان سالوجي في أيلول عام ١٩٦٤ في جوهانسبرغ. وفي ١١ تموز يوليه ١٩٦٣ جرت محاكمة نلسون مانديلا ووالتر سيزولو وقادة آخرين في ريفونيا ضاحية بريتوريا. وكانوا متهمين بأنهم نفذوا ١٩٣ عملاً تخريبياً وأنهم هيئوا لقلب الجمهورية في الداخل والخارج. وقد أجاب نلسون مانديلا على المدعي العام بحجج دامغة، فذكر بالتاريخ الطويل لمنهج اللا عنف الذي اتبعته الـ (A.N.C) الذي لم يؤد إلى شيء. واعترف بأنه اتبع تدريباً قصيراً في الجزائر وأرسل رجالاً للتدريب العسكري من أجل القيام بأعمال التخريب. وهذا شيء آخر غير الإرهاب. ولكن قد يحدث في حياة بلد ما أن تصل إلى لحظة تكون فيها مخيرة فيها أمام أمرين: الخضوع أو النضال. ومنظمة «الأونكونتو» المنبثقة عن الـ (A.N.C) بعد إلغاء هذه الأخيرة، اختارت طريق التخريب كوسيلة للفت انتباه الحكومة إلى أن أهدافها التي هي الحرية والازدهار للأفريقيين، وليس رمي البيض في البحر، وكذلك النضال ضد الفقر والذل. وانتهى إلى ذكر لائحة من المطالب رددها بتأثر مكبوت، وهي تلخص محنة الشعب الأسود: «نحن نريد أن نحيا في المكان الذي نجد فيه عملاً، لا أن نطرد منه لأننا لم نولد فيه. ونريد أن يكون لنا قطعة أرض نجد فيها عملاً. ونريد أن يكون باستطاعتنا الخروج بعد الساعة الحادية عشرة ليلاً. وتريد نساؤنا أن يعشن مع أزواجهن. ونريد بوجه خاص المساواة في الحقوق». وبعد أن قرأ هذا البيان، توجه إلى القاضي وقال له بصوت رصين: «لقد قدت طول حياتي معركة الشعب الأفريقي هذه، وناضلت ضد السيطرة البيضاء كما ناضلت ضد السيطرة السوداء، ذلك لأنني

أحب فكرة مجتمع ديمقراطي حر، وأتمنى أن أعيش حتى أتمكن من تحقيقها. وإذا لزم الأمر فإنني على استعداد لأن أموت في سبيله».
أما والتر سيزولو فقد أثار انطباعاً كبيراً برباطة الجأش التي أبداها عندما أجاب المدعي العام وكأنه لا يقف في قفص الاتهام. لقد كان هؤلاء الرجال يتكلمون من مواقع المسؤولية. ولقد وافقوا طواعية على الإجابات التي قدمها أحد أعضاء القيادة العليا لمنظة الأونكونتو: مكوايي عندما قال: «كنا مندفعين نحو فكرة اللا عنف عندما أنشأنا الأونكونتو. ولكن التخريب ليس بداية للحرب، وإنما هو فقط بطاقة دعوة للحكومة وللأقلية البيضاء لإقامة إتفاق وطني». وكان مكاوي يتحدث بكامل راحته وهو على قيد أنملتين من الحكم بالإعدام. وقد حكم هو وأخواه وكذلك مانديلا وسيزولو وآخرون إما بالسجن مدى الحياة أو بالأشغال الشاقة المؤبدة.

إلى أين تسير جمهورية جنوبي أفريقيا؟ يجري أنصار التمييز العنصري، أنها في صحة جيدة، لأنهم بتبنيهم هذا النظام يتمتعون هم بأفضل النتائج. وقد أنشؤوا في عام ١٩٦٢ أول «بانتوستان» (أي منطقة للبانتو تتمتع بالاستقلال الذاتي) في ترانسكي وأخضعوها لعادات الكسهوزا. ولكن باستثناء الزعيم المحلي قيصر مانتانزيما الذي كان من أنصار الفصل العنصري والذي أصبح وزيراً أول في هذه الدولة العشائرية المهزلة، فإن بقية الزعماء حاولوا أن يبذلوا نفوذهم ليقيموا في منطقتهم مع البيض حكومة تشترك فيها كل الأجناس، ولكنهم منعوا من ذلك.

إلى أين تسير أفريقيا الجنوبية؟. لقد نظم الأفريكانر البيض أنفسهم كي يسيطروا إلى الأبد. ففي خارج الحكومة كان لهم عصابات إرهاب كمنظة «البرودربوند» (الإخاء)، وهي نوع من (الكلو - كلوكس - كلان) أنشئت في الأساس «على صخرة المسيح»، وإليها كان السياسيون من الأفريكانر ينتسبون على طقوس ميثاق الدم. فهي

منظمة سرية مخيفة. وبينما كانت معظم الكنائس بما فيها الكنيسة الكاثوليكية تدين التمييز العنصري، فإن الكنيسة الهولندية المصلحة، باستثناء فرع منها يقوده عجوز هو البروفسور ب.ب.كيت، كانت تبارك هذا النظام وتسوغه معتمدة على التوراة. وأزمة الضمير هذه كانت قائمة في المكتب الجنوب - أفريقي للقضايا العنصرية حيث كان بعض المثقفين يتساءلون أين المصير. وفي خلال ذلك كانت الحكومة تكدس أحدث الأسلحة، كما كانت الشرطة مؤلفة من ستة وعشرين ألف رجل نصفهم من البيض، وهذا النصف وحده هو المخول بحمل الأسلحة النارية، بينما النصف الآخر المؤلف من السود لم يكن يحمل سوى العصي والمزاريق. أما الجيش الدائم فهو يتألف من ثلاثين ألف رجل. وقد قفزت الميزانية العسكرية بين أربعة عشر مليوناً من الليرات في عام ١٩٦٠ إلى خمسة وستين في عام ١٩٦٣. واشتريت عربات وطائرات وأسلحة أخرى حديثة جداً من انكلترا وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، وكانت تتزايد وتتضخم بسرعة كبيرة. وإلى جانب ذلك فإن الحكومة التي كانت تخاف أن تتعرف لا إلى حرب تقليدية وإنما حرب عصابات استنزافية، أرسلت بعثة إلى الجزائر خلال الحرب لدراسة الطرائق التي كانت تتبعها الجيوش الفرنسية هناك. وقد صرح هرتزوك «إن من واجبنا أن ندافع عن هذه الجمهورية ولو كان ذلك ضد العالم أجمع». وقد دارت المعركة بين أنصار المبدأ القائل «صوت لكل شخص» وبين خصوم هذا المبدأ الألداء.

فما هو موقف البلاد الديمقراطية الغربية؟. لأسباب اقتصادية لم تكن تتجرأ على قطع صلاتها بجمهورية أفريقيا الجنوبية. فالصناعات والبيوت التجارية العاملة لمصلحة هذه الجمهورية تستخدم في بريطانيا وحدها مائة وخمسين ألف شخص وتمثل مائة وأربعين مليوناً من الليرات، أي مايعادل حوالي مائة مليار من الفرنكات

(C.F.A). ولم يتردد الدكتور أندريز ڤيزور عضو المكتب الجنوب - أفريقي للطاقة النووية - في القول بأن جمهورية أفريقيا الجنوبية ستصنع قنبلتها النووية «من أجل هذه الدول الأفريقية الأسيوية الكثيرة النقيق». وفي خلال ذلك كانت السجون تغص بالأفريقيين. ففي عام ١٩٦٣ كان عدد نزلاء السجون (٦٧٦٣٦) شخصاً. وكان الاعتقال يتم في أغلب الأحيان دون تسويغ. وتلك كانت حالة تومي شارلييمان، وهو رجل في سن الستين، أمضى تسعة عشر شهراً في أربعة سجون، ثم أطلق سراحه في كانون الأول ديسمبر ١٩٦٤ دون أن يوجه له أي اتهام. وقد كتب في كانون الثاني يناير ١٩٦٥ إلى وزير العدل يطلب تعويضات عما لحق مصالحه من أضرار بسبب الخسائر التي لحقت بصحته ومكاسبه، فألقي القبض عليه فوراً بتهمة أنه عضو في الـ (A.N.C) وحكم عليه بالسجن ثماني سنوات. أما الدول الأفريقية فلم تستطع حتى ذلك الوقت أكثر من إيواء اللاجئين وإعانتهم وتدريب عدد منهم، أو منع طائرات أفريقيا الجنوبية من التحليق في أجوائها أو قطع العلاقات التجارية معها. وهذا قليل قليل. ولكن عقلية جديدة كانت قد ولدت حقاً في أفريقيا الجنوبية نفسها، ومثالها أ. تينانس ماكوابي، وهو رجل من الشعب، استدعي في إحداى القضايا شاهداً للدفاع، فذكره المدعي العام أنه بهذه الصفة يعرض نفسه للاعتقال مرة أخرى ولمدة طويلة، فأجابه الرجل «إنني أعرف ذلك»، فقال له المدعي العام «ولماذا إذن تقدم على هذه الشهادة؟»، فأجابه الرجل «لأنني لم أعد أخشى شيئاً». أليس في ذلك منهج جديد للرجال؟. ولكن المصالح الاقتصادية والارتباطات الأخرى في أفريقيا الجنوبية هي من الضخامة (نسب مئوية عالية في إنتاج الذهب والألماس والأورانيوم بالمقارنة مع الانتاج العالمي) بحيث لا يمكن لهذا النزاع الدموي بين الأكثرية السوداء وأسيادهم من البوير أن يتحدد في مجرد مبارزة بسيطة بين الطرفين. وماجرى في

المستعمرات البرتغالية وتلاه في ناميبيا وزيمبابوي جعل قادة بريتوريا يفكرون. فالأمر بالنسبة إليهم هو وجوب السيطرة على هذا الانحسار «للسلطة الشاحبة» (أي سلطة البيض بالتعبير الزنجي)، وذلك بتقديم تنازلات صغيرة للإبقاء على المكاسب الأساسية. ومن أجل تحقيق هذه الغاية كانت مباحة كل الوسائل.

قبل كل شيء كان تكديس وسائل الدفاع. لذلك خصص خمس الميزانية للنفقات العسكرية. فوسع مصنع لإنتاج الأورانيوم ووضع البرنامج اللازم لتشغيله بمساعدة من فرنسا. واستمر الغرب في مد أفريقيا الجنوبية بالتجهيزات العسكرية المتطورة. وبحسب تقدير لمنظمة الأمم المتحدة فقد تجمع لأفريقيا الجنوبية جيش مؤلف من ألفين من الرجال في شمالي ناميبيا. وهناك أيضاً سياسة الابتسام أثناء الحوار، والمبادلات الاقتصادية، والدعم المالي للدول الأفريقية المحافظة حتى ولو كانت تلجأ إلى القيام بمهاجمات شفوية لنظام جنوبي أفريقيا. ثم هناك أيضاً تدابير أولية لكسر حدة الفصل العنصري في ميادين هامشية: كإقامة مسارح أو صالات رياضية مختلطة، وإقامة أوائل الفنادق المفتوحة أبوابها للجميع، وأوائل السود الذين سمح بدفنهم في مدافن البيض... ولكن بنية الملكية والسلطة بقيت دائماً احتكاراً للبيض. وقد أدت ثورة السود على نظام التعليم باللغة الأفريكانية (لغة البوير)، أدت في سوويتو في تموز يوليه ١٩٧٦ إلى إرهاب وحشي ذهب ضحيته أكثر من مائتي قتيل من بينهم أولاد لا يتجاوز سنهم اثني عشر عاماً. وصدر قانون للأمن الداخلي سمي بقانون (S.S.) خول وزير العدل بأن يعتقل أي شخص لمدة عام دون محاكمة على أن تكون هذه المدة قابلة للتجديد. وهذا ماحصل في سوويتو وألكسندرا وفي مدن أخرى كانت مراكز هامة لتجمعات القوى العاملة السوداء، وربما كان ذلك الإشارات الأولى للبدء بحرب عصابات داخل المدن. وقد ازدادت التصفيات الجسدية في السجون

كما هي حالة ستيف بيكو عام ١٩٧٧. ولكن التصدعات الأكثر شؤماً بالنسبة لقادة بريتوريا كانت في قلب نظامهم نفسه. فالكنيسة الكاثوليكية أخذت شيئاً فشيئاً تتجاهل نظام الفصل العنصري في المدارس، ولكن الطلاب البيض كانوا يظهرون أكثر فأكثر تعاطفاً مع بني لونهم من رفاقهم. وتعرض رجال الأعمال لشبح الاضطراب الاجتماعي، ولقلة الكوادر الأفريقية، وندرة التصريف لبضائعهم بسبب ضعف القوة الشرائية عند الجماهير. وحتى قادة الباندوستانات الثمان التي تضم نصف الملايين الخمسة عشر من السود رفعوا أصواتهم. فالترانسكي (إحدى الباندوستانات) طالبت بضم الأحواز البيض الموجودة في أرضها ووصلها بسيزيكي (باندوستان أخرى). أما م.بوثيزيلي رئيس كوازوكو فقد طالب بأن تستقل الباندوستانات استقلالاً كاملاً. وفي نهاية عام ١٩٧٣ ذهب قادة الباندوستانات إلى حد المطالبة بإنشاء اتحاد للدول السوداء في أفريقيا الجنوبية، وأن تدان صراحة سياسة الفصل العنصري في أفريقيا الجنوبية كلها. وصرح الرئيس مانغستو بوثيزيلي في ٢٤ شباط فبراير ١٩٧٧ في جامعة سالم: «إن اصرار حكومة جنوبي أفريقيا على منح الهوميلاند استقلالهم على أن يكون تطورهم في معزل عن بقية الأجناس، سيؤدي إلى ثورة دامية».

وفي تموز يوليه من عام ١٩٧٤ حل المجلس التمثيلي للملونين (الخلاسيين)، وهو برلمان خاص بهم، حل نفسه رافضاً سياسة التمييز العنصري ومطالباً بتمثيل واحد لكل الأجناس في برلمان وطني. والخلاصة أن كل ماكان يعتبر صماماً للأمان تحول إلى محكمة للاتهام.

وبعد سلسلة الإضرابات التي جرت في عام ١٩٧٣ منح حق الإضراب للسود أخيراً في ظروف دقيقة ومحددة. فإذا أضفنا إلى ذلك التزعزع الذي سببه سقوط البرتغاليين الجيران والحلفاء، ثم بعد

ذلك الروديسيين، لأمكننا أن نفهم المأزق الذي أخذت تتخبط فيه سلطات بريتوريا مع الأيام، فليس لهم وطن أمّ ينسحبون إليه، كما أنهم لم يعودوا يستطيعون التصرف كمستعمرين من الداخل على حساب الأكثرية السوداء. وهكذا أصبحت معدودة أيام التمييز العنصري. وفي ٣١ كانون الأول ديسمبر من عام ١٩٧٦ طالب السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية و.ي.مبوموا في رسالة وجهها بمناسبة العام الجديد، وبعد أن وجه تحيته للبلاد الواقعة على «خط الجبهة» و«للأبطال الفتيان في سوويتو والأماكن الأخرى»، طالب بإنشاء قوة ردع تستطيع لجم كل عدوان تقوم به نظم الأقليات في أفريقيا الجنوبية.

ح - ناميبيا والبلاد المطوقة في أفريقيا الجنوبية

موضوعان لا يزالان يشغلان المسؤولين في جمهورية أفريقيا الجنوبية: موضوع أفريقيا الجنوبية الغربية وموضوع الأراضي البريطانية التابعة للمفوضية العليا. أما أفريقيا الجنوبية الغربية التي عهدت بها لجنة الانتدابات التابعة لعصبة الأمم (S.D.N) إلى جمهورية أفريقيا الجنوبية (بقية المستعمرات الألمانية في أفريقيا وزع الانتداب عليها بين فرنسا وبريطانيا وبلجيكا) فإنها خضعت تماماً وبكل بساطة لسياسية التمييز العنصري. ولكن هوزيا كوتاكو الزعيم التقليدي للهيريرو الذي طُلب منه أن يتخلى هو وقبيلته عن أراضيهم للمستعمرين البيض رفض بكل شدة تنفيذ هذا الطلب. بل وأكثر من ذلك أنه عندما أردات جمهورية أفريقيا الجنوبية أن تلحق أرضه بها شكاها إلى منظة الأمم المتحدة. وقد أخذ راعي الكنيسة الانكليكانية الموقر ميشيل سكوت الذي كان قد نفي من أفريقيا الجنوبية، أخذ هذه القضية على عاتقه باخلاص ليس له نظير. وقد تمكن بمساعيه الكبيرة وباعتماده على الدول الأفريقية التي استقلت حديثاً أن يجعل اللجنة

الخاصة بجنوبي غربي أفريقيا في الأمم المتحدة تتبنى قراراً يقول بأن جمهورية أفريقيا الجنوبية ليست مخولة بإدارة هذه الأرض وأن عليها أن تسحب جيوشها منها. ولكن الجمهورية التي كانت تتجاهل دائماً كل طلب تتقدم به منظمة الأمم المتحدة أهملت هذا الطلب أيضاً واعتبرت إلحاق هذه الأرض المذكورة أمراً قد تم ولا تراجع عنه.

* *نامـــيبيا*

بقيت ناميبيا (أفريقيا الجنوبية الغربية) التحدي لأفريقيا الجنوبية لدى المنظمة الدولية، على الأقل حتى انهيار النظام البرتغالي الذي غير معطيات القضية.

في حزيران يونيه ١٩٧١ ذكرت محكمة العدل الدولية، بطلب من مجلس الأمن، الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة «بعدم شرعية الوجود الأفريقي - الجنوبي في ناميبيا وبالأمر الذي وجه لأفريقيا الجنوبية بسحب إدارتها فوراً من البلاد». وقد كررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة هذه الإدانة. وفي كانون الأول ديسمبر من عام ١٩٧٣ قرر مجلس الأمن الذي تعتمد أفريقيا الجنوبية فيه على حلفاء مفيدين في قدرتهم على المماطلة، قرر بإجماع الآراء أن يوضع حد لمحاولات التفاوض مع أفريقيا الجنوبية. وقد حاولت هذه أن تقاوم باللجوء إلى تقسيم حركات التحرر على نفسها، ولكن منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترفت بحركة (S.W.A.P.O) (منظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية) التي يقودها سام نوجوما، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الناميبي، لأنها أثبتت في العديد من المرات نفوذها على الجماهير. وقد شكا الوطنيون من سياسة التمييز العنصري، والتطور المنعزل (أي أن يتطور السود في سياق خاص بهم في معزل عن البيض)، والأراضي التي خصصت للعشائر (يقيمون فيها ولا يخرجون منها إلا في ساعات العمل لدى البيض). كما أن هذه السياسية وضعت موضع الاتهام من المستفيدين

أنفسهم كالزعيم فيليمون إيليفاس رئيس أوڤامبولاند. وقد أصرت منظمة الأمم المتحدة على وحدة واستقلال المنطقة كلها (ناميبيا) واعتبارها ذات شخصية واحدة. وكانت ناميبيا بمناجمها الغنية بالألماس والأورانيوم وغيرهما من المعادن، وبحدودها مع أنغولا وبوتسوانا ومع زامبيا أيضاً (بواسطة قرن كاپريڤي)، كانت ناميبيا بذلك تشكل رهاناً ستراتيجياً يستحق المجازفة. وقد شكلت منظمة الأمم المتحدة مجلساً خاصاً بناميبيا وعينت له مفوضاً هو سين ماك بريد الحائز على جائزة نوبل للسلام. وعلى الرغم من الضغوط التي تمارسها أفريقيا الجنوبية على منظمة (S.W.A.P.O) فإن أيام النظام الجنوب - أفريقي في ناميبيا أصبحت معدودة. وقد شكت كل من أثيوبيا وليبريا أعمال هذا النظام إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وبعد سنوات من المماطلة، قررت المحكمة المذكورة أن جمهورية أفريقيا الجنوبية لا تستطيع أن تبقى محتلاً ظالماً لأفريقيا الجنوبية الغربية التي أصبحت تسمى اليوم ناميبيا.

*** لوسوتو**

تشكل فيها أول حزب له طابع حديث في عام ١٩٥٢ على قاعدة وطنية معارضة للتمييزالعنصري، اسمه «حزب مؤتمر باسوتولاند» الذي كان رئيسه نتسو موكهيهلي. وعندما انتصر في انتخابات عام ١٩٦٠ شهد انفصال ماكولا كاكيلا عنه، وتراجع أمام تجمع متنافر مؤلف من حزب راديكالي هو «حزب الحرية»، ومن تشكيل إقطاعي اسمه «ماريما تولو»، وهكذا أصبح اسم هذا المزيج منهما «حزب ماريما تولو للحرية» (M.T.F.P.). وقد ساند هذا الحزب بيرنغ سيسو الذي أصبح ملكاً تحت اسم شوشو الثاني. وسمح هذا التشتت السياسي «لحزب باسوتولاند الوطني» الذي ترأسه الزعيم لِبوا جوناثان أن ينجح بانتخابات عام ١٩٦٥ بدعم من الإكليروس الكاثوليكي المحلي ومن أفريقيا الجنوبية، فقام بعدها بضغوط قوية

ضد القادة السياسيين الآخرين ولم يتردد في أن يتخذ أ.روبيرت القطب الجنوب - أفريقي الكبير مستشاراً اقتصادياً له. وفي عام ١٩٦٦ حصلت البلاد على الاستقلال.

ولخوفه من الرأي العام في انتخابات كانون الثاني يناير ١٩٧٠ أخذ ليبوا جوناثان بالإرهاب فخلع ونفى الملك، وقام بذبح من قاموا بالانتفاضات المسلحة على يد النخبة من قواته المسلحة وقوات الشرطة، وأصدر قراراً بقيام فترة من الإجازات السياسية تدوم خمس سنوات. وقام بالاعتقالات بدون محاكمة.. الخ. وعندما تشكلت جبهة موحدة للمعارضة بدأت موجة أخرى من العنف عام ١٩٧٤ أدت إلى هروب موكهيهلي ولجوئه إلى خارج البلاد. وقد أدت السياسة الأوتوقراطية للنظام والتذبذب في الحوار مع المعارضة إلى إيقاف عمل ست من الكنائس الرئيسية في البلاد في شباط فبراير ١٩٧٦.

وبقيت سياسته مع أفريقيا الجنوبية محمولة في الاتجاه الضال نفسه، مع بعض نفثات هجومية ضد التمييز العنصري كما حدث عام ١٩٧٥ في منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة، ولكن على أساس من الحوار المسبق مع بريتوريا. وعندما حول «كامبوس روما» في مازيرو إلى جامعة وطنية إقليمية مشتركة تستفيد منها على كل من بوتسوانا وليسوتو. وسوازيلاند كان لعمله هذا صدى حسن في تلك البلاد ذوات القربى، ولكنه في مقابل ذلك عقد اتفاقاً نقدياً مع كل من سوازيلاند وأفريقيا الجنوبية في عام ١٩٧٤.

* *سوازيلاند*

هي أكثر غنى بفحمها وثروتها المعدنية من الحديد، وبغاباتها. وكان لها رئيس أعلى اسمه سوذوزا الثاني نجح في السيطرة على الحزب التقدمي الذي يرأسه جون نغونكو، وبخاصة بعدما دخل سكرتير هذا الأخير أمبرواز في نزاع مع رئيسه. وفي انتخابات عام

١٩٦٤ كنس الزعيم الأحزاب السياسية واتفق مع المستوطنين البيض المتعاطفين مع أفريقيا الجنوبية. وعندما استقلت سوازيلاند في الفاتح من أيلول سبتمبر عام ١٩٦٨ أصبحت تسمى نغوان، وهي مملكة على رأسها سوذوزا الثاني ويساعده مجلس وطني. وتعود السلطة التشريعية فيها للبرلمان. وبما أن سوازيلاند محصورة بين اتحاد جنوبي أفريقيا وموزامبيق، فقد أصبح عليها بعد حصول المستعمرة البرتغالية على حريتها أن تعيد النظر في سياسة الترضية الفاترة التي كانت تتبعها مع جنوبي أفريقيا.

* *بوتسوانا، بوتشوانا لاند*

وهي الأكثر اتساعاً بين المستعمرات الثلاث. وتتمتع بموقع استراتيجي هام بفضل امتدادها البعيد نحو الشمال في داخل القارة.

وكان من نتائج دستور ١٩٦٠ الذي أوجد فيها مجلسا تشريعيا وآخر تنفيذياً، أن ظهر «حزب شعب بوتشوانا لاند» (B.P.P.) على يد مدرس هو ك.موتسيتي، وذلك بغية ايقاظ الوعي السياسي عند الناس. ولكن بعد أن ضعف الـ (B.P.P.) بسبب انشقاق عكس عمليا الصراع بين الـ "A.N.C." والـ "P.A.C." الأفريقي الجنوبي أفاد من ضعفه الزعيم التقليدي سيرتسي خاما فأنشأ حزباً معتدلاً هو حزب بوتشوالاند الديمقراطي (B.D.P.) الذي أحرز النصر في أول انتخابات جرت بالتصويت العام ١٩٦٥.

ولكن الـ "B.P.P" بقي محافظاً على نفوذه في مراكز المدن. ثم ظهر الحزب الشيوعي بقيادة الدكتور كونا تحت اسم «جبهة بوتسوانا الوطنية» وأفاد من تحالفه مع زعيم تقليدي قوي وأخذ يدعم المعارضة التي لم تقلق مع ذلك سيريتسي لأنها لم تكن قد توحدت بعد. ولكن تأثيرات الجفاف وتأخر اتساع نطاق الخدمات الاجتماعية التي حاول أن ينجزها برنامج التثقيف الشعبي، والاضطرابات التي كانت تقوم

في المدن دون أن يكون ثمة وحدة بينها ، كانت كلها مشاكل تقف أمام حكومة بوتسوانا. إلا أن المشكلة الكبرى من بينها كانت حالة البلاد نفسها المحصورة ضمن أفريقيا الجنوبية والتي يمر منها الخط الحديدي الواصل بين بريتوريا وروديسيا. وبما أن بوتسوانا كانت واقعة ضمن النطاق الاقتصادي للنظم العنصرية، فإنها تبنت سياسة عدم انحياز معتدلة جداً. فهي عندما تدعم النضال المسلح لزيمبابوي كانت تدعو إلى الانفراج. وفي الوقت الذي هي فيه عضو في عصبة البلاد الأفريقية «الواقعة على خط المجابهة الأول»، تتفق مع الرئيس كينيث كوندا لتهدئة حدة النضال في كل من تنزانيا وموزامبيق.

طـ - إثيوبيـا

لم يكن لإثيوبيا التي تحررت على أثر انتصار الحلفاء على قوات المحور مشاكلها للتخلص من الاستعمار. فقد استعاد الامبراطور هيلا سلاسي نفسه العرش الذي كان قد فقده. ولكن هذه البلاد التي يقطنها عشرون مليوناً من السكان لم تكن تستطيع أن تبقى خارج التيارات التي كانت تعصف بأفريقيا منذ ذلك التاريخ. أما من الناحية الاقتصادية فكان عليها أن تبدأ من أدنى الدرجات. ففي عام ١٩٥٧ كانت إحصائيات الأمم المتحدة تشير إلى أن الدخل الفردي لا يتجاوز دولاراً أمريكياً في أثيوبيا، مقابل ثمانية وأربعين في تانغانيقا وتسعة وستين في نيجريا ومائة وثلاثين في أفريقيا الغربية الفرنسية، ومائة وأربع وتسعين في غانا. وبقيت إثيوبيا تعتمد اعتماداً أساسياً على الزراعة (٧٥٪ من الانتاج) وقد بذلت جهود لتعديل وتوسيع الزراعات الصناعية كالقهوة وقصب السكر. كما أحرز تقدم في ميدان المسح الجيولوجي للبلاد، وإقامة المحطات الكهرمائية، وإنشاء بعض الصناعات التحويلية كمعامل الإسمنت وغيرها.

أما القطاع الاجتماعي، وبخاصة في قطاع التربية، فقد كان دائماً موضع رعاية خاصة من الإمبراطور هيلا سلاسي. فمنذ نهاية الحرب افتتحت مدارس ثانوية جديدة في أديس أبابا. وهي تختلف عن المدارس التي كان ملاكها يتألف من كهنة المذهب الإثيوبي أو القبطي والتي كانت تهتم بخاصة بالشعر والموسيقى والدين وحسن السلوك واللغات. وقد انتشر التعليم الحديث وأرسل عدد من الشباب الإثيوبيين إلى الخارج لمتابعة دراساتهم فحققوا بذلك انفتاحاً نسبياً على العالم لم يكن موجوداً من قبل. أما في الميدان السياسي فقد دخلت عدة تغييرات أيضاً. فحيكت دسائس على الإمبراطور من أجل تحقيق إصلاحات سياسية تجعل من البلاد مملكة دستورية أو من أجل أن تستبدل به ملكاً آخر مثل مؤامرة بيتوويد ناغاش. وقد لجأ الإمبراطور في عام ١٩٥٥ إلى منح البلاد دستوراً مستمداً من دستور عام ١٩٣٠ «بمناسبة العيد الخامس والعشرين لتولينا العرش، ومن أجل مصلحة وتقدم شعبنا الحبيب». والواقع أن أصدقاء إثيوبيا الكثيرين في العالم الإنكلوسكسوني، كانوا ينظرون بعدم ارتياح إلى البنى الموغلة في القدم والتي لا تزال موجودة في واحدة من أقدم ممالك العالم. فدستور عام ١٩٥٥ إذن جعل الإمبراطور رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة مع مجلس وزاري مسؤول أمامه. وأعد نظام برلماني فيه مجلس شيوخ يعين أعضاءه الإمبراطور، ومجلس نواب منتخب. ولكن هذين المجلسين لم يكن لهما السيادة: «ففي الحالة وحدها التي يحظى فيه القانون بموافقة الامبراطور وتوقيعه ينشر في «الميغاريت غازيتا» (الجريدة الرسمية) التي تصدرها وزارة القلم».

وهكذا كان يوجد الكثير مما يجب عمله لإتمام عملية التحديث. وقد أشار كثير من الزوار إلى التناقض المخيف القائم بين فخامة القصور الإمبراطورية التي تحولت أحياناً إلى مؤسسات جامعية وبين شقاء الجماهير. بين أبنية العاصمة البالغة الحداثة وبين منظر الريف

القريب منها الذي يذكر بالعصور الوسطى. وسجل مراقبون آخرون العقبات القاسية أمام انتقال البلاد إلى التحديث، والتعقيد الشديد للأنظمة العقارية، ومحافظة النبلاء الاقطاعيين المتمسكة بالجمود، والفساد والغموض بين أملاك الأمراء وأملاك الدولة... الخ، وكانت تمارس مراقبة شديدة على الكتب والأفكار الآتية من الخارج. فهل كانت هذه التناقضات وراء محاولة الانقلاب الفاشلة التي حدثت في كانون الأول ديسمبر من عام ١٩٦٠؟. فقد ثار الحرس الإمبراطوري بقيادة الجنرال مانجستو نيوواي وأخيه جيرماني الذي كان قد قام بدراساته في جامعة كولومبيا حيث قدم مذكرة عن سياسة استيطان المستعمرين البيض في كينيا. وتوجه المتمردون بنداء إلى الطلاب والجيش والكنيسة وعرضوا أن يستبدلوا بالملك ابنه. ولكن الجيش والبطريرك المخلصين للإمبراطور الذي كان موجوداً يومذاك في البرازيل بزيارة رسمية، قاما فوراً بهجوم معاكس على الثوار. ويظهر أن قواد الثورة عندما شعروا بفشلهم وانفضاض الناس عنهم انتحروا في اللحظة التي ألقي القبض فيها عليهم. وتلك كانت حالة جيرمان نيوواي الذي أطلق النار على أخيه قبل أن يقتل نفسه. ولكن مانجستو نيوواي الذي جرح دون أن يموت قدم للمحاكمة وحكم عليه بالموت في آذار مارس ١٩٦١. وقد صرح بأنه إنما قام بعمله من أجل خير الشعب الإثيوبي.

لقد كان الإمبراطور هيلاسلاسي يتمتع دائماً في بلاده باحترام واسع تعود جذوره إلى قرون عديدة، ولكن ثورة عام ١٩٦٠ نبهت إلى حالة جديدة بمضمونها وتطرفها. أما في الميدان الخارجي، فإن إثيوبيا كانت تعد نفسها لابتلاع إريتريا التي كانت منظمة الأمم المتحدة قد قررت في عام ١٩٥٠ أن يقوم اتحاد بينها وبين إثيوبيا. وقد انتهت الإدارة البريطانية في إيلول سبتمبر من عام ١٩٥٢. ولكن الاتحاد الغامض الذي اقترحته منظمة الأمم المتحدة لم يعمل به أبداً.

فالتعايش بين إريتريا ديمقراطية وبين العالم الإثيوبي لم يكن تعايشاً مجدياً. وقد تمكن الإمبراطور أن يبسط نفوذه في إريتريا عن طريق ممثله وكبار موظفيه فيها لدرجة أن المجلس الأريتيري، بالرغم من الاضطرابات التي سببها القطاع المسلم في البلاد (عفار ودناقل الساحل)، قرر بإجماع الآراء إلغاء العلم الأرتيري والاحتفاظ بالعلم الإثيوبي وحده. وفي عام ١٩٦٠ صوت بإجماع الآراء أيضاً على أن تستبدل عبارة «الإدارة الأريترية» بكلمة «الحكومة الأريترية». ومالبث الاتحاد الذي لم يكن له وجود في الواقع أن ألغي في عام ١٩٦٢.

وقد فتح الإمبراطور هيلاسلاسي إثيوبيا على أوسع نطاق على أفريقيا المناضلة المستقلة. وساهم في أول مؤتمر لرؤساء الدول الأفريقيين الذي انعقد في أكرا عام ١٩٥٨. وفي عام ١٩٦٠ عقد المؤتمر الثاني في أديس أبابا. وفي عام ١٩٦٢ اتخذت «حركة الجامعة الأفريقية من أجل حرية أفريقيا الوسطى والشرقية (PAMECA)» عقدت جلساتها في أديس أبابا بمشاركة من إثيوبيا والصومال. وكان هدفها المعلن تصفية آثار الاستعمار في هذه المنطقة والتهيئية لاتحاد أفريقي يمتد من البحر الأحمر حتى الكاپ. وأخيراً في عام ١٩٦٣ جرى مؤتمر الجامعة الأفريقية واشترك فيه رؤساء الدول في أديس أبابا. وأقدم بلد مستقل في أفريقيا وعميد رؤساء الدول الأفريقية مسؤولياتهما، ولكن ذلك لن يؤدي إلى إلغاء الصعوبات، فنظام الإمبراطور هيلاسلاسي كان أشبه بنوع من التضاريس الشاهدة التي تعود إلى عصر قديم، وساهم وجود منظمة الوحدة الأفريقية ذاته أكثر فأكثر في أن يجعل المشهد في غير زمانه. وبدت الظواهر الأولى للتفتت الأساسي في كيان السلطة في محاولات التآمر ومظاهرات الطلاب، والهجمات التي أخذت تصبح مكشوفة أكثر فأكثر ضد بلى المؤسسات وفساد الأشخاص. وكان الإمبراطور الذي جذبت كل

اهتمامه أبهة تمثيله الخارجي للبلاد قد أهمل مشاكل بلاده الداخلية. وسمح التعديل الجزئي للدستور الذي جرى عام ١٩٦٦، سمح للوزير الأول أكيليلو هابتي وولد بأن يشكل حكومته بنفسه، ولكن لم يتغير غير ذلك شيء. والرقابة التي حاول البرلمان أن يمارسها على الحكومة لم تكن تهدف إلا للدفاع عن مصالح الأقلية. والإصلاحات الفاترة التي جرت خلال عامي ١٩٦٦ - ١٩٦٧ واستهدفت بعض أراضي الإقطاع والرسوم العقارية بقيت حبراً على ورق. ولكن الجفاف والمجاعة اللذين أصابا مقاطعات وولو وتيغري وكان من نتائجها وفاة أربعين ألفاً من الأشخاص، هما اللذان قرعا أجراس الخطر، في الوقت الذي كانت فيه السلطات تبدي عدم الاهتمام، بل والفساد واختلاس المساعدات التي كانت تأتي من الخارج للمنكوبين. وبلغ ارتفاع الأسعار ٨٠٪ في عام واحد. وتتابعت الاضرابات وتمردات الجنود والمظاهرات حتى اضطر الوزير الأول إلى الاستقالة وحل محله ليج.ي.ماكونن الذي ندب من أجل الإسراع بالإصلاحات. ولكن الوقت كان متأخراً. وفي حزيران يونيه ١٩٧٤ تشكلت لجنة عسكرية للتنسيق أخذت ترمي بوابل من الاتهامات وإلقاء القبض حتى ضاقت حلقتها حول الامبراطور ككماشة لا تلين. وفي آب أغسطس عين رئيس وزراء آخر أكثر راديكالية هو ليج.م.إيمرو. وفي أيلول سبتمبر وجهت إلى الإمبراطور تهمة القيام باختلاسات ضخمة جداً وخلع عن العرش وسجن حتى مات في ظروف غامضة. وفي عام ١٩٧٥ ألغي النظام الملكي من البلاد وعلق الدستور وحل البرلمان.

وقد وضعت الحكومة العسكرية الموقتة واللجنة العسكرية (D.E.R.G.U.E.) على رأسهما رجلاً يتمتع بشعبية هو الليوتنان جنرال أمان أندوم الذي مالبث أن قتل خلال أزمة داخلية كانت وراءها قضية أريتريا، واستبدلت به حكومة ثلاثية من كبار الضباط مؤلفة من: تيفيري بانتي، ومانغستوها يلي ماريام، وأتنافو أباتي. وفي الوقت

الذي انشغلت فيه الـ "D.E.R.G.U.E." بتصفية معارضة الإقطاعيين والمحافظين، كان عليها أن تواجه بعد ذلك بقليل معارضة الطلاب الذين حشدوا أصلاً لتأييد النظام، والنقابيين، وبعض الضباط الذين كانوا يناضلون للعودة إلى الحكم المدني.. الخ. وردت الـ "D.E.R.G.U.E." بأن حثت الخطا في اتجاهها الثوري. وبعد أن أبعد قرينته في الحكومة الثلاثية، أصبح مانغستوهايلي ماريام منفرداً بالسلطة عام ١٩٧٧ فقام يعكس في التحالفات بتقاربه مع الاتحاد السوفياتي.

وكانت الاشتراكية قد أعلنت في كانون الأول ديسمبر من عام ١٩٧٤. وبعد عام حل محل اتحاد النقابات تنظيم موحد أكثر التزاماً. وفي عام ١٩٧٥ أعلن تأميم الأراضي الزراعية ومن بعدها أراضي البناء في المدن، كما أعلن تنظيم أراضي الريف على قاعدة الملكية الاشتراكية الجماعية. وتم التغلب على موضوع العودة إلى الحكم المدني بإنشاء حزب واحد يتعاون مع جبهة وطنية. وظهر اتجاهان في هذا الموضوع: الحزب الثوري للشعب الأثيوبي الذي دعا لأن تعود السلطة فوراً للمدنيين، و«حركة الجامعة الأثيوبية الإشتراكية» القريبة من الـ "D.E.R.G.U.E.".

ولقد كانت أثيوبيا مابين عامي ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ملتزمة التزاماً كاملاً بحركة الجامعة الأفريقية. أما خارج أفريقيا فإن النظام الإمبراطوري كان يحتفظ بعلاقات اقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بنيت قاعدة أمريكية للاتصالات اللاسلكية في كانيو بالقرب من أسمره. ولم تقطع العلاقات مع اسرائيل عام ١٩٧٣ إلا بكثير من الأسف، الأمر الذي ساهم بإشعال نار البغضاء مع البلدين المسلمين المجاورين: السودان والصومال. وكانت هذه الأخيرة تتمسك بمطالبها في أوغادين وتصر على ألا يكون لأية سلطة خارجية سيطرة على المستعمرة الفرنسية في منطقتي عفار وعيسى.

إلا أن علي عارف المتعاون مع فرنسا استقبل في عام ١٩٧٥ أحسن استقبال من السلطات الأثيوبية التي تحرص كل الحرص على سلامة الخط الحديدي المتجه إلى جيبوتي.

أما مع السودان فإن العلاقات بقيت متوترة، وبخاصة بسبب الدعم الذي كانت تقدمه أديس أبابا للمتمردين الآنيانيا في جنوب السودان. وكان السودان يرد على ذلك بدعمه لجبهة التحرير الأرتيرية التي تمكنت اعتباراً من عام ١٩٦٩ أن توجه هجمات مشهودة ضد القوات الإثيوبية، ولكنها لم تتمكن من أن تصون وحدتها نفسها. ولقد تمكنت الجبهة من أن تفرض حصاراً شديداً على أسمره لم يرفع عنها إلا بتدخل مكثف من الجيش الإثيوبي الذي يعتبر أثيوبيا وحدة لا تتجزأ ولا يتساهل في ضياع ماسّاوا وعصب المرفأين الأريتريين الهامين. ومالم يكن مناسباً لإثيوبيا هو أن حركات الانضمام والانفصال كانت متعددة، كما هو الحال في تيغري ومع حركة تحرير عفار في الصحراء الشرقية. وهكذا فإن إثيوبيا تناضل من أجل ألا تكون محاطاً بها من جميع الجهات، مخنوقة أو ممزقة.

ي — الصومال

انقسم الصوماليون الذين يسكنون القرن الأفريقي الشرقي إلى عدة أجزاء كغيرهم من الشعوب الأفريقية، وذلك بحسب مصادفات التقسيم والاقتطاعات والتعديلات الاستعمارية. والواقع أنهم كانوا موزعين في عام ١٩٤٦ بين القطاع الشمالي من كينيا، والمقاطعات العليا وأوغادين من أثيوبيا، والصومال الفرنسي (جيبوتي) والصومال الإيطالي، والصومال الانكليزي. ويجب أن نعترف للإيطاليين أنهم هيئوا حصتهم من الصومال تهيئة منهجية للاستقلال بموجب خطة لإنهاء الاستعمار. فمنذ عام ١٩٥٠ افتتحوا في مقاديشو مدرسة للإدارة والسياسة من أجل تهيئة الكوادر والرؤساء. وفي عام ١٩٥٧ تحولت هذه المدرسة إلى معهد تقني وتجاري خرج دفعات من

الكوادر التقنية المتوسطة، في الوقت الذي كانت فيه مدرسة عليا للحقوق والاقتصاد تستمر الدراسة بعدها في روما وتعد للحصول على شهادات جامعية. وعلى الرغم من هذا الاتجاه الواضح لإنهاء الاستعمار فإن الإيطاليين اصطدموا بمعارضة راجي محمد حسين الذي كان أحد مؤسسي وقادة «رابطة الشباب الصومالية» (L.S.Y). ولكن الحسين التحق بالقاهرة بعد فتن جرت في البلاد ومن أجل أن يكمل دراساته هناك. فاستلم القيادة السياسية من بعده عبد الله عيسى الذي فضل التعاون مع الإيطاليين. وفي انتخابات ١٩٥٦ انتزعت الـ (L.S.Y) ثلثي المقاعد وأصبح عبد الله رئيساً للوزراء. ولكن مالبث أن قام نزاع شديد بينه وبين حسين العائد من القاهرة والذي كان يريد ممارسة سياسة متطرفة. وبعد عدد من المصادمات أوقف حسين. ونالت الـ (L.S.Y) في انتخابات ١٩٥٩ حوالي ٨٥٪ من المقاعد، وحصلت الصومال على استقلالها كما هو متوقع في تموز يوليو ١٩٦٠. ولكن تفاهم عبد الله مع الإيطاليين كان قوياً لدرجة أنه لم يكن في قدرته قيادة دولة مستقلة. وهكذا أصبح وزيراً للشؤون الخارجية وترك رئاسة الوزارة لعبد الله عثمان الذي كان في موقع وسط بين حسين وعبد الله عيسى.

أما البريطانيون فقد اتبعوا طريقاً أكثر تعرجاً. ولم يكتفوا بأنهم لم يباشروا أي مبادرة في محميتهم الصومال، بل بدؤوا يتخلون لإثيوبيا عن المقاطعة العليا، وهي منطقة واسعة للمراعي كانت قد ألحقت بالإمبراطورية الإيطالية وأعيد فتحها خلال الحرب العالمية الثانية. وأرسلت لندن في عام ١٩٥٨ لجنة أعادت نغمة النصوص الدستورية التقليدية بإنشاء مجالس تشريعية وتنفيذية مع أعضائها الإداريين غير الرسميين. ولكن الرابطة الوطنية الصومالية (L.N.S) هاجمت الأكثرية الإدارية في المجلس التشريعي وقاطعت انتخابات ١٩٥٩. فصدر نص دستوري آخر أكثر حرارة أوجد مجلساً تشريعياً

مؤلفاً من ٣٣ عضواً منتخباً مع ثلاثة من الإداريين. وعند ذلك ساهمت الـ (L.N.S) في انتخابات ١٩٦٠ وحصلت على عشرين مقعداً، بينما نال الحزب الصومالي الموحد ١٢ مقعداً، وكان قد أنشأ جبهة مع الـ (L.N.S) خلال الانتخابات. وفي ٢٦ حزيران يونيه ١٩٦٠ حصلت الصومال البريطانية على استقلالها، أي قبل أربعة أيام من حصول الصومال الإيطالية على الاستقلال. وأصبح قائد الـ (L.N.S) رئيساً لمجلس الوزراء ولكنه لم يبق في منصبه إلا بضعة أيام، إذ أن المجلسين الوطنيين الصوماليين اجتمعا في الفاتح من تموز في مقديشو وشكلا مجلساً وطنياً لجمهورية الصومال الوطنية التي أصبح علمها مؤلفاً من نجمة خماسية، ترمز أطرافها الثلاثة الأخرى إلى الصومالات الموجودة في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي. وكانت انتخابات القانون الأساسي في هذه الأخيرة (أي الصومال الفرنسية) قد فاز فيها محمود هاربي الذي كان من أنصار الوحدة الصومالية. ولكنه عندما صوت إلى جانب رفض الاتحاد مع فرنسا عام ١٩٥٨، هزم هزيمة مريرة واضطر للالتجاء إلى القاهرة. وأتت الانتخابات التالية بمجلس مناسب تماماً من وجهة نظر الإدارة الفرنسية صوت على الاحتفاظ بالحالة الراهنة لأراضي ماوراء البحار. ولم يكن للاعتبارات الاقتصادية أي وزن في هذه السياسة، ذلك لأن الصومال الفرنسي كغيره من الصومالات هو بلد جاف معزول تحرقه الشمس. وقد وعدت فرنسا بأستمرار مساعداتها المالية إليه. ومما لاشك فيه أن الروح الوطنية الصومالية تمد جذورها إلى تاريخ يمتد عدة قرون، ولكن هل ستتمكن الصومال الكبرى من القيام خارج نظام جبهوي تشترك فيه أفريقيا كلها وعلى قاعدة قارية؟. هذا وقد اتجهت الصومال (يقصد صومال مقديشو)، منذ أن استلم الجيش السلطة فيها في تشرين الأول أكتوبر ١٩٦٩ بعد اغتيال الرئيس شير مارك، وتحت قيادة الجنرال سياد، نحو البلاد العربية التقدمية.

وقد تطورت ثورة ٢١ تشرين الأول أكتوبر ١٩٦٩ بقوة بفضل شخصية سيادبار وأتباعه فتبنت أسلوب حياة شعبية ومتقشفة. وأصبح هدف الأمة الصومالية في بناء «اشتراكية هادئة» تكون نموذجاً للمثل الإسلامي الأعلى. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تتالت التأميمات، وفرضت الرقابة على الأسعار، وأنشئت اتحادات العمال على قاعدة التسيير الذاتي. واستبعدت العشائرية والإقطاع، وتبنت الدولة قانوناً مدنياً جديداً وقانوناً جديداً للعمل، وأعلنت المساواة في الحقوق بالنسبة للنساء في عام ١٩٧٥. وقامت حملة واسعة للقضاء على الأمية بين الجماهير حتى بين القبائل البدوية على أساس تبني الأبجدية الرومانية المعدلة بما يتناسب مع لغة البلاد. وتقرر أن يحذف ٨٠٪ من الأميين في عام ١٩٨٠. ونفذ القليل من الإعدامات بدون محاكمة في بعض المعارضين الأيديولوجيين، وكذلك في بعض رجال الدين الذين انتقدوا قرار مساواة النساء مع الرجال.

وبالإضافة إلى أن الصومال كانت شريكة في الـ "C.E.E." وعضواً في جامعة الدول العربية، فإنها كانت تعتمد أيضاً على البلاد الشرقية وبخاصة الاتحاد السوفياتي حتى عام ١٩٧٧، حيث تخلت عن هذا الارتباط لمصلحة الدول الغربية والبلاد العربية المحافظة. وعندما انتخب سيادبار رئيساً للـ "O.U.A." (منظمة الوحدة الأفريقية) بعد قمة مقاديشو في عام ١٩٧٤، أخذ يدافع بمهارة ولكن بشبات عن ملف المطالب الإقليمية للصومال في أراضي إثيوبيا وجيبوتي وكينيا.

وقد هيأ جفاف عام ١٩٧٥ الذي أثر بقسوة على صادرات المواشي والموز؛ هيأ الفرصة لإثبات إخلاص كوادر المثقفين في البلاد، وكذلك لتحضير مائة وخمسين ألفاً من رجال القبائل الرحل في قرى الزراعة والصيد. وفي عام ١٩٧٨ بدأت حرب أوغادين الضروس بين

إثيوبيا والصومال. ووقفت منظمة الوحدة الأفريقية عاجزة أمام هذه المأساة التي تدخلت فيها الكثير من القوى الخارجية.

ك - السـودان في ظل الحكم الثنائي الانكليزي - المصري

بقيت السودان بين عامي ١٨٩٩ - ١٩٥٤ خاضعة لنظام استعماري ثنائي (انكليزي - مصري) بموجب اتفاق كانون الثاني من عام ١٨٩٩ الذي حددت به هاتان الدولتان ومن طرف واحد حدود السودان ودستوره وكان الحاكم العام بريطانياً تعينه مصر بموجب اقتراح تقدمه بريطانيا. وكان كيتشنر أول هؤلاء الحكام. وكان يحكم بقوانين وأوامر على شرط أن يعلم بتدابيره الدولتين الشريكتين في الحكم (مصر وبريطانيا). والواقع أن هذه الأخيرة هي التي كانت تقود اللعبة. وكانت مهمتها الرئيسية حتى عام ١٩٢٠ تكمن في تأمين النظام وإرساء قواعد النهضة الاقتصادية والاجتماعية. وكان السكرتارون الإداريون والماليون والقضائيون يشكلون، في اجتماعات دورية مع الحاكم العام، جهاز السلطة المركزية. وقد قسم إلى سبعة أقاليم: دنقلة، بربر، كسلا، سنار، فاشودا، خرطوم، كردفان، يحكمها ضباط بريطانيون ويعاونهم ضباط مصريون (مأمور، ومأمور مساعد). وكان الحاكم العام يسن، بأوامر دورية، القواعد الرئيسية المستلهمة من المبادئ التالية: كسب ثقة الشعب والزعماء، تأمين حرية الدين والتقاليد، تشجيع الإنتاج، وسحق مسببي الاضطرابات بدون رحمة. ومنذ عام ١٩٠١ حل مفوضون مدنيون محل الضباط البريطانيين في إدارة الأقاليم، وأصبحوا الأساس الذي يعتمد عليه النظام، ويتمتعون بالتبعات المحددة نفسها التي كان يتمتع بها «قائد الدائرة» (في المستعمرات الفرنسية) وهي: القضاء والشرطة والاقتصاد والأشغال العامة والصحة وتسجيل العقود (كتابة العدل)...الخ. وفي عام ١٩٠٢ أمن كيتشنر أرصدة لافتتاح كلية

غوردون في الخرطوم. وأصبحت هذه المؤسسة في عام ١٩١٤، وبعد التوسيعات التي ألحقت بها تضم مدرسة ابتدائية، وقسماً أدبياً في مستوى الدراسة الثانوية، ومدرسة عليا للمعلمين وقضاة الشرع، وقسماً تقنياً متوسطاً وعالياً (للهندسة)، إضافة إلى المدارس الابتدائية التركية التي كانت تمارس عملها من قبل في وادي حلفا وفي سواكن. وافتتحت كلية أخرى في أم درمان. ولكن تعليم الفتيات كان أكثر بطئاً. أما في الجنوب فقد ترك التعليم بيد البعثات التبشيرية المسيحية. وفي عام ١٩٠٩ أنشئت المستشفيات الكبرى في الخرطوم وعطبرة وبورسودان. وفي عام ١٩٢٢ صدر قرار يتعلق بالمحافظين خول الزعماء التقليديين من المهديين أن يساهموا في الإدارة إلى جانب المفوضين في الأقسام. وعندما عين السير جون مافاي حاكماً عاماً في عام ١٩٢٧ وسع هذا الاتجاه نحو الحكم غير المباشر (أي الحكم الذاتي). وذلك بأن يشترك المشايخ والنظّار (جمع ناظر بمعنى المدير) في إدارة وحدات جنسية - اقتصادية (أي يكون في كل منها جنس معين من أجناس السودان وتهدف إلى التطوير الاقتصادي) تمنح بعض الاستقلال الذاتي في النواحي المالية. وفي عام ١٩٣٧ كرس هذا التطور بمرسوم خصص للبلديات والوحدات الإدارية الريفية أن يكون لها سلطة ذاتية في اتخاذ القرارات التنظيمية. أما في المجال الاقتصادي فقد بذلت جهود مثمرة بدءاً من بناء سد سنّار في عام ١٩٢٥. كما تقدم العمل بمشروع الجزيرة بما يضمه من زراعات واسعة للقطن. وأصبحت زراعة القطن في دلتا غاش وتوكار وفي الإقليم الشمالي إحدى العلاقات المميزة للزراعة السودانية التي أحست كما أحس الجميع بالأزمة الاقتصادية الكبرى التي تعرض لها العالم عام ١٩٢٩. أما التطور السياسي فكان هادئاً بوجه عام. ولم تحدث إلا بعض الانتفاضات ذات الطابع الديني، ولكنها سحقت في المهد. وأهم هذه الانتفاضات تلك التي قام بها وادهابولا في الجزيرة.

فهذا التلميذ المتعصب للمهدي لم يستطع أن يهضم الهزيمة، فجمع عصبة من الذين رفضوا الخضوع وأبى أن يجيب على دعوة وجهت إليه للتفاوض. وقد قتل مفوض القسم الذي أتى إلى مكان الأحداث مع معاونه المأمور. ولكن كتيبة عسكرية مالبثت أن وضعت بسرعة حداً لحركة هابولا الذي ألقي القبض عليه وأعدم شنقاً. وعلى العكس من ذلك فإن الشعور الوطني في أوساط المتعلمين كان يعمل من خلال جمعيات سرية كانت كلها تدعو إلى وضع حد للحكم الثنائي والحصول على الاستقلال أو الوحدة مع مصر. وأكثر هذه الجمعيات استمراراً ورسوخ قدم «جمعية العلم الأبيض» التي أنشئت عام ١٩٢٤ على يد ضابط يسمى علي عبد اللطيف كان ينادي بالاستقلال وبوحدة وادي النيل. ولكن هذه الحركات كانت تراقب عن كثب ثم يقضى عليها إما بسجن قادتها أو اغتيالهم.

ولكن حدث في عام ١٩٣١ وعلى أثر الأزمة الاقتصادية، أن الموظفين السودانيين المجازين من كلية غوردون، أو أن أجورهم الأقل بكثير من أجور نظرائهم الأجانب لم يطرأ عليها أي تعديل. فقرروا الإضراب ودعوا إلى مؤتمر تمكن أن يحصل من السلطات العامة على تسوية. وقد أثار هذا الانتصار حميتهم وشعورهم بإمكاناتهم. وفي عام ١٩٣٦ عقد اتفاق بين انكلترا ومصر تستعيد فيها هذه الأخيرة بعض الحقوق التي أضاعتها أثناء الاضطرابات السياسية التي حدثت في كل من السودان ومصر. ولكن السودانيين لم يستشاروا في أمر هذا الاتفاق. لذلك قام المتعلمون السودانيين بما اعتبروه تحدياً للسلطات، وذلك بإنشاء «المؤتمر العام للخريجين الجامعيين» في عام ١٩٣٨، وقدموه على أنه تنظيم نقابي خيري لكي يحصلوا على اعتراف رسمي به. وفي عام ١٩٤٢ قدم المؤتمر للحكومة مذكرة تتضمن اثنتي عشرة شكوى اجتماعية وسياسية، وتطالب، من بين ماتطالب به، بالاعتراف بحق السودانيين بتقرير مصيرهم بمجرد انتهاء

الحرب، والاعتراف بوجود جنسية سودانية، وإنشاء مؤسسة سودانية تمثيلية لإقرار الميزانية والتشريع في البلاد. ولكن هذه الوثيقة رفضت، وفي خلال المحادثات التي جرت مع السلطات ظهر اتجاهان في قلب المؤتمر: «المتصلبون الذين يطالبون بجواب مكتوب من الإدارة، وهم، لاعتقادهم أن بريطانيا العظمى تشكل العقبة الوحيدة أمام الجنسية السودانية، اختاروا أن يتقربوا من مصر. والمعتدلون الذين كانوا مقتنعين بحسن النوايا البريطانية، كانوا يفضلون أن يحاولوا السير مع البريطانيين نحو الاستقلال تحت شعار: «السودان للسودانيين». أما القسم الأول الذي قاده (الأشقاء) «أي الأخوة في الدم» فقد كانت له الغلبة الواضحة في قلب المؤتمر. وناضل من أجل حكومة سودانية تتحد مع مصر في ظل التاج المصري. وفي مقابل ذلك انتصب حزب الأمة الذي كان يطالب بالاستقلال مع الاحتفاظ بصداقة كل من بريطانيا ومصر. ومالبث الحزبان أن اعتمدا على الشخصيتين الدينيتين البارزتين في البلاد، فحزب الأمة على سعيد عبد الرحن المهدي وعلى «أخوية الأنصار». ورثة المهدي المتشبثين بالاستقلال التام، بينما تفاهم الوحدويون مع سعيد علي الموغاني و«الأخوية الختمية».

وفي عام ١٩٤٤ أنشأت الحكومة مجلساً استشارياً للسودان الشمالي برئاسة الحاكم العام، مع تمثيل لمصالح الطوائف الأفريقية والأجنبية وكذلك غرفة التجارة. فاعترض المؤتمر العام للخريجين على هذه المؤسسة لعدة أسباب. أولها أن استبعاد الجنوب أثار الخوف من أن يكون قد أعد لهذه المنطقة من البلاد مصير استقلالي منفصل عن مصير السودان، أو أن تلحق بأوغندا مثلاً. ومن جهة أخرى هنالك نوعية الأعضاء الأفريقيين، فكلهم من الزعماء العشائريين أو من الموظفين، وبارتباطهم بالإدارة سيجعلون من المجلس الاستشاري نادياً لا يمثل الأمة حق التمثيل. وفي عام ١٩٤٦ حاول الحزبان السياسيان

بذل مسعى موحد، بمناسبة المحادثات الانكليزية - المصرية، لإعادة النظر في اتفاق ١٩٣٦. فأرسلا بعثة لمقابلة الحاكم المصري وعرضا عليه برنامجاً لقيام حكومة ديمقراطية سودانية متحدة مع مصر ومتحالفة مع بريطانيا. ولكن هذه الصيغة لم تعجب الحاكم المصري الذي أدى رده إلى انسحاب حزب الأمة من هذا الوفاق. وأخذ هذا الحزب منذ ذلك الوقت يتعاون مع الحكومة السودانية بنشاط من أجل الحصول على الاستقلال الذاتي، في الوقت الذي قام فيه حزب الأشقاء بمقاطعة الانتخابات التشريعية لعام ١٩٤٥. وقد أدت الاضطرابات التي نظمها هذا الحزب في المدن اكبرى إلى اعتقال زعيمه اسماعيل الأزهري. أما حزب الأمة فأصبح له السيطرة على المجلس التشريعي الذي كانت تحلم فيه بعض الأحزاب الصغيرة الأخرى بالاستقلال. كما أنه كان يتمتع أيضاً بالسيطرة على المجلس التنفيذي. ولكن الحاكم العام كان يمسك دائماً بيديه خيوط هذا النظام، وبخاصة أنه يستطيع استعمال حق الفيتو عندما يشاء. وقد أخذت الحكومة المصرية بهذا التقدم السريع نحو الانفصال، فتصرفت بفظاظة بإلغائها معاهدة ١٩٣٦ المعقودة مع انكلترا وبإعلانها فاروق ملكاً على مصر والسودان. ولكن ذلك لم يمنع البريطانيين من أن يمنحوا السودان عام ١٩٥٢ نظاماً للحكم الذاتي. فأنشئ برلمان يتألف من غرفتين كل أعضائه من الأفريقيين. واحتفظ الحاكم العام بمنصبه العام، وبالشؤون الخارجية، وبسلطته في الحالات الملحة، وبمقاطعات الجنوب. وفي تموز يوليه من عام ١٩٥٢ قام انقلاب عسكري قلب النظام الملكي في مصر. واستؤنفت المحادثات مع الحكومة العسكرية، وعقد في عام ١٩٥٣ اتفاق انكليزي مصري حافظ على المشاريع السابقة للحكم الذاتي (في السودان) مع التحفظين التاليين: أن يمارس الحاكم العام سلطاته بالتعاون مع لجنة دولية تتألف من اثنين من السودان وبريطاني ومصري ويرأسها باكستاني. وتأكيد وحدة أراضي السودان، بما في

ذلك أقاليم الجنوب، تأكيداً شديداً. كما اتفق على أن تحدد المدة الانتقالية للوصول إلى الاستقلال الذاتي بثلاث سنوات. وفي الانتخابات التي تلت انتصر حزب الأشقاء الذي ساندته مصر على أوسع نطاق وأصبح الأزهري على الأثر رئيساً للوزراء. وقد بوشر بسودنة منهجية للجيش والخدمات العامة. ولكن حزب الأمة من أنصار المهدي لم يلق السلاح. وفي اليوم المحدد لجلسة المجلس الجديد، نظم الحزب مظاهرة ضخمة ضد مصر في ميدان كيتشنر وقع فيها عشرات القتلى، واضطر اللواء نجيب الذي قدم من مصر أن يعود أدراجه لأن الاحتفال الذي كان مقرراً لافتتاح المجلس أعلن إلغاؤه. ومن جهة أخرى قامت في آب أغسطس ١٩٥٥ وحدات سوداء من الفيلق المرابط في جنوب الإقليم الإستوائي بثورة ألحقت خلالها أضراراً بالمنطقة على أمل أن تصلها في أغلب الظن مساعدة خارجية تعاونها على رفع ماتعتبره نير الشمال العربي عن أعناقها. ولكن المتمردين لم يكن أمامهم إلا الفرار إلى الجبال أو إلى أوغندا عندما وصلت جيوش القمع التي أرسلت فوراً إلى جوبا. والواقع أنه في معزل عن الذكريات التي لا تزال حية عن مستوطنات العبيد التي أقامها تجار العبيد العرب هناك منذ قرون، فإن الجنوب كان يشعر بأنه محروم ومضيق عليه في عزلته. ولقد كان الجنوبيون، وعددهم (٣,٥) مليوناً من أصل اثني عشر مليوناً هم سكان البلاد، كما أنهم غير مسلمين بل تربوا على الثقافة الغربية على يد مدارس تبشيرية، هؤلاء الجنوبيون كانوا يشعرون أنهم ملصقون في السودان كملحق زائد عليه. ولم تنجح المحاولة لإنشاء حزب ليبرالي في الجنوب عام ١٩٥٣. وعلى العكس من ذلك فإن السياسيين الشماليين بمناسبة الانتخابات كانوا يطلقون الوعود الخيالية التي لم يكونوا يتمسكون منها بشيء، وعندما وصلت برقية مزورة على لسان الأزهري تنذر الإداريين المحليين بأن قلوبهم لا تعرف الرحمة، طفح الكيل وطرحت

قضية السودان الجنوبي على بساط البحث. والواقع أن أخباراً تتعلق بإرهاب منظم يهدف كما يقول البعض إلى حد إبادة سكان الجنوب، قد انتشرت في جميع أنحاء العالم مخبرة عما يسود مناطق الجنوب من أحداث.

على أن السودان، بعد جلاء القوات الانكليزية - المصرية عنه في عام ١٩٥٥، حصل على الاستقلال في الفاتح من كانون الثاني يناير عام ١٩٥٦. ولكن الاضطرابات التي تكمن وراءها أسباب سياسية - دينية أو جنسية، استمرت. وفي عام ١٩٥٨ قام انقلاب عسكري وضع على رأس البلاد الفريق إبراهيم عبود الذي كان قائداً للجيش السوداني. وبالرغم من وضعية السودان المشابهة جداً لوضعية موريتانيا، باستثناء أن النيل والسنغال ليس لهما الاتجاه نفسه، وليس من شك أنه بسبب ذلك نفسه، أن السودان اتجه اتجاهاً أكبر نحو العالم العربي.

وفي تشرين الثاني نوفمبر من عام ١٩٦٤ انقلب نظام عبود على يد «الجبهة الوطنية المتحدة» المشكلة من أحزاب سياسية لعبت فيها - إلى جانب الأحزاب التقليدية ذات الطابع الديني - زمر الجنوبيين والحزب الشيوعي دوراً كبيراً. ثم قام انقلاب عسكري آخر في ٢٥ أيار مايو ١٩٦٩ على يد العقيد جعفر محمد نميري الذي تعهد ببناء «الاشتراكية السودانية» في قلب جمهورية السودان الديمقراطية. وتلا ذلك تأميمات ومصادرات استهدفت بخاصة عائلة المهدي. ومنح الاستقلال الذاتي لأقاليم الجنوب. ومع ذلك نفذ حكم الإعدام بـ (ج. غرانج)، وهو جنوبي مسيحي وعضو في الحزب الشيوعي، وذلك في عام ١٩٧٢ لأنه حاول القيام بانقلاب عسكري.

وقد نظم اتفاق أديس أبابا المعقود في آذار مارس ١٩٧٢، نظم استقلال الجنوب الذاتي بإلغائه وزارة شؤون الجنوب ليحل محلها مجلس تنفيذي أعلى للمنطقة الجنوبية ينظر في شؤون هذه المنطقة.

وكان النميري بعد أن قضى على تمرد المهدي وقتله في آذار مارس ١٩٧٠ في حصنه في جزيرة «آبا» في النيل الأبيض، قد تعرض لقلب سلطته على يد الشيوعيين في انقلاب عسكري. ولكنه مالبث أن استعادها بعد ثلاثة أيام من مراقبته لتطور الأحوال، وذلك بفضل تسليم السلطات الليبية إليه الزعماء الشيوعيين الذين استدعاهم رجال الانقلاب لاستلام السلطة. وعند ذلك قام النميري بتصفيات جسدية وحشية اختفى على أثرها السكرتير العام للحزب الشيوعي عبد القادر محجوب، والسكرتير العام لنقابات العمال الذي لحق به. وبعد إعادة انتخابه في تشرين الأول أكتوبر ١٩٧١، دون أن يكون ثمة مرشح سواه، رئيساً للجمهورية من جديد، أصبح الاتحاد الاشتراكي السوداني هو الحزب الوحيد في البلاد. وفي آذار مارس ١٩٧٢ أعلن وقف إطلاق النار مع متمردي آنيا - نيا في الجنوب.

وكان مجلس الشعب الإقليمي ينتخب رئيساً للمجلس التنفيذي الأعلى يصبح رسمياً نائباً لرئيس الجمهورية. ولكن مشاكل كبرى ناجمة عن إعادة توطين (٣٠٠٠٠٠) من اللاجئين، وعن النضال من أجل تطور المنطقة بقيت دون حل. ثم مالبث أن انفجر اضطراب طلابي ونقابي، ووجهت في تشرين الأول أكتوبر من عام ١٩٧٤ وفي أيلول سبتمبر من عام ١٩٧٥ اتهامات بالتآمر على سلامة الدولة تلاها تنفيذ حكم الإعدام في واحد من كبار الضباط. وبالرغم من فيضانات النيل التي سببت كوارث هائلة واجتاحت مناطق الجنوب في عام ١٩٧٤، فإن المساعدات التي قدمتها البلاد العربية سمحت بتوقع محصول ضخم من قصب السكر والحبوب في حدود المناطق المروية تجعل من السودان أحد الأهراءات الرئيسية في القارة الأفريقية.

ل - غينية الإستوائية

كانت هذه المستعمرة الإسپانية تحكم على الطريقة اللاتينية التي تقوم على الامتصاص والتمثل. وكان لاثنين من الإسپانيين -

الغينيين السود مقعداهما في كورتيز (برلمان) مدريد عام ١٩٦٠. ولكن هذا التمثل لم يكن يتناول إلا أقلية من «العبيد العتقاء». أما الأكثرية فبقيت تحمل صفة «المواطنين المحليين» المنذرين لخدمة الأقلية الشرعية.

وقد اضطرت إسبانيا، تحت ضغط منظمة الأمم المتحدة، وبتأثير حركات الوطنيين التي حملت اسم «الحركات الوطنية لتحرير غينيا الإستوائية» (M.O.N.A.L.I.G.E.)، و«الفكر الشعبي لغينية الإستوائية» (I.P.G.E.)، اضطرت في أيلول سبتمبر ١٩٦٣ أن تمنح غينية نظام حكم ذاتي تحت إشراف مفوض سام، وبوجود مجلس تشريعي مشترك لكل من فرناندوبو وريوموني وجدت هذه البادرة الإصلاحية قبولاً من القادة المعتدلين «لحركة الوحدة الوطنية في غينية الإستوائية» (M.U.N.G.E.) ومن بينهم بونيفاس أوندو إيدو. وفي ١٢ تشرين الأول أكتوبر ١٩٦٨ حصلت البلاد على استقلالها. وأصبح فرانشيسكو ماسياسي نغيما رئيساً للجمهورية بعد معارضة شديدة أبداها له أتنانا سيوندونغ. ولكن هذا الأخير - بعد أن أصبح وزيراً للشؤون الخارجية - مالبث أن أعدم مع عدد آخر من المعارضين في عام ١٩٦٩ بتهمة تآمرهم على سلامة البلاد. وقد أدت هجرة الإسپانيين الكثيفة إلى تدهور الحالة الاقتصادية في هذه الجمهورية.

وفي عام ١٩٧٠ تشكل «الحزب الوطني الموحد» (P.U.N.) الذي حمل فيما بعد اسم «الحزب الوطني الموحد للوس ترابا جادورس». وفي تموز يوليه من عام ١٩٧٢ أصبح فرانشيسكو ماسياس نغيما رئيساً للجمهورية لمدى الحياة. وتعرضت مزروعات جزيرة ماسياس نغيما بيوغو لنقص في اليد العاملة. وخضع الزوار الأجانب لمعاملات قاسية. وألغى الدستور الجديد لعام ١٩٧٣ كل ماتبقى من الاستقلال الذاتي الإقليمي. ولم يغير من هذا الوضع تسمية العملة الغينية باسم إكپويلي منذ عام ١٩٧٥. وتدل الإشاعات التي تسربت من البلاد

على حدوث إعدامات كثيفة هناك. أما من الناحية الدبلوماسية فقد قامت منازعات على الحدود بين غينية الإستوائية والغابون حول جزيرة كوريسكو في أيلول سبتمبر ١٩٧٢. وتعتمد غينية على المساعدات من كوبا والاتحاد السوفياتي والصين.



الفصل الثاني عشر

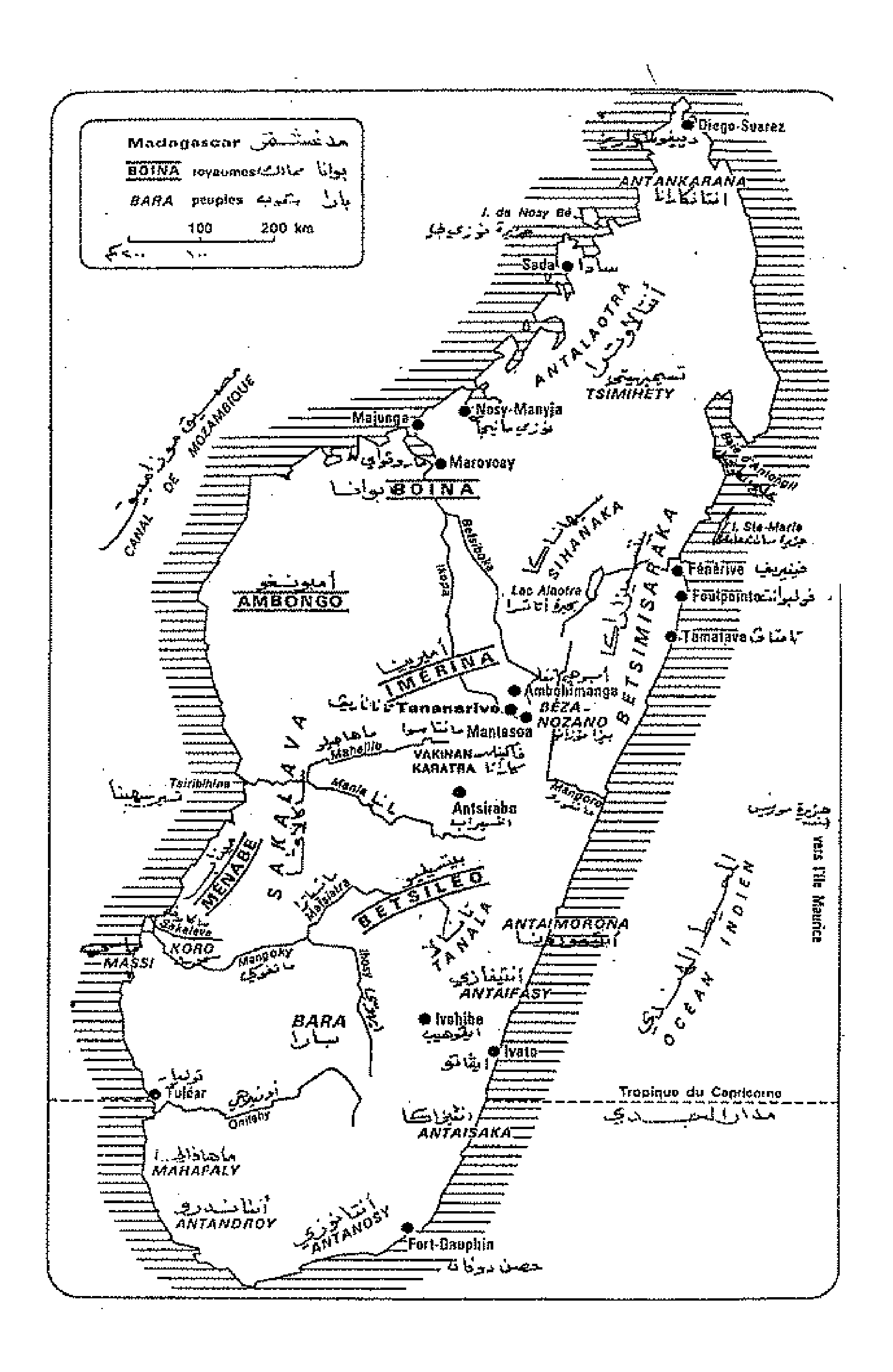
مدغشقر

١ - الأصول

بالرغم من أن تاريخ مدغشقر كان نتيجة لعوامل خارجية متعددة، وأنه تطور في إطار مناطق جزأتها طبيعة هذه الجزيرة الكبيرة نفسها، فإنه يقدم لنا بساطة في تطوره هذا: أصل متأخر للسكنى البشرية التي انتظمت على شكل مجموعات تطورت من القبائل إلى الممالك. وتأكيد لهيمنة الميريناجوشي على الكتل الجبلية المركزية الأكثر ملاءمة من الناحيتين المناخية والستراتيجية، تلك الهيمنة التي هدفت إلى وحدة الجزيرة السياسية وساعدتها في بادئ الأمر منافسات الأوروبيين على البلاد، ثم قاومها وقضى عليها الاحتلال الفرنسي الذي حقق الوحدة لحسابه الشخصي، مسهلاً بذلك تطور الحركة الوطنية نحو الاستقلال.

ولا تزال الأصول غامضة دون شك، لأنه لم يكشف عن أي أثر لسكنى البشر هناك في عصور ماقبل التاريخ، والسكان الأوائل الذين قدموا يبدو أنهم كانوا مزودين بأدوات من الحديد. وغياب حضارة تعود إلى العصر الحجري تدعو إلى الدهشة، وبخاصة لأن الجزيرة بسبب عزلتها نفسها كان يجب أن تجتذب بسرعة الهجرات البشرية

حتى ولو بدافع الحماية من الأعداء. ولكن الوصول إلى الجزيرة كان مرتبطاً بالتقدم التقني للملاحة. ومنذ أن بدأت الهجرة إليها كان لابد أن تتسع بسرعة، ذلك لأن الجزيرة الكبيرة تملك إمكانات طبيعية كبيرة: أرضاً خصبة تتألف من السهول الساحلية والوديان والهضاب والكتل الجبلية البركانية، ومصادر صيد تأتيها من البحر، ومصائد برية وغابات، إضافة إلى فقدان الحيوانات الضارية والأفاعي فوق أرضها. وتشير الروايات المحلية إلى المحتلين بأسماء مختلفة تكون أحياناً أسماء أسطورية، منها ڤازيمبا، وهو من أسماء البانتو وجد أمثال له في القارة. فمن كان هؤلاء الأوائل من السكان؟. إن المعطيات الأنترويولوجية واللغوية تفرض أن يكون لهم أصل مزدوج: أفريقيا وأندونيسيا. فمنذ القرن الثالث قبل الميلاد وحتى التوسع العربي في القن الثامن الميلادي، يظهر أن موجات متتابعة من الملاحين وصلوا من أعماق المحيط الهندي (ماليزيا، أندونيسيا، پولينيزيا) على زوارقهم المصنوعة من قطعة واحدة من جذوع الأشجار التي كانوا يستعملون فيها مجذافاً واحداً يحركونه على طرفيها في حركة دورية، وشراعاً. ورغم أنها كانت ضعيفة وسريعة العطب، فإنها كانت ثابتة. ولا شك أنهم لم يصلوا إلى الجزيرة مباشرة وإنما مساحلة، بعد أن حاذوا سواحل الهند والجزيرة العربية وأفريقيا الشرقية. وبما أن هؤلاء الأسيويين لم يسافروا أصلاً لاكتشاف هذه الجزيرة التي كانوا يجهلون وجودها، فمن المحتمل أنهم تمهلوا في محطتهم القارية الأفريقية الأخيرة قبل أن يجتازوا المضيق الذي يفصلهم عن الجزيرة. ومما لاشك فيه إذن أن المجموعات البشرية التي وصلت إلى الجزيرة من الشمال والشمال الغربي كانت مزيجاً من الأسيويين والأفريقيين والمولدين، وبعد أن نزلوا الساحل توغلوا نحو الداخل ونحو الجنوب حتى منخفض بحيرة ألاوترا ووادي مانغورو. وإلى هذه العناصر الأفريقية الأسيوية مالبث أن أضيف بعد فترة وجيزة عناصر عربية.



Madagascar
BOINA royaumes
BARA peuples
100
200 km
Diego-Suarez
ANTANKARANA
I. de Nosy Bé
Sada
ANTALAOTRA
TSIMIHETY
Nosy-Manyja
Majunga
Marovoay
BOINA
CANAL DE MOZAMBIQUE
Baie d'Antongil
I. Ste-Marie
Betsiboka
Ikopa
SIHANAKA
Lac Alaotra
Fénérive
Foulpointe
Tamatave
AMBONGO
IMERINA
Ambohimanga
Tananarivo
BÉZA-NOZANO
BETSIMISARAKA
Mantasoa
Mahajilo
VAKINANKARATRA
Tsiribihina
Mania
Antsirabe
Mangoro
SAKALAVA
MENABE
Matsiatra
BETSILEO
TANALA
ANTAIMORONA
KORO
MASSI
Mangoky
Ihosy
ANTAIFASY
BARA
Ivohibe
Ivato
OCEAN INDIEN
vers l'île Maurice
Tuléar
Onilahy
Tropique du Capricorne
ANTAISAKA
MAHAFALY
ANTANDROY
ANTANOSY
Fort-Dauphin

وقد مخر هؤلاء المحيط كله مغامرين بغية التجارة. ثم استقروا في مراكز تجارية لهم في بادئ الأمر على سواحل أفريقيا الشرقية، ومنها استقروا في جزر «قُمُر» مشكلين مع السكان شعباً من المولدين شبيهاً بشعب «پاتي» و«كلوة» ومتكلمين اللغة نفسها: الكيسواحيلية. هؤلاء المولدون من العرب والبانتو كانوا يعرفون باسم «أنتالاوترا».[1] وقد استقروا في مراكز تجارية في الشمال الغربي من الجزيرة مثل سادا ونوزي مابين القرنين العاشر والرابع عشر.[2]

ثم وصل مهاجرون آخرون من العرب إلى الساحل الشرقي من الجزيرة. وكانوا أحياناً من الفرق الإسلامية المنشقة كالإسماعيليين، الذين انسباحوا إلى أقصى الجنوب من البلاد لتلد على أيديهم الأسرة المالكة تانوسي (ڤاندريانا)، في الوقت الذي فرض فيه الشيعة أنفسهم في تلك المناطق نفسها سحرة لهم شهرة واسعة. أما السنة فقد وصلوا متأخرين، وهم الذين سيكونون أصل الأنتيمورو. وإذا أضفنا إلى ذلك اعتباراً من القرن الخامس عشر وصول البحارة الأوروبيين الذي كان عددهم يتزايد شيئاً فشيئاً والذين شكلوا لنفسهم أرومة خاصة بهم على الساحل أيضاً. رأينا أن سكان مدغشقر يشكلون منذ البدء لوحة ألوان شديدة الاختلاف. ولكن هؤلاء السكان كانوا يتلاحمون بعوامل قوية توحد بينهم: أولها العزلة، ثم اللغة ذات الأصل الأندونيسي التي حشيت بنبرات وكلمات من البانتو ومن اللغة العربية، وأخيراً تلك الحضارة المادية والروحية المزيج، فالذرة البيضاء والفاصولياء والموز وطبقات السن والملكية المقدسة، أتى كل ذلك من أفريقيا. والقارب المصنوع من جذع شجرة واحدة وبعض الآلات الموسيقية وتقينات زراعة الرز والعبادة المميزة للأجداد، والبيت ذو

---

١ – أنترالاوترا: تلفظ أيضاً أنترالاوتر.

٢ – لا تختلف الخرائب التي اكتشفت هنا عن خرائب جزر أفريقيا الشرقية: مساجد، حصون، أضرحة... الخ.

السقف المائل كثيراً، كان كل ذلك من آسيا، بينما أسماء الأيام والأشهر والتقويم القمري والتنجيم إنما أتت من الجزيرة العربية.

٢ - من القبائل إلى الممالك

(مابين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر)

أخذ آباء بعض العائلات يقوون سلطتهم شيئاً فشيئاً ويوسعون ملكيتهم للأرض حتى أنشؤوا أمارات كان أهمها ممالك بيتسيليو، بيتسيميساراكا، وميرينا، ويجب أن نضيف إلى ذلك ممالك أقل أهمية في الجنوب والجنوب الشرقي، وممالك الوسط الشرقي، إضافة إلى مراكز الأوروبيين التجارية الساحلية.

أ - البيتسيليو

إلى الجنوب من بلاد ميرينا تقع منطقة ذات تضاريس معقدة ووحشية أوجد السكان فيها أربع أمارات هي: المانانديريانا، والأريندرانو، والإيزاندرا، واللالانجينا. والاثنتان الأخيرتان هما الأهم. وفي القرن الثامن عشر أوصل أندريا مانانيليمبي، وهو الخليفة الثاني لرولامبو، أوصل مملكة إيزاندرا إلى عصرها الذهبي. فقد تغلب على لالانجينا، وشاد في عدة نقاط نصباً حجرية لها شكل عضو التذكير (فاتالاهي) ترمز إلى التملك وترتبط بذكرى منشئها كما تدل على عقليته. وأنشأ مجلساً مؤلفاً من أمراء الدم والنبلاء والعبيد الملكيين، كما عقد علاقات مع الساحل ومع التجار الأوروبيين الذين اضطر مع ذلك إلى طردهم تحت ضغط الشعب. وكانت الصادرات تتألف بخاصة من الرز والمصنوعات اليدوية التي اشتهر فيها البيتسيليو بمهارتهم الواضحة.

أما لالانجينا فيظهر أنها استمدت من تهديد لتانالا المستمر لها

في الشرق أصول تنظيم قوي ونشيط. وقد قسمت البلاد إلى أربع مقاطات عهد بإدارتها إلى سادة (من الإقطاعيين). وفرضت على السكان أعمال سخرة محسوبة على أساس كل وحدة عقارية. وعين نوع من المراقبين الملكيين لمراقبة السادة حكام المقاطعات. ويبع عدد من العبيد لزعماء أندريا نونيندرانا ريفو أن ينهض بلالانجينا في القرن الثامن عشر بتطويره الزراعة عن طريق إنشاء أقنية لصرف المياه ومطاردته العاطلين عن العمل والرعاع ليجعل منهم عبيداً، وبإنشائه نوعاً من البلديات لها رؤساء منتخبون. كما تميز أيضاً بتشريع حديث نص على حق المساواة في الإرث بين الإناث والذكور، وإلغاء عقوبة الإعدام والعبودية التي كانت تفرض على أقارب المحكومين، وإنشاء سلسلة من المحاكم والرتب العسكرية. وقد تعرضت لالانجينا بعده لهزات بسبب البغضاء المقيمة بينها وبين التانالا، والمنازعات مع إيزاندرا، والأخطاء التي ارتكبها الملك ريندرا بتقسيمه مملكته بين زوجاته الثلاث، الأمر الذي أثار التفتت والمنازعات التي مالبث أن أفاد منها ملوك ميرينا.

ب – شعوب الوسط – الشرقي

ومنهم التسيميهيتي الذين وصلوا من الساحل الشرقي، وبقوا يعيشون على شكل مجموعات صغيرة عشائرية تحت سيطرة سكالا فابوانا الواسعة. ومنهم السيهاناكا في حوض بحيرة آلاوترا، والبيزانوزانو في مانغورو الأعلى، ولم يتعد كلاهما حالة القرى المستقلة المجزأة. أما التانالا في جنوب مانغورو فقد كانوا خاضعين خضوعاً كبيراً ودائماً لعناصر مستعربة تؤمن بالتنجيم ولم يتعدوا، إلا لبعض الوقت، حالة العشائرية. وكانوا يتحصنون تحصناً قوياً في مواقع طبيعية خطرة، مثل موقع إيكونغو. ولذلك كانوا في عصمة من المؤثرات الخارجية، وبدوا محاربين مفزعين عندما كانوا يقومون بمهاجمة مملكة لالانجينا.

جـ - البيتسيميساراكا

على الساحل الشرقي، وحول خليج أنتونجيل الذي ينفتح أمام الملاحين كمرفأ واسع لاستقبالهم، تمتد بلاد البيتسيميسارا التي يتكشف القسم الشمالي منها عن نفوذ يهودي، إذ أن السكان - تبعاً لما يقوله فلاكور - يعرفون نوحاً وإبراهيم واسحق وموسى وداود، ولكنهم لا يعرفون لا محمداً ولا المسيح. وقد تمكن الملاحون الأوروبيون من كل جنس، وسط هذ المجتمع من القبائل الأبوية، أن يقيموا شبكة تجارية يعتمد عنصرها الأساسي على تجارة العبيد. ثم مالبث أن استقر بعضهم في سانت ماري، وأنتونجيل، وفولپوانت، واتخذوا المالاتا راتسيميلاهو على رأس بيتسيميساراكا الشمال في معركتهم حول تاماتاف ضد بيتسيميساراكا الجنوب الذين كانوا تحت رئاسة رامانامو. فتمكن من مفاجأتهم بينما كانوا يطؤون بأرجلهم طين حقول الأرز عندهم وكبدهم هزيمة مخزية واستعاد منهم فينيريف وألزمهم بغرامة فادحة. وعندما تجددت الاشتباكات لم يتردد راتسيميلاهو في التحالف مع بيتسيمياساراكا أقصى الجنوب الذين أعطاهم رئيسهم كالاهيكا ابنته زوجة له. وهكذا هزم رامانامو. ولكن بما أن كالاهيكا لم يأخذ فينيريف كما كان قد وُعد، فإن الحرب نشبت بين الحليفين وانتهت بانتصار راتسميلاهو الذي حقق بذلك أكبر اتحاد للبيتسيميساراكا، مع احتفاظ كل من مناطقهم الثلاث باستقلالها الذاتي، واعترافها بسلطة راتسميلاهو الذي كان قد اتخذ لنفسه اسم رامارومانومپو. وقد توج عمله محققاً زواجاً سياسياً آخر من مالاتاڤي ابنة ملك ساكالاڤا الشمال الغربي وموقعاً معه معاهدة تحالف وتجارة. ولكنه عندما توفي في عام ١٧٥١ لم يخلفه ملك ذو قبضة حديدية. كما أن الساحل الشرقي بما فيه من وفرة في النبات، ومن نداوة وتجارة مختلفة الأنواع، استسلم للفراغ واللذائذ. ومالبث صغار الملوك المحليون أن سقطوا كالفراشات الضعيفات في شباك عناكب مفترسة

من تجار العبيد وأسيادهم الذين يوجهونهم من بعيد. وفي بعض الأحيان كان يأتي مغامر يتمتع بحماية دولية أكثر من الآخرين، مثل ذلك الهنغاري الخارق بينيوفسكي، فينظم مايشاء من الاضطرابات. ثم وصل الفرنسيون في مطلع القرن التاسع عشر وتمركزوا في سانت ماري وتاماتاف، فسيطروا بذلك على الساحل الشرقي.

د – في الجنوب

في جنوب الجزيرة استقر عدد من الأجناس على الهضاب الداخلية وفي الوديان الجنوبية الشرقية المخصبة في وسط جغرافي غير ملائم. أما الذين سكنوا السواحل فسوف يتأثرون تأثراً كبيراً بالعرب الذين نجم عن تزاوجهم مع هؤلاء السكان المحليين وشعب مولد منه الأنتيمورو الذين أنشؤوا حول المدينة المقدمسة إيڤاتو (التي أقيم فيها قبر جماعي للملوك)، أشهر مملكة في هذه المنطقة. ومنه الأنتالاوترا الذين قدموا من جزر قُمُر مع السلطان المؤسس راماكارار ولينشؤوا طبقة دينية ثقافية مميزة هي طبقة الكتاب (كاتيبو). وبما أنهم كانوا عرافين ومنجمين فقد احتكروا «السورابي» (وهي نصوص ملغاشية كتبت بأحرف عربية على الورق وبحبر صنع محلياً وتتألف من أخبار السلف أو من الطلاسم السرية للسحر). وقد توصل بعض هؤلاء العرافين لأن يخدموا في بلاط «إيميرينا». وكان لملك إيڤاتو هذا حقول للرز يزرعها رعاياه.

أما بلاد البارار والماسيكورو فقد عاشت حتى القرن التاسع عشر على عدد كبير من العشائر الصغيرة التي كانت في حالة قتال دائم فيما بينها، بينما كان على الرجال التجار الذين يجتازونها أن يكونوا دائماً مسلحين. أما الأنوزي فينتسبون إلى أرومة عربية عن طريق بطل نصف أسطوري هو رامينيا القادم من مكة. ويقول القس ناكار (من القرن السابع عشر) أنهم كانوا يقومون بطواف طقسي حول السوراتا (وهي كتب مكتوبة بالعربية) كانت تعرض بكل تبجيل في

مركز الطواف. أما فلاكور فيتحدث عن فتاهم راماڤاها (رمضان). ولكن كل ذلك في الواقع كان موضع شك. وكان التاندوري يعيشون في بلد سوء ذي جفاف شديد وفي وسط أدغال شوكية، فأثرت فيهم عزلتهم وبدائيتهم حتى غدوا محاربين مرعبين يعرفون كيف يبيدون سكان قرية اختاروها هدفاً لغزوهم.

هـ - الساكالاڤا

احتل الساكالاڤا المنطقة الشمالية الغربية من الجزيرة ذات المنحدرات العريضة والوديان الطويلة والتي تلقت القسم الأوفى من المؤثرات الأنتروپولوجية والثقافية الأفريقية، والتي نشأت فيها قبل غيرها أوسع الإمارات منذ القرن السابع عشر. وقد بقي أصل الساكالاڤا موضع خلاف. يظهر أنهم أتوا من جنوبي شرقي الجزيرة (من بلد الأنتيزاكا أو الأنوزي) مع توقف لهم في حوض إيڤوهيب. وأتاهم اسمهم بدون شك من نهر الساكالاڤا رافد المانغوكي. ومع تقدمهم المتوالي أنشؤا لهم سلسلة من الممالك الساحلية أشهرها الميناپي والبوينا. وكان الماروزيرانانا أسلاف الساكالاڤا قد اجتازوا بلاد الماهافالي حيث أنشأ أحد أمرائهم أندريا مانالازوالا قرية بينجي على ضفاف الساكالاڤا. وقد سمح ضعف الكثافة السكانية لهذا الملك الفاتح أن يتوسع بسهولة وأن ينشئ قرى محصنة كان يشرف عليها بواسطة سحرته. وكان الأمير الذي أتى بعده وفرض نفسه مؤسساً للملكة هو أندرياندا هيفوتسي الذي يدل اسمه «النبيل الأبيض» على أن أصله هندي أو عربي. على أن هذه الاختلافات البارعة لإقامة أشجار نسب للأمراء الأفريقيين المسلمين أصبحت مألوفة لدينا. والخلاصة أن أندرياندا هيفوتسي وسع مملكته نحو الشرق على سفوح الهضبة ونحو الشمال. ويظهر أنه قسم النسب الملكي بين ڤولامينا («سلالة الذهب» أبناء زوجته الأولى الأميرة المفضلة)، وبين ڤولافوستي («سلالة الفضة» أبناء بقية زوجاته». وأرسل السفراء

إلى فوردوفان واستقبل استقبالاً حافلاً في عام ١٦٧١ التاجر الفرنسي ديسبروس. ثم توفي بتأثير الكحول الذي زوده به بحارة من الانكليز عام ١٦٨٠. ومد خلفه أندريا مانيتريا ريڤو مملكته نحو الشمال واشترى السلاح من التجار. وأصبحت مينابي مملكة قوية في ظل هذا الملك المنتقم، فبدأت تشن غارات غير مجدية باتجاه بلاد البيتسيليو والميرينا. وتوفي الملك في عام ١٧١٨، وماوصلنا من أخبار خلفائه كان أقل مما وصلنا عنه.

أما أندريا مانديزا وريڤو فهو أخو أندريا مانيتريا ريڤو. تخاصم مع أخيه، أو دفعه أبوه، فاندفع نحو الشمال وفتح البلاد التي تمتد حتى سهل بيتسيبوكا. ثم اصطدم بالأنتالاوترا وأجبرهم على الاعتراف بسلطانه، معطياً لمملكته الاسم نفسه للموقع الذي كان يتردد عليه الأنترالاوترا في العادة وهو : بوينا. وفي عهد خلفائه أصبحت ماروڤوزي العاصمة الملكية، بينما تجمع الأنترالاوترا على الشاطئ الشرقي من نهر بيتسيبوكا عند مصبه، حيث أنشئ هناك مرفأ ماجونغا عام ١٧٤٥ وتوسع بعد ذلك. وقد قامت هذه المملكة بغارات وصلت حتى منخفض بحيرة آلاوترا وأجبرت على دفع الجزية عدداً من الشعوب منها الميرينا والبيزانوزانو. وتميزت نهاية القرن الثامن عشر في مملكة بوينا بحكم الملكة الشهيرة راڤاهيني (١٧٧٨ - ١٨٠٨) المعاصرة لأندريانامپوا نيميرينا والتي كانت تتمتع بعدالة صارمة تخيف وتحترم في الوقت نفسه. وهي التي كانت تعين الرؤساء العرب الثلاثة لمدينة ماجونغا. كما أنها كانت تغير أزواجها على هواها. وكان للآلاوترا حق احتكار التجارة في ماجونغا على أن يدفعوا رسماً على ذلك.

وقد أفاد ملوك الساكالاڤا من الوضع البحري لممتلكاتهم الذي سمح لهم بأن يحصلوا بسرعة على السلاح. وكانت ماروڤواي عاصمة بوينا في منتصف القرن الثامن عشر أكبر مدينة في الجزيرة في أكبر

الظن. وقد أشار تاجر عبيد هولندي إلى وجود قصر ملكي فيها «أكبر من قصر حاكم الكاپ»، ومحاط بخمسة أسيجة مع مستودعات للبضائع المستوردة. وكان الملك يستقبل الناس وهو جالس على عرشه اللامع المذهب ذي الأصل الصيني، وحوله مائة من الرجال المسلحين بالبنادق. وكان مغطى بالذهب بكل مافي هذه الكلمة من معنى. وإذا أضفنا إلى ذلك المهابة المنسوجة من الاعتقاد بفضائلة السحرية كرئيس، لفهمنا مدى القوة التي كان يتمتع بها ملوك الساكالاڤا. أما ملك ينابي فقد كان أقل اهتماماً من أخيه ملك بوينا بالتجارة الخارجية.

ولقد كانت مملكة ساكالاڤا تقوم على أساس إقطاعي. وكان أتباع الملك يقيمون في إقطاعات (فيهيتسرا) مشكلين تسلسلاً تصاعدياً على رأسه الملك. وبما أنهم أتباعه فقد كان عليهم أن يدفعوا له ضريبة العشر ويقدموا أعمال السخرة.

وكان الملوك يدفنون في قبور ملكية (دواني) مقامة على مرتفعات تسمى موهابو. والقبر نفسه يحمل اسم زومبابي (وهي كلمة زمبابوي نفسها). وقد حفظت هنا بقايا رفات الملك (من عظام وشعور وأظافر وغيرها) في مواد ذات فضائل سحرية. وكان الملوك الأموات يوحون بأنهم يملكون قوة خارقة حتى أصبحت أسماؤهم محرمة، وكانوا يستطيعون أن يزوروا كبار الشخصيات فيولدون فيهم مساً من الجنون. وكانت الاحتفالات حول رفات الملك تقوم على أساس إظهار هذه المشاركة بالقوة الحيوية للملك المتوفى بحيث يحاولون إعادة الحياة إليه بالغناء والرقص والقرابين.

وإذا كانت ممالك الساكالاڤا لم تتابع التوسع الذي بدأت به بداية حسنة، فالسبب أن أراضيهم كانت واسعة جداً وقليلة السكان، وبالتالي كانت صعبة التنظيم. وقد أدت تجارة العبيد أيضاً إلى كثير من الحروب الداخلية من أجل تزويد قوارب تجار العبيد وسفنهم

الشراعية بما تحتاج إليه من هذه السلعة، بينما قوض الإفراط في تعاطي الخمور كل الإمكانات الفكرية والمعنوية للرؤساء. وفي مطلع القرن التاسع عشر بدا وكأن نهضة الساكالافا قد انكسرت أو لجمت. وقامت الأقاليم الواقعة على تخومهم تهز ارتباطاتهم أو تنفصل، وبخاصة في مملكة بويينا التي أخذت تندمج أكثر في التجارة الخارجية، وتلك كانت حالة نوسي بي ولامبونغو. وأصبح الوقت مهيأً لتبدأ ميرينا بالتوسع.

و - الميرينا والوحدة القومية

١ - الأصول

الإيميرينا[٣]، التي كانت تسمى في البدء أنكوفا (ومنها أتى اسم هوفا)[٤]. أي قلب البلاد، تقع في الوسط الشمالي من الأراضي المرتفعة الوسطى لمدغشقر. وقد استقر فيها مهاجرون ذوو أصول ماليزية في حوالي القرن الثالث عشر للميلاد، بعد أن أقاموا فترة من الزمن حول خليج أنتوجيل على الساحل الشمالي الشرقي. وقد التقوا هناك بسكان محليين من المازيبا الذين هزموا أمامهم كما تقول الروايات لأنهم كانوا يجهلون الحديد. وكان أحد ملوك الميرينا الأوائل أندريا مانيلو (١٥٤٠ - ١٥٧٥) الذي استقر في آلاسورا يمتلك أسلحة من الحديد سمحت له بأن يقضي على زعماء العشائر المهزومة وأن يستبدل بهم أقاربه أو أن يجعل منهم أتباعاً له. وقد وسع أحد خلفائه رالامبو (١٥٧٥ - ١٦١٠) حدود مملكته إلى الشمال الشرقي مما سيصبح فيما بعد مدينة تاناناريف، وإلى ماوراء الإيكوبا أيضاً. وجعل من مملكته مملكة إقطاعية ولكنه خلق فيها نواة من التنظيم الإداري. وعين خلفاً له أندريا نجاكا وهو الثاني من أبنائه بسبب شجاعته النادرة وطاعته البنوية. وقد زودت بعض الأسر بامتيازات

---

٣ - وتلفظ «إيميرن».

٤ - وتلفظ «هوف».

عبرت عنها بانصاب حجرية في ممتلكاتها، من ذلك على سبيل المثال ذلك الامتياز الذي تمتعت به أسرة لأنها تمكنت من أن تجعل من إحدى بناتها زوجة للملك. وكانت أولى الضرائب ضريبة الرأس السنوية والضريبة الفردية على الماشية. وقد كان لأندريا نجاكا شرف توطيد دعائم مملكته ومد حدودها بخاصة نحو الشمال. فاستولى على المكان المحصن الرهيب أنالامانغا من السكان المحليين وأقام بيته الملكي المبني من الخشب (روفا) في المكان الذي سيصبح تاناناريف فيما بعد.

وقد تابع خلفاؤه سياسته بتنظيم مزارع الرز لشعب كان دون شك في زيادة سريعة فوق هذه الهضاب العدية. وكانت الحضارة المادية ذات الصفات المميزة لهذا الشعب تنشأ وتتطور. فالبيوت من الآجر ذات السقف الشديد الانحدار المصنوع من القش، كانت تحوي أثاثاً من الحجر أو الفخار أو الأخشاب. وقد عرفوا صب الحديد مع فحم الخشب، كما عرفوا صناعة الفخار والسلال. وكانو يقومون بالختان ويحتفلون احتفالاً طقسياً بصناعة الخمور الملكية. وكانت العقوبة القضائية بتناول السم (تانجينا) تسبب من حالات القتل ما دفع الملك أندريا نجاكا لأن يستبدل بها نصاً معدلاً وذلك بأن تستبدل دجاجة بالمتهم.

وكانت القرى الجاثمة على المرتفعات يحميها خندق أو نظام من الخنادق. وكان الوصول إليها يتم عن طريق باب على جانبيه صخرتان منتصبتان كان يغلق أثناء الليل. وقد وسع الملك أندريمازينا فالونا (١٦٧٥ - ١٧١٠) مملكته نحو الشرق والغرب. ولكنه ارتكب خطأ في تقسيم هذه الأراضي بين أولاده الأربعة، بالرغم من نصيحة مستشاره الذي أظهر له عواقب هذا القرار بإتيانه إلى القصر الملكي بأربعة ديوك وبدجاجة ستقوم فوراً بإشعال معركة لن يهدأ لها وطيس. ثم تلا ذلك الحرب الأهلية مغذية تجارة العبيد التي كانت تخترف

وادي بيتسيبوكا نحو الشمال الغربي. ومن جهة أخرى فقد أنشأ الملك سلالتين جديدتين أو طبقتين جديدتين من النبلاء أصبح لهما حق التصدر على أسرة رالامبو.

٢ - المؤسس

كان أندريانا مپوانيميرينا (١٧٨٧ - ١٨١٠) هو الذي قدر له أن يلم شعث هذه الأراضي الممزقة بشكل يدعو إلى الأسى وأن يضع الأسس لنهضتها المستقبلية. وقد ولد عام ١٧٤٠ وحمل الاسم الجالب للحظ رامبوا سالاما (الكلب ذا الصحة الحسنة). ثم أخذ يعد نفسه بنشاط لمسؤوليته كزعيم. وكان يملك الصفات الطبيعية اللازمة لذلك: فصاحة مقنعة، وشجاعة، وحمية لا تتنافى مع المهارة الدبلوماسية. ومثال ذلك الزيجات السياسية التي عقدها والعقل المنهجي الذي كان يساعده على التنظيم. وعندما أصبح ملكاً على أمبوهيماغنا أخذ يثبت حدوده قبل أن يستغل فسخ أحد الاتفاقات ليقوم بالهجوم على مملكة تاناناريف. ثم اهتم بنشر السلام في المنطقة كلها، وأن ينشئ فيها المستوطنات، وأن يعامل المهزومين بكل لطف ممكن ليتم إدماجهم بالمجموع. وقد اتبعت هذه السياسة في الشمال الشرقي من بلاد السيهاناكا، في الڤاهينا نكاراترا، التي جعلها تابعة له ففتح بذلك الطريق إلى البيتسيليو الذين قبلوا حمايته حتى لالانجينا. وقد احتفظ رؤساء هذه المناطق بسلطتهم على شرط أن يؤمنوا النظام وأن يخلقوا دوائر حكومية شبيهة بتلك الموجودة في إيميرينا وتعمل على أساس فرض الضرائب. أما تجاه الساكالاڤا فقد استعمل أندريانا پانيميرينا دبلوماسية أكبر. فلقد كانت مملكتا بونيا وميناب لا تزالان قويتين جداً ويحتفظان خصوصاً بالأبواب التي تعبر منها تجارة السلاح الثمين. وهكذا قام ملك ميرينا بدعوة راڤاهيني ملكة بوينا واستقبلها بحفاوة بالغة وعقد معها معاهدة صداقة واستضافها ثلاثة أيام في تاناناريف عادت بعدها إلى بلادها محملة بالهدايا. وقد أعلنت

نفسها «إبنة الملك ميرينا» دون أن تعني هذه الصيغة المهذبة ابداً تبعية مملكتها لهذا الملك المذكور، وإنما تعبر عن علاقات الصداقة التي كانت في الواقع أكثر منفعة لمملكة تاناناريف الداخلية. وقد اعترف واحد من أمراء هذه المنطقة بسيادة تاناناريف، بينما رفض راميتراهو القوي ذلك الاعتراف بكل عناد. ولكن لم تمض بضع سنوات حتى تمكن أندريانا بوانميرينا أن يؤسس مملكته على أساس من مركزه السامي الذي سمح له بالحصول على الهيمنة على البلاد.

ولكن عملية البناء التي أنجزها كانت أكثر أهمية من الفتوحات. فالسلطة كانت تسري في كل كيانه ونقلتها الروايات عنه فيما بعد. وقد عبر عن الصفة المطلقة لسلطته بهذا التصريح: «وحدي أنا الملك ومصدر الشرعية». وكان يكثر من المناسبات التي يحصل فيها على ضريبة الفوديهينا (حصة الملك) وعلى الهازينا (ضريبة الاحترام). كما كانت هنالك الضريبة الشخصية (ثمن الحياة)(٥)، وضريبة المنتج أو ضريبة المعازق، والضريبة العقارية (هيترا). ومصاريف القضاء، والغرامات، والأرزاق التي ليس لها وريث، وأموال المحكومين بالموت، كل ذلك كان يعود إلى الملك. وكان للملك وحده الحق في حمل المظلة الحمراء، وله وحده الحق في أن يتوجه بالحديث إلى كل الشعب في تاناناريف أو أمبوهيمانغا. وقد أصبحت خطبه فيما بعد تشكل شيئاً فشيئاً نوعاً من القانون أو الدستور غير المكتوب. وقد أكثر لقاءاته مع الشعب من أجل أن يستفتيه في سياسته. كما أنه كان يجمع في مجلسه ممثلي الأقاليم الستة، مع احتفاظه بالتقسيم الاجتماعي التقليدي بين الرجال الأحرار (هوفا) وبين العبيد، وكذلك بين هؤلاء كلهم وبين العائلات النبيلة التي حافظ لها على مكانتها السالفة. وكان له العادة في أن يغدق ألقاب النبل الشخصية على المقربين، وأن يؤمن السكن لعناصر السكان الذين هم

٥ – وهذا التعبير كان مستعملاً في أفريقيا أيضاً.

ليسوا من الأحرار ولا من العبيد فيربطهم به ليكونوا جنوداً له أو موظفين. وكان التزاوج ممنوعاً بين الطبقات. كما كان ثمة تمييز بين الجرائم والجنح، وأنشئت لوائح بالمخالفات.

وقد أوكل بالفوكونولونا (سكان الريف) سلطات قضائية دنيا وشرطة كانت مكلفة بالقضاء الاقطاعي. وتم القيام بعدة مشروعات لتحسين حالة الطرق وتجفيف المستنقفات تشترك بها عدة أقاليم لها مصلحة مشتركة فيها. وكان الملك إذا أراد أن يقدم هدية يفضل أن يقدم معزقاً على أن يعطي مالاً لأنه كان يحرص حرصاً شديداً على استعمار الأراضي. وقد توسعت الأسواق والأماكن التي تذاع فيها قرارات الملك وتمت حمايتها من السرقة بإصدار تشريع شديد. ووضعت وحدات للقياس وعمت حتى في بلاد البيتسيليو. وقسم القرش، وهو الوحدة النقدية، إلى قطع أصبحت أجزاء له يتحققون من سلامتها بأوزان عيارية.

٣ – عهد راداما الأول (١٨١٠ – ١٨٢٨)

كان الملك راداما الأول قد سُمِّيَ خليفة لأندريانا مپوانيميرينا قبل موته، كما جعل الشعب يهتف له. وعندما وصل إلى السلطة وهو في الثامنة عشرة من العمر كان يتمتع بعقل لامع وتقدمي. وقد رفض بعناد خدمات المنجمين الذين كان يعتبرهم دعاة للجهل. وشرع بتعلم اللغات الأوروبية وأظهر فضولاً شرهاً أمام مخترعات الغرب. ومع أنه كان يحب البذخ والارتحال واجتماعات البلاط، فإنه شن مع ذلك حرباً ضروساً ليحقق لمملكته مدى جغرافياً حتى تتم وحدة الجزيرة. وكان يصغي بطيبة خاطر لنصائح وزرائه، ولكن ذلك لم يمنعه أحياناً من الرزوح تحت نوبات من الغضب والعنف.

وقد احتفظ حكم راداما الأول في خطوطه الرئيسية بسياسة النامپوانا الشيخ (أندريا نامپوانيميرينا). ولم يتردد في أن يصر على سلطته المطلقة في تصريح له مثلاً أمام سادن للأصنام بأن الإله الأوحد

هو (الملك) نفسه. وقد فضل أن يبعد أقرباءه عن البلاط بأن عهد إليهم بمناصب في الأقاليم. ولكن مجلسه كان يضم في الوقت نفسه ممثلين عن الأقاليم وعن مختلف الطبقات الاجتماعية في البلاد. وبما أن التمييز لم يكن قائماً بين المسؤوليات العسكرية والمدنية فإن الأشخاص نفسهم كانوا يحتلون الوظائف في هذين المجالين، سواء في الحكومة المدنية أو في الأقاليم حيث يمكن أن نشاهد حكاماً هم في الوقت نفسه قادة في الجيش. وكانت سلطتهم مطلقة، ولم يكن يرفع إلى الملك إلا الحكم بالموت. وكان التشريع يكشف في بعض زواياه عن روح عصرية. فقد فرضت ضريبة خاصة على امتلاك العبيد. وكان النظر في الدعاوى يتم أمام الجمهور، وألغيت عقوبة السم. وكان الجيش يحظى باهتمام خاص، فبينما لم يتجاوز تعداد جيوش نامپوانا بدون شك الألفين أو الثلاثة آلاف مقاتل، فإن جيوش رادامـا الأول بلغت سريعاً مائة وأربعين ألفاً، في الوقت الذي كان فيه الاحتياط يعمل في إشادة المعاقل المبعثرة في الأقاليم البعيدة. والواقع أن العزم على توحيد الجزيرة يستلزم، كما تدل على ذلك الحملات التي قامت بها ميناابي، وجود جيش حديث حسن التجهيز، قوي التسليح والتدريب. وقد أقيمت دورات تدريبية، واستخدمت ثيران لتكون أهدافاً في تدريبات الرماية، وكان أفضل الرماة ينال أفضل القطع من اللحوم. وكان على الجنود أن يقصوا شعورهم ويجعل الملك من نفسه قدوة لذلك.

وفي الوقت الذي بقيت فيه ممالك الساكالاڤا ومملكة ميناابي على عداتها لميرينا، فإن حلفاء الملكة راڤاهيني انكمشوا على أنفسهم بينما قبل البيتسيليو بتقوية سلطان ميرينا عليهم.

أما تجاه الدول الأوروبية فإن رادامـا اعتمد على الانكليز الذين كانوا يهدفون إلى تدمير نفوذ فرنسا التي كانت تحتل پورت - دوفان وسانت ماري وتثبت وجودها في فولپوانت تاماتاڤ. وقد اعترفت

انكلترا بموجب اتفاق ٢٣ تشرين الأول أكتوبر ١٨١٧ بسيادة ملك إيميرينا وقدمت له مكافأة مالية تعويضاً عن الخسائر التي لحقت به نتيجة لإلغاء تجارة العبيد يستلمها راداما. وأفاد هذا الأخير من ذلك لإرسال حملاته نحو الساحل الشرقي وتمكين احتلاله هناك، الأمر الذي أدى إلى اصطدامه بفرنسا. وفي ١٤ شباط فبراير ١٨٢٢ أعلن راداما سيادته على الجزيرة كلها، في الوقت الذي أرسل فيه أخوته وشباباً آخرين من المالغاش إلى جزيرة موريس البريطانية وإلى لندن لمتابعة دراساتهم.

وقد لعب فاركهار حاكم موريس، وكذلك هاستي ممثل بريطانيا في مدغشقر، دوراً هاماً في تطوير العلاقات الودية والتجارية الأنغلو - مالغاشية. وفاركهار هو الذي اقترح على راداما أن يسمح للأوروبيين بدخول تاناناريف. وقد قبل راداما بذلك من أجل تقوية جيشه. فاستقرت البعثات التبشيرية هناك. وكلف الانكليزي برادي والفرنسي روبان بتدريب جيش ميرينا. وافتتح روبان أول مدرسة، وقرر راداما أن يستبدل بالأحرف العربية الأحرف اللاتينية. وأنشئ معمل للحدادة، وافتتح كاميرون - وهو من مانشيستر - مدرسة للنسيج، بينما شاد المهندس المعماري الفرنسي كرو القصر الملكي على أسلوب أصيل أصبح مدرسة للفن المعماري في الجزيرة بطابقه الذي تحيط به شرفة واسعة. وأنشئ العديد من المعامل. ولما مات راداما في تموز ١٨٢٨ كان قد نحا بالمملكة التي أنشأها نامبوانا الشيخ في منحى جديد. وكان عهده نوعاً من «عصر التنوير» وفخراً (ميجي) ملغاشياً حقيقياً. وقد أقيم له مأتم فخم وحزن عليه الجميع.

٤ - راناڤالونا الأولى (١٨٢٨ - ١٨٦١)

لم يعين راداما خليفة له بشكل صريح. وكان بإمكان ثلاث شخصيات أن تدعي لنفسها هذا الحق: زوجته رانا ڤالونا التي تسندها الطبقة البورجوازية، وابنته راكيتاكا، وابن أخيه راكوتوبي. أما ابنته

فكان يرشحها الحرس الملكي، وابن أخيه يفضله كبار النبلاء القاطنين في الأقاليم. ولكن البورجوازية سارعت باهتبال المبادرة وأعدمت راكيتاكا ومساندیها. والحكام الذين ركبوا الطريق إلى تنناناريف للدفاع عن قضية راكوتوبي أوقفوا وذبحوا، بينما خُنق راكوتوبي بمنديل من الحرير. وهكذا دفعت البورجوازية التقليدية إلى السلطة امرأة تستطيع أن تتحكم في توجيهها، امرأة تحمل هي نفسها في أعماقها الأفكار المحافظة نفسها التي تحرص عليها الطبقة البورجوازية. وكانت يومئذ امرأة شديدة المراس في الأربعين من العمر، ذات ملامح واضحة تدل على قوة الإرادة. وأسلوب في الكلام يصل إلى حد الابتذال، وطبع متكبر، امرأة ذات نزوات، تميل إلى السلطة بقدر ميلها إلى الملذات، فيها هلع من الاستعمار، وفي هذا لم تكن مخطئة، ولكنها لم تكن تعرف أن تجد أو تطبق وسائل سياسة إيجابية للمحافظة على الشخصية الملغاشية. فكان عهدها نقيضاً لعهد راداما. ثم اتخذت لنفسها زوجاً وضعته إلى جانبها وانتهى الأمر به أن أصبح بمثابة وزير أول وأمسك بخيوط السلطة في البلاد بين يديه، وكان يلقب «مپيتايزا أندريانا» (أي الذي يهتم بشؤون الملكة). وكان رجلاً جميلاً أساء استعمال سلطته حتى أصبح مكروهاً من الشعب ودبرت مؤامرة ضده على يد النبلاء وسيدات القصر. واضطر لأن يتحمل عقوبة السم (تانجينا) ففقد حياته. أما خلفه رينيهارو فقد ملأ مركزه بشكل أفضل حتى استقر في عائلته حتى عهد الاستعمار.

وقد شعر الناس بقبضة راناڤالونا الأولى منذ نشرها لقانون جديد ضاعف حالات الجنايات والجنح. وعادت عقوبة السم مرة أخرى وطبقت أحياناً بشكل جماعي. وازدادت مصادرات الأرزاق حتى كادت أن تشمل الجميع. وقد شرعت راناڤالونا باتباع سياسة راداما التوسعية في الوقت الذي أغلقت فيه أبواب الجزيرة في وجه النفوذ الأجنبي. وكان هذان الهدفان متناقضين على مقياس واسع، ذلك لأن

راداما لم يتمكن من قبل أن يبسط سلطانه على الجزيرة إلا باعتماده على الدبلوماسية الأوروبية. ولم يعد الجيش على مستوى لائق من التدريب كما كان في السابق، كما أنه أصبح يفتقر غالباً إلى الذخيرة، واضطر أن يعيش على نفقة السكان فزاد ذلك في صعوبات تحقيق مهمته. وبدلاً من أن يُطلب من الأقاليم كتائب تتناسب مع عدد سكانها أصبح يُطلب منها عدد محدد من المتطوعين (٢٥٠٠) الأمر الذي دفع المناطق الأقل سكاناً إلى الاستسياء. وقد بقي تانالا إيكونغو مستعصين على الحملات التي وجهت ضدهم، بينما أمكن سحق الثورات التي انفجرت في بلاد الأنتيزاكا والأنتيفازي.

وقد أظهرت راناڤالونا الأولى ضد الديانة المسيحية عداء محزناً يكشف عن غريزة تميل إلى المحافظة. وبعد أن منعت تعميد الأطفال والجنود، وعممت بعد ذلك هذا التدبير على الجميع، أصدرت بيان الفاتح من آذار ١٨٣٥: «إن علي أن أقول لكم بأنني لا أصلي لأجداد الأوروبيين وإنما لإلهي وأجدادي. وبفضل هذا التقليد حكم الإثنا عشر ملكاً وحكمت أنا نفسي. وقد احترم أجدادكم هذه العادة. وكل من يعتنق الديانة الجديدة سيكون مصيره الموت على يديّ أيها الشعب، ذلك لأنني وريثة اثني عشر من الملوك».[٦] هذا البيان الذي أذاعته راناڤالونا كان فاتحة عهد من الاضطهادات الشديدة. فقد لوحق المسيحيون وأخضعوا لعقوبة السم وأحرقوا أحياء وألقي بهم من أعالي الأجراف ونهبت أرزاقهم. ولم يتمكن الكثيرون من إنقاذ أنفسهم إلا بالفرار إلى جزيرة موريس. وفي عام ١٨٥٧ وصل هذا الغضب التخريبي إلى الأوج. وقد ارتكبت راناڤالونا تجاه الدول الأوروبية خطيئة كبرى بعدم لجوئها إلى تفريق أعدائها. وكانت قد ساعدت على توحيدهم ضدها بسياستها المناهضة للمسيحية. بل لقد ذهبت إلى أبعد من ذلك. فالمكافأة المالية التي كانت انكلترا تقدمها لملك ميرينا

---

٦ – ورد هذا النص في «تاريخ مدغشقر»، لرالاميهواترا.

اعتبرتها عقبة في سبيل الحرية الملغاشية. ولذلك رفضتها ملغية معاهدة ١٨١٧، كما رفضت أن تستقبل القنصل الانكليزي ليال.
وفي الوقت نفسه فجرت عام ١٨١٩ نزاعاً خطيراً مع فرنسا. فقد أوقف الحاكم الملغاشي لفينيريف التاجر الفرنسي پنسون متهماً إياه بالمتاجرة بالعبيد. فثارت السلطات الفرنسية المحلية على هذا العمل «المنافي للمدنية». ولكن الملكة أجابت بأنها تتمسك بالتشريع الملغاشي. ورغم أن پنسون أطلق سراحه بعد أن دفع مواطنوه تعويضات مالية عنه، فإن السفن الحربية الفرنسية أخذت تلقي بوابل قنابلها واحتلت تينتينغ وأعلنت أنها تريد الاحتفاظ بها. ولكن الحكومة الملغاشية رفضت ذلك واضعة نصب عينيها ألا تتخلى عن أي جزء من أرض الوطن. ومع ذلك فإن فرنسا التي شغلتها أحداث ثورة ١٨٣٠ لم تتراجع عن عزمها في التمركز في تلك الجزيرة الكبيرة مقيمة رأس جسر على مرسى دييغو سواريز.
وهكذا فإن رإناڤالونا أغضب دولتي أوروبا الكبيرتين. وفي الوقت الذي كانت تريد فيه أن توسع تصدير الرز والأبقار مقابل الأسلحة الجيدة، اضطرت أن تقتصر على قبول أسلحة ضعيفة عن طريق المهربين بفضل العراقيل التي وضعتها فرنسا وبريطانيا. وعندما قامت باضطهاد الأوروپيين وصل أسطول فرنسي إنكليزي ليقصف ويحتل مؤقتاً مرفأ تاماتاف (١٨٤٥). فقطعت التجارة مع الخارج، ثم استؤنفت عن طريق التجار الموريسيين (أي الذين ينتسبون إلى جزر موريس) مقابل دفع تعويض عن القصف الذي حدث عام ١٨٤٥.
ومع ذلك فإن الملكة كانت قد قبلت حتى عام ١٨٥٧ أن يسكن بعض الأوروپيين في تاناناريف. وكان الفرنسيون دي لاستيل ولابورد ولامبير من هؤلاء. أما دي لاستيل فكان صاحب معمل سكر وتاجراً بالجملة. وقد أصبح الرجل الذي اعتمدت عليه الملكة لتحصيل الرسوم الجمركية. وأما لابورد الذي كان ذا عقل مغامر يكاد يصل إلى حد

العبقرية، فقد كان نجا من الغرق وانتهى به الأمر إلى أن أنشأ في مانتاسوا بالقرب من الغابة التي تهيء له الأخشاب اللازمة للوقود، وعلى طول نهر ماراهينا، شبكة من المعامل المتنوعة الإنتاج والعالمية المستوى بالنسبة لذلك العصر، منها مصهرة مدافع، ومعمل للزجاج وآخر للخزف، ومعامل للآجر والسكر والتكرير وصناعة النيلة والصابون...الخ. وأنشأ هناك استراحة لاصطياف تحل بها الملكة في زياراتها، وأقام منزله هو وسط حديقة غناء زينها بأنواع من الحيوانات. ومع ذلك فإن لابورد طرد كغيره من الأوروبيين في عام ١٨٥٧. أما لامبير رجل الأعمال الموريسي فقد نال امتيازات بموجب وثيقة تسمح له بالإشراف على الاقتصاد الملغاشي.[٧] وكان ذلك في عام ١٨٥٥. وعندما توفيت راناڤالونا في عام ١٨٦١ لم تكن قد تخلت عن سياسة الرفض.

٥ - رادامـا الثـاني (١٨٦١ - ١٨٦٣) ورازوهيـرينا (١٨٦٣ - ١٨٦٨)

كان الوزير الأول رينيڤوتينا هيتر ينيوني قد هيأ لاختيار راداما الذي قدمه قوراً للشعب. ولكن مالبث أن نشب نزاع بين هذين الرجلين. فراداما الذي وقع إلى حد بعيد تحت تأثير الأمراء العائدين من لندن كان تقدمياً متحمساً ومتعصباً بقدر ماكان شاباً مدللاً وانفعالياً فسلك مسلكاً سياسياً مخالفاً تماماً لسياسية أمه. ووقع في أيلول سبتمبر ١٨٦٢ معاهدة مع فرنسا اعترف بها بالحرية الدينية وبحق الإقامة (للغرباء). وهكذا عاد جون لابورد قنصلاً أول لفرنسا، وثبت لامبير وثيقة امتيازاته التي كانت قد منحت له، واستعادت البعثات التبشيرية نشاطاتها أفضل من ذي قبل، وألغيت طريقة التحكيم إلى السم (تانجينا) كما ألغيت عقوبة الإعدام، وخففت العقوبات القضائية لدرجة كانت أشبه ماتكون بدعوة إلى الفوضى.

---

٧ - كان له احتكار استثمار المناجم وصك النقود وبناء الطرقات وإعفاء مشاريعه من دفع الضرائب...الخ.

ومن جهة أخرى فإن الملك كان محاطاً برفاق الصبا فتركهم يتطاولون شيئاً فشيئاً على سلطانه ويصدرون الأصوات النابية خلال استقبالات البلاط ويتدخلون تدخلاً غير لائق فيما يعتبر المجال الخاص بسلطة الملك. وكانت النتيجة ظهور المقاومة السلبية والغضب الأعمى الذي أبداه الوزراء وكبار الموظفين. ومع ذلك فإن الملك كان يلهو وهو على شفا هذا البركان ولا يتورع عن مخالطة حثالة الشعب مع رفاق الصبا الذهبي (المينا مازو)، مما جعل الأمر يبدو للتقليديين وكأنه جريمة في حق المكانة الملكية. وعندما أصدر واحد من هؤلاء الرفاق أمره للحرس بألا يقدموا التحية العسكرية للوزير الأول، عرض هذا الأخير الحادث على الملك فاكتفى بأن يقترح بكل بساطة أن تقوم مبارزة بين الشخصين المعنيين. وعندما سمح الوزير الأول لنفسه بأن يقدم انتقاداته في هذا الموضوع وفي كل السياسة العامة التي ينتهجها الملك، أجابه هذا بأنه يشتبه بخيانته. ولم يعد ثمة مجال للتراجع. فاتخذ الوزير الأول أهبة الهجوم. وبعد أن عقد مجلساً سرياً في غياب الملك، أرسل جماعته لتذبح المينا مازو (خلان الملك). والذين لجؤوا منهم إلى الملك اضطروا أخيراً إلى تسليم أنفسهم. أما الملك نفسه فغدا محروماً من حرسه، معزولاً عن زوجته، وحيداً في قصره. وعندما وصل إليه رجال الوزير الأول المتعصبون قالوا له: «بما أنك لا تريد أن تحكم فإننا سنصفي الحساب معك». فأجابهم: «أليس لديكم إذن خوف من الله؟ فاذبحوني لأنني لن أدافع عن نفسي». فخنقوه بمنديل من الحرير، وأطلقوا الإشاعة بأنه انتحر لحزنه على ذبح خلانه (المينا مازو). وكان ذلك في عام ١٨٦٣. ولكن الحقيقة مالبثت أن بانت، ودفعت الدهشة الجماهير لأن يتفرقوا عندما رشحت زوجة رادامـا السيء الحظ ملكة مكانه. كانت تلك رازوهيرينا التي استنكرت أمها أن تأخذ مكان زوجها القتيل. ومن جهة أخرى اندلعت الثورات في إمامو وفي أمكنة أخرى وكأن مقتل الملك عطل المسيرة

الطبيعية للبلاد. وتوجب أن يقتل أيضاً ابن عم الملك راموَنتا الذي كان لسوء حظه شديد الشبه بابن عمه لدرجة أنه كان من المتعذر على رأئيه ألا يحس بالارتباك ويعجز عن التمييز.

اتبعت رازوهيرينا سياسة وسطاً بين عنف راناڤالونا وترخي ابنها. أما الوزير الأول الذي أصبحت مطالبه لا تطاق فقد أبعد على يد راهينيلايا ريڤوني الذي كان في الوقت نفسه ابناً وأخاً للوزير المبعد، إضافة إلى أنه القائد الأعلى على الجيش. وكان مخططاً بارداً وناجحاً تمكن أن يحتفظ بالسلطة ثلاثين عاماً وزيراً وزوجاً لثلاث ملكات متعاقبات. كما كان صافي الذهن ووطنياً صادقاً وإدارياً حرص على أن يؤمن لمدغشقر الانتقال إلى عالم جديد مع أقل مايمكن من الخسائر في مصالحها وتقاليدها. وقد بدأت الحكومة الملغاشية بإلغاء وثيقة امتيازات لامبير بعد أن قدت له تعويضاً مناسباً. ونظمت العلاقات الإنكليزية الملغاشية في معاهدة ٢٧ حزيران يونيه ١٨٨٥ التي أعطت لبريطانيا «الأمة المفضلة» وأكدت إلغاء تجارة العبيد وحرية الدين للجميع. كما تقربت الولايات المتحدة الأمريكية من الحكومة الملغاشية في هذه الاتجاه نفسه. ولكن الوزير الأول السابق رينيڤونينا هيترينيوني لم يكن قد نزع منه السلاح. فأعد مؤامرة مستفيداً من مرض الملكة وأذاع بأن هذه أصبحت في عداد الأموات. وانتقل أنصاره إلى العمل فغزوا القصر ليعلنوا وصول مرشحهم. فاكتفى راهينيلايا ريڤوني بأن دعا الشعب إلى مسكن الملكة وأظهرها لهم. وهكذا أفسد هذا التدبير المؤامرة التي حكم على مدبريها بأحكام صارمة. ولكن رازوهيرينا توفيت في نيسان أبريل ١٨٦٨. ومن أجل أن يقطع الوزير الأول دابر كل مؤامرة، أنقص الحداد عليها لخمسة أشهر، وأعلن ابنة عمها ملكة باسم راناڤالونا الثانية.

٦ - راناڤالونا الثانية (١٨٦٨ - ١٨٨٣) والحرب بين ١٨٨٣ - ١٨٨٥

كانت هذه الملكة پروتستانتية ورعة تم تعميدها في القصر الملكي وتزوجت زواجاً دينياً من وزيرها الأول وفرضت المذهب البريسپيتارياني ديانة للدولة. ثم تم إحراق الأصنام، واضطر العديد من النبلاء أن يوطدوا أنفسهم على اختيار الدين الذي اختاره الزوجان الملكيان، فتوطد بذلك النفوذ الإنكليزي في الوقت الذي تعرض فيه الكاثوليك للمضايقات. وبما أن الوزير الأول تربى تربية عسكرية فإنه ان يعرف الأخطار التي تهدد سلطة الدولة. لذلك قام بتحديد عدد المرافقين لكبار الضباط الذين كان عددهم يتجاوز أحياناً ألف رجل والذين كانوا يشكلون ميليشيات خاصة حقيقة. كما ألغى شراء الرتب العسكرية. وسمح مبدأ الخدمة العسكرية بدءاً من سن الثامنة عشرة بإيصال العدد الطبيعي للجيش إلى ثلاثين ألف رجل. كما أن الدوائر القروية في الريف صارت تستقبل عدداً من المندوبين ذوي الصلاحيات المتعددة التي كانت تتداخل مع صلاحيات روابط القاعدة المحلية (فوكونولونا). وقد أطلق الوزير على قدماء الجنود لقب «ساكايزا مبواترا»، أي أصدقاء القرية، فكسب بهم أنصاراً مخلصين في أساس البنية الاجتماعية ذاتها. ولكن هذا التدبير لم يدم إلا قليلاً. وعلى العكس من ذلك فإن خلق أقاليم يعهد بإدارة كل منها إلى حاكم (عام ١٨٨٩) كان ابتكاراً مجدياً لأنه خلق حلقات اتصال في السلسلة الإدارية كان لها مردود واضح الفائدة. وقد تبلورت كل هذه المجهودات المبذولة للإصلاح والتي هزت البناء الذي كان قد أقامه نامپوينا، تبلورت في قانون ذي ثلاثمائة وخمس مواد في آذار مارس ١٨٨١، كان له الفضل في إعادة الشباب إلى الحقوق الملغاشية وتحديثها. وأنشئت ثماني وزارات من بنيها وزارة الشؤون الخارجية التي كان يشرف عليها الوزير الأول بعناية فائقة.

ولكن تردي العلاقات الملغاشية بقيت النقطة السوداء في السياسة الخارجية. وأخيراً وقعت في آب أغسطس من عام ١٨٦٨ بالأحرف الأولى معاهدة فرنسية ملغاشية اعترفت بالحرية الدينية والتجارية وبحق الإقامة وحماية الفرنسيين والاعتراف بسلطة الملكة على كل أراضي الجزيرة. ولكن عندما توفي لابورد، أرادت الحكومة الملغاشية أن تتجنب استيلاء يد أجنبية على مثل هذه الملكية الواسعة من الأراضي التي كان يمتلكها فعرضت على فرنسا أن تشتري هذا الميراث. إلا أن فرنسا رفضت العرض بحجة أن الثمن كان أقل مما يجب، في الوقت الذي وافقت فيه على مبدأ هذا الشراء كل من الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا وغيرها: «انسجاماً مع القوانين الملغاشية العريقة التي تنص على أن الأراضي الملغاشية لا يمكن أن تباع للأجانب». عند ذلك لجأت فرنسا إلى الانتقام. فقصف الأميرال پيير مرافئ ماجونغا وتاماتاف. ووجه إنذاراً طالب فيه ببلاد الأنتاكارانا، أي بكل الأراضي التي تقع إلى الخلف من دييغو سواريز. فرفض الإنذار. وانصرف فقهاء الجانبين إلى تفسير النصوص، وانصرفت فرنسا تتذرع باتفاقات سابقة.

وانفجرت الحرب وتركزت خصوصاً على القصف المدفعي وعلى بعض الاشتباكات الصغيرة حتى تمكن الوزير الأول من انتزاع معاهدة ١٧ كانون الأول ديسمبر عام ١٨٨٥ التي تعترف فرنسا بموجبها بسيادة الملكة على كل أراضي الجزيرة ولكنها تصبح وصية على سياسة مدغشقر الخارجية بواسطة مقيمها العام في تاناناريف. وأصبح بإمكان الرعايا الفرنسيين أن يحصلوا على إيجارات لمهل طويلة (٩٩ سنة كحد أقصى). واعتبر احتلال فرنسا لتاماتاف والإشراف على إدارة الجمارك رهناً حتى تدفع مدغشقر عشرة ملايين فرنكاً كغرامة فرضت عليها. وكان الوزير الأول في الواقع قد استسلم لشكاوى

الناس الذين أرهقتهم مصادرات أرزاقهم الدائمة بسبب الحرب، فوضع يده في فم الذئب ورمى إليه بمفاتيح جزيرته الكبرى.

٧ - راناڤالونا الثالثة (١٨٨٣ - ١٨٩٦)

هل هو حدس هذا الذي كان يلهم الملكة الشابة، خليفة راناڤالونا الثانية، تلك الأميرة التي لا تتجاوز الثانية والعشرين، والمتربعة على عرش دولة أحيط بها، أن تتلفظ خلال أول ظهور لها أمام الشعب بهذه الكلمات الوطنية المؤثرة؟: «إليكم ماسأقوله لكم ياشعبي. إن الله وهبني هذه الأرض وهذه المملكة وإنني لأشكره على ذلك جزيل الشكر.وقد ترك لي أندريانا مپوانيميرينا ورادامالأول وراناڤالونا الأولى ورازوهيرينا وراناڤالونا الثانية هذه المملكة عن طريق الوراثة... فإذا أراد أحد أن يسلبني جزءاً من هذه الأرض ولو كان شعرة واحدة، فإنني سأقف في المقدمة كرجل لأدافع معكم عن وطننا المشترك. أليس كذلك ياشعبي؟».(٨)

ولكن هذه الملكة الفتية، بجبهتها الصغيرة المصممة، وهيأتها التي توحي بهيبة أصيلة، والتي تمكنت أن تغزو القلوب سريعاً، كانت قد وصلت متأخرة جداً عن زمنها المطلوب، إضافة إلى أن وزيرها الأول الشيخ كان قد فقد كل سيطرته. وقد بدأت حرب الأعصاب من جديد بمناسبة تفسير معاهدة ١٨٨٥. فقد أجبر لومير دي ڤيليي المقيم العام الفرنسي، أجبر الوزير الأول على عقد قرض ملغاشي مع المصرف الوطني للقطع في باريس لا أن يسعى إليه في لندن. وعندما توجهت الولايات المتحدة إلى الحكومة الملغاشية مباشرة لاعتماد قنصلها تقدمت باريس باحتجاج شديد. وأخيراً عندما عقد اتفاق ٥ آب أغسطس ١٨٩٠ بين انكلترا وفرنسا وتبادلت الدولتان فيه الاعتراف

٨ - غرانديديه: تاريخ مدغشق، الجزء الثاني. ويلاحظ غياب اسم رادامالثاني في هذه التسلسل. والواقع أن هذا الأخير كان قد وضع نوعاً ما بين قوسين في التاريخ الملغاشي المتداول.

بزنجبار ومدغشقر منطقتين لنفوذهما أصبح الطريق مفتوحاً تماماً أمام الفرنسيين. وعند ذلك عرض لومير دي ڤيليي على تناناريف مشروعاً للحماية مقلصاً السلطة الملغاشية إلى أقل قدر. فتلقى رداً على مشروعه مشروعاً معاكساً فقطع المقيم الفرنسي الجسور. ووصلت فوراً حملة حسنة التجهيز وهي على استعداد للعمل. وكانت مؤلفة من خمسة عشر ألف جندي بقيادة الجنرال دوشيسن. أما الجيش الملغاشي فكان سيء التجهيز مقيد اليدين من وهم أن عليه ألا يترك العاصمة مكشوفة للعدو. فبدأ المعركة بداية باردة. وهكذا سقطت تاماتاڤ عام ١٨٩٤ ثم ماجونغا التي أصبح قاعدة للعمليات. وعبثاً حاول الجنرال رينيا لجيلاهي، وهو أفضل ستراتيجي في ضباط الجيش الملغاشي، أن يوقف التقدم الفرنسي معتمداً على الخطوط الطبيعية للدفاع. ولكن عملياته تعرقلت وسادتها الفوضى بسبب القصف المدفعي الفرنسي. وكلف لواء سريع الحركة مؤلف من ستة آلاف رجل يقودهم الجنرال دوشيسن أن يقوم بعملية اختراق ليصل العاصمة بأقصى سرعة ممكنة. وفي اللحظة التي كان ينعقد فيها مجلس في القصر وينظر في إرسال الملكة إلى الجنوب لمتابعة المقاومة، خرقت قنبلة سقف المكان وأدت إلى اتخاذ قرار الاستسلام في ٣٠ أيلول سبتمبر ١٨٩٥. وبعد أن وقع دوشيسن صيغة الحماية بحسب النصوص التي تقدمت بها فرنسا، قرر تصفية الجيش الملغاشي وجمع أسلحته، ونفي الوزير الأول إلى الجزائر.

إلا أن عدداً من الجنود المسرحين لم يسلموا أسلحتهم. وبعد فترة من الدهشة لما حصل، ومن أجل أن ينقذوا ملكتهم الصبية التي كانت في حكم الأسيرة بيد الفرنسيين، ومن أجل أن يتخلصوا من آثار كل مايشعرهم بالسيطرة الأجنبية، اشتعلت ثورتهم في كل مكان وامتدت علي كل البلاد. وعند ذلك عادوا يستنجدون بأرواح الأجداد، وعادت تخفق فوق رؤوسهم شعارات الوثنية القديمة. وكان المتمردون يضعون فوق جباهم الفالانا (صدفة مستديرة) ولامبا (عصابة) حمراء. ومن

هنا حملوا اسم المينالامبا. وذبح عدد من المبشرين. ومشى الحاكمان رابيرا ڤانا ورابوزاكا نحو تاناناريف فأحاطا بها. وعبثاً أجبرت الملكة على الظهور إلى جانب الجنرال لاروش لتبدو حرة طليقة ودعت إلى الهدوء. ولكن الألم كان عميقاً في الصدور ويلزمه للقضاء عليه وسائل أقوى من ذلك بكثير. ومن هنا أتت فكرة قانون الإلحاق الذي صدر في ٦ آب أغسطس ١٨٩٦، المهمة التي عهد بها إلى الجنرال غاليان لوضع حد للسيادة الملغاشية.

٣ - العصر الاستعماري

أ - إلحاق مدغشقر

كان لغالياني تجربته الطويلة كضابط استعماري في السودان وفي طونكين. وقد وضع مبدأ عاماً للاستعمار يعتمد على التأثير العميق بالبلاد والإحاطة الكاملة. وكان يهتم بالكليات اهتمامه بالتفاصيل، فهو قائد منهجي ينظم المنطقة المفتوحة ويحمل مسؤوليتها ويطورها دون كلل ولا ملل. وقد بدأ بتحرير المحاور الرئيسية التي تربط تاناناريف بالمدن الساحلية. واضطر الحكام المتمردون الذين أحيط بهم إلى التسليم. وقد سلّم رابوزا وحده ألف بندقية واستسلم معه خمسة وأربعون ألفاً من الرجال. وسد الساكالاڤا المزودون بالسلاح المهرب عن طريق المهربين الهنود مسد الإيميرينا في الكفاح. ولم يكن غزو مينابي في هذه القرى الجبلية المنيعة بأحزمة تصيناتها الهندسية، لم يكن نزهة على الاطلاق. ولم يسقط الملك تويرا المعتصم في روڤادامبيكي إلا بعد ليل طويل من القتال. فحمل أخوه أنجيريزا رايته ولم يستسلم إلا في نهاية القرن (١٩٠٠) أما في الوسط الجنوبي من البلاد فإن بعض الزعماء تعاونوا فوراً مع المستعمرين، بينما اختار آخرون المقاومة وكافحوا ضد القوات الفرنسية، ومنهم إنياپاكا أحد زعماء البارا الذي انتهى به الأمر أن وقع صريعاً في أحد الاشتباكات عام ١٩٠٥. أما الكولونيل ليوتي

الذي سمي قائداً أعلى للجنوب، فقد طبق بذكاء طريقة الاحتلال المنهجي. فقد استولى أولاً على المرافئ الساحلية الصغيرة التي تمده بالسلاح وأحاط من الشمال المنطقة التي يريد إخضاعها، وانقض بسرعة ساحقة على بؤرتي المقاومة الرئيسيتين: تسياهارو وتسيڤووا، فاستولى عليهما أمام دهشة المتمردين ورعبهم. أما التاندروا الذين لايمكن الامساك بهم في أدغالهم الشوكية فقد لزموا أحراجهم حتى نهاية عام ١٩٠١.

وهكذا بدا أن كل شيء قد هدأ. واحتل حكام الدوائر الفرنسيون مراكزهم يمارسون أعمالهم الإدارية بشكل مباشر، عندما اندلع تمرد يكاد أن يكون عاماً كنار لم يحسن إطفاؤها في تأججها الأخير فشمل من جديد كل الجنوب. وكان الإفراط في استخدام السخرة، والإفراط في فرض الضرائب، والاعتقادات الكيفية، والإعدامات التعسفية، واحتقار الناس لنظام الرعوية، كان كل ذلك وراء هذا الانفجار. وكانت الضريبة النقدية التي فرضت على البارا والتانالا الذين يكاد ألا يكون لديهم أي مورد نقدي، والذين وصل بهم الحال لأن يتاجروا بمصدر اعتزازهم الوحيد، الماشية، كانت هذه الضريبة بالذات فوق احتمالهم. وقد قفزت هذه الضريبة عام ١٩٥٥ من عشرة فرنكات إلى خمسة عشر. وكان صف الضباط الفرنسيون الذين كانوا مفرطين في تعسفهم أكثر من غيرهم في طليعة الذين فُتك بهم. وقد بدأ التمرد الكاپرال (العريف) الملغاشي كوتاڤي قائداً رجاله وزعماء القرى، فمالبث حصن روفان وتوليار أن أصبحا مهددين. فسارعت السلطات الفرنسية المحلية التي أصابها مس من الجنون إلى العمل بإرسال وحدات عسكرية ضعيفة الإعداد مالبثت أن فنيت، بينما قام ضباط آخرون من أمثال الكابتن كينك بأعمال نهب وحشية وجماعية لم تؤد إلا إلى إذكاء الضرام. وتمركز الإرهاب المنظم الذي قاده الكولونيل بيردولا أخيراً في تعقبه لكوتاڤي العنيد عملية صيد الرجال. وأخيراً،

أسر كوتاقي في آب أغسطس ١٩٠٥. وتداولت السلطات الفرنسية فيما تفعل به: هل مصيره الإعدام المباشر أو المثول أمام محكمة للجنايات. وفي انتظار التوصل إلى قرار وضع كوتاقي في زنزانته حيث وجد مقتولاً في اليوم التالي. وقد فسر قائد الحرس ذلك بأن السجين حاول الفرار.

ب - بدايات الإدارة الاستعمارية

١ - عهد البروكونسولات (الحكام)

كان غالياني قد أرسل إلى مدغشقر لكسر سيطرة ميرينا على الجزيرة. ومع ذلك فإنه تبنى في بادئ الأمر الجهاز الإداري الميريني الذي روقب أو أكملت نواقصه من أجل «توطيد النظام وفرنسة الجزيرة». وتلك كانت غاية غالياني التي استعمل في تحقيقها وسائل قاسية، وأن عليه «أن يكون صارماً في العقاب» كما كتب يقول. وقد بدأ الضرب فعلاً في حاشية الملكة، فأعدم عشرة من الوجهاء من بينهم الأمير راتسيما مانغا ووزير الداخلية ريتاندريا مپاندري الذي كان له شعبية واسعة، بينما نفي آخرون. ونزعت شعارات العائلة المالكة الميرينية من القصر الذي أخذ يخفق فوقه العلم الفرنسي. ولم يعد بإمكان الملكة أن تتوجه بأحاديثها للشعب إلا بدعوة من السلطة ولكي تدعو إلى الهدوء. كما أن العيد الوطني الذي يسمى بعيد الحمام الملكي «فاندروانا» حل محله عيد الرابع عشر من تموز (يوليه). وكان غالياني يجمع غالباً الزعماء التقليديين ليقدموا له الولاء. وحل الفرنك الفرنسي محل القرش. وهكذا تم تنظيم الاستعمار. وقد أنشئت في شباط فبراير من عام ١٨٩٥ لجنة في باريس سميت لجنة مدغشقر مهمتها أن تجعل الرأي العام يستسيغ الاحتلال الفرنسي للجزيرة، وتقنع رجال الأعمال أن يقوموا باستثماراته هناك. وكانت تلك منظمة ضغط ثمينة (لوبي) بالنسبة لرجال غالياني الذين كانوا يعملون على بعد ثمانية آلاف كيلومتر من

ضفاف السين. وكان غاليانى من جهته يتمنى أن يحقق الاستعمار الكبير في سهول الساحل الواسعة والاستعمار الصغير على الهضاب الداخلية، ولهذا فإنه لم يكن يريد أن يحول مدغشقر إلى مستعمرة استيطانية. وقد استقر عدد من الجنود المسرحين فعلاً في البلاد، كما أن الشركات الكبيرة للاستيراد والتصدير افتتحت مخازنها هناك. وقد أدى إلغاء الرقيق الذي نفذه لاروش إلى خلق حالة اجتماعية خطيرة لأنه أدى إلى خراب عدد من الأسياد الذين حرموا من اليد العاملة التي كانوا يستخدمونها، كما أن العبيد المحررين الذين تخلصوا من العبودية تعرضوا للبطالة، وقد فضل قسم منهم أن يبقوا مرتبطين بأسيادهم خوفاً من التعرض لهذا المصير. وحاولت الإدارة أن تجد عملاً لقسم منهم فأوجدت عقاباً للبطالة لكي تؤمن اليد العاملة لأشغالها العامة. ومن جهة أخرى فإن القيام بأعمال السخرة كان يؤمن خمسين يوماً من العمل السنوي من كل رجل يتراوح سنه بين السادسة عشر والستين. وهنا كما في أفريقيا كان أسلوب العمل الإجباري، بالرغم من تسويغاته (بأنه يعود الوطنيين على العمل)، يشكل استثماراً فظاً للقوة العاملة المحلية.

أما المنجزات الاجتماعية في مدغشقر فقد تبعت السبيل نفسه الذي سارت به في المستعمرات الفرنسية الأخرى: افتتاح مدرسة للطب في عام ١٨٩٦ كان لها صدى حسن في نفوس الشباب من الطلاب، وانتشار تعليم تغلبت عليه الصفة الدينية وبخاصة البروتستانتية، ويدل رجحان هذا النوع من التعليم على تعقل غاليانى الذي لم يكن هو نفسه مؤمناً، «فالقداس يزعجني» كما كان يقول. وعندما قررت حكومة كومب الفرنسية تطبيق قوانين فصل الدين عن الدولة في فرنسا، رفضت هذه الحكومة نفسها تطبيق هذه القوانين في مدغشقر واكتفت بأن تقطع المعونات المالية التي كانت تقدمها للمدارس الخاصة. ولكنها عملت على انهاض التعليم العالي نهضة كبيرة

ودفعته إلى الأمام. وقد لعبت مدرسة دار المعلمين التي أطلق عليها اسم لومير دي ڤيليي هنا الدور نفسه الذي لعبته مدرسة وليام پونتي في أفريقيا الغربية. كما صدر قرار في عام ١٩٠٦ نظمت على أساسه مدارس الأقاليم والمدارس الريفية والمدارس المهنية.

أما في الميدان الاقتصادي فإن غالياني، بالرغم من قناعاته الليبرالية، وطد توطيداً واسعاً دور الدولة الفعال في هذه البلاد الجديدة. وقد شجعت زراعة الرز في إيميرنا وبيتسيليو، والقهوة على الساحل الشرقي. وعممت أشجار الأكاسيا والأوكاليپتوس وسمحت بسرعة في قيام استثمار مفيد جداً لمادة الكاوتشوك. وتحسنت حالة الحرف. ولكن الموضوع هنا كما في المستعمرات الأخرى لم يكن موضوع صناعة. فالمستعمرة كانت تهيأ على وجه التحديد لتكون مصدر إمداد للمواد الأولية وسوقاً لتصريف منتجات الدولة المستعمرة. وفي هذا المجال كانت مدغشقر مصدر صعوبات جدية بالنظر لكثرة شركائها التجاريين. ولم يدخر الفرنسيون وسعاً ليكون لمنتجاتهم امتياز التفضيل في الأسواق الملغاشية وبخاصة في مادة المنسوجات القطنية التي كانت الأنواع الأنكلوسكسونية منها تتمتع بأفضلية لدى الزبائن الملغاشيين. وقد قدمت في هذا السبيل للمنتجات الفرنسية كثير من الإعفاءات الأساسية بينما وضعت على المنسوجات الأمريكية ضرائب عالية، وعرض غالياني على إحدى وكالات ليون أن تدفع بأنسجة على النمط الانكليزي تكون رخيصة السعر لتغطية السوق المحلي. أما في ميدان الأشغال العامة فإن الاستعمار قدم هنا لمدغشقر بصمة يمكن لمسها بصورة مباشرة. والواقع أنه في موضوع طرق المواصلات في بلاد ذات تضاريس معقدة، فإن الستراتيجية والأمن والتجارة تستدعي كلها إنشاءً سريعاً لشبكة من المواصلات قابلة للاستعمال في كل وقت. وهكذا أمنت محاور ماجونغا - تاناناريڤ - فيانارانتسوا، وتاناناريڤ - تاماتاڤ.

وكذلك مرافئ ماجونغا وتاماتاف. وأصبحت دييغو سواريز قاعدة ملاحية مجهزة بترسانة هامة. وبفضل قرضين قدمتهما السوق الفرنسية أمكن تحقيق الخط الحديدي الواصل بين تاناناريف وتاماتاف. والواقع أن حمل البضائع على ظهور الحمير كان يرفع كثيراً سعر السلع الآتية من المرفأ الشرقي الكبير. وكان الطريق قد عدّل هذا الوضع، ولكن الخط الحديدي الذي شغل مايقرب من واحد وعشرين ألفاً من العمال جعل الوضع أفضل. وهكذا أمكن اختراق منحدرات الهضبة الشديدة الوعورة بفضل العديد من الأعمال الفنية الجريئة.

لقد كان غالياني حاكماً ذا فاعلية عالية. ولكن كان ينقصه الحرارة الإنسانية التي كان ينكرها بنوع من الغطرسة. فقد كان يقول: «إن الشفقة لم تحركني قط». وقد أدت هذه الخشونة وهذه البرودة إلى الحد من إشراقه فوق الأرض الملغاشية وأكثر من أعدائه. وانتهى الأمر بالمستعمرين والمبشرين وأنصارهم من الباريسيين إلى أن ينتصروا عليه، فاضطر إلى الرحيل في عام ١٩٠٥.

وقد بقيت مدغشقر طول عهدها الاستعماري وحتى الحرب العالمية الثانية تدار أساساً وفق النموذج الموحد لكل المستعمرات الفرنسية. وصدر في تشرين الأول أكتوبر ١٩٠٤ قرار «الرعوية: أنديجنيا» وتحمل الملغاشيون آلام التمييز العنصري الرسمي والاجتماعي. أما قرار ١٩٠٩ الذي فتح إمكانية الانتقال إلى مرتبة المواطنة فلم يكن إلا باباً فتح بكل برود لقبضة من النخبة اختيروا بدقة متناهية. وأما البنية السياسية الإدارية فكانت موضع تعديلات دائمة مابين مناطق وأقاليم وحكومات وأقسام ومقاطعات تسير عموماً في خط اللامركزية ولكنها تخضع دائماً للإدارة المباشرة.

ثم أتى أوغانيور خلفاً لغالياني عام ١٩٠٥، وكان جامعياً من

اليسار، أتى لينفذ بشدة سياسة اليسار دون أن يهتم بردود الفعل التي يبديها الرأي العام وبخاصة في مدغشقر. فخفف من نير الآلة الاستعمارية وبخاصة من أجل الملغاشيين ذوي المراكز الكبيرة، مقصراً المدة المخصصة لأعمال السخرة وعقوبات الجنح التي تتناول مخالفات قرار الرعوية. وغدت مجالس التحكيم التي أنشئت في عام ١٩٠٦ نواة لتسريع عمل. أما الموقف المعادي للإكليركية الذي اتخذه غالياني فقد ترجم الآن إلى سياسة نشيطة وواقعية. فمنع التكلم في أماكن العبادة وأصبح حق التعليم لا يناط به إلى شخصية اعتبارية (كالبعثات التبشيرية)، وإنما إلى شخصيات طبيعية تتحقق فيها الشروط المطلوبة. ومثل هذه السياسة لم يكن بإمكانها أن تكسب ود المستعمرين والبعثات التبشيرية. وقد استعمل الأولون، بعد أن انضم إليهم بعض الموظفين، أعمدة الصحف الصغيرة المحلية في مهاجمة الحكومة بعنف حتى أجبرت على استدعاء أوغانيور في عام ١٩١٠.

٢ - النضال الوطني

تميزت الحرب العالمية الأولى بمساهمة عالية قدمتها مدغشقر فيها: فقد جند واحد وأربعون ألفاً من المتطوعين للاشتراك في القتال إلى جانب خمسة ملايين فرنكاً من التبرعات. وأدت التنقيبات الواسعة عن المواد الغذائية إلى وضع الجزيرة على حافة المجاعة. وإذا تذكرنا الثورات التي تلت الفتح الفرنسي للبلاد، وأشرنا إلى الانتفاضة الوطنية الكبرى التي حدثت في عام ١٩٤٧، فقد شهدت مدغشقر في جو الحرمان الذي عاشته خلال الحرب العالمية الأولى واحدة من أكبر مراحل الحركة الوطنية الملغاشية هي حركة الـ (V.V.S) (وهي اختصار لكلمات تعني شبكة الحديد والحجر)، وتعني تنظيماً سرياً قوياً قوة الحديد والحجر.

والواقع أن الصحافة الملغاشية الخاضعة للرقابة لم تكن تسمح للرأي العام من الملغاشيين أن يعبر عن نفسه في موضوعات تخرج عن

نطاق الدين والفنون الشعبية. فكان لابد من الاقتصار على إحياء العادات والتقاليد. ولكنهم كانوا يخاطرون بتلميحات ناقدة رمزية أو بأغاني غامضة المعاني، وإن كان الكبت السياسي قد ترك في نفوس الملغاشيين آثار جراح لا تزول. وقد كان من عادة راڤيلوجاونا راعي الكنيسة الذي سافر كثيراً إلى أوروبا، أن يجمع عنده، ليس جمعية - إذ أن «اتحاد الشباب المسيحي» كان قد منعه أوغانيور، وإنما زمرة غير منظمة من الشباب ليتباحثوا في الأمور الثقافية العامة. فقرر طلاب الطب حالاً، وكانوا متحمسين لهذه الإنطلاقة الفكرية، أن يعطوا لحركتهم مضموناً وطنياً. وهكذا نشأت الـ (V.V.S) الجمعية السرية دون أن تترك أثراً مكتوباً ولا مهمة محددة، وإنما كانت مقتصرة على نخبة من المواطنين الذين أرادوا أن يضعوا حداً لتبعية بلادهم. وكان قادة الحركة هم رويان راڤواهانجي، ورابوتو، وراڤيلوناهينا، الذين انضم إليهم بعد ذلك مديرو الجريدتين الملغاشيتين «إيتاريكاندرو = نجمة الصباح» و«لوارانو = الينبوع». ثم مالبث أن تبلور اتجاه نحو الشدة في هذه الزمرة وأخذت تنشط في جمع المتطوعين الذين لم تتمكن من السيطرة عليهم إلا في البدء. وانتشرت الإشاعات عن تسلح الـ (V.V.S)، وأن يوماً سيحدد للانتفاضة ستعطى إشارته في فيانارانتسوا.

وكانت فرنسا يومئذ غارقة في الحرب العالمية في عام ١٩١٦، العام المظلم بالنسبة لها. وكان ممثلوها بحاجة إلى أقل من ذلك بكثير لكي تثور أعصابهم. وهكذا جرت اعتقالات فظة لمئات الملغاشيين من بينهم أربعة من رجال الدين (القسس: راڤيلوجاونا، راباري، رازافيمايفا، والأب ڤينانس مانيفاترا). وأخذت الصحافة الفرنسية في مدغشقر تشهر بهم وتصفهم بضعاف العقول والكلاب البغيضة. ولكن لم يستطع أحد أن يوجه إليهم أية تهمة محددة في الدعوى التي أقيمت ضدهم على الأثر. وقد اعترف المتهمون بوجود الحركة، أما

النشاطات التي نسبت إليهم فقد أنكروها. وقد أفاد رجال الدين بأنهم ليسوا أعضاء في الحركة وأنهم لا يستطيعون أن يكونوا كذلك. وكان ثمة شهادات متناقضة وتغييرات في تلك الشهادات لم تكن قسوة محققي الشرطة بعيدة عنها. كما استعملت الرشوة أيضاً. ونظراً لما قدمته مدغشقر من مساهمة في الحرب فقد خفضت عقوبات الأشغال الشاقة إلى نصف مدتها (ثم ألغيت في عام ١٩٢٢). وقد هنأ الحاكم العام غاربيت نفسه على إفشال الإنقلاب وأخذ يشجع على الوشاية بأعضاء الـ (V.V.S) الذين كان عليهم أن يبذلوا الجهود للتخلص من شباك الشرطة، بينما كان يوزع الأوسمة على الشخصيات الملغاشية التي بقيت خارج هذه المبادرة المعادية لفرنسا.

وكانت النتيجة تقوية لأجهزة الأمن. وكل اجتماع للملغاشيين يجب أن يحصل على إذن مسبق للتمكن من مراقبته. وتم توجيه التلاميذ بخاصة نحو التعليم المهني. واستبدلوا بكتب تاريخ فرنسا حيث كان الطلاب معرضين للاطلاع على أمثلة خطرة للمقاومة ضد الظلم، كتيبات صغيرة للمطالعة ملطفة ومعدلة. وقد نقل طلاب مدرسة تاناناريف الإقليمية إلى مانتاسووا لإنقاذهم من تيار أفكار العاصمة المعدية. كما حلت رابطة المعلمين.

وفي عام ١٩١٩ انعقد مؤتمر في تاناناريف بدعوة من الحاكم العام شراميك لبحث المشاكل الاقتصادية للجزيرة الكبيرة، فقرر أقلمة الزراعات الاقتصادية وبذل مجهود للدعاية لها لدى الرأي العام الفرنسي، وإيجاد خطة للأعمال الكبرى، كما قرر الحوار مع الشعب وبخاصة في إطار الوفود الاقتصادية والمالية التي تقرر إرسالها للأقاليم. وتميز الحاكم العام أوليفيه (١٩٢٤ - ١٩٢٩) بإلحاحه على التنمية الاجتماعية التي هي مفتاح كل تقدم اقتصادي. وبدافع من إصراره على أن يقتل في المهد كل احتمال للتخريب، فقد افتتح مدارس تناناريف الثانوية التي كانت حتى ذلك الوقت فرنسية خاصة،

افتتحها للملغاشيين الذين ينجحون في مسابقة تعقد لهذه الغاية. واستثنى النساء من أعباء الرعوية (أنديجينا) وحمى الملكية الوطنية (أي التي يملكها الرعايا سكان البلاد الأصليين) بإنشائه مصلحة المساحة (الكاداستر). وأنشأ في عام ١٩٢٦ مصلحة كان لها مثيل في أفريقيا السوداء هي: مصلحة اليد العاملة من أجل الأشغال ذات المنفعة العامة (SMOTIG) التي كانت تستدعي للعمل فيها مطلوبين من (المرتبة الثانية) أي الذين لم يكونوا قد انخرطوا في الأعمال العامة. وقد حددهم التعبير الشعبي بتسمية مجازية فصيحة هي «ميارا ميلامپوتاكا» (أي جنود الوحل). وقد بدت الـ (SMOTIG) هنا كما في كل مكان آخر في نظر المراقبين (مثل مراقبي مكتب العمل الدولي)، وكأنها صورة ممسوخة من العمل الإجباري أو أنها العمل الإجباري نفسه. وقد انصرف أوليڤيه، إلى جانب كل ذلك إلى تحقيق الإدارة اللامركزية في البلاد.

ولم تكن الاعتقالات التي قام بها ضد كل محاولة لإثارة الاضطراب بدون مسوغ، ذلك لأنه مابين عامي ١٩٢٠ - ١٩٣٠ انتشرت في الرأي العام الفرنسي والملغاشي حمى من الانتقادات تجاه الوضع الاستعماري في الجزيرة. ففي صحف هدفها القضاء على المنغصات الموجودة في الإدارة، وذات مضمون لاذع دائماً ضد الإساءات الاستعمارية، ومن أجل الدفاع عن الضعفاء ونشر مايحدث من فضائح، أخذ كل من راليمونغو - وهو عبد عتيق من البيتسيليو أصبح معلماً -، والدكتور راڤواهانيي، والفرنسي دوسّاك، يسندهم الحزب الاشتراكي (S.F.I.O)، أخذوا على عاتقهم أن يقوموا بنقد منهجي للحالة في البلاد. وقد قامت صحف «المحرر» و«الرأي» و«اليقظة الملغاشية» و«الفجر الملغاشي» وغيرها بحملة من أجل الحريات الديمقراطية والوصول بشكل آلي إلى نيل المواطنة

الفرنسية.(٩) فالحركة إذن كانت حركة تقدمية اندماجية تطالب بإنشاء مجلس عمومي وشعارها الكبير هو «التطبيع والحرية». وقد انطلقت الهتافات بهذا الشعار يوم التاسع عشر من أيار مايو ١٩١٩ عندما دلفت مظاهرة كبرى باتجاه قصر الحاكم فألقي القبض على عدد كبير من قادتها.

وقد اتفقت ولاية كايلا على البلاد - وهو سكرتير عام قديم في تناناريف - مع فترة حكم الجبهة الشعبية في فرنسا. وقد بدأ هو الآخر عهده باعتقالات عصبية لمثيري الاضطرابات الذين كانوا يريدون أن يعرضوا للخطر «محبتنا وعنايتنا». وأكد الإقليمية، واجتهد في تحسين قدرة المنافسة في المنتجات الملغاشية بضغط نفقات الإنتاج والاهتمام بتوحيد شكل التغليف على تنويعه. مثال ذلك ماحدث للرز والقهوة. كما أتم تجهيز مرافئ تاماتاف ودييغو سواريز، ووضع آخر اللمسات على ماسيكون «طريق الاستقلال»، وأخذ في تنفيذ برنامج بلدي واسع لتحسين العاصمة. وقد كرست الحرفة وتلقت دفعة طيبة بافتتاح مدرسة الفنون التطبيقية. ولكن الاضطرابات كانت مستمرة على الدوام. وكان أنصار رافواهانيي ورااليمونغو وديسّاك يزودون بمقالاتهم كل صحف اليسار. وتحت ضغطهم، وبخاصة ضغط حكومة الجبهة الشعبية، تم الاعتراف بالحقوق النقابية للملغاشيين المتعلمين. وألغيت الـ (SMOTIG) عام ١٩٣٧ كما أبطل مفعول القرار الذي كان قد أصدره كايلا عند وصوله والمتعلق بالمخالفات الصحفية. وخففت شروط الوصول إلى المواطنة الفرنسية دون أن يصبح هذا الوصول آلياً. وفي عام ١٩٣٨ انتخب راعي الكنيسة رافيلوجوانا لتمثيل مدغشقر في المجلس الأعلى للمستعمرات. ولكن الكبت بقي قائماً. وفي خلال الحرب العالمية الثانية ساهمت مدغشقر في المجهود الحربي امتثالاً

---

٩ - راليمونغو كان قد أنشأ في فرنسا رابطة فرنسية لإيصال الرعايا الملغاش إلى حقوق المواطنة الفرنسية.

لتعليمات «العمل والانتاج». وفي حزيران من عام ١٩٤٠ كان يوجد في فرنسا (٣٤) ألفاً من الجنود الملغاشيين بينما كان ثمة (٧٢) ألفاً آخرون على أهبة الإبحار. وقد انضم الحاكم العام كويي في آخر الأمر إلى حركة فرنسا الحرة، فاستبدل به آنّي الذي حاول أن يجر الجزيرة وراء پيتان.و لكن بريطانيا سارعت باحتلال دييغو سواريز عام ١٩٤٢ لتمنع اليابانيين من الاستيلاء على مدغشقر بالاتفاق مع حكومة ڤيشي، ولتحمي أفريقيا الجنوبية التي تحالفت في النهاية مع الدول الديمقراطية، وكذلك من أجل المحافظة على طريق الهند. وفي العام نفسه وقع اتفاق بين إيدن وديغول لترك الجزيرة للسلطات الفرنسية. وبذلت على الأثر جهود مكثفة لاستدرار أكثر مايمكن من الجزيرة من المواد الغذائية والسلع الأخرى لدعم قضية (الوطن الأم). وهنا كما في أفريقيا السوداء، في الوقت الذي كانت تعمل فيه بأقصى طاقاتها منظمات «المساعدة الفرنسية» و«عمل أبناء فرنسا» و«عمل الطرود للجنود» و«مصلحة الرز» وغيرها، فإن الشعب الذي كان يعيش في أقسى درجات التقنين، كان ينحدر من الحرمان إلى الشقاء. فقد لبس الناس قشور الرافيا (نوع من النخيل) والأكياس، تماماً كما فعلوا في دكار، ثم كان مؤتمر برازاڤيل وعصر الإصلاح.

٤ - طريق الاستقلال القاسي

في عام ١٩٤٤ أوجدت إدارة الشؤون الملغاشية، التي كانت تسمى قبل ذلك إدارة شؤون الرعايا (الأنديجين)، لجنة مشتركة فرنسية ملغاشية للنظر في «تحسين الحياة الاجتماعية في كل المجالات». وقد تشكلت مجالس في الطبقات الدنيا من البنية الإدارية لتكون مساعدة لهذه اللجنة المشتركة. ولكن هذه لم تكن تتشكل إلا من أعضاء معينين الأمر الذي قلل كثيراً من اهتمامها في موضوع عملها، كما أن صلاحيتها لم تكن تتناول القضايا السياسية.

أما «الفوكونولونا» (مجالس إدارية) فلم يتقرر لا تثبيتها في بناها الأصلية التي تستمد قوتها من مبادئ بسيطة ولكن متينة من التسيير الذاتي والمسؤولية المشتركة، ولا إلغاؤها ليستبدل بها مجالس بلدية حديثة. والصيغة الهجينة التي وردت في قرار ٩ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٤٤ اعتبرت كشوب سيء بينما تمتع الجنوب بإدارة مستقلة. وعندما انعقدت الجمعية التأسيسية في عام ١٩٤٦ اتفق المندوبون الملغاشيون مع بقية مندوبي ماوراء البحار على اتخاذ تدابير في سبيل التحرر منها إلغاء الرعوية (أنديجينا) والعمل القسري. ولكنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك عندما قدموا في ٩ نيسان أبريل ١٩٤٦ مشروع قانون إلى مكتب المجلس تضمن: «المادة الأولى: يعتبر قانون ٦ نيسان أبريل ١٨٩٦ ملغى ويبقى ملغى. المادة الثانية: إن مدغشقر دولة حرة لها حكومتها وبرلمانها وجيشها وماليتها في إطار الاتحاد الفرنسي».

ولكن بما أن مشروع الدستور الأول قد سقط في استفتاء الخامس من أيار مايو ١٩٤٦، فإن مدغشقر بقيت من مستعمرات ماوراء البحار. وعندما وصل إلى تناناريف، بعد ذلك بعام، المفوض السامي دي كوبي استقبل بلافتات كتب عليها «عاشت مدغشقر! عاشت مدغشقر حرة! مدغشقر مستقلة» وتلا ذلك اشتباكات عنيفة بين رجال الشرطة والمتظاهرين. وفي حزيران أطلق شرطي النار على جمهور كان يهزأ به فقتل شخصين تحولت جنازتاهما على الأثر إلى مظاهرة سياسية.

أما الأحزاب السياسية في مدغشقر فكانت يومئذك الحزب الديمقراطي الملغاشي (P.D.M)، والحركة الاشتراكية الملغاشية (M.S.M)، وحركة التجديد الملغاشية (M.D.R.M) التي أسسها في باريس النائبان رافواهانجي ورازيتا، وهما طبيبان وطنيان. وأخيراً حزب محرومي مدغشقر (.P.A.D.E.S.M). وبقي الاثنان الأخيران في

النهاية وجهاً لوجه. وقد لاقى الـ (M.D.R.M.) منذ البداية نجاحاً خاطفاً. وبما أنه كان وطنياً مع نزعة راديكالية، فإن الأوامر الصارمة صدرت من وزارة المستعمرات الفرنسية إلى الحاكم العام بأن يكافح الـ (M.D.R.M) بكل الوسائل في انتخابات ١٩٤٦. ولكن الـ (M.D.R.M) تمكن تحت شعار (مدغشقر مستقلة في إطار الاتحاد الفرنسي) أن ينجح نجاحاً باهراً في الانتخابات. فقد انتفع من مائة ألف من المنتسبين وخمسمائة ألف من الأنصار. وعندما أوقف أحد زعمائه تمكن الجمهور من إنقاذه بعد أن فقد ثلاثة قتلى في المعركة. فاشتعلت الخواطر، وأعلن الناس الإضراب عفوياً دون أن يدفعه إلى ذلك أحد، وأسلموا أنفسهم لكل ماهو ممنوع بموجب النظام الاستعماري. وانتشرت إشاعة عن انقلاب عسكري كان يشرف عليها ويغذيها المتطرفون من الحزب [كان الحزب يضم جناحين سريين هما: الحزب الوطني الملغاشي (.P.A.N.A.M.A)، والشبيبة الوطنية الملغاشية (Y.N.A). أو أن الذين نشروها كانوا من محبي الشغب، أو أنها انتشرت على يد أولئك الذين قطعوا كل صلة بالنظام القديم وتأثروا فقط بكل الأحاسيس والآمال المتراكمة، ولم يجدوا أمامهم إلا طريق العنف. أما المستعمرون وأعضاء الـ (.P.A.D.E.S.M) المعتدلون منهم والمتعاونون، الذين كانوا يزودون الصحافة بالشائعات، فإنهم لم يكونوا يفعلون إلا صب الزيت على النار. وعندما أصدر المكتب السياسي للـ (.M.D.R.M) نداءه للهدوء أخذ البعض يتساءلون ما إذا كان هذا النداء - على العكس من مضمونه إشارة تدعو إلى التمرد. كان ذلك يوم السابع والعشرين من آذار مارس. وفي الليلة مابين التاسع والعشرين والثلاثين منه هوجم معسكر موراماناغا وقتل فيه اثنان وعشرون من الجنود. ولكن القناصة «السنغاليين» ردوا على هذا العمل في اليوم التالي بإحراق المدينة.

وأعلنت الأحكام العرفية. وتظاهر كثيرون من الفرنسيين فوراً مطالبين بتخويلهم حق حمل السلاح، وأخذ المتأذون منهم يشهرون بالمفوض السامي دي كوبي ويتهمونه بأنه إنسان عاجز قاد البلاد إلى الإخفاق. واعتقل زعماء الـ (M.D.R.M.). وانتشر التمرد من ماناكارا وموراما نغا على طول خطوط المواصلات. وفي نهاية عام ١٩٤٧ كان قد اشترك فيه حوالي المليون من السكان، أي واحد من كل ثلاثة من الملغاشيين، وعلى مساحة ثمانين ألفاً من الكيلومترات المربعة. وعم تنفيذ الإعدام بلا محاكمة في كل مكان على يد الجيش الفرنسي، ولكن ذلك لم يكن من شأنه إلا زيادة عدد المناصرين. إلا أن المتمردين كانوا سيئي التجهيز. فلم يكونوا يملكون إلا بنادق أتتهم عن طريق التهريب، أو بنادق صيد، أو بلطات وفؤوس أدغال ومزاريق...الخ. وكان البعض - تماماً كما حدث في ثورات ١٨٠٠ - يثقون بتمائمهم أكثر من ثقتهم بالسلاح. ولكنهم كانوا يقادون بطريقة فظة من محاربين قدماء دون أن تكون لهم سلطة مركزية تربطهم، على الرغم من محاولة للتنظيم جرت تجربتها عن طريق الكتب المختومة والمحاكم وتسلسل في التبعيات السياسية - العسكرية. وقد وضع الجنوب تحت إشراف داراوسوم. والشمال تحت إشراف رازا فيندرابي.

وبدأ الإرهاب بشكل منظم عندما أتى ي دي شيفينيه بدلاً من دي كوبي، وذلك لكي «يقصم ظهر التمد ويعالج جراح البلاد». وأتى معه بثمانية عشر ألفاً من الرجال أغلبهم من السنغاليين والجزائريين والمغاربة، وقسمت البلاد إلى مربعات كلف الجنود بالقضاء على من فيها من المتمردين الذين اضطروا أمام سوء تسلحهم وقلة مالديهم من أغذية وذخيرة أن يتخذوا موقف الدفاع. وفي تموز يوليه من عام ١٩٤٨ قتل راداوسوم واستلم رازافيندرابي بعده بقليل. واجتثت القرى الغابية على طول محاور الطرق. فكم من الملغاشيين هلكوا في هذا التمرد؟. في خطاب ألقي في دائرة فرنسا ماوراء البحار في

باريس، قدم دي شيڤينيه رصيداً لهذا الإرهاب في آذار مارس ١٩٤٩ فكان عدد الضحايا الذين قتلوا في أحداث عام ١٩٤٧ ثمانين ألفاً من الملغاشيين. إلا أنهم أخذوا يتحدثون بعد ذلك عن عدد يتراوح بين ٥٧٧٢ وبين ٨٠٠٠ في الدعوى التي افتتحت في تموز يوليه ١٩٤٩. ولكنها لم تكن أفضل من دعوى الـ (V.V.S) لأنها لم تستطع أن تضع أمام أعيننا التسلسل المنطقي للأحداث ولا حددت المسؤوليات. أما الملازم راندريا ماروماناتا الذي كان قد تخلى عن القيام بالانقلاب العسكري في تاناناريف عندما علم أن النواب (الملغاشيين) لم يصدروا أمراً بتنفيذه، فقد حكم عليه مع ذلك بالموت، وأظهر تماسكاً جديراً بالاحترام أمام مفرزة التنفيذ.

وكان بإمكان صاموئيل راكوتوندرابي المحكوم عليه بالموت أن يدلي بشهادات تنير السبيل في قضية البرلمانيين لولا أنهم سارعوا بتنفيذ حكم الإعدام فيه. أما البرلمانيون رازيتا وراڤوهانجي ورابيماناناجارا وآخرون فقد قدموا للمحاكمة في تموز يوليه من عام ١٩٤٨. وأضيفت ستة أحكام بالموت على أربعين من الأحكام المشابهة السابقة. ولكن البرلمانيين نجوا في النهاية. وإن كانت الدعوى قد تميزت بالموت المفاجئ الغامض لمجموعة من المتهمين كان رازافيندري ڤيكتوريان من بنيهم. وحلت الأحزاب السياسية وحرم أي نشاط سياسي لمدى طويل.

وفي خلال ذلك تمكن الاقتصادي روتيڤال، اعتماداً على القانون الأساسي وعلى مساهمة مؤسسة الـ: (F.I.D.E.S.)، وتحت إشراف المفوض السامي بارغيس، أن يضع مشروع عشر سنوات يهدف إلى تطوير الجزيرة الكبيرة بدءاً من مشاريع تنفذ في الأقسام ثم في المناطق ويقوم فيما بينها ترابط وثيق. وكان استثمار فحم ساكووا ودفلتا مانغوكي منخفض بحيرة ألاوترا من بين هذه المشاريع الكبرى. ومن جهة أخرى، فإنه من أجل تحقيق الإنعاش الريفي في إطار

جمـاعي، وفي حـال عـدم وجـود «الفـوكـونولونا» (أي الرابطات الريفية)، أنشئت الـ (.C.A.R) (الجمعيات الريفية المحلية) في عام ١٩٥٠ مستلهمة من التجارب الاشتراكية المطبقة في البلاد الأخرى. وكـانت هذه المنظمـات تتحـول إلى (.C.R.A.M) (الجمعيات الريفية المحلية الحديثة) منذ أن كانت توقع اتفاق تمويل وتجهيز مع (المركز الزراعي لتجهيز وتحديث حياة الفلاحين» (.C.E.A.M.P). ولـكن النتائج كانت شديدة التفاوت. ففي توليار مثلاً كانت النتيجة الفشل. ومن جهة أخرى فقد بدا أن مدة العشر سنوات هي مدة واسعة جداً. كما أن مختلف الأعمال التي أعدت إعداداً سيئاً وقوّمت تقويماً سيئاً في كل جوانبها لم تكن تجري في الطريق السوي كما كان ينبغي. وهكذا وضع مـشـروع لأربع سنوات (١٩٥٥ - ١٩٥٨). ووزعت أرصدته على الأقسام التـالية: ٥٢٪ للبناء التحتي (طرق وجسور ومرافئ وطاقة)، ٤٣٪ للانتاج، ١٤٪ للخدمات الاجتماعية. وعلى الرغم من الرجوع دائماً في طلب الأرصدة بكثرة من الوطن الأم، فإن الـ (.F.I.D.E.S) سمحت هنا أكثر من أي مكان آخر أن تحقق مشاريع لتحسين الزراعة وتربية المواشي وإقامة منشآت هيدروليكية تأمين التجهيرات لزراعة حديثة.

ولقد عاشت مدغشقر بعد القمع في وهن سياسي تبدى في مقاطعة ثمانين بالمئة من الناخبين لانتخابات مجلس تناناريف البلد عام ١٩٥١ (وكانت المقاطعة ٦٠٪ في الدورة الثانية). ولم يستبدل آخرون بالنواب المسجونين. إلا أن الأفكار الوطنية الممنوعة منذ أمد بعيد كانت تجد طريقها دائماً إلى الظهور. ففي عام ١٩٥٤ أعلنت أسقفية مدغشقر عن موقفها في موضوع الاستقلال الخطير ولم تتردد عن التصريح: «إننا نعترف في النتيجة بشرعية التطلع إلى الاستقلال، وبكل مجهود بناء للوصول إليه». وفي انتخابات المجلس التأسيسي تشكلت الأحزاب على أساس إقليمي كان معمولاً به منذ

بعض الوقت. وقد تحالف الـ (.U.D.S.M) (الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي الملغاشي). الذي ظهر في فيانارانتسووا وتوليار مع الـ (.P.S.D) (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) الذي ظهر في ماجونغا ليجعلوا الأحزاب الساحلية التي يقودها فيليبير تسيرانانا تتفوق على أحزاب إقليم تناناريف التي اندمجت أخيراً تحت اسم (.A.K.E.M). وقد أصبح فيليبير تسيرانانا نائباً لرئيس مجلس الحكومة. وعبر هذان التجمعان الحزبيان عن رأيهما في موضوع الاستقلال ولكن بأسلوبين مختلفين. ومهما يكن من أمر فإن مدغشقر سارت نحو الاستقلال في الطريق نفسها التي سلكتها كل البلاد الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية. وفي الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٥٨ تشكلت جمهورية مدغشقر في إطار الاتحاد الفرنسي، ثم دلفت الجزيرة الكبرى إلى الاستقلال في العشرين من حزيران يونيه ١٩٦٠. إلا أن نظام الرئيس تسيرانانا المحافظ والمتسلط كان يلاقي معارضة من الـ "A.K.E.M." الذي كان بقيادة راعي الكنيسة الميريني (أي الذي ينتسب إلى شعب الميرينا) ر.أندريانا مانجاتو الذي انتُخب سبع مرات رئيساً لبلدية تناناريف، أي في المنطقة ذاتها التي اقتصر عليها هذا الحزب. وكان هذا الوضع يعكس الخصومة القديمة بين «السواحليين» والميرينا سكان الهضاب. ولكن حزب الـ "P.S.D." الذي يتزعمه الرئيس كان يسيطر على المسرح، إذ كان يأتمر بأمره (١٠٤) نواب من أصل (١٠٧) نواب هم أعضاء المجلس الوطني.

وقد عانى اقتصاد الجزيرة من إغلاق قناة السويس بعد عام ١٩٦٧ ومن تخفيض سعر النقد الفرنسي عام ١٩٦٩. ومن هنا أتت سياسة التقارب مع أفريقيا الجنوبية لتحقيق التوازن على المستوى الاقتصادي والعسكري والسياسي أمام الوجود المتزايد للدول الشرقية والصين في مياه المحيط الهندي. ولكن هذه السياسة لم يكن من شأنها إلا أن تشد في ساعد المعارضة وتلف كل اتجاهاتها حول الـ

"A.K.E.M" بما في ذلك المتشـقـون أو المسـتـاؤون من أنصـار الـ "P.S.D".

وقد كشف مرض رئيس الدولة الطويل (١٩٦٩ - ١٩٧٠) عن الخصومة الصماء بين الزعيمين اللذين يدعيان الحق في خلافته: أ.ريزامبا وزير الداخلية ومنظم القرى التعاونية (النقابات والكومونات) التابعة للـ (P.S.D)، وج.رابيمانانجارا، وهو شاعر ذو شهرة ووزير للخارجية. وكان ثمة منافس ثالث هو كالڤان تسيبيبو نائب رئيس الجمهورية المخلص. وكان لابد لهذا القلق وهذا الفراغ السياسي من أن يؤديا إلى نشوب الأزمة. وقد دخل في اللعبة حزب الـ "M.O.N.I.M.A" الذي يقوده مولجاجاونا والذي كان يتمركز بقوة في أراضي توليار الجرداء. ومالبث الفلاحون الذين أرهقتهم الضرائب والتعديات أن ثاروا في نيسان أبريل ١٩٧١. وادعى تسيرانانا أن هنالك «مؤامرة ماوية» (نسبة إلى ماو تسي تونغ)، وبدأ على الأثر ارهاباً دموياً شديداً. فأدى ذلك إلى أن الـ "M.O.N.I.M.A." انقلب مابين ليلة وضحاها من منظمة إقليمية إلى رمز وطني في أعين الطلاب والعمال التقدميين في المدن. وماكاد تسيرانانا يبل من مرضه ويعود حتى أقال وزير الداخلية ريزامبا الذي كان يدعو إلى نظام اشتراكي وطني أكثر صرامة. ثم مالبث أن صدر أمر باعتقاله لأنه «يحيك مؤامرة بتدبير من السفارة الأمريكية».

وعندما أعيد انتخاب تسيرانانا نجح بأكثرية (٩٩,٩٪) من الأصوات رئيساً للجمهورية في ٣٠ كانون الثاني يناير ١٩٧٢. ومع ذلك انفجرت في ١٣ أيار مايو فتنة دامية في تناناريف على يد الطلاب والمعلمين والعمال والعاطلين عن العمل. فمنح الرئيس سلطات مطلقة للجنرال راماناتسووا لمعالجة الموقف. فتمكن هذا أن يفصل الطلاب عن المستخدمين برفع أجور هؤلاء الأخيرين، وبإعلانه عن

برنامج شديد للتقشف وملاحقة الفساد ومراقبة الأسعار. ولكن المتمردين كانوا قد شكلوا الـ ".K.I.M" أو اتحاد حركة ١٣ أيار مايو التي ستبقى القوة الضاربة للتقدمية الملغاشية. وثبت الاستفتاء الذي جرى في أكتوبر ١٩٧٢ السلطات الممنوحة للجنرال حتى موعد الانتخابات المحددة في عام ١٩٧٧. ولم يكن في إمكان الانفتاح السياسي على الدول الاشتراكية وإعادة النظر في اتفاقات التعاون مع فرنسا بفضل نشاط وحيوية وزير الشؤون الخارجية د.راتسيراكا الذي كان ضابطاً في البحرية، والانسحاب من منطقة الفرنك الفرنسي ومن الـ ".O.C.A.M" إلا أن ترضي الراديكاليين من الـ ".K.I.M" والـ ".A.K.E.M" والـ "M.O.N.I.M.A". وعلى الرغم من التخوفات التي أثارها قرار «ملغشة» التعليم واختيار لغة الميرينا لغة رسمية، فإن مرشحي الحكومة إلى «المجلس الشعبي الوطني للتطوير» (.C.N.P.D) نجحوا بأعداد كبيرة. وكانت سلطة الحكومة العسكرية المستندة على قوى اليسار من القوة بحيث أن تسيرانانا وريزامبا تصالحا في أيار مايو ١٩٧٤ في ظل الـ ".P.S.M" (الحزب الاشتراكي الملغاشي). ولكن «ملغشة» المشاريع أثارت خلافات بين الوزراء العسكريين الذين كان بعضهم من المعتدلين وبعضهم من الراديكاليين مثل الكولونيل ر.راتسيماندراڤا. الذي أحيا - باعتباره وزيراً للداخلية - خلال سنتين عشرة آلاف جمعية قروية تقليدية (فوكونولونا) على أساس أنها مراكز أساسية لتطوير التسيير الذاتي والحكم الذاتي. ثم قام عصيان مسلح في معسكر الشرطة في كانون الأول ديسمبر ١٩٧٤ كان من نتائجه أن أجبر الجنرال راماناتسودا أن يتخلى عن سلطاته للكولونيل راتسيماندراڤا في ٥ شباط فبراير ١٩٧٥. ولكن راتسيماندراڤا اغتيل بعد ستة أيام. فتشكلت فوراً حكومة إدارة (ديركتوار) عسكرية من ثمانية عشر عضواً أخذت السلطة على

عاتقها معتمدة على تأييد مجلس تأسيسي عال. ودامت الدعوى التي رفعت على ثلاثمائة من المتهمين باغتيال راتسيماندراڤا مدة طويلة. وكان من بين المتهمين تسيرانانا وريزامپا، ولكنها انتهت بلا مسؤولية تكاد تكون عامة للجميع. وبدا أن التسوية أصبح لابد منها «لصالح الوحدة الوطنية».

ثم مالبث أن عين د. راتسيراكا بعد قليل رئيساً للدولة وللحكومة. واعتمد على حكومة مدنية وعلى مجلس عسكري أعلى للثورة (C.S.R.). وتلا ذلك برنامج واسع لتأميم عدد من الشركات الكبيرة الغنية. ونشرت في الإذاعة مبادئ الثورة الملغاشية على الشعب، وأقرت سياسة «الفوكونولونا». وأصبح عام ١٩٧٥ «عام التطوير». وقوي الانفتاح الدبلوماسي على البلاد الاشتراكية. ومن أجل أن يكون هذا النظام شرعياً أجري استفتاء في كانون الأول ديسمبر ١٩٧٥، انقلب بمساندة القوى الراديكالية إلى «تجمهرات للدفاع عن الثورة».

وقد أعطى الشعب بأكثريته الساحقة تفويضاً لـ «د. راتسيراكا» لتطبيق الاشتراكية الملغاشية خلال سبع سنوات. وتسنم منصبه في ٤ كانون الثاني يناير ١٩٧٥ رئيساً للجمهورية الديمقراطية الملغاشية.

* * *

الفصل الثالث عشر

مشاكل أفريقية المعاصرة

١ - الوزن الاقتصادي لأفريقية[1]

في العالم الذي نعيش فيه تقاس أهمية قارة من القارات كما تقاس قوتها بعدة مقاييس، هي السكان، ووزن ماتنتجه من الفولاذ، ومنزلتها الثقافية (وإن كانت ثروتها الثقافية لا تقوم بالأموال).

وهكذا إذا أردنا أن نلقي نظرة على خريطة الكرة الأرضية رأينا في خطوط العرض العليا من نصف الكرة الشمالي حزمة من البلاد الفتية هي الاتحاد السوفياتي في الشرق وأوروبا في الوسط والولايات المتحدة الأمريكية في الغرب. وأولئك هم العمالقة الثلاثة (والطرفان منهم هما الأكثر عملقة فيهم). وهؤلاء العمالقة هم الذين يسيطرون على قضايا العالم. أما اليابان والصين الشعبية فتشكلان كتلة على حدة.

أما خطوط العرض المدارية والاستوائية والجنوبية فتنتشر - على العكس من ذلك - الشعوب الفقيرة موزعة على ثلاثة أجزاء قارية أو تحت - قارية تمتد تحت هذه الأقطاب الثلاثة التي ذكرناها،

١ - محاضرة ألقيت في واغادو عام ١٩٦٥. أما الأرقام فلم تعرف إلا في عام ١٩٦٩.

وهي : آسيا ماتحت الاتحاد السوفياتي، وأفريقيا تحت أوروبا، وأمريكا اللاتينية تحت الولايات المتحدة الأمريكية. وعندما أقول تحت، فإن ذلك لا يعني بالضرورة مايعنيه قولنا إن الحصان تحت الخيّال، ولكن يمكننا القول بوجه عام إن آسيا متأثرة بالنفوذ السوفياتي، وأفريقيا إلى حد ما تحت سلطة أوروبا، أما أمريكا اللاتينية فمما لاطائل تحته أن نتتبع مصيرها منذ مبدأ مونرو وحتى سياسة «العصا الغليظة» التي أعلنها روزفلت.

في هذا السياق العام الذي يشمل الكرة الأرضية ماذا تمثل أفريقيا؟. ماهي «مساحتها» ووزنها الاقتصادي؟. بأي وزن يمكن أن توزن حقاً في ميزان القضايا العالمية؟.

هذا الطرح ليس مسألة حسابية نقدمها لطلاب المدارس. ولكن دون أن نذهب إلى القول بأن اقتصاد بلد من البلدان هو أمر أكثر أهمية من أن نعهد به للاقتصاديين، فإنني أعتقد أنه لا يجب أن يكون موضوعاً لندوة من السحرة المختصمين وراء ضباب من الرموز، وإنما يجب أن يكون موضوعاً يهم الجميع، وليس من المضر أن يكون لنا منه نظرة إجمالية ولو كانت نظرة عابرة.

ففي الجزء الأول الذي تسوده الوصفية سنرى لائحة الإنجازات والإمكانات الأفريقية. وفي جزء ثان أكثر حسابية وجدلية سنواجه المشاكل والشروط اللازمة لتنمية مستقبلية.

أ — صورة موجزة للاقتصاد الأفريقي

لقد كانت أفريقيا ولعهد طويل قارة هامشية منعزلة برأسها الكبير الذي تغمره مياه البحر المتوسط الفاتنة، وجسدها الذي يتطاول ويمتد في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، ومن بينها زنار يزينها هو أكبر صحاري العالم قاطبة: الصحراء الكبرى. وهذه العزلة هي واحدة من أعمق أسباب التخلف التقني لهذه القارة.

وبعد أن نالت هذه القارة المكانة الأولى في عصور ماقبل التاريخ، كان من نصيبها تخلف نوعي في العصور التاريخية. وبعض مناطقها لا تزال تعيش حتى اليوم في العصر الحجري. بينما مناطق أخرى ماتزال ترزح تحت النظام الاستعماري. وأخرى أيضاً ماتزال تتخبط في لجة عاتية من استقلال تشده العراقيل. ولنقل على الفور، لكي نحدد الأفكار، إن أفريقيا ذات الثلاثمائة مليون من السكان من أصل ثلاثة مليارات ونصف هم سكان العالم، تملك من السكان ماهو أقل بشكل واضح من عدد سكان إيطاليا (؟).

أما عن الناحية الزراعية والمعدنية والتجارية والمالية والبشرية فإننا نتساءل عن الفرص المواتية والمعوقات التي تقف في طريق أفريقيا في هذه المجالات.

١ - الزراعة

فلنترك جانباً الزراعات الغذائية. لا لأننا نريد أن نقلل من أهميتها التي هي رئيسية لأكثر من سبب. فهذه الزراعات هي نفسها في أغلب الأحيان زراعات غذائية وزراعات تصديرية في الوقت نفسه. ومثال ذلك فستق العبيد (الفول السوداني) وزيت البلح). وهذه الزراعات أيضاً هي غالباً موضوع تجارة كثيفة مابين الدول الأفريقية (الذرة البيضاء والإنيام). وأخيراً فإن قوام حياة الفلاحين وسكان المدن يرتبط بقطاع الزراعات الغذائية. وفي حالة القحط في هذا المجال فإن الفلاح سيكون مضطراً لإيقاف الزراعات التجارية من أجل تأمين الزراعات الأساسية. وحتى لو بقي مخلصاً للأولى فإن المجاعة تهدد بتخفيض مردوده في قطاع الزراعات ذات المردود. كما أن المجاعة يمكن أن تؤدي إلى استيراد أوسع للمحاصيل الغذائية مخلة بذلك الميزان التجاري وممتصة القطع الأجنبي الذي أمكن الحصول عليه عن طريق تصدير المحاصيل التجارية. وهكذا فإن للمحاصيل

الغذائية، سواء مباشرة أو بطريق غير مباشر، تأثيراً هاماً على القدرة الاقتصادية للبلاد الأفريقية.

إلا أن الإحصائيات التي تتعلق بهذه الحاصلات هي من جهة غير مؤكدة تماماً، ومن جهة أخرى - وهذا كلام بيننا - فإن انتاج البامية والحمص ليس هو الذي يعطي لأفريقيا مكانة في العالم. ولكن من المعزّي مع ذلك أن نعلم بأن القارة تأتي في المقدمة في إنتاج المنيهوت (نوع من النباتات يستخرج من جذورها دقيق نشوي)، إذ تنتج وحدها نصف الانتاج العالمي.

إلا أننا يجب أن نركز على زراعات التصدير والنباتات التي تحتل أفريقيا ومدغشقر فيها مكانة مرموقة. والواقع أن أفريقيا من حيث عروضها الجغرافية تتمتع بفرصة لإنتاج بعض المحاصيل التي تعطي مردوداً أقل في الخطوط المعتدلة. ولكن منافسة البلاد المدارية الأخرى لها في هذا المجال تبقى قائمة على كل حال.

ففي ميدان القطن تحتل أفريقيا مكانة هزيلة لا تتجاوز فيها إلا أوروبا (بدون الاتحاد السوفياتي). فقد انتجت عام ١٩٦٩ (١,٣٢٨,٨٠٠) طناً من ألياف القطن أي حوالي ١٠٪ من الإنتاج العالمي. وكانت الأولى مصر في هذا الانتاج (٥٤١٠٠٠) تليها السودان وأوغندا وتشاد. مع العلم بأن مصر تعطي أجود قطن في العالم كله. والولايات المتحدة الأمريكية هي التي تسيطر على سوق القطن، ولكن هذا السوق تهددها الخيوط الصناعية (سنتاتيك). وقد توطدت مكانة البلاد الأفريقية التي تتكلم الفرنسية بنظام السعر المضمون من قبل فرنسا حتى عام ١٩٦٥. فكان لابد من إيجاد نظام ضمان جديد وبخاصة على مستوى الـ (.C.E.E) بعد ذلك التاريخ.

وتنتج أفريقيا من السيزال (نبات ليفي) مايقارب نصف الإنتاج العالمي. وتحتل في إنتاج فستق العبيد (الفول السوداني) المكانة

الثانية في العالم بعد آسيا. فقد أنتجت منه (٥,١٠٦,٠٠٠) طناً في عام ١٩٦٩، أي أكثر من ٣٠٪ من مجموع الإنتاج العالمي. وحققت نيجيريا والسنغال وحدهما نصف إنتاج القارة الأفريقية. ومع ذلك فإن أفريقيا لا تخش منافسة آسيا في هذا المجال، لأن انتاج آسيا من هذه المادة يستهلك ضمن القارة.

وهكذا فإن المحاصيل التجارية تبدو حسنة المردود بالرغم من منافسة المواد الدهنية ذات الأصل الحيواني وبالرغم من انتهاء أجل نظام السيولة النقدية الذي منحته فرنسا للبلاد الناطقة بالفرنسية والذي يمكن أن يستبدل به نظام تضمنه السوق الأوروبية المشتركة.

أما زيت البلح والنخيل الكرنبي فإن أفريقيا تأتي متقدمة في الطليعة بإنتاجها ٧٥٪ من الانتاج العالمي منه. وتعطي نيجيريا وحدها ثلث النخيل الكرنبي وزيت البلح في القارة. وتليها زائير وسييراليون وداهومي. ويبذل شاطئ العاج جهوداً في هذا المجال. ويعتبر سوق الموز أقل توفيقاً لأفريقيا بوجه عام وقد أربكته من جهة أخرى عوامل سياسية (غينية) أو طبيعية (سيكلونات الكاريبي)، فالمنافسة شديدة هناك، ولا يحتمل أن تتمكن من توسيع سوقها إلا باتجاه الشرق.

أما شجرة الهيڤيا، فإن الكاوتشوك الطبيعي تمكن أن يصمد لمنافسة الكاوتشوك الصناعي بسبب مواصفاته النوعية وبسبب مردود الغراس الجديدة المنتقاة، ومرونته الملحوظة (وهي الحالة التي يوصف بها) في السوق العالم. وقد اندفعت في هذا الطريق عدة دول ساحلية أفريقية. فليبيريا التي أعطت حوالي (٦٧٠٠٠) طن زودت بها تروست فايرستون تستثمر رؤوس أموال من الهند الصينية وحيث يعمل هناك عدد كبير من العمال الڤولتاويين.

وإذا كانت البرازيل هي المتفوقة في ميدان القهوة حيث تنتج

(١,٥٠٠,٠٠٠) طن، فإن ساحل العاج التي تنتج خمس هذا الإنتاج تحتل مع ذلك المكانة الثالثة في العالم، تتبعها عن قرب أثيوبيا وأنغولا وأوغندا. وتقدم أفريقيا ٢٥٪ من الإنتاج العالم كله. وهنالك نوعان متميزان من القهوة: العربية البرازيلية التي تتمتع بمذاق أشهى، والروبوستا التي هي أكثر إنتاجاً في أفريقيا، وأقرب إلى الذوق الريفي ولكنها أكثر قابلية للانحلال عند التجهيز مما يعطيها ورقة رابحة في ميدان المنافسة. ولكن سوق القهوة متخم حتى الامتلاء ومردوداتها التجارية قميئة للغاية. وحالة الكاكاو أسوأ من ذلك أيضاً. مع أنها من خصائص أفريقيا التي تعطي منها ٧٠٪ من مجموع الانتاج العالمي، وتأتي غانا في الطليعة إذ تنتج (٤١٥٠٠٠) طن أي حوالي ٤٠٪ من مجموع الانتاج العالمي. وتأتي بعدها نيجيرا (٢١٠٠٠٠) طن وساحل العاج والكمرون...الخ. ولكن المرودود التجاري كئيب.

وثمة إنتاج أفريقي نباتي كبير آخر هو الأخشاب. فالغابة مصدر هام جداً للثروة في بلاد المنطقة الغينية والاستوائية بتقديمها الخشب القابل للتصنيع والأبنوسيات واللباب اللازم لعجينة الورق. فهنا المستقب مضيء، والطلب المحتمل في المستقبل عظيم. فمثلاً يحتل خشب المعاكس والأوكومي (نوع من الخشب الوردي اللون) الذي تنتج منه الغابون مليون طن، مركزاً مميزاً في صادرات ساحل العاج والكمرون.

وهكذا فإن أفريقيا في المجال الزراعي تحتل مكانة مرموقة في بعض أنواع المنتجات. ولكن هذه المكانة هشة. فهنالك استنزاف الأراضي. والأراضي الأفريقية حتى الأراضي الغابية فيها ليست غنية جداً وإن كان لا يجب أن نعتبرها أراضي رديئة. والواقع أن عنف المناخ يجتاح التربة جارفاً الدبال (بقايا النباتات التي تصلح غذاء للأرض)، والعناصر العضوية الحية، وجارفاً المنحدرات. وبفعل توالي

الأمطار العاصفية والتبخر تظهر على السطح الأملاح المعدنية التي ينتهي بها الأمر لأن تشكل دروعاً صلصالية ليس لها من الخصوبة أكثر مما للقرميد. أي أن هذه الأراضي لا يبقى منها إلا هيكلها العظمي. أما المناطق الأكثر حظاً كالسهول مثلاً التي تستفيد من تراكم الطمي فيها فإنها موبوءة بالحشرات والميكروبات التي تحمل أمراضاً خطيرة (كداء الخيطيات، والأونكوسيركوز، والأنكليستوما والملاريا وغيرها). ويضاف إلى ذلك أن الزراعة التجارية كزراعة القطن في جمهورية أفريقيا الوسطى وفستق العبيد (الفول السوداني) في السنغال والقهوة والكاكاو وفي شاطئ العاج، قد اجتاحت مناطق بأكملها معرضة بذلك لخطر إنتاج الغلال الغذائية.

وأخيراً هنالك كلمة نضيفها عن قطاعين آخرين هما تربية الماشية التي تحتل حتى الآن مركزاً متخلفاً في الاقتصادي الأفريقي ماعدا بضع دول كفولتا العليا التي تعتبر تربية الحيوانات الكبيرة فيها هدفاً أساسياً ولكنه غير ممنهج، ويتميز بضعف مردود الإنتاج والاستثمار. والقطاع الثاني هو صيد الأسماك الذي عرف في شكله الصناعي تقدماً ملحوظاً. وقد دخلت البلاد الساحلية السوق العالمية في إنتاج السردين والطون وجراد البحر. وهذان القطاعان في تطور مستمر.

٢ – مشكلة الطاقة

قليل هو ماتمتلكه أفريقيا من احتياطي في مادة الفحم الحجري، وذلك راجع إلى ظروفها في ميدان التقدم الجيولوجي. وتمتلك أفريقيا الجنوبية وحدها حوالي ٩٠٪ من احتياطي الفحم الحجري المعروف في القارة. كما أن لكل من روديسيا ونيجيريا كميات إنتاج ذات قيمة في هذا المجال. وانطلاقاً من هذا الواقع قام بعض المتنبئين بالسوء يقررون أن أفريقيا غير قادرة على التصنيع. هذا في الوقت الذي يتخلى فيه الفحم عن مكانته أكثر فأكثر لمصادر أخرى من الطاقة،

فبينما كان مصدراً لواحد وتسعين بالمائة من الطاقة العالمية في عام ١٩١٠ أصبحت نسبة ماينتجه منها الآن لا تتجاوز الأربعين بالمائة.

والواقع أن أفريقيا تملك فرصاً كبيرة في المصادر الجديدة للطاقة. ففي مجال البترول والغاز تأتي بين كبار المنتجين العالميين إذا أخذنا بعين الاعتبار ماتنتجه الغابون ونيجريا والجزائر ومصر وأنغولا وليبيا. وإن كانت تأتي دون شك بعيدة عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفنزويلا والشرق الأوسط. ولكن انتاجها الذي هو في تصاعد مستمر وصل في عام ١٩٧٠ إلى ١٢,٥٪ من مجموع الإنتاج العالمي. ويعتبر احتياطها هاماً إذ يصل إلى ١٠٪ من مجموع الاحتياط العالمي.

أما في الغاز فإن أفريقيا بدأت الدخول إلى السوق الأوروبية بفضل المنابع الكبيرة في ليبيا والجزائر ونيجيريا التي تعتبر من أعظم المنابع في العالم. وتنقل سفن خاصة هذا الغاز المائع إلى أوروبا وأمريكا، كما اتبعت أساليب أخرى في النقل كأنابيب نقل الغاز المجهزة بالطاقة الكهربائية والممتدة تحت البحر.

وأما الأورانيوم فعلى الرغم من أن الكميات المنتجة منه في العالم تحاط دائماً بالكتمان، فإن أفريقيا تعد من أول المنتجين العالميين له. وفي مطلع دولها اتحاد جنوبي أفريقيا حيث اكتشف الأورانيوم فيها في المخلفات الناجمة عن مناجم الذهب. ثم تأتي زائير ومدغشقر والغابون والجزائر والنيجر. وكما هو معلوم فإن القنبلة النووية الأولى التي انفجرت فوق هيروشيما كانت أمريكية ولكنها مصنوعة من أورانيوم زائير.

وتملك أفريقيا بفضل أمطارها وتضاريسها التي تشكل مخدات تؤطر القارة وتضطر الأنهار لأن تحفر مجاريها عبرها نحو البحر مشكلة بذلك العديد من المساقط المائية، تمتلك بفضل ذلك ٤٠٪ من

الاحتياط العالمي للطاقة الكهرمائية. ولا يوجد غير المجرى الأدنى لزائير (الكونغو) عند مستوى موقع إنغاما يستطيع أن يؤمن من الكهرباء ماتؤمنه بعض البلاد الأوروبية. ولنهر كويلو في جمهورية الكونغو الشعبية موقع مميز أيضاً في هذا المضمار. وبعض هذه المواقع الأفريقية الكثيرة قد تمَ تجهيزها والإفادة منها والبعض الآخر في هذا السبيل. ومثال ذلك سد كاريبَا في روديسيا، وأسوان في مصر، وإيديا في الكمرون، وأكوسومبو على نهر فولتا الأدنى. وهذا السد الذي أقامته غانا خلق إحدى أكبر البحيرات الاصطناعية في العالم إذ بلغ طولها ثلاثمائة كيلومتر وكميات صناعية من الطاقة الكهربائية. وتنتج كل هذه المنشآت الكهرباء بأسعار لا تزاحم. ولذلك فإن الـ (A.L.U.C.A.M.) (شركة فرنسية لصناعات/الألمنيوم) تفضل أن تصفي الألمنيوم الفرنسي في الكمرون في مصافي إيديا الكهربائية بسبب أن نسبة تكلفة الطاقة بالنسبة لأسعار المنتجات الصناعية - الكهربائية كالألمنيوم مرتفعة جداً.

وثمة مصدر آخر للطاقة في أفريقيا هو الشمس التي تملك منها أفريقيا معيناً لا ينضب، وبخاصة في البلاد الداخلية الأكثر جفافاً كتشاد والنيجر وفولتا العليا ومالي. وهكذا فإن كانت أفريقيا قارة تملك الطاقة فإن ملكيتها لها ملكية «كامنة»، وذلك بسبب نقص رؤوس الأموال وأسواق التصريف. فقد كلف سد أكوسومبو في غانا حوالي خمسين ملياراً من الفرنكات الفرنسية القديمة.

٣ - المناجم

وعلى العكس من ذلك فإن استثمار المعادن هو أكثر تقدماً، وقد نالت أفريقيا فيه كثيراً من الجوائز القيمة. ولنبدأ بالحديد الذي كان الأوروبيون قد أهملوا استثماره بقدر ماكان بإمكانهم أن يحصلوا عليه في أوروبا بالتكلفة نفسها. في الوقت الذي كانت فيه أفريقيا تغص بخامات الحديد ذات المردود العالي (حتى ٧٠٪) أو

التي تكاد تكون حديداً خالصاً كما هو الحال في تلال بومي في ليبريا. ولكن كلما تقدمنا إلى داخل القارة تصبح مناجم الحديد غير ذات مردود إذا أخذنا بعين الاعتبار مشاكل النقل وواقع أن الانتاج إذا كان أقل من عشرة ملايين طن في العام يعتبر المردود صفراً. إلا أننا يمكننا أن نعتبر أفريقيا مستودعاً احتياطياً كبيراً للحديد بالنسبة للمستقبل، علماً بأنها تصدر اليوم عشرات ملايين الأطنان من خامات الحديد من أفريقيا الشمالية وليبريا (جبل نيمبا) وموريتانيا (حصن غورو) ومن غينيا (كالوم)، ومع انتظار ماستنتجه وتساهمه فيه مثلاً مناجم ميكامبو في الغابون (واحتياطها المعروف هو ٨٦٠ مليون من الأطنان تحوي ٦٢٪ من صافي الحديد).

أما المنغنيز فهو أحد المعادن غير الحديدية الأكثر طلباً لأنه يدخل في تركيب الفولاذ الخاص بصناعة السكك الحديدية ومحاور الآلات وغيرها، وله المقام الأول في السوق العالمي ويصنف بين المعادن الستراتيجية. وتعتبر أفريقيا أول منتج في العالم للمنغنيز، وتأتي قبل البرازيل والهند وتنتج وحدها ٢٥٪ من مجموع الانتاج العالمي فيه. والبلاد الرئيسية في إنتاجه هي جمهورية أفريقيا الجنوبية التي تنتج مليون طن وتأتي في المرتبة الثانية بعد الاتحاد السوفياتي. بعدها غانا التي تعتبر مناجم نوزيتا فيها واحدة من أكبر مناجم العالم. ثم الغابون الذي يصنف بين أكبر منتجي العالم بفضل منجم فرانسفيل (٨٠٠ ألف طن). وهنالك أيضاً مناجم زائير وساحل العاج في الغران - لاهو، ومناجم زامبيا والمغرب وفولتا العليا ومالي.

وأما الكروم الذي يدخل هو أيضاً في تركيب الفولاذ الخاص فهو أيضاً أحد خصوصيات أفريقيا التي تأتي في المقدمة بإنتاجها ٥٠٪ من مجموع الانتاج العالمي من هذه المادة. وخاصة في أفريقيا الجنوبية وروديسيا. وتنتج أفريقيا من النحاس ٢٣٪ من الانتاج العالمي. وهي تمتلك في شابا وزامبيا أكبر حوض لخامات النحاس في

العالم. وقد جعلت هذه المنطقة التي تعطي وحدها ٩٠٪ من إنتاج القارة، جعلت من أفريقيا ثالث منتج في العالم بعد أمريكا والكتلة السوفياتية. ويجب أن نعد بين المنتجين أفريقيا الجنوبية الغربية (ناميبيا) التي ضمتها أفريقيا الجنوبية إليها، وروديسيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الشعبية وموريتانيا (أكجوجت). وإننا لنجد أيضاً أن دولتي النحاس (زائير وزامبيا) هما نفسهما المنتجتان الرئيسيتان للزنك في أفريقيا. كما أن نيجيرا وزائير ورواندا تنتج ٩٥٪ من القصدير الأفريقيا أي ١٤٪ من الانتاج العالمي. وتنتج أفريقيا ١٢٪ من الرصاص.

أما البوكسيت المرتبط وجوده بالتركيبات الجيولوجية الصلصالية والذي يتحول أولاً إلى ألومين ثم ألومنيوم بفعل التحليل الكهربائي، فإن أفريقيا تعتبر فيه من أغنى القارات بما تضمه من احتياطي يقدر بمليارين من الأطنان. ولكن ليس للبوكسيت أهمية ذاتية ولا منفعة إلا إذا وجد على ساحل البحر أو نقل مباشرة إلى معمل الألومين.

وتأتي غينية هنا في مقدمة البلاد الأفريقية بإنتاجها الذي يبلغ (٢,٥) مليوناً من الأطنان التي أنتجت منها شركة فريا العالمية (٥٥٠٠٠٠) طن من الألومين. وتتوقع غانا أن تزيد إنتاجها من بوكسيت أشانتي بفضل سد الفولتا لكي تؤمن حاجة معمل الألمنيوم في مرفأ تيميا الكبير. ويجب أن نضيف كلاً من سيراليون وموزامبيق إلى البلاد المنتجة للبوكسيت. وقد حقق إنتاج معدن الألمنيوم مابين عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٨ في أفريقيا زيادة بلغت ٤٥٪، وهذا يترجم رغبة البلاد في التقدم نحو الإنتاج النهائي.

أما الفوسفات والسوبر فوسفات الناجم عن معاملة الفوسفات بالفولاذ الفوسفوري، فإن أفريقا تعتبر إحدى كبريات البلاد المنتجة

لهاتين المادتين إذ تنتج ٢٦٪ من مجموع الانتاج العالمي، بفضل المغرب (١٠ ملايين طن مع احتياطات تبلغ عشرات المليارات من الأطنان)، وتونس (٣ ملايين طن)، والسنغال وتوغو والجزائر التي تملك أكبر منجم له في العالم (في جبل أونك). ويحمل الفوسفات الذي هو في أساس إنتاج الأسمدة أهمية كبرى في الزراعة الأفريقية.

وتمتلك جمهورية الكونغو الشعبية واحداً من أكبر مناجم العالم للپوتاس. كما أن عدداً من المعادن النادرة موجودة بغزارة في أفريقيا. ومنها الكوبالت الذي له صلة بكثير من المركبات الخاصة ويستخدم في معالجة السرطان. وهو إحدى خصوصيات شابا التي تنتج منه ٥٠٪ من الانتاج العالمي، بينما يصل إنتاج القارة منه إلى ٧٠٪ من الانتاج العالمي. أما الليثيوم المعدن الأخف من كل المعادن فيلعب دوراً هاماً في التقدم الذي أحرزه تفجير القنبلة الهيدروجينية. وهو يوجد في روديسيا وموزامبيق وزائير. ويجب أن نضيف إلى ذلك الميك والغرافيت اللذين تعتبر مدغشقر الأولى في إنتاجهما في العالم، والكوارتز والكادميوم والجرمانيوم والڤاناديوم وغيرها، التي تستخدم في معظمها في الصناعة الألكترونية الشديدة الأهمية في أيامنا للتأليل (أي جعل العمل آلياً) ولغزو الفضاء.

وتنتج أفريقيا ٤٠٪ من البلاتين المستخدم في العالم. إلا أن ثمة مجالين تأتي أفريقيا فيهما بعيداً في مقدمة بلاد العالم هما الذهب والألماس. وتحتل أفريقيا المكان الأول في الذهب حيث تنتج ٨٠٪ من الانتاج العالمي ويعود الفضل في ذلك بالدرجة الأولى لجمهورية أفريقيا الجنوبية التي تنتج في المتوسط (٩٧٠) طناً من الذهب كل عام. وتأتي غانا في إنتاجه في الدرجة الثانية بالنسبة لأفريقيا والخامسة بالنسبة للعالم حيث تنتج (٢٥) طناً سنوياً، ثم تأتي بعدها روديسيا وزائير وغيرها.

أما في الألماس فتأتي أفريقيا بعيداً في المقدمة إذ تنتج ٧٥٪ من الإنتاج العالمي. والمنتجون الكبار هنا هم أيضاً جمهورية أفريقيا الجنوبية في ألماس المجوهرات، وزائير في الألماس الصناعي. ثم تأتي جمهورية الكونغو الشعبية وغانا وسييراليون وأنغولا وليبريا وتنزانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وساحل العاج. والمائتا ألف قيراط التي تنتجها هذه الدول من الألماس تساوي وحدها في قيمتها ثلثي ماتنتجه من كافة أنواع المعادن.

ولا يمكننا أن ننتهي من تعداد مايضمه باطن الأرض الأفريقية من ثروات بسبب أن التنقيب فيها مايزال في بدايته ويتعرض للكثير من الصعوبات بالرغم من الوسائل الحديثة للمسح الجوي، وذلك بسبب العوائق الطبيعية التي يشكلها ذلك البساط الواسع من الغابات. وتعدّ أفريقا إلدورادو (جنة) العالم بالنسبة إلى الفلزات.

٤ - نحو التصنيع

هنا يكمن ضعف القارة. ويعود سببه بالدرجة الأولى إلى الماضي الاستعماري الذي جعل من القارة مصدراً بسيطاً للمواد الأولية. إلا أن هناك مخططاً للتصنيع في بعض البلدان غايته مثلاً التقليل من مصروفات النقل وذلك بتحويل البوكسيت إلى ألومين أو بتركيز خامات الحديد أو الزنك الخام. وعلى هذا الأساس قامت أفران الصهر في بوماكا وليكازي ولوبومباشي في شابا، وأفران الصهر في زامبيا ونيجريا (للقصدير)، ومعمل إيديا في الكمرون الذي يتزود بالألومين من غينية وفرنسا وينتج (٥٠) ألف طن من الألومنيوم. ولكن سبائك المعادن الأفريقية ماتزال في كتلتها العظمى تصدر إلى الخارج ومايدخل منها في الصناعات التحويلية المعدنية (في أفريقيا نفسها) غير ذي طائل (كصناعة المسامير والأشرطة المعدنية وغيرها).

أما الصناعة الغذائية في أفريقيا فتعتمد أساساً على تجهيز منتجات الخضار ومعالجتها حتى الدرجة النهائية من إنتاجها. مثال ذلك معامل الزيت والصناعات الغذائية كالمطاحن ومعامل الجعة والحلويات والمعجنات والقهوة الذائبة وغيرها. وتتطور شيئاً فشيئاً الصناعات النسيجية وصناعات البناء والأثاث.

وبوجه الإجمال فإن المناجم تحتل مكان الصدارة. ويؤمن البترول وحده أكثر من ربع موارد التصدير، ويأتي ٥٠٪ من مجموع الصادرات الأفريقية من حيث القيمة من حقل شابا - زامبيا. ولكن إذا كان المنجم يجلب أحياناً موارد مالية أساسية للدول فإنه لا يحقق نفوذاً ولا تدريباً ولا إنماء اقتصادياً له قيمة كبيرة. وفي أغلب الأحيان فإن نمط الاستقرار الجزري الإنعزالي هو الذي بقي قائماً. والثروات التي تلقي بها الأرض الأفريقية تذهب في الأنابيب أو في الشاحنات مباشرة نحو البحر. وثمة عائدات ثانوية هامة لا يستفاد منها بسبب أن المنجم يفضل أن يسير على أسلوب المكتنة إلى أبعد الحدود.

ومن جهة أخرى فإن الصفة الستراتيجية للخامات وتقلبات أسعارها والسهولة التي يمكن بها إغلاق منجم أو فتحه (بعكس الفرن العالي)، كل ذلك يجعل من هذا النوع من النشاط عنصراً من عناصر عدم الاستقرار الاقتصادي. وقد أدرك العديد من البلدان الأفريقية ذلك وصنعوا كل مافي إمكانهم لدفع الصناعة أبعد مايمكن نحو إتمام سلسلة الإنتاج والوصول بها إلى الانتاج النهائي، ونجحوا في أدوات المطبخ وصفائح الفولاذ وسينجحون عما قريب في صناعة الدراجات. ولكن إنتاج الآلات والمحركات، أي الأنواع العالية من الإنتاج لا يزال ضئيلاً، وذلك لأنه يحتاج إلى اليد العاملة الخبيرة وإلى رؤوس الأموال.

٥ - التجارة والمال

وعلى هذا الأساس تعتبر أفريقيا على المستوى التجاري والمالي أكثر ضعفاً. فالتجارة بين الدول الأفريقية تحتل بوجه عام حيزاً صغيراً في حقل المبادلات التجارية الأفريقية العامة. ويفسر ذلك كما يقال بأن البلاد الأفريقية تنتج كلها تقريباً السلع نفسها وتتطلب البضائع والخدمات نفسها أيضاً. ولكن ذلك لا يمنع، من حيث الإمكانات الطبيعية للمناطق التي تحتل أقاليم مناخية متنوعة، أن يقوم نوع من التكامل بين هذه المناطق يتضح منذ قرون في تلك التيسارات من التبادل الحيوي الذي يجري حتى اليوم. ويكفي أن نشير إلى الأسماك المجففة والمواشي التي تتجه نزولاً إلى خليج غينية، والكولا والثمار والنباتات الدرنية التي تتجه صاعدة نحو السافانا والساحل. وتحتل هذه المبادلات مكانة هامة في الميزان التجاري لبعض البلاد. وتتمثل في فولتا العليا مثلاً بالكولا والمواشي. والميزان التجاري ولاسيما ميزان المدفوعات هو في عجز عام إزاء البلدان الصناعية خارج أفريقيا، باستثناء (ونقولها مرة أخرى) بعض الحالات الخاصة كحالة ساحل العاج وزائير وجمهورية أفريقية الجنوبية. أما بالنسبة للمناطق الثلاث الرئيسية للعملات (الدولار، والليرة، والفرنك) فإن العجز ثقيل. ويفسر ذلك بأن البلاد الأفريقية ماتزال في مرحلة التجهيز الذي يتطلب استيراداً كثيفاً للسلع ذات الإنتاجية الغالية. وهذا يرجع إلى استيراد مواد رفاه تتطلبها الطبقات الأفريقية التي تتمتع بمداخيل عالية. إلا أننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار بوجه خاص فساد صيغ التبادل بين البلاد الأفريقية وبين شركائها في الطرف الآخر. فمنحنى أسعار المنتجات الأفريقية هو كأسنان المنشار. ويشكل ذلك عامل اضطراب في توجيه اقتصاد ناشئ على المدى الطويل. كما أننا إذا قارنا بأسعار المنتجات المصنعة أسعار المواد الأولية الأفريقية فإن هذه الأخيرة تكاد تصل إلى حالة الكساد. فهي كمن يتسلق السلم في

الوقت الذي تتصاعد فيه أسعار المواد المصنعة وكأنها تمتطي المصعد الكهربائي. وبعبارات أخرى فإن الفلاح التشادي الذي يشترى كمية محددة من المصنوعات القطنية الأوروبية مقابل وزن محدد من القطن لا يستطيع بعد سنوات أن يحصل إلا على كمية أقل من النسيج القطني مقابل الوزن نفسه من القطن. والواقع، كما قال اقتصادي انكليزي: من يزرع القطن يربح واحداً ومن يبيعه يربح اثنين ومن يصنع النسيج يربح ثلاثة ومن يبيعه يربح أربعة.

ومع ذلك فإن ترشيد المنافسة بين المشاريع، حتى على المستوى العالي للأجور في البلاد الصناعية، لابد أن يؤدي إلى تخفيف أسعار الكلفة. فلماذا إذن هذا التفاوت؟. السبب هو أن البلاد الصناعية التي هي زبائن أفريقيا ومزودتها بما تحتاج إليه، تتدخل في تحديد الأسعار وفي تحديد المواد الأولية التي تشتريها وفي المواد المصنعة التي تبيعها لها. والواقع في أغلب الأحيان أن البيوتات العالمية الكبرى نفسها هي التي تشتري البترول الخام وهي التي تجري التحويلات اللازمة عليه، وهي التي تبيع مشتقاته في العالم كله، وهي التي تشتري فستق العبيد (الفول السوداني) وتبيع زيته، وهي التي تشتري القطن وتبيع ماينتج عنه من نسيج.

وهي نفسها في عضوية الوول ستريت، والمبادلات بالجملة، والبورصات التي تنظم كلفة المواد الأولية. وهي نفسها التي تجمع المخزونات الكبيرة من البضائع، وتقوم بمناورات حقيقية مكثفة تسمح لها بأن تمارس ضغطاً على السوق من أجل رفعه أو خفضه. وأخيراً تكاد تكون هي نفسها، بفضل رؤوس أموالها ومصارفها، التي تنتج السلع التي ليس لها من الأفريقية إلا الإسم وبعض العرق المبذول فيها. ومن البديهي أن المشروع ليس له مصلحة في أن يشتري أو ينتج بسعر عال المادة الأولية اللازمة لتشغيله.

وهنا نصل إلى البنية الداخلية لرأسمالية تسعى إلى الضمانات ورفاهية الاستئثار والاحتكار. فبواسطة علاقات المشاركة وتكتلات السيطرة المالية والشركات المتضامنة، تجري محاولة السيطرة على السوق العالمية. وأمام هذه القوى التي لا يستطيع مواجهتها يعمل المنتج الأفريقي أحياناً في اتجاه قد يضر بمصلحته الخاصة. فإذا حدث انخفاض في الأسعار العالية للقطن بسبب زيادة المحاصيل، فإن الفلاح الأفريقي بمستواه الاقتصادي الهزيل يعمل على ترك المحصول الذي خيب ظنه دون قطاف، أو أنه - على العكس من ذلك - يقرر أن يزيد في إنتاجه لكي يعوض عن طريق الكم الفائض المبيع مافقده عن طريق السعر. وإذا كان رد الفعل هذا واسع النطاق فإن من نتائجه أن يجعل الأسعار تتدنى أكثر فأكثر في السوق العالمية. ويجب أن نضيف إلى ذلك أن العدد الكبير من السماسرة سواء كانوا أفريقيين أو غير أفريقيين، يستطيعون أن يبتلعوا جزءاً من سعر شراء المواد الأولية ويثقلوا في المقابل في سعر المواد المصنعة المبيعة للأفريقيين. ومن المؤكد أن جهوداً كبيرة قد بذلت لترشيد وتخليق التجارة (أي جعلها أخلاقية)، والتقصير من دورات التوزيع. فأوجدت «الزمالات التجارية»، و«صناديق تثبيت الأسعار» و«التعاونيات»، ولكن النتائج كانت بعيدة عن أن تكون مرضية.

هذه الاضطرابات بل تلك الانخفاضات في الأسعار هي من الخطورة بحيث أن الفلاحين الأفريقيين يضطرون أحياناً إلى بيع اثنين أو ثلاثة من محاصيلهم بسعر يصل إلى ٦٠ أو ٨٠٪ من السعر المألوف. والنتيجة أن القدرة الشرائية للأفريقي المتوسط تتزايد ببطء إذا لم تتراوح في مكانها أو تنخفض إذا أخذنا بعين الاعتبار تزايد السكان المستمر.

والتوفير المحلي معدوم أو مجمد أو مقيد في مصروفات للمباهاة، كهذه الحلي الهائلة من الذهب التي تتربع على صدور بعض

المترفات. والطلب هو من السعة بحيث أن كل زيادة في الدخل، بدلاً من أن تؤدي إلى توفير ومن ثم إلى استثمار منتج، فإنها آلياً تضيع في مصروفات استهلاكية. والمادة التي تستحق أن تدفع عنها الضريبة هزيلة جداً كأرض أكلها الصلصال. والنتيجة أن ميزانيات الدول (الأفريقية) أصبحت أشباحاً لا تكاد تكفي رواتب للموظفين، أي تكاد تتمكن من حفظ نوع من التوازن بين الشقاء والهزال. وهكذا أصبحت معظم البلاد الأفريقية إذن مرتبطة بالتمويلات الخارجية. والعالم كله يعرف المساعدات الثنائية الجانب والمتعددة الجوانب والمساعدات الدولية مع مالها من امتيازات وعواقب خطيرة، مثل الـ: "A.I.D" والـ "U.N.E.S.C.O" والـ "U.N.I.C.E.F" والـ "F.A.O" وغيرها. والهبات، والمعونات المالية والقروض ذات الفائدة القليلة أو بدون فائدة أو المؤجلة التسديد.

هذه المساعدة التي هي في أغلب الأحيان مظهر من مظاهر متانة العلاقات الدولية والإنسانية التي لا يرقى إليها الشك، تقترن غالباً بسيل من رؤوس الأموال من البلد المستفيد إلى البلد المانح. وذلك إما لأن الأرصدة المتلقاة يجب أن تدفع كل المبالغ المحولة باسمها منذ ابتداء الهبة في شراء الآلات من البلد المانح، وإما على شكل أرباح أو مرتبات لموظفي المؤسسات والفنيين القادمين من البلاد الممولة. هذا مع العلم بأن الاستيطانات التي تتم في أفريقيا بهذه المناسبة تجر وراءها - في مجال الاستثمارات الاجتماعية - أعباء ثقيلة تؤدي أكثر فأكثر إلى عجز الميزانيات المحلية. فالـ "U.M.H.K" (اتحاد كاتنغا العليا للتعدين) حقق في عام ١٩٥٩ أرباحاً صافية قدرها ثمانية عشر ملياراً من الفرنكات الفرنسية القديمة.

ومن أجل اجتذاب رؤوس الأموال تكتب البلاد الأفريقية في أنظمة استثماراتها شروطاً مغرية. فهي تقدم ضمانات آخذة بعين الاعتبار أن رؤس الأموال هي كالصبايا من البنات مدللات فاترات،

وفي الوقت نفسه قاسيات في المعاملة. فيجب أن يحسن لهن الغزل. فإذا استخدمت صوتك الغليظ أنصرفن عنك، فهن يهاجرن كالسنونو نحو المناخ اللطيف.

ولكن التحويل المكثف لرؤوس الأموال الذي يؤدي أحياناً إلى عرقلة الاستثمار، يشكل - كما يتفق في ذلك جميع الاقتصاديين - خطراً على كل اقتصاد. فالخوف من الفتن أو من تغيير الاتجاه السياسي يمكن أن يحرض هذا أو ذاك من المشاريع إلى الحد من تجديد الاستثمار فيه أو إلغائه، أو إلى الإسراع في اجتناء أكبر قدر من ربح رؤوس الأموال وفوائدها بغاية إنهاء المشروع في أبكر وقت «قبل حدوث الطوفان». وإذا تهيأ المناخ لجو من المضاربات فإنها تعطي مظهراً لازدهار رائع مصطنع، ولكنه كثيراً مايخبئ وراءه يقظة مؤلمة.

ويجب أن نضيف إلى ذلك أنها قليلة جداً هي الدول الأفريقية التي تتمتع بنظام نقدي أو مصرفي مستقل فالنقد هو إما تابع لعملة أوروبية أو أمريكية، أو أنه خال من أية قيمة معترف بها بين دول العالم.

والخلاصة أن بعض الدول تعطي لأفريقيا بيد مليئة بالإحسان، وتنهبها باليد الأخرى بشكل لا يمت للإحسان بصلة. وقد حسبوا أن السبب في انعدام الربح يعود إلى أن انخفاض أسعار المواد الأولية القادمة من البلاد النامية هو أكثر بكثير من الأموال التي تقدم إليها على شكل قروض أو هبات. وهذا ماأدى - في المؤتمرات التجارية الدولية التي عقدت في جنيف وسانتياغو - إلى نوع من التحالف بين البلاد الفقيرة في وجه البلاد الصناعية. فأمام هذه البلاد الأخيرة تبدو البلاد الأفريقية في وضع يشبه كثيراً وضع إناء من الفخار أمام إناء من الحديد.

٦ - الرأسمال الأثمن

في المجال الإنساني تبدو أفريقيا أيضاً في عجز أشد. ففيها فقر في الكم: إذ أنها قليلة السكان وبخاصة منذ تجارة العبيد، على الرغم من وجود زيادة نسبية في السكان أحياناً إذا أخذنا بعين الاعتبار البنية الهرمية للسن التي تضم طبقات فتية قوية جداً ليست قادرة بعد على الانتاج وتحتاج إلى الغذاء والتأهيل وفيها فقر في النوعية أيضاً بسبب العدد الكبير من الأميين والمرضى. وفي هذا المجال تكون المساعدة الخارجية الأفضل والأكثر جدوى هي بدون شك المساعدة التقنية الشخصية (أي حضور الأشخاص التقنيين بأنفسهم إلى أفريقيا) مع التحفظ التالي الذي عبر عنه ج.فيرأندي «يجب أن نعلم الخبير عند وصوله أنه سيرحل، وأن خدمته ومكانته هما في أن يعلم أنه محكوم عليه بالزوال».

والخلاصة هي أن الوزن الاقتصادي لأفريقيا ليس عالياً حتى الآن. والبلد الوحيد ذو الاقتصاد الكامل الذي أوجد سلسلة كاملة من المنتجات في كل قطاعات الصناعة بدءاً من مساكب الفولاد وحتى الصنادة والمسمار ومروراً بالمراكب والقاطرات، هو جمهورية أفريقيا الجنوبية. فهي تنتج مليوناً ونصف المليون طناً من الفولاذ، وتفكر بإنشاء مصانع للطاقة النووية. وهي مدينة بذلك لتكدس رؤوس الأموال الناجمة من بيع الذهب والألماس والصوف، وللاستثمارات الخارجية الواسعة النطاق التي كانت وراء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية ووراء تحديث الزراعة على السواء.

ولكن توزيع الدخل القومي في هذا البلد يظهر مع الأسف أن الرفاهية من حظ الأقلية البيضاء التي تتمتع بمستوى حياة هو الأعلى في العالم بينما يعيش السود عيشة الخمول. وقد بلغ الدخل السنوي للفرد الأبيض الواحد عام ١٩٦٩ حسب تحقيق قامت به منظمة الأمم المتحدة (٤٢٥) ليرة، في الوقت الذي كان فيه دخل الفرد الأسود

(٣٩). وقد بلغت نسبة الوفيات في الأطفال بين هؤلاء الأخيرين أعلى نسبة في العالم إذ وصلت إلى حوالي ثلاثمائة من كل ألف من هؤلاء الأطفال.

وعندما ستتجمع الأراضي المحصورة الـ (٢٦٤) المخصصة للأفريقيين في ثماني وحدات قومية بحسب مخطط التطوير المنعزل، فإن الملايين الأربعة عشر من غير البيض سيمتلكون ١/٧ الأراضي، بينما يخصص ٦/٧ منها لثلاثة ملايين من البيض. وسيصبح هذا الوضع الكاريكاتوري المفجع لبنية رائجة في الاقتصادي الأفريقي. بنية مفككة وثنائية على المستوى الجغرافي بسبب صعوبات الصلات التي تقطع أوصال الامتدادات الاقتصادية، وثنائية أيضاً على المستوى البنيوي، إذ لها قطاع يعتمد على الاقتصاد الزراعي الغذائي ولا يجلب النقود، وقطاع يعتمد على دورة المبادلات الدولية، وهذا الأخير هو القطاع المسيطر. والأغلبية من البلاد الأفريقية ماتزال تخضع للتبعية الأوروبية أو غيرها في موضوع التجهيزات التي تصل إلى ٩٠٪ من حاجة البلاد. ويكفي أن نفتح أعيننا لنرى أن كل ماتلبسه ونستعمله، وكل مانأكله ونشربه إنما يأتينا من صناعات البلاد المتقدمة.

فاستمعوا إذن إلي جيداً. إن أفريقيا كغيرها من القارات لا تستطيع أن تدعي الاستقلال المطلق. بمعنى آخر يجب أن نقبل بنوع من تقسيم العمل بين الدول بحسب القابليات النوعية لهذه أو تلك. فلنحذر إذن أن ترهبنا الصناعة الثقيلة. ووضعنا أمام خيارين: «الزراعة أو الصناعة» هو طرح خاطئ، ذلك لأن القطاعين يجب أن يخلقا فيما بينهما نوعاً من عدم التوازن الحركي يؤدي إلى توازن رفيع المستوى بحيث يقوم الأول بتغذية الثاني وتطويره وتقويمه. فإذا لم يكن لدينا الرهبة من الصناعة الثقيلة لتأكدنا من أن البلاد التي تسيطر على العالم هي تلك التي تمتلك المجموعات الصناعية الأقوى.

والذي لا ينتج غرام من الفولاذ سيصغي إليه الآخرون أدباً أو على سبيل المنفعة أو ربما للتسلية، ولكن كلامه لن يكون له أي وزن. ومن هنا تأتي قيمة كلمة تيبور ماندي: «إن احترام الذات وتقدير الآخرين يبدآن بالصناعة الثقيلة».

إن أفريقيا هي واحدة من تلك البلاد البروليتارية التي تتحمل آلياً، ودون أن يكون وراء ذلك دسيسة مؤذية تقوم بها البلاد الصناعية، كل نتائج السيطرة الأجنبية كما حللها بمهارة ف.بيرّو. وكما كتب م.جيبب ثيام: «إن توسع أو تقلص اقتصاد فرنسا وبريطانيا يظهر في دولنا ولو بطريقة تحريضية دون أن نتمكن من تغيير أي شيء في هذا السبيل. وتلك هي الحقيقة الرهيبة التي يجب أن ننطلق منها».

ب — ما العمل؟

النقد سهل ولكن الفن صعب. فمن أجل زيادة الثقل الاقتصادي لأفريقيا تركزت المقترحات بكل اختصار في ثلاثة مواضيع. والواقع أنه في ثلاثية عوامل الانتاج التي هي الطبيعة ورأس المال والإنسان، تعتبر أفريقيا محظوظة في القطاع الأول وفقيرة في الثاني وفقيرة جداً في الرجال. وثمة ثلاثة من الأدوية قادرة على أن تدفع بأفريقيا في هذا المجال الثلاثي الجوانب: الإنتاجية، والجهد المستقل، والوحدة.

١ - الانتاجية

الإنتاجية هي مفتاح التقدم. ولقد ذكروا لي مؤخراً حالة مخطط في بلد أفريقي اشتراكي يتغنى بالنصر لأن أرقام الإنتاج السنوي كانت دائماً في ارتفاع مستمر. فإذا كانت عوامل الانتاج قد زادت فإن هذا الارتفاع في القيمة المطلقة يمكن أن يخفي وراءه انحداراً حقيقياً إذا كان دخل الفرد قد نقص. ومن هنا تأتي أهمية الضوابط. فالسعي وراء الدخل هو القاعدة الذهبية في معركة الحياة هذه التي تواجه كل وحدات الإنتاج بما في ذلك الدول.

إن كل القارات متقدمة على أفريقيا. فأوروبا وأمريكا تجاوزتا مرحلة المكننة إلى مرحلة العمل الآلي الممنهج في الوقت الذي لم تشرع فيه أفريقيا جدياً حتى ولا بالمرحلة الأولى من المسيرة. فهي تشبه رياضياً انطلق في الأخير في سباق مع الزمن. فالمتسابقون الذين هم في المقدمة لهم سرعة متسارعة بانتظام، بينما ليس لأفريقيا إلا سرعة ثابتة، هذا إذا لم تكن - نظراً لتزايد سكانها - ذات تقدم متباطئ بانتظام.

المصانع في العالم هي دائماً أحسن تجهيزاً وتنظيماً لتقلل إلى أدنى حد ممكن نفقات عوامل الإنتاج وسعر التكلفة. وقد انتقلوا من فكرة المردود الداخلي المبني على حسابات التكلفة، أو من المردود الخارجي المبني على التنافس، إلى مفهوم المردود من أجل المستقبل. فالتنافس محسوب على أساس من التنبؤ بما ستكون عليه الأمور في المستقبل. وهناك ثلاث وسائل يمكنها رفع الإنتاجية في أفريقيا: البحث العلمي في الميادين التالية على سبيل المثال: علم التربة، الأسمدة، علم الوراثة، الصحة النباتية، كيفية مكافحة الأوبئة المستوطنة والجائحات الحيوانية، والمعالجة الوقائية، والحمية الغذائية. ومن البديهي أن البحث يجب أن يكون دائماً مرتبطاً بالوحدات الأساسية (كلاً على انفراد)، إذ أن المجموعات الكبيرة والبيوت البلاستيكية الجميلة المدفأة، قلما تؤدي إلى تقدم نوعي بالنسبة للمجموع.

والوسيلة الثانية هي تأهيل الرجال. وهذه النقطة من الأهمية والبداهة بحيث لا تحتاج للإصرار عليها.

وأخيراً فإن التنظيم هو العامل الرئيسي للإنتاجية. وكثيراً مايقوم التذمر من نقصان رؤوس الأموال، بينما الذي ينقصنا أكثر من غيره هو التنظيم. وقد كتب الاقتصادي الكبير ج. غالبريث منتقداً أولئك الذين يريدون أن ينقلوا حرفياً تنظيم البلاد المتطورة فقال: «إن

التنظيم والخدمات الموجودة في البلاد المتقدمة بوجه عام ليست السبب في تقدم هذه البلاد وإنما هي نتيجة لهذا التقدم». والواقع أن رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة تبقى في أغلب الأحيان دون أي تأثير لأن البنى التي تتلقاها غير ملائمة بحيث يكون امتصاصها وتوزيعها محدودين. وتلك هي مشكلة منافذ الاختناق. ضعوا مائة محراث وعجلة في قريتين إحداهما منظمة والثانية ليست كذلك وسترون الفرق. فبعد الاستقلال يجب أن تكون البنى متلائمة مع المتطلبات الجديدة: اصلاح زراعي عقاري، وإصلاح للنظام المدرسي الذي كان حتى ذلك الوقت موجهاً نحو تجهيز أناس مكرسين للإدارة، وإصلاح للقطاع السياسي - الإداري أيضاً، فبلادنا النامية لها في الغالب قاطع ثالث (أي الفئة من السكان التي تعمل في التجارة والخدمات) أكبر مما هو موجود في البلاد الغنية.

ولكن الفرق هو أننا نملك إنتاجاً ضئيلاً من الأرزاق (الأولية والثانوية) لا يسوغ هذا الاكتظاظ المفرط. وقد قيل إن أفريقيا لا تملك الأجهزة الإدارية الكافية. وصرح السيد بونيفو أن «الاستقلال لا يطعم الإنسان إن لم يكن موظفاً». غير أنني لا أوافق تماماً على هذه النقطة، ذلك لأن الموظف الأفريقي من حيث التكافل الاجتماعي منفق دائم للدخل. وربما كان من الأجدى أن نرمي به جانباً لمصلحة التكافل الاجتماعي. وعلى كل حال فإن مردود الجهاز الإداري يجب أن يزداد لا أن ينقص مع الاستقلال. وعقلية الإدارة وإنجاز الأعمال المعتادة يجب أن يستبدل بها عقلية الخلق والبناء.

٢ - التحريض على العمل وتبني بنى جديدة

ثم إن من الضروري القيام بعمل جماعي. وتشجيع روح المبادرة والإبداع إلى أبعد الحدود. وقد لا تحدث هذه الطفرة أحياناً لنقص في الوسائل أو لجهل بدواليب الاقتصاد العالمي. وأحياناً بسبب الميل الشديد إلى المتعة المباشرة. فالأفريقي عمل جاهداً منذ قرون، وغالباً

على الرغم منه، حتى أصبح يميل الآن إلى الدعة والخمول. «إنني ألتهم مليوني»، قال مازحاً مليونير أفريقي.. والوجودية الأفريقية السوداء تستغرق في دعة طفولية محببة ولكنها عقيم. بينما يستدعي الدخول إلى العالم الحديث تحمل قانون التقدم الصارم الذي لا يتسامح مع أصحاب الأهواء والمتسكعين. فلا يمكن أن يكون التصرف داخل مصنع كما يكون تحت شجرة لتبادل حديث ممل. ويجب أن يُستعرض على مدى العام عملُ الفلاح، وأن يُقوَّم، وأن يتم تبادل في الأفكار و «توزيع جديد للمؤثرات».

وربما كان الأميون قد فهموا تحت ضغط العدد معنى الجهد الدؤوب. وقد عرفت بلدان من بلدان اسيا هما اليابان والصين تقدماً رائعاً وإن كان في ظل أيديولوجيتين مختلفتين. وبما أن أفريقيا لا تملك الرأسمال المالي فعليها إذن أن تعتمد على الرأسمال العمل. وقد تم ذلك فعلاً عن طريق الاستثمار البشري الذي وإن لم تكن له إلا صفة فولكلورية فإن قيمته التربوية لا يماري بها أحد.

ولكن هل يتم التحريض على العمل والإنتاج عن طريق المنفعة الشخصية أم الإندفاع الجماعي؟. ربما لم يكن يوجد في هذا المجال قاعدة مطلقة. فليس ثمة نظام، وبخاصة النظام الاشتراكي، يستطيع أن يتغاضى عن فكرة المنفعة الشخصية. والتحريض على استثمار رأسمال أو عمل إنما ينجم عن حساب للمنفعة التي تكمن وراء هذا الاستثمار. ولذلك لا يمكن أن نجند الناس دون أن نجعلهم يشاركون حقاً في العملية في جميع مراحلها. فالمشكلة الحقيقية إذن هي في أن نعلم إن كان ثمة فئة من الناس ستحتكر لمصلحتها المبادرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية بالتعاون أحياناً مع المصالح الخارجية. وإن تبني البنى الجديدة وخلق أقطاب محلية للتطوير هما وحدهما اللذان يمكن بهما تدارك الأخطار. وكذلك الأمر في تنظيم بنية تحتية ملائمة (البنية التحتية في الاقتصاد هي الطرق والجسور والمرافئ والسدود،

أي الأعمال الأساسية التي تساعد على النهضة الاقتصادية). فجسر أونيتشا على النيجر الذي هو أطول جسر في أفريقيا (١,٥) كم، يؤمن الاتصال بين شرقي نيجيريا الذي يتم تصنيعه، وبين غربيها الغني جداً بالمزروعات. وشبكة المواصلات الاستعمارية التي كانت ملائمة للتجارة في ذلك العصر لم تعد تلائم حاجات أفريقيا الحديثة. فليس ثمة اقتصاد حديث لا يملك نظاماً للمواصلات الذاتية المركز. فمثل هذه الطرق ستكون حاثة على الاستثمار، وبفضلها ستكون الزراعات والمناجم التي ستنشأ بفضلها ذات مردود، وستنشط السياحة الأفريقية التي ستكون مصدراً للقطع الأجنبي.

وفي هذا المجال ستكون الأنهار الكبرى والأحواض الأفريقية،. كما بدئ فعلاً بتحقيق ذلك، الروابط الاقتصادية الطبيعية بين الدول. فيمكن أن يصبح السنغال والنيجر والفولتا والنيل وتشاد وزائير، بفضل الأعمال الفنية، شرايين تربط بين أجزاء الجسد الأفريقي الكبير، إضافة إلى عابرات القارات المستقبلية من خطوط حديدية وخطوط طيران. والواقع أنه من المستحيل الوقوف عند فكرة أسواق أفريقية مجزأة متفقة مع الدول القائمة. فالإبقاء على مثل هذه الأسواق القميئة سيكون في عكس مسيرة التاريخ والتقدم، فأمام السوق الأوروبية المشتركة القائمة مع ذلك بين بلدان متقدمة جداً ومتنافسة، ليس من مخرج إلا تكبير حجم السوق الأفريقية إلى أبعد الحدود.

٣ - الوحدة

ولذلك فإن الوصفة الثالثة لإعلاء شأن اقتصاد أفريقيا هي الوحدة الأفريقية. ونحن نتساءل كيف أن دولاً أفريقية كساحل العاج وفولتا العليا ومالي والسنغال - ونحن لن نذكر إلا هذه الدول التي يقوم بينها تبادل كثيف في اليد العاملة والأرزاق - كيف يمكنها أن تجهز - كلاً على انفراد - برامج تطورها المستقلة. فالتنسيق والوحدة - إن أمكن ذلك - هما وحدهما اللذان ينشطان - ضمن سوق

مشتركة – نزعة التنافس في الانتاج الأفريقي، ويساعدان على استبعاد المشاريع الهامشية، ويعطيان للدول المشتركة فيهما قوى تفاوض أقوى لدى الشركاء الأجانب، وواجهة أكثر رونقاً، وكفالة متضامنة أكثر تأكيداً عند التفاوض للحصول على القروض من الأسواق المالية.

والواقع أن التروستات العالمية الكبرى ممثلة في كل الدول الأفريقية، فهي تحقق بالنسبة لها «الوحدة الأفريقية»، بينما لا تزال الدول الأفريقية تتعامل مع هذه التروستات كلاً على انفراد. وإن واحدة من الشركات البترولية الكبرى التي تسيطر على العالم لأقوى من الناحية الاقتصادية من عشرين من البلدان الأفريقية مجتمعة. فالـ: "U.S. STEEL"، شركة التعدين الكبرى التي تساهم في استثمار المنغنيز من الغابون كما تفعل في جميع القارات، تستخدم أكثر من مليونين من العمال، أي أنها تطعم عدداً من النساء أكثر بأربع أو خمس مرات من كل سكان الغابون. وقد كتب أحد المؤلفين أن «المعادن الخارجة من أفريقيا تحول في البلدان الصناعية ثم تعاد إلى أفريقيا في صورة أدوات كهربائية أو أدوات نقل أو بناء. وهذه الحالة لا يبدو أن بإمكانها أن تستمر طويلاً إلا إذا بقيت البلاد التي حبتها الطبيعة بمصادر الطاقة والمعادن منغلقة على نفسها اقتصادياً ضمن حدودها القومية».

وكتب رينيه سيرڤواز في «أفريقيا الجديدة» يقول: «من المؤكد – وهذه الحجة يجب أن تردد على الدوام – أن الدول الأفريقية القميئة لا تقدم بصورة عامة الوسائل اللازمة لقيام صناعات أو خدمات عامة حديثة (إدارة، تعليم، بحث، خدمات اقتصادية ودبلوماسية)، وهل ثمة لزوم لإعطاء الأمثلة على ذلك؟». أما البروفسور أ.ج. براون فيرى «أن الدخل النقدي لدولة أفريقية متوسطة يعادل حالياً دخل مدينة إنكليزي فيها مائة ألف من السكان». ويذكر ر.بوروون أن

الإنتاج القومي لداهومي أدنى من إنتاج تانت، وإنتاج السنغال أدنى من إنتاج مقاطعة كورّيز الفرنسية. والبلاد الأفريقية لا يمكن أن تبقى في منتصف الطريق كالبلاد الأوروبية، بل إن عليها على الفور أن تتصور تنسيقاً في تخطيطها مع المجموعات الإقليمية أو أن تتخلى عن خلق أسواق مشتركة. ومن المؤكد أن تجميع اقتصادات غير متطورة وغير واضحة المعالم ولا تزال مصطبغة بالصبغة الاستعمارية في بنيتها ومرتبطة باقتصادات مسيطرة مختلفة، لا يحل مشكلتها التي هي مشكلة التطور.

وزاود جيلبير ماتيو في صحيفة لوموند بقوله: إن بلقنة أفريقيا السوداء تؤدي إلى فساد الاستثمارات المتنافسة. وإذا كان هذا الفساد يقوى من سلطة الدول الصغيرة فإنه يقف غالباً عائقاً في وجه التطور الجذري. فكل بلد يريد أن يكون له مرافئه الحديدية، بل وربما تطلع لأن تكون له صناعته الفولاذية، والمساعدة الفرنسية وكذلك مساعدة الـ "F.E.D.O.M" الحالية تتوزع عندئذ إلى مجموعة من المشاريع المتنافسة التي تصبح تكاليفها العامة أكبر من الخدمات التي أنشئت من أجلها».

ومن أجل أن ننهي البحث دعونا نحلم، ولنتصور أفريقيا خارجة من سباتها وداخلة في عصر التصنيع. وأن الصحراء والنيل وقاطعاً للصحراء ألّفت مراكز وصلات بين أفريقيا الشمالية والغربية والشرقية. وأن نيجريا تشكل مركزاً للتبديل بين الغرب والوسط، وأن حقل شابا - زامبيا النحاسي أصبح مركزاً بين أفريقيا الوسطى والشرقية والجنوبية.. إلا أننا يجب أن نكون ضد عزلة أفريقيا، ذلك لأن العزلة هي التي قتلت أفريقيا تاريخياً، ولكننا يجب أن نكون في المقابل ضد الصلات التي لها صفة الاستغلال. من أجل هذا فإن نهضة القارة تتطلب من الأفريقيين ومن شركائهم جهداً استثنائياً للتفوق على الذات والقدرة على التكيف. فيجب أن نلبس جلداً جديداً وأن

نتخلص من البنى الاستعمارية التي لا تزال موجودة تحت طيات الأعلام الجديدة، وأن نترك الدوافع القومية الضيقة، فالمسألة هي مسألة كيف لا مسألة كم. والواقع أنه إذا كان حقاً أن علينا أن نرفع مردودنا القومي إلى أعلى مقدار، فإن علينا أيضاً أن نحقق ذلك على الوجه السليم. ومن المؤكد ألا شيء يدفع إلى التأميم إذا لم يكن في إمكاننا إلا تأميم الشقاء. ولكن أليس من الخطورة بمكان أن نخطط إذا لم يكن في مقدورنا أن نخطط إلا للاستغلال؟.

إن أفريقيا الحديثة، تلك القارة التي ستصبح أكثر فأكثر «بدون شطآن»، يجب عليها أن تختار إما أن تبقى موضوعاً للتاريخ أو صانعة له. وإذا طلب مني أن أحدد الأفضل بين العناصر التي تنهض بالأفريقيين أنفسهم فإن العاملين الأساسيين لمثل هذه الرفعة هما الوحدة وتأهيل الرجال. وإذا ضغط علي لأختار بين هذين العاملين وأحدد من بينهما العامل الحاسم، فإنني سأعود عن طيب خاطر إلى كلمة العالم القديم: «أعطوني رافعة وأنا أرفع العالم» وذلك بأن أترجمها إلى: «أعطونا وحدة ونحن نستطيع أن ننطلق بأفريقيا».

٢ - الحضارة الأفريقية أمس وغداً[٢]

أ - نقطة الانطلاق، أو أفريقيا الأمس

إن أفريقيا الأمس (وأقصد على وجه التحديد أفريقيا السوداء) تقدم لنا تنويعاً لا شبهة فيه في المكان والزمان، هو أحد عناصر غناها. كما أنها تقدم صورة عائلة ليست أقل وضوحاً من ذلك. وربما كان السيرير أو اللوبي القريبون من اللوبا والزولو يشكلون زمرة متناقضة، ولكن إذا قارنا مجموعة هذه الزمرة بالسويديين واليونان لتكشفت لنا القرابة بشكل آلي.

---

٢ - محاضرة ألقيت أمام الطلاب في دكار (كانون الأول ديسمبر ١٩٦٦). أنظر أيضاً جوزيف كي زيربو في كتابه «العالم الأفريقي الأسود». هاييتي ١٩٦٤.

ومن جهة أخرى فإن أفريقيا الأمس لا تزال قضية معاصرة، فهي لم تنقض ولم تتجاوزها الأحداث من بعض النواحي. فلا يزال ثمة زعماء تقليديون أفريقيون تقدم لهم الطقوس كما كانت الأمور تجري منذ مائة عام أو خمسمائة عام. ولا تزال ثمة صيغ من التضحية لم يتمكن أحد من تغييرها منذ ألف عام. فإمام تومبوكتو منذ بضعة قرون وجه توبيخاً قاسياً إلى الآسكيا محمد الذي سمح لنفسه أن يطلب من الإمام الطاعة له، إذ قال الإمام للأمير: «أنسيت إذ أتيت ساجداً على قدمي تطلب مني أن أتولاك بحمايتي؟».

فهل نحن متأكدون أنها في تلك المنطقة أو تلك من أفريقيا تمكنّا اليوم من تجاوز تلك الأوضاع؟ ليس إذا أخذنا المسألة على كل حال على المستوى الاقتصادي.

وحتى وقت قريب كنا نجد أنفسنا في وسط زمرة من البول يسكنون على عشرة كيلومترات من واغاودغو، وقد اكتشفنا هناك قرية صغيرة لا تزال تعيش في العصر الحجري الحديث. وكانت تحيط بنا سحابة من الذباب، وعلى عشرة كيلومترات من الفريجيديرات (البرادات) وأجهزة تكييف الهواء رأينا رجالاً يعيشون على التراب في عفونة روث بقر مجفف وتحت خيمة صغيرة من سعف النخل وعلى حصيرة صغيرة من القش، دون أي حجاب يعتمد على الآلة في حركته ألفناه حتى غدا لدينا عادياً وانتهى بنا الأمر لأن نجده طبيعياً. وشراب هؤلاء الناس بما في ذلك الحليب الذي قدموه لنا بشكل عفوي، تحفظ في أوعية جلود الحيوانات أو في أوعية مجففة من ثمار القرع.

وإذا أردنا الحقيقة فإنه بالنسبة لعدد كبير من الأفريقيين لا توجد أفريقيا الأمس، أو بالأحرى إن أفريقيا الأمس هي التي لا تزال مستمرة حتى اليوم. فما هي ثوابت هذا المجتمع التقليدي؟.

قبل كل شيء إنه مجتمع ذو وتيرة تطور بطيئة، وليس مجتمعاً

جامداً أو معدوم الحركة كما ادعى البعض نتيجة خطأ فظ في التقدير. ففي أي مكان يتواجد فيه الإنسان لابد أن يكون ثمة تطور. ومنذ ماقبل التاريخ تمكن الإنسان أن يفلت من عالم الحيوانات الجامد إلى إنسان عاقل، وتمكن أن ينحت الحجارة ليظهر سيطرته على الطبيعة، ورسم على جدران المغاور ماتخيله فكره النشط. ولقد كانت أفريقيا في المقدمة في تلك الحقبة من الزمن وأثبتت تفوقاً تقنياً ولاشك فيه على غيرها من القارات. ولقد تقدمت المجتمعات الأفريقية التقليدية على أي حال ومهما كان شأن هذا التقدم تحت الضغط الخارجي أو تحت ضغوط القوى الداخلية فيها. وكانت فاعلة لا سلبية في حركة التاريخ. وقد تطور الموسّي من حالة شراذم من راكبي الخيول إلى حالة إقامة ممالك حسنة البناء إلى أبعد الحدود. وخلقت شعوب السودان الغربي وحدات سياسية كانت تتوسع كلما مضى بها الزمان، ومن تنظيم إلى تنظيم أفضل، اعتباراً من غانا وحتى سونغاي ومروراً بمالي. وأخيراً فإن من الواضح أن أفريقيا خلال تطورها عرفت دائماً وحتى يومنا هذا شخصيات خارجة عن المألوف سارعت أو عدلت في مجرى الأحداث ووضعت في البنية الاجتماعية، بحسب تعبير نابليون «بعض كتل من الغرانيت».

وبالرغم من كل هذا فإنه يجب الاعتراف بأن المجتمعات الأفريقية كانت ضعيفة الاستعداد للتبدل أو التقدم المادي. وسبب ذلك تخلفها التقني. وهناك مثلان من عهد «إنسان فابر»: غياب الدولاب، باستثناء ماكان موجوداً على أطراف العالم الأسود، وإن كان ذلك لا يعني أنهم لم يكونوا يلمون بفكرة عنه، ومن ثم غياب المركبات التي تخفف من جهد الإنسان وتسارع في اتصالاته. وهذه الثغرة التقنية تضاعفت بندرة الطرق لاسيما في الغابة. بينما في أماكن أخرى كانت توجد طرق ممتازة كتلك التي أعطانا مؤلفون من القرن السادس عشر أوصافها في بينان، حيث كانت توجد أوعية

كبيرة مليئة الماء القراح ليشربه المسافرون على مراحل ثابتة على طول الطريق.

وهنالك نقص خطير آخر، عدا استثناءات نادرة، هو غياب الكتابة، بينما الكتابة أداة نافعة رائعة، ووسيلة لتثبيت وتجريد وتعميم الفكر، وتكديس ونقل التراث الثقافي. فالكتابة وحدها هي التي تسمح بإقامة جهاز حكومي ذي نطاق واسع. وحدها التي تسمح بالحساب وإعطاء العلوم دفعة أساسية. ولكن هذه النواقص هي نواقص تاريخية وليست عاهات ميتافيزيكية ملازمة لما لا أدري من «الطبيعة السوداء»، وذلك لأن السود اخترعوا أنظمة للكتابة وأن ملايين آخرين منهم تمكنوا من السيطرة تماماً على هذا الفن.

والواقع أنه بسبب ظروف بيئية وجغرافية خاصة فإن أفريقيا كانت بوجه خاص مقصرة في المبادرات التاريخية الهادفة إلى إرادة القوة. ومثال ذلك أنه في القرن السادس عشر عندما كانت الإنسانية مجهزة بمجموعة من التقنيات التي تساعد في سيطرتها على هذا الكوكب، فإن أفريقيا انفصلت فجأة عن هذا الركب الإنساني، ثم أصبحت بعد تجارة الرقيق دابة الركوب لهذا الركب. إضافة إلى أنه عندما كانت أوروبا وأمريكا الشمالية خلال القرن التاسع عشر تسيران نحو الثورة الصناعية، وكانت تجارة العبيد من أسباب هذه الثورة، فإن العالم الأسود قطف ثمار الثورة المذكورة المرة التي أدت إلى استعمار واحتلال القارة بغية استثمارها. ولكن هذا هو الواقع، فالمجتمع الأسود التقليدي إن لم يكن مغلقاً فإنه كان على الأقل منطوياً انطواء كبيراً على نفسه وكان محافظاً. ومع ذلك فإنه كان مجتمعاً مبدعاً ينضح بإبداع أصيل. فعلى المستوى التقني والاقتصادي اكتشفت كل عائلة وكل قرية وكل مجموعة قبلية وسائلها الخاصة لإقامة توازن إيجابي مع الطبيعة. والبرهان على ذلك تلك المنوعات من الحبوب المختارة، وطرائق الزراعة، وأدوات وتجمعات

العمل المتنوعة إلى أبعد الحدود، والأدوية الكثيرة التي كانت في متناول الاستعمال على الرغم من أنها كانت مرفقة بزينة من الطقوس السحرية.

كما أننا يجب أن نذكر أيضاً شبكة العلاقات الاقتصادية التي انتشرت انتشاراً واسعاً على يد التجار والصناع الديولا والحوصة عبر الغرب الأفريقي كله. فأرباب الأعمال هؤلاء وصلوا إلى مرحلة المؤسسة ذات الشعب الكثيرة وأن يبدعوا في عمليات المبادلة والقروض بالفائدة وإغراق البلاد بالبضائع.

أما من الناحية السياسية فإن المؤسسات الزنجية الأفريقية كانت أصيلة إلى أبعد الحدود. فقد أظهرت قدرة فائقة على الاقتباس، ودام بعضها عدة قرون دون انقطاع مهم في تقدمها. وهكذا تطورت إمبراطورية الأشانتي مابين عامي ١٧٦٥ - ١٧٧٧ بفضل أوزي كودجو متنقلة من ملكية ذات طابع إقطاعي إلى ملكية مركزية مطلقة مع خدمات مركزية نشيطة إلى أبعد الحدود: من وزراء للمالية يساعدهم معاونون للميزانية والصندوق، وخدمات جمركية تراقب عن كثب تجارة الذهب والأسلحة النارية وتحمي الاحتكارات الملكية للتبر ومنتجات العاج، وإحصاءات مالية وبشرية بدائية ينفق عليها أكداس من الغوريات (جمع غورية وهي عملة كانت سائدة يومذاك نسبة إلى السلطان الغوري)، وكتبة مسلمين يرافقون الدبلوماسيين عند تسجيل الصفقات والاتفاقات، ومفوضين سياسيين يقيمون إلى جانب الرؤساء العسكريين لمعالجة الجانب السياسي من العمليات، وإن كانوا هم أنفسهم مراقبين من قبل الجواسيس.

أما على المستوى الفني فإن العبقرية المبدعة للإنسان الأفريقي تأكدت في هذا المجال بنجاح باهر لا داعي للإلحاح عليه. فالمهرجان العالمي للفنون الزنجية كشف في وفرة التناغم التي أبداها أن الفنان الأسود كان يمتلك كل نبضات الحياة. وفي التنوع اللامحدود للأشكال

المنحوتة أنه كان مسيطراً على المادة في هذا المجال. وفي الكمال الذي تبدى في مزيج الشبه والشمع المذاب مايفرض أحياناً أن الفنان كانت له السيطرة الكاملة على هذا الفن.

ويمكننا أن نشاهد المئات من الكراسي التي قام بتزيينها فنانون مختصون بالنقش على الخشب. والمواضيع المرسومة لم تكن هي نفسها التي تتكرر. هذا إذا لم نتكلم عن الرقص حيث يبتكر كل واحد وفي كل مرة رقصة جديدة. ولم نتكلم عن نظراتهم في نشأة الكون، وطقوسهم وحكاياتهم وأمثالهم.

والخلاصة أن مجتمع الأمس الأفريقي كان مجتمعاً متماسكاً ومجتمع مشاركة وصل إلى حد بلوغ نوع من النزعة الإنسانية. حيث كان التسلسل الاجتماعي فيه بحسب السن أو بحسب المكانة الاجتماعية دقيقاً للغاية، كما كان مبدءاً من مبادئ الاستقرار. وعرف هذا المجتمع تضامناً في العمل بفضل الملكية المشتركة والتجمع للقيام بالأعمال المشتركة مستبعداً بذلك كل الطفيليين: «إذا أتاكم غريب فأطعموه يومين. وفي اليوم الثالث أعطوه آلة».[٣] وعرف تضامناً في العائلة التي كانت تشكل وحدة في الدم والعمل والأرزاق المادية والمعنوية، كما كانت ناقلاً أساسياً لثقافة الجماعة بقدر ماكانت مكلفة بالقيام بمهمة التعليم. ونصادف اليوم أميين هم النتاج المؤثر لقانون الحياة الذي وضعه أجدادنا بكل شرف وأمانة: احترام للآخرين لذواتهم ولأرزاقهم، واحترام خاص للضيوف والمسنين، واحترام للحياة في كل أشكالها وتهذيب يعبر عنه غالباً عند النساء بحركات توحي بالحنان واللطف، واحترام للكلمة المعطاة، وتعاطف عارم وساذج يبدونه تجاه كل من هم من بين الإنسان.

فهل كان بينهم طبقات مسحوقة؟. لاشك في ذلك. ولكن بشكل مصغر إذا قيست بأمثلة أخرى من التاريخ. وربما كان سبب

٣ - قول مأثور لجوليوس نيريري.

ذلك أن حق الملكية لم يرتد أبداً صفة الإطلاق والحسم التي كانت في القانون الروماني أو في العقود الموثقة. فالعبودية التقليدية كما رأينا لم تعرف أبداً تبعية «خشب الأبنوس» (يقصد به العبد الأسود) الذي عرفته تجارة العبيد على يد الأوروبيين. كما أن المرأة الأفريقية على الرغم من ضآلة مكانتها الحقوقية دائماً، وعلى الرغم من نقل ملكيتها في المناسبات وكأنها مال منقول، وعلى الرغم من نظام تعدد الزوجات، فإنها لم تكن دابة للركوب كما يحلو لبعض الكتاب أن يعرضوها. فالمرأة الأفريقية لم تكن سجينة ولم تتمنطق أبداً، كما أعرف، بحزام العفة. وفي نظام الأمومة كانت تتمتع بحقوق هامة. وعندما تكون كاهنة أحياناً (وربما كانت ساحرة في أغلب الأحيان) كانت تتمتع بمسؤوليات سياسية عليا كما كان شأن الملكة أمينة عند الحوصة، وأوراباكو عند الباولي، وملكة لوفيدو (أفريقيا الجنوبية) التي كانت من الناحية الدستورية عازبة (ولكن دستورياً فحسب) والتي كانت تتمتع بسلطات مطلقة.(٤)

ومن المؤكد أن الأمور لم تكن كلها وردية في أفريقيا التقليدية. فكان ثمة حالات من الاستبداد مثل المجازر المتكررة في بلاط ملك أبومي. ولكن فلنحترس من أن نصدر أحكامنا بعقلية هذا الزمان على رجال الماضي، والخدم الذين كانوا يتنافسون على شرف مرافقة ملك بينان إلى قبره لم يكونوا يملكون العقلية التي نحملها نحن اليوم، ولم تكن كذلك تلك الفتاة الصبية التي جدعتها آلة الجدع عندما كانت

---

٤ - كانت ملكة لوفيدو وصانعة الأمطار، كما كانت حالتها الصحية تؤثر في صحة كل البلاد. وكانت تتخذ لنفسها «زوجات» لدى كل الفئات التي يتألف منها شعبها، وتجبرهن على أن يكون لهن رجال. ولكنها هي تهتم بكل مايولد لهن من أولاد على أساس أنهم أولادها وتوزعهم بدورها على كل طبقات السكان، فتصبح بذلك قطباً لشبكة عائلية كبيرة تمتد فروعها في جميع أنحاء البلاد.

أما ممثلو سلطتها فكانوا يديرون مناطقهم وكأنهم ممثلون دبلوماسيون. وإذا رأينا مدى مافي هذه الإجراءات من مرونة لفهمنا لماذا حكمت الملكات الثلاث (من موغاتي الأولى حتى موغاتي الثانية) مابين عامي ١٨٠٠ - ١٩٥٩، أي بمعدل خمسين عاماً لكل واحدة منهن.

تندفع في رقصتها المتعصبة وتطلق صرخات الفرح لأنها تبوأت هذه المكانة الاجتماعية وتعض الآلة الجادعة التي كانت عضتها من قبل. وبصورة عامة لم تكن تلك الأحوال هي السائدة. فعلى كل المستويات كانت حقوق الأفراد مضمونة في أغلب الأحيان بسبب أن السلطة كانت محددة بالعرف. وروح الجماعة كانت ممارسة في العائلة والقرية والمنظمات الحكومية كلها على السواء.

وإلى جانب هذا الحقل المشترك كان ثمة حقول شخصية تضمن بثقلها المقابل الاستقلال الاقتصادي للفرد بالنسبة للجماعة. ولم تكن كل فئة مغلقة تماماً على نفسها وإنما كانت منفتحة على فئات أعلى تمد لها يد المساعدة عند الحاجة. وهكذا فإن القرية كانت هي المالكة الحقيقية للأرض وليست العائلة. وكان توزيع المهمات وروح الجماعة تؤكدان الديمقراطية الحقيقية التي تعيش بها تلك المجتمعات.

وربما بدا بعيداً عن المعقول أن نتكلم عن الديمقراطية في أفريقيا الأمس حيث يبدو أن الحكم المطلق هو الذي كان سائداً. ولكن كلمة الديمقراطية وحقيقتها ليستا دائماً متلازمتين، وكثيراً ماوجد النخاع الشوكي خارج العظم الذي يفترض أن يحويه. وقد كتب لورد هايلي في عام ١٩٥١: «من النادر أن نجد في أفريقيا البريطانية في فترة استعمارها مثلاً يدل فيه شكل حكومة تتمتع بالقوة الداخلية على أنها حكومة أتوقراطية». وعندما كان يموت ملك من ملوك الموسّي لم يكونوا يصرخون «مات الملك، عاش الملك»، ذلك لأنه لم يكن عندهم نظام وراثة الية، وهذا ماكان – من ناحية أخرى – مصدراً من مصادر عدم الاستقرار.

إلا أن الوريث كان ينتخب من عائلة الفقيد نفسها على يد مجمع انتخابي يقدم له الوريث التعهدات. وكان هذا المجمع نفسه مكوناً بشكل لا يستطيع فيه أحد من أعضائه أن يقلب نظام الحكم. فالتانسوبا (القائد العام) كان يقود الجيوش لتحقيق الأمن. والبالوم

(القهرمان أو كبير الخدم) يحتفظ بالآنية المقدسة التي لابد منها عند كل تتويج. والويدي يرأس المشاورات السياسية...الخ. وهكذا لم يكن بالإمكان أن يستغنى عنهم ولا عن أحد منهم في عملية انتقال السلطة إلى الملك الجديد.

ولنذكر هنا أيضاً الممارسة المستمرة لاقتسام السلطة بين رئيس القرية (دوغوتيغي عند البامبارا) وبين رئيس الأرض (المنطقة) (دوغوكولوتيغي)،وهكذا فإن أفريقيا الأمس استعملت صيغاً عملية من أجل أن «تقف السلطة في وجه السلطة» بحسب تعبير مونتسكيو.

هذه الروح الديمقراطية العميقة كانت واضحة أيضاً في احترام الكلمة عند الحوار. فالكلمة هي أداة المشاركة. وإذا كانت تضيع الوقت فإن الوقت ليس له حساب، لأن الوقت الذي يحياه الإنسان هو الذي يحسب، وليس الوقت كمادة أولية بحسب التعبير النفعي «الوقت هو المال». وقد كتب مؤلف يقول: «إن الصمت ليس أسود، فالأسود - على مايبدو - يجب أن يسمع نفسه عندما يعيش، وإنها لتافهة عنده الحالة التي يكون فيها بغير كلام». وبعبارات أخرى، من أجل أن نحرف مقولة ديكارت إلى مقولة «إنني أتكلم إذن فأنا أعيش»، يجب أن لا نرى فرقاً بين المقولتين عندما نفكر بالعلاقات الحميمة بين الكلام والفكر.

وإذن فليس ثمة ديمقراطية حسابية شكلية تحسب اللاءات والنعمات في توازن عددي. وإنما ديمقراطية حية تقوم على الحوار الذي لا ينتهي حتى تنضب الأصوات. ولكن من أجل أن ينتهي الحوار إلى غاية كان يتم الاتفاق وفق ماتقتضيه «الإرادة العامة» للجميع.

ويمكن أن تفهم الكلمة أيضاً على أنها كلمة خلاّقة. إذ أن لها السيطرة على الكائنات، كما أنها تسمح بإجراء تغييرات في القوى

وبخاصة إذا اقترنت بالطقوس والشعارات الدينية. وقد كتب م.كامپانيولو السكرتير العام للجمعية الأوروبية للثقافة في عام ١٩٦٠: «في نظر الأفريقي، لا يجب على المرء أن يتعالى على الطبيعة ولا أن يسيطر عليها ولا أن يسخرها لغاياته الشخصية» ثم يضيف: «إذا كانت حضارة أوروبا تسمي نفسها حضارة الإنسان، فإن الحضارة الأفريقية يمكن أن تسمى حضارة الطبيعة. فالطبيعة في نظرها هي المقياس لكل الأشياء. ويمكننا أن نقول أيضاً على وجه التحديد إن فكرة الحضارة نفسها في نظرها ليس لها معنى إيجابي.... وعندما تتأفرق الإنسانية تماماً فإن ذلك يعني الانتصار الكامل للطبيعة على الإنسان».

ونحن نتساءل إلام يريد السيد كامپانيولو أن يصل بمثل هذه المخاتلات العالية المستوى. ولكننا نكتفي بأن نذكر بأهمية العلاقات بين الأشخاص في المجتمع التقليدي وبمعنى الأساطير والأمثال الأفريقية لدحض مثل هذه الترهات - هذا إذا لم نصفها بصفات أخرى -. ونذكر بخاصة بأسطورة البالويا الشهيرة التي تروي أن الله بعد أن خلق الكون والطبيعة طرح على نفسه السؤال التالي: «لمَنْ تضيء الشمس؟» وعند ذلك قرر أن يخلق الإنسان. ومن جهة أخرى فإن وجود الله في كل مكان في المفاهيم الأفريقية، أو على الأقل وجود الآلهة التي - إذا تجرأت على القول - تصرِّف الأعمال اليومية للإنسان، يبطل مرة أخرى نظرية التفوق المطلق للطبيعة التي دافع عنها ذلك المدعو كامپانيولو الذي جعل لمقاله عنواناً ذا مغزى: «أفريقيا تدخل التاريخ» في عام ١٩٦٠!.

ب - الأزمة الحالية

لن نتصدى لموضوع أزمة المجتمع الأفريقي الحالية المعروفة لدى الجميع إلا على سبيل التذكير. فهو مجتمع في تغير سريع، وبخاصة في المناطق المحظوظة التي تتنازل أن تحط فيها طائرات البوينغ قاطعة

الصحراء والغابات. وإذا أردنا أن نضرب مثالاً سياسياً على هذه السيولة في التطور فهو ذلك المعدل الذي وقعت فيه بعض الأنظمة. وهو مجتمع عامل الإبداع عنده ضعيف. ومن الحق أن بعض الإنجازات المختلفة الأهمية قد تحققت بحسب كل بلد، ومنها الموسيقى الزائيرية والكونغولية والغينية الجديدة، ومنها محاولات التنظيم الاقتصادي وإنشاء مبادئ مستلهمة من الإرث الثقافي الأفريقي، ولكن انظر بأية عبارات قوم كامپانيولو نفسه هذه المبادرات: «إن ممثلي كل الحضارات الأكثر تخويلاً يتكلمون عن مشكلة العالم الحالية بعبارات متشابهة: كالعدالة والحرية والتقدم الاجتماعي ورغد العيش وتفتح الشخصية والديمقراطية.. ولا يجب أن يمر هذا دون أن يوقظ فينا بعض الدهشة إذا لم تتذكر أ ن هذه اللغة تصدر عن المدارس الأوروبية والأمريكية نفسها، وأن تلك اللغات التي صيغت فيها هذه المثل وتلك البرامج لغات أوروبية». وتقودنا هذه الملاحظة إلى الحقبة التاريخية التي أدت بنا إلى وضعنا الحالي، وأقصد بها حقبة الاستعمار. فقد أنتجت دون شك نتائج إيجابية إذا لم نذكر إلا إقامتها لكيانات سياسية أوسع وإدخالها لقواعد صحة ولثقافة حديثتين، وضمنا إلى مسيرة التطور العالمية (وإن كانت مجبرة على ذلك ودفعنا في هذا السبيل الثمن الغالي). ولكن الميثاق الاستعماري الاقتصادي والثقافي حوّل مناطق بكاملها إلى مناطق خالية من حيث المبادرة والإبداع. وإذا كان صحيحاً ماقاله تيبور ماندي من أن «احترام الذات وتقدير الآخرين يبدءان بالصناعة الثقيلة»، لفهمنا دور الاستعمار في القضاء على روح الإبداع. ولقد قيل أيضاً «إن قدم الأفريقي في العصر الحجري ورأسه في عصر الذرة». وهذا الوضع غير المريح لا يناسب بخاصة السيطرة على النفس التي هي مصدر الأعمال الأصيلة. وإذا نحن استثنينا بعض الأدوات الناجمة عن صناعات محلية لا تزال في المهد

والتي يملكها مع ذلك وفي أغلب الأحيان أناس من الأجانب، فليس علينا إلا أن نفتح أعيننا لنرى أننا مجتاحون بالبضائع الأجنبية القادمة من الدول المتفوقة القابعة على خطوط العرض العليا من الكرة الأرضية والتي حولتنا إلى مستهلكين لمنتجاتها المادية والثقافية وللخدمات التي حولت إلى سلع تجارية ذات اتجاه واحد. وقد كتب م.أولي بيير في عام ١٩٦١ بمناسبة الاحتفالات باستقلال نيجريا، وبدعابة لا أدري إن كانت بريطانية أم أفريقية، كتب يقول: «لقد اختاروا نشيداً وطنياً استمد نصه من فتاة انكليزية، بينما كانت موسيقاه (التي تشبه أحد مارشات جيش الخلاص - وهو منظمة عسكرية لنشر الدين ومساعدة الفقراء أنشأها في إنكلترا وليم بوث عام ١٨٦٥ -) قد ألفتها ابنة أخرى من بنات ألبيون (وهو اسم انكلترا في لغة الشعر). ويتطلب تنفيذ هذا النشيد الوطني مساعدة من آلة البيانو. أما العلم فقد صممه نيجيري ولكنه أتى بالمصادفة أوروبياً (إذ كان مقسماً إلى ثلاثة ألوان عمودية: أخضر، أبيض، أخضر) حتى أنه من الصعب أن نقبل بأنه يعبر بأي شكل من الأشكال عن عبقرية الأمة. وبكلمة واحدة فإن كل برنامج الاحتفال بهذا الاستقلال السحري واللامعقول كان لسوء الحظ ذا دلالة واضحة على غموض القيم الذي تشكو منه حالياً نيجيريا وعلى القواعدة المهزوزة التي رفعت عليها البنى الارتجالية للقومية النيجرية».

والحق أن الحضارة الأفريقية هي في طريق الانحلال، وأن كثيراً من البلاد هي في طريق التنمية الاقتصادية والثقافية. وقد تركت معظم اللغات الأفريقية لشأنها فسارت نحو الانحطاط. وحل عجل الذهب والمال محل آلهة الماضي التي كانت تشكل إسمنت الهيكل الإجتماعي.

لقد دمر المال العائلات وأوجد عملية تصنيف اجتماعي. وفرعت

القرى وانقطعت عن إنتاج فن أوفنانين جديرين بهذا الاسم. ولم يبق إلا بدائل فولكلورية وأدوات للحمل نشطت لتكون في خدمة السياح، في الوقت الذي يستهلك فيه البعض وعلى نطاق واسع منتجات كمالية في أغلب الأحيان تتدفق من البلاد الغنية ويرهنون أذواقهم للآخرين وسط خضم واسع من الشقاء. وقد كتب كاتب لبناني يقول: «بما أننا نعيش في الحاضر فإننا نستعير ثمار الحاضر أيضاً من الآخرين، دون أن نقيم حساباً إلى أن حاضر الآخرين هو حصيلة ماض طويل من العمل كما هو زاد للمستقبل. فنحن نستعير شرائح من الزمن في زينة اصطناعية ليست امتداداً لنا، ونعيش على جهد الآخرين تاركين ذكاءنا مربوطاً إلى وتد. والراحة بلا عناء ليست إلا تخريباً للذكاء». تلك هي نقطة الإنطلاق لهذا الاستقلال الذي كان هدية مفاجئة دون محتوى قومي. وهذا العرض لا ينطبق على كل واحد من الأفريقيين، وإنما يرسم وصفاً سائداً يكاد أن يكون على الأرجح مأساوياً.

جـ - التطلعات: حضارة الغد الجديدة

كيف سيكون شكل المستقبل ضمن هذه الظروف؟. وماذا نفعل حتى لا تمثل خريطة حضارة الغد بدلاً من أفريقيا ركاماً يذكرنا بمدن ميتة كبابل ونينوى؟. وهل ستكون جزءاً من الحضارة العالمية؟. إن السيد كامپانيولو يعرف ماستكون. فقد كتب يقول: «إن حضارة العالم، لإيمانها بالإنسان وقبولها بالوضع البشري، ستكون حضارة الإنسان (الغربي) المدعوة لأن تصبح واقعياً حضارة كل البشر. وإن أفريقيا تتطلع إلى الحصول على الاعتراف لها بمكانتها ومقدرتها على المساهمة في التقدم العالمي. ومع ذلك فإن هذا الطموح ليس نابعاً من حضارة الطبيعة؛ وإنما من احتكاك أفريقيا مع الحضارة التي وضعت الإنسان في مركز العالم.» وهنا يوجد تحد حقيقي يجب على المثقفين

الأفريقيين أن يرفضوه، ولكن دون عدوانية لا مسوغ لها. فلو كنا نريد أن نكون عدوانيين إذن لقلنا إن «الحضارة التي وضعت الإنسان في مركز العالم» هي نفسها التي وضعت الإنسان وكل البشر على مذبح محارق الأضاحي فوق هذا الكوكب بسبب عبادة بعض الآلهة التي لا موجب لذكر أسمائها. وكيف لا نقارن تصريح السيد كامپانيولو برد فاوست التالي؟. لقد كان الدكتور فاوست مقبلاً على توقيع ميثاق الدم (هذا السائل المميز) مع الشيطان عندما صرخ هذا الأخير: «إنه لم يحدد لنا لا المقدار ولا الوقت». فأجاب فاوست: «إن المسألة ليست مسألة فرح! إنني أكرس نفسي للثمل، للمتعة المؤلمة، للكره المحب، للحزن المريح، إن قلبي الذي شفي من رغبة المعرفة لن ينطوي بعد الآن على أي ألم».

ولكن لندع العدوانية ولنسأل أنفسنا، بما أننا أفريقيون، ما هي الثقافة الجديدة لأفريقيا الغد». ودون أن نكون كهاناً نستطيع أن نؤكد أولاً أن الحضارة الأفريقية ستشهد وتيرة متسارعة بفضل الفيض المتزايد من التقنيات والآلات من كل نوع. وبالطبع ستكون المراكز الكبرى هي المعنية أكثر من غيرها بهذا التبدل. ونحن نجد الآن في هذه المراكز الأفريقية من الأدوات الكمالية مالا نراه في المدن الأوروبية الريفية. ذلك لأن ثمة أقليات مترفة تعيش في أفريقيا على المستوى نفسه الذي يعيش فيه زبائنها المترفون في البلاد الغنية. ولكن - ونقولها مرة أخرى - إن هؤلاء الأخيرين إنما يستهلكون بضائع أنتجوها بأنفسهم. وعلى كل حال، إذا كانت المدن الأفريقية مدعوة لتلعب دوراً سبّاقاً في هذا الميدان، فإنها لن تكون وحدها. فسيكون الريف قد طرأ عليه التحول بواسطة المستجدات من أمثال مراكز التضخيم للإذاعات العالمية (الترانزستور) التي هي من عوامل الوحدة القومية والدولية لأنها تلتقط آخر النجاحات الشابة في حقول فستق

العبيد وماتحمله إذاعة «صوت أمريكا» و«راديو پكين» إلى أكواخ فلاحي دوري وكازامانسي.

وينبغي أن نضيف إلى ذلك وسائل النقل التي تحرك كل أفريقيا وتقودها إلى تواتر أكثر حيوية. وبهذه المناسبة هناك مصلحة في الإقلال من استيراد المواد الكمالية لتشجيع إنتاج أمثالها في البلاد.

ويأتي في المكانة الثانية أن المجتمع الأفريقي سيكون أكثر فأكثر متورطاً في حياة الكوكب (الأرضي) العامة. وهذا الانفتاح على العالم أمر لابد منه. فالتقدم البشري هو ابن الصلات الإيجابية، وليس من المصادفة أن مصر الأفريقية التي تقع على مفترق الطرق بين أوروپا وآسيا وأفريقيا قد شهدت انبثاق أول قمة حضارية فوق أرضها. فيجب علينا إذن، كما قال الشاعر سيزير أن نكون «منفتحين أمام كل رياح العالم». وعند مانسمع واغنر في «الوالكيري» نتذوق بشدة جمال هذه الموسيقى القوي المتفجر، وجمال هذه الأسطورة التي تخلب اللب. ولكن ثمة أيضاً، بل قبل كل شيء، الكورا والكسيلوفون والتام تام، التي ستلحن عليها يوماً ما أساطير رؤانا نحن المشرقة والمؤثرة عن نشأة الأكوان.

والواقع أنه إذا كان مستحباً أن نسبح في العالم فيجب أيضاً ألا نغرق فيه. والاحتكاك مع الآخرين لا ينبغي أن يكون مصدراً لانعدام نفوسنا ولا لاستلاب إرداتنا. ولذلك فإنه ليس حسناً أن ننتظر سلامتنا من البلاد التي سلبتنا، فالمساعدة الخارجية إذا كانت عاملاً إيجابياً، وهذا لاشك فيه لأن كثيراً من الدول الأفريقية لا تستطيع أن تبقى بدونها، فإنها من جهة أخرى تستطيع أن تنمي عقدة النقص لدى الطفل الذي لا يعيش إلا على «رضاعته» تلك. كما أنها مترافقة دائماً بعودة رؤوس الأموال الممنوحة هذه إلى البلد الذي خرجت منه.

والواقع أنه كي تكون المساعدة الخارجية مجدية حقاً، فإنها تستوجب - من جهة - تبدلات داخلية في البلاد الدائنة نفسها، ومن جهة أخرى تتطلب من البلاد المستفيدة أن يكون لديها البنى القادرة على استقبال هذه المساعدات للإفادة منها على خير وجه. وتصر مؤسسة (غوديوم وسپيس) الرعوية على إعادات النظر الداخلية في هذه البلاد الغنية. كما يجب علينا أيضاً ألا ننتظر سلامنا من تضامننا مع بلا دالعالم الثالث وحده في أمريكا اللاتينية وفي الشرقين الأوسط والأقصى. وقد أقام المؤتمر الدولي للتجارة والذي انعقد في جنيف الدليل على ذلك. فالتضامن بين البلاد الفقيرة يمكن أن يؤدي إلى بعض النتائج، ولكن كل شيء يحمل على الاعتقاد بأن الفائدة الأساسية لا تأتي على هذا الطريق، ذلك لأن هذه البلاد كلها تعاني من الاحتياجات نفسها التي تعاني منها. وأعتقد أيضاً أن على النخبة المثقفة أن تتجنب التشتت بين المنظمات العالمية حتى ولو كانت بلادهم لا تستفيد من إمكاناتهم إلى أبعد الحدود. وإذا كان من الواجب أن نبدو أمام الناس من حملة القيم فإن هذا التظاهر لا يكفي وحده وليس من الواجب أن تكون له الأفضلية.

د - كيف نُبعث من جديد؟

وهكذا إذن يجب أن نجد في أنفسنا المنابع الثقافية والأخلاقية اللازمة للتغيير. ومن غير أن نستعير كلمة رجال الثورة الإيطالية بقولنا: «إن على أفريقيا أن تصنع نفسها» إن علينا قبل كل شيء أن نعتمد على أنفسنا لبناء حضارة أفريقية جديدة مستقلة مبدعة وتقدمية. فكيف نفعل ذلك؟.

قبل كل شيء يجب أن نتجنب بعض المعوقات: ومنها عقبة التلهي العقيم بالماضي. فلا ينقصنا اليوم نفوس طيبة لتقول لنا: «إن

أول ماتفعلونه هو أن تجمعوا الوثائق عن ماضيكم»، فهذا مانحن متفقون عليه، إضافة إلى أن الأجداد بالنسبة لنا نحن الأفريقيين يشكلون دائماً جزءاً لا يتجزأ من بنيتنا الاجتماعية. وإلى ذلك فإننا عندما نتجنب السباب العقيم نلقيه في ظهور المستعمرين الذين هم سبب كل علة، والذي نستخدمه وسيلة لتغطية قصورنا الشخصي، فإننا يجب أن نرفض أيضاً تلك الجملة الشهيرة التي قالها بعض الانكليز للأفريقيين الجنوبيين: «ماعليكم إلا أن تنسوا الحرب ضد الماتيبيلي، فإنها أصبحت حرباً بعيدة»، وبرهاننا على ذلك: إيان سميث!. فلا يجب أن نكون كذلك «الزنجي الشيخ الذي قلدوه الوسام» فرديناند أويونو، الذي نسي أوتناس أولاده الذين فقدوا في الحروب الأوروبية، في الوقت الذي كانت فيه زوجته تعول بندبهم ساعة قلدوه الوسام.

ولكن الأفضلية بالنسبة لنا هي ألا نهتم بالماضي من الناحية المادية بقدر مانعتمد عليه كباعث لهمتنا. وهكذا يجب أن نتجنب عقدة ماأسميه «النزعة المتحفية».

كما يجب أن نرفض التلهي الاقتصادي. فالمسألة الكبرى كما يؤكد لنا البعض، هي النهوض بالمستوى الاقتصادي للجماهير. وكنا قد سمعنا ذلك أيام النضال من أجل الحصول على الاستقلال السياسي، ثم أخذ بعض رجال الدولة ينادون بأن «المرحلة السياسية قد انتهت، وبدأت الآن المعركة الاقتصادية لإشادة البنيان القومي». وبمثل هذه التصريحات يبنون لأنفسهم على أفضل الاحتمالات شعبية رخيصة، وعلى أسوئها يرتكبون جريمة على أعلى مستوى من النفاق، ذلك لأن الظروف البنوية للتعديل حتى على المستوى الاقتصادي لم تطرح بعد. وليس علينا إلا أن نرى دوام التخلف لكي نقتنع بذلك. فقانون الإفقار المتعاظم يلعب على مايظهر دوره في الأمم الفقيرة

أكثر مما يلعبه في الطبقات الدنيا من البلاد الغنية. فيجب أن نصلح قبل كل شيء شروط التجارة الدولية قبل أن ندعو الأفريقيين إلى أن يكرسوا أنفسهم بالدرجة الأولى للاقتصاد.

والشيء نفسه نقوله في التلهي التكنوقراطي. وقد مر وقت كانوا يقولون فيه إن الأسود لا يصلح للرياضيات. واليوم تقوم دعوة كبرى إلى ترياق التقنية. حقاً ليس من سلامة لأفريقيا خارج التقنية والعلم. وقارتنا لم يكن لها قارب تبحر عليه في هذا المجال لكي تعزي نفسها بأن القارب فاتها هذه المرة. ولكن التقنية إذا التُهمت وبدون حذر فإنها يمكن أن تؤدي إلى الحد من الثقافات الأصيلة. وأخيراً، هنا كما في أي مكان آخر، فإن الإطار العام هو الأصل. فيجب أن تتوفر أرضية حضانة تساعد على أن تفرخ فيها العبقرية، ونحن نعلم أن پاسكال وأينشتاين لم ينبثقا مصادفة وبدون جذور.

فما هي إذن الدوافع الأساسية التي ستساعد على إقلاع أفريقيا وحضارتها الجديدة وثقافتها الجديدة؟.

بالثقافة نفهم مجموعة الأدوات. أي القيم والأفكار والتقنيات التي يمكن بها لإنسان أن يخضع الطبيعة التي تشكل الوسط الذي يعيش فيه. وفي هذا المجال تلعب الجامعة والمثقفون الأفريقيون عموماً دوراً مميزاً. فمن المؤكد أنه لا توجد ثقافة أصيلة إلا تلك التي تنبع من الشعب. وخوفاً من أن تنقلب الثقافة إلى ثقافة أكاديمية أو لعبة تمارس في الصالونات في الخفاء، ينبغي أن تقتات دائماً من قلب الشعب الذي هو مبدعها الأكبر، على شرط ألا يكون مسلوب الإرادة وأن يحتفظ دائماً بثقته بنفسه.

والحال أنه لم يكن شيء من ذلك في العصر الاستعماري وقبله في كثير من الحالات. فالكثيرون قابعون في حالة من العبودية بكل مافي هذه الكلمة من معنى، ينتظرون الرحلة الكبرى إلى الأرض

الموعودة للتجديد الذي تأملوا في أن ينالوه لا أن يكونوه. أما الآخرون من عمال وفلاحين فهم يعيشون الثقافة الأفريقية - الزنجية حتى الأعماق. وبما أنهم يعيشونها فإنهم لا يستطيعون تحديدها نظرياً ولا أن يسقطوها على مستقبل يتملص من بين أيديهم. إضافة إلى أن لجة شقائهم بلغ بها الارتفاع شأواً شغلوا بمصارعته عن أي تفكير، وهم لا يعرفون في العالم بما فيه الكفاية أوجهاً أخرى مخالفة لثقافتهم ليقارنوها بها. وهم يتحملون قدرهم بهدوء كما يتحملون عبث النفوذ الأجنبي فيهم. والشقاء والجهل ليسا على أي حال وسطاً مؤاتياً للإبدع.

ودور المثقفين يتضح هنا بصورة جلية. فعليهم أن يجلبوا شعلة اليقظة لهذا الجمهور الذي ينتظر. وعليهم أن يكونوا الصانعين الذين ينظمون الفوضى. وكالخميرة في العجين يفعل انغماس المثقفين في الجمهور فيرتفع كلاهما نحو ثقافة أفريقية جديدة.

ويجب على المثقفين أن يكونوا جنوداً لا متنفذين ليستغلوا رأسمالهم من الثقافة. ولا أن يكونوا مثل مساعدي التجار في أسواق النخاسة يستغلون معرفتهم الضحلة ليساهموا في الاتجار بأخوانهم. وعلى الرغم من أن أفريقيا يجب أن تتصل بالعالم أكثر من أي وقت مضى فإن كثيرين من مواطنينا منعزلون أكثر من أي وقت مضى من الناحية النفسية. وقد تقطعت الحبال ولم يعد في السماء نجوم الماضي الهادية. فيجب على المثقف الأفريقي الواعي أن يكون بحار هذا المركب الضائع. يجب عليه أن يكون موجهاً صافياً وليس بورجوازياً متقوقعاً في شحمه وفي تفاؤله السعيد، فالبورجوازيون الأوروبيون يعيشون حقاً من ثمار استغلالهم للآخرين، ولكنهم يعيشون من تضحياتهم الشخصية أيضاً، وأبناؤهم الصغار وحدهم هم الذين انغمسوا أحياناً في التبذير وعدم المسؤولية والغباء. فهل نبدأ نحن من حيث انتهوا هم؟.

يجب علينا أن نلتزم بأن نكون بداية جنس لا نهاية جنس. يجب علينا أن نكون كأوائل المسيحيين هؤلاء الذين مضوا سذجاً ولكن راسخين كالطود لكي يغيروا العالم. أو كهؤلاء المعلمين من عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة الذين آمنوا بأن نور التعليم ترياق لكل داء، فأذابوا أنفسهم ببطء في نطاق حملته المحدود كسماد يجب أن ينحل في الأرض لكي تعطي أكلها بعد حين.

إلى هذا الحد يجب ألا نترك اللبس يأخذنا في هذه الرابطة الضرورية مع الجماهير.

ومن المؤكد أننا لا نقصد «غطسة» صغيرة في الشعب تتمثل بكل بساطة مثلاً بشرب كأس عارضة مع العمال في مشارب الضواحي أو أن نلبس على الطريقة الأفريقية. فبعض الذين يرتدون البوبو (ألبسة أفريقية) وحتى الكبيرة منها إنما يتخذونها أقنعة هي والفضائل التي ربطها آباؤنا بها. ولكننا عندما نقارن أقنعة بأقنعة ونفكر ببعض الأزياء التي فرضت علينا، فإننا نفضل أقنعتنا الأصلية على الأقنعة المستوردة. على أن كل ذلك هو مسألة أصالة واستقامة في العقل والقلب إلى جانب مايجلبه من راحة مادية أيضاً. فليس المطلوب إذن شعبية رخيصة وإنما المطلوب - بحسب تعبير فرانز فانون - «مشاركة عضلية».

وفي المقام الثاني، يفرض الاتصال بالشعب ألا نتقدم إليه كدون كيشوت، مسلحين بأيديولوجيات نظرية كي ننتصر على طواحين هوائية، دون أن نتأكد من أن الشعب يتبعنا أو يهتم بنا. فبعض ثوريي الكلمة والصالون يجدون في ذلك عذراً كافياً ليتجنبوا العمل المباشر، وهذا مايمكن أن نطلق عليه صفة الهروب إلى الأمام.

وأخيراً فإن الانغماس في الجمهور من أجل قيادته لا يعني أن المثقف يجب أن يفرض نفسه قائداً لا مناص منه. فثمة نخبات من

الرجال صالحة للعمل في كل طبقات المجتمع، وذلك هو التقاء النخبات الذي يجب أن يتعاون على النهوض بكامل الجسد الاجتماعي.

وبالاختصار، فإن نخبة المثقفين الأفريقيين يجب أن تلعب دوراً في مشروع واسع للتعليم بالمعنى الأصيل للكلمة، أي أن تكون فائدة لهجرة فكرية دون أن تنقطع عن الجذور، وذلك يتم بأفرقة التعليم. ويبقى الكثير بعد ذلك ليتم إنجازه في مادة تخطيط وتزيين قاعات الدراسة على سبيل المثال، لكي يكون الدخول إلى المدرسة بالنسبة للطفل كرحلة بين الكواكب. كما أن الأنغام الأفريقية المهيبة لم تستخدم حتى الآن استخداماً كافياً في الأناشيد المدرسية.

وهناك التربية الرياضية أيضاً. حيث يجب أن يحتل الكفاح بل والرقص الأفريقيين مكانهما الطبيعي في هذا المجال. واللغة الفرنسية يجب أن يتعلمها طفلنا كلغة أجنبية حية آخذاً بعين الاعتبار جوهر اللغات الأفريقية ليتدارك الصعوبات اللفظية والأخطاء النحوية. وقد بذلت جهود في كل هذه الميادين، ولكنها مازالت بعيدة عن أن تكون كافية.

وليست كثيرة على أية حال المبادئ الجديدة التي يجب أن يشاد على أساسها العقل الجديد. وفي طليعتها يجب أن تكون روح الملاحظة التي تخلق أدمغة يقظة ومتأهبة، قادرة على الإبداع وليس على التذكر الآلي الذي يخلق قروداً مثقفين منذرين للببغاوية والتكرار.

في هذا المنظور الكبير للتجديد يجب على الجامعة أن تبدأ بلعب دور قائد السفينة في ميادين الصيدلة والفلسفة وعلم النفس والاجتماع مثلاً، متجنبة هنا أيضاً روحنا العرقية في الوصف البسيط أو العرض. فرؤية العالم محور كل ثقافة أصيلة. وفكرة المحاورة،

ومذهب «الحيوية» الزنجي الأفريقي الذي يريد أن يكون العالم ميدان قوىً في حالة تفاعل جدلي دائم يقود إلى توازنات جديدة، تلك هي المفاهيم التي خرجت من شعبنا لتدرس في جامعات العالم ويمكنها أن تعود إلى الشعب وتنقلب إلى قوى فاعلة فيه.

كما يجب على الجامعة أن تهتم اهتماماً كافياً بالغاً باللغات الأفريقية. إذ أن من أكبر العوائق الخطيرة بالنسبة لدولنا ألا يكون لنا لغة قومية واحدة يمكن أن تكون لغة للثقافة وللاتصالات الواسعة. بل يجب علينا في الوقت الحاضر أن نقبلها كأمر محتوم. ألا تتكلم الفرنسية شعوب مختلفة يتمتع بعضها بشخصية قوية في سيمائها الثقافية؟. فإذا أردنا أن نكون مثلها فإن الثقافة الكلاسيكية يجب أن تكون مرتبطة بثقافتنا الشعبية ارتباطاً قوياً.

ويجب أن يصنع التعليم التقني والمهني من قرانا بؤراً للإشعاع الثقافي لا أقطاباً نابذة، ذلك لأن الفتى الأفريقي عندما يقرر الانتقال الجغرافي من قريته إلى المدينة؛ فإن الانتقال في ذهنه في أغلب الأحيان يوحي إليه بأنه اقترف انتقالاً نفسياً لا عهد له به من قبل.

فالثقافة الشعبية يجب أن تهدف إلى إعادة الثقة إلى مواطنينا في شخصيتهم ذاتها وفي قدرتهم على تغيير مصيرهم. فيجب أن نطلق الشعب على سجيته. وعلى العموم فإن الحضارة الجديدة المقترحة يجب أن تكون حضارة عمل مبدع. ذلك لأن العمل كان السلاح الرئيسي (والعبء الرئيسي) التاريخي للزنجي حتى أيامنا هذه، ولأن العمل، من بين عوامل الإنتاج، هو الأكثر إنسانية والذي لا يمكن نقل ملكيته إذا أحسن تنظيمه. ومن أجل هذا يجب إيجاد مفهوم جديد للزمن بتطبيق حسابه على أساس المردود والإنتاج. وقد لوحظ سواء في اللقاءات الدولية أو سواها أن ممثلي البلدان البروليتارية هم الأكثر إسهاباً في أحاديثهم، وربما كان في ذلك تعويض لهم غير واع لكي يظهروا أنهم أغنياء في الكلام على الأقل. ولكن المماحكة الهاذرة

المخاتلة يجب أن تنتظم في نقاش هادف وفعّال. فالكلمة وحدها لا تكفي. وإذا سمحت لنفسي أن أتجرأ بالكلام فإنها تحتاج إلى متممات، ويجب أن تكون متممات مباشرة. وهذه المتممات هي السيطرة التقنية على مهنة مفيدة للدولة وللأمة.

ويجب أن تكون هذه الحضارة أيضاً حضارة متماسكة تماسكاً اجتاعياً واقتصادياً متأصلاً بقوة في نفوس شعوبنا بحيث يغطي الهوة بين الفردية الضيقة وبين مستنقع اللامسؤولية التي ترافق مد سلطة الدولة المفرط على كل مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وقد أظهرت الكنيسة الكاثوليكية في الآونة الأخيرة وفي هذا المجال أنها تتفهم الموضوع تفهماً كاملاً عندما أعلنت مثلاً في دستور الرعوية (دستور غوديوم وسپيس) «أن العلاقات بين الاشتراكية وبين الاستقلال الذاتي أو التطور الفردي يمكن أن تفهم بطرق مختلفة بحسب المناطق وبحسب تطور الشعوب». كما يجب على هذه الحضارة أن تكون متماسكة تماسكاً سياسياً. وهذا حق طالما أنه لن يحدث بعث ثقافي مادام الأفريقيون لم يخلقوا مدى اقتصادياً واسعاً بما فيه الكفاية ليكون صالحاً للحياة.

ولكن ذلك لن يحدث في رأيي بدون شكل ما من أشكال الوحدة السياسية. فأن نحتفظ بأممنا الصغيرة في عالم اليوم هو كأن ندفع بكلب صالون صغير وسط حيوانات الماموت والبرونتوصور التي كانت تعيش فيما قبل التاريخ.

ولكن مامضمون هذه الحضارة الأفريقية الجديدة؟. إن هذا المضمون يتعلق بكل واحد منا. فالثقافة الأفريقية الجديدة لن تنبثق كما انبثقت مينيرڤا من دماغ جوپيتير، ولا من الحلول التي تفرضها التروستات المنتشرة في أفريقيا، بل إن على كل واحد منا أن يقوم بصنعها يوماً بعد يوم. فمن المهم إذن أن نلح على الشروط المسبقة وعلى المبادئ التي يجب أن تتحكم في قيامها. فيجب أن نضع

شعوبنا في ظرف تستطيع فيه أن تنشر صورة حديثة عن الأفرقة باستعادتها للأنا الكلية التي تربط بيننا. وقد كتب إدغار موران: «إن الزنوجية (أي الانتماء إلى العنصر الزنجي) يجب أن تتفوق على نفسها، وأن تحطم التمائم. كما يجب ألا تنسى أن سلبيتها الخاصة (أي مقاومتها المتطرفة للاستعمار) هي منهلها الأكثر إيجابية، وأن إيجابيتها الخاصة (ثقافتها القديمة) إنما تضم الكثير من العوامل السلبية».

ولايعني ذلك أبداً أن نتغنى كثيراً بعد اليوم بزنوجيتنا بل يعني أن نعمل. ولا يعني أن نبكي على جنة ضائعة لأنه لم يكن ثمة جنة ضائعة لنا. ولا يعني أن نشكو آلامنا ولا أن نفاخر بقيمنا السالفة، بل أن نغير من شكل الأنا الكلية التي تجمعنا لكي نجد فيها أسباباً للأمل.

وأعتقد أن بإمكاننا أن نكون متفائلين. فقد أظهر أجدادنا عبقرية مبدعة أكيدة. إذ عاشوا في بحبوحة من العيش محاطين بكل ما صنعوه هم بأنفسهم. فاخترعوا الصحون (لأن فن الطبخ يرتبط بالثقافة) التي بقيت لمدى طويل من بعدهم تقدم أنواع اللذائذ للأحفاد.

ومن جهة أخرى فإن أفريقيا السوداء عبر تاريخها الطويل استوعبت كثيراً من المستوردات الخارجية بما في ذلك الأديان. كما أن أخواننا الذين نقلوا إلى ما وراء الأطلسي بواسطة تجارة العبيد، حافظوا خلال عصور وضمن وسط معادلهم على اندفاعهم المبدع ومزاجهم الزنجي اللذين ظهرا اليوم من خلال أنغام «البلو» وفي صوت راي شارك ومن خلال ترومبيت (بوق) لويس أرمسترونغ اللماح.

فيجب أن ننفخ في «زنوجيتنا» وندعها تعمل. ولا يجب أن تبقى قبضة من دخان شفاف لطيف لا وزن له، بل ان تكون إدراكاً

فاعلاً ومحركاً كلياً يحرك الجميع. وهكذا نقول نعم للحداثة التقنية، ولكن هذه النعم نوجهها بخاصة للشخصية الأفريقية. ونعم للعلم العالمي، ولكن نعم أخرى نقولها للضمير الأفريقي في الوقت ذاته. وإذا طلب فتى أفريقي مثقف أن نلخص له كل ذلك بجملة واحدة، فيجب أن نجيبه بلهجة الفيلسوف «كن ما أنت».

٣- تجميع أفريقيا

أ- من الأصول حتى منظمة الوحدة الأفريقية (O. U. A):

إن ماسمي «بالمسيرة الطويلة» لأفريقيا نحو وحدتها انما بدأ عند غسق القرن التاسع عشر وفجر القرن العشرين[٥]. فمنذ عام ١٨٨١ أعلن الدكتور و.بليدن، وهو أنتيلي سليل العبيد الذين خرجوا من توغو، في خطاب بمناسبة تدشين الكلية الليبيرية في مونروفيا: «إن تقدم الأفريقيين يجب أن يتحقق بطرائق ينبغي أن تكون خاصة بهم. فيجب أن يملكوا طاقة مميزة عن تلك التي يملكها الأوروبيون... ويجب علينا أن نظهر أننا قادرون على التقدم وحدنا، وأننا نستطيع أن نشق طريقنا الخاص بنا».

ولقد قامت فكرة الوحدة الأفريقية بدورة كاملة حول المحيط الأطلسي. وانبثقت كأسطورة عرقية من أحشاء أولئك الذين كانوا أكثر الناس افتقاداً لحريتهم في أفريقيا، وبخاصة عند أحفاد العبيد السود في جزر الكاريبي وفي الولايات المتحدة الأمريكية. ثم حطت

---

(٥) راجع كولان لوغوم «الجامعة الأفريقية في تجربة الاستقلال»، طباعة سان بول. باريس ١٩٦٥.

و ج.دار بوسييه في «أفريقيا نحو الوحدة»، و.والشتاين: «أفريقيا، سياسة الوحدة». إندوم هاوس نيويورك ١٩٦٧

و، ديكراين: «الجامعة الأفريقية» في سلسلة «que sais-je» P.U.F.

في أوروبا في طريقها إلى الوطن الأم لكي تنبثق مرة أخرى عائدة نحو الولايات المتحدة وبخاصة إلى منظمة الأمم المتحدة (O. N. U) قاطعة الطريق المثلثي نفسه التي كانت قد قطعته تجارة العبيد. ثم تحولت هذه الرؤية اكثر فأكثر من أسطورة عرقية إلى فكرة محركة سيتم تحقيقها في بنى حقيقية على المستويات الثقافية والاجتماعية- الاقتصادية والسياسية.

ولنرى هذه المراحل المختلفة التي يمكن أن نبسطها على الطريقة التالية:

- حتى عام ١٩٥٧ كانت مرحلة الحمل التي كانت تدور معظم الوقت في إطار أمريكي وأوروبي.

- من عام ١٩٥٧ (وهو تاريخ استقلال أول دولة أفريقية هي غانا) وحتى عام ١٩٦٣، تأتي المرحلة التصاعدية للتبلور السياسي وللهجوم ضد النزعة الاستعمارية، بالغة ذروتها بخلق منظمة الوحدة الأفريقية (O. U. A) في أديس أبابا، على الرغم من التهديدات الثقيلة التي تعرضت لها بسبب أزمة الكونغو (زائير) التي عرّت وفضحت التناقضات بين أفريقيا «الثورية» وأفريقيا «المعتدلة».

- ومنذ عام ١٩٦٣ أخذت فكرة الوحدة الأفريقية تراوح في مكانها وتتلمس طريقها، على الرغم من المنجزات الإيجابية التي تحققت بتسوية المنازعات الداخلية التي نشبت حتى بين دعاة الوحدة والمتحمسين لها. ومثال ذلك النزاع بين الجزائر والمغرب والأزمة الكونغولية (الزائيرية) الثانية.

وسنرى بعد أن حللنا هذه المراحل، الطريق الذي تم اجتيازه في تنظيم الجمهور، وننتهي بالصعوبات والتطلعات التي تقف في سبيل تحقيق هذه الفكرة.

منذ عام ١٨٩٥ كتب بوث، وهو قس بريطاني كان يعمل في

نياسالاند كتاباً عنوانه أفريقيا للأفريقيين» جاء فيه على وجه التحديد: «ليس الأفريقي أدنى من غيره إلا في نقطة واحدة هي أنه لا يملك حس الانتهازية» وقد تأكدت فكرة بوث التي بلغت في بادئ الأمر مسامع الوطني جون شيليببوي، تأكدت في كانون الثاني يناير من عام ١٨٩٧ في بلانتير بخلق «الاتحاد المسيحي الأفريقي» الذي تبنى شعار «أفريقيا للأفريقيين» وتلقى الدعم الحماسي من السود في أفريقيا الجنوبية من أمثال ناووما تيمبولا، وسالومون كومالو، فقد كانوا يقولون: «إن على الأفريقيين أن يتحدوا ويعملوا لمصلحتهم الشخصية السياسية والاقتصادية والفكرية» وذلك «بالطرائق التي تتناسب مع القانون والدين». ومن أجل أن يحددوا فكرتهم فقد تحدثوا عن «تطويع وقيادة عمل الملايين من الأفريقيين بطريقة تدفعهم لاستثمار مصادر الثروة التي وهبها الله لأفريقيا في سبيل رفع مستوى حياة ورفاهية الشعب بدلاً من تأمين الغنى لعدد محدود من الأوروبيين المترفين».

وما لبث الخلاف أن دب بين الوطنيين السود والأب بوث الذي أصبح مشبوهاً لكونه أبيض، وذلك بعد نقاش قام بينه وبين الاتحاد الأفريقي المسيحي دام ستاً وعشرين ساعة ونصف الساعة.

ولكن الفكرة ظهرت فيما بعد بأقصى قوتها في جزر الأنتيل وفي الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام ١٩٠٠ نظم هـ.سيلفستر وليامز. وهو محام من ترينيداد، أول مؤتمر للجامعة الأفريقية ليثير الاندفاع والتضامن لمصلحة السود المستعمرين. وهنالك كان يوجد الرجل الذي حمل عبء النضال في سبيل فكرة الجامعة الأفريقية أكثر من نصف قرن، وهو الدكتور و.ي.ب دوبوا وهو أسود أمريكي كتب يقول: «طبعاً، إن أفريقيا هي وطني»، كما كان يصرح اعتباراً من عام ١٨٩٧ أثناء مؤتمر لندن: «إذا قدر يوماً للأسود أن يلعب دوراً في تاريخ العالم فإن ذلك سيكون بفضل الحركة الجامعة الزنجية».

لقد كان دوبو بالدرجة الأولى مثقفاً. ولكن أول من نشر الفكرة كان ماركوس غارفي، وهو جامايكي شرس ذو لون فاحم كان يجد جلد الخلاسي دوبوا شديد الشحوب بالنسبة لرجل أسود. وفي إطار «التجمع العالمي لإعلاء شأن السود» رفع شعار «العودة إلى أفريقيا». وقد اندفع م. غارفي اندفاعاً شديداً في خلق أجهزة تتحقق عن طريقها فكرته الثابتة التي نذر لها نفسه بكل إمكاناته وهي إقامة امبراطورية عرقية في أفريقيا أعلن نفسه رئيساً موقتاً لها، وأن يكون لها برلمان أسود، ورابطة بحرية شعارها النجمة السوداء، وتخيل جنة يكون فيها الملائكة سوداً والشياطين من البيض.

ولم يتردد في أن يتعاون مع العنصريين من جماعة الكوكلوكس كلان الذين كانوا مثله ولكن لأسباب مختلفة يسعون إلى طرد السود الأمريكيين إلى أفريقيا. ولكن حياة م.غارفي العاصفة أوقفت بسجنه حتى انتهى في عام ١٩٠٠ في لندن في ظروف غامضة.

وفي خلال ذلك أصبح و.ي.ب دوبوا الذي أسس هو الآخر «التجمع الوطني لإعلاء شأن الملونين» (N. A. A. C. P)، أصبح محور مؤتمرات الجامعة الأفريقية التي كانت تعقد على التوالي في باريس عام ١٩١٩ وفي لندن وبروكسل عام ١٩٢١، وفي لندن ولشبونة عام ١٩٢٣، وفي نيويورك عام ١٩٢٧. ومنذ لقاء بروكسل أصبحت القضية المطروحة هي الحكم الذاتي والاستقلال الذاتي للبلدان الأفريقية.

ومن فكرة عرقية تطورت فكرة الجامعة الزنجية إلى مطلب سياسي واضح. وتأكد ذلك بصورة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية في مؤتمر الجامعة الأفريقية في منشستر الذي ترأسه دوبوا والذي كانت فيه أغلبية السود الذين يتكلمون الإنكليزية لا تزال واضحة. ولكن الذي حدث أن الأفريقيين أنفسهم أصبحوا لأول مرة يوازنون بنفوذهم نفوذ السود الأمريكيين بفضل وجود رجال من أمثال كوامي

نكروما ودالاس جونسون من سيبراليون وجومو كينياتا. وظهرت على السطح موضوعات مناهضة الأمبريالية ومناهضة الاستعمار وأصبح الاستقلال الوطني لأول مرة مطلوباً بجلاء، وكان كل ذلك في إطار من الاختيار الاشتراكي أو الاشتراكي الماركسي.

وفي خلال ذلك بقيت فكرة الجامعة الزنجية مقتصرة لدى الأفريقيين المتكلمين باللغة الفرنسية وعلى المفهوم الأدبي للزنوجية، وأدت في عام ١٩٥٦ إلى انعقاد أول مؤتمر عالمي للكتاب والفنانين اجتمع في الصوربون، وذلك قبل عام واحد من حصول أول دولة أفريقية سوداء على سيادتها الدولية، هي دولة غانا.

وما بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦٣ كان الطريق الصاعد الصعب للإنجازات السياسية الأولى. وقد تميزت هذه المرحلة بعدة اتجاهات: أولها خلق مجموعات إقليمية شبه موقتة وشبه قائمة. وثانيها الخلاف على مضمون وإطار الوحدة. فعلى الرغم من أن كل البلاد متفقة على الإسراع بتحرير الأراضي الأفريقية التي ما تزال خاضعة للاستعمار فإن بعض الدول كانت تصر بوجه خاص على التخلص من الاستعمار داخلياً ضمن البلاد ذاتها التي تحررت قانونياً منها، وعلى ضرورة الارتباط السياسي العضوي الذي لا يضمنه إلا وحدة حقيقية، وعلى ضرورة مواجهة هذه الوحدة على الإطار القاري. وكان لابد لهذه الأفكار من أن تجد معارضة من أفريقيا «المعتدلة»، وكان لابد لهذين الاتجاهين من أن يصطدما بقوة بمناسبة المسألة الكونغولية. ولكن انفراجاً سمح في نهاية هذه المرحلة بانعقاد مؤتمر القمة الذي انعقد في أديس أبابا.

وفي عام ١٩٥٧ كانت أعياد استقلال غانا مناسبة لتجمع فريد بين رجال السياسة الأفريقيين. وطرحت في هذا الاجتماع فكرة لقاء بين الدول الأفريقية المستقلة. وقد رفضت جمهورية أفريقيا الجنوبية الدعوة إلى هذه اللقاء إلا إذا دعيت إليه أيضاً «الدول الأخرى

المسؤولة» في أفريقيا وتعني بذلك الدول المستعمرة. وبقيت الأمور عند هذا الحد، وانعقد المؤتمر في أكرا في عام ١٩٥٨. واستمع إلى مندوبين عن الحركات الوطنية (كحركة F. L. N. الجزائرية وحركة جوفينتو التوغولية و.U. P. C الكمرونية) باعتبارهم متظلمين وساندهم بحلول صيغت لمصلحتهم. وفي الشهر نفسه التقى في طنجة ممثلون عن الأحزاب الثلاثة الرئيسية في المغرب والجزائر وتونس ليناقشوا أمر إنشاء اتحاد بينهم، وأنشؤوا «مجلساً استشارياً للمغرب العربي» كانت الـF. L. N. الجزائرية ممثلة فيه ولكن دون أن يكون فعالاً من الناحية العملية.

واستعملت، في خلال ذلك، المجموعة الأفريقية في منظمة الأمم المتحدة عبارة «الحرب» لتصف أعمال العنف الدامية القائمة في الجزائر والتي كانوا يتحدثون عنها في فرنسا حتى ذلك الوقت على أنها عملية بوليسية داخلية. ونجحت هذه المجموعة الأفريقية نفسها في أن تحصل في عام ١٩٥٧ من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة على تشكيل «لجنة اقتصادية لأفريقيا» (C. E. A) بالرغم من معارضة مندوبي البلاد الاستعمارية التي فضلت وجود «لجنة للتعاون التقني في أفريقيا جنوبي الصحراء» (C. T. A.).

ولم يتقرر إلا بعد نقاش حاد إنشاء الـ«C. E. A.» على أن تكون البلاد الاستعمارية وخبرتها ممثلة فيها. كما تقرر أخيراً أن تهتم هذه اللجنة «بالتقدم الاجتماعي» أيضاً.

وجرت - حتى عام الاستقلال ١٩٦٠- محاولات ناجحة بعض الشيء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، حكومياً أو شبه حكومي، لتوحيد المسيرة نحو الاستقلال أو للم شمل الدول المستقلة حديثاً. والى جانب هذه الأحداث قام نقاش سياسي أساسي حول الأفضلية المنطقية أو الزمنية التي يجب أن تعطى لإحدى هاتين

الفكرتين: الاستقلال والوحدة. فهل يجب أن نعتبر الوحدة وكأنها آتية بعد الاستقلال أو نعتبر العكس؟ وهكذا كانت تلك السنوات سنوات حارة تميزت بحمى الفكر والعمل على السواء.

ومنذ إيلول سبتمبر ١٩٥٨ قام قادة سياسيون من كينيا وأوغندا وتنغانيقا ونياسالاند وزنجبار بخلق الـ: (P. A. F. M. E. C. A) «حركة الجامعة الأفريقية من أجل حرية أفريقية الشرقية والوسطى» في موانزا (تنزانيا) على بحيرة فكتوريا. وكانوا موضوعيين في تعاون حركاتهم لهزنير الاستعمار وتهيئة الطرق لاتحاد مقبل يشمل أفريقيا الوسطى ويمتد من الصومال إلى روديسيا.

وفي تشرين الثاني نوفمبر عام ١٩٥٨، مباشرة بعد حصول غينية على استقلالها، قامت غانا فأنشأت معها اتحاداً أعلن ببلاغ ملحق جاء فيه أن الدولتين «كانتا متأثرتين بمثال المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة وبما تصبو إليه البلاد الأوروبية وآسيا والشرق الأوسط»، فقررنا أن تنشأ النواة لاتحاد يشمل دول أفريقيا الغربية كلها.

والواقع أنه لم تنشأ أية مؤسسات لتنفيذ هذا الإعلان ولكن كان ثمة تبادل في الوزراء المقيمين الذين يشاركون في المجالس الحكومية لكلا البلدين كما كانت توجد بوجه خاص مساعدة مالية تقدمها غانا لغينية، وتضامن دبلوماسي. وهكذا اظهر للمرة الأولى وكأن الحاجز اللغوي الذي يقسم أفريقيا على أساس الثقافات الأوروبية قد كسر لمصلحة القرابة الأيديولوجية للجامعة الأفريقية. ولكن عائقاً هاماً بقي قائماً هو أن غانا وغينيا لم تكن لهما حدود مشتركة.

وعلى هذا الأساس انعقد المؤتمر العام للشعوب الأفريقية. ولم يحضره رؤساء الدول المستقلة وإنما مندوبون عن الأحزاب والحركات

السياسية والنقابات لثمانية وعشرين بلداً أفريقيا تكاد تكون كلها ما تزال تحت وطأة الأستعمار[٦] وكان ذلك في كانون الأول ديسمبر من عام ١٩٥٨. وقد أعلن رئيس هذا التجمع الواسع للقوى الحية الممثلة للسياسة الأفريقية، أعلن منذ البدء ودون لبس: «إن المسألة ليست في معرفة إن كنا نريد الاستقلال، وإنما المسألة هي كيف نحصل عليه». وبعد أيام من المناقشات الحامية في اللجان تم التصويت على حلول غير مثيرة ولكنها حازمة. وقد اعتبرت «وحدة الدول الأفريقية المستقلة» هدفاً نهائياً يجب أن يسعى إليه الجميع، على أن تسبقه اتحادات إقليمية تكون الخطوة الأولى في سبيل تحقيق هذا الهدف على ألا تعرض للخطر تحقيقه في المستقبل.

ووجه المؤتمر مذكرة تأييد لحكومة الجمهورية الجزائرية الموقتة (G. P. R. A) أما بالنسبة للكمرون حيث كانت الـ«U. P. C» تقود حرب عصابات، فإن المؤتمر طالب بهدنة لصالح قادة المعارضة وبانتخابات تشرف عليها هيئة الأمم المتحدة «O. N. U» قبل الاستقلال. كما اقترحت نصوص أخرى خلق تنظيمات أفريقية عامة (أي في إطار الجامعة الأفريقية) للنقابات والشباب والنساء، وإنشاء مكتب أفريقي لحركات التحرر. وأنشئت أمانة عامة دائمة للمؤتمر في أكرا تحت إدارة جورج بادمور، وبعد استقالته تسلمها عبد الله ديالو من غينية.

ونشب نقاش مبدئي مؤثر خلال الجلسات حول العنف الذي دافع عنه أعضاء الوفد الجزائري، وبخاصة فرانز فانون، بكل اندفاع حتى طفرت الدموع من أعينهم. وأخيراً تبنى المؤتمر شرعية العنف كحل وحيد في بعض الحالات للحصول على الحقوق.

وبالاختصار فإن «مؤتمر الشعوب الأفريقية» في أكرا كان تجمعاً فريداً للقادة السياسيين الذين أصبحت أسماء بعضهم في النهاية

---

(٦) مثلث الحركات المناوئة للعنصرية في جنوب أفريقيا في هذا المؤتمر برجال من البيض.

مدوية في أسماع العالم، ومن بينهم رئيس الوفد الكونغولي باتريس. ي.لومومبا.

ثم أصبح عام ١٩٥٩ عام التجارب حقاً لإقامة تجمعات إقليمية. ففي ١٧ كانون الثاني يناير أقسم أربعة وأربعون ممثلاً للسنغال وداهومي والسودان وڤولتا العليا في دكار يمين الاتحاديين، بينما تردد في جو من رابطة الدم وراء موديبو كيتا رئيس المجلس الاتحادي. وقد هدف دستور التجمع الجديد الذي صودق عليه بالاجماع ووسط جو من الهتافات إلى إقامة ثلاث مؤسات حكومية عليا هي: أولاً- سلطة تنفيذية اتحادية مع رئيس للدولة والحكومة ينتخب وزراءه بحيث يكون لكل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد وزيران. ثانياً- سلطة تشريعية مؤلفة من مجلس تشريعي ينتخب لخمس سنوات ولكل دولة فيه اثنا عشر نائباً يعينهم المجلس التشريعي في كل دولة من الدول الأعضاء. ثالثاً- سلطة قضائية تضم محكمة اتحادية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية. وكانت هذه أول صورة لاتحاد مالي[٧] الذي أثار عاصفة من الحماسة البالغة في طول بلاد السباسب (ساڤانا أفريقية) وعرضها، وكان «اتحاد فستق العبيد (الفول السوداني)» الذي ضم ٦٠٪ من سكان أفريقيا الغربية الفرنسية السابقة. ولكن انسحاب ڤولتا العليا (حيث تخلت السلطات فيها عن الكلمة التي أعطتها)، وداهومي (حيث حل فيها هـ.ماغا محل س.م.أبيثي)، جعل اتحاد مالي مؤلفاً من السودان والسنغال وحدهما. ولأسباب اقتصادية ونفسية وخارجية ما لبث هذا الاتحاد أن تمزق. ولا شك أن مالي المؤلفة من أجزائها الأربعة كانت أكثر قدرة على الحياة.

---

(٧) في منشورها «فلنحرر أفريقيا» المؤرخ في شهر آب أغسطس من عام ١٩٥٨ نادت حركة التحرير الوطني (M. L. N) بخلق اتحاد مالي في أفريقية الغربية. وقد أطلقت الحركة نفسها على صحيفتها اسم مالي.

وبعد ذلك بقليل ولد اتحاد ساحل بينان أو مجلس الوفاق الذي اعتبره البعض مواجهاً لاتحاد مالي، وكان برئاسة الرئيس هوفوي وانيي. ولم يكن في الأساس اتحاداً سياسياً ولكنه كان تنظيماً حكومياً قائماً على التنسيق بموجب پروتوكولات معقودة بين ساحل العاج والبلاد المجاورة مثل ڤولتا والنيجر وتبعتهما بعد ذلك داهومي وتوغو.

وفي ٣٠ أيار مايو من عام ١٩٥٩ أنشئ في أبيدجان «مجلس الوفاق». وقد نص على إقامة مؤتمرات دورية لرؤساء الوزارات ورؤساء المجالس والوزراء. كما نص على إيجاد صندوق للتكافل بين الدول وعلى اتحاد جمركي «عام» مع إعادة توزيع ما يجمع من الحقوق الجمركية والرسوم. ولكن هذا الاقتراح الأخير بقي من الناحية العملية حبراً على ورق.

ومن ناحية أخرى تشكل في باريس في كانون الثاني يناير من عام ١٩٥٩ «الاتحاد الجمركي للدول الأفريقية الإستوائية والكمرون» (U. D. E. A. C.). وكان يهدف إلى تنسيق الحقوق الجمركية بحيث يخصص ٢٠٪ منها لإنشاء صندوق للتكافل بين الدول. كما يجب أن تكون مراكز البريد والمواصلات الهاتفية ووسائل النقل ملكاً مشتركاً بين هذه الدول. ولكن هنا أيضاً بقيت المنجزات متخلفة جداً عن الأماني التي أبداها الجميع.

وكان أكثر من ذلك ميوعة حلم بوغوندا الطموح (وهي جمهورية في أفريقيا الوسطى). فقد كان يصر على الخطأ الجغرافي الذي ارتكبه المستعمرون ويتطلع إلى توحيد أفريقيا الاستوائية الفرنسية والكمرون ورواندا- أوروندي في كتلة سياسية واحدة اسمها «أفريقيا اللاتينية» قادرة على إقامة التوازن مع أفريقيا عبد الناصر العربية ومع أفريقيا البريطانية. ومهما يكن من أمر فإن وحدة الكمرونين حققت على الأقل أول وحدة سياسية مزدوجة اللغة في أفريقيا.

وفي تموز يوليه ١٩٥٩ التقت في سانيكيلي (ليبريا) كل من غانا وغينية وليبريا وأسست رابطة الدول الأفريقية المستقلة التي كانت مؤسسة لم تعرف أية نتيجة عملية. وقد بدا الزواج صعباً على كل حال بين ليبريا العجوز المتمتعة باستقلال يحميه العم سام حماية محكمة، وبين الدولتين المتحررتين منذ عهد قريب واللتين كان العمل الإيجابي الذي يبذلانه في سبيل الشخصية الأفريقية على مستوى زمانهما. وما لبثت أن حدثت تسوية قلصت حقل العمل لهاتين الدولتين المناضلتين. فقد وجب تبطيء المسيرة نحو إقامة بنى سياسية جامعة بين الدول الأفريقية والتصرف بتأن للتعرف على حركات الكفاح في البلاد المستقلة في أفريقيا. غير أنه كان يجب وضع النقاط على الحروف في موضوع المعركة المناهضة للاستعمار. وكان قد رسم خط فاصل بين أفريقيا الصلبة أو المناضلة وبين أفريقيا الرخوة أو أفريقيا «التسووية» و«الواقعية» و«الإمكان». وحتى في الإطار الأقل رسمية فإن مندوبي «العمل الجماعي» التابعين لنيجريا قد لعبوا في مؤتمر الشعوب الذي انعقد في تونس في كانون الثاني يناير من عام ١٩٦٠، الدور نفسه لوضع العراقيل في طريق الجامعة الأفريقية.

فهل ستتحد أفريقيا كلها وتعبئ نفسها لنهضة مستقلة، أو أن دولها المختلفة سيتصرف كل منها على انفراد وتقع في لعبة المحافظة على سياداتها المكتسبة وتقبع في الأطر الجغرافية التي صاغها لها الاستعمار؟. إن هذه المسألة ستبدو بكل تفاصيلها منذ العام الذي استقلت فيه الدول الأفريقية (١٩٦٠)، وستكون المرحلة الجديدة (١٩٦٠ - ١٩٦٣) مرحلة المواجهة بحسب الجواب الذي سيعطى لهذا السؤال، وسيكون ذلك من خلال محاولات للتجمع تتسع شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى «مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية» الذي انعقد في أديس أبابا عام ١٩٦٣.

فمنذ المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة الذي انعقد في أديس أبابا عام ١٩٦٠، استبعدت مسألة دعم الـ« U. P. C. » بسبب حضور الرئيس أهيدجو رئيس دولة الكمرون إلى جلسات المؤتمر. وقد أعلنت الـ« U. P. C. » بمرارة «إن التضامن الأفريقي سيكون بعد اليوم، وأكثر فأكثر، مجرد شعور في خدمة الإمبريالية، إذا حدث -كما في أديس أبابا- أن الحكومات المستقلة حقاً أحت تفتش عن الوحدة بكل ثمن». ولكن ألم يكن لدى معظم الدول الأفريقية هذه منظمة « U. P. C » في حالة العمل أو في حالة الكمون؟.

أما الوفد النيجري فقد رفض عرضاً غانياً لإقامة وحدة سياسية وأيد العرض الذي تقدمت به ليبريا وساحل العاج في إقامة تعاون يتبلور في مشروع إنشاء مصرفين أحدهما للتنمية والثاني للتجارة. وعلى العكس من ذلك فإن قطع العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية أفريقيا الجنوبية وعرقلة المواصلات الجوية والعلاقات التجارية معها - بالرغم من أنها لم تطبق دائماً من الناحية العملية - لاقت تأييداً منقطع النظير. كما لاقى مثل هذا التأييد القيام بعمل أمام محكمة العدل الدولية ضد أفريقيا الجنوبية لانتهاكها الانتداب الذي كلفتها به هيئة الأمم. ومن جهة أخرى فإن تمزق المجموعات السياسية التي أقامها الاستعمار مثل الـ (A. O. F «أفريقيا الغربية الفرنسية» والـ A. E. F «أفريقيا الاستوائية الفرنسية»، وأفريقيا الوسطى وغيرها) زاد عليه التفتت الذي حدث في كل من هذه المجموعات مما أدى إلى زيادة التعقيد في رقعة الشطرنج السياسية وفي المحاولات الرامية إلى إعادة التجميع.

ولكن الحدث الحاسم في هذه المناسبة كان الأزمة الكونغولية الأولى التي سارعت في قيام التعاون في أفريقيا الجنوبية البيضاء (أي أفريقيا البرتغالية وروديسيا وجمهورية أفريقيا الجنوبية) للوقوف

أمام مد التحرير المناهض للاستعمار. ومن جهة أخرى فإن الاختلافات أخذت تحفر من الداخل في زمرة الدول الأفريقية المستقلة. وأخيراً أتى تدخل الولايات المتحدة النشيط في قلب القارة الأفريقية ليشكل عاملاً جديداً له مدلوله الكبير.

وفي المؤتمر التحضيري لوزراء خارجية الدول الأفريقية الذي اجتمع في آب أغسطس من عام ١٩٦٠ في ليوبولدڤيل بطلب من لومومبا الذي كان على خلاف مع منظمة الأمم المتحدة، تغيبت معظم الدول الأفريقية المتكلمة باللغة الفرنسية والتي كانت قد حصلت حديثاً على الاستقلال، وذلك على الرغم من النداء الذي وجهه بورقيبة إليها. وقد اختار المندوبون الذي حضروا المؤتمر أن تتوحد الكونغو وأن يعقد لقاء أفريقي على مستوى القمة قبل بحث الموضوع في هيئة الأمم المتحدة. ولكنهم رفضوا، باستثناء غينية و G.P.R.A (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)، أن يقدموا مساعدة عسكرية مباشرة لحكومة الكونغو المركزية. وقد توضح في هذا المؤتمر مجموعتان متمايزتان: المناضلون والمعتدلون، الصقور والحمائم. حتى أنه كان بين الحمائم بعض من البط.

والواقع أن المجموعة الأفريقية في منظمة الأمم المتحدة انقسمت، إلى ثلاثة أقسام في موضوع الكونغو: فبعضهم كان مع لومومبا ومن بعده جيزينغا، وبعضهم مع كازافوبو، والآخرون مع تشومبي. لقد كانت الكونغو بعيدة، ولكن كل أفريقي بما في ذلك أطفال المدارس كانوا يشعرون أنهم معنيون بها إلى أبعد الحدود.

وفي تشرين الأول أكتوبر من عام ١٩٦٠ قام الرئيس هوفوي بوانيي بدعوة البلاد الأفريقية الناطقة بالفرنسية لمناقشة الموقف المشترك الذي ستقفه في منظمة الأمم المتحدة حيال قضايا الكونغو

الجزائر وموريتانيا. فرفضت غينية الدعوة، ووضعت توغو شرطاً لمشاركتها أن تحضر بلاد المغرب. ولم ترسل مالي إلا مراقباً. أما مدغشقر فقد رفضت أن تأتي لتناقش مسألة جزائرية تعتبرها مشكلة داخلية تخص فرنسا وحدها وبالتحديد.

أما البلدان الأحد عشر التي شاركت فكانت بلاد مجلس الوفاق لأفريقيا الاستوائية الفرنسية السابقة، مضافاً إليها الكمرون والسنغال وموريتانيا. وقد قرر المؤتمر تأييد م. كازافوبو، والتضامن مع موريتانيا، واتخذ موقفاً مرناً من المشكلة الجزائرية لكي لا يصطدم مع الطروح الفرنسية.

وفي مؤتمر برازافيل الذي انعقد مابين ١٥ - ١٩ كانون الأول، أصبحت البلاد التي كانت ممثلة في أبيدجان اثنتي عشرة بانضمام مدغشقر إليها. وأنشأ المؤتمر «اتحاد أفريقيا - مدغشقر» (U.A.M) الذي اقترح البحث عن نوع من (السلم الأفريقي)، هذا السلم الذي لا يمكن أن يقوم - كما صرحت دول الاتحاد - إلا على أساس من عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون الاقتصادي والثقافي على قاعدة المساواة، كما يقوم أخيراً على «دبلوماسية يتفق عليها الجميع». فالأمر كان يتعلق إذن بكتلة سياسية لم يتجمع فيها إلا الدول الناطقة بالفرنسية. ومالبثت كل من غينية ومالي أن انسحبتا بسرعة من هذا الاتحاد الذي هو في نظرهما من «مخلفات الاستعمار».

وفي آذار مارس ١٩٦١ انعقد مؤتمر القمة الثاني للدول الاثنتي عشرة في ياوندا وأنشأ «منظمة أفريقيا ومدغشقر للتعاون الاقتصادي (D.A.M.C.E)» بغية «تقوية التضامن العميق وإرادة التعاون الوثيق بين الدول الأفريقية ومدغشقر ومساعدتها على النهوض بمستوى الحياة عند شعوبها». وفي مؤتمر تاناناريف (مدغشقر) الذي انعقد مابين ٦ - ١٢ أيلول سبتمبر من عام ١٩٦١

تم إنشاء الجهاز لمجموعة «الكومنولث على الطريقة الفرنسية»[٨]، وذلك بإيجاد أربعة من السكرتاريات: فسكرتارية عامة للـ "U.A.M" (اتحاد أفريقيا ومدغشقر) مركزها كونوتو، وسكرتارية عامة للجان التقنية للـ "O.A.M.C.E" (منظمة أفريقيا ومدغشقر للتعاون الاقتصادي) في ياوندي، وسكرتارية عامة للدفاع المشترك مع أركان حرب مشتركة في واغادوغو، وسكرتارية عامة لتنسيق المواصلات السلكية واللاسلكية في برازافيل.

أما مؤتمرات بانغي (آذار مارس ١٩٦٢) وليبرفيل (أيلول سبتمبر ١٩٦٢)، وواغادوغو (شباط فبراير ١٩٦٣) فإنها لم تضف شيئاً أساسياً إلى هذه البنية، ماعدا أن المؤتمرات بين الدول الأعضاء قد اتفق عليها وأصبحت محددة وأن الـ "U.A.M" أصبح له علم. وقد قام سكرتيره العام النشيط ألبير تيفودجري برحلات إلى البلاد التي كانت سابقاً تحت نفوذ بلجيكا كان من نتائجها أن رواندا مالبثت أن دخلت في الاتحاد.

وفي خلال ذلك، وفي مواجهة كتلة الدول «المعتدلة» الناطقة بالفرنسية، أخذت أفريقيا المتصلبة تنظم نفسها أيضاً دون أن تصل مع ذلك إلى بنىً دائمة كتلك التي حدثت في المجموعة المعتدلة. وربما كان السبب في ذلك يعود إلى الشخصية البارزة التي يتمتع بها قادتها، أو ربما يعود إلى البنى الوطنية (الأيدلوجية والاجتماعية) التي تثبتت فيها.

ومنذ كانون الثاني يناير من عام ١٩٦١، وبدعوة من جلالة الملك محمد الخامس، أخذت كل من غانا وغينية والجمهورية العربية المتحدة (R.A.U) ومالي والمغرب تناقش نصوص «ميثاق أفريقي» سمي بميثاق الدار البيضاء. وكان الهدف منه تقوية التعاون بين الدول

---

٨ - هذا التعبير للرئيس ل.س. سنغور.

وإن كان الاهتمام منصباً على النواحي السياسية. فقد كان الأمر يتعلق «بانتصار الحريات في كل أفريقيا، وتحقيق وحدتها، وذلك في إطار سياسة عدم الانحياز وتصفية الاستعمار بكل أشكاله القديم منه والجديد». وكانت المباحثات تهدف أيضاً، عند توفر الشروط، إلى خلق مجلس استشاري أفريقي ولجنة سياسية أفريقية. وتم توقيع هذا الميثاق في القاهرة.

وفي نيسان أبريل من عام ١٩٦١ أنشأت غانا وغينية ومالي في أكرا «اتحاد الدول الأفريقية» ليكون نواة للولايات المتحدة الأفريقية، على أن يكون مفتوحاً لدخول أية دولة أو اتحاد دول أفريقية، وذلك استناداً إلى ميثاق الدار البيضاء. ودانت كل أشكال التجمع القائمة على أساس من لغات الدول المستعمرة.

وهكذا قامت كتلتان، إحداهما تتكلم عن التعاون وعن التقدم الاقتصادي، أو بالاختصار عن رابطة للتقدم في إطار الاحترام المتبادل بين الشركاء المعنيين، وعلى أن تلتزم بقضية أساسية هي عدم التنكر لطبيعة العلاقات التي تربط أفريقيا بالغرب. واهتمت الثانية بتأكيد الشخصية الأفريقية ووضعها في مواجهة أوروبا التي كانت استعمارية حتى عهد قريب، وفي مواجهة الغرب الذي ظهرت فيه نيات الاستعمار الجديد، كما وضعت النقاط على الحروف في موضوع الثورة السياسية الأفريقية التي يجب أن تؤمن التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتبديل أفريقيا بتغيير علاقات ارتباطها جذرياً مع العالم. ذلك هو برنامجها.

ولكن كيف نجمع أفريقيا بعد أن كشفت الأزمة الكونغولية انقسامها المأساوي للعيان؟.

فقد ساندت زمرة الدار البيضاء لومومبا. واختارت الـ "P.A.F.M.E.C.A" (حركة الجامعة الأفريقية لتحرير أفريقيا الشرقية

والوسطى) الطريق نفسه. ولكن البلاد الأفريقية من عصبة الدار البيضاء التي كان لا يزال لها جيوش في الكونغو كانت أقلية في منظمة الأمم المتحدة التي ساندت كازاڤوبو تمشياً مع رغبات أفريقيا المعتدلة. فأخذت تتساءل عن مصلحتها في ترك رجالها في هذه المسرحية المعقدة. وكانت غينية ومالي قد سحبتا قواتهما والجمهورية العربية المتحدة تفكر في الأمر. ولكن غانا وحدها هي التي رأت أن الانسحاب العام سيترك الميدان خالياً أمام أعداء لومومبا. واقتنع عبد الناصر بهذه الحجة، لولا أن اغتيال لومومبا قضى على تصميم عصبة الدار البيضاء. وربط جـ.ف.كينيدي الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية بلاده ربطاً وثيقاً بالقضية الكونغولية، وعمل على إيجاد التقارب بين كازاڤوبو وأنصار لومومبا (جيزينغا) على حساب تشومبي الذي سمح مجلس الأمن باستخدام قوات منظمة الأمم المتحدة ضده. ووضع أدولا الذي أصبح وزيراً أول، حداً للنزاع بين ليوبولدڤيل وستانليڤيل، في الوقت الذي قام فيه مؤتمر الـ "U.MA." (اتحاد أفريقيا ومدغشقر) المنعقد في تاناناريڤ (آذار مارس ١٩٦١)، بتوجيه الدعوة إلى كل من كازاڤوبو وتشومبي وأوصى بقيام اتحاد كونفيدرالي يكرس عملياً انفصال كاتانغا. ولكن مؤتمر الشعوب الأفريقية المنعقد في القاهرة والذي تسانده عصبة الدار البيضاء رد على ذلك مشيراً ذكرى لومومبا الذي كُرِّسَ بطلاً أفريقياً ومصنفاً للكونغوليين في معسكرين: الأمبرياليين الذي يقودهم كازاڤوبو وتشومبي في جهة، والوطنيين الأفريقيين المؤلفين من أنصار لومومبا والذين يقودهم جيزينغا في الجهة الأخرى. وكان جناح التقدميين في مؤتمر القاهرة مؤلفاً من الكمرون وسوابا النيجر والاتحاد الوطني للقوى الشعبية (U.N.F.P) الذي يترأسه المهدي بن بركة في المغرب.

هذا اللقاء الذي كان الأخير من نوعه[٩] وضع تحديداً للاستعمار الحديث وللوحدة الأفريقية. فقد وصف الاستعمار الحديث بأنه «استمرار للنظام الاستعماري على الرغم من الاستقلال السياسي الشكلي». ويمكن أن نضيف هذا التحديد إلى الوصف الذي وصفه الرئيس موديبوكيتا بقوله: «الاستعمار الحديث هو أن يبتلع بلد بشكل غير مباشر من الدولة التي كانت تستعمره سابقاً على يد خونة رفعتهم هذه الدولة إلى كراسي الحكم». وقد حدد، من ناحية ثانية، مفهوم الوحدة الأفريقية بأنها ليست وحدة يسعى إليها بكل ثمن ومن أجل أي شيء، وإنما هي تجمع مناهض للإمبريالية، وفي سبيل السلم العالمي، ومن أجل التحرر والتقدم السياسي والاقتصادي لأفريقيا في اتجاه سياسي موحد. ولكن الإطار البنيوي المحدد لهذه الوحدة لم يتوضح.

إلا أن عصبة برازافيل تابعت عملها محاولة مد رقعتها الجغرافية إلى ماوراء المنطقة اللغوية الفرنسية. ففي أيار مايو عام ١٩٦١ انعقد مؤتمر برازافيل بحضور عشرين من الدول الأفريقية هي الدول الاثنتا عشرة للـ "U.A.M" مضافاً إليها إثيوبيا وليبريا ونيجيريا وسييراليون وتوغو وتونس والصومال. واعتمدت في المؤتمر ستة مبادئ رئيسية هي:

١ - المساواة المطلقة بين الدول بغض النظر عن مساحتها وعدد سكانها وثروتها.

٢ - عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية للدول.

٣ - احترام سيادة كل دولة وحقها الذي لامراء فيه في الوجود وفي تطوير شخصيتها الخاصة.

---

٩ - لم ينعقد مؤتمر باماكو للشعوب الأفريقية الذي كان مقرراً عقده في عام ١٩٦٢.

٤ - إدانة بؤر التخريب التي ترعاها بعض البلاد الأفريقية دول مستقلة.

٥ - إقامة تعاون قائم على التسامح والتضامن ورفض أية نزعة للقيادة تبديها أية دولة من الدول المشاركة.

٦ - اتحاد يفهم ليس على أساس سياسي وإنما كوحدة طموح وعمل.

فالاهتمام كان بادياً إذن في حماية الاستقلالات الجديدة في إطار نوع من التحالف المقدس.

وبعد عدة أشهر نجحت «العصبة الثورية» بأن تأتي بسيريل أدولا من كونغو ليوپولدڤيل إلى مؤتمر البلاد غير المنحازة المنعقد في بلغراد (أيلول ١٩٦١). وقد حضر إلى هناك على كل حال مصحوباً بجيزينغا. وهكذا برزت في مطلع عام ١٩٦٢ في خطوطها الرئيسية إمكانات الحوار بين العصبتين. وجرت محاولة لعقد مؤتمر قمة في لاغوس في كانون الثاني يناير ١٩٦٢، ولكن عصبة مونروڤيا وجدت نفسها وحيدة هناك، ذلك لأن الدعوة لم توجه إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)، فامتنعت عصبة الدار البيضاء وكل دولة أفريقية الشمالية في آخر لحظة عن الحضور. ولم يفعل مؤتمر لاغوس أكثر من تأييد مبادئ مونروڤيا وخاصة في موضوع التدخل ذي المنشأ الخارجي. ولكن أثيوپيا حرصت على أن تعمل ضد بلورة التكتلات فأعلنت من نفسها عصبة مستقلة هي العصبة الأفريقية. ثم مالبثت هي والصومال أن انضمتا إلى "P.A.F.M.E.C.A" (حركة الجامعة الأفريقية لتحرير أفريقيا الشرقية والوسطى) وإلى الحركات الوطنية في أفريقيا الجنوبية من أجل أن تؤلف في أديس أبابا عصبة حاجزة مستقلة هي الـ "P.A.F.M.E.C.S.A" (حركة الجامعة الأفريقية لتحرير أفريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية). وكثرت علامات

الانفراج بين العصبتين. وهكذا قام الرئيس هاماني ديوري بزيارة رسمية لغانا. فسحبت هذه الأخيرة طلبها في إجراء تحقيق عن مقتل لوموميا إلى مجلس الأمن. وبدا أن المرحلة الحكومية في تحقيق الوحدة الأفريقية أخذت تنتصر أكثر فأكثر، ونشب نقاش حول الستراتيجية والتكتيك الثوريين بين رؤساء الدول المناضلة وبين الذين يقودون حركات المقاومة بدون مسؤليات حكومية. فهؤلاء الأخيرون كانوا يعطون الأفضلية للقضاء على النظم الرجعية، بينما كان الأولون يهدفون في البداية إلى تصفية النظام الاستعماري في أفريقيا، وهو هدف يفرض إقامة جبهة موحدة من كل الدول، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى القبول ببعض التسويات.

وقد أعلنت الـ "U.P.C" في مقال مؤرخ في ٣٠ أيار مايو ١٩٦٢ عن الوحدة الأفريقية والاستعمار الحديث بهذه المناسبة «أن الطريق إلى الوحدة الأفريقية الحقيقية ليس في اندماج عصبات برازافيل ومونروفيا ولاغوس مع عصبة الدار البيضاء، فإن ذلك لا يشكل إلا ارتباكاً لا يستفيد منه إلا الأمبريالية والاستعمار الحديث».

وفي شباط فبراير من عام ١٩٦٣ نشرت جريدة «الثوري الأفريقي» (وهي صحيفة جزائرية)، افتتاحية بعنوان «الوحدة الثورية» بقلم ديبو باكاري تناولت الموضوع نفسه وجاء فيها: «وأخيراً فإنه لا يجوز بأية صورة من الصور أن تصبح الوحدة الأفريقية نقابة لرجال السلطة يسعون إلى أن يساند بعضهم بعضاً ليستمكنوا من مقاومة التيارات الشعبية». ولكن الحد الفاصل بين الكتلتين أخذ يمحي شيئاً فشيئاً. وجاء اغتيال سيلڤانوس أوليمپيو (توغو) في ١٣ كانون الثاني يناير عام ١٩٦٣ في لومي ليثير في نفوس رؤساء الدول شبح الانقلابات العسكرية. ولكن ردود الفعل المعارضة التي تلت ذلك لم تنطبق مع انقسام أفريقيا إلى كتلتين معتدلة وثورية.

فغانا والسنغال وداهومي اعترفت حالاً بالنظام الجديد الناجم عن الانقلاب، بينما طالبت ساحل العاج ونيجيريا وتنغانيقا وبخاصة غينية بالتحقيق في الحادث. وهكذا بدا أن الكتلتين تعانيان من انشقاقات داخلية أظهرها هذا الحادث الهام. فوجب إذن أن تلتقي كلها لتحدد معاً بعض قواعد العمل التي ستسير عليها في المستقبل.

ب – مولد منظمة الوحدة الأفريقية (O.U.A)

في هذه الظروف تم ميلاد منظمة الوحدة الأفريقية (O.U.A) في أديس أبابا في الثاني والعشرين من أيار مايو ١٩٦٣. فقد اجتمع واحد وثلاثون رئيساً للدولة والحكومة في العاصمة الأثيوبية وفي القاعة الأفريقية. وكان هذا أكبر تجمع من نوعه تحقق في التاريخ المعاصر. وكان شرف إضفاء هذه التسمية مرتبطاً بأثيوبيا أول دولة مستقلة في أفريقيا. وقد ظهر منذ أول جلسة وأمام آلاف المشتركين والصحفيين والمراقبين هيكل رجل مسن هزيل وصلب هو الإمبراطور هيلا سلاسي، وهو نفسه الذي وقف لمدة ثلاثين عاماً قبل ذلك يصارع الفاشستية الإيطالية، وريثاً لأقدم السلالات المالكة في العالم. وقد وجه كلامه لأفريقيا بعبارات واضحة كانت كبوق يوقظ الكرامة المستعادة. وبدا كأن القارة العجوز المنغلقة على نفسها في سبات دام بضعة قرون من العبودية والتبعية تستيقظ وتستعيد وعيها من جديد.

«لقد اجتمعنا هنا لنؤكد دورنا في قيادة القضايا العالمية ولنقوم بواجبنا تجاه هذه القارة الكبيرة حيث تقع على عاتقنا مسؤولية مئتين وخمسين مليوناً من سكانها. ولابد من أجل أن نبني شخصيتنا وهويتنا الأفريقية من أن نعي تاريخنا كل الوعي. ونحن نعلن اليوم أن مهمتنا الكبرى هي في التحرير النهائي لكل أخواننا الأفريقيين الذين لا يزالون يرزحون تحت نير الاستغلال والسيطرة الأجنبية...

فلنكن معصومين من الحقد والمرارة... ولنعمل بما يتناسب مع كرامتنا التي أعلناها لأنفسنا كأفريقيين فخورين بصفاتنا الخاصة ومزايانا وقدراتنا. فيجب أن نتجنب قبل كل شيء أن نقع في شباك العشائرية. وإذا كنا منقسمين على أنفسنا على أساس القبيلة فإن ذلك يشكل دعوة للتدخل الأجنبي مع كل النتائج المشؤومة المتولدة عن ذلك. وعندما نعلم أن مستقبل هذه القارة يتوقف أخيراً على وحدتنا السياسية فإن علينا أن نعترف أيضاً بأن العوائق التي يجب التغلب عليها للوصول إلى هذه الوحدة كثيرة وصعبة.

وبناء على ذلك فإنه لابد من فترة انتقال... ويمكن لمنظمات إقليمية أن تسد وظائف وحاجات لا يمكن أن تسد بطريقة أخرى. ولكن وجه الخلاف هنا هو أن نعترف بهذه الأوضاع بالحجم الذي تستحق، أي على أساس أنها بدائل ووسائل مؤقتة نستخدمها حتى يحين الوقت الذي نستطيع فيه تحقيق الظروف التي تساعد على أن تكون الوحدة الأفريقية الكاملة في متناول أيدينا.. إن هذا المؤتمر لا يمكن أن ينتهي دون تبني وثيقة أفريقية موحدة. ولا يمكننا أن نتفرق قبل أن نوجد تنظيماً أفريقياً واحداً يحمل الشعارات التي وصفناها. ويجب أن تكون الوثيقة الأفريقية التي نتحدث عنها منسجمة مع شرعة الأمم المتحدة».

كانت الفكرة لا يماري فيها أحد. ولكن المؤتمر استغرق وقتاً ليجد مايلهمه عبر التاريخ. فالواقع أن أفريقيا كانت دائماً مجزأة ومتنازعة سواء في وضعها الجغرافي وشروطها الاجتماعية والاقتصادية أو في الاختيارات السياسية والثقافية لدولها.

ولم يقبل الجميع فوراً بمشروع الميثاق الذي أعدته أثيوبيا والذي اعتقد الكثيرون أنه سيحل محل ميثاقي الدار البيضاء ولاغوس، وذلك على الرغم من الجهد المضني الذي بذله وزراء الخارجية. ذلك لأن المشتركين في المؤتمر بقوا منقسمين على أنفسهم بالنسبة لمضمون

الوحدة الأفريقية. فبعضهم كان يفكر بوحدة سياسية عضوية بينما آخرون كانوا يهدفون إلى اتحاد قائم على أساس من التعاون التقني والوظيفي، وبعضهم يفكرون بنصوص خلق وحدة مباشرة، بينما كان آخرون يتطلعون، كما قال الرئيس هوفوي بوانيي، إلى معالجة «المراحل الضرورية».

أما الرئيس كوامي نكروما الذي كان قد نشر منذ عهد قريب كتاباً بعنون «أفريقيا يجب أن تتوحد» فإنه قام بتحليل لاذع للوضع الاقتصادي في أفريقيا: «إن رؤوس أموالنا تنتقل سيولاً حقيقية لتروي شبكة الاقتصاد في الغرب، ولقد بقيت أفريقيا خلال قرون البقرة الحلوب للعالم الغربي». ثم عرض أن يخلق نظام للدفاع المشترك تقوده قيادة أفريقية عليا، ونظام نقدي مشترك، وتخطيط قاري مشترك، وهي الطريقة الوحيدة في رأيه لتجاوز التناقضات بين الدول وقطع الطريق على محاولات الغزو الإمبريالي والاستعماري الحديث. وقد استجابت أوغندا وحدها لوجهة النظر الجريئة هذه. وصاح ميلتون أوبوتي: «ما أجمل أن يشعر المرء بأنه يتمتع بالسيادة الكاملة في بيته. إنني أقول لكم بأن اللحظة قد أتت، بل أقول إنها تجاوزتنا، لكي تقوم الدول الأفريقية المستقلة بالتخلي عن جزء من سيادتها لمصلحة سلطة تشريعية وأخرى تنفيذية مركزية لأفريقيا مزودة بسلطات محددة لمعالجة القضايا التي يكون من الأفضل ألا تترك لتعالج على هوى السياسات الفردية للدول. ومن بين هذه القضايا خلق سوق أفريقية مشتركة، وتخطيط اقتصادي على نطاق القارة، ودفاع جماعي، وسياسة خارجية مشتركة، ومصرف مشترك للتنمية، ومنطقة نقدية مشتركة، إلى جانب قضايا أخرى وأخرى».

ولكن الأفكار والوقائع لم تكن بدون شك من النضج بحيث تقبل مثل هذه اللغة. وقد صرح الرئيس ج. نيريري: «سيقول البعض إن هذا الميثاق ليس صالحاً بما فيه الكفاية أو أنه ليس ثورياً بما فيه

الكفاية. وربما كان ذلك حقاً، ولكن ماذا يعني «أن نذهب بعيداً». ؟ فليس ثمة بنّاء يتذمر من أن لبنته الأولى لم تذهب بعيداً كما يجب».

وتابع الرئيس بورقيبة مثل هذا الكلام قائلاً: «يجب علينا أن نبني على أساس من الواقع وبتعقل واتزان. فلنتدرب جميعنا على الوحدة. إذ أن علينا أن نعود عقولنا على فكرة الوحدة ومضامينها المادية والمعنوية. وإن تهيئة نفسية جادة لابد منها في هذا المجال». وبذلك يكون قد التقى بموقف الرئيس ل.س. سنغور الذي جعل تهيئة الوحدة الأفريقية وأساسها تعتمدان على: «الوصول إلى الشعور بالأفرقة والدعوة إلى طاقة روحية أفريقية».

أما الرئيس تسيرانانا فقد ألح على أهمية التكتلات الإقليمية. وبعد أن أعلن بظرافة أن «مدغشقر الضائعة في المحيط الهندي تلتفت بأنظارها نحو أفريقيا وتعتمد على محبتها» أكد «أننا في سبيل بناء المنزل والمنشآت هي شعوبنا الموجودة؛ أي هي أفريقيا نفسها. والجدران فيها هي التكتلات الإقليمية التي يجب أن ترتبط ببعضها بكل قوة وبعضائد من الإسمنت المسلح لا بملاط لا يكاد يستر شقوقها. أما السقف الذي لابد منه كما هو الحال في المنشآت والجدران، فهو الوحدة الأفريقية التي يجب أن نضعها فوق الجدران التي ندعمها كلنا».

وبعد ساعات من القلق والترقب كان فيها متنبئو السوء يحضرون كشف حساب نهائي للفشل، انتصرت وجهة نظر المعتدلين، إضافة إلى أن معظم رؤساء عصبة الدار البيضاء، وبخاصة موديبوكيتا وعبد الناصر، كانوا قد تبنوا عن طيب خاطر موقفاً مرناً ليضمنوا نجاح المؤتمر.

يضاف إلى ذلك أن الإجماع على بعض النقاط كان كاملاً. ومن ذلك مسألة تحرر البلاد الأفريقية التي لا تزال رازحة تحت وطأة الاستعمار أو الخاضعة للنظام العنصري في جنوب أفريقيا. وقدوضع سيكوتوري النقاط على الحروف بقوله «وأخيراً فإنه لابد لهذا المؤتمر

من أن يحدد وبشكل حازم التاريخ النهائي لزوال السيطرة الأجنبية على أفريقيا، التاريخ الذي يجب على قواتنا المسلحة من بعده أن تتدخل مباشرة وفي إطار الدفاع المشروع عن القارة ضد المغتصبين. كما يجب علينا إيجاد صندوق للتحرر الوطني نقترح لتغذيته أن تقدم قطعاً كل دولة أفريقية مستقلة واحداً في المائة من ميزانيتها الوطنية يسدد منذ بدء تنفيذ هذه الميزانية».

أما الرئيس أحمد بن بللا فقد صاح: «لقد تحدثنا عن صندوق للتنمية الاقتصادية فلماذا لم نتكلم عن إيجاد صندوق للدم؟. صندوق للدم يقدم المساعدة لأولئك الذين يقاتلون في أنغولا بل وفي أفريقيا كلها. ومن أجل أن تتحرر الشعوب التي لا تزال رازحة تحت وطأة الاستعمار، لنقبل كلنا أن يموت بعضنا أو كلنا لكي لا تكون الوحدة الأفريقية مجرد كلمة عابثة».[10]

وهكذا تم توقيق الميثاق في جو من الأخوة التي كادت أن تكون صوفية من قبل ثلاثين بلداً.[11] وقد خلق الميثاق في مادته الأولى «منظمة الوحدة الأفريقية (O.U.A)» التي تضم الدول الأفريقية القارية ومدغشقر والجزر الأخرى المجاورة لأفريقيا. وعددت المادة الثانية أهداف الميثاق وهي: تقوية الوحدة والتضامن، وتنسيق تعزيز التعاون، والدفاع عن سيادة الدول ووحدة أراضيها واستقلالها، وإزالة الاستعمار بكل أشكاله من أفريقيا، وتشجيع التعاون الدولي تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولتحقيق ذلك فإن الدول الأعضاء ستعمل على تنسيق سياستها

---

١٠ - يمكن الاطلاع على مجموعة الكلمات التي ألقاها رؤساء الدول في مؤتمر أديس أبابا في «الأمم الجديدة» وهي مجلة الـ "U.A.M" (منظمة اتحاد أفريقيا ومدغشقر)، في عددها الخاص رقم ٥. نشر ديلوتريي. شارع لويس الكبير. باريس.

١١ - لم توقع المغرب يومذاك لأنها لم تكن ممثلة إلا بمراقب بسبب وجود موريتانيا في المؤتمر.

العامة في مختلف قطاعات حياة تلك الدول: السياسية والدپلوماسية والاقتصادية والنقل والمواصلات والتربية والثقافة[١٢]، والصحة والعلوم والتقنية والدفاع والأمن.

وأعلنت المادة الثالثة سبعة مبادئ أساسية: المساواة في السيادة لكل الدول، وعدم التدخل في القضايا الداخلية، والاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأرض، والتسوية السلمية للمنازعات، والوفاء بدون تحفظ لتحرير الأراضي التي لا تزال تحت ربقة الاستعمار تحريراً كاملاً، وسياسة عدم الانحياز تجاه كل التكتلات.

وأوجدت المادة السابعة أربعة أجهزة لمنظمة الوحدة الأفريقية: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المحكمة العليا، مجلس الوزراء الذي يهيء للمؤتمر وينفذ قراراته، والأمانة الإدارية العامة[١٣]. إلى جانب لجنة للوساطة والمصالحة والتحكيم.

وقد شكلت خمس لجان مختصة في الميادين التالية: القطاع الاقتصادي والاجتماعي، التربية والثقافة، الصحة والتغذية، الدفاع، العلوم التقنية والبحوث. ويمكن لكل البلاد المستقلة التي شملتها المادة الأولى من هذا الميثاق أن تدخل في منظمة الوحدة الأفريقية أو تخرج منها وفق أحكام محددة.

والخلاصة هي أن الميثاق كرس التعاون بدلاً من الاتحاد الضيق (الكونفيدرالي) أو الوحدة العضوية (الاتحاد). وهكذا تحققت قفزة على طريق الوحدة، ولكن المسيرة الطويلة يجب أن تستمر.

والواقع أنه منذ عام ١٩٦٣ وقعت أحداث وضعت أمام التجربة قوة البناء الذي أقيم في «قاعة أفريقيا». فمنذ شهر تموز يوليه أراد

---

١٢ - كان الإمبراطور هيلا سلاسي قد اقترح إنشاء جامعة أفريقية تشرف عليها كل الدول «وتنصب العناية فيها على صورة الحياة الأفريقية التي تتجاوز الحدود الوطنية».

١٣ - كان أول أمين عام هو م.ديالوتيللي من أصل غيني.

(اتحاد أفريقيا ومدغشقر) "U.A.M" أن يعقد اجتماعاً في داهومي. وهكذا عادت مشكلة العصبات والتكتلات لتطرح نفسها من جديد. ولكن هذه تشكل الـ "U.A.M" عصبة إقليمية طالما هي مؤلفة من دول موزعة بين دكار والمحيط الهندي؟. هل تشكل تكتلاً سياسياً له أهداف تختلف عن أهداف منظمة الوحدة الأفريقية؟. واحتدم النقاش. وضمت حكومة نيجيريا صوتها إلى صوت سيكوتوري في استهجان عمل الـ "U.A.M"، ولكن الرئيس ماغا أجاب بأن مؤتمر أديس أبابا لم يدن التكتلات الإقليمية، وأنه (أي الرئيس) يعتقد أن هذه التكتلات تشكل أفضل ضمان للميثاق. ورغم أن الـ "U.A.M" قررت أن تلغي تمثيلها الجماعي إلى منظمة الأمم المتحدة، إلا أنها تابعت نشاطها بأن ضمت التوغو إليها وبأن وقعت مع بلاد السوق الأوروبية المشتركة في العشرين من تموز يوليه ١٩٦٣ في ياوندي اتفاقاً بالانضمام إلى هذه السوق.

وفي خلال ذلك أدت وحدة العمل في منظة الوحدة الأفريقية إلى خلق «لجنة أفريقية للتحرير» جعلت مركزها في دار السلام، كما عرقلت مساعي البرتغال وجمهورية أفريقيا الجنوبية في المؤتمرات الدولية. ولكن عندما تقدمت غانا بعرض إلى لجنة الدفاع التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية بإيجاد هيئة أركان عسكرية دائمة، رفض طلبها. ثم مالبث النزاع على الحدود بين الجزائر والمغرب أن اندلع. وقبل الطرفان المتنازعان بوساطة الرئيس موديبوكيتا الذي تمكن بالتعاون مع الإمبراطور هيلا سلاسي من مصالحة المتخاصمين في باماكو في ٣٠ تشرين الأول أكتوبر عام ١٩٦٣ على أساس بقاء الحدود على ماكانت عليه ومع اقتراح بإنشاء لجنة تحكيم على الفور. وكان وقف إطلاق النار هذا في أول حرب تقع بين دولتين أفريقيتين وفي إطار أفريقي محض مفخرة كبرى لدبلوماسية مالي.

جـ - مشـاكل

ولكن الانتفاضات الداخلية والتوترات بين الدول الأفريقية استمرت: كسقوط القس فولبير يولو في الكونغو، و م.هـ.ماغا في داهومي في آب أغسطس وتشرين الأول أكتوبر من عام ١٩٦٣، وعزل سلطان زنجبار (كانون الثاني يناير ١٩٦٤) واستدعاء الجيوش البريطانية من قبل تنغانيقا وأوغندا على أثر التمردات التي حدثت في أفريقيا الشرقية، إلا أن قوة من نيجريا قدمت على الأثر وبأقصى سرعة لتحل محل القوات البريطانية. وحرب أهلية في رواندا ثم نزاع بينها وبين بوروندي. وأدت خطورة مشكلة اللاجئين إلى خلق لجنة خاصة منبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية. ونزاع على الحدود بين الصومال وجيرانها (كينيا وأثيوبيا) ثم إنهاؤه بإيقاف إطلاق النار على أساس الاعتراف بالوضع الراهن. وتدخل عسكري فرنسي في الغابون لمساندة سلطة الرئيس ليون مبا... الخ.

وفي آذار مارس ١٩٦٤ قرر رؤساء دول اتحاد أفريقيا ومدغشقر (U.A.M) أن يحلوا محل منظمتهم هذه «اتحاداً أفريقيا ملغاشياً للتعاون الاقتصادي» (U.A.M.C.E)، مادامت القضايا السياسية بحسب نظر الجناح اليساري من الـ "U.A.M" (وبخاصة موريتانيا)، أصبحت بعد اليوم وتباعاً من مهمات منظمة الوحدة الأفريقية. وقد اعترض بشدة على تقييد وظائف الـ "U.A.M" كل من الرئيسين تسيرانانا وغرونتسكي. ثم مالبثت أزمة الكونغو (زائير) الثانية أن أشعلت من جديد فتيلة الخلاف بين الدول الأفريقية.

والواقع أنه عندما قام الرئيس كازافوبو بحل البرلمان الكونغولي في ٢٩ أيلول سبتمبر من عام ١٩٦٣، قام الوطنيون اللومومباويون (جماعة لومومبا) الساخطون فأنشؤوا «المجلس الوطني للتحرير» (C.N.L) الذي لجأ قادته إلى برازافيل. وانتشرت حرب العصابات في

كويلو بقيادة الزعيم اللومباوي پيير موليلي. واستمرت منظمة الأمم المتحدة في إرسال دعمها العسكري إلى الجيش الوطني الكونغولي. ولكن عندما انسحبت قواتها من الكونغو في الثلاثين من حزيران يونيه ١٩٦٤ بعد أن أصبحت واقعة بين ناري المقاومة اللومومباوية ومرتزقة تشومبي المتجمعين في أنغولا والمستعدين لإعادة انفصال كاتنغا، فضل زعماء الكونغو العسكريون والمدنيون أن يتعاونوا مع تشومبي بدلاً من التعاون مع أنصار لومومبا وأصبح تشومبي وزيراً للخارجية في حكومة الكونغو الجديدة. وأصبحت مساهمة رجل كاتنغا القوي (تشومبي) في مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية (O.U.A) منذ ذلك الوقت تشكل عاملاً من عوامل التوتر الدائم. وقد عارض بعض قادة الدول الأفريقية ومنهم الملك الحسن الثاني بشدة في مساهمة تشومبي في جلسات منظمة الوحدة الأفريقية، في الوقت الذي دافع فيه تسيرانانا (رئيس مدغشقر) عن قضية عدم التدخل في شؤون الكونغو قائلاً: «إذا ذهب تشومبي إلى الجحيم فإن ثمة آخرين من بيننا سيذهبون معه».

وبعد أن تحمل تشومبي أول رفض دپلوماسي له إضافة إلى هزائمه العسكرية فوق أرض الكونغو، قام بتجنيد عدد كبير من المرتزقة أتى الكثيرون منهم من أفريقيا الجنوبية وذلك باعتماده على مساندة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مؤتمر وزراء منظمة الوحدة الأفريقية تمكن من أن يفرض نفسه على رأس البعثة الكونغولية. ولكن المؤتمر دان بشدة موضوع المرتزقة وطالب بطردهم من الكونغو. ثم تشكلت لجنة من منظمة الوحدة الأفريقية برئاسة جوموكينياتا فوضتها المنظمة بأن تقوم بتطبيع العلاقات بين الكونغوليين (أي كونغو ليوپولد ڤيل وكونغو ستانليڤيل) والمساعدة على المصالحة القومية بينهما. وقد حاولت أن تقابل الرئيس جونسون لتحصل على مساندة الولايات المتحدة الأمريكية ولكن محاولتها ذهبت أدراج

الرياح. وفي مؤتمر البلاد غير المنحازة المنعقد في القاهرة في تشرين الأول أكتوبر ١٩٦٤ وصل كازاڤوبو يصحبه تشومبي بالرغم من الطلبات التي قدمت له بوجوب غياب هذا الأخير عن المؤتمر.

عند ذلك فرضت على تشومبي الإقامة الجبرية (في القاهرة) وبقي فيها حتى أطلق سراح سفيري الجمهورية العربية المتحدة والجزائر اللذين كانا محتجزين بأمر من سلطات ليوپولدڤيل. ثأراً لاعتقال تشومبي. وفي خلال ذلك كان «المجلس الوطني للتحرير» (C.N.L) قد أعلن جمهورية الكونغو الشعبية وأنشأ حكومة موقتة جعلت مقرها في ستانليڤيل، ومن هناك وجّه غبينيي نداء إلى البلاد الأفريقية التقدمية وأعلن أن الأمريكيين والبلجيكيين الموجودين في ستانليڤيل قد اعتقلوا وأصبحوا رهائن. وعلى الأثر قامت مباحثات بين توماس كانزا رئيس الدبلوماسية في حكومة ستانليڤيل الموقتة وبين أحد سفراء الولايات المتحدة. وقبل أن يتوصلا إلى نتيجة قام مظليون بلجيكيون تحملهم طائرات نقل أمريكية بالاستيلاء على ستانليڤيل وتسليمها إلى سلطات ليوپولدڤيل. ووصف أوسكار كامبونا هذا العمل في محكمة منظمة الأمم المتحدة على أنه «پيرل هاربور أفريقية».

وكانت صاخبة جلسة مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الذي انعقد فوق العادة في كانون الأول ١٩٦٤. وصرح ش.غاناو ممثل الكونغو برازاڤيل أنه إذا كان لابد لإنقاذ وحدة أفريقيا من لجم الحركات الثورية الأفريقية فإنه يفضل «لمنظمة الوحدة الأفريقية أن تنفجر». وأدينت التدخلات الأجنبية بشدة وطالب المجتمعون بحل أفريقي للمشكلة الكونغولية. أما منظمة الأمم المتحدة فقد اكتفت بكل برود أن «ترثي لما حدث في الكونغو وأن تشجع منظمة الوحدة الأفريقية على أن تفتش عن الحل».

وبينما كانت أفريقيا الثورية تجلد وهي حية بهذه الأحداث،

كانت «وحدة أفريقية ومدغشقر» (U.A.M) التي حلت بسرعة تلبية لأهواء البعض، يعاد تشكيلها من جديد في شباط فبراير ١٩٦٥ في نواكشوط تحت اسم «المنظمة الأفريقية الملغاشية المشتركة» (O.C.A.M) التي وجهت اتهامات التخريب من جديد وبخاصة ضد غانا. وفي مقابل ذلك اجتمعت كل من غانا وغينية ومالي والجزائر في باماكو في الرابع عشر من آذار «ليتفقوا على موقف مشترك تجاه المناورات المتزايدة في أفريقيا والتي تقف وراءها الأمبريالية والاستعمار». وبالرغم من أن نكروما طمأن جميع الناس فإن محاولة الاغتيال الفاشلة التي وقعت في ١٣ نيسان ضد ديوري هاماني نسبت إليه. وتوسطت الـ "O.C.A.M" لدى نيجريا لعرقلة مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المقرر عقده في أكرا. ولكن لاغوس رأت أن عليها أن تستغل منظمة الوحدة الأفريقية وبالتالي أن تشترك بالمؤتمر لتناضل ضد محاولات الانقلاب المحتملة. وفي مقابل ذلك جرى في كتلة البلاد الأفريقية التقدمية نقاش بين أنصار التخلي عن منظمة الوحدة الأفريقية التي اعتُبرت عائقاً يمنع التقدم إلى الأمام، وبين أولئك الذين يعتقدون أن المنظمة وسيلة صالحة من الناحية التاريخية لجر البلاد الأكثر محافظة إلى اتخاذ مواقف لم تكن لتتخذها فيما لو تركت منعزلة لشأنها.

وفي نهاية أيار اجتمعت الـ "O.C.A.M" (منظمة أفريقيا ومدغشقر المشتركة) في أبيدجان عاصمة ساحل العاج. وبمبادرة من رئيسها ولددادا وبغياب خمسة من أعضاء المنظمة تم قبول الكونغوليوبولدڤيل في المنظمة واستقبل تشومبي في جلسة الختام استقبالاً حافلاً. ثم قررت المنظمة أن تقدم للكونغو مساعدة متنوعة الأشكال وأن تعرقل مؤتمر القمة الأفريقي الذي سينعقد في أكرا. وفي هذه الأثناء كان نكروما قد أرسل للجنة المصالحة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية تعهداً بأنه سيطرد قبل انعقاد المؤتمر كل الزعماء السياسيين

المدانين من حكوماتهم وأنه سيحظر المنظمات السياسية التي تعتبر تخريبية في نظر الدول المجاورة. ثم اجتمع قبل ثمانية أيام من انعقاد المؤتمر بزعماء مجلس الوفاق في باماكو ووافق على أن يطرد بشكل نهائي كل اللاجئين السياسيين. ومع ذلك فإنه غالبية دول الـ "O.C.A.M" قررت بعد ذلك ببضعة أيام ألا تذهب إلى أكرا «بسبب السياسة غير الودية لحكومة غانا ولأسباب تتعلق بالأمن وبالكرامة أيضاً».

وفي خلال ذلك، وقبل عشرة أيام من المؤتمر الأفريقي – الأسيوي المقرر عقده في الجزائر في ٢٩ حزيران يونيه ١٩٦٥، أبعد بن بللا عن السلطة وحل محله مجلس ثوري برئاسة العقيد بومدين. وكانت الأحداث قد تسارعت خلال ذلك في الكونغو أيضاً. فكازافوبو الذي كان قد استخدم تشومبي ليقضي على الفتنة صار يجده مزعجاً بالنسبة لهيبة الكونغو في أفريقيا، ولذلك قام بعزله وأتى وحده إلى أكرا بعد أن تلقى مقابل ذلك تأكيداً بأن المسألة الكونغولية لن تثار. ولكنه عندما عاد في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٦٥ أبعد هو أيضاً عن الحكم على يد موبوتو الذي اعتبر أن سياسته تشكل تهديداً للجيش لأنه أجبر المرتزقة على الانسحاب.

وكانت منظمة الوحدة الأفريقية تنظم نفسها شيئاً فشيئاً. فضمت إلى نطاق عملها الـ "C.C.T.A"، ولجنة رجال القانون الأفريقيين، ومؤتمر اليونسكو لوزراء التربية الأفريقيين، ومؤتمر الـ "O.I.T" لوزراء العمل الأفريقيين. وشجعت قيام بعض المنظمات الجماهيرية الساعية للجامعة الأفريقية (منظمات نقابية ونسائية وشبيبية). ولكن المسألة الروديسية لن تلبث أن تسبب لها هزة على مستوى خطير. والواقع أنه بينما كانت الطريقة المتبعة بالنسبة لجمهورية أفريقيا الجنوبية والأراضي البرتغالية الأفريقية هي النضال المسلح، فقد تقرر بالنسبة لروديسيا اتباع الضغط الدبلوماسي على

المملكة المتحدة، وذلك بتأثير الأعضاء الأفريقيين في الكومنولث. وقد قادت اللعبة تنزانيا في هذا المجال. ولكن روديسيا مالبثت أن أعلنت في ١١ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٦٥ استقلالها من جانب واحد.

وعند ذلك قرر وزراء الخارجية الأفريقيون المجتمعون في أديس أبابا في كانون الأول ديسمبر أن يدرسوا بواسطة لجنة عسكرية أفريقية مشتركة، خطة لتقديم مساعدة عسكرية لشعب زمبابوي. وقرروا أيضاً أنه إذا لم تسحق المملكة المتحدة فتنة إيان سميث حتى الخامس عشر من كانون الأول ديسمبر ١٩٦٥ فإن كل بلاد منظمة الوحدة الأفريقية ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع لندن. وعندما أطل الخامس عشر من كانون الأول ديسمبر لم تتمسك بوعدها إلا عشرة بلدان من البلدان الثمانية والثلاثين التي تتألف منها منظمة الوحدة الأفريقية هي الجزائر كونغو برازافيل وغانا وغينية ومالي وموريتانيا والسودان وتنزانيا والجمهورية العربية المتحدة. أما الذين استنكفوا عن القيام بأي عمل فقد انتقدوا، وبشكل مكشوف في أغلب الأحيان، الظروف التي جرى فيها التصويت على قطع العلاقات الدبلوماسية في أديس أبابا. وهكذا نشر الغسيل الأفريقي الوسخ أمام الملأ. وقال الرئيس نيريري وهو شديد الخجل: «إنها ضربة مميتة لمنظمة الوحدة الأفريقية»، ولكن هذه تابعت مع ذلك مسيرتها الطويلة.

وفي خلال عام ١٩٦٦ حدثت انتفاضات جديدة داخلية في بعض الدول أو فيما بينها. ففي ٢٤ شباط فبراير ١٩٦٦ حدث انقلاب عسكري في غانا ضد الرئيس نكروما وفي غياب ذلك الرئيس الذي كان يسمى «نبي الوحدة الأفريقية المندفع».

وشهدت سنوات ١٩٦٧ و ١٩٦٨ محاولة انفصال المنطقة الشرقية من نيجريا تحت اسم بيافرا. وقرر مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية المنعقد في الجزائر في إيلول سبتمبر ١٩٦٨ مساندته لقضية

حكومة لاغوس الاتحادية مؤكداً الضرورة الملحة لوحدة نيجيريا وتمام أراضيها، وذلك على الرغم من اعتراف بعض الدول الأفريقية ببيافرا مثل تنزانيا وشاطئ العاج وزامبيا والغابون. والواقع أنه، كما صرح رئيس داهومي الجديد ي.د.زينو «إن كل واحد منا يمكن أن يكون عنده بيافرا».

ولكن المهمة السياسية التي تمسكت بها منظمة الوحدة الأفريقية بكل حزم كانت بدون شك مشروع تحرير المناطق التي لا تزال خاضعة للدول الأوروبية (وبخاصة البرتغال)، أو للعنصريين البيض في أفريقيا الجنوبية. وكان لبعض الدول الأفريقية في دائرة القضايا الأفريقية الخاصة بها مكتب لمساعدة «المقاتلين في سبيل الحرية» في أفريقيا. وذلك شأن الجمهورية العربية المتحدة وغانا وتنزانيا والمغرب والجزائر والكونغوليين (برازافيل وليوپولدفيل)، وفي ذلك تشتيت كبير وتبذير عظيم للقوة. فكان لابد من تنسيق كل الجهود للقفزة النهائية على مواقع الاستعمار الأخيرة في أفريقيا. وفي هذا المجال أيضاً لاتنقصنا المرارة. ففي عريضة تقدمت بها حركات التحرر إلى رؤساء الدول، قالت: «إن أي بلد أفريقي لا يمكن أن يكون حراً مادامت أفريقيا كلها لم تحرر بعد»، وطالبوا أن يكونوا شركاء في مناقشات مؤتمر القمة في أديس أبابا، ولكن هذا الطلب لم يستجب، وإنما طلب منهم بكل بساطة أن يخلقوا جبهات تنسيق لنضالهم. واتخذت «لجنة التحرير الأفريقية» (C.A.L) ثلاثة قرارات:

أ - ألا ترفض مسبقاً أية وسيلة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية للوصول إلى تحرير البلاد التي لا تزال تحت الاستعمار.

ب - إن الـ (C.A.L) هي المنظمة المسؤولة أمام البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وأمام البلدان الصديقة وأمام حركات النضال نفسها عن الستراتيجية العامة للمعركة ضد الاستعمار.

جـ – أن سلطة الـ (C.A.L) هذه يمكن أن يعهد بها للبلاد المتاخمة للمناطق الواجب تحريرها لتنظيم العمل بشكل عملي. ولكن كثيراً من العقبات ظهرت عند التطبيق بين الـ (C.A.L) والدول المجاورة لحركات النضال. ففي حالة غينية البرتغالية اختارت الـ (C.A.L) أن تقدم مساعدتها للـ (P.A.I.G.C)[١٤] الذي تسيطر عليه كوناكري، ولكن دكار التي تساند الـ (F.L.I.N.G)[١٥] نجحت أن تحصل لها هي أيضاً على جزء من مساعدة الـ (C.A.L).

وفي أنغولا تخلت الـ (C.A.L) عن مساعدة الـ (M.P.L.A) واختارت مساعدة الـ (G.R.A.E). ولكن بعد سقوط فولبير يولو رتبت الـ (M.P.L.A) أوضاعها في برازافيل وباشرت حرب العصابات في حوز كابيندا. وعند ذلك وجه رؤساء الدول الأفريقية المساندون للـ (G.R.A.E) نداء للمصالحة مع الـ (M.P.L.A). وعندما حاول الكسندر تاتي وزير الدفاع في الـ (G.R.A.E) في حزيران يونيه من عام ١٩٦٥ أن يقوم بانقلاب داخلي فاشل في قلب الـ (G.R.A.E)، انخفضت الثقة انخفاضاً كبيراً بهذ الحركة وزاردت الـ (C.A.L) مساعدتها للـ (M.P.L.A).

وفي موزامبيق ساندت الـ (C.A.L) بكل إخلاص الـ (F.R.O.L.I.M.O)[١٦] التي كانت تساندها تنزانيا، وذلك على الرغم من تحالف الحركات الصغيرة المنافسة تحت اسم «لجنة موزامبيق الثورية» (C.O.R.E.M.O) التي أنشئت في لوزاكا (زامبيا).

وفي روديسيا بقي الـ (Z.A.P.U)[١٧] والـ (Z.A.N.U)[١٨] متخاصمين على الرغم من اللجان والهيئات التي اجتمعت للتقريبت

---

١٤ – الحزب الأفريقي لاستقلال غينية والرأس الأخضر.
١٥ – جبهة النضال لاستقلال غينية..
١٦ – جبهة تحرير موزامبيق.
١٧ – اتحاد شعبة زمبابوي الأفريقي.
١٨ – الاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي.

بينهما. فالـ (Z.A.P.U) الذي كان هو الأقوى كان يريد أن ينضم إلى الـ (Z.A.P.U) هو الرئيس. وكانت النتيجة أن مؤتمر القمة في أكرا ألغى مساعدته لكلتا الحركتين على السواء ليحملهما على إعادة النظر بوضعهما. ولكن كان عبثاً ما أراد.

وفي أفريقيا الجنوبية تساند الـ (C.A.L) كلاً من الـ (A.N.C)[19] والـ (P.A.C)[20].

وفي أفريقيا الجنوبية الغربية نجحت الـ (C.A.L) في عام ١٩٦٣ في دمج الحركتين الرئيسيتين في «الجبهة الأفريقية للتحرير الوطني لأفريقيا الجنوبية الغربية (S.W.A.N.L.I.F).

ومالبثت مكانة الـ (C.A.L) أن أخذت تتعرض لهجوم متزايد، لدرجة أن الـ (P.A.C) العاملة في أفريقيا الجنوبية لم تتردد. على هامش مؤتمر القمة في أكرا، في أن تدعو إلى لقاء بين بعض الحركات لإنشاء تنظيم مشترك مكلف بالدفاع المباشر عن مصالحها الخاصة. ولكن سبعاً من كبار الحركات من بينها الـ (A.N.C) والـ (Z.A.P.U) لم تستجب لهذه المحاولة واستمرت في تلقي الجزء الهام من أرصدتها من الـ (C.A.L) مع بقائها منتقدة لها إلى أبعد الحدود. وروج البعض أن الـ (C.A.L) تحولت من أداة عملية للإسراع في عملية التحرير إلى جهاز سياسي بيروقراطي مشغول بالتصويت على الحلول ويحمل أحكام تقويمية. وهكذا بقي وضع الـ (C.A.L) غير مريح بين حركات المقاومة وبين البلاد الأفريقية المعنية وبخاصة الدول المجاورة لمناطق حركات التحرير.

ومن جهة أخرى فإن أرصدة المساعدة لتحقيق هذا الهدف لم تكن كافية. كما أن العقوبات الاقتصادية قد طبقت بشكل إفرادي وغير فعال في أغلب الأحيان بسبب أن اقتصاد الأراضي الأفريقية

١٩ - المؤتمر الوطني الأفريقي.
٢٠ - مؤتمر الجامعة الأفريقية.

التي تسمى بالأراضي البرتغالية، واقتصاد جمهورية اتحاد جنوب أفريقيا كانا يتعلقان بالبلاد الغربية في أوروبا وأمريكا أكثر بكثير مما يتعلقان بأفريقيا. ونجم عن ذلك أن أفريقيا الجنوبية التي تضطلع بالدور الرئيسي في أفريقيا المناهضة للأفريقيين قوت جهازها الدبلوماسي والعسكري وصارت تتلقى المعونة المكثفة من الاتحادات المالية والاقتصادية القوية في الغرب.

د- دور المنظمات الجماهيرية:

لقد جُربت الوحدة الأفريقية -إلى جانب القطاع الحكومي- على يد منظمات جماهيرية من نقابات ومنظمات شبيبية ونسائية وغيرها ولقيت هنا كما لقيت هناك الكثير من العقبات.

أ- النقابات:

عاشت الجامعة الأفريقية النقابية تطوراً طويلاً قبل أن تتخلص من الروابط «الشاقولية» القوية جداً مع مراكز البلاد المستعمرة وبخاصة قبل أن تجد الطريق إلى حوار أفريقي خالص. والواقع أن روابط أفريقيا النقابية مع الخارج كانت وتكاد لا تزال أقوى من رابطة الأحزاب والدول مع الحكومات الأوروبية.

ففي أفريقيا الشمالية على سبيل المثال انسحبت الـ« U.G.T.T. » والـ« U.M.T » والـ« U.G.T.A » في وقت مبكر من الـ« C.G.T » والـ« F.S.M » ولكن لتنضم إلى الـ« C.I.S.L ». وفي دكار جمعت الـ« F.S.N » عام ١٩٤٧ نقابات الـ« C.G.T » الأفريقية السوداء تحت رعاية الـ« C.G.T ». (وتفسير ذلك أن الـF.S.M جمعت نقابات العمال في أفريقيا الفرنسية السوداء لتضعها تحت رعاية اتحاد نقابات العمال الفرنسي). وعندما أصبحت الـ« F.S.M » منظمة ممنوعة أخذت الـ« C.G.T » (الفرنسية) مكانها بشكل مباشر، وأفادت من درس انسحاب نقابات أفريقيا الشمالية منها فخففت من مركزية سلطتها

بأن أوجدت لجنتين للتنسيق إحداهما لأفريقيا الغربية والأخرى لأفريقيا الاستوائية. وستفعل الـ«C.F.T.C» مثل ذلك في عام ١٩٥٣.

وفي تموز يوليه من عام ١٩٥٥ قررت لجنة التنسيق التابعة للـ«R.D.A» والمجتمعة في كوناكري بطلب من سيكوتوري، أن تشجع انسحاب النقابات الأفريقية من الـ«C.G.T» (اتحاد نقابات العمال الفرنسي). وفي كانون الثاني ١٩٥٦ قطع عدد من الشُعب علاقاته مع الـ«C.G.T» والـ«F.S.M» (وهي منظمة وسيطة من اتحاد العمال الفرنسي والنقابات الأفريقية) وأنشؤوا الـ«C.G.T.A» (الاتحاد العام الأفريقي للعمل) تحت قيادة سيكوتوري وديالوسيدو، ووجهت هذه المنظمة فوراً نداء لإنشاء تكتل أوسع. وفي تموز من عام ١٩٥٦ اجتمعت الـ«C.F.T.C» في واغادوغو وغيرت اسمها إلى الـ«C.A.T.C» (أي غيرت أسمها من الانتماء الفرنسي إلى الانتماء الأفريقي) لتشجع العمال المسلمين على الانضمام إليها. وفي كانون الثاني يناير من عام ١٩٥٧ أنشئت في كوتونو الـ«U.G.T.A.N» على أساس عدم الانتساب إلى مراكز خارجة عن أفريقيا. وهكذا أضاعت الـ«F.S.M» المنضوين تحت لوائها، ولكن الـ«C.A.T.C» عندما أخطرت بأن تفعل ذلك تجاه الـ«C.I.S.L» فضلت أن تترك الـ«U.G.T.A.N».

أما في الكمرون وأفريقيا الاستوائية الفرنسية فقد تغلبت اتجاهات أخرى، وربما كان ذلك بسبب قلة الكوادر المحلية. وقد أكد «الاتحاد العام للعمل في أفريقيا الاستوائية» (C.G.A.T) الذي أنشئ في ذلك الوقت ضرورة التماسك النقابي العمالي وذلك بالتعاون مع «C.G.T» (الاتحاد العام لنقابات العمل الفرنسي) والـ«F.S.M» (وهي المنظمة الوسيط كما ذكرنا بين حركة العمال الفرنسية ونقابات العمال الأفريقية). أما أحمد تليلي مع منظمة الـ«U.G.T.T» وتسوم مبويا مع عمال كينيا فقد اختاروا أن يكون ارتباطهم بالـ«C.I.S.L»

وبصورة عامة فإن هذه المنظمة الأخيرة هي التي كانت مسيطرة في أفريقيا الإنكليزية وبخاصة في نيجريا وغانا، بينما كانت الـ« F.S.M » هي التي كانت لها الأفضلية في أفريقيا الفرنسية. والواقع أنه بفضل مساندة الـ« T.U.C » البريطانية فإن الـ« C.I.S.L » قامت بهجوم واسع أدى في نيجريا وغانا إلى انسحاب نقاباتهما من الـ« F.S.M »، بل إنه أدى في غانا إلى الانضمام إلى الـ« C.I.S.L ».

وبدا في عام ١٩٥٧ أن الـ« C.I.S.L » احتلت المواقع التي خسرتها الـ « F.S.M » ماعدا أفريقيا الفرنسية حيث اصطدمت هناك من جهة بحياد الـ« U.G.T.A.N »، ومن جهة أخرى، بتحفظ نقابات الـ« F.O » القليلة العدد والتي كانت وصاية الوطن الأم (فرنسا) تسهر عليها بعينها اليقظة. ومن جهة أخرى فإن «الاتحاد العام للنقابات النيجرية» أظهر سلبية فسرتها الـ« C.I.S.L » يومذاك بأنها عداء مكتوم. ومن أجل أن تندفع أكثر من ذلك دعت الـ« C.I.S.L » إلى أول مؤتمر أفريقي في أكرا برئاسة جون تيتيغا الأمين العام «للاتحاد العام للنقابات الغانية» (G.C.T.U.C). ولكن نكروما وجه للمؤتمر تحذيراً من الخطر الكامن في أن تقلد الحركة النقابية الأفريقية تقليداً كاملاً ما هو موجود في أوروبا وأمريكا. والواقع أنه كان من الواضح أن وجهة النظر الغربية في النقابة أنها معادية لأصحاب العمل، في الوقت الذي كان فيه صاحب العمل الرئيسي في أفريقيا هو إما الدولة أو رب العمل الأجنبي.

ومن جهة أخرى فإن عداء الـ« C.I.S.L » التقليدي للشيوعية كان يصدم بعنف عدم الانحياز الأفريقي. ومن أجل ذلك فإن اللجان الإقليمية الثلاث (الشمالية والغربية والوسطى الجنوبية) التي أوجدتها الـ« C.I.S.L » في أكرا، لم تنجح منها تماماً إلا الأخيرة مع توم مبويا. وربما كان السبب أن أفريقيا الشرقية كانت بحاجة إلى مساندة الـ« C.I.S.L » والـ« T.U.C » البريطانية في معركتها السياسية ضمن

إطار الـ« P.A.F.M.E.C.A » الوليدة. بينما رفض مركزا أفريقيا الشمالية وغانا أن يحملا اسم الـ« C.I.S.L » في بنيانهما الإقليمية أو طالبا بوجود الـ« U.G.T.A.N ».

وعندما طالب مؤتمر الشعوب الأفريقية المنعقد في أكرا في كانون الأول ديسمبر ١٩٥٨ بالسعي إلى الوحدة الأفريقية على المستوى النقابي، قام المؤتمر الأول للـ« U.G.T.A.N » بانتخاب سيكوتوري رئيساً له وج.تيتيغا نائباً للرئيس، وذلك عندما انعقد في كوناكري في كانون الثاني يناير من عام ١٩٥٩. وأكد النزعة التي يحملها الـ« U.G.T.A.N » للجامعة الأفريقية، وأوصى مكتبه أن يعمل في هذا الاتجاه. وفي مؤتمر تحضيري عقد في أكرا في تشرين الثاني نوفمبر من عام ١٩٥٩ تقرر أن يجتمع في أيار من عام ١٩٦٠ في الدار البيضاء مجلس تأسيسي « لاتحاد نقابات الجامعة الأفريقية » (U.S.P.A). كما صدر عن المؤتمر تصريح بالغ الدلالة بأن « نفوذ الأيديولوجيات المستوردة لا يلبي حاجات معركة التحرير. بل على العكس من ذلك، فإن خصومات الاتحادات العالمية وتدخلاتها وضغطها على النقابات الأفريقية كانت دائماً منبعاً للانقسام والتشتت المؤذيين بوحدة القوى الشعبية وبعملها المجدي ».

وفي الوقت نفسه عاد مؤتمر نقابات الـ« C.I.S.L » الأفريقية المنعقد في لاغوس يؤكد من جديد التزامه بمبدأ الانتماء العالمي. ولكن الـ« C.I.S.L » عدلت مع ذلك موقفها بقبولها أفضلية المصلحة الوطنية للنقابات « على شرط أن تبقى هذه متمتعة حقاً بحريتها ». وعلى الرغم من توتر الأوضاع بسبب أزمة الكونغو الأولى فإن نقابات بلاد الـ« P.A.F.M.E.C.A » (أي البلاد التي أنشأت « حركة الجامعة الأفريقية لتحرير أفريقيا الشرقية والوسطى » وتتألف من كينيا وأوغندا وتنغانيفا وتياسالاند وزنجبار) أبدت موقفاً معتدلاً جعلها

ملجأ لإيجاد الحلول. وبعد ذلك بقليل قام ج.تيتيغا بزيارة رسمية لتوم مبويا الأمين العام «لاتحاد نقابات كينيا» (K.F.L) في الحادي عشر من تشرين الثاني حيث أذاع القائدان بياناً جاء فيه: «أنهما متفقان على أن الـ«U.S.P.A» (اتحاد نقابات الجامعة الأفريقية) لاينتمي إلى أي من المنظمات العمالية العالمية، وانهما يعترفان بحق كل منظمة وطنية في أن تقرر علاقاتها الدولية». وكانت كلمة «علاقات» هذه صفقة خداع حقيقية إذ أن كلاً من الموقعين عليها نظر إليها بالمعنى القوي أو الضعيف بحسب قناعته الشخصية. أما في نظر توم مبويا فإنها تنطوي على شرعية الانتماء (إلى الخارج). وهكذا بدأ فوراً خلاف على التفسير. وعندما اجتمع المجلس التأسيسي للـ«U.S.P.A» (اتحاد نقابات الجامعة الأفريقية) في الدار البيضاء في أيار مايو ١٩٦١، كلف ثمانية من أعضائه المؤسسين بأن يختاروا بقية المشتركين، وهؤلاء هم اتحادات عمال البلاد التالية: الجمهورية العربية المتحدة، غانا، غينية، مالي، تونس، الجزائر، كينيا، بالإضافة إلى الاتحاد الإقليمي للـ«U.G.T.A.N». وقد اجتمعت في الواقع كل أفريقيا النقابية في الدار البيضاء. وظهر على الفور في التقرير المبدئي والتوجيهي الذي قدمه محجوب بن صديق ما يوحي «بأن زمن الدول المستعمرة قد ولى»، كما أن الصور الأربع (للومومبا، ومومبي، وفرحات حاشد، وعيست إيدير) التي كانت تزين قاعة المؤتمر، كانت بالغة الدلالة. وقد عقدت مسألة الانسحاب (أي انسحاب الاتحادات الأفريقية من الاتحادات العمالية العالمية) المباحثات فوراً. فتقدمت كل من المغرب والجزائر بتعديل بغية التلطيف من موقف «المتصلبين». «على أن التنظيمات النقابية الوطنية المرتبطة باتحادات نقابات دولية أعطيت، بصفة موقتة، مهلة عشرة أشهر لتتم انسحابها من هذه الاتحادات».

ومع ذلك فإن تونس وكينيا والنقابات المعتدلة تركت المؤتمر. وأصر الـ« U.S.P.A » بقوة على مبدئين آخرين هما: ترك التعددية النقابية سواء بالانتماء إلى اتحادات عالمة أو طائفية. وكانت الـ« U.P.T.C » قد تشكلت في برازافيل في كانون الثاني يناير من عام ١٩٥٩ وعقدت أول مؤتمر لها في كونونو في أيار مايو من عام ١٩٦٠. وقد رفض محجوب بن صديق في الدار البيضاء أن يتحدث إلى جـ.بونغو بصفته الأمين العام للـ« U.P.T.C » بل تحدث إليه على أساس أنه الزعيم النقابي لكونغو برازافيل.

والمبدأ الثاني الذي أصرت عليه الـ« U.S.P.A » هو رفض عدم الاهتمام بالسياسة. وهذا لايعني مع ذلك أن تقع النقابة تحت وصاية وإشراف حزب سياسي. ولكن خصوم الـ« U.S.P.A » ردوا بأن الاتحادات النقابية الأعضاء في الـ« U.S.P.A » إنما هي تحت سيطرة الأحزاب الحاكمة في تلك البلاد.

وهكذا تم انشقاق الحركة النقابية الأفريقية. وتقرر أن يكون مقر الـ« U.S.P.A » في الدار البيضاء. وكان رئيسها محجوب بن صديق، ويساعده سبعة سكرتارين من البلاد المؤسسة. وكان رد الـ« C.I.S.L » عنيفاً للغاية، ففي كانون الثاني يناير من عام ١٩٦٢ قام الـ« U.N.T.S » الذي لم يكن له ارتباط على المستوى الدولي وإنما كان مسنوداً من الـ« C.I.S.L » والـ« C.I.S.C »، قام بدعوة المنظمات المعارضة للـ« U.S.P.A » إلى اجتماع في دكار.

وكان الشعار الرئيسي في قاعة المؤتمر يطالب «بحركة نقابية مستقلة وأصيلة»، أي أن تكون مستقلة عن الـ: « F.S.M » وغير خاضعة للحكومات. والواقع أن الاتحادات النقابية الأفريقية التي حضرت إلى دكار كانت تلك التي تنتمي إلى الـ« C.I.S.L »، والـ« U.P.T.C » التي كانت تنتمي إلى الـ« C.I.S.C ». ونجم عن ذلك إنشاء الـ« C.S.A » (اتحاد النقابات الأفريقية) الذي جعل مقره في دكار تحت رئاسة أحمد تليلي (وهو من تونس). وقد تميز الـ« U.S.P.A » بقبوله بمبدأ الانتساب إلى المنظمات الدولية.

ومن جهة أخرى فإنه مع قبوله بالوحدة النقابية كمثل أعلى إلا أنه يقبل «بصورة مؤقتة» بتعددية الانتماء. وأخيراً فإن الـ« C.S.A » كان يتقرب بشكل واضح من الكتلة السياسية الأفريقية المعتدلة، ومثال ذلك إدانته الصريحة لنظام كاتانغا والمضمرة للحكومة اللومومباوية في ستانليفيل، وكذلك الطلب الذي قدمه لعصبة مونروفيا ليتمتع بوضعية المراقب في مؤتمر لاغوس، وإن كان ذلك الطلب قد أهمل.

أما من ناحية الـ« U.S.P.A » فإنه على الرغم من انتهاء المهلة التي أعطيت للاتحادات للإنسحاب (من الاتحادات العالمية أو الاتحادات الأخرى غير الـ« U.S.P.A »)، في آذار مارس ١٩٦٢، فإن الـ« U.M.T » والـ: « U.G.T.A » لم يكونا قد انسحبا بعد من الـ« C.I.S.L ». والواقع أنهما بعد أن اجتازا مرحلة صعبة من الصراع الداخلي لم يكونا يريدان أن يزيدا في المصاعب التي تعترضهما. وقد ذهب الـ« U.M.T » فيس مؤتمره المنعقد في عام ١٩٦٣ إلى حد الانسحاب من كل من الـ« C.I.S.L » والـ« U.S.P.A »، ولكنه ما لبث بعد قليل أن عاد للانتساب إلى هذا الاتحاد الأخير.

وفي تموز يوليه عام ١٩٦٣، وعلى هامش مؤتمر الـ« O.I.T » في جنيف، وجه عشرة من الزعماء النقابيين الذين يميلون إلى الـ« C.I.S.L » نداء إلى الأمانتين العامتين لكل من الـ« U.S.P.A » والـ« C.S.A » من أجل لقاء بين المنظمات النقابية الأفريقية ذات النية الحسنة لإيجاد لجنة عمل إيجابي مهمتها الاستئصال الجذري للتمييز العنصري فوق القارة الأفريقية.

وقد أضاعت الـ« C.I.S.L » في تموز يوليه من عام ١٩٦٣ ثلاثة من أعضائها الأفريقيين الهامين هي اتحادات كل من المغرب والجزائر وتنزانيا. وبناء على ذلك أطلقت الأمانة العامة للـ« U.S.P.A » المجتمعة في باماكو نداء تطالب فيه بلقاء مع الـ« C.S.A » وقبل هذا الاتحاد الأخير هذا النداء. وفي تشرين الأول أكتوبر ١٩٦٣ نشر إعلان ملحق في دكار يطالب بتنظيم نقابي أفريقي موحد وغير منتم كما يطلب من جميع

المنظمات النقابية أن تتوحد على أساس وطني خارج نطاق الانتماءات الدولية، ويقترح أن تجتمع في دكار لجنة تحضيرية لمؤتمر التوحيد.

وعندما عاد أحمد تليلي رئيس الـ« C.S.A » إلى تونس، أخذ يهاجم بحدة موقف الـ« U.S.P.A » من خلال مؤتمر صحفي قال فيه: «إن المطالبة بالانسحاب كشرط مسبق للتوحيد لا يتفق مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من الاتحادات العمالية الوطنية». ثم أخذت الـ« C.S.A » تزاود فاضحة «موقف الـU.S.P.A المتعنت والمتغطرس من مسألة الانتماء التي هي في النهاية ليست أكثر من مسألة شكلية، ذلك لأن الموضوع الرئيسي هو النضال ضد التخلف ومن أجل رفع مستوى المعيشة للعمال».

وفي كانون الثاني يناير ١٩٦٤ زاد ج.يونغو الموضوع إيضاحاً في مؤتمر الـ« U.P.T.C » الثاني بقوله: «إن كل الناس متفقون على الجامعة الأفريقية النقابية على صورة أديس أبابا. ولكن يجب أن نتجرأ على القول بأن عقدة الموضوع ليست في الانسحاب من الاتحادات الدولية ولكن في مفهوم البنية النقابية الجديدة التي نسعى لإنشائها. والحقيقة أنه في هذا النقاش يريد كل من القادة النقابيين الذين تشكلوا وفق مدارس مختلفة أن يحقق الوحدة حول ووراء مفاهيمه الأيديولوجية الخاصة».

وفي آذار مارس ١٩٦٤ تلقت الـ« U.S.P.A » برقية من الـ« C.S.A » يطلب فيها لمرة الثالثة تأجيل اجتماع اللجنة المشتركة. وبعد عدة محاولات أخرى مخففة، وصف محجوب بن صديق في مؤتمر الـ« U.S.P.A » المنعقد في باماكو في حزيران يونيه ١٩٦٤، وصف الـ« C.S.A » بأنها «منظمة نقابية تشومبية». كما صرح أيضاً: «إن هناك ثلاث أفريقات: أفريقيا النضال من أجل الاستقلال وضد العنصرية، وأفريقيا التي تستند على قاعدة تزداد متانة شيئاً فشيئاً على الطريق الثورية الشعبية، وأفريقيا التي تحررت سياسياً ولكنها لا تزال مرتبطة بتوسع الاستعمار الحديث». وقد كرس مؤتمر باماكو بقاء الـ« U.S.P.A » بتبني ميثاق أصبح بموجبه مقر المنظمة في أكرا، وبقي محجوب بن صديق رئيساً لها بينما أصبح

جـ.تيتيغا سكرتيرها الدائم. وكانت الـ« U.S.P.A » تسيطر على اتحادات وطنية متجانسة في عشر بلدان بينما الـ« C.S.A » كانت موزعة على ستة. أما في البلاد المستقلة الأخرى فقد كانت المنظمتان الأفريقيتان ممثلتين. وفي بعض الأحيان كان بعض الاتحادات الوطنية عضواً في إحدى الجهتين، بينما له صفة المراقب في الجهة الأخرى. أما في البلاد غير المستقلة فكانت الغلبة للـ« U.S.P.A » على الـ« C.S.A ». ثم ما لبثت أزمة الكونغو (زائير) في نهاية ١٩٦٤ أن زادت في توتر الأوضاع.

ومع ذلك فقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في القاهرة في كانون الثاني يناير ١٩٦٥ مفوضة من مجلس الوزراء الأفريقي في أن تعمل على تحقيق أمنية منظمة الوحدة الخاصة بإقامة تنظيم نقابي جامع لأفريقيا. وكان التقرير الذي تلقته من السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية قد أظهر النقاط المشتركة بين الـ« U.S.P.A » والـ« C.S.A ». ومنها على سبيل المثال ما يتعلق باستقلال النقابات عن الحكومات وموضوع المجتمع الاشتراكي المتفق مع وقائع وحاجات أفريقيا. وكانت نقطة الخلاف الرئيسية هي مسألة الانتماء الدولي. وقد كلفت اللجنة السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بأن يساهم في تأمين لقاء بين المنظمتين للتخفيف مما بينهما من اختلافات. ولكن الـ« C.S.A » انتقدت الصيغ المبهمة التي تقدمت بها اللجنة وتقدمت بمذكرة طويلة للـ« O.C.A.M » (المنظمة المشتركة لأفريقيا ومدغشقر) المجتمعة في نواكشوط في شباط فبراير ١٩٦٥، ثم إلى مؤتمر وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في نيروبي. وبعد تاريخ من الانفصال النقابي، وجهت الـ« C.S.A » نداء إلى الـ« O.U.A » (منظمة الوحدة الأفريقية) وإلى الـ « O.I.T » لتساعدا على تحقيق الوحدة. وأكدت في ندائها أن مسألة اللاإنتماء (إلى المنظمات الدولية) قد تم تجاوزها سواء يومذاك أو خلال الاجتماع المشترك بين الـ« U.S.P.A » والـ« C.S.A ». وصدرت دعوة من دكار إلى المنظمات النقابية الوطنية الأفريقية بأن تتحرر من وصاية المنظمات النقابية الدولية بمجرد قيام منظمة الجامعة الأفريقية

النقابية الموحدة. وكان هذا الإنجاز بالنسبة للـ« C.S.A » مقدمة للانسحاب (من المنظمات الدولية)، بينما كان بالنسبة للـ« U.S.P.A » هو العكس. وعندما انعقد المؤتمر الأول للـ« C.S.A » في لاغوس في تشرين الأول أكتوبر من عام ١٩٦٥، تغيب عنه أحمد تليلي لأنه كان قد فصل قبل ذلك من كل من الـ« U.G.T.T » ومن حزب الدستور الجديد.

ومع ذلك فإنه عندما قام الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بدعوة كل من الـ« U.S.P.A » والـ« C.S.A » للاجتماع تحت رعايته في أكرا قبل انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي، فإن الـ« C.S.A » رفضت هذا العرض وطلبت مكاناً آخر للاجتماع غير أكرا التي هي مقر الـ« U.S.P.A ». وهكذا بقيت العلاقات صعبة ودون مخرج حول هذه الوحدة المشهورة التي لم يكف أحد عن الحديث عنها والتي بقيت مع ذلك ممتنعة عن التحقيق. وإذا استثنينا موضوع الانتماء (إلى المنظمات الدولية) فإن مفهومين مختلفين للوحدة كانا يتصارعان في الواقع، كما كان الأمر ضمن السلطات السياسية داخل منظمة الوحدة الأفريقية. وقد صرح الأمين العام للـ« U.S.P.A » قائلاً: «بينما نناضل نحن في سبيل وحدة أصلية، لا ينفك المستعمرون يبذلون كل مجهود من أجل أن يحققوا وحدة مزيفة، وحدة بدون غاية، وحدة بدون فحوى، وحدة مفرغة من كل إرادة، أو قدرة على التنظيم النشيط، وبالاختصار وحدة يمكن أن تصبح ألعوبة بين أيدي الاستعمار الحديث». وفي الوقت نفسه صرح هـ.م. لواندي، وهو من أوغندا ورئيس الـ« A.F.R.O »، صرح بما يلي: «إن كل حركة نقابية من حركات الجامعة الأفريقية تسعى إلى التخريب والسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية للاتحادات الوطنية التي قامت بشكل نظامي، وبعلاقاتها الخارجية، لا يمكن أن تكون مقبولة من الـ« A.F.R.O »، وبالاختصار لابد من الإجابة وبكل دقة على السؤال التالي: لماذا نسعى إلى إقامة الوحدة؟».

٢ً- حركات الشباب والطلاب:

بالإضافة إلى النقابات، فإن حركة الجامعة الأفريقية للشباب (وهي

الجنين الذي نما بعد ذلك فأصبح مجلس الشبيبة الأفريقي) اجتمعت في بادئ الأمر عام ١٩٥٩ في مهرجان الشبيبة في باماكو. ولم يكن هناك في الواقع يومذاك إلا شباب البلاد الناطقة بالفرنسية من أفريقيا الغربية. ولكن هذه التجربة لم تستمر نتيجة للتشتت الذي أدى الاستفتاء إليه. وعلى هامش اللقاء الذي عقدته الـ« W.A.Y » في أكرا في آب أغسطس ١٩٦٠، قام عبد الله ديالو الأمين العام لمؤتمر الشعوب فجمع مندوبين ومراقبين لدراسة طرائق تجمع أفريقي شامل للشبيبة يجتمع في أكرا في تشرين الأول أكتوبر ١٩٦١. وقد أخذ بمبدأ عدم الانتماء (إلى المنظمات الدولية) بالرغم من معارضة مندوب سنغالي نشيط في منظمة الـ« F.M.J.D » التي كان مركزها في بودابست. وأصبحت المنظمة جناحاً من أجنحة مؤتمر الشعوب. وقد أعلن تشكيلها في نيسان أبريل ١٩٦٢ في كوناكري على أن تكون المساهمة فيها على أساس المنظمات الرسمية. وهكذا لم يكن لها رأي مستقل إلا في أضعف نطاق. وكان اشتراك ساحل العاج فيها ملفتا للنظر. ولكن المنظمة لم تلعب دوراً هاماً فيما تلا من أحداث، وربما كان السبب أن مؤتمر الشعوب نفسه امحى من المسرح، أو ربما لأن الحكومات كانت تخشى أخطار العدوى الأيديولوجية في هذا المنحى أو ذاك عن طريق هذه اللقاءات ذات الأجناس المتعددة. ومع ذلك فقد جرى مؤتمر لشبيبة الجامعة الأفريقية في الجزائر عام ١٩٦٨.

على أن حركة الجامعة الأفريقية للطلاب عرفت تاريخاً أكثر تعقيداً. فحتى عام ١٩٦٠ كانت الأكثرية الساحقة من الطلاب الأفريقيين متمركزة في فرنسا وإنكلترا، وهي تناضل إما ضمن إطار الـ« F.E.A.N.F » التي أنشئت عام ١٩٥٠ أو ضمن الـ« W.A.S.U » التي أنشئت عام ١٩٢٥. وقد قرر المؤتمر العالمي للطلاب المنعقد في لاغوس عام ١٩٥٧ دعوة مؤتمر أفريقي شامل للطلاب في كمپالا في تموز يوليه ١٩٥٨. وكانت المسألة الصعبة هنا أيضاً هي مسألة الأفرقة. فهل نحذف من الحساب منظمة الـ« F.E.A.N.F » المستقرة في أوروبا ونعتبرها عضواً قائماً بذاته؟

والواقع أن أساس المشكلة هو انتماء الـ« F.E.A.N.F » إلى منظمة الـ« U.I.E » التي مقرها في براغ. وقد صوتت البلاد الناطقة بالإنكليزية بشكل عام ضد قبول الـ« F.E.A.N.F ».

وطرحت هذه المسألة نفسها على بساط البحث مرة أخرى ووصلت إلى النتيجة نفسها في تونس في آب أغسطس ١٩٥٩ حيث لقيت الـ« W.A.S.U » هذه المرة المصير نفسه الذي لقيته الـ« F.E.A.N.F ».

وفي ذلك العام نفسه نشرت هذه الأخيرة بياناً بعنوان «الطلبة الأفريقيون والوحدة الأفريقية» انتقدت فيه طرائق مؤتمر الشعوب الأفريقية «الذي يتهرب قليلاً من الإصلاح». ورفضت فيه نظرية الوحدة من أجل الوحدة، كما رفضت فكرة الحياد على الجبهة العالمية الطلابية والسياسية، وفي عام ١٩٦٠ أعلن مؤتمر الـ« F.E.A.N.F » الثاني عشر أن «الوحدة الأفريقية تتطلب قبل كل شيء استقلالاً كلياً وغير مشروط. وهذا يعني:

أ- قطع العلاقات العضوية والتنظيمية مع الدولة المستعمرة السابقة وكذلك مع البلدان الإمبريالية.

ب- تصفية كل القواعد الأجنبية.

جـ- تصفية الاحتكارات.

د- إقامة مؤسسات ديمقراطية تؤمن رقابة جماهير الشعب على البناء الوطني لتأمين تطلعاتهم ومصالحهم المشروعة».

أما مؤتمر منظمات الطلاب في أوروبا وأمريكا الذي انعقد في بلغراد في إيلول عام ١٩٦٢ فقد قرر إنشاء «اتحاد جامع للطلاب الأفريقيين»، وأيد مقررات مؤتمر رؤساء الدول غير المنحازة في بلغراد، وسار خلف الـ« U.S.P.A » التي هي «الاتحاد النقابي الوحيد في القارة المستقل حقاً وذو التوجه الأفريقي». كما صرح أيضاً بأن «الوحدة الأفريقية هي أكثر من مجرد اتحاد بين الحكومات». وقد جعل مقر «الاتحاد الجامع للطلاب الأفريقيين في لندن، وانبثقت عنه لجنتا تنسيق إحداهما في

باريس من أجل أوروبا الغربية والثانية في براغ من أجل أوروبا الشرقية.
وفي آذار مارس ١٩٦٤ تبنت المنظمةُ الوحدةَ الأفريقية وأعلنت نفسها طليعة لمعركة التحرير. وفي شهر آب أغسطس من العام نفسه جرى اجتماع نيروبي في جو متوتر بسبب الأزمة الكونغولية. وقد تبنت حركة «الاتحاد الجامع للطلاب الأفريقيين» وهي لم تكد تولد، تبنت وجهات نظر الـ«F.E.A.N.F» وهاجمت منظمة الوحدة الأفريقية لنداء المصالحة الوطنية الذي وجهته إلى الكونغو، ذلك النداء الذي ساعد الإمبرياليين -كما قيل- بدون قصد، وأدى إلى ألغاء التعبئة لدى المواطنين الكونغوليين.

وفي كانون الأول ديسمبر ١٩٦٤ كانت الـ«F.E.A.N.F» أكثر صراحة عندما أعلنت أن «منظمة الوحدة الأفريقية تحولت موضوعياً إلى معرقل قوي لتقدم حركة التحرر الأفريقي، ووضعت نفسها تحت سيطرة الأمبريالية العالمية والدول الرجعية الأفريقية».

٣- حركات جماهيرية ومنظمات أخرى:

منها مؤتمر الجامعة الأفريقية للنساء المنبثق عن الاتحاد النسائي لغرب أفريقيا. وقدتأسس في باماكو في آب أغسطس ١٩٦٢، وكانت أول رئيسة له جان مارتان سيسّي.

كما يجب أن نعدد عدداً من المنظمات الأخرى ذات النزعة الأفريقية الشاملة. منها اتحاد الجامعة الأفريقية للصحفيين الذي أنشئ في باماكو في أيار مايو ١٩٦١. وقد دعا إلى صحافة تكون في خدمة أفريقيا في إطار خيار ثوري. وتوضح هذا الاتجاه في عام ١٩٦٣ عندما انتقل مقر هذا الاتحاد من باماكو إلى أكرا وأصبح كوفي باتسا صاحب جريدة الشعلة أميناً عاماً له. ثم قامت منظمة الوحدة الأفريقية بعد ذلك بدعوة الـ«U P.J»، واتحاد المنظمات الوطنية للإذاعة والتلفزيون في أفريقيا، واتحاد وكالات الأنباء الأفريقية إلى الاجتماع لتشكيل لجنة تنسيق بين هذه الاتحادات الأفريقية في مجال الإعلام. كما يجب أن نذكر أيضاً الموسوعة الأفريقية المعروفة باسم الدكتور و.ي.ب. دوبوا والهادفة إلى جمع معلومات علمية

وتاريخية وجغرافية ويغرها من المعلومات المتعلقة بماضي أفريقيا. وتشكلت لجنة لنشر هذه الموسوعة في أكرا في ايلول سبتمبر من عام ١٩٦٤ بإشراف الحكومة الغانية ثم بعد ذلك بإشراف منظمة الوحدة الأفريقية.

هـ- العقبات:

إن العقبات الضخمة التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق الوحدة الأفريقية لا تمنعنا من التفكير بأن العوامل التي تملي قيام هذه الوحدة لابد في يوم من الأيام أن تنتصر.

فقبل كل شيء هنالك وجوه التفاوت الطبيعية بين الدول الأفريقية، وهي اختلافات ذات وزن كبير. فاللغة مثلاً عنصر أساسي من عناصر القومية، بينما خريطة أفريقيا اللغوية تشكل خليطاً معقداً تمتزج فيه لغات الأجناس أو القوميات الأفريقية مع اللغات التي أدخلها المستعمر امتزاجاً ليس له حدود. فلو أمكن تحيق اتحاد بين فولتا العليا ومالي والنيجر على سبيل المثال، فأية لغة قومية أو رسمية سيتم اختيارها لهذا الاتحاد؟. أهي البامبارا التي هي اللغة الرئيسية في مالي، أم الموري أو الحوصة اللتان هما على التوالي اللغتان الأكثر أهمية في فولتا العليا والنيجر؟. ويمكن بدون شك أن تتخذ اللغة الفرنسية لغة رسمية في هذه الحال، ولكن إذا امتد الاتحاد إلى غانا فلابد من إضافة الإنكليزية أيضاً كلغة رسمية ثانية. وإذا توحدت زائير وأنغولا وروديسيا لوجب استعمال ثلاث لغات أوروبية رسمية. على أن ذلك لا يمنعنا من التفكير في أنه من بين اللغات الأفريقية توجد لغات يساعد «وزنها» السكاني وميزتها الثقافية وقابليتها لأن تكون وسيلة اتصال دولية، على تصنيفها كلغات رسمية قادرة على توحيد أفريقيا، حتى ولو لم تصبح كلها لغات المباحثات في هيئة الأمم المتحدة (O.N.U). وهذه اللغات هي، إضافة إلى اللغة العربية، السواحلية، والحوصة، والماندي، والبول. وتأتي بعدها على سلم أدنى: الوولوف، واليوروبا، واللينغالا. على أن ذلك لايعدو أن يكون رؤية مستقبلية. إلا أن المشكلة الدقيقة

العاجلة هي يقظة الضمير القومي الذي يتطلع إلى أبعد من الحدود القبلية أو المدى الذي خلقه الاستعمار وتحول فجأة بفضل تصريح مشترك أو من جانب واحد إلى وطن «قومي».

ويجب أن ننتبه إلى أن الزمن يلعب لمصلحة اللغات المستوردة، ذلك لأنها أحسن تجهيزاً، وتمتلك أدباً، وطرائق تربوية مجربة، وملاكاً تعليمياً كبيراً ذا خبرة عالية، وشبكة من بيوت النشر، وهيمنة لا يمكن الانتقاص منها على كل حال. وبالاختصار تمتلك جهازاً مالياً وثقافياً ونفسياً يعطيها اليوم تفوقاً ساحقاً على اللغات الأفريقية. يضاف إلى ذلك أن الأدوات اللغوية للوحدة هي اليوم اللغة العربية واللغات المستوردة، وستبقى كذلك إلى أمد طويل. ومع ذلك فلا شيء يمنع من قيام كيان سياسي أفريقي ذي لغتين أو متعدد اللغات على نمط بعض الدول ذات البنيان الاتحادي من أمثال بلجيكا وكندا وسويسرا، هذا إذا تجاوزنا ذكر الاتحاد السوفياتي المتعدد القوميات. ولكن بما أننا ذكرنا أن هذه اللغات ليست لغاتنا الأصلية وإنما هي لغات مستوردة، فلابد من اتخاذ بعض التدابير لاستعمالها الاستعمال الصحيح. إذ قبل كل شيء لابد من بذل مجهود سريع على أساس من المعاملة بالمثل، فتنتشر الفرنسية في الأراضي التي تسيطر عليها اللغة الانكليزية، والعكس بالعكس. على أن هذا النشر لا ينبغي أن يلحق الضرر كثيراً بالأصل بحيث تتحول هذه اللغات إلى خلائط هجينة بعيدة كل البعد عن أروماتها الأصلية.

ولابد، إلى جانب اللغة، من عنصر توحيدي قوي يكون بمثابة الإسمنت: سواء كان هذا العنصر صدمة تاريخية قوية (حرب أو أزمة دبلوماسية)، أو كان أيديولوجية، أو كان بنية تحتية تقنية اقتصادية. والواقع أن اختلاف اللغة ليس هو في حد ذاته ما يشكل عامل التجزئة وإنما كل ما ينطوي عليه من تشكيل أو إعادة تشكيل للدماغ. فاللغة المستوردة هي كخط أنابيب يمتد بين بلد أوروبي ومنطقة أفريقية، فهو يحمل في

طياته وفي اتجاه واحد المؤثرات الفكرية والاجتماعية والمادية التي تتحكم حتى في التشكل الفيزيائي للأفريقيين. فالمتكلم باللغة الفرنسية يبدو، حتى قبل أن يفتح فمه، مدموغاً بهوية «الرجل الفرنسي»، بينما متكلم اللغة الإنكليزية يكشف فوراً، بسراويله الكشفية الكبيرة وطريقة حلاقته وتحفظه، عن طابع البريطاني. والمتكلم بالفرنسية يستتبع استيراد المنتجات الصيدلانية والكتب والأسطوانات.. الخ. وبالتالي الأفكار والموسيقى والرقصات التي تميز المتكلمين باللغة الفرنسي. وما دامت توجد منطقة فرنسية ألا يمكننا التكلم عن منطقة «ديكارتية» في أفريقيا؟.

على أننا لا يجب أن نذهب بعيداً في موضوع هذا الاختلاف بين الأفريقيين إلى درجة احتقار الشخصية الأفريقية التي كانت موجودة من قبل. ذلك لأنه في موضوع التبادل بين الشعوب لا يوجد أبداً لوح مصقول (أي عقل لم يكن يوجد فيه شيء قبل المؤثرات الأوروبية) بالرغم مما يقوله بعض الصحفيين السطحيين الذين يتكلمون عن «عدم تطابق تام» في مفهوم الأسود الناطق بالفرنسية مفهوم الأسود الناطق بالإنكليزية.

وهنالك التناقضات الاقتصادية التي تشكل عاملاً أشد قوة للتجزئة. فالدول تتصادم في المنافسة لأنها تبيع المواد الأولية نفسها (من قهوة وكاكاو ومعادن وغيرها)، ولأنها مرشحة للتصنيع ولأنها مستوردة للمنتجات المصنوعة. فبناء مرفأ أو سد لازم لدولتين أفريقيتين لا تستطيع أي منهما على انفراد أن تستخدم تجهيزاته بطاقاتها القصوى يفرض أحياناً مشاكل خطيرة قد تؤدي في بعض الحالات إلى حرب اقتصادية. ففي قلب اتحاد مالي تتركز المنشآت الصناعية بحسب قانون الحد الأدنى من كلفة عوامل الانتاج (الطاقة واليد العاملة وشبكة البنية التحتية) في شبه جزيرة الرأس الأخضر. وقد وجد الشريك السوداني للسنغال نفسه مغبوناً من هذا الوضع. على أن المنافسات الأفريقية الداخلية في أغلب الأحيان ليست إلا قناعاً لمنافسات خارجية أوسع مدى، وإن كان لابد لنا من التنويه بالصفة العالمية لبعض رؤوس الأموال في الميدان

التجاري (أونيفيلر، شل، تكساكو، پ.پ، وغيرها) التي توجد في كل أفريقيا وتشكل على طريقتها وحدة أفريقية، مع فارق هو أنها تشكل في الواقع إمبراطوريات عالمية ليست أفريقيا أكثر من مقاطعة صغيرة من مقاطعاتها.

على أن للقطاعات المصرفية الصناعية سيماء أكثر «وطنية». فهي تحمل أكثر من غيرها علامة البلد المستعمر السابق وذلك على الرغم من قطع الصلة النقدية لبعض البلاد، وعلى الرغم من تسرب قادمين جدد كإسرائيل وألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية والبلاد الشرقية أو اليابان. وبصورة عامة فإن المؤسسات الاقتصادية المسيطرة في أي بلد أفريقي هي مؤسسات البلد المستعمر السابق الذي يميل لأن يجعل من البلد الأفريقي منطقة حمى له حتى ولو أدى الأمر إلى اللجوء إلى لعبة العزلة أو الانفصال (كما حدث في كاتانغا - شابا). ولا تزال مناطق النقد الأفريقية التي هي امتداد لمناطق النقد العالمية تحيط بأفريقيا كسور الصين العظيم، وذلك على الرغم من قيام مؤسسات هشة ومهتزة للتقاص في موضوع التعويض والمبادلة. فدول الـ« O.C.A.M » مثلاً ستستغني بكل صعوبة عن ضمانات منطقة الفرنك من أجل قيام اتحاد أفريقي للدفع مشكوك بنتائجه.

وفي المقابل فإن الدول التي أنشأت لها نقداً وطنياً لكي تراقب تدفق رؤوس الأموال نحو البلاد الغنية لن ترضى بالاتحاد إلا إذا وجدت بنية مماثلة على مستوى القارة الأفريقية. وهذا يستدعي قيام اتحاد سياسي.

ويعتبر التناقض الذي بدا بين بعض أعضاء عصبة مونروفيا تجاه السوق الأوروبية المشتركة كاشفاً كافياً أيضاً لأنه طرح مشكلة التضامنات العمودية القوية والمتزايدة مع أوروبا في الوقت الذي أهملت فيه التضامنات «الأفقية» ما بين الدول الأفريقية. وقد صرح سكرتير الـ« C.E.A » في عام ١٩٦٠: «أن تدابير الأفضلية في معاهدة روما تهدف إلى صيانة بل وتقوية السمات التقليدية الأفريقية. ويعني ذلك التركيز على الأسواق

الصناعية الخارجية دون أن يمس ذلك السيولة التجارية التي يمكن أن تقوم بين مختلف المناطق النقدية في القارة الأفريقية». وفي عام ١٩٦٥ لم تكن التجارة بين الدول الأفريقية تمثل أكثر من ٦٪ من مجموع التجارة الأفريقية الإجمالية(٢١).

وقد أوضح ر.غارديتر الأمين العام للـ«C.E.A»: «أن من الصعب التوفيق بين التبعية لسوق أفريقية مشتركة وبين التبعية لنظام خارجي مفضل». ولكن على أي مستوى يمكن تحقيق التكامل؟. فإذا كان مستوى القارة يعتبر حالياً قليل المردود، والمستوى «الوطني» غير معقول، فإن الاختيار الأمثل يقوم على مستوى المنطقة. ولكن أية منطقة نعني؟. أما الـ«C.E.A» فقد حددت خمساً منها مع مكاتب في طنجة من أجل أفريقيا الشمالية (بلاد المغرب وليبيا والجمهورية العربية المتحدة والسودان)، وفي نيامي من أجل أفريقيا الغربية، وفي كينشاسا من أجل أفريقية الوسطى، وفي لوزاكا من أجل أفريقيا الشرقية وفي مدغشقر.

وقد انتقدت الـ«U.A.M» هذا التوزيع لأن دولها الأعضاء وزعت بين ثلاث مناطق مختلفة، بينما أخذ أنصار نكروما على هذا التوزيع ابتعاده عن الإطار القاري العام. وقد أجابت الـ«C.E.A» على ذلك بأن التقارب ما تحت القاري لا يستبعد لا المشاريع الأصغر في نطاق دولتين أو عدة دول، ولا المشاريع القارية لأن الهدف النهائي هو تحقيق هذه القارية المبتغاة.

ولكن من تبسيط الأمور أن نعتبر الرأسمال الأجنبي بكل بساطة مجرد رأسمال أجنبي. فالرأسمال يرتدي الحلل الوطنية المختلفة. والبورجوازيات المحلية مدعوة لأن تشارك في المشاريع التي يسيطر عليها من الخارج وعند ذلك تبدأ بالحكم على الوحدة الأفريقية وفق معايير اختصاصية جداً أقل ما يقال فيها أنها لا تتمشى مع مصالح جماهير مواطنيهم الواسعة. فالبورجوازية الوطنية في دولة غنية لن ترى في بلد مجاور

(٢١) راجع: ب.ڤيناي: «أفريقيا تتاجر مع أفريقيا»، P.U.F، ١٩٦٨ ص٧

لها إلا أنه مجرد احتياطي لليد العاملة، ومصدر للمادة الأولية، ومنفذ وسوق لمنتجات الصناعة الوليدة. ولكن عندما يتعلق الموضوع بمشاركة حقيقية مع هذا البلد الفقير، فإن هذا الأخير سيعتبر عبئاً ثقيلاً غير مرغوب فيه. فهم يقبلون باتحاد نصف استعماري يحتلون فيه مكانة المسيطر، ولكنهم يرفضون أي اتحاد سياسي أو اقتصادي حقيقي يستدعي اقتساماً متكاملاً للأعباء.

والعقبات الناجمة عن التناقضات السياسية والاجتماعية والأيديولوجية هامة جداً هي الأخرى. وقد كتب ج. داروسيه: «إن ترسيخ استقلال الدول يشكل واحدة من الوسائل التي تساعد على الوحدة الأفريقية.. وذلك عن طريق النضال ضد بعض أشكال انبعاث النظام الاستعماري والانقسامات القبلية». وهذا صحيح على المستوى الواسع.,ولكن هل تشكل بلورة الأمم الجديدة طريقاً مثلى إلى الوحدة؟، ألا يمكن لأفريقيا أن تحرق مرحلة القومية في مفهومها الأوروبي وأن تصب فوراً في مجموعات واسعة متعددة الجنسيات أكثر قبولاً في القرنين العشرين والحادي والعشرين؟.

على أن القبلية تشكل على كل حال عائقاً رئيسياً في وجه الوحدة الوطنية والأفريقية. ويتضح ذلك في حالة اللولوا المندفعين ضد اللوبا، والهوتو المندفعين ضد التوتسي، والإيبو المندفعين ضد الحوصة.. الخ. ولكن الأمر في كل هذه الحالات تقريباً لا يتعلق بشعور هذه القبائل بقومية خاصة بها بقدر ما يتعلق بالكراهية القبلية القائمة بينها والناجمة، ولكن بشكل أقوى، عن التناقضات التي كانت قائمة بينها في عهد ما قبل الاستعمار.

ومن جهة أخرى، أين هي الأمة في أفريقيا التي صيغت في قوالب رسمها لها المستعمرون الأوروبيون؟. إن من الممكن وضع أسس نفسية وتاريخية وثقافية لتسويغ التقسيمات المختلفة. فاللغة هي إحدى المقومات الأكثر عمقاً في بناء القومية. وفي هذه الحالة يتكشف لنا عدم انسجام كبير إذا قارنا الخريطة اللغوية الأفريقية بالحدود التي تفصل حالياً بين الدول الأفريقية.

والواقع أن القومية بوجه عام لا تتوطد على يد الشعوب نفسها التي تتحسس كثيراً بمساوئ وأضرار تلك الانقسامات القومية الصغيرة بقدر ما تتوطد على يد الزمر الحاكمة. ومرد ذلك يعود لأسباب دقيقة شرحها كولمان كما يلي: «عندما تصل طبقة أوفئة من الناس إلى مواقع النفوذ أو السلطة السياسية، فإن أي اتجاه نحو تكتل أوسع يمكن أن تنظر إليه تلك الفئة على أنه تهديد لوضعها المميز». وقد زادت خطورة هذه المسألة على يد الأنظمة ذات الحزب الواحد التي تنتشر حتماً في المناخ النفسي الأفريقي عبادة الشخصيات المتعادية(٢٢). فإذا كانت الدولة والأمة تتمثلان في الحزب وكان الحزب هو السيد «س»، فإن هذا السيد سيميل إلى أن تتمثل فيه الأمة والدولة، وعند ذلك سنحتاج إلى الاعتماد على الجبر ليجمع لنا «س» و«ع» من هذا المعيار في معادلة الوحدة الأفريقية.

يضاف إلى ذلك أن الأيديولوجيات المختلفة، وبخاصة إذا نفذت إلى الجماهير، تسعى إلى تأصيل التناقضات. فكيف يقوم اتحاد بين دول اختار بعضها النظام الاشتراكي بينما ارتبط بعضها الآخر بالأنظمة الرأسمالية؟.

ثم يأتي الوضع العالمي ليزيد في تعقيد موضوع الوحدة الأفريقية. فإذا كانت التكتلات الدولية قد سهلت أحياناً الوصول إلى الاستقلال، فإن دورها أقل إيجابية في موضوع الوحدة. وكيف نوفق بين الحياد الذي أعلنته كل دولة موقعة على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (O.U.A) وبين الانفتاح المنحاز نحو الشرق أو الصداقة المميزة مع الغرب؟. وهكذا فإن الدول الأفريقية لم تلعب حقاً دورها الأخوي في أزمات الكونغو لأنها كانت منقسمة على أساس من معايير كان بعضها مفرطاً في أفريقيته. وكانت النتيجة أنها أبعدت عن الميدان على يد الدول الكبرى التي كانت حتى ذلك الوقت منشغلة بمنازعات سببها لها الزعماء الأفريقيون. إن أفريقيا قارة تتمتع بموقع الحسم في ميزان القوة على هذا الكوكب. وذلك

(٢٢) راجع أحمد ماهيو: وصول الحزب الواحد إلى أفريقيا السوداء، ر.ريشون ور.دوران. أوزياس، باريس ١٩٦٩.

بالإضافة إلى أنها أرض عذراء، أرض لم تمسسها يد الإنسان من الناحية الأيديولوجية. وتؤكد القواعد العسكرية الستراتيجية التي زرعتها الدول الكبرى هنا وهناك، تؤكد أهدافها في السيطرة الستراتيجية على القارة. وقد وقعت اتفاقات للدفاع علنية أو سرية مع البلاد الأوروبية أو غيرها. ويقوم أحيان سباق على التسلح بين بلدين أفريقيين متجاورين يستمد كل منهما تسليحه الخارجي من هذا المعسكر أو ذاك. ونرى على المسرح دمى ولكن من يلعب بخيوطها وراء الكواليس هي الدول الكبرى. فهل نحن سائرون نحو تقسيم جديد لأفريقيا أخطر، لأنه مستتر، من تقسيم برلين؟

وتتدخل الديانات أيضاً في هذه المشاكل. وليست الديانة الحيوية (الوثنية) موضوع حديث، وإنما هي الديانات العالمية كالإسلام والمسيحية التي تقود البعض، على الرغم من عوامل الوحدة الأخرى، إلى مواجهة مشاكل القارة من زاوية نظر خاصة بها. فهل مثل هذا الاتحاد أو ذاك يخدم مصالح هذه الديانة أو تلك؟. ذلك هو السؤال الذي يطرحونه على أنفسهم أحياناً قبل أن يحللوا المشكلة الاقتصادية أو السياسية بوصفها مشكلة اقتصادية وسياسية.

وهكذا تضافرت قوى عملاقة ضد الوحدة الأفريقية. ولكنها أذكيت أيضاً على يد بعض الصحف في البلاد المتقدمة التي تقوم بدافع من التلذذ أو المصلحة بإذكاء نار هذه التناقضات وبذلك تساعد الجشعين الذين يكسبون من جراء تجزئة القارة الأفريقية.

و- أسباب الأمل:

على أن قوى إيجابية قوية تدفع في اتجاه الوحدة.

فهنالك أولاً لا معقولية التجزئة الحالية الموروثة عن الاستعمار. إذ أن قبائل وقرى بل وعائلات قد انقسمت بواسطة حدود تتبع خطوط طول أو عرض تم اختيارها على بساط أخضر في لندن أو باريس خلال القرن التاسع عشر.

ومن غانا أو من فولتا العليا يمكن أن يتم الاتصال الهاتفي المباشر

مع لندن وباريس ونيويورك. أما أن يتم الاتصال الهاتفي بين أكرا وواغادوغو أو بالعكس، فإن ذلك يحتاج إلى وسائط أوروبية. وعندما يسافر المرء بسيارته من واغادوغو إلى لاغوس ماراً بأكرا فإنه يدور أولاً إلى اليمين ثم إلى اليسار ثم إلى اليمين ثم إلى اليسار أيضاً لأنه يجتاز بلاداً تتكلم الإنكليزية وأخرى تتكلم الفرنسية. (وكثيراً ما أدت هذه التبديلات الكثيرة إلى حوادث مميتة). وكانت بعض هذه الأوضاع الشاذة قد امتصتها في عهد الإستعمار مجموعات سياسية أوسع. ومنها أن شعب السينوفو الذي التأم شمله في اتحاد أفريقيا الغربية الفرنسية وجد نفسه اليوم من جديد مبعثراً بين دول ثلاث هي مالي وساحل العاج وفولتا العليا. وفي ذلك انتكاس مؤكد حدث منذ الاستقلال. ولا شك أن تزايد عدد الدول الأفريقية الصغيرة التي تكرس نفسها للدفاع عن بقاء مشكوك فيه وتعاني من تسول دائم، لا يخبئ للقارة أي مستقبل جدي وأي نفوذ ملحوظ في القضايا العالمية. فمعظم هذه الدول لا يضم من السكان أكثر مما تضمه مدينة واحدة من مدن الأرياف أو حي كبير واحد من الأحياء الأوروبية، ولا تمتلك من الميزانية أكثر مما يملكه واحد من المخازن الكبرى أو واحد من الفنادق الكبرى في أمريكا.

وقد توجب على أفريقيا التي تضم (٣٠٠) مليون من السكان، أي ستة أمثال سكان فرنسا، أن يكون لديها أكثر من ألف وزير، وأكثر من أربعين من الجيوش الوطنية، وأكثر من أربعين دبلوماسياً في كل عاصمة هامة من عواصم العالم.. الخ. والحس السليم يجب أن يفرض، عاجلاً أم آجلاً، توفيراً أفضل في هذه النفقات.

وفي هذا المجال تتفق على أي حال مصلحة الدول الصغيرة التي ليس لها مستقبل اقتصادي ولا تماسك سياسي مع مصلحة البلاد المجاورة الأكثر رخاء. وبدون ميثاق دفاع متبادل ستشعر الدول الأفريقية بأنها معرضة للأخطار. ولكن لن يفيد شيئاً أن يقوم ميثاق دفاع بين بعض الدول الأفريقية إذا كان يضم جاراتها ميثاق دفاع مضاد. وبعبارات

أخرى نقول إن الأمن الجماعي في داخل أفريقيا لا يتجزأ، فإما أن يكون جامعاً أو لا يكون.

ومن ناحية أخرى فإن التكامل الاقتصادي الضعيف بين بلاد كلها نامية، قائم مع ذلك بالنسبة لبعض المنتجات إذا أخذنا بعين الاعتبار القابليات المتنوعة لمختلف المجموعات الإقليمية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أيضاً أن الدول الساحلية التي تسير في طريق التصنيع ستتعرض لضآلة التصريف إذا لم تأخذ في «أفق» تطورها الدول الداخلية التي يجب أن تغتني هي الأخرى بالتدريج لتكون زبائن قادرة على الشراء. وما أكده كينيس من ضرورة رفع القدرة الشرائية بين صفوف العمال يجب أن يفكر فيه ملياً أولئك الاقتصاديون القصيرو النظر الذين قنعوا سريعاً بذلك الإطار من القومية الضيقة.

أضف إلى ذلك أنه بعد التجارب المريرة وخيبات الأمل التي تلت نشوة قيام هذه الحكومات الصغيرة، فإن القادة عادوا إلى صوابهم فى أدراك أحوالهم. ومما لا شك فيه أنه لا مجال للتفكير في وحدة أفريقية على الطريقة البسماركية، أي عن طريق حروب خاطفة تسبق أو تنوب عن المفاوضات الدبلوماسية. فإذا كان ذلك يحقق الوحدة بشكل أسرع، وهذا لا شك فيه، فإنه شديد التكاليف، إضافة إلى أن الرأي العام العالمي لن يتقبله بيسر.

وعلى العكس من ذلك، فإن استفتاء صادقاً في الدول يقدم لنا في جميع البلاد تقريباً أكثرية ساحقة لمصلحة الوحدة. والواقع أن هذه الشعوب، كما يدل تاريخها، قد تمازجت منذ قرون. فالإمبراطوريات التي ظهرت قبل العهد الاستعماري أقامت مشاريع أمم تجاوزت حدود القبيلة. والحروب القبلية التي بولغ في اتساعها تركت آثاراً أقل عمقاً من فيض العلاقات السلمية التي حبكت عراها على مدى القرون بين المجموعات البشرية. وأخيراً فإن مصلحة السياسيين المتربعين فوق عرش السلطة ذاتها ستدفعهم إلى فتح طريق للوحدة، ذلك لأن ضرورات الحياة الاقتصادية

وواقع أن الوحدة أصبحت أسطورة محركة لفئات المجتمع الأكثر نشاطاً سيفرض عليهم كل ذلك الحل الوحدوي.

ولكن كيف تصنع الوحدة؟. إن طريقة المراحل البطيئة خطرة سلفاً. والبلاد الفتية يجب أن تتطور وفق خطط ذات سرعة مذهلة لأن البنى الجديدة يجب أن يحسب حسابها ولأن القوى المناهضة والانفصالية لن تلبث أن يكون لمناهضتها وقع مميت. والطرائق متنوعة لصياغة الأنفس العذراء بدون عناء. ذلك لأنه بالنسبة للفتية الذين ولدوا بعد عام ١٩٦٠ والذين لم يعرفوا إلا حقيقة واحدة هي تلك التي يمثلها نشيدهم وعلمهم الوطنيان، فإن الزمن يلعب ضد الوحدة. ومن الحق أن التعاون الرسمي أقل ضرراً إذا قيس بالتجزئة الكلية، فهو يحد من الأضرار، ولكن نتاجه محدود جداً إذا لم يصب سريعاً في تكتلات سياسية.

وعلى العكس من ذلك فإن الإسراع في إقامة وحدة سياسية مفاجئة دون إعداد كاف لا يخلو من الخطر أيضاً كما أوضحت ذلك التجربة. وهكذا يبدو من المهم إذن تهيئة وقت للنضج يسمح بإيجاد أرضية مشتركة ولو في أدنى الحدود، كما يسمح بقيام لقاءات مكثفة على مستوى المنظمات الجماهيرية (الشبيبة، والنقابات، والاتحادات النسائية)، ذلك لأن هذه المنظمات تلعب دوراً كبيراً فيما لو كانت مستقلة الاستقلال الكافي عن حكوماتها لكي تضطلع أدوارها المحركة، على أن تكون مع ذلك مقربة بما يكفي من هذه الحكومات لكي لا تعتبر في موقع العداء غير المسؤول منها فترفض لها عند ذلك سلفاً كل مشروع يمكن أن تتقدم به.

والمثالية المذهبية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الحقائق والأطماع الشخصية لن تكون مقبولة في حل مثل هذه المشكلة المعقدة. إذ يجب مواجهة الصعوبات ومعرفة كيف يتم الالتفاف حولها عند الحاجة. كما أن الرئاسة الدورية المتعاقبة تشكل حلاً موقتاً لمسألة اختيار الرئيس الشائكة.

أما في موضوع الصيغ السياسية القانونية فثمة تأملات كثيرة محتملة، ولكن لن يكون ثمة صيغة سحرية على أي حال وعلى هذا

المستوى يجب أن تحل مشكلتان أساسيتان: اتساع أراضي الوحدة (قارية أو إقليمية)، ونوع الروابط التي ستوحد بين الدول الأعضاء (اتحاد بين الدول أو فوق الدول).

ولا شك أن اتحاداً واسعاً جداً له أفضلية امتصاص التناقضات التي تقوم بين دولتين في ميدان أوسع ولكن يبدو هنا خطر الثقل (في مثل هذا الاتحاد) وظهور عقبات أخرى مثل تعدد اللغات الرسمية. ومهما كانت الأسباب فإن هذه التكتلات يجب أن تكون مستقلة عن إطاراتها الاستعمارية القديمة، كما حدث في جمهورية الكمرون المتحدة.

ويبدو أن وحدة القارة كلها ستكون مستحيلة التحقيق الفوري. والأسهل من ذلك أن يتم تحقيق خمسة اتحادات إقليمية تتمركز في الشمال والغرب والشرق والوسط والجنوب من القارة. ويمكن لاتحاد قاري ان يكون صلة الوصل بين الاتحادات الخمسة إذا استند على محاور مشتركة للتطوير هي: الصحراء بما فيها من بترول ومعادن بين الشمال والغرب، والنيل بين الشمال والشرق، وتجهيزات زائير الأدنى الهيدرو كهربائية بين الغرب والوسط، والكوبربلت (حزام النحاس الذي يشمل كاتانغا) بين الوسط والجنوب. فعلى المستوى القاري يكون قيام اتحاد كونفدرالي بين الاتحادات الإقليمية أكثر فعالية من اتحاد كونفدرالي قاري مباشر بين الدول، ذلك لأن الاستقلال المحلي الذي وضع في هذه الحالة الثانية في مكان دني، سيزيد من مراكز الرفض لهذا الاتحاد. ويجب على المستوى العسكري أن يصدر تصريح عن الجامعة الأفريقية بعدم السماح بالتدخل في شؤون القارة، أي نسخة أفريقية من «مبدأ مونرو». وعلى المستوى الحقوقي يجب أن ينعقد مؤتمر أفريقي لحقوق الإنسان للدفاع عن الحرية والكرامة الإنسانيتين. على أن المظهر المذهبي يجب ألا يهمل أيضاً. وإذا كان من الممكن العيش بدون أيديولوجية فإن التسارع التاريخي لا يتم بدون أيديولوجية مناسبة. وليس المعني بذلك مبدأ سلبياً، فالنضال ضد الاستعمار وضد الاستعمار الحديث ليس كافياً في حد ذاته إذ لابد من

أيديولوجية إيجابية تغطي كل مظاهر الحياة الشخصية والاجتماعية في مشروع متكامل دون أن يكون ذلك مجرد ترداد آلي لدرس أخذ من الخارج وحفظ عن ظهر قلب. وفي هذا المنظور يجب التشديد على أن توضع مصادر الثقافة في القارة كلها لتكون ملكية مشتركة تبنى على أساسها الشخصية الأفريقية كما تبنى عليها النهضة الاقتصادية في الوقت نفسه.

وقد كتب روستو: «إن الدرس الأول في تاريخ الاقتصاد هو أن المهمة الأولى في التنمية الاقتصادية هي مهمة تربوية». والخلاصة أنه لا توجد وحدة أفريقية حقيقية بدون تضحية بالسيادة وبدون تكتل على مستوى المنظمات الشعبية. وهكذا يمكننا التساؤل إن كانت أفريقيا الموحدة هي أفريقيا السياسيين الذين يتشدقون بالشعارات ويغرقون الناس بأساطير لا تجسيد لها، أم هي أفريقيا مديري الأعمال التقنوقراطيين، سواء كانوا أفريقيين أم دوليين، الذين يعتبرون أفريقيا لوحاً مصقولاً أو مجرد شيء يصوغونه على صورة البلاد الحديثة وهم يفكرون بتقديم أفريقيا أكثر مما يفكرون بتقدم الأفريقيين. أم أنها أخيراً أفريقيا الشعوب التي تجمعت أخيراً بعد عهد طويل من الانفصال؟.

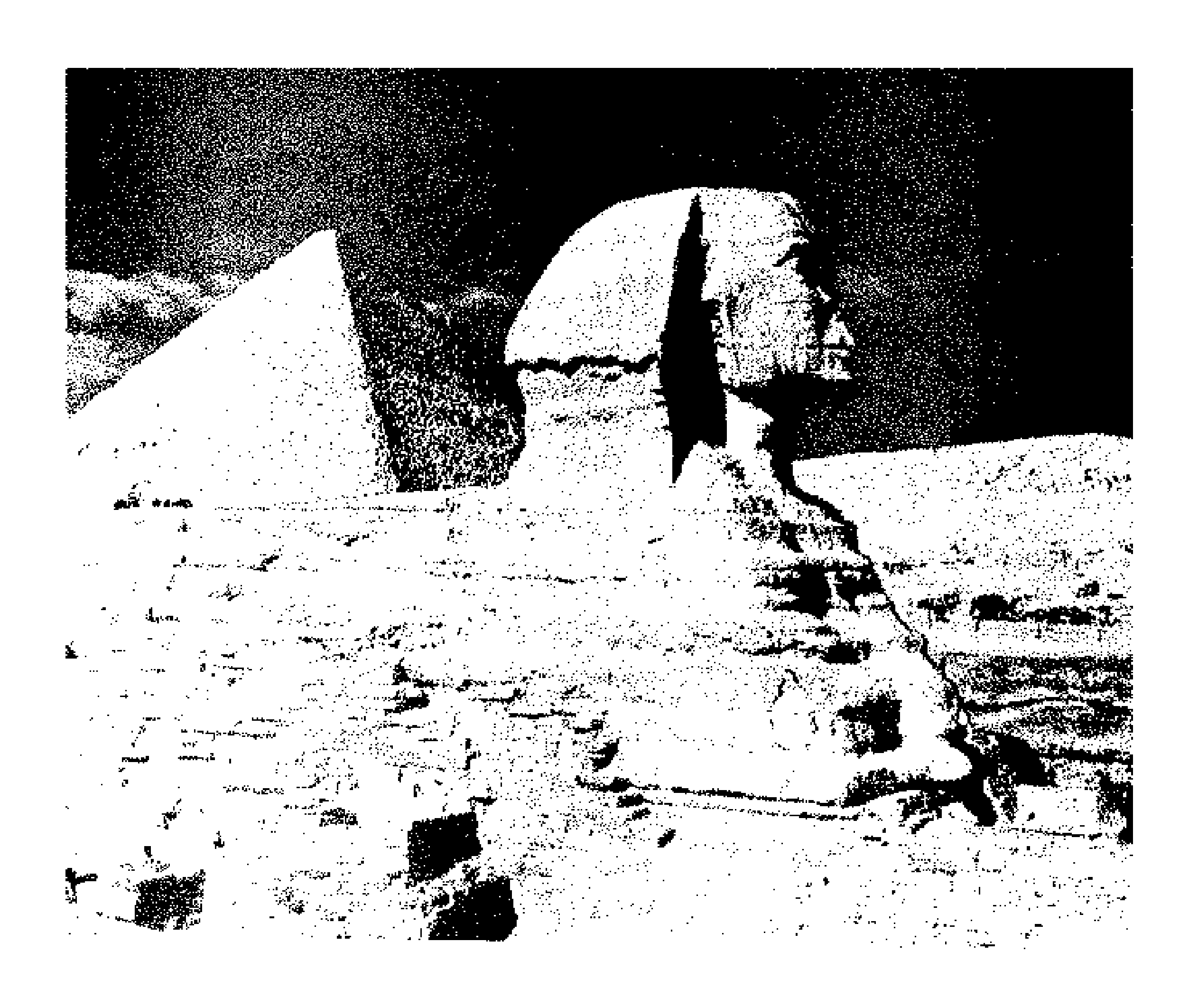
إن على الوحدة الأفريقية أن تكون حذرة وواقعية كما عليها أن تكون سياسية وجريئة. إن عليها أن تكون أفريقية في مبادرتها وأهدافها، وأن تخترع نسخة أفريقية أصيلة للمجتمع الحديث تكون قادرة على التفهم والتعاون العالميين.

ويبدو كل ذلك مجهداً للغاية. إلا أن ثمة عاملاً لا يجب أن نغفل عن تقديره هو المزاج الأفريقي مع تقلباته المفاجئة وارتداداته غير المنتظرة إلى الطريق القويم، وقراراته المباغتة بعد مماحكات لا تنتهي، وكرمه الفطري.

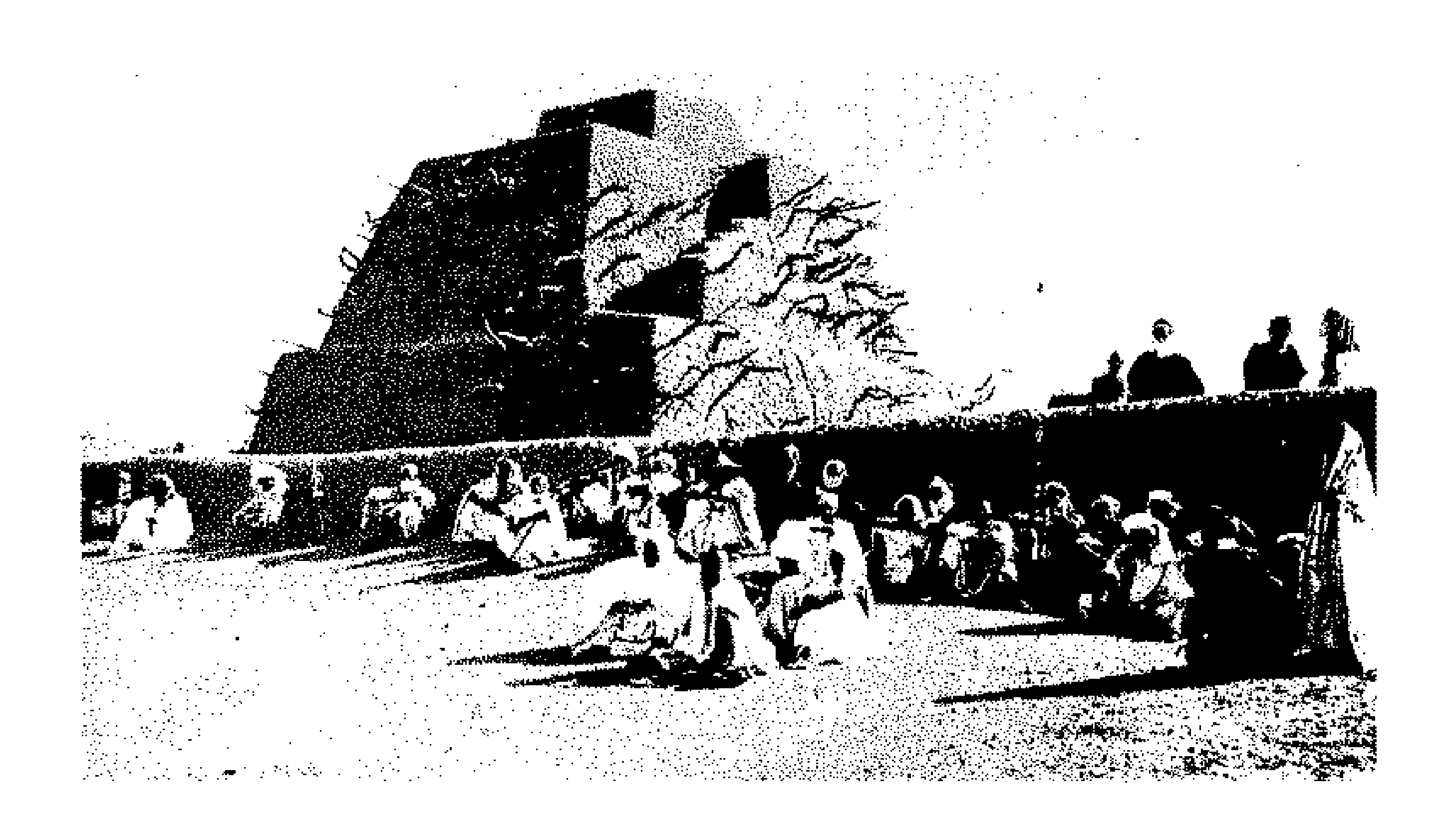
وربما تمكن هذا العامل الإنساني الذي لم يسجل في أي مؤلف حقوقي، أن يلعب، بعد كل شيء، دوراً حاسماً مؤكداً مرة أخرى ولكن في الاتجاه الإيجابي السليم، تلك الحكمة القديمة الشهيرة: «من أفريقيا يجب دائماً أن ننتظر انبعاث شيء جديد».

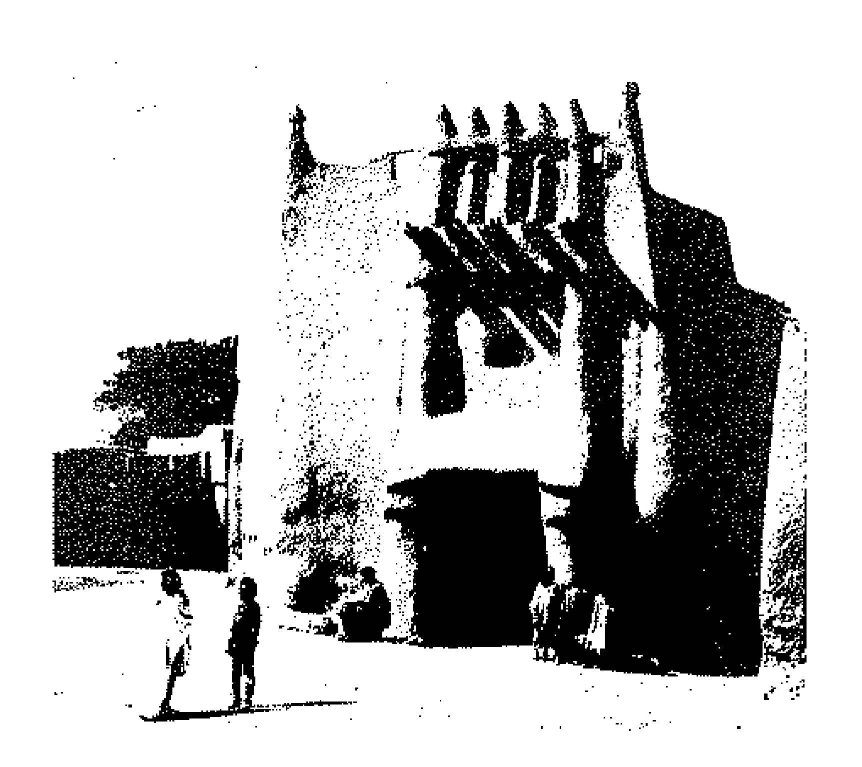


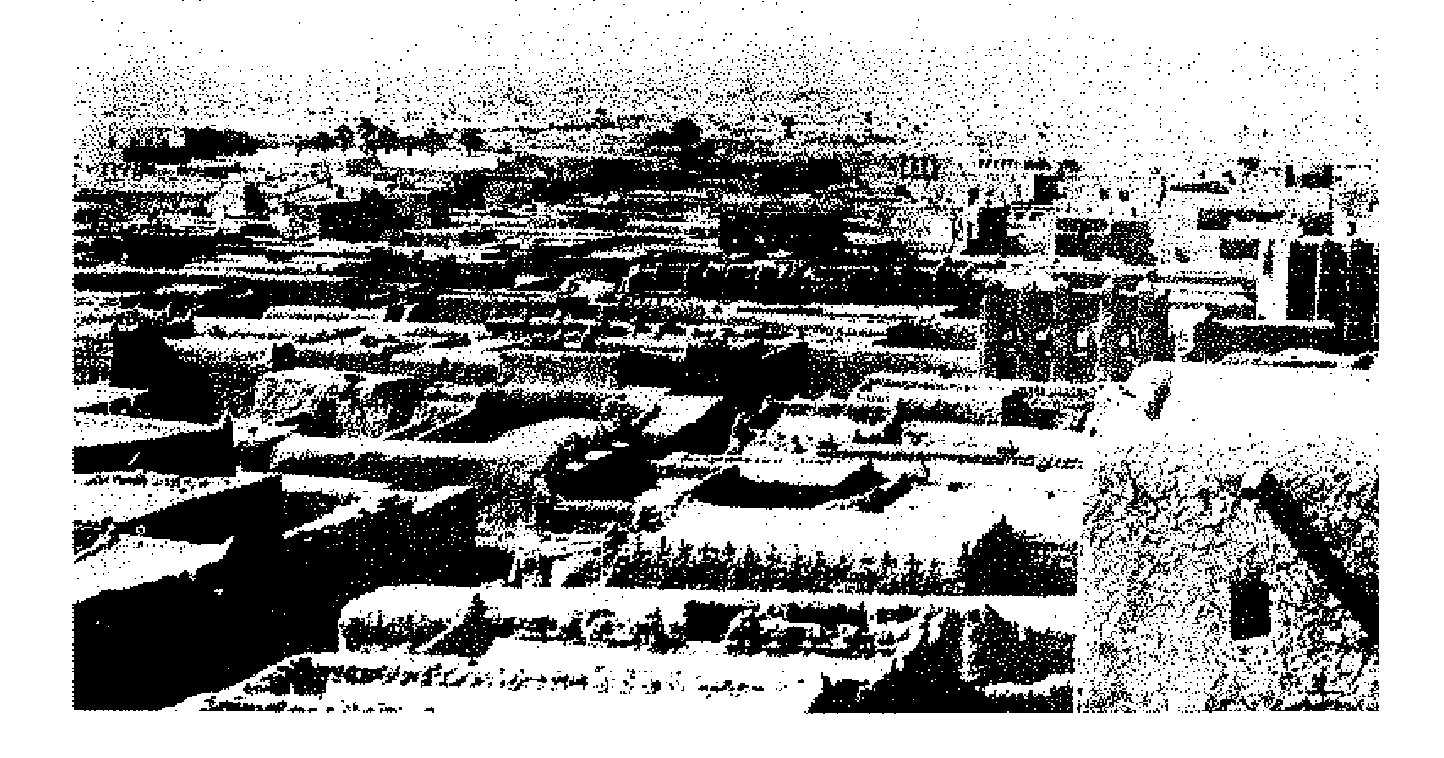














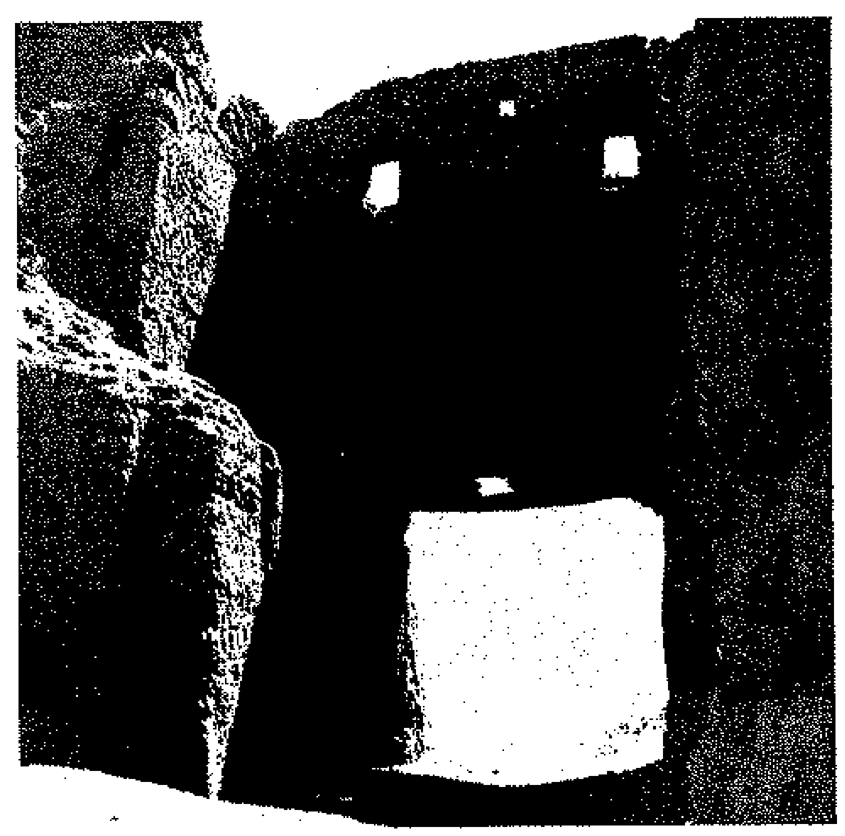


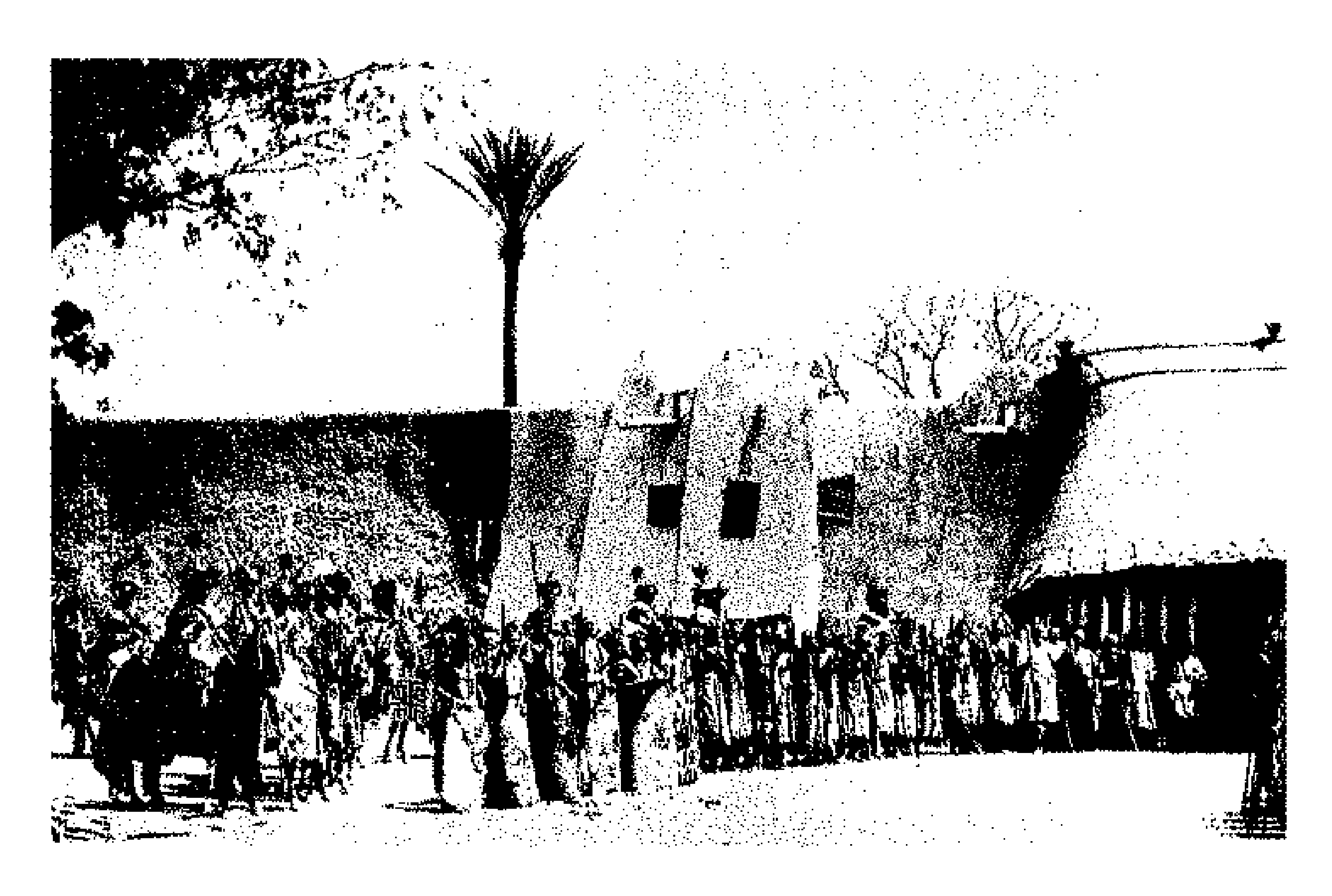


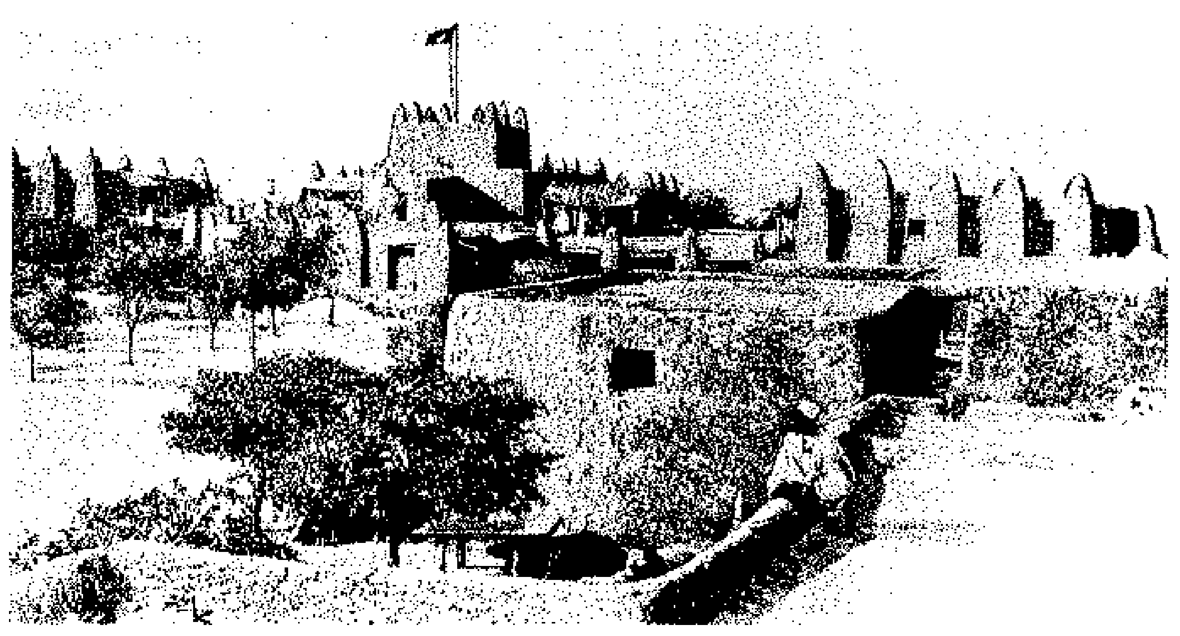


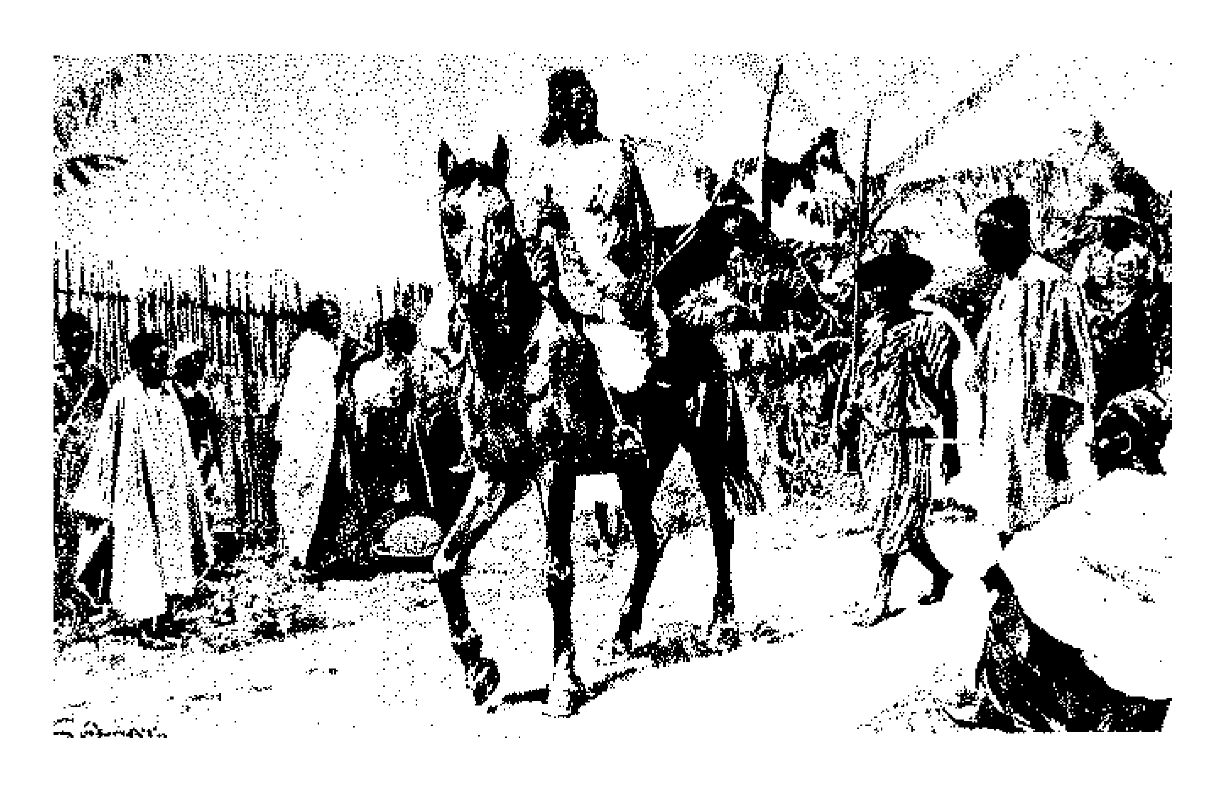


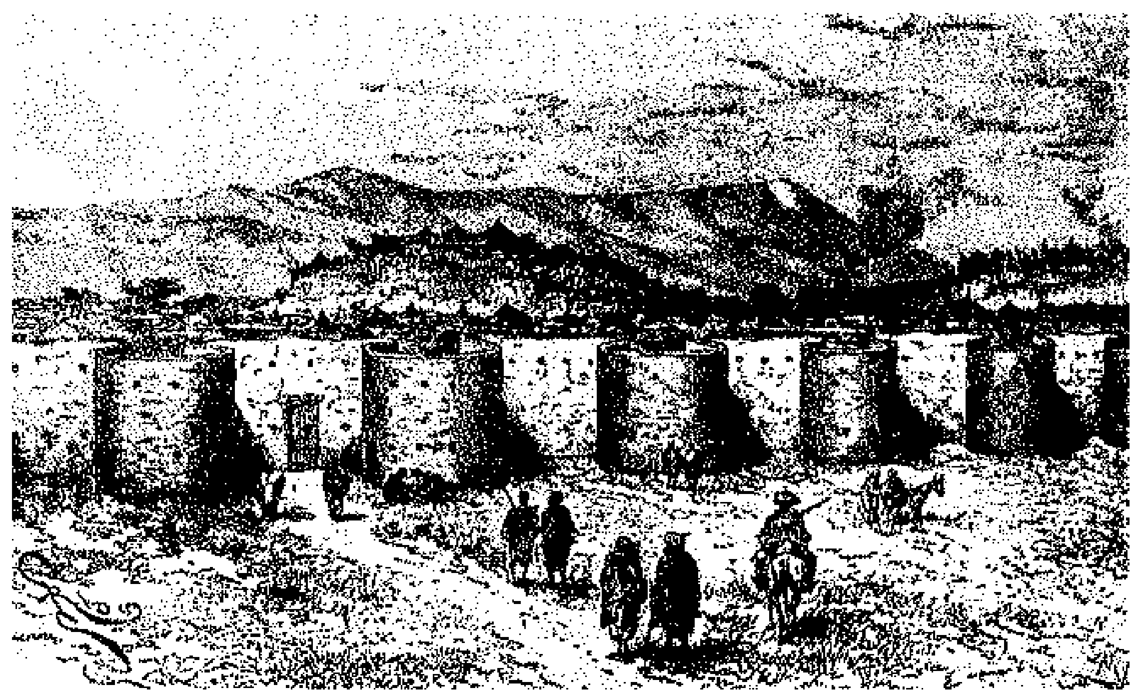












بلاد أفريقيا السوداء

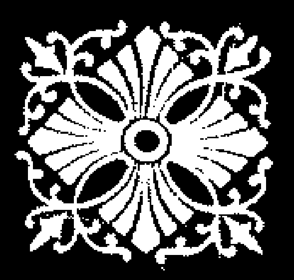
المساحة والسكان

البلد	المساحة بالكيلو مترات المربعة	السكان	تاريخ الإحصاء
أنغولا	١٢٤٦٧٠٠	٥٨١٢٠٠٠	١٩٧٢
بينان	١١٢٦٢٢	٣١١٠٠٠٠	١٩٧٥
بوتسوانا	٦٠٠٣٧٢	٦٨٠٠٠٠	١٩٧٥
بوروندي	٢٧٨٣٤	٣٧٨٠٠٠٠	١٩٧٥
الرأس الأخضر (أرخبيل)	٤٠٣٣	٢٩١٠٠٠	١٩٧٤
أفريقيا الوسطى	٦٢٢٩٨٤	٢٦١٠٠٠٠	١٩٧٤
قُمُر	١٧٩٧	٢٥٨٠٠٠	١٩٧٤
كونغو	٣٤٢٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠	١٩٧٥
ساحل العاج	٣٢٢٤٦٣	٤٨٩٠٠٠٠	١٩٧٥
جيبوتي	٢٣٠٠٠	١٠٤٠٠٠	١٩٧٤
أثيوبيا	١٢٢١٩٠٠	٢٧٩٥٠٠٠٠	١٩٧٤
الغابون	٢٦٧٦٦٧	٥٣٠٠٠٠	١٩٧٥
غامبيا	١١٢٩٥	٥٢٠٠٠٠	١٩٧٥
غانا	٢٣٨٥٣٧	٩٨٧٠٠٠٠	١٩٧٥
غينية	٢٤٥٨٥٧	٤٤٢٠٠٠٠	١٩٧٥
غينية بيساو	٣٦١٢٥	٥١٧٠٠٠	١٩٧٤
غينية الاستوائية	٢٨٠٥٢	٣٠٥٠٠٠	١٩٧٤
ڤولتا العليا	٢٧٤٢٠٠	٦٠٣٠٠٠٠	١٩٧٥
كينيا	٥٨٢٦٤٤	١٣٤٠٠٠٠٠	١٩٧٥
ليسوتو	٣٠٣٥٥	١٠٤٠٠٠٠	١٩٧٥
ليبريا	١١١٣٦٩	١٧١٠٠٠٠	١٩٧٥
مدغشقر	٥٨٧٠٤١	٨٠٠٠٠٠٠	١٩٧٤

ملاوي	١١٨٤٨٤	٥٠٤٠٠٠٠	١٩٧٥
مالي	١٢٤٠١٤٢	٥٧٠٠٠٠٠	١٩٧٥
موريس	١٨٦٥	٨٦٠٠٠٠	١٩٧٥
موريتانيا	١٠٣٠٧٠٠	١٣٢٠٠٠٠	١٩٧٥
مايوت	٣٧٤	٤٠٠٠٠	١٩٧٤
موزامبيق	٧٨٣٠٣٠	٩٢٤٠٠٠٠	١٩٧٥
ناميبيا	٨٢٤٢٩٢	٨٩٠٠٠٠	١٩٧٥
النيجر	١٢٦٧٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠	١٩٧٥
نيجريا	٩٢٣٧٦٨	٨٠٠٠٠٠٠٠	١٩٧٦
أوغندا	٢٣٦٠٣٦	١١٥٥٠٠٠٠	١٩٧٥
أفريقيا الجنوبية	١٢٢١٠٣٧	٢٥٤٧٠٠٠٠	١٩٧٥
الريئنيون	٢٥١٠	٥٠٠٠٠٠	١٩٧٥
رواندا	٢٦٣٣٨	٤٢٠٠٠٠٠	١٩٧٥
أرخبيل ساوتومي وبرنسيب	٩٦٤	٧٩٠٠٠	١٩٧٤
السنغال	١٩٦٧٢٢	٤١٤٠٠٠٠	١٩٧٥
سيشيل	٣٧٦	٥٨٠٠٠	١٩٧٤
سييراليون	٧١٧٤٠	٢٧٠٠٠٠٠	١٩٧٤
الصومال	٦٣٧٦٥٧	٣١٧٠٠٠٠	١٩٧٥
السودان	٢٥٠٥٨١٣	١٧٧٦٠٠٠٠	١٩٧٥
سوازيلاند	١٧٣٦٣	٤٩٠٠٠٠	١٩٧٥
تنزانيا	٩٣٩٧٠٣	١٥١٦٠٠٠٠	١٩٧٥
تشاد	١٢٨٤٠٠٠	٤٠٣٠٠	١٩٧٥
توغو	٥٦٠٠٠	٢٢٢٠٠٠٠	١٩٧٥
زائير	٢٣٤٥٤٠٩	٢٤٩٠٠٠٠٠	١٩٧٥
زامبيا	٧٤٦٢٥٤	٤٩٠٠٠٠٠	١٩٧٥
زمبابوي (روديسية)	٣٩٠٦٢٢	٦٤٢٠٠٠٠	١٩٧٥

فهرس القسم الأول والثاني

٢٥٠٠ط١ / ٩ / ١٩٩٤



الطبع والنشر الأول في مطابع وزارة الثقافة

[illegible]

[illegible]

[illegible]